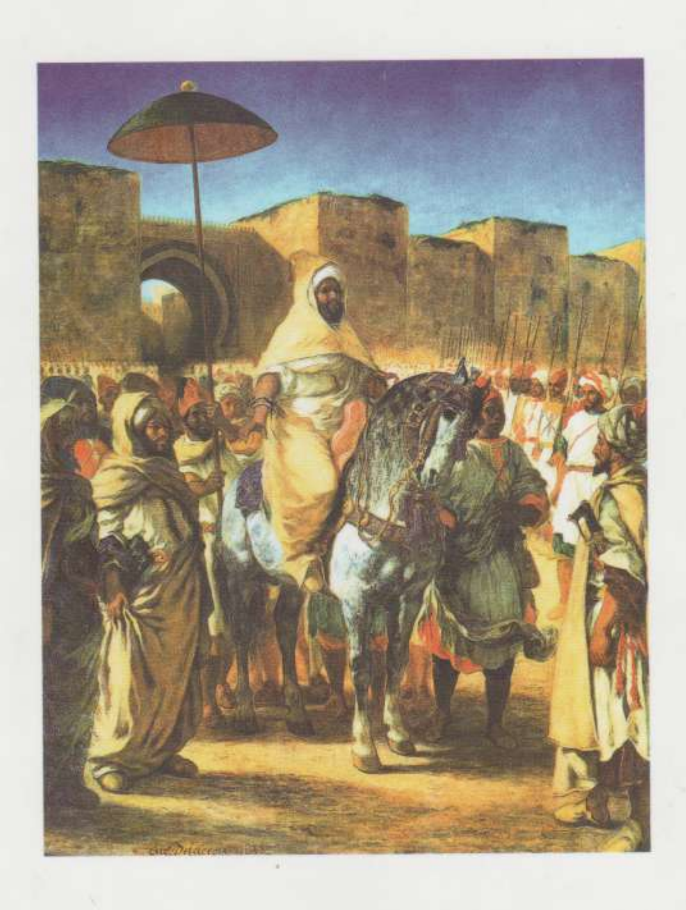
محمد جادور

مؤسسة المخزن

في تاريخ المغرب





سلسلة أبحاث

محمد جادور

مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب



تندرج الكتب المنشورة ضمن سلسلة **أبحاث** في إطار برنامج أطلقته مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء سنة 2008؛ برنامج يقضي بنشر رسائل وأطروحات جامعية لباحثين شباب تتميز بقيمتها العلمية ودقتها الأكاديمية وتتناول بالدرس موضوعات خاصة بالبلاد المغاربية وبمحيطها التاريخي والثقافي، وذلك بغض النظر عن جنسيات المؤلفين ولغتهم.

صدر في نفس السلسلة

- **الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني** / حميد تيتاو، ديسمبر 2009
- **فن المنقوشات الكتابية في الغرب الإسلامي** / الحاج موسى عوني، ديسمبر 2009
- **مقاربة سياسية للاستثمارات الأجنبية في المغرب** / جواد النوحي، ديسمبر 2009

صورة الغلاف: جزء من لوحة الرسام الفرنسي أوجين دولاكروا
تمثل السلطان مولاي عبد الرحمان (1822–1859) أثناء خروجه من القصر الملكي بمكناس.
اللوحة محفوظة في متحف أوجستنس، تولوز

الإيداع القانوني 2011 MO 2491

ردمك 4 – 3604 – 0 – 9954 – 978

زنقة المرجان، عين الذياب، أنفا – الدار البيضاء

الهاتف: 30/27 10 39 22 05 (212) – الفاكس: 31 10 39 22 05 (212)

secretariat@fondation.org.ma – http://www.fondation.org.ma

الطباعة : منشورات عكاظ - 2011 -

إهـــداء

إلى والـديَّ

أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان والتقدير إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز ونشر هذه الدراسة التي تعد في الأصل أطروحة نوقشت يوم 06 يوليوز 2004 برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط أمام لجنة مكونة من الأساتذة الأفاضل: محمد المنصور، رئيسا؛ وعبد المجيد القدوري، مشرفا ومقررا؛ وعبد الحي المودن، وإدريس بنسعيد، وعلي المحمدي، أعضاء. وقد نال بها المؤلف شهادة الدكتوراه في التاريخ بميزة مشرف جدا مع توصية بالنشر.

لائحة الرموز والمختصرات

بالعربية

خ.ع.	الخزانة العامة (المكتبة الوطنية للمملكة المغربية)
خ.ح.	الخزانة الحسنية
م.ر.س.	مجموع رسائل سعدية
ن.م.	نفس المصدر أو نفس المرجع
م.س.ذ.	مصدر أو مرجع سبق ذكره

بالأعجمية

A.G.S	Archivo General de Simancas
Arch. Mar.	Archives marocaines
R.G.M	Revue de Géographie du Maroc
R.H.M.C	Revue de l'histoire moderne et contemporaine
R.O.M.M	Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée
M.E.A.H	Miscelánea de Estudios Árabes y Hebraicos
B.E.S.M	Bulletin économique et social du Maroc
Annales ESC	Economies, Sociétés, Civilisations
S.E	Sección Estado
Leg.	Legajo
S.I.H.M.	Sources inédites de l'histoire du Maroc
Fra.	France
Ang.	Angleterre
Esp.	Espagne
Ibid.	Au même endroit
op. cit.	Œuvre précédemment citée

فهرس المحتويات

القسم الأول
المخزن، المؤسسة وأشكال الحضور

القسم الثاني
الممارسات المخزنية: الآليات والأبعاد

القسم الثالث
منظومة المخزن: المضامين والمعيقات

مقدمة

توحي صيغة الموضوع لأول وهلة بغياب جدوى الدراسة المقارنة لتاريخ مؤسسة المخزن في عهدي أحمد المنصور السعدي والمولى إسماعيل العلوي، على اعتبار عدم وجود فوارق كبيرة بين مخزن كل سلطان منهما على حدة، بقدر ما تطغى عليهما أوجه شبه تستبعد كل مبرر للقيام بمقارنة تاريخية. وهو إيحاء أضفى نوعا من الغموض على فكرة المقارنة، وجعل التساؤل عن الفائدة منها أمرا مشروعا. غير أنه لما خضنا غمار الموضوع، تمكنا من الوقوف على أهميتها في استخلاص الخصائص المميزة لكل مخزن منهما، وتحديد القواسم المشتركة بينهما، ورصد التباينات التي تميز كل واحد منهما من الأخر.

ومن ثم بدا لنا الأمر وكأنه تارة غير قابل للحجز، وأخرى محكوم بنوع من المخاطرة والمجازفة بالنظر إلى أبعاد الموضوع وامتداداته، بل وتعقد كنهه؛ مخاطرة لأنه ظهر من الصعب التحكم في بيبليوغرافيا أكثر تنوعا بالمقارنة مع فترات وحقب أخرى، مما ولد بالتأكيد انطباعات أولية حول كيفية التعامل معها، ومجازفة لما وضعنا في الاعتبار هاجس الحرص على إظهار مكامن الاختلاف بين المخزن في عهد السلطانين، وهاجس عدم التمكن من الكشف عن الفائدة التي يمكن لزوايا الموضوع أن تخفيها.

بيد أن تلك الهواجس، لم تثننا عن محاولة استثمار التقارب بين المسار التاريخي لعصري حكم أحمد المنصور السعدي والمولى إسماعيل العلوي، اللذين اتسما من جهة باستقرار نسبي وما رافقه من تغيرات، وتميزا من جهة أخرى بأزمات خانقة أعقبت وفاتهما، فكان من الضروري البحث في طبيعة العوامل المفسرة لذلك الاستقرار، والمسؤولة عن تلك الأزمات. ومن هذه الزاوية سبرنا أغوار الموضوع على اعتبار أن « كل بحث تاريخي يجازف وهو يتخذ من الاستمرارية تفسيرا كافيا له »[1].

[1] A. Laroui, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)*, Casablanca, Centre culturel arabe, 1993, p. 17.

هكذا انطلقنا في الموضوع، من منظور يتوخى إبراز المنافع التي تستطيع المقارنة الكشف عنها، بعيدا عن الاكتساب العادي للمعارف، ومن زاوية تسعى إلى الإسهام في إغناء النقاش الدائر حتى الآن حول المخزن[2]، إيمانا منا بأن أية سياسات معينة ترتكز على تصورات الماضي، ومن ثم فمحاولة بناء نظرة أكثر وضوحا لماضي مؤسسة المخزن، يمكن أن تسهم في فهم سياساته، ومن ثم في تشخيص آليات استمراريته وتغيره في آن واحد إلى حدود وقوعه تحت السيطرة الاستعمارية[3].

إن العصرين اللذين تمت تغطيتهما زمنيا، يمتد أولهما من الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى بداية العقد الأول من القرن الموالي، ويهم ثانيهما الربع الأخير من القرن السابع عشر إلى غاية العقد الثالث من القرن الثامن عشر. وهي حقبة تزامنت في مجملها مع عصر النهضة الأوروبية، وخضوع العالم العربي للنفوذ العثماني، وما رافقهما من إصرار السلطانين على تدعيم هياكل سلطتيهما للتكيف مع هذه المستجدات ونتائجها الاقتصادية والعسكرية. فأحمد المنصور تولى الحكم بعد الانتصار الكاسح الذي حققه المغاربة في معركة وادي المخازن، وما واكب ذلك من إجماع حول سلطته. وتربع المولى إسماعيل على عرش البلاد بعد الموت المفاجئ لأخيه المولى الرشيد، مما اضطره إلى المراهنة على تقوية الشوكة لتثبيت ركائز نفوذه.

إذن هناك عدة تقاطعات تقيم الدليل على وجوب القيام بدراسة مقارنة، من بينها: السمات الشخصية للسلطانين وظروف توليهما، ونوعية الوسائل التي راهنا عليها في تسيير شؤون البلاد، وطبيعة النتائج التي أسفرت عنها. غير أن هذا لا يعني في شيء أننا سلمنا بتلك التقاطعات، واعتبرنا أن المخزن المنصوري لم يكن مختلفا عن نظيره الإسماعيلي، ضدا على ما يمكن أن يفرضه تباين المرحلتين الزمنيتين، إذ في الوقت الذي يبدو فيه كل من أحمد المنصور والمولى إسماعيل في صورة حاكمين قويين سعيا إلى إخضاع البلاد وتمهيدها وفق نهج مماثل،

---

[2] أضحى موضوع المخزن خلال السنوات الأخيرة يشكل مادة دسمة، ليس فقط للكتابات الأكاديمية ولكن حتى للخطاب الصحفي بالمغرب، راجع على سبيل المثال: أسبوعية **الصحيفة** التي تناولت في العدد 57 لسنة 2002 « **لغز المخزن** »، ومجلة *Tel Quel* التي خصصت محور عددها السادس والعشرين للسنة نفسها لموضوع: « Makhzen mode d'emploi »، وعددها ثلاثة وثمانين ومئة سنة 2005 لقضية: « Makhzen, la révolution secrète »

[3] حول دور التاريخ في ربط جسور الماضي بالحاضر، راجع:
P. Nora, *Les Lieux de mémoire*, Paris, Gallimard, Bibliothèque illustrée des histoires, 3 tomes.
M. Halbwachs, *La mémoire collective*, édition critique établie par Gérard Namer, Paris, Albin Michel, 1997, pp. 130-1.

فإن أساليب حكميهما وتصوراتهما السياسية ليستا متطابقتين.

لقد أنجزت بعض الأعمال حول السلطانين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، انطلاقا من الكم المتوفر من المصادر. غير أنه وجب إعادة ترتيبها للخروج بخلاصات تركيبية، نظرا لكون بعضها حمل في طياته عددا من الظلال، على اعتبار أن دارسيها ركزوا على مواضيع مختلفة مست المخزن من زوايا متباينة، واستهدفت بلوغ غايات معينة، ولأن البعض الأخر جند عدته المعرفية للكشف عن المبالغات التي طالته؛ فالكتابات الاستعمارية اشتغلت من منظور حاول فهم الميكانيزمات المحركة لجهاز المخزن، في علاقاتها بضمان مفاتيح السيطرة على الثروات الطبيعية والبشرية للبلاد، من خلال تفكيك مكونات الذاكرة المغربية، والسعي لفهم ماهيتها. لذا انصب الاهتمام على الزاوية والقبيلة والعلماء، والسلطة السلطانية...، وذلك في سياقات مختلفة تراوحت أبعادها بين ما هو سوسيولوجي وإثنوغرافي وإثنولوجي. وجاءت الكتابات الوطنية لتكرس حيزا هاما من جهودها، لدحض كل الادعاءات المحكومة بخلفيات التحامل، وبمنطق الانتقاء، عبر التمسك بموقف يحصن الذات، ويعيد الاعتبار لهويتها التاريخية.

لقد حاولنا أن نظهر تلك الظلال بدلا من أن نتركها مقنعة، طامحين أن تكون المقارنة خير سبيل لذلك، فآثرنا الانطلاق بالأساس مما جاد به الإخباريون من معلومات، وما قدمته الوثائق المخزنية والأجنبية من إفادات. وهو ما فرض علينا في ظل شساعة الموضوع عددا من الاختيارات والتحديدات، التي تتوخى الاعتدال، وتستبعد ما أمكن التعسف في إصدار الأحكام.

ونتيجة لصفة الخصوصية التي ميزت دوما مفهوم المخزن، وبسبب التجديد الحاصل في الإسطوغرافية الوطنية، وسعيا إلى الإسهام الضمني المحتمل في إثراء الجدل المحتدم حوله، اخترنا أن ينكب هذا العمل على بنيات المخزن إبان عهدي السلطانين، بفعل وجود مؤشرات تترجم سقف التقارب الحاصل بينهما. وأفضى هذا الاختيار إلى لزوم عدم الاكتفاء بمعالجة الموضوع من زاوية مادية محضة، بقدر ما أوجب وضعه في سياقه الرمزي الذي عادة ما يتم النظر إلى مكوناته، بصفتها حقلاً خارجاً عن اهتمامات البحث التاريخي. لذا حاولنا ولوج مجال السيميائية السياسية من خلال تحليل رموز الحكم ووظائفها، وتحديد الصور التي حملتها في أذهان الخاصة والعامة، وتشخيص دور العوامل الدينية باعتبارها ثوابت معتمدة في تبرير الفعل السياسي. لكن مع حرصنا، جهد المستطاع، على التمسك بالرؤية

التاريخية، لتفادي أي شكل من أشكال المزالق التي دأبت بعض الاتجاهات السوسيولوجية والسياسية على الوقوع فيها، والمتمثلة في إسقاط مفاهيم جاهزة على المخزن المغربي، وتعميمها على هياكله، دونما إحساس بحاجة إلى التثبت من مدى ملاءمتها، والتمحيص في الظروف التاريخية التي أفرزتها. فعلى سبيل المثال، يعد اختزال مؤسسة المخزن، وجعلها مماثلة لمضمون الدولة بمعناه الحديث، أمراً في غاية التسرع نظرا لما ينطوي عليه من مبالغة لا تراعي خصوصياتها، وتقفز على جملة من الحقائق المتجذرة في ثناياها[4].

ومن هذا المنطلق، ارتأينا تناول تلك المؤسسة في بعدها التاريخي وامتدادها الزمني، بهدف فهم تأثيرات ما هو بنيوي وما هو ظرفي فيها[5]، أي البحث في طياتها عبر محاولة « إفراغ الذهن من المفاهيم الجامعة الأولية » على حد تعبير أحد الدارسين، الذي تساءل عن جدوى ومشروعية فهم « المخزن في ضوء مفهوم الدولة المعاصرة »[6]، « ما دام الحصول على فهم مقبول لظاهرة معقدة، لا يرتبط فقط بمعرفة ماهيتها، ولكن بمعرفة كيف نشأت »[7].

ليس مرادنا هنا بالأساس تناول المخزن في سياق معزول عن محيطه الجغرافي والتاريخي الذي نما وترعرع فيه، بقدر ما نطمح إلى فهمه في إطار مقارنته، كلما دعت الضرورة لذلك، مع الأنظمة السياسية الأوروبية والعثمانية المعاصرة له، بدل اللجوء إلى إسقاط القيم المستمدة من تجاربها التاريخية عليه. لكن هل أمكن للمنهج المقارن أن يسعفنا في تذليل العقبات التي اعترضت سبيلنا في بلوغ ذلك الطموح؟

---

[4] « إن التاريخ يمنحنا الإطار الذي يمكن من خلاله تفسير كل تحول يطول الشروط التي تخضع لها القواعد الاجتماعية » انظر:

R. Bubner, « Norme et Histoire, in Vingt ans de pensée allemande », in *Revue critique*, n° 413, octobre 1981, p. 931.

راجع أيضا: برتران بادي، **الدولتان، السلطة والمجتمع في الغرب وفي بلاد الإسلام**، تعريب لطيف فرج، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1992، ص. 126.

[5] حسب، F. de Coulanges « إن التاريخ، وإن كان لا يقدم حلولا للمسائل المطروحة، فإنه على الأقل يعلمنا فحصها »

G. Bourdé & H. Martin, *Les Ecoles historiques*, Paris, Seuil, 1983, p. 153.
« La nature des institutions impliquées dans le processus de changement ne pouvait être convenablement comprise avant qu'elles ne soient passées par le creuset de l'histoire ». Voir aussi : E. E. Evans Pritchard, *Les anthropologues face à l'histoire et à la religion*, trad. de l'anglais par A. & C. Rivière, Paris, PUF, 1974, pp. 61-2.

[6] عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ، المفاهيم والأصول**، ج. 2، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1992، ص. 249.

[7] E. Pritchard, *Les anthropologues face à ..., op. cit.*, p. 54.

- إن التاريخ المقارن لم يشهد تطورا كبيرا إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، لما وفر له البحث المنوغرافي آنذاك قاعدة للقيام بعملية التركيب، ولما بدأت السوسيولوجيا تحدد مجال عملها في دراسة النماذج والقوانين؛ أي « البنية المقارنة للنظرية التحليلية ». وأسندت للمؤرخين بالمقابل مهمة دراسة الوقائع الخاصة وتهييء مادتها لعلماء الاجتماع بهدف تأويلها، حتى إن دوركايم Durkheim أقر بعدم وجود منهجين؛ فـ « كل ما هو صحيح في التاريخ فهو كذلك في السوسيولوجيا »[8]. ونتج عن ذلك حذر المؤرخين الشديد من أن يؤدي استخدامهم للمنهج المقارن إلى انصهارهم في السوسيولوجيا، ومن ثم اختفاء مجال بحثهم[9]. ولم يعرف المنهج المقارن انطلاقته الحقيقية إلا مع مارك بلوك Marc Bloch الذي أبان عن فائدته في استكشاف الأحداث التاريخية وفي تأويلها أيضا، وعن أهميته في ملاحظة التباينات والتباعدات التي تظهر بشكل جلي[10]، وأكد كابرييل مونو Gabriel Monod على أفضليته خلال مرحلة التركيب في تمييز الأسباب والظروف العامة من الأحداث الخاصة[11]. غير أن بعض الكتاب رفضوا اعتبار التحليل المقارن منهجا قائما بذاته، منطلقين من أن كل استدلال مبني على المقارنة، وهو ما تم التعليق عليه من قِبل كَي ساوسون Guy Sawson بالقول: « إن مفهوم الدراسات المقارنة يعني بصفة مغلوطة أن هناك بحثا غير مقارن، وهذا خطأ نظرا لكون كل سلوك أو تصرف، وبالنتيجة كل بحث، يفضي إلى مقارنات »[12]. كما أثير من جانب آخر نقاش بين المؤرخين والأنثروبولوجيين حول حدود صلاحية العبارة المشهورة « لا يمكن أن نقارن إلا ما هو قابل للمقارنة »[13].

---

[8] N. Samuel, *La méthode comparative dans l'histoire des sciences sociales*, thèse de 3e cycle, inédite, Paris V, Sorbonne, 1980, pp. 191, 197-198.

[9] *Ibid*, 198.

[10] M. Bloch, « Pour une histoire comparée des sociétés européennes », in *Revue de synthèse*, t. 46, décembre, 1928, p. 30.
اعتبر Paul Veyne أن السوسيولوجيا تفتقر إلى موضوع خاص بها وأنها يغلب عليها الطابع الوصفي...راجع:
P. Veyne, *Comment on écrit l'histoire*, Paris, Seuil, 1971, pp. 354-71.

[11] N. Samuel, *La méthode* comparative..., *op. cit.*, p. 202.

[12] « Thinking without comparison is unthinkable », *Ibid*, p. 423.

[13] « …la formule quasi proverbiale « on ne peut comparer que ce qui est comparable » n'implique-t-elle pas un premier choix dans l'esprit de l'observateur qui déclare « comparable » une chose, une situation, une personne tombant sur son regard ? » Marcel Detienne, *Comparer l'incomparable*, Paris, Seuil, 2009, p. 9.

مهما يكن من أمر، فإن المنهج المقارن أضحى اليوم أكثر تداولا في حقول البحث التاريخي بالنظر إلى مستلزمات التلاقح بين العلوم، وما أسفرت عنه من حتمية الانفتاح على التخصصات المجاورة بهدف توسيع نظرة المؤرخ، وإثراء عدته المنهجية بأدوات قادرة على تمتين موقعه، وتجديد أساليب عمله. واعتبره بول فين P. Veyne شكلا منفردا في الكتابة التاريخية، بل منهجا كشفيا[14].

وإذا كانت المقارنة مبدئيا تستوجب ضرورة وجود أحداث من ذات طبيعة واحدة، ووفرة سياق ملائم لإفراز نقط التقاء تحظى بالقبول، ولبلورة أبعاد قابلة لتشكيل أرضية للانطلاق، فإن رهاناتها، والخطوات المعتمدة في معالجتها تخفي عدة عقبات، أولها: يتعلق باختيار الطريقة الملائمة للمقاربة التاريخية. فقد استبعدنا منذ البداية فكرة تقسيم الدراسة إلى قسمين، أحدهما مخصص لتناول مخزن أحمد المنصور، والآخر لمخزن المولى إسماعيل، على أساس الاحتفاظ بالخلاصات والاستنتاجات للإدلاء بها في النهاية، أو تضمينها في التقويم الإجمالي. بالمقابل تبنينا طريقة عمل قوامها التعامل مع المخزن طيلة فصول هذه الدراسة باعتباره مؤسسة واحدة، سعينا إلى الكشف عن أوجه شبهها وخصوصياتها على عهد كل من السلطانين، دون أن نشعر القارئ، قدر الإمكان، بوجود شرخ ما بينهما على مستوى الأسلوب المتبع في المقارنة.

ثاني عقبة ارتبطت بالمحاذير الواجب التسلح بها لتفادي السقوط في معضلة التعميم، فحتى لو سلمنا بأن من أهداف المقارنة البرهنة على أن الوقائع التاريخية المتماثلة تفرزها الأسباب نفسها، وأن الأحداث التاريخية المختلفة تتولد عن عوامل متباينة، فإن الوصول إلى نتائج هامة في هذا الباب ليس بالأمر الهين؛ نظرا لأن المظاهر، وإن بدت متشابهة أو مختلفة، لم تولد في رحم أوحد أو تولدت عن سياقات مطابقة. مما فرض التحلي بالحيطة في تشخيص معالمها، وفي رصد المحددات الكامنة وراءها، ما دام أن « أي حدث يمتلك خاصيات تميزه وأخرى عامة، وحين نؤوله يجب أن نأخذ الطابعين بعين الاعتبار »[15]. بل إن بعض المظاهر

---

[14] P. Veyne, Comment..., *op. cit.*, p. 169. « Il n'y a rien que l'esprit humain fasse si souvent que des comparaisons… Pour le sens commun, comparer est un verbe bien éveillé. Il accompagne le regard du chaland, il anime l'œil du critique. Discerner, n'est-ce pas immédiatement établir des analogies, entrevoir des raisons, ébaucher des raisonnements ». Marcel Detienne, Comparer l'incomparable… *op. cit.*, p. 9.

[15] E. Pritchard, *Les anthropologues face à ..., op. cit.*, p. 53.

تحمل أحيانا في طياتها أوجها للشبه والاختلاف في آن واحد، الشيء الذي يجعل من الصعب تصنيفها، أو الجزم بطبيعتها. ومن هذا المنطلق وجب التأكيد على أن التشابه الظاهر يخفي أحيانا في طياته تباينا ما، وللكشف عنه كان لابد من تمحيص السياقات، وفهم آلياتها حتى نتمكن من معرفة مضامينه، والظروف المتحكمة في نسجه.

وفي الوجه الآخر لتلك الحيطة، قمنا بالبحث عن عناصر للمقارنة في بنيات سياسية عثمانية وأوروبية معاصرة، لعلها تساعدنا على فهم الظروف التي تبلورت فيها التنظيمات السياسية والإدارية والعسكرية للسلطة المخزنية، لكن هل تسمح ماهية هذه السلطة دائما بمقاربتها ببنيات أخرى؟ بالإضافة إلى ذلك، فحين يكون هناك إمكان لمقارنة مظهر داخل بنية معينة، فإنه يثير الانتباه إلى أن هناك فوارق بين مظاهر أخرى ربما مهمة، لأن الثوابت التي توظف لتحديد هذه المظاهر تختلف من سلطان لآخر، إن لم نقل من حقبة زمنية لأخرى. فهل كان المخزن المنصوري والمخزن الإسماعيلي ينطلقان من التصورات والمقاييس نفسها لبعض الأحداث التي اعتبرناها متشابهة، وهو ما يفتح الباب أمام فرضيات وتأويلات عدة، مادامت الأفعال المتشابهة يمكن أن تكون لها دلالات متباينة، والعكس صحيح؟

ولتبديد حدة هذه التخوفات راهنا على الإكثار من طرح التساؤلات سعيا إلى الإبقاء على المسافة التي تضمن الاعتدال، وتجنب الأحكام المسبقة ما أمكن، اعتقادا منا بأن التعميم، إذا اتسعت دائرته دون مراعاة لخصوصية الحدث، يصبح غير ذي معنى.

بيد أن هاتين العقبتين لا تقللان في شيء من فائدة المنظور المقارن في إعادة تأويل المادة المصدرية، من خلال قراءتها في مسار تطورها الزمني، وما يواكب ذلك من إسهام في فهم البنيات الممثلة للمخزن، والمفاهيم المرتبطة بها. مع حرصنا على الانطلاق من فكرة مؤداها أن حجر الزاوية في كل مقارنة يكمن في وضع الحدود الفاصلة، وأن الاختلافات بين مرحلتي حكم السلطانين، يمكنها أن تنمحي أمام ما يمكن أن يمثل الخطوط الأساسية للمخزن المغربي خلال العصر الحديث، والمنفردة ببعض صفات التتابع والانتظام التي من شأنها إنارة السبيل للخروج باستنتاجات أولية[16]، قد تجيب عن سؤال أساس هو: أنحن بصدد تناول مؤسسة مخزن خلال مرحلتين زمنيتين متباينتين، أم أننا نقوم بمعالجة مؤسستين مخزنيتين مختلفتين؟

[16] « On recourt à l'analogie pour expliquer le sens ou les causes d'un événement... Lorsque l'événement en question reparaît en un autre temps et un autre lieu où la documentation afférente permet d'en comprendre les causes... », P. Veyne, *Comment..., op. cit.*, p. 170.

وبما أن الموضوع شاسع، فإن ثالث عقبة اعترضتنا تجسدت في إيجاد المادة التاريخية الكافية لإبراز القواسم المشتركة، والوقوف على مظاهر الاختلاف، إذ إن نصيب السلطانين منها لم يكن متكافئا، إن على مستوى المصادر، أو على صعيد الكتابات الأجنبية التي أنجزت حولهما، فمرحلة حكم المولى إسماعيل في هذا الباب كانت نسبيا أكثر غنى من عهد سلفه أحمد المنصور، سواء على صعيد المصادر المحلية، أو على مستوى المؤلفات التي كتبت باللغات الأوروبية[17]، وهو ما جعل من العسير أحيانا إيجاد أجوبة شافية لبعض التساؤلات.

تتوزع المادة المصدرية ذات الصلة بموضوع الدراسة بين صنفين، أحدهما يتمثل في المؤلفات التاريخية التقليدية وكتب التراجم، وثانيهما يتجسد في الوثائق الرسمية الصادرة عن السلطانين ومن يدور في فلكهما، أو الواردة عليهما. ففي ما يتعلق بالصنف الأول نستحضر كتاب **مناهل الصفا** لعبد العزيز الفشتالي، الذي خصصه لولي نعمته أحمد المنصور، وتكمن أهمية الكتاب في معايشة صاحبه للأحداث، بل ومشاركته في صياغة البعض منها. وهو ما جعله ينفرد بقصب السبق في التعرف على تفاصيلها، بالنظر إلى المهمة الموكولة إليه بصفته كاتبا للسلطان، والتي فرضت عليه في أحايين شتى التفصيل في جوانب معينة، وإغفال أخرى انطلاقا مما أملته عليه واجبات السياسة وشروط خدمة الرياسة. غير أن المؤاخذات المسجلة في حق مؤلفه، مهما اتسعت دائرتها فهي لا تقلل من قيمته الكبيرة في تناول المخزن المنصوري. كما أفرد محمد الإفراني لهذا المخزن حيزا هاما من كتابه **نزهة الحادي**، الذي اتسم بحسن توثيقه وبجرأته في التعليق على الأحداث التي نقلها عمن سبقوه. وعلى الرغم من تخصيص المجهول السعدي بضع صفحات لعهد أحمد المنصور، فإن أحكامه اعتبرت متجاوزة لسقف الاعتدال، وموسومة بطابع التحامل، نظرا لما وجهه من انتقادات لهذا السلطان[18]. لكن التعامل معه أساسي لمقابلة ما دونه بالمصدرين السابقين. وأسهم الأسير أنطونيو دي شالدانيا A. De Saldanha بنصيب وافر في كشف النقاب عن خبايا المخزن السعدي، مستفيدا في ذلك من علاقاته بالعلوج، وبخدام البلاط.

---

[17] الملاحظ أنه بالإضافة إلى كم الوثائق والمعلومات التي جمعها عبد الرحمن بن زيدان عن السلطان المولى إسماعيل، خصصت له الكتابات الأجنبية، بغض النظر عن طبيعة مضامينها والخلفيات الموجهة لبعضها، حيزا أكبر مقارنة بسلفه أحمد المنصور، ويمكن أن نستحضر في هذا الصدد أعمال:
D. Maxange, D. Busnot, J. Braitwhaite, J. Windus, G. Mouette, J. de Léon, T. Pellow, Pidou de St. Olon, J. B Estelle…

[18] ليفي بروفنسال، **مؤرخو الشرفاء**، ترجمة عبد القادر الخلادي، الرباط، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، 1977، ص ص. 95–100.

أما عهد المولى إسماعيل فقد كتب عنه الإفراني من خلال مؤلف **روضة التعريف**، الذي يبدو أن اعتبارات معينة تحكمت في ترتيب تقاييده، وجعلت محتوياته لا ترقى إلى ما يوحي به عنوانه، ثم الزياني وعبد الكريم بن موسى الريفي اللذان توفقا في تقديم معلومات قيمة عن الجهاز المخزني الإسماعيلي. وأخيرا عبد الرحمن بن زيدان الذي وظف في كتابيه **المنزع اللطيف** و**إتحاف أعلام الناس** المصادر السابقة، إضافة إلى حشد هائل من الوثائق الهامة، الأمر الذي جعل منه مصدرا حيويا لا محيد عنه في تناول حكم المولى إسماعيل، شأنه في ذلك شأن **الدر المنتخب** لابن الحاج.

وفيما يرتبط بالتراجم، تحظى أعمال محمد القادري بمكانة متميزة، نظرا لكم المعلومات الذي توفره عن مواقف العلماء وأهل الصلاح من المخزن، وما يواكب ذلك من إفادات تاريخية عن سياسته، ضمها كتاباه **نشر المثاني** و**التقاط الدرر** في ثناياهما. كما احتضنت بعض كتب الرحلات مادة فريدة لمعالجة المخزن، إذ أورد التسافتي تفاصيل عن طبيعة العلاقات التي جمعت المولى إسماعيل بالزوايا والقبائل المعارضة، وعن الأساليب التي كان يستخدمها حكام الجهات في تدبير شؤونها. وقدم الإنجليزي جون وندوس J. Windus في رحلته إلى مكناس، استطرادات هامة عكست مشاهداته وتعليقاته حول البلاط السلطاني، والجهاز الذي يدور في محيطه. ومن الزاوية نفسها يمكن النظر إلى ما جاء به الأسير جرمان مويط G. Mouette في مسوداته. في حين يمثل مؤلف **الاستقصا** للناصري ثابتا رئيسا في معالجة الموضوع برمته، نظرا لما انفردت به طريقة كتابته من حس نقدي.

وفي ما يخص الوثائق الرسمية، اعتمدنا على جملة من المخطوطات المحفوظة بالخزانتين العامة والحسنية، ومديرية الوثائق الملكية بالرباط، وعلى المكاتبات السلطانية التي نشرها عبد الله كَنون وعبد الوهاب بنمنصور. وقد أفادتنا في استكشاف الرسائل المنصورية والإسماعيلية الموجهة إلى أبنائهما وخدامهما، وما حملته في طياتها من تصورات معبرة عن الفلسفة السياسية لحكمهما، وعن رؤيتهما للتدبير الإداري والعسكري لشؤون البلاد.

ولتغطية القصور الناتج عن غياب الربائد، والمرتبط بمظاهر الخراب التي أعقبت وفاة السلطانين، الشيء الذي جعلنا لا ندرك إلا بعض النتف مما تم تداوله من وثائق، كان لزاما علينا البحث في السلسلتين السعدية والعلوية **للمصادر الأصيلة لتاريخ المغرب**، لعلها تساعدنا على استكمال ما نحن في حاجة إليه من مادة تاريخية تستجيب لتطلعاتنا. بيد أن لجوءنا إليها لم يشف كل تلك التطلعات بالشكل المطلوب، إذ مكنتنا فقط من سد بعض الثغرات، خاصة

وأن المجموعة الإسبانية توقفت عند أحداث معركة وادي المخازن[19]، ونظيرتها الهولندية لم تستثمر دار محفوظات الأقاليم المتحدة بلاهاي[20]. ومن ثم تساءلنا عن الإسهام الذي يمكن أن يقدمه أرشيف سيمانكاس Simancas بإسبانيا، والأرشيف الوطني الهولندي بلاهاي في دراسة موضوع المخزن.

ويحتضن الأرشيف العام لسيمانكس كما هائلا من الوثائق المرتبطة بتاريخ المغرب، وتحديدا المرحلة السعدية. وتختلف مستويات هذه الوثائق، فمنها رسائل أصلية جلها إسبانية المصدر، والنزر القليل منها مغربي، أو موقع بتوقيع عربي، أو مترجم من العربية إلى الإسبانية، ومنها نسخ لرسائل[21]، أو رؤوس أقلام[22]، أو فقرات ونسخ لفقرات من رسائل تتضمن أحداثا مرتبة ترتيبا زمنيا[23]، أو تلخيصا لنسخ رسائل متعددة[24]، أو رواية ونسخة لرواية رسالة[25]، أو تعليمات[26] صادرة في الغالب عن الملك الإسباني، أو عن حكام الجهات، وخاصة دوق دي مدينا سيدونيا El duque de Médina Sidonia. ونتج عن تباين مستويات هذه الوثائق على صعيد الشكل والمضمون، وتبعا للسياق الذي أفرزها، ضرورة تبني الحذر في التعامل معها، من خلال مراعاة الفروق بين الأصلي والمنسوخ، وبين الرسمي وغير الرسمي، وبين الموضوعي وغير الموضوعي. أما عن مصادرها، فهناك شق من المراسلات تم تبادله داخل إسبانيا، وشق آخر بين إسبانيا والمغرب.

وتهم الحمولة الموضوعاتية للوثائق الإسبانية التي أتيحت لنا فرصة الاشتغال عليها ثورة الناصر، وافتداء أسرى معركة وادي المخازن، والتجارة، وقضية سجن التاجر بالتاسار بولو

[19] بعد أن تعذر على هنري دوكاستري (H. de Castries) استثمار وثائق الأرشيفات الإسبانية لإنجاز جزء ثان عن تاريخ المغرب، قامت شانتال دو لافيرون Ch. de La Veronne بجمعها ما بين 1952 و1954 من مالقة، والمكتبة الوطنية لمدريد، وأركون، وبرشلونة، وعلى الخصوص من سيمانكس. لكنها لم تتناول عهد أحمد المنصور، راجع:
S.I.H.M, 1ère série, Esp., t. II.

[20] *S.I.H.M*, 1ère série, Pays-Bas, t. IV, et t. VI.

[21] En Carta, Copia de Carta.

[22] Puntos de despachos del …, Puntos de Carta.

[23] Copia de Capitulo …, En Capitulo de Carta.

[24] Sumario de las copias de Cartas.

[25] Relación de una Carta, Relación de las Copias de Cartas.

[26] Instrucción.

Baltazar Polo، وتقارير عن بعض المدن المغربية، وعن الإمكانات العسكرية لأحمد المنصور وطبيعة تحركاته، والصراعات التي اندلعت بعد وفاته.

وعلى الرغم من الصعوبات التي يطرحها استغلال هذا الأرشيف، والمتمثلة أساسا في تكدس محتوياته على شكل رزم غير خاضعة لترتيب معين– تتطلب من الباحث مجهودا كبيرا لانتقاء ما يتماشى منها مع موضوعه، داخل ركام ضخم من الوثائق مكتوبة أحيانا بخطوط يستعصي أمر تفكيكها، ومتضمنة لأحداث لها علاقة بالتاريخ الإسباني العام– فإن تجاوزها بهدف توظيف مضامينه يعد مسألة في غاية الأهمية.

أما وثائق الأرشيف الهولندي التي تمكنا من الاطلاع عليها، فتندرج في سلسلة الأقاليم المتحدة، وتتناول مرحلة ما بعد وفاة أحمد المنصور والتطاحنات بين أبنائه. كما تضم عددا هاما من الرسائل التي تبادلها المولى إسماعيل وحاكمه على الشمال علي بن عبد الله الحمامي الريفي مع هولندا، وتمحورت حول قضايا التجارة، والجهاد بثغر سبتة، وافتداء الأسرى، واقتناء العدة ومستلزمات بناء السفن وغير ذلك. وكل هذه الوثائق مدونة بلغة عربية باستثناء تلك الصادرة عن الذميين من أفراد عائلة بلاش Pallache الذين دأبوا على استعمال اللغة الفرنسية في مراسلاتهم.

وقد أسهم استخدام الوثائق المستمدة من هذين الأرشيفين في توفير معلومات عن الأوضاع بالمغرب، ساعدتنا على تجاوز الفقر والهزال اللذين اتسمت بهما المصادر المغربية في بعض الجوانب، كما هو الحال مثلا بالنسبة لثورة الناصر، والأسس التي انبنت عليها روابط المخزن بالإسبان والهولنديين، خاصة وأن الرؤية التي حملتها رسائل الأجانب وتقاريرهم، ركزت دائما على تفاصيل إما لا يوليها عادة الإخباريون أية عناية، أو يعتبرونها من باب المسلمات التي لا حاجة للوقوف عندها، أو لا يسعفهم واقع الحال في الإفصاح عنها. مما جعل هذه الوثائق مكملة لنظيرتها المحلية، بغض النظر عن المرجعية الثقافية التي صيغت في ظلها، إذ تناولت المخطوطات الإسبانية المغرب من خلال القضايا التي لها علاقة بخدمة مصالح المملكة الإسبانية فيه.

وبغض النظر عن ذلك، فهي لا تخلو من العديد من التقاطعات التي تجمعها بما أوردته الكتابات المحلية، على أساس أن تتم المقابلة بينهما، وذلك ما حاولنا القيام به بغية تطعيم حصيلة المصادر المغربية ودعمها وتأكيدها. وجعلنا نستشف أنه في الوقت الذي حرصت

فيه الكتابات التقليدية المحلية على توظيف إنتاجاتها لتجلية كل التدابير التي استهدفت إظهار عظمة السلطان – الشيء الذي أضفى على طريقة تناولها نوعا من النمطية – نجد الوثائق الأجنبية لا تروم تقديم صورة واحدة، وإنما عدة صور عن المغرب تترجم أبعادا مختلفة ومتداخلة أحيانا[27].

وعلى الرغم من تنوع الرصيد المصدري الذي راهنا على استثماره في هذه الدراسة، فإن ذلك لا يعني في شيء أنه مكننا من الإحاطة بكل حيثياتها، وتتبع جل تدقيقاتها، بل ظل أمر مقاربة بعض الأفكار معلقا ورهينا بما قد تكشف عنه الأيام من مستجدات. فالمصادر المحلية على سبيل المثال، لم تسعفنا في تشخيص تفاصيل عن ظروف عيش الأطر المخزنية، ونوعية ممارساتها على الصعيدين الجهوي والمحلي، بل اقتصرت على تناول أخبارها في سياق ما أملته التدابير السلطانية عليها، وهو ما جعلنا نفتقر إلى تصوراتها لمفهوم الحكم، وحال بيننا وبين « الانطلاق في التحليل من القاعدة إلى القمة... لأننا لا نتوفر إلا على وجهة نظر السلطة المركزية »، كما أثبت ذلك عبد الله العروي[28].

ولما كانت عدة دراسات عالجت المخزن في سياقات مختلفة، فإن مجالات عملها اتخذت بالخصوص من القرن التاسع عشر منطلقا لها، إذ ركزت المدرسة الكولونيالية باتجاهاتها المختلفة جهودها على محاولة فهم بنية المخزن المغربي والآليات المتحكمة فيها. وهكذا خلص إدمون دوتي E. Doutté، إلى أن المخزن هو مؤسسة مفروضة على المجتمع[29]. واعتبره گايار H. Gaillard « المركز الذي يتجمع حوله الجهاز المكون من الغزاة، والذي يستمد قوته الوحيدة من وحدته وتجانسه وتنظيمه، على حساب التشتت والفوضى السائدين بالبلاد، اللذين يستثمران من قِبله في جلب أكبر الفوائد الممكنة »[30]. بل ذهب إلى أنه منذ عهد

---

[27] حول الوثائق المغربية والأجنبية، راجع: عبد المجيد القدوري، « الوثائق المغربية، الوثائق الأجنبية: تكامل واختلاف »، ضمن ندوة **المغرب وهولندة**، الرباط، منشورات كلية الآداب، سلسلة ندوات مناظرات رقم 8، 1988، ص ص. 32—40.

[28] A. Laroui, *Les origines..., op. cit.*, pp. 69-70.

[29] E. Doutté, *Le Sultanat marocain*, A. Davy, Paris, 1909, pp. 8-9.

[30] H. Gaillard, « Le makhzen, étendue et limites de son pouvoir », in *Bulletin de la société de géographie d'Alger et de l'Afrique du nord*, 1909, pp. 348-9.

الأدارسة تمت بداية تشكيله طبقة ذات امتيازات، نمت في وسط الدولة وتكفلت بحكم الطبقات الأخرى[31].

وسار ميشو بيلير Michaux-Bellaire على النهج نفسه من خلال مقالاته المتعددة التي مست جوانب مختلفة من مكونات المجتمع المغربي في علاقاتها بجهاز المخزن[32]. ولم يذخر روبير مونطاني R. Montagne، وسعا في التأكيد على وجود انفصام بين نظام مخزني تقليدي سعى إلى الهيمنة، وبين مؤسسات اجتماعية ودينية، همها الوحيد الدفاع عن تنظيماتها وأعرافها الخاصة[33]. وبالمقابل حاول رينيي Reynier أن يقدم تعريفا لمفهوم المخزن، وجردا تاريخيا لمكوناته منذ العهد السعدي[34].

وإذا كانت هذه النماذج وغيرها تغنينا عن اجترار الخلفيات الموجهة لها، فإن ما نود شد الانتباه إليه، هو أنها انطلقت من كون « غياب بعض المؤسسات دليل على نقص، وأن وجودها علامة نضج، فالمجتمعات التي لا توجد بها دولة، أو توجد إنما على نحو مغاير لـ -« نموذج » الدولة القائم في المجتمعات - المرجع، لا تعد مجتمعات بمعنى الكلمة »[35].

والأكيد أن فترة ما بعد الاستقلال تخللتها اهتمامات متعددة بموضوع المخزن، نظرا لما يثيره البحث في ماهيته من إغراء لم يجذب إليه المختصين في التاريخ فحسب، وإنما استقطب أيضا باحثين من حقول أخرى. واتخذت هذه الاهتمامات إما شكل دراسات أو مقالات، ويمكن استحضار أعمال عبد الله العروي، وجرمان عياش، ومحمد حجي، الذين كرسوا كتاباتهم لمحور أساس قوامه التعامل مع المخزن باعتباره سلطة غير مفصولة عن المجتمع.

---

[31] *Ibid*, p. 349.

[32] Edouard Michaux-Bellaire, « L'administration au Maroc », in *Bulletin de la société de géographie d'Alger*, 1909, pp. 401-37.
Du même auteur, « L'organisme marocain », in *Revue du monde musulman*, n° 9, 1909, pp. 1-41.

[33] R. Montagne, *Les Berbères et le makhzen dans le sud du Maroc : essai sur la transformation politique des Berbères sédentaires, groupe chleuh*, Alcan, Paris, 1930.

[34] A. Reynier, *L'ancien maghzen, 1550-1912 : conférence donnée par M. le Contrôleur civil Reynier [pour] la Direction générale des affaires indigènes*, Rabat, Publications de la Résidence générale de France au Maroc, 1930.

[35] سالم يفوت، **حفريات الاستشراق، في نقد العقل الإستشراقي**، بيروت، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1989، ص ص. 79–80. ولمزيد من التفاصيل حول الكتابات الكولونيالية يمكن الرجوع إلى: إبراهيم بوطالب، « البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي في الفترة الاستعمارية: حصيلة وتقويم »، ضمن **البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم**، الرباط، منشورات كلية الآداب، 1989، ص ص. 107–173.

ثم دراسة مصطفى الشابي حول النخبة المخزنية في القرن التاسع عشر، وإبراهيم حركات حول السياسة والمجتمع في العصر السعدي، التي حاول من خلالها تحديد الهياكل السياسية للمخزن السعدي[36]. كما خصص عبد المجيد القدوري في دراسته لمسألة التجاوز حيزا هاما للأسباب التي أعاقت السياسات التحديثية للمخزن المغربي منذ العهد السعدي إلى نهاية عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله.

وتناولت بعض المنوغرافيات المخزن في سياق تحليلاتها، إذ أفرد أحمد التوفيق القسم الرابع من عمله حول قبيلة إينولتان، إلى علاقة هذه القبيلة بممثلي السلطان. وتوقف محمد مزين عند الروابط التي جمعت فاس وباديتها بالسلطة السعدية. وناقش عبد الرحمن المودن مرتكزات السياسة المخزنية بمنطقة إيناون خلال القرن التاسع عشر[37].

وبعد مقالات متعددة لمرسديس غارسيا أرينال García-Arenal Mercedes حول الدولة السعدية، تناولت في كتاب صدر لها مؤخراً **بداية المغرب الحديث تحت حكم أحمد المنصور السعدي**، وصدر قبلها بسنتين كتاب مماثل ألفه ريتشارد سميث Richard L. Smith[38].

وخارج حقل التاريخ تصدى محمد الحبابي لتحديد معالم الهياكل المخزنية المركزية خلال بداية القرن العشرين. وسعى بول باسكون P. Pascon في مؤلفه حول حوز مراكش إلى معالجة نوعية العلاقات التي ربطت المخزن بالبنيات الاجتماعية وخاصة بمؤسسات الزوايا[39].

---

[36] A. Laroui, *Histoire du Maghreb, un essai de synthèse*, Paris 1970 ; G. Ayache, *Etudes d'histoire marocaine*, Rabat, 1979 ; G. Ayache, « La fonction d'arbitrage du makhzen », in Recherches récentes sur le Maroc moderne : actes [du séminaire] tenu du 13 au 15 juillet 1977 à Durham, Rabat, *B.E.S.M*, 1977.

مصطفى الشابي، **النخبة المخزنية في مغرب القرن 19**، الرباط، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، 1995.
إبراهيم حركات، **السياسة والمجتمع في العصر السعدي**، الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة، 1987.

[37] عبد الرحمان المودن، **البوادي المغربية قبل الاستعمار، إيناون والمخزن، بين القرن السادس عشر والتاسع عشر**، الرباط، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1995.

[38] M. García-Arenal, *Ahmad al-Mansur, The Beginnings of Modern Morocco*, Oneworld Publications United Kingdom, 2008.
R. L. Smith, *Ahmad Al-Mansur: Islamic Visionary*, Library of World Biography Series, Longman Publishers, 2006.
M. Garcia-Arenal, « Pouvoir sacré et mahdisme : Ahmad Al-Mansour Al-Dhahabi », in *Al-Qantara : revista de estudios árabes*, vol. 17, fasc. 2, 1996, pp. 17-453.

[39] M. Lahbabi, *Le gouvernement marocain à l'aube du XX^e siècle*, Casablanca, Editions maghrébines, 2^e éd., 1975 ;
P. Pascon, *Le Haouz de Marrakech*, Rabat-Tanger, Éditions marocaines et internationales, 1977, 2 vols.

وأنجزت رشيدة شريفي دراسة تحت عنوان المخزن السياسي بين الأمس واليوم، اعتبرته فيها « أسلوب عمل وحضور، وأسلوب حكم خاص، يتدخل حين تتعطل إيواليات الدولة »[40]. بينما حاول عبد اللطيف أكنوش إثارة موضوع المخزن في سياق تناوله لمراحل تطور التاريخ السياسي العام للمغرب[41].

وتدل النماذج الأخيرة على مدى الاهتمام الذي حظي به المخزن من قبل الاتجاهات السوسيولوجية والسياسية، التي تبنت في معالجة الموضوع طرائق مختلفة استهدفت بلوغ غايات تتباين عما يطمح إليه المؤرخ. وهو ما عبر عنه محمد شقير، في معرض محاولته البحث عن ماهية الدولة في المغرب بالقول: « إن منطق الباحث السياسي، يختلف جوهريا عن منطق المؤرخ السياسي؛ فهدف الأول هو تحديد معالم ظاهرة سياسية، في حين يبحث الثاني عن صياغة وثيقة تاريخية »[42].

وأسفرت تلك الطرائق عن وقوع أصحابها أحيانا في بعض الانفلاتات التي جردت استنتاجاتهم من أي منطق تاريخي، من قبيل اعتبار أن كلمة المخزن لم تستعمل رسميا إلا في القرن التاسع عشر، كما تشهد بذلك الأرشيفات الوطنية[43]، وأن المولى إسماعيل رفض أي احتجاج ولو رمزي من قبل العلماء المتشددين[44]. على الرغم من أن كلمة المخزن استخدمت في الظهائر والرسائل السلطانية قبل ذلك بقرون، وأن جرأة الحسن اليوسي، وصرامة خطابه، تقيم الدليل على نوعية المعارضة التي واجهت هذا السلطان العلوي وقبل بها.

ويعزى هذا التسرع في الأحكام، إما إلى تغييب البعد التاريخي، أو إلى سوء توظيفه من منطلق أن « طريق المؤرخ وطريق الاجتماعي، كلاهما ينطلق حتما من مفاهيم عامة... لكن الأول يميل إلى التعيين والتخصيص، في حين أن الثاني يتجه نحو التعميم، الدولة الفرعونية

---

[40] R. Cherifi, *Le makhzen politique au Maroc, hier et aujourd'hui*, Casablanca, Afrique-Orient, 1988, p. 14.

[41] A. Agnouche, *Histoire politique du Maroc : pouvoir, légitimités et institutions*, Casablanca, Afrique Orient, 1987.

انظر أيضا: رشيد بكاج، **القبيلة، الزاوية، المخزن**، د. د. ع في السوسيولوجيا مرقونة، الرباط، كلية الآداب، 1994–1995.

[42] محمد شقير، **تطور الدولة في المغرب، إشكالية التكوين والتمركز والهيمنة من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرن العشرين**، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 2002، ص. 123.

[43] R. Chérifi, *Le makhzen politique..., op. cit.*, p. 17.

[44] A. Agnouche, *Histoire politique du Maroc..., op. cit.*, p. 235.

تزداد مع تقدم بحث المؤرخ فرعونية، ومع تقدم بحث الاجتماعي دولوية، أي تزداد تعميما وتجريدا، يستعمل المؤرخ المفهوم الجامع وهمه الدائم تقليص عموميته حتى عندما يكتب في التاريخ المقارن »[45]. وهو ما عبر عنه الدارس نفسه في موضع آخر بالقول، « إن علماء السياسة يتعاملون مع النظام المغربي في القرن التاسع عشر كمعطى ثابت، ولد تبعا لضرورات جغرافية وأنثروبولوجية واقتصادية »[46]، الشيء الذي ينطبق على كتابات گلنر Gellner رائدة التيار الانقسامي بالمغرب، وقد رد عليها عبد الله حمودي[47].

وإذا كان جزء من هذه الدراسات الوطنية التي تنسب إلى الحقل السياسي والسوسيولوجي، قد أقر بأن إيجاد إطار نظري للتفكير في مفهوم الدولة بالمغرب، أو حتى اتخاذه محوراً للبحث، يعد أمرا من السابق لأوانه[48]، فإن معظم تحاليلها ظلت محكومة عن وعي أو عن غير وعي بانشغالين أساسين: هل مثل المخزن دولة بالمعنى الحديث؟ وكيف يمكن تشخيص أسلوب سلطة مرتبط بالشرف، ما دام المخزن اقترن حكمه منذ القرن السادس عشر بهذه الصفة وما انطوت عليه من خصوصيات؟ ويجد هذان الانشغالان تبريرهما في ما يثيره موضوع المخزن من جاذبية مستمدة من رمزيته السياسية والدينية، والتي لا يجب مع ذلك أن تعفي الباحثين في كنهه من وضعه في سياقه التاريخي الذي له وحده القدرة على كشف الجوانب التي تبقى عصية على فهم بنياته.

بالاعتماد على المصادر والإنتاج التاريخيين للعقود الأخيرة، وبالانفتاح على الدراسات التي لا تنتمي لحقل التاريخ، يمكن التأكيد على راهنية موضوع المخزن، وعلى تشعب الاستفهامات التي تطول ماهيته، وهو أمر يحفز أكثر على المساهمة في رهانات النقاش الحالي، من خلال محاولة الانطلاق من تحديد طبيعة بنية المخزن المنصوري والمخزن الإسماعيلي، أي من أوجه الشبه والاختلاف بينهما، مما سيقودنا إلى التساؤل في النهاية عن إمكان تحديد هوية هذه المؤسسة.

---

[45] عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ**، م.س.ذ، ص. 246.

[46] A. Laroui, *Les origines..., op. cit.*, p. 69.

[47] عبد الله حمودي، « الانقسامية، التراتب الاجتماعي، السلطة السياسية والولاية، تأملات حول مقولات گلنر »، ترجمة محمد البزاز والتمسماني خلوق، **مجلة دار النيابة**، عدد 5، 1985. وللمؤلف نفسه، **الشيخ والمريد**، ترجمة عبد الحميد جحفة، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 2000.

[48] راجع على سبيل المثال:

R. Chérifi, *Le makhzen politique..., op. cit.*, p. 24.

يطمح هذا العمل إذن إلى معالجة مسألة تطور المخزن باعتباره جهازا من منظور مقارن، ومسألة العلاقات بينه وبين السكان، بمعنى محاولة البحث عن مظاهر الاستمرارية والقطيعة في ركائزه وممارساته، عن الثوابت والتحولات في بنياته. فإلى أي حد تمكننا المقارنة من رصد المكونات البنيوية للجهاز المخزني وتطورها في الزمن، ومن ملامسة التقاطعات التي جمعت بين الجهازين؟ أي ما هي الخيارات الممكنة لبناء نسق يربط بين التجربتين؟ وما مدى استفادة المخزن على عهدي أحمد المنصور والمولى إسماعيل من تراكم التجارب على المستويات السياسية والعسكرية والإدارية والاقتصادية؟ وما مدى ارتباط سياسته بالظروف أكثر من ارتباطها بإيجاد حلول هيكلية للمشاكل المطروحة، بمعنى آخر أكانت الأوضاع السياسية مرتبطة بنظام معين، أم كانت رهينة بالإمكانات السياسية والعسكرية المتوفرة لدى السلطان وكيفية استغلالها؟ أي إلى أي حد تمكن المخزن في عهد السلطانين من منح البلاد مؤسسات قارة وقادرة على تجاوز الأزمات التي أعقبت وفاتهما، أم أن حكميهما بنيا خصيصا على شخصيتيهما؟

لا ندعي أننا قدمنا إجابات حاسمة لكل هذه الاستفهامات، أو أننا أحطنا بها تمام الإحاطة، بقدر ما حاولنا من خلالها الإسهام في فهم موضوع شائك، ندرك كل الإدراك الأهمية التي حظي ولا يزال يحظى بها من قبل تخصصات معرفية مختلفة تناولته من زوايا اهتماماتها. لذلك سعينا إلى تفكيك بنية المخزن على امتداد حكمي سلطانين قويين، إيمانا منا بأن إخضاع تجربتيهما المتميزتين إلى المنهج المقارن سيساعد على تحديد العوامل المتغيرة والثانوية، وعلى استخراج ما هو أساس وثابت انطلاقا من قراءة تتخذ من المحددات التاريخية مرجعية لها، ومن الوثائق والمصادر المعاصرة للمرحلة منطلقا لها، وتتوخى عدم الخروج بأحكام قطعية، وإن كانت بعض الاستنتاجات التي تخللتها قد توحي بعكس ذلك، فعلى القارئ أن يستحضر طبيعة الموضوع التي تجعل من الصعب سبر أغواره بتجرد تام. ومع ذلك فليلاحظ أننا اقتصرنا طيلة أشواط هذه الدراسة على التمسك بجملة من المحاذير، من قبيل الحرص على استخدام مصطلح المخزن بدلا من نعت الدولة، والاستحضار المستمر للتساؤلات التي اعتمدناها مرتكزاً من شأنه تبديد الغموض الذي مس بعض الجوانب، أو على الأقل المشاركة في فتح آفاق النقاش حولها. فما هي الخطوات التي اتبعناها في تناول الموضوع؟

بما أن نعتي الدولة والسلطة يوظفان في الخطاب العادي للدلالة على مؤسسة المخزن، فقد استهللنا هذا العمل بمدخل خصصناه للمقاربات النظرية المتعلقة بهذه المفاهيم باعتبارها

نقطة الانطلاق التي يمكن في ضوئها تمحيص إشكالية المماثلة بينها، وسبر أغوارها، على امتداد خلاصات هذه الدراسة. ثم بدأنا بالتطرق لهذه المنظومة وأشكال حضورها، وهو ما مثل محور القسم الأول الذي وزعناه على ثلاثة فصول، خصصنا أولهما لمقاربة شخصيتي السلطانين أحمد المنصور والمولى إسماعيل، مستهدفين من جهة كشف النقاب عن أسرار قوتيهما، وما أفرزته من خطاب إسطوغرافي جمع بين الأسطورة والواقع، ومن جهة أخرى الإلمام بظروف نشأتيهما، وبالتجارب التي اكتسباها قبل توليهما دفة الحكم.

وأفردنا الثاني لأشكال الحضور المادي للمخزن، إذ وقفنا عند دواعي تبني السلطانين للآلتين العسكريتين المحترفتين، وتساءلنا عما إذا مثلتا نموذجين منفردين أم شكلتا مجرد إعادة إنتاج فقط، وبحثنا عن مدى حضور البعد الإستراتيجي في سياستيهما العسكريتين، وعن أسباب احتفاظهما بالجيوش القبلية. ثم انتقلنا إلى مقارنة الإدارة المخزنية من خلال محاولة فهم مكونات بنياتها على المستويات المركزية والجهوية والمحلية. وسعينا إلى تتبع الصور التي حملتها في خطاب المخزن وممارساته، عبر تحديد أصول خدامه وانتماءاتهم الجغرافية والأسرية، وهو الأمر الذي قادنا إلى تشخيص الأولويات التي تحكمت في معايير انتقائهم، والخلفيات الموجهة لها، انطلاقا من محتويات الظهائر والرسائل الرسمية، وإلى تحديد الألقاب الإدارية الصادرة عن السلطانين. لنمر إلى وظائف الإدارة التي عمدنا فيها إلى التمييز بين الجباية من المنظور المخزني، والأساليب التي استعملت في تحصيلها، باعتبارها مصدراً لتقوية الهياكل السلطانية، وإثبات حضورها في المجال، وبين التدابير الأمنية التي تم اتخاذها لإنعاش الحياة الاقتصادية، وضمان أمن السكان. وعالجنا في الفصل الثالث الحضور الرمزي للمخزن ومدى إسهامه في ترسيخ مشروعية السلطانين؛ فدرسنا الطقوس الاحتفالية إبان الأعياد الدينية وما واكبها من كرم، وخلال مراسيم البيعة واستقبال المبعوثين الأجانب أو الرعايا. وتطرقنا إلى الأنساق التنظيمية التي روعيت في المواكب المخزنية، والحمولات الرمزية التي حرصت على إظهارها، كلما عقدت العزم على اختراق المجال، إما خلال المناسبات الرسمية، أو في إطار الحركات، كتعبير عن منظومة ثقافية مستمدة من المرجعيتين الدينية والسياسية.

وأنهينا هذا القسم بتناول الحضور الرمزي الثابت والمتجسد في البناء والترميم، وتوخينا إبراز مظاهر الاستمرارية في سياسات السلطانين في هذا المجال، ونوعية المضامين التي

اختزلها المعمار كوسيلة من وسائل التأثير، التي تمت المراهنة عليها لإظهار العظمة، ولضرب المخيلات.

وانكب القسم الثاني على تتبع آليات الممارسات المخزنية وأبعادها في المجالات الدينية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية، فناقشنا في فصله الأول طبيعة العلاقات التي ربطت المخزن بالقوى الدينية في سياق الجدل الذي احتدم حول كيفية التوفيق بين الشريعة نظرياً وممارسة، أي طبيعة النظرة التي نظر بها الطرفان إلى الصلات بين الديني والسياسي، إذ تساءلنا عن الأدوار والمهام التي تكفل بها العلماء، وعن الأسباب الكامنة وراء عزوف جلهم عن الدخول في خدمة المخزن، وعن الوسائل التي استخدمها المخزن لاستقطابهم، أو للضغط عليهم، وعن مواقفهم من نازلتي فتح السودان وتمليك الحراطين. وانتقلنا إلى المقارنة بين سياسات السلطانين تجاه الزوايا، التي تراوحت بين الإغراءات والضغوط، وحاولنا فهم الآليات المفسرة لها. ثم أنهينا الفصل بتحديد الصور التي حملها المخزن في أذهان هؤلاء، والتدابير التي اتخذها السلطانان تجاههم.

ووقف الفصل الثاني عند العوامل التي تحكمت في صيغ انتقال السلطة، وخاصة ما تعلق بمعضلة المشروعية التي ألقت بثقلها على حكم كل من أحمد المنصور والمولى إسماعيل.

أما الفصل الثالث، فطمحنا فيه إلى مناقشة مظاهر تحكم المخزن في البنيات الاقتصادية، ومدى تمكن سياسات السلطانين في هذا الصدد، من الإفادة من تجارب بعضهما البعض. كما حاولنا من خلاله تأطير الآليات التي مورست من خلالها الدبلوماسية المخزنية.

في القسم الثالث، بحثنا عن مضامين مفهوم المخزن وأبعاده من خلال عهدي حكم السلطانين، فبعد أن أفردنا الفصل الأول لمساءلة السياق التاريخي الذي تبلورت فيه مؤسسة المخزن، ومدى تجسيدها للدولة، ووقفنا على ما حملته التمثلات الجمعية عنها انطلاقا من الأوصاف التي خلفتها الكتابات الإخبارية، ختمنا بفصل خصصناه لمضامين المخزن وكنهه اعتمادا على أسس الحكم لدى السلطانين، وللمقاربة بينه وبين المسار الذي اتخذته مؤسسات السلطنة العثمانية والملكيات المطلقة في أوروبا. لنخلص في النهاية إلى إبراز مكامن الهشاشة التي اعترت السلطة السلطانية على جميع المستويات، وشكلت كابحا من كوابح إفادة الخلف من السلف، وعائقا أمام ضمان استمرارية المركزة كما توخاها السلاطين الأقوياء.

مدخل

تواجهنا في الكتابة التاريخية إشكالية المقارنة المتعلقة بحقل المفاهيم، والتي تعزى بدون شك إلى كونها تختزن قيمة رمزية، تجعلها قابلة للتأويل حسب أصلها واستعمالاتها، مما يفسح المجال بشكل كبير أمام إسقاط معان متعددة على المفهوم الواحد. وبالرغم من ذلك، فإن مقارنة الاختلافات بين المفاهيم أو أبعادها، أمر أضحى اليوم أكثر خصوبة من المقابلة البسيطة المرتكزة على ترجمة الاصطلاحات أو المرادفات. لكن بداية يجب التسليم بأن هناك حدودا تشكل قاعدة لأية مقارنة، لا ينبغي تجاوزها[1].

فالحديث عن التسميات التي تتعلق بنظام سياسي ما، هو حديث عن مؤسسة تخفي نسق أفكار، وتتجسد في تنظيم معين، وتنطوي تبعاً لذلك على وجهتين: إحداهما مادية والأخرى رمزية، إذ لا توجد مؤسسة بدون قوانين وبرنامج تشتغل على أساسهما[2]. لذا فإن أي تناول لمؤسسة المخزن، لا يمكن أن يتم بمعزل عن مساءلة المفاهيم، التي توظف في الخطاب العادي للدلالة على هذه المؤسسة كالدولة والسلطة. فما المقصود بالدولة وما هي أهم النظريات المفسرة لتطورها؟

---

[1] J. Dakhlia, *Le divan des rois, le politique et le religieux dans l'islam*, Paris, Aubier, 1998, pp. 18-9.
وللمزيد من التفاصيل حول توظيف المفاهيم في الكتابة التاريخية، انظر:

H.- Irénée Marrou, *De la connaissance historique*, Paris, Seuil, 1954, pp. 61-140 ; P. Veyne, *Comment..., op. cit.*, p. 174.

[2] B. Barret-Kriegel, « l'Etat aux XVII^e et XVIII^e siècles : l'impossible réformation des codes » in *Réflexions idéologiques sur l'Etat, aspects de la pensée politique méditerranéenne : actes du colloque d'Aix-en-Provence*, 25-26-27 septembre 1986, Collection d'histoire des idées politiques, Aix-en-Provence, Presses universitaires d'Aix-en-Provence, 1987, p. 23.

الدولة

إذا كان مفهوم الدولة ليس كونيا ومن الصعب تعريفه، فإن مختلف المرجعيات المتعلقة به، تتفرع عن التاريخ الغربي المرتكز على إرث القانون الروماني والنظرة الثقافية لعصر النهضة[3]. على أن كل تساؤل عن الدولة هو استفسار عن أهدافها، وتطوراتها ووظائفها[4]. لذا لا ينبغي تجريد مفهومها من خلال اعتبارها تصورا اجتماعيا، أو منظومة من الحقوق والقوانين، أو جملة من الوظائف والأجهزة، بل يجب أن ينظر إليها باعتبارها ظاهرة مركبة من نسيج متشابك، يجمع بين ما هو مجرد وما هو واقعي[5].

إن كل مجتمع حسب بونالد Bonald يحمل في طياته شكل حكومة، أو دولة كبنية مستقلة ذاتيا عن أية شرعية معينة، لكن كلما كانت الدولة ظاهرة بجلاء في المجتمع، كان المجتمع أقل تنظيما. وكلما اقتربت الدولة من العقد الذي حدده روسو كانت أكثر استبدادا؛ لأنها لا ترتكز على أي مبدإ سوى القوة التي تشكل شرعية وجودها[6].

إن هذه التأويلات التي تجعل من الدولة صفة لمظاهر الحياة في المجتمع، ونمطا للتنظيم الاجتماعي، وكل وسيلة تمكن من وضع النظام والمحافظة عليه، في حدود مجال اجتماعي محدد، هي تعبير عن نظرة محافظة ثيولوجية، تسعى إلى تجريد الدولة من طابعها التاريخي[7]. كما أن الطرح الذي يضفي على الدولة طابعا قانونيا مرتبطا بنظام القيم التشريعية، يعد تأويلا تعسفيا ما دام يبقي على مفهوم الدولة في إطاره الرسمي.

وتضم الدولة بمعناها العام، المؤسسات السياسية والإيديولوجية التي تهدف إلى الهيمنة

---

[3] B. Badie, « *«Etat» et «Légitimité»* en monde musulman : crise de l'universalité et crise des concepts », *Annuaire de l'Afrique du nord*, t. 26, 1987, p. 19 ; A. Kazancigil, « Théories de l'Etat et analyse de l'Etat moderne Turc », in *Peuples méditerranéens*, n° 27-28, avril-septembre, 1984, p. 68.
J.P. Genet, *La genèse de l'Etat moderne. Culture et société politique en Angleterre*, Paris, PUF, 2003.

[4] عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الخامسة، 1993، ص ص. 6–7.

[5] فتحي التريكي، « مفهوم الدولة في الحقل الفلسفي المعاصر »، **مجلة الفكر العربي المعاصر**، ع. 24، 1983، ص. 45.
N. Elias, *La société de cour*, Flammarion, 1985, p. 155.

[6] G. Gengembre, « La notion d'Etat chez Bonald », in *Réflexions idéologiques sur l'Etat, aspects de la pensée politique méditerranéenne..., op. cit.*, pp. 94-5.

[7] G. Balandier, *L'anthropologie politique*, Paris, P.U.F, 1967, pp. 146-7.

على المجتمع باسم المحافظة على وحدته وتوازنه، ومن خلالها الانفراد بحق ممارسة العنف المادي[8]. ومن هنا يؤكد ماكس فيبر Max Weber أن الدولة أداة للسيطرة، تمتلك احتكار القهر المادي المشروع، وتستأثر بالجهاز العسكري القوي لهذه الغاية، شأنها في ذلك شأن أي جماعة مهيمنة، ذلك أنها تخول لأقلية معينة الوسائل الكفيلة بالتحكم في أنشطة المجتمع بواسطة إدارة « معقلنة »، فتصبح بذلك شكلا من التنظيم يستمد مشروعيته الدائمة من قدرته على التحكم في العنف، ومن المستوى العالي من الانسجام والتنظيم الاجتماعيين اللذين يمكنان من توسيع سلطتها[9].

والمثير، أنه في الوقت الذي يقصد بالدولة في المعجم الأوروبي الاستمرارية التي لا تتأثر بتبدل الحكام، وتحيل على الاستقرار والارتكاز على المؤسسات، نجدها تحمل في القاموس العربي مدلول التغير والتحول والغلبة والقوة[10]. ولعل هذا التباين يجد تفسيره في كون الحياة السياسية في المفهوم الأخير ترتبط بالظرفيات المتقلبة والمتقطعة، وتنبثق في المفهوم الأول من مؤسسات سياسية ثابتة. مما يدفع إلى التساؤل، هل الدولة ملازمة بالفعل لمفهومها؟ وهل المفهوم ملازم للدولة، على حد تعبير هيجل؟[11]

إن أي حكم نصدره في حق الدولة، رهين بالتصور الذي نرسمه حينما نقوم برصد وظائفها ووسائلها، وإن كانت بنية كل دولة حديثة أو قديمة، حسب إنكلز Engels، تتكون من أجهزة عسكرية وجبائية وقضائية، ومن جماعة تنسق بينهما، ثم سلطان يتربع فوق الجميع[12]. وهو ما يعني أنها تسعى أولا وقبل كل شيء لتحقيق المركزة السياسية، والتحكم

---

[8] فتحي التريكي، ن.م، ص. 49.

[9] G. Balandier, *L'anthropologie..., op. cit.*, p. 152. Voir aussi, A. Claisse, « l'Etat et son double », in *L'espace et l'Etat*, ouvrage collectif, Rabat, Edino, 1985, p. 83 ; Voir aussi : Maurice Godelier, « L'Etat, les processus de sa formation, la diversité de ses formes et de ses bases », in *Revue internationale des sciences sociales*, septembre 1997, n° 153, pp. 657-8.
جاك دونديو دوفابر، **الدولة**، ترجمة سموحي فوق العادة، بيروت، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، 1970، ص. 6.

[10] فتحي التريكي، ن.م، ص ص. 45–46. يعتبر عبد الله حمودي أن « لفظ الدولة في المغرب يقصد به الدور في السلطة المنتزع بالقوة »، راجع: **الشيخ والمريد** ترجمة عبد الحميد جحفة، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 2000، ص ص. 73، 90. ثم فؤاد إبراهيم، **الفقيه والدولة، تطور الفقه السياسي الشيعي، بحث فقهي/تاريخي**، بيروت، دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى، 1998، ص. 32.

[11] H. Lefebvre, *De l'Etat. Tome 2, De Hegel à Mao par Staline : la théorie marxiste de l'Etat*, Union générale d'éditions, 1976, p. 117.

[12] عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**... م.س.ذ، ص ص. 60–62.

في الموارد الجبائية، وتأمين الاستقرار والاستمرارية. بل بالرغم من أن معظم التحليلات تربط تكوين الدولة بثلاثة عناصر، تتجسد في المجال والسيادة الترابية والمجموعة البشرية، ثم قواعد تنظيم متينة ودائمة، فإن أصل هذا التكوين تجاذبته عدة مقاربات حاولت تقديم العوامل المتحكمة في بناء الدولة[13].

فحسب المقاربة الأنثروبولوجية، يتمثل أصل الدولة في بزوغ هيمنة جزء من المجتمع على بقيته، نتيجة لتطورات اجتماعية داخلية، أو بفعل غزو خارجي. أما المقاربة « الثقافوية » Culturaliste، فتفسر تكوين الدولة كحركة اجتماعية، انطلاقا من عوامل ثقافية وقيم ومعايير سياسية، مبنية على العقلنة والمفاضلة وذات طابع دنيوي، ومعارضة لكل السلوكات « التقليدية ». وبذلك يتحدد شكل الدولة وطبيعتها الداخلية والخارجية، تبعا للمتغيرات السياسية والثقافية، فتكون الدولة الحديثة، وفقا لهذا الطرح، نتاجا لعوامل دينية وثقافية خاصة بالغرب. على أن المقاربة البنيوية ارتكزت في تحليلها لتطور الدولة على التمفصلات بين التطورات السياسية والثقافية والاقتصادية، وبين العوامل الداخلية والخارجية، التي وإن تشابهت ظاهريا أو شكليا، فيمكن أن تفضي إلى نتائج متباينة تبعا لمراحل التطور التي يشهدها العالم[14].

ألا نستنتج من هذه المقاربات أن أي تحليل للدولة يجب أن يراعي تداخل كل هذه العوامل السابقة الذكر، التي يمكن أن يتباين ثقلها حسب الحالة المدروسة؟

لا يمكن التسليم أو حتى الاعتقاد بوجود قوالب معيارية جاهزة، يمكن أن ننسج على منوالها نظرية ثابتة لبناء الدولة؛ نظرا لأنها ظاهرة متغيرة في الزمان والمكان، تخضع في تطورها إلى مسلسل بطيء تنمو فيه المؤسسات، وتكتسب استقلاليتها التي تتوج بإضفاء سماتها الخاصة عليها. إذن فلا مجال للاقتصار على مصدر نشأتها ما دام هذا المعطى لا يمكنه أن يحدد إلا جزءاً من هويتها[15].

---

[13] G. Chauvel, *Les notions d'Etat et de nationalité au Maroc*, Casablanca, Librairie Farairre, 1937, p. 18.
G. Balandier, *L'anthropologie ...*, *op. cit.*, p. 147. Voir aussi : A. Kazancigil, « *Théories de l'Etat* »..., *op. cit.*, pp. 65-6.

[14] حول هذه المقاربات، راجع:

A. Kazancigil...*op. cit.*, pp. 68-9.

[15] برتران بادي، **الدولتان** ... م.س.ذ.، ص. 126.

وبذلك يمكن القول، إن تناول موضوع الدولة ارتبط في مده وجزره بطبيعة المرجعيات التي تحكمت في منطق المحللين. فالمؤرخ عالجها من منظور صيرورتها في الزمن؛ بهدف استخلاص وثيقة تاريخية متعلقة بها[16]، والفيلسوف رأى فيها وسيلة أساسية مجردة تم تكريسها لتجعل من خدمة المجتمع أبرز أولوياتها، أما السوسيولوجي فانطلق من وظائف الدولة ليفهمها في إطار سياقها الاجتماعي، في حين أن رجل القانون تعامل مع مؤسساتها باعتباره معطى اجتماعيا وإنسانيا[17]. إذن أين هو منطق الدولة بين كل هذه التصورات؟

أكيد أن معظم هذه التصورات يعكس بدون منازع غلبة الطرح السوسيولوجي الساعي إلى بلوغ الكونية، مع تقصير ملحوظ في الرؤية التاريخية، التي لا يمكن فهم تطور الدولة وصيرورتها المحلية إلا في إطارها. ومن ثم فلا محيد عن تبني أسلوبي الانفتاح والتلاقح بين التخصصات المعنية، بهدف صياغة مفهوم للدولة يراعي تطورية المؤرخ، واستنباطية الفيلسوف، وافتراضية عالم الاجتماع[18]؛ لأنه حتى في ما يتعلق بظهور الدولة الحديثة، نلاحظ أن المؤرخين يربطونها بالمسألة القومية، والماركسيين وعلماء الاقتصاد يربطونها بنمو الطبقة الوسطى في النظام الرأسمالي[19].

وعلى الرغم من وجود رابط بين هذين المنظورين، فإن التساؤل عن صعوبة تحديد واضح لنشأة الدولة يبقى مشروعا، خاصة وأن هناك من يعتبر أن الدولة كانت موجودة منذ زمن قبل وعي أفراد المجتمع بها، واقتناعهم بضرورة تحديد ماهيتها وواجباتها وحقوقها. بل حدث أن حارب الناس دولتهم الموجودة والدولة بصفة عامة، ولكنهم أجبروا دائما على استبدال جهاز مماثل وضروري بها، مهما اتخذ شكلا أو اسما آخر فاعتبر دوما دولة، باستثناء المجتمعات التقليدية أو البدائية التي وجد فيها تطابق بين الحكام والمحكومين[20].

---

[16] محمد شقير، **تطور الدولة المغربية**، ص. 123. انظر أيضا، عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**... م.س.ذ.، ص ص. 7—8.

[17] عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ص ص. 5—8.

[18] عبد الله العروي، ن.م، ص. 8.

[19] عبد الله العروي، ن.م، ص ص. 78—79.

[20] R. Mousnier, *Monarchies et royautés de la préhistoire à nos jours*, Paris, Librairie Académique Perrin, 1989, pp. 9-10 ; J.-M. Cotteret, *Gouvernants et gouvernés*, Paris, PUF, 1973, p. 19.

بينما رأى البعض، أن ظهور الدولة يرجع إلى فشل المجتمع في إيجاد نوع من الانسجام أو التكامل، الذي لم تعد أشكال التضامن الجماعي قادرة على توفيره[21]، اعتبر البعض الآخر، أن الدولة هي الأداة التي تمكن الطبقة المهيمنة من ممارسة هيمنتها العنيفة على الطبقات المهيمن عليها. ولكي تظهر الدولة، لا بد أن يسبقها تقسيم المجتمع إلى طبقات اجتماعية متنافسة مرتبطة فيما بينها بواسطة علاقات استغلال. إذن فبنية المجتمع يجب أن تكون سابقة لبزوغ آلة الدولة[22]. أما مكيافيللي فذهب إلى « أنه ليس هناك أي شكل من أشكال الدولة بإمكانه أن يدوم طويلا، لقد تعاقبت في الماضي مختلف نماذج الحكومات، وهكذا سيكون الحال في كل العصور، هناك دورة محددة تجري بانتظام طبيعي »[23].

وهكذا نستنتج أن تحديد معنى للدولة أمر شائك، نظرا لتباين منطلقات المهتمين بها، ونتيجة لصعوبة الفصل بطريقة مضبوطة بين وظائفها وسلطاتها، خاصة وأن الخدمات التي تقوم بها تتداخل مع الامتيازات التي تحظى بها[24]. فماذا بالنسبة للسلطة؟

السلطة

إن أي تناول لظاهرة الدولة يستوجب استحضار مفهوم السلطة، الذي يحدد في إمكان إخضاع أفراد المجتمع للعمل طبقا لنسق معين، وفي القدرة على اتخاذ القرارات الملزمة للجميع، والعمل على تنفيذها بواسطة الآخرين[25]، ومن خلال التأثير عليهم بواسطة وسائل تتراوح بين الإقناع والقهر. بل إن السلطة هي نتاج للمنافسة، ووسيلة من وسائل احتوائها داخل بنية اجتماعية معينة خاضعة لمحددات داخلية وأخرى خارجية[26]، ومن ثم فهي تلازم كل مجتمع.

---

[21] برتران بادي، **الدولتان...**، م.س.ذ.، ص. 124.

[22] P. Clastres, *La société contre l'Etat*, Paris, Minuit, 1974, pp. 173-4.

[23] ماكس هوركهايمر، **بدايات فلسفة التاريخ البورجوازية**، ترجمة محمد علي اليوسفي، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1981، ص. 15.

[24] جاك دونديو دوفابر، ن.م، ص. 7.

[25] R. Mousnier, *Monarchies et royautés..., op. cit.*, p. 9.

[26] G. Balandier, *L'anthropologie ...*, pp. 43-4.

ويمكن للسلطة أن تتخذ عدة أشكال: سلطة دينية توظف الطقوس والاحتفالية والدعاية، بهدف إثبات حضورها الرمزي، وسلطة تمارس الإكراه والقهر بواسطة الجيش، ثم سلطة اقتصادية تستمد من السلطتين السابقتين ومهمتها الإنتاج والتوزيع. ويمتلك كل زعيم قوي هذه السلطات، التي يجسدها جهاز يستجيب لحاجات المجتمع ونطلق عليه اسم الدولة[27]. إذن أيتداخل مفهوم الدولة مع مفهوم السلطة كما عبر عن ذلك ألتوسير؟ أم أنه من الخطأ تشبيه السلطة السياسية بالدولة[28]؟

إن مفهوم السلطة متمدد إلى درجة كبيرة تجعله يشمل كل السلوكات الاجتماعية، بما فيها المتعلقة بالفرد. وعلى هذا الأساس يلح فوكو على تعدد ماهية السلطة المركزية وعملها، اللذين يغطيان على الخصوص مجالات غير تلك التي تدخل في اختصاصات الدولة، كالقمع والعنف والسيطرة، بل يشملان كل ما هو « تحت طيات المعرفة والأقوال »[29]. إذ « السلطة ليست مؤسسة ولا بنية، وليست نوعا من القدرة التي يتوفر عليها البعض، بل هي الاسم الذي نطلقه على وضعية إستراتيجية معقدة داخل مجتمع ما »[30]. ومن هنا فكلما توسعت الدولة، تمددت السلطة السياسية بتمظهراتها المختلفة، سواء القائمة منها على الإكراه المادي أو الإكراه المعنوي.

وإذا كانت لفظة الدولة تثير دائما فكرة السلطة، باعتبارها مفهوماً أوسع يسفر انتفاخها عن اختفاء الطبقة السياسية تدريجيا لفائدة الاقتصاد والإدارة[31]. فإلى أي حد يمكن اعتبار الدولة مصدرا لجميع السلطات، من منطلق أنها جهاز مشخص في فرد أو عدة أفراد، وغير

---

[27] R. Mousnier, *Monarchies et royauté..., op. cit.*, p. 9.

[28] فتحي التريكي، ن.م، ص. 49.
J.-M. Domenach, *Approches de la modernité*, Palaiseau et Paris, Ecole polytechnique, 1986, p. 19.

[29] M. Foucault, « Vérité et pouvoir, l'arc, la crise dans la tête », in *Revue l'Arc*, n° 70, 1977, p. 20.
أورده فتحي التريكي، ن.م، ص. 49، راجع أيضا:
J.-M. Domenach, *Approches de la modernité..., op. cit.*, p. 19.

[30] Voir également : P. Veyne, *Comment on écrit l'histoire..., op. cit.*, pp. 398-9.
مصطفى الحسناوي، فوكو والسياسة، الصخيرات، منشورات مجلة اختلاف، الطبعة الأولى، 2003، ص. 91.

[31] J.-M. Domenach, *Approches de la modernité..., op. cit.*, p. 19.

منفصل عن المجتمع[32]، أم هي منظومة تدل على الأسرة الحاكمة، وتتداخل مع السلطة التي تجسد أداتها الإدارية الممثلة لها[33]؟

يبدو أن مساءلة مفهومي الدولة والسلطة على المستوى النظري أمر لا يخلو من أهمية، نظرا لتعدد التأويلات المتعلقة بتشخيصها وتحديد ماهيتها، فمقابل تراجع التحليلات التي تضفي على كل تنظيم سياسي مستقل صفة دولة، والتي تخلط بين تحليل الظاهرة السياسية وبين نظرية الدولة، أضحت التجليات التاريخية للظاهرة السياسية تشكل محددا رئيسا لها[34].

ومن هذا المنطلق، يتجلى أن أية مقاربة لمفهوم الدولة أو السلطة، مهما تباينت في خلفياتها النظرية وفي تصوراتها المؤسساتية، وفي مرجعياتها الزمنية، لن تفضي إلى صياغة تصور لهذا المفهوم يمكن التوافق بشأنه، إلا إذا استحضرت حمولته التاريخية التي لا بديل عنها لرصد معالمه، وتتبع مساره أولا بأول، لكن دون توظيف تلك الحمولة بأسلوب انتقائي أو تعسفي يجردها من بعدها الحقيقي.

المخزن

يدل مصدر المخزن معجميا[35]، على خزن، وحافظ، واكتنز، واذخر الأقوات والبضائع المختلفة. فهو يفيد إخفاء الشيء والاحتفاظ به لاستعماله عند الحاجة، ويوحي حسب السياق الذي يستخدم فيه، إما بفكرة الاحتياط تحسبا لأي طارئ، أو بفكرة التراكم، إذن فمعناه اللغوي يعكس الرغبة في تجميع الشيء، وضمان سريته من أجل إعادة استخدامه.

وورد الحديث عنه لأول مرة بشمال إفريقيا خلال القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي، للدلالة على الخزينة الحديدية التي كانت توضع فيها المداخيل المالية المحصلة من الضرائب، قبل أن يبعث بها والي إفريقية إلى الخليفة العباسي. وكلف بحراسة هذه الخزينة أشخاص

---

[32] عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**... م.س.ذ.، ص ص. 5–7.

[33] فؤاد إبراهيم... م.س.ذ.، ص. 32.

[34] G. Balandier, *L'anthropologie...*, *op. cit.*, p. 145.

[35] ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الأول، بيروت، دار لسان العرب، 1970، ص. 828.
Encyclopédie de l'islam, t. VI, p. 131. Voir également : A. Reynier, *L'ancien maghzen*, Rabat, 1930, p. 3.

حملوا اسم « عبيد المخزن » في بلاد الأندلس[36]. وبعد انفصال المغرب عن المشرق، أضحى المفهوم يدل على معنى إداري أوسع نسبيا في الغرب الإسلامي منذ العهدين المرابطي والموحدي[37]، فقد أورد البيدق في أخباره عن ابن تومرت عبارة « عبيد المخزن »، التي تجسد كل الخدام الذين يتقاضون أجرا من الخزينة خلال حكم المرابطين والموحدين والمرينيين، ثم وصف دخول الموحدين لمراكش بما يلي: « وكان السبي يضمون للمخزن أنماه الله، ما كان من الحلي والقش والسلاح، وما كان بالمدينة كلها رفع للمخزن، وابتيع النساء، ورجع كل شيء للمخزن »[38]. كما أورد ابن أبي زرع العبارة نفسها، وهو يتحدث عن الصراع بين المرتضى الموحدي وأبي دبوس؛ « فسار حتى وقف بباب البنود من قصبتها، فغلقت الأبواب في وجهه، ووقف عليها عبيد المخزن يقاتلونه »[39].

وهناك من اعتبر أن المصطلح مقتبس من كلمة « الخزين » التركية، والتي تدل على بيت المال، ومنها اشتق مصطلح الخزيندار[40]. بينما ربط محمد بن الحسن الحجوي أصله بمستودع المعدات الحربية والتموين وعائدات الجبايات، الذي كان يطلق على دار الوالي بإفريقية، ثم « صار يطلق على دار السلطان والحكومة، توسعا على سبيل المجاز، علاقته الإطلاق والتقييد من إطلاق الحال على المحل أيضا، كما يطلق اسم الباب العالي عند الترك، والأعتاب الشريفة بالمغرب، فهما مترادفان دار المخزن والأعتاب الشريفة، وإذا أطلق لفظ المخزن مجردا انصرف إلى رجل الدولة غالبا »[41].

---

[36] *Encyclopédie de l'islam*, t. VI, pp. 131-2.

[37] عبد الرحمن بن زيدان، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، الرباط، المطبعة الملكية، 1962. ج. 1، ص. 46، هامش رقم 1.

[38] أبو بكر الصنهاجي المكنى بالبيدق، **أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين**، الرباط، دار المنصور للطباعة والوراقة، 1971، ص ص. 57، 64، 66، راجع أيضا: إبراهيم حركات، « الأجهزة السياسية المركزية لدى المخزن السعدي »، الرباط، **مجلة كلية الآداب**، ع. 11، 1985، ص. 19؛ عبد الرحمن بن زيدان، ن.م، ج. 1، ص. 409. انظر أيضا:

R. Cherifi, *Le makhzen politique...op. cit.*, p. 17.

[39] علي بن أبي زرع الفاسي، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ فاس**، مراجعة عبد الوهاب بنمنصور، الرباط، المطبعة الملكية، الطبعة الثانية، 1999، ص. 342.

[40] M. Thaminy, « Pour une réévaluation de la notion du makhzen », in *Revue marocaine de droit comparé*, n° 2, 1983, p. 24.

[41] آسية بنعدادة، **الفكر الإصلاحي في عهد الحماية (محمد بن الحسن الحجوي نموذجا)**، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2003، ص. 129، هامش 22.

وهكذا شكل مصطلح المخزن ذو الدلالة اللغوية البسيطة لغزا سياسيا مركبا، اتخذ معان مختلفة، وتأويلات متعددة من الصعب الوقوف على محدداتها بشكل كاف ودقيق[42]، مما دفع البعض إلى تشبيهه بثعبان البحر غير القابل للحجز[43]. ويفسر هذا الطرح بالصمت المطبق للمصادر والوثائق المغربية التي أحجمت عن تعريف مفهومه، ولم تتناوله إلا بشكل متناثر وفي سياقات متباينة، لا تمكن الدارس من تكوين صورة متكاملة عنه، فربما اعتبرته من المسلمات التي لا تحتاج إلى توضيح، أو صنفته ضمن خانة المسكوت عنه، وسرا من أسرار السلطان لا يجوز الخوض فيه أو إماطة اللثام عن مكوناته.

وحين نتصفح المصادر المرتبطة بالمرحلة موضوع الدراسة، نسجل تردد عبارات « المخزن »، « المخازنية »، « التكاليف المخزنية »، « طريق المخزن »، « الخدمة في المخزن »، « ممثلو المخزن »، « أهل المخزن »، « دار المخزن »، « سيرة المخزن »، و« طريقة المخزن »...، لكن الملاحظ أن كل عبارة من هذه العبارات، توظف في سياقات مختلفة، وبدلالات متعددة. فأحيانا تدل عبارة المخزن على الجيش الذي يقوم بحرْكة معينة لجباية الضرائب؛ فأهل المخزن حسب جون بريثويت J. Braithwhaite « هم فرسان مجندون يجمعون نصيب السلطان المتمثل في الضرائب، ويضعونه في المخازن ليستعمله السلطان وجيوشه »[44]. ويقصد بها أحيانا أخرى كل ما يرتبط في الوقت نفسه بالمهام الإدارية والعسكرية، التي يقوم بها أشخاص لفائدة السلطان. وفي صيغة ثالثة يعبر المخزن عن أسلوب عمل له ضوابطه ونواميسه، وقوانينه وطرقه وسيرته التي ينفرد بها[45].

---

[42] F. Fumey, *Choix de correspondances marocaines pour servir à l'étude du style épistolaire administratif employé au Maroc : 50 lettres officielles de la cour chérifienne*, Paris, Maisonneuve, 1903, vol. 2, p. 141 ;
A. Laroui, *Les origines..., op. cit.*, pp. 120-3.

[43] إدريس بنعلي، « الدولة وعملية إعادة الإنتاج الاجتماعي بالمغرب »، ضمن **جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب**، الدار البيضاء، دار أفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، 1994، ص. 216.

[44] عبد الله التسافتي، **رحلة الوافد**، تحقيق علي صدقي ءازايكو، القنيطرة، منشورات كلية الآداب، 1992، ص. 79، 92، 94؛ جون بريثويت، **تاريخ الثورات في إمبراطورية المغرب بعد وفاة السلطان الراحل مولاي إسماعيل**، ترجمة مينة مادي، رسالة د. د. ع. في التاريخ مرقونة، الرباط، كلية الآداب، 2000، ص. 168. وذكر الزياني أن المولى عبد الله تفقد أهل المحلة « فوجدها أكثرها هرب، ولم يبق معه إلا النصف من المخزن »؛ **البستان الظريف في دولة مولاي علي الشريف**، القسم الأول، تحقيق رشيد الزاوية، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني، 1992، ص. 318؛ محمد بن عيشون الشراط، **الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس**، دراسة وتحقيق، زهراء النظام، الرباط، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، 1997، ص ص. 247، 283.

[45] رسالة من المولى إسماعيل إلى محمد بن عبد القادر الفاسي بتاريخ 25 ذي الحجة 1108هـ، ضمن:
M. El Fasi, « Biographie de Moulay Ismail »... *op. cit*, p. 49.

واستخدم مفهوم المخزن لنعت خلفاء السلطان أو خدامه بمنطقة معينة، كما أطلقت تسميات « دار المخزن » و« طريق المخزن » على أماكن بالقصبة السعدية والعلوية، مما يدل على أن استخدام هذا المصطلح ارتبط بالسلطان وسلطته[46]. بل اعتمد عليه محمد بن عبد الوهاب الغساني في وصفه للنظام البريدي أثناء رحلته بإسبانيا، إذ اعتبر الرقاص موظفا لدى المخزن بمعنى الدولة الإسبانية، ووظف المفهوم نفسه للدلالة على السلطة المغربية في الاتفاقية مع هولندا سنة 1682م[47].

وتعج المصادر بكلمة « المخازنية »، وهي مشتقة من المخزن وتعني خدام السلطان، أو أعوان الباشا والقائد، أو فيالق عسكرية تحارب في الجيش، وتتكون من الخيالة على عكس العسكر الذي يضم المشاة[48]. وعموما ارتبط استعمالها بالتعبير على كل من يمت بصلة إلى المخزن وخاصته، ويقدم لها خدمة ذات طابع عسكري.

تساءلنا في مدخل هذه الدراسة عن الدولة بشكل عام دون أن نتوقف عند مفهومها العربي الإسلامي، في أفق تناوله خلال الحديث عن مضامين المخزن، الذي يبدو أنه يحمل دلالة لغوية بسيطة، ويعبر عن تصور سياسي مركب. لقد اعتبر برتران بادي الدولة الإسلامية بشكل عام مجرد استيراد تعسفي لنموذج الدولة الأوروبية الذي لم يسفر إلا عن مظاهر التسلط وما واكبه من احتكار مراكز القرار من قبل النخب البيروقراطية. فما هو السياق التاريخي الذي تبلورت في ظله معالم منظومة المخزن؟ وأخيرا هل تعكس وظائفه ومكوناته من خلال الدراسة المقارنة لعهدي السلطانين أحمد المنصور السعدي والمولى إسماعيل العلوي بنية دولة أم سلطة سياسية لها خصوصياتها؟

ورسالة من المولى إسماعيل إلى علماء الأزهر، **مجموع مخطوط**، خ. ح، رقم 12598، ص ص. 60، 63.

[46] H. Koehler, « La Kasba sâadienne de Marrakech d'après un plan manuscrit de 1585 », in *Héspéris*, 1940, p. 15 ; D. Maxange, *Le Grand Ismaïl empereur du Maroc*, Paris, Marpon, Imprimerie du palais, 1929, p. 53.

[47] محمد بن عبد الوهاب الغساني، **رحلة الوزير في افتكاك الأسير**، تحقيق الفريد البستاني، العرائش، مؤسسة الجنرال فرانكو، 1940، ص. 33. وثائق إسماعيلية، محمد الإفراني، روضة التعريف... (ملحق)، م.س.ذ.، ص. 94.

[48] ظهير من أحمد المنصور لقائد الجيش أحمد بن يحيى الهوزالي، م. ر. س، خ.ع، ك 278، ص ص. 80، 82. انظر أيضا: المجهول السعدي، **تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية**، تحقيق عبد الرحيم بنحادة، مراكش، عيون المقالات، دار تينمل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1994، ص ص. 70، 72–73؛ محمد القادري، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، الرباط، مكتبة الطالب، 1986، ج. 2، ص. 229؛ محمد ابن عزوز حكيم، **مساهمة رباط تازروت في معركة وادي المخازن**، الرباط، مطبعة الساحل، 1989، ص. 78، هامش 164.

القسم الأول

المخزن، المؤسسة وأشكال الحضور

الفصل الأول

أحمد المنصور والمولى إسماعيل
القوة والرمز

إن السلطان في الأدبيات السياسية الأوروبية هو الحاكم الذي يركز في شخصه السلطة السياسية العليا للمجتمع، ويفوض بعض قراراته لفئة من الخدام الذين ينفدونها تبعا لإجراءات محددة، ويمكنه أن يتخذ صفة طاغية يزاول حكما بطريقة تعسفية لمصلحته الخاصة ولمصلحة حاشيته، أو شكل حاكم مطلق يستحوذ على السلطة بالقوة أو المكيدة. ولذا وجب التمييز بينه وبين المَلك الذي يعتبر مبدئيا سلطانا، لكنه يمتلك سلطة شرعية متداولة، مؤسسة بالتوافق، ومعترف بها، ويمكن أن يمارسها بنفسه إلى درجة الاستبداد في بعض الحالات، والحكم المطلق في حالات أخرى[1]، يصبح فيها جالسا فوق عرش الله يضع القوانين ويؤولها، ويغيرها دون رقابة من أحد. ومن هذا المنطلق، خلص بوسييي Bossuet إلى القول: « بما أنه لا توجد سلطة عمومية بدون إرادة الله، فإن أي حكم كيفما كان مصدره، عادلا أو جائرا، سلميا أو عنيفا، فهو شرعي، وكل مستبد بالسلطة كيفما كان فهو مقدس، والثورة ضده من قبيل انتهاك الحرمات »[2].

يحافظ الحاكم التقليدي إذن على السلطة بفضل صفاته الشخصية والدينية، وضمن حدود معينة لا يسمح بتجاوزها، أو المساس بخصوصياتها.[3] ومن هنا فالملوك حسب مذكرات لويس الرابع عشر، « هم أسياد مطلقون، لهم طبيعيا الحق الكلي والشامل للتمتع بكل الممتلكات الدينية والدنيوية »[4]. فهل من مقارنة مع مفهوم السلطان في الإسلام؟

إن صورتي اللقب السياسي، أو الرمز السياسي، اللتين تطلقان على شخص الحاكم لا تدلان على ذاتها فقط، بقدر ما تعبران عن سلوكات ومواقف لها علاقة بنوعية الممارسة السياسية، وبدرجة الثقل الذي يجثم به الدين عليها. فحين نستحضر مفهومي السلطان

---

[1] R. Mousnier, *Monarchies et royautés...op. cit.*, p. 10.

[2] E. Preclin et V. – L. Tapié, *le XVIIe siècle : monarchies centralisées (1610-1715)*, Paris, P.U.F., 2e édition, 1949, p. 535.

[3] G. Balandier, *L'anthropologie...op. cit.*, p. 167.

[4] E. Preclin, *le XVIIe siècle..., op. cit.*, p. 222.

والسلطنة في الإسلام، نجد الأول يدل على حجة الله، وبرهانه في أرضه[5]، ويعكس الثاني الإمامة والخلافة في الوقت نفسه. وتعتبر الإمامة هي الأهم باعتبارها تجسد « ممارسة السلطة العليا الدينية والدنيوية »[6]، الموروثة عن الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين، ويعد الإمام الشرعي الوسيلة الأنجع لضمان الأمن وتفادي الفتن التي تسفر عن الاضطراب والفوضى. لذا لابد من تخويل سلطات كبيرة لشخص السلطان، حتى يؤمن استمرارية الدولة واستقرارها، وإن كان فاسقا أو فاجرا[7]، لأن المشروعية لا تكتسب في ظل غياب قانون محدد لولاية العهد، انطلاقا من صفة الشرف فحسب، بل استنادا إلى قانون الغلبة وحسن تدبير الأحوال والظروف. بديهي –والأمر كذلك– أن تلعب شخصية الأمير دورا حاسما في اعتلائه العرش، وفي الاستمرار فيه، ما دامت سلطة المخزن وعظمته، تبقيان رهينتين بقوته أو ضعفه[8]، وبمدى نجاحه في استغلال الإمكانات الاقتصادية والعسكرية والسياسية المتاحة له، على أن صلاحياته مطلقة، لكنها مشروطة بعقد بيعة تتحكم في مده وجزره الإمكانات نفسها. لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار هو: هل قوة شخصية السلطان وحجم تفوقه هما اللذان أفرزا الصور الواقعية والأسطورية التي حملها في أذهان الإخباريين؟ وما هي ظروف نشأة السلطانين، ودور التجارب في صقل شخصيتيهما؟

تمثل شخصيتي السلطانين

إن الهدف من تناول هذا التمثل بالتحديد، هو إثارة مسألة تركيز الإسطوغرافية من خلال بعض النماذج، على الربط بين تولي السلطانين للحكم، وبين نظيمة الرؤى والعلامات التي ترافق هذه العملية.

---

[5] ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الثاني، م.س.ذ.، ص. 182.

[6] A. Laroui, *Les origines ...op. cit.*, p. 71.

[7] الحسن اليوسي، **القانون في أحكام العلم وأحكام العالم وأحكام المتعلم**، تحقيق حميد حماني، الرباط، مطبعة شالة، الطبعة الأولى، 1998، ص. 192، راجع أيضا:

J. Berque, *Ulémas fondateurs insurgés du Maghreb, XVIIe siècle*, Paris, Sindibad, 1982, pp. 267-8.

[8] A. Laroui, *Les origines..., op. cit.*, p. 72.

الإسطوغرافية المحلية

– النبوءات والكرامات

لقد انطلقت الأدبيات الإسطوغرافية في تعظيم شخصيتي أحمد المنصور والمولى إسماعيل وإعلائهما، من النبوءات والكرامات التي أسهمت في إضفاء طابع خاص عليهما، يتداخل فيه الأسطوري مع الواقعي، ويختلط المقدس بالسياسي. فجمعت صورهما في الخطاب التاريخي بين صفات التفرد، وبين القدرات الخارقة المستمدة من ملكة الفراسة، ومن الصبر على تحدي الأهوال والصعاب؛ إذ تنبأ أهل المكاشفة بمصر بأن رجلا يدعى أحمد سيتربع على عرش الخلافة، ويقوى سلطانه، ويعلو شأنه، وحملت النبوءات وكتب الأزياج في طياتها، أخبارا عن ملك من نسب حسني يدعى إسماعيل، يحكم المغرب لمدة تتراوح بين أربعين وستة وخمسين سنة، وينجح في تمهيد أقطاره، وقهر أعدائه[9]. وكانت بوادر الخلافة ميسرة لأحمد المنصور منذ صغر سنه[10]، وولد المولى إسماعيل في يوم تكاثر فيه النمل، مما يرمز إلى الخير ويبشر بمستقبل كبير[11]. وشهدت مجالس الشريف محمد الشيخ والمولى الشريف فراسات صادقة من بعض المقربين في حق الأميرين منذ نعومة أظافرهما، فكانت مسحة على رأسيهما كافية لمعرفة إمكاناتهما من الفطنة وسداد الرأي وحسن التدبير، وهي مواصفات تفصح عما سيكون لهما من شأن عظيم[12].

ولم تقتصر أشكال الفراسة على مجالس البلاط، بل امتدت لتتحرر من قيود العقل، وتشمل فضاء الأحلام، فقدمت النبوءات في صيغة رؤى فقيه وصالح يقف عليهما الرسول صلى الله عليه وسلم، ويأمرهما بأن يخبرا أحمد وإسماعيل بنصيبيهما من الخلافة. بل إن الأول رأى

---

[9] عبد العزيز الفشتالي، **مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا**، تحقيق عبد الكريم كريم، الرباط، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة، 1972، ص. 29. انظر أيضا: محمد الإفراني، **روضة التعريف بمفاخر مولانا إسماعيل بن الشريف**، تحقيق عبد الوهاب بنمنصور، الرباط، المطبعة الملكية، الطبعة الثانية، 1995، ص ص. 53، 59. وعن نبوءة توات لسيدي عبد الله ابن سيدي أحمد الحبيب المتوفى حوالي سنة 1610م، راجع:
A.-G.-P. Martin, *Quatre siècles d'histoire marocaine : au Sahara de 1504-1902, au Maroc de 1894 à 1912*, Paris, Félix Alcan, 1923, pp. 62-3.

[10] أحمد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، ج. 5، الدار البيضاء، دار الكتاب، 1955، ص. 90.

[11] Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail, roi de Fès et de Maroc d'après Joseph de Léon, 1708-1728*, Paris, Librairie orientale Paul Geuthner, 1974 , p. 11.

[12] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 28–29، راجع أيضا: العربي بن عبد السلام، **الدرة المكنونة الغالية في وصف أهل الدولة العلوية العالية**، مجموع مخطوط، خ. ح. رقم 12018، ص ص. 68–70.

في منامه الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو يشير عليه بأصابعه الثلاثة التي ترمز إلى توليه الحكم في سن الثلاثين[13].

ماذا نستشف من هذه التصورات التي أحاطت بشخصيتي هذين الأميرين؟ ألم يكن التنبؤ بقدوم سلطانين قويين يمهدان المغرب، ويخضعان القاصي والداني من سكانه، يرتبط ارتباطا عضويا بحالة ترقب عاشتها البلاد في ظل الفتن التي أنهكتها، وطمحت إلى التخلص منها، والخروج من انعكاساتها؟ إن الصراع بين المتوكل وعميه، وحروب المولى رشيد لإرساء ملكه، وما نتج عن كل ذلك من خراب ودمار، كل ذلك أفرز تطلعا إلى تجاوز هذه المحن، التي نجح السلطانان إلى حد كبير في امتصاص تبعاتها، فجسدا استجابة لذلك الترقب. مما أضفى عليهما صفة استثنائية، إن لم نقل خارقة، جعلت الكتابات الإخبارية تربط بين منجزاتهما على أرض الواقع، وبين ما شاع في الكتب القديمة من نبوءات. بل هناك من جعل من هذا الترقب حالة انتظارية مرتبطة بفكرة المهدوية، انطلاقا مما أورده الإفراني حول دخول جيش أحمد المنصور إلى السودان، وما أكده ابن أبي محلي من كون ذلك التوسع، « علامة من علامات آخر الزمان لأهل المغرب الأقصى »[14]. فهل ينطبق الافتراض نفسه على نبوءة توات التي توقعت أن يتولى المولى إسماعيل الحكم في نهاية الزمن؟[15]

كما اتخذت الرؤى من الاختيار النبوي للأميرين علامة لها، بهدف تأكيد المرجعية التاريخية التي تضفي الشرعية على سلطتيهما، سواء في مواجهة القوى الدينية المنافسة أو الخلافة العثمانية، وتجسد الاستمرارية التي يتم من خلالها إعادة إنتاج مفاخر الرسول صلى

---

13 محمد الإفراني، **روضة التعريف...**، م.س.ذ.، ص. 58. انظر أيضا: عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 26؛ أحمد الناصري، ن.م، ص. 90.

14 عبد المجيد القدوري، **ابن أبي محلي ورحلته من خلال الإصليت**، الرباط، منشورات عكاظ، 1991، ص ص. 34-35، راجع أيضا:

M. Garcia Arenal, « Mahdisme et dynastie sâadienne », in A. Kaddouri, *Mahdisme crise et changements dans l'histoire du Maroc : actes de la table ronde organisée à Marrakech du 11 au 14 février 1993*, Rabat, Faculté des lettres, 1994, p. 112. M. Garcia Arenal, « Pouvoir sacré et mahdisme : Ahmad Al-Mansour Al-Dhahabi », in *Al-Qantara*, vol. 17, fasc. 2, 1996, pp. 453-71.

عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 29، هامش 1.

15 A.-G.-P. Martin, *Quatre siècles d'histoire marocaine... op. cit.*, pp. 62-3.

ظهر أحمد المنصور في الاسطوغرافية كمنقذ، وهو ما أكده الجنابي: « ... وقالوا في حق الشريف مولاي أحمد هذا هو الفاطمي الموعود على لسان صاحب الشريعة في آخر الزمان »، راجع: الجنابي، **البحر الزخار والعيلم التيار**، مخطوط، خ. ح.، رقم 1507، ص ص. 531-532.

عليه وسلم، وإخراج البلاد من دائرة عدم النظام التي تتخبط فيها[16]، وكأن عهديهما يشخصان عودة حقيقية إلى البداية تمثل تجديد ركائز الدولة وأسسها، إن على المستوى المادي أو الرمزي. ومن هنا تبدو الأحلام كما لو نسجت لإثبات واقع ملموس كرسته قوة شخصيتي السلطانين، وتجذر في ذهنية الإخباريين الذين لم يتوانوا في الاستشهاد بأية رواية تقر بهذا الواقع، وتجعل من صوره مرادفة للخوارق. كان أحمد المنصور « له في الغيب من السر المكنون »، و« مرائيه الكريمة...أصح من رؤية العين »[17]، فقد شهد في منامه أن بشرى ستطل عليه في ظرف خمسة أيام، وبمجرد ما انقضت هذه المدة، أتته بشرى القضاء على ثورة الناصر[18]. وكان المولى إسماعيل « يكاشف عما أخفوه، ويصير عنده كأنه علانية »[19]، حيث كانت رؤيته حول ابن أخيه أحمد بن محرز، مصدر حزن واكتئاب بعد أن طال تمرده، أولها وزيره أحمد اليحمدي على أنها بشارة من الله تعالى، توجت بتوقيع الصلح بين السلطان وخصمه[20]. فكيف يمكن تفسير مضامين هاتين الرؤيتين، من منطلق تركيزهما على أكبر ثورتين واجههما السلطانان طيلة مدة حكميهما؟ أإن ضغط الثورتين وحجمهما هما اللذان أفضيا إلى انشغال مخيلتي السلطانين بهما؟ أم أن النجاح في إخمادهما هو الذي أفرز البشارتين في الخطاب الإسطوغرافي الرسمي الذي سعى دوما إلى استخدام هذا النوع من التصورات، لتحصين السلطة السلطانية أمام كل الأخطار المحتملة؟ وهل استهدف هذا الخطاب ترسيخ فكرة « السلطان غير المرئي » الموجود إلى حد ما بقصره، والقادر بفضل شبكة من العيون والآذان على رؤية وسماع كل ما يدور في البلاد[21]، ويتحول إلى فراسة من فراساته؟

---

16 A. Sebti, « Présence des crises dans la chronique dynastique marocaine entre la narration et les signes », in *Cahiers d'études africaines*, n° 19, 1990, p. 241. Voir aussi : M. Garcia.Arenal, « Mahdisme et dynastie Sâadienne », p. 107.

17 عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 27، 178.

18 ن.م، ص. 178.

19 أحمد ابن الحاج، **الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن**، مخطوط، خ. ح، رقم 12184، ج. 7، ص. 146.

20 محمد أكنسوس، **الجيش العرمرم الخماسي في دولة مولانا علي السجلماسي**، تحقيق أحمد بن يوسف الكنسوسي، مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية، ص. 130.

21 J. Dakhlia, *Le divan des rois...op. cit.*, pp. 238, 240 ; voir aussi, M. Senellart, *Les arts de gouverner : du regimen médiéval au concept de gouvernement*, Paris, Seuil, 1995, p. 280.

أكيد أن الثورتين شكلتا هاجسا كبيرا للسلطانين، وأسفرتا عن خلخلة حكميهما بدليل الفرحة الكبرى التي انتابت بلاطيهما بعد القضاء عليهما، فحاولت الكتابات الإخبارية أن تكشف عن هولهما، وتؤكد أن مآل التمرد ضداً على السلطة هو الفشل بالنظر لقوة العاهلين. وبذلك يبدو أن عرض الرؤيتين يصب في اتجاه إثبات قدرة الهيبة السلطانية، على التزكية الرمزية لأي انتصار عسكري تم تحقيقه في مواجهة الخصوم.

كما ارتبطت شخصيتا السلطانين بالكرامات التي أدخلتهما في خانة الأولياء، وألبستهما لباس الصلاح، فظهر أحمد المنصور في صورة من لا يخترقه الرصاص، ويحتمي به الجنود كلما داهمتهم أخطار العدو، ويعبر الفيافي والقفار دون حاجة إلى ماء أو طعام، فقد تخلى عنهما لحاشيته وخدامه ليتهافتوا عليه من شدة العطش والجوع. وتعجب الناس من قدرة المولى إسماعيل في زمن المسغبة، على إطعام خمسين ألفا من قواته المرابطة على وادي بهت، بخمسة أوسق من الشعير فقط، وعلى الاستجابة لرجل عقيم قصده في طلب ولد فمنحه إياه في المنام، فمن الله عليه به[22]. أنكون أمام أعمال يمارسها أهل الظاهر والباطن، وتسعى إلى الرفع من شأن السلطانين، عبر تعزيز تفوقهما المادي بقوة رمزية موازية للقوى الرمزية الأخرى المنافسة[23]؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون مبالغة فرضتها هيبة السلطانين الدينية والسياسية لدى الناس، فحول الخطاب الإسطوغرافي الرسمي في الكثير من الأحيان حسن تدبيرهما لبعض القضايا، إلى سلوكات خارجة عن إرادة البشر؟

لقد أراد الفشتالي التعبير عن شجاعة مثالية لولي نعمته، فأدخله في عالم الخوارق، واستهدف ابن الحاج إثبات نجاعة التدبير السلطاني في مواجهة الشدائد من مجاعات وغيرها، بوسائل تدل على بركته التي تقوم على الكيف وليس على الكم. كما أراد أن يؤكد قدرته على تجاوز

[22] يقابل الفشتالي في هذا الوصف بين صورتين رمزيتين متباينتين، فبينما تهافت أفراد حاشية السلطان الجائعين على أرنب هَمَّ المنصور بالتوضؤ وهو ينظر إليهم، فالصورة الأولى تجسد سلوكا في أبعاده المادية الدنيوية، والثانية تعكس موقفا نبيلا في دلالاته الأخلاقية والدينية. عن كرامات السلطانين، راجع: عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 31، 38. انظر كذلك، أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 7، ص ص. 147، 342؛ أحمد بن القاضي، **المنتقى المقصور على مآثر الخليفة المنصور**، تحقيق محمد رزوق، الرباط–بيروت، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، 1986، ص. 676، هامش 29. وعن الخوارق التي استخدمها ملوك أوروبا في علاج المرضى، راجع:
M. Bloch, *Les rois thaumaturges : étude sur le caractère surnaturel attribué à la puissance royale particulièrement en France et en Angleterre*, Paris, Gallimard, 1983, pp. 186, 409.

[23] R. Jamous, *Honneur et baraka : les structures sociales traditionnelles dans le Rif*, La Maison des sciences de l'homme et Cambridge University Press, 1981, pp. 217, 234-5.

العطاء المادي إلى عطاء معنوي مرتبط بالمنام، مادامت « عطية السلطان لا ترد »[24]. وتبعا لذلك يمكن اعتبار هذه الكرامات تعبيرا عن المنافسة بين السلطان والولي على المستويين الديني والسياسي[25].

نلاحظ مما سبق، أن هناك عناصر ثابتة تم توظيفها في هذه الرؤى، من قبيل الحضور الدائم للرسول صلى الله عليه وسلم باعتباره مانح الأحقية في الخلافة، أي أن الأحلام حافظت على بناء نسق متقارب[26]، تخول من خلاله الشرعية، وما يتغير هو اسم أحمد المنصور بالمولى إسماعيل. ومن المنظور نفسه، يمكن أن نتناول الرؤيتين المتعلقتين بثورتي الناصر وابن محرز، إذ وردت البشارتان في سياق مماثل، مؤداه شعور السلطانين بالحيرة والملل والخوف مما قد يسفر عنه التمردان. وهو ما يدل على أن وظيفتي الرؤيا والبشارة في كلتا الحالتين ثابتة، وإن تغير السياق الذي وردتا فيه، فدلالتاهما لا تخلوان من استمرارية يتم إدراكها أكثر من خلال تلمس أوجه الشبه بين شخصيتي السلطانين، ويعكس وجود بنيات سردية ثابتة لهذه الأحلام، بالرغم من التباين في طرق عرضها، مستوحاة من المرجعية الثقافية الإسلامية، وخاضعة لمنطق الكتابة الإخبارية الرسمية، التي تتخذ من خدمة السياسة السلطانية بمختلف الوسائل، أولى أولوياتها.

وإذا كانت هذه الرؤى والكرامات تختزنان وقائع تاريخية، اتخذت من شخصيتي السلطانين موضوعا مركزيا لها، فإنها لم ترتبط بتفوقهما الرمزي فحسب، بقدر ما ارتبطت بطول مدة حكميهما، وبمدى نجاحهما في بلوغ أهدافهما[27]، بمعنى أنها وليدة ظرفيات فرضتها قوة السلطانين، وما واكبها من ضرورة تعالي المخزن ورفعته، ولو باستخدام منطق خيالي يعبر عن أحداث مستحيلة. إذن أنحن أمام روايات تاريخية خاطئة بالرغم من صفتها التاريخية، أم أننا إزاء أحداث تاريخية صحيحة بالرغم من طابعها الأسطوري[28]، أم أن من مستلزمات التحكم في السلطة امتلاك ما سماه ماكس فيبر Max Weber خاصية الإلهام التي

---

[24] أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 7، ص. 147. كمال عبد اللطيف، **في تشريح أصول الاستبداد قراءة في الآداب السلطانية**، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى، 1999، ص ص. 203–204.

[25] L. Valensi, *Fables de la mémoire : la glorieuse bataille des trois rois*, Paris, Seuil, 1992, p. 104.

[26] V. Propp, *Morphologie du conte :* traduction française, Paris, Seuil, 1970, pp. 28-9.

[27] L. Valensi, *Fables de la mémoire…op. cit.*, p. 77.

[28] E. E. Evans Prichard, *Les anthropologues face à l'histoire et à la religion*, pp. 57-8.

تخول للزعيم سلوكات خارقة للعادة؟ أم أننا أمام تاريخ حقيقي أضحى مقدسا، واستهدف تكرار ماض نموذجي، واستعادة الجذور الأولى التي انبثقت منها المؤسسة السلطانية، مادامت الأسطورة تعبر عن الزمن العجائبي الذي تخلق فيه أشياء جديدة، لا يجد الإنسان بديلا عن استحضارها في مراحل القوة؟[29]

والخلاصة أن تمثل الإسطوغرافية الرسمية لشخصيتي السلطانين، لم يقتصر على تقديم صورهما من خلال الرؤى والكرامات فقط، وإنما امتد ليضفي عليهما مختلف الصفات النبيلة، التي تستهدف تأكيد سمو المؤسسة السلطانية، وتزكية شرعيتها الدينية بشرعية أخلاقية ترسخ تفردها وتميزها من الرعية، وتضمن استمراريتها.

– **الخصال الحميدة**

لقد حاز السلطانان مدارك من الفطنة والذكاء لا يضاهيهما فيها أحد، إذ كلما استعصى على القضاة والعلماء أمر بعض النوازل، استفسروا أحمد المنصور الذي سبق له أن استوعب كتاب إقليدس دون أستاذ، فبهتهم وأشفى غليلهم. وكان المولى إسماعيل يبهر العلماء بعقله الراجح، وتدخلاته الثاقبة، التي تفضي في الغالب الأعم إلى حل أعقد المعضلات، لذا يستحيل أن تنطلي عليه حيل أي كان. وشكل التقوى والانقياد لأحكام الشرع وأداء واجباته، شعارات ملازمة لسياسات السلطانين؛ فلم يتردد أحمد المنصور في الإنصاف من أحكام القضاء حتى من نفسه، وفي إحياء ليالي رمضان الكريم بخشوع كبير. واعتاد المولى إسماعيل أن يسجد مقبلا التراب ثلاث مرات ومتضرعا إلى الله، ليعينه على تسيير شؤون البلاد والعباد[30]. كما اتسم الرجلان بقوة الصبر وبالطاقة على التحمل، إذ أثبت أحمد المنصور قدرة فائقة على تجاوز الشدائد في أسفاره وحروبه، فاقت قدرات البشر حتى كان « شأنه... في الصبر والاحتساب آية »[31]. وأظهر المولى إسماعيل، بالرغم من معاناته الأمرين

---

[29] مرسيا إلياد، **مظاهر الأسطورة**، ترجمة نهاد خياطة، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، الطبعة الأولى 1991، ص ص. 19، 21–22. وعن متى تنتهي الأساطير ومتى يبدأ التاريخ؟ انظر: كلود ليفي شتراوس، **الأسطورة والمعنى**، تعريب شاكر عبد الحميد، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، سلسلة المائة كتاب، الطبعة الأولى، 1986، ص ص. 60، 62، 64.

[30] عبد العزيز الفشتالي، **ن.م**، ص ص. 213، 268؛ محمد الإفراني، **نزهة الحادي في أخبار ملوك القرن الحادي**، صحح عباراته التاريخية هوداس، الرباط، مكتبة الطالب، الطبعة الثانية، د.ت، ص. 133. انظر أيضا، **روضة التعريف...** م.س.ذ.، ص ص. 78، 81؛ وأحمد ابن الحاج، **الدر المنتخب...**، م.س.ذ.، ج. 7، ص. 155.

[31] عبد العزيز الفشتالي، **ن.م**، ص ص. 30–32، 227؛ محمد الإفراني، **روضة التعريف...**، م.س.ذ.، ص. 65.

في تمهيد البلاد، صمودا كبيرا في ردع المتمردين، وفي تحمل عواقب ملاحقتهم[32].

أما صفحهما وعدلهما وتواضعهما، فقد شمل كل شرائح المجتمع؛ إذ غفر السلطان السعدي زلات عناصر من حاشيته، وعثرات بعض القبائل كأهل سوس الذين قدموا الدعم للمتوكل، وخصص أوقاتا معلومة للبث في شكاوى المظالم التي يعاني منها المستضعفون. وأبان السلطان العلوي أحيانا عن عفو سخي تجاه خطايا الثائرين، إذ صفح عن أهل فاس بعد عصيانهم، وعن أهل القصر الكبير، بعد أن مالوا إلى صف غيلان، وعن أهل مراكش الذين ساندوا ابن محرز، بل لم يذخر وسعا في البروز أمام الناس، متيحا بذلك الفرصة لمن أراد إنصافه من تجاوزات عماله[33].

يتبين من خلال هذه النماذج من الصفات التي أضفتها الإسطوغرافية على شخصيتي السلطانين، أننا أمام خطاب استهدف رسم صور تعكس في الوقت نفسه، المؤهلات المادية والأخلاقية المستمدة من سيرة الخليفة المسلم الورع، والتي استوحاها من نسبه الشريف، ومن قدراته التنظيمية النابعة من شخصيته. فاستنادا إلى هذا التصور، شبه ابن القاضي معركة وادي المخازن بغزوة بدر، وتوخى ابن الحاج المماثلة بين سلوكات المولى إسماعيل ونظيرتها لدى عمر ابن الخطاب والحجاج[34]. إذن يترجم استحضار هذه المرجعيات التاريخية رغبة الإخباريين في ربط الحاضر بالماضي من خلال استعارة النعوت، من عصر صدر الإسلام ونقلها وتحويلها لفائدة السلطانين بهدف تكريس شرعيتيهما القائمتين، وإثبات تجذرهما التاريخيين. بل إن الفشتالي حين أكد على صبر أحمد المنصور وشجاعته ونباهته في حروبه ضداً على المتوكل، بالرغم من نقص العدة والعدد، فهو سعى من جهة إلى إعادة إنتاج أحداث تاريخية إسلامية سابقة انتصرت فيها أقلية من الجند على أغلبيته. وحاول من جهة أخرى أن يجسد مسبقا معركة وادي المخازن[35]، وما تلاها من فتح توات وتيكورارين والسودان، أي

---

[32] أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 7، ص. 29؛ أحمد ابن القاضي، ن.م، ص ص. 676—677.

[33] محمد الإفراني، ن.م، ص. 66، 79. عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 227—228؛ أحمد ابن القاضي، ن.م، ص ص. 252—253؛ محمد ابن العياشي، **زهر البستان في نسب أخوال سيدنا المولى زيدان**، مخطوط، خ.ع، رقم 2152، ص ص. 91—92؛ أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص. 76. ورد أن المنصور سجد وقبل الأرض خلال استقباله من طرف أخيه عبد الملك عشية اندلاع معركة وادي المخازن، غير أن هذه الممارسة يبدو أنه تخلى عنها بعد توليه الحكم، راجع:
H. de Castries, (Comte), *S.I.H.M*, 1e série, Fra., t. 1, Paris, Ernest Leroux, 1905, p. 537.

[34] أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 7، ص ص. 252، 260؛ أحمد ابن القاضي، **المنتقى المقصور على مآثر الخليفة أبي العباس المنصور**، تحقيق محمد رزوق، الرباط، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، 1986، ص. 242.

[35] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 31—35، راجع أيضا:

أنه طمح إلى ترسيخ ذاكرة قوامها الاستمرارية المستوحاة من الماضي الحي. وسار الإفراني في الاتجاه نفسه حين أشار إلى فطنة المولى إسماعيل ونجابته بصفته خليفة بفاس، واعتبر المولى رشيد مجرد ممهد ومهيء لفتوحات واسعة. لكن هذا لا ينفي عن السلطانين اهتمامهما بالروايات التاريخية، بهدف اتخاذها مرجعية لممارساتهما السياسية، فتشبها بالسلف الصالح، وحاولا قدر الإمكان تتبع خطواته، وهو ما يجد تفسيره في تكليف المولى إسماعيل وزيره أحمد اليحمدي، بتأليف كتاب ضم جردا لأهم المصنفات التاريخية والفقهية والأدبية، ولمواضيع حول الخلفاء الأمويين والعباسيين[36]، مما يعكس رغبته في الإفادة من تجارب الآخرين والتشبه بهم. وفي السياق نفسه، يمكن فهم تشجيع المنصور العلماء والكتاب على إنجاز تآليف لفائدته أهمها « **مناهل الصفا...** »

وهكذا نستنتج وجود صفات سلوكية ثابتة انطلق منها الإخباريون، واتخذت من الآداب السلطانية نموذجا لها، ومن المقومات الشخصية للحاكم أساسا لها، ومن إثبات تفرد المؤسسة السلطانية هدفا لها. فتقريب المنصور للعلماء مثلا، هو الذي كساه برداء الجود والسخاء المنقطع النظير، والتحرك الدائم للمولى إسماعيل في مختلف الاتجاهات ومراقبته الصارمة لعماله، هما اللذان جعلاه حاضرا باستمرار في أذهانهم، يمارسون مهامهم وهم خائفون منه[37]. لذلك فإن المؤهلات الشخصية، والإرادة القوية لتخطي كل العقبات، أضفت على السلطانين صفات اتخذت أحيانا طابعا أسطوريا، يفسر بما سبقهما وبما أعقبهما من فترات مليئة بالفتن والاضطرابات؛ لأن الحكم المستمد من الله لا تتم فيه طاعة الحكام الأقوياء من قبل الرعية، إلا إذا كانت لهم مؤهلات تمكنهم من الاستفادة من الهبة السماوية[38]. إذن أتعلق الأمر بمغالاة الإسطوغرافية في تعظيم الصفات الشخصية للسلطانين فقط؟ أم أن الأمر محكوم بالمنطق الإخباري القائم على توظيف التاريخ للعبرة من زاوية أفقية سعت إلى إبراز عظمتيهما؟

L. Valensi, *Fables...*, *op. cit.*, p. 69.

[36] أحمد اليحمدي، **مدد التأييد في ترتيب المحفوظات والتقاييد**، مخطوط، خ.ع، رقم 11535، ص ص. 2، 39، 44. وتتضمن الكناشة التي تقع في 431 صفحة، رسائل سلطانية سعدية.

[37] محمد الإفراني، **نزهة الحادي...** م.س.ذ.، ص. 125؛ أحمد ابن الحاج، ن.م، ص. 253.

[38] A. Jouanna, « L'institution divine des magistrats inférieurs selon Théodore Bèze », in Marie-Madeleine Fragouard et Michel Peronnet (dir.), *Tout pouvoir vient de Dieu (St Paul. Rom. XIII 2)*, actes du VII[e] colloque Jean Boisset, Université de Montpellier III, Sauramps, 1993, p. 213.

إن إضفاء الطابع الأسطوري استهدف بدون منازع، ترسيخ رؤية قوامها أن الممارسة السلطانية ما هي إلا محاكاة للأسلاف، وعودة للأصل[39]، لذا حرص الإخباريون في بناء صورة متكاملة للسلطانين، على استقاء قاعدة أخلاقية، إما من حكاياتهما المباشرة، أو انطلاقا من الملاحظات، ومن تعاليق بعض الثقاة. غير أنهم صاغوا مادتهم وفقا لتلك الرؤية، فشيدوا شخصيتين مستمدتين من الميثولوجيا الإسلامية، ومن درجة تشبعهم بالثقافة السلطانية في بعدها السياسي[40]. لكن أيمكننا الحديث عن التماثل أم التكامل بين الإسطوغرافية المحلية، وبين تصور الكتابات الأجنبية لشخصيتي السلطانين؟

الكتابات الأجنبية

إذا كان من الصعب الوقوف في المصادر الأجنبية، على لوحة تمثل الصفات الشخصية لأحمد المنصور بشكل أوضح، فإن شخصية المولى إسماعيل على العكس من ذلك، احتلت حيزا أوفر في تلك الكتابات، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى اختلاف الظرفية التي حكم خلالها الرجلان. فمرحلة أحمد المنصور ظلت مطبوعة بنتائج معركة وادي المخازن، وما واكبها من اشتداد الصراع بين المسيحية والإسلام. كما أن الرحلات والكتابات الأوروبية عن المغرب لم تعرف في عهده انطلاقتها الحقيقية، وانتشارها الواسع، بل بقي اهتمامها منصبا على الصراعات بين الإمبراطوريات التقليدية، وعلى الانتعاش الذي بدأت ملامحه تدب في شرايين المحيط الأطلنتي، مقابل انكماش ملحوظ للبحر الأبيض المتوسط. لذا لم تنل شخصية أحمد المنصور، بالرغم من صيتها، حظها الكافي من أقلام الرحالة والمبعوثين، بالقدر نفسه الذي أولي لتحركاته وتحالفاته الدبلوماسية، ولمشاريعه التوسعية.

في حين تزامنت مرحلة حكم المولى إسماعيل مع انتقال المبادرة والغلبة الاقتصاديتين، الثقافيتين بالتبعية إلى دول أوروبا الشمالية الغربية، التي أضحت تسيطر على ممرات التجارة العالمية، وتسعى إلى تأمين حرية الملاحة والقضاء على القرصنة، فتوسعت من هذا المنظور دائرة الكتابات الأوروبية حول المغرب، بالنظر إلى موقعه الجغرافي المتميز، وإلى مراهنة سلطانه على نشاط الجهاد البحري، واستجابت لحاجات جمهور متعطش إلى « الاستغراب

---

[39] رسيا إلياد، ن.م، ص. 37.

[40] فيليب هامون، **سيميولوجية الشخصيات الروائية**، ترجمة سعيد بنكَراد، الرباط، منشورات دار الكلام، 1990، ص. 37. راجع أيضا:

J. Dakhlia, *Le divan des rois...*, *op. cit.*, p. 46.

الرومانسي »، فلم تتوقف أقلام الأسرى والرحالة ورجال الدين والسفراء ومرافقيهم عن تقديم صور عن السلطان العلوي جمعت بين الحقيقة والخيال، وبين الموضوعية والتحامل.

لم يول الأسير البرتغالي شالدانيا في تقاييده التي خصصها لمرحلة حكم أحمد المنصور، عناية خاصة بشخصيته، فقد اكتفى بالتركيز على حكمته وحذره الشديد، وسخائه الكبير، ومهارته في استغلال الفرص المتاحة له، لكونه كان محظوظا يحقق كل مشاريعه حسب رأيه بطريقة تجاوزت ما كان يرغب فيه، فاتفق بذلك مع المجهول السعدي، الذي اعتبره عظيم البخت حتى « قيل إنه إذا هم بأمر أتاه فوق ما أراد ونوى »[41]. وأشارت المصادر الإسبانية والبرتغالية إلى لباقته، وحسن تدبيره، وانفتاحه على عصره، وكفاءته وحيطته الكبيرة في تدبير شؤونه، باستثناء صاحب « زهرة الشماريخ... » الذي اعتبر أن أحمد المنصور كان يعطي الأولوية للذاته وشهواته، ثم العلج الإسباني سيمون ميندس Simon Mendes الذي ادعى أنه شارك في حفلات ببلاطه، غصت بالجواري الحسان، وتدفق فيها النبيذ[42].

أما شخصية المولى إسماعيل فقد أسالت مدادا كثيرا، تراوحت ألوانه بين صور الطاغية الدموي الذي يعيش في قصر الألف ساحة، والمحاط بسرايا ضخمة، وبعدد لا يحصى من الأسرى[43]، وبين لوحات أكثر اعتدالا، وأشد قربا من منظور الكتابات المحلية. ودون الوقوف عند الطرح الأول المحكوم بخلفية التحامل، وبمنطق الأحكام المسبقة، يمكن الإقرار بوجود تقاطعات جمعت الكتابات الإخبارية بمثيلاتها الأجنبية، لكن هناك صفات انفردت بها هذه الأخيرة وتغاضت عنها الأولى، أو ربما اعتبرتها من باب البديهيات.

---

[41] المجهول السعدي، **تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية ...**، م.س.ذ، ص ص. 63، 102.
A. de Saldanha, *Chronique d'Al–Mansour sultan du Maroc (1578–1603)*, D. Farinha (Editeur scientifique) ; L. Bourdon (trad.), Lisboa, Instituto de investigação científica tropical, 1997, pp. 44, 80, 98.

[42] محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 120. نسخة رسالة موجهة من فيليب II إلى Baltazar Polo بتاريخ 2–3–1594، ونسخة رسالة من Diégo Marin إلى دوق Medina de Sidonia بتاريخ 28–8–1595:
Archivo General de Simancas, (Valladolid), Espagne, seccion Estado, Legajo 174.
R. Ricard, « Le Maroc à la fin du XVI^e siècle, d'après le Jornada de Africa de Jerónimo Mendoça », in *Héspéris*, t. XLIV, 1957, p. 195. B. & L. Bennassar, *Les chrétiens d'Allah : l'histoire extraordinaire des renégats, XVI^e-XVII^e siècles*, Paris, Perrin, 1989, p. 406.
انظر أيضا، ملف محاكمة العلوج الأربعة بكناريا، عبد الرحيم شكري، **العلوج بالمغرب خلال العهد السعدي**، أطروحة دكتوراه في التاريخ، مرقونة، الرباط، كلية الآداب، سنة 2000، ص. 65 من الملف، ص. 104 من الأطروحة.

[43] M. Morsy, « Mulay Isma'il ou l'instauration de l'Etat 'alawîte », in *Les Africains*, t. IV, Paris, Jeune Afrique, 1977, p. 133.

تؤكد الكتابات الأجنبية في وصفها لشخصية المولى إسماعيل، على شجاعته وصرامته وعدله، وتواضع مأكله وملبسه، وعلى تمسكه الشديد بالدين، وإشرافه المباشر على كل الأمور بنفسه. غير أنها تشير بالمقابل إلى كونه كتوما، وسريع الغضب، ومتقلب الطبع، وقاسيا مع المتمردين، وهي الصفة التي مكنته من تحقيق الأمن بالطرق والمسالك[44]. فهل يتعلق الأمر بتكامل في الأوصاف بين الكتابتين، مع اختلاف الخلفيات الموجهة لكل كتابة على حدة؟

تمثلت قدسية المؤسسة السلطانية جوهر الكتابة الإخبارية، ومنظارها الذي تم من خلاله تناول باقي فئات المجتمع، لذا فلا غرابة أن تتباين خلفيات أصحابها، مع تلك المؤطرة للأحكام الصادرة عن الأسرى الأوروبيين ومفتديهم، أو عن الدبلوماسيين، التي صبت في اتجاه مشروع أساسه معرفة كل التفاصيل عن الآخر، باعتبارها مفتاحا لفهم خصوصياته. فاستحضار صور المولى إسماعيل باعتباره حاكماً مستبداً ورجلاً يخفي وراءه ألغازا غريبة، أمر لا ينفصل عن هذا المشروع الذي يتخذ من الكتابة عن « الآخر » بداية التمهيد للسيطرة عليه. وقد سبق للتقارير الأجنبية أن أشارت إلى أن المغرب لا يمكنه الحفاظ على استقلاله، إلا إذا كان محكوما من قبل زعيم قوي[45]، مما يدل على العناية الكبيرة التي كانت تحظى بها شخصية السلطان، باعتبارها تجسد درجة عظمة المخزن. « فحكم المولى إسماعيل الطويل والمتشدد، وطموحه في فرض هيبته على جيرانه، قد أضافت نمطا جديدا من التصورات المتبادلة في فرنسا، إن مولاي إسماعيل معاصر للويس الرابع عشر، ونقد الاستبداد الذي بدأ في فرنسا آنذاك كان يفضل الاستعانة بالرموز، من هنا تشكل صورة إسماعيل المعادل لصورة المستبد القاسية والتي هي تورية لصورة لويس الرابع عشر »[46]. بذلك ورد الحديث عن شخصية السلطان في الكتابات الأجنبية ضمن سياق عام، تقدم فيه بالأساس صورة سياسية، ترتبط بأسلوب حكمه، وبقدراته العسكرية، وبمدى انفتاحه. بينما تركز الإسطوغرافية المحلية أكثر على البعد الديني، لكونه مصدراً تستمد منه الصفات الشخصية

---

[44] جون وندوس (Windus)، **رحلة إلى مكناس**، ترجمة زهراء إخوان، مكناس، منشورات جامعة المولى إسماعيل، المحمدية، مطبعة فضالة، 1993، ص ص. 88، 93؛ جرمان مويط (Mouette)، **رحلة الأسير مويط**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الريصاني، نشر مركز الدراسات والبحوث العلوية، ص. 75، راجع أيضا:
D. Maxange, *Le Grand Ismaïl…, op. cit.*, pp. 28, 30, 220 ; Ch. de La Veronne, *Vie de Moulay Ismail…, op. cit.*, pp. 5, 14.

[45] انظر مذكرة Cabrette سنة: 1582
H. de Castries, (Comte), *S.I.H.M*, 1e série, Ang., t. I, Paris, Ernest Leroux, 1918, p. 408.

[46] خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، بيروت، رياض الرايس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، 1983، ص. 66.

للسلطان، وإطاراً ثقافياً تبرر من خلاله ممارساته السياسية في شقيها المادي والرمزي، كما سنرى فيما بعد. لهذا فإن أي قراءة لشخصيتي السلطانين، لا يمكن أن تكون ناجعة بمعزل عن إدراك الدلالات الحقيقية للروايات الإخبارية في أبعادها الثقافية والسياسية، التي ينم توظيف المرجعية التاريخية والدينية في نصوصها، عن خلفية تبريرية لمختلف الممارسات السلطانية، تحاول من خلال تحيين الماضي الحي، ولو بواسطة مشاهد أسطورية وخرافية، ضمان استمراره في الحاضر لما تمثل ممارساته ورموزه من تحصين للمؤسسة المخزنية، ومن استجابة لأنماط البنيات الاجتماعية والدينية السائدة في علاقاتها مع تلك المؤسسة.

وجملة القول إن قوة شخصيتي السلطانين، شكلت حجر الزاوية في تحديد الحيز الذي احتلاه في الكتابات المحلية والأجنبية، من حيث حجمه وطبيعته التي جمعت بين ما هو واقعي وأسطوري. فكيف نشأ السلطانان؟ وما هو رصيد التجارب والخبرات التي اكتسباها قبل مبايعتهما؟

مسار السلطانين

النشأة

كما أشرنا إلى ذلك سابقا، حظي كل من أحمد المنصور والمولى إسماعيل باهتمام وعناية كبيرين، سواء من قبل الكتابات التاريخية المحلية أو الأجنبية، ويعود ذلك إلى سمعتيهما المكتسبتين بصفتهما سلطانين قويين نجحا في تحقيق نوع من الاستقرار الداخلي، وفي تخويل المغرب هيبة على الصعيد الخارجي. إذ اعتبرت تجارب حكميهما نماذج متميزة لتحديث المؤسسة المخزنية، وبنيانا شيد على أساسه المغرب الحديث، وربطت أغلب التأويلات ذلك بمؤهلاتهما الشخصية، وبحسن تدبيرهما، فمن هو أحمد المنصور؟ ومن هو المولى إسماعيل؟ وما هي ظروف نشأتهما، والعوامل التي أثرت في صقل شخصيتيهما؟

ولد أبو العباس أحمد بن أبي عبد الله محمد الشيخ المهدي بفاس سنة 956هـ/1549م من أمه الحرة مسعودة الوزكَيتية الورززاتية، وعاش قسما من صباه بقرية أمسكرود بسوس، تلقى تعليمه بتارودانت وفاس ومراكش، حيث درس العلوم الدينية واللغوية والتاريخ والفلك والرياضيات والمنطق والتراجم، على يد أساتذة كبار أمثال أحمد المنجور، وعبد الواحد الحميدي، ورضوان الجنوي، ومحمد الدرعي، ويحيى السراج، وسليمان بن إبراهيم. كما

حضر عدة مجالس علمية مع أخيه عبد الملك، قبل أن يشارك الفقهاء والعلماء في المناظرات ببلاطه. وحصل على إجازات من علماء المشرق، كالحسن البكري وبدر الدين القرافي، ونظم قصائد شعرية وألف عدة كتب، ثم كلف أهل العلم بإنجاز تآليف أخرى لخزانته[47]. وقدمت المصادر وصفا جسمانيا له، فكان حسب الإفراني « طويل القامة، ممتلئ الخدين، واسع المنكبين، تعلوه صفرة رقيقة، أدعج، أسود الشعر، كحل العينين، ضيق الفلج، براق الثنايا، جميل الوجه، مليح الصورة، ظريف الترع، لطيف الشمايل، حسن الشكل »[48]. بالمقابل وصفه المجهول السعدي بكونه، « أسمر اللون غائر العينين، وافر اللحية، غليظ الجسم، جهير الصوت، له لثة وافر الثياب، له شرطات على خده »[49].

أما المولى إسماعيل بن الشريف، فولد سنة 1056هـ/1646م بسوس حسب البعض، وبقصر أبحار بتافيلالت حسب البعض الآخر، وأمه جارية تدعى مباركة المغافرية الأودية. وقد سكتت المصادر عن ذكر مراحل تعليمه وأهم مشايخه، باستثناء ما أورده الزياني وأكنسوس من كون أحمد اليحمدي هو الذي لقنه الدين وألف كتابا لفائدته[50]، وما ذكره الإفراني حول إلمام السلطان بالتاريخ والأنساب وعلم السير، ومشاركته في المحاضرات مع كتابه[51]، في حين اعتبرته بعض الكتابات الأوروبية غير ملم بالقراءة والكتابة، أو بأي صنف من العلوم، إلى درجة أنه اعتمد في قراءة الرسائل الموجهة إليه على كتابه، أو وزيره أو إحدى جواريه[52].

[47] حول نشأته، راجع: محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص ص. 79، 130؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 266—267، 272، 294، 299، 301—305؛ أحمد المقري التلمساني، **روضة الآس العاطرة الأنفاس**، الرباط، المطبعة الملكية، 1964، ص ص. 34، 57، 69؛ أحمد بن القاضي، ن.م، ج. 1، ص. 248. ثم المؤلف نفسه، **جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس**، الرباط، دار المنصور للطباعة والوراقة، 1973، ص ص. 114—115؛ محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، تحقيق عبد الكامل الكتاني وحمزة بن محمد الطيب الكتاني ومحمد حمزة بن علي الكتاني، الدار البيضاء، دار الثقافة، 2004، ج. 3، ص ص. 279—281.

[48] محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص ص. 78—79.

[49] المجهول السعدي، ن.م، ص. 63.

[50] أحمد اليحمدي، ن.م، مخطوط، خ.ع، رقم 11535، ص ص. 2، 39، 44.

[51] محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 305. وروضة **التعريف...**، م.س.ذ.، ص ص. 81—82؛ أحمد بن الحاج، ن.م، ج. 6، ص. 3؛ عبد الرحمن بن زيدان، **المنزع اللطيف في مفاخر المولى إسماعيل بن الشريف**، تحقيق عبد الهادي التازي، الدار البيضاء، إديال، الطبعة الأولى، 1993، ص. 43؛ محمد أكنسوس، ن.م، ج. 1، ص. 136؛ محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، **سلوة الأنفاس...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص ص. 283—284.

[52] جون بريثويت، **تاريخ الثورات في إمبراطورية المغرب...**، م.س.ذ.، ص. 291.
راجع أيضا:
Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, p. 51.

وكان المولى إسماعيل ذا قامة متوسطة، نحيفا، رشيقا، ذا وجه طويل، وأنف أقنى، وجبهة عالية، وعينين سوداوين نظراتهما حادة، له علامة على خده، لونه كامد، وجهه جميل، بسيط الملبس والمأكل[53].

ونحن نتصفح هاتين اللوحتين، تستوقفنا ملاحظتان، أولاهما: أن ولادة أحمد المنصور كانت سنة دخول أبيه محمد الشيخ إلى فاس وطرده الوطاسيين، بينما ولد المولى إسماعيل في العام الذي انهزم فيه أخوه محمد بن الشريف أمام الدلائيين في وقعة الكاعة. وجسد الحدث الأول البداية الحقيقية لتوطيد دعائم الدولة السعدية، ومثل الثاني انعقاد الصلح مع الدلائيين، على أساس امتلاك المولى محمد لما يوجد جنوب جبل بني عياش، وهي أيضا بداية الاعتراف بنفوذه على مجال ترابي شكل قاعدة لانطلاق الدولة العلوية. ثانيهما تتعلق بالفرق بين الرجلين من الناحية الثقافية، حيث ظهر أحمد المنصور من خلال المادة المصدرية المحلية والأجنبية، سلطاناً مثقفاً في مجالات عدة، امتدت لتشمل علم الفلك، الذي لم يذخر وسعا في اقتناء آلياته ومستجدات مخترعاته بأثمان باهظة[54]، في حين نعتت كتابات أوروبية المولى إسماعيل بصفة الأمية. وإذا كان من المؤكد أن آفة تلك الكتابات تكمن في التحامل المقصود على هذا العاهل، فإن صمت الإخباريين الرسميين عن رصد أساتذته وأنواع العلوم التي تلقاها، لا يجد تعليله إلا في تواضع المستوى التعليمي لهذا السلطان. لكن ما أثر التجارب في صقل شخصيتي السلطانين؟

التجارب المكتسبة

لما اغتيل محمد الشيخ المهدي سنة 1557م، كان سن أحمد المنصور لا يتجاوز الثامنة، فتكلفت به أمه لالة مسعودة المشهورة بلالة عودة، وأخوه عبد الملك. وعندما توفي المولى الشريف بلغ المولى إسماعيل الثالثة عشرة من عمره، فرعاه أخوه المولى رشيد. وأسفر تولي عبد الله الغالب عن فرار الإخوة الثلاثة عبد الملك وأحمد وعبد المومن إلى تلمسان ومنها إلى الجزائر، فظل عبد الملك يحاول الاتصال، عن طريق باشاوات الجزائر بالخليفة العثماني. وذهب إبراهيم

---

[53] جون وندوس، رحلة...، م.س.ذ.، ص. 75؛ جرمان مويط، رحلة...، م.س.ذ.، ص ص. 74–75.
Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, p. 13.

[54] محمد الإفراني، نزهة الحادي...، م.س.ذ.، ص. 132.
H. de Castries, (Comte), *S.I.H.M*, 1ᵉ série, Ang., t. II, Paris-Londres, 1925, pp. 168-70.
اعتبر Maxange أن كثرة أبناء المولى الشريف حالت دون تعليم المولى إسماعيل والاعتناء به. انظر:
D. Maxange, *Le Grand Ismaïl, empereur..., op. cit.*, p. 24.

حركات إلى أن أحمد قفل عائدا إلى المغرب في ظروف غامضة لمتابعة دراسته، ثم سرعان ما التحق بأخيه للمرة الثانية، بعد ترشيح المتوكل لولاية العهد وتعيينه خليفة بفاس. لكن شالدانيا أورد أن عبد الله الغالب حاول خلال مناسبتين اغتياله بتلمسان[55]. وبمجرد وفاة عبد الله الغالب، قصد الأخوان السلطان العثماني سليم بهدف مساعدتهما على استرداد العرش، لكنه رفض الاستجابة لطلبهما، إلا بعد أن شاركا في استرجاع حلق الوادي من يد الإسبان، وبادرت أم عبد الملك سحابة الرحمانية بزف البشرى للخليفة العثماني، الذي أصدر أوامره بدعمهما عسكريا، فدخلا في صراع مع عمهما المتوكل، انتهى باندحاره في معركة خندق الريحان وفراره إلى سوس. وأصبح أحمد نائبا عن أخيه بمراكش، قبل أن يفوضه أمر ملاحقة خصمهما وهزمه[56]، ليستخلفه بفاس ويستدعيه مرة ثانية للقدوم إلى مراكش، بعد دخول المتوكل إليها، فنجحا في طرده منها، وهو ما دفعه إلى الاستنجاد بالنصارى. بينما عاد أحمد إلى فاس لممارسة المهام العسكرية التي كلفه بها أخوه، والمتمثلة في إعداد الجيوش، التي بلغ عددها تحت قيادته ما بين ثلاثين وأربعين ألفا من الخيالة[57]. ثم ما لبث عبد الملك أن طلب منه تهييء العدة والعدد استعدادا لمواجهة جيوش سباستيان والمتوكل التي نزلت قرب أصيلا، فاتخذ أحمد عدة تدابير في هذا الشأن، من بينها تعبئة المناطق التابعة لنفوذه، فأرسل مبعوثا إلى زعيم رباط تازروت يحثه على تجنيد الرجال تحسبا لهجوم النصارى من جهة الساحل، وهكذا بمجرد نزول قوات الملك البرتغالي، سارع شيخ الزاوية إلى إبلاغه هو وأخوه عبد الملك عبر رسالتين موجهتين إلى فاس وسلا[58].

وأسند المولى رشيد لأخيه المولى إسماعيل مهام عدة، فعينه خليفة عنه بمكناس وفاس التي أسكنه بها وزوجه، فأشرف على أمن المدينة المهدد من قبل أولاد جامع، ونجح في وضع حد لعمليات قطع الطريق التي كانوا يمارسونها خارج أسوارها، كما استعان به أخوه في مراقبة شؤون الأسرى، وفي الإشراف المباشر على قضاياهم. وبالرغم من انشغالاته الكثيرة بفاس،

---

[55] إبراهيم حركات، « أحمد المنصور الذهبي كرجل دولة »، **مجلة دعوة الحق**، ع. 8، 1978، ص. 60. انظر أيضا:
A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 24.

[56] محمد الإفراني **نزهة الحادي**...، م.س.ذ.، ص ص. 59، 63–64؛ المجهول السعدي، ن.م، ص ص. 54–55؛ أحمد الناصري، ن.م، ج. 5، ص ص. 61–66.

[57] المجهول السعدي، ن.م، ص. 57.

[58] محمد ابن عزوز حكيم، **مساهمة رباط تازروت**...، م.س.ذ.، ص ص. 72، 76.

فقد استقر معظم الأحيان بمدينة مكناس[59]، غير أن المادة المصدرية المتوفرة لا تسعفنا في تتبع طبيعة هذه الانشغالات بدقة أكبر. إذن بماذا توحي لنا تجارب الأميرين قبل توليهما الحكم؟

كلاهما فقد أباه في سن مبكر. وعاشا في أحضان أخويهما، يراقبان عن كثب ما يجري في البلاد من ترتيبات لتوطيد دعائم الحكم، بل شاركا في إعداد هذه الترتيبات من خلال القيام بمهام الخلافة بفاس. وهو منصب سياسي وعسكري يسند عادة لأولياء العهد لتمكينهم من التمرس على مزاولة قضايا الحكم تمهيدا لتسلم مقاليد تسيير شؤون البلاد. وإن كان المولى إسماعيل أوفر حظا من أحمد المنصور[60]، إذ ناب عن أخيه لسبع سنوات، بينما لم تتجاوز المدة سنتين بالنسبة للأمير السعدي. لكن ما ميز الرجلين هو التباين في نوعية التجارب المتراكمة لديهما، فإذا كان المولى إسماعيل قد قضى طفولته بتافيلالت، ولم يغادرها إلا في سن التاسعة عشرة حين تولى أخوه الحكم، فإن أحمد المنصور تنقل في صباه، بين عدة مدن مع والده محمد الشيخ، قبل أن يضطر للتوجه إلى الجزائر، ويرافق على ما يبدو عبد الملك إلى القسطنطينية، ليشارك في حركات الجهاد البحري. ودامت هذه الإقامة ما يربو على عقدين من الزمن، وهي مدة كانت كافية للتعرف على التنظيمات الإدارية والعسكرية العثمانية، بل للاحتكاك بالبيئة المتوسطية من خلال التواصل مع ثقافات مختلفة استقطبها نشاط القرصنة وأسهم في تلاقحها، إذ كان لتكوين أخيه عبد الملك وانفتاحه أثر بالغ في صقل شخصيته[61]، واحتكاكها بالمستجدات الدولية، وهو ما ستعبر عنه مشاريعه التحديثية، وأسلوبه الدبلوماسي بعد توليه الحكم، فقد اعتبر دييكو مرين Diégo Marin أن اطلاعه الواسع على الأوضاع الدولية أسهم في حسن تدبيره، وفي تقوية حكمه، وإعلاء شأنه[62]. وأكد المجهول السعدي أنه « أخرج... في فترة حكمه العجائب، والغرائب من الذكاء والمعرفة بجميع الأشياء، والهمة العلية، والسعادة الدنيوية، ومواتاة الليالي والأيام »[63].

---

[59] محمد الإفراني، **روضة التعريف...**، م.س.ذ.، ص. 60؛ جرمان مويط، ن.م، ص ص. 34، 37؛ أحمد الناصري، ن.م، ج. 7، ص. 41.

[60] محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 78.

[61] عبد المجيد القدوري، **المغرب وأوروبا ما بين القرنين 15 و18م (مسألة التجاوز)**، بيروت، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2000، ص ص. 184–185، 187.

[62] نسخة رسالة وجهها Diégo Marin إلى دوق دي مدينا سيدونيا، بتاريخ 28–8–1595:
Archivo General de Simancas, (Espagne) S.E, Legajo 174.

[63] المجهول السعدي، ن.م، ص. 102.

ولا ندري طبيعة الأدوار التي قام بها أحمد المنصور بالجزائر، إلى جانب أخيه عبد الملك، إذ لم تتم الإشارة في المصادر إلى تحركاته، إلا بعد عودتهما لاعتلاء عرش المغرب، فقد بدا الساعد الأيمن لأخيه الذي اتخذه رفيقاً له، ووضع فيه ثقة لم يخولها لا من قبل ولا من بعد لأحد من أقربائه، على حد تعبير شالدانيا[64]، ولذا كلفه بحرب عمهما، وأوكل له إدارة مناطق بالغة الحساسية، مثل قبائل الهبط وصنهاجة وغمارة حتى لا يستميلها المتوكل لصفه. ولم يتردد في لومه على تراخيه، وتنبيهه إلى ضرورة الحزم واليقظة في معالجة الأمور[65]، وهي الصفات التي أظهرها خلال معركة وادي المخازن، وفتحت له الطريق نحو الملك.

والأكيد أن المولى إسماعيل استفاد إلى حد كبير من تجارب أخيه المولى رشيد، الذي أنابه عنه في العديد من المهمات، بعد أن « اختبر سيرته ونجابته، فرأى من فطنته ما زاد به ولوعا وكساه محبته عنده »[66]، لكن الإفراني لم يحدد لنا بعض حقول الاختبار تلك، واكتفى بالإشارة إلى خبر تفويضه أمر فاس ومكناس. أكان يسعى إلى جعل المولى رشيد في الظل لتلميع صورة المولى إسماعيل، شأنه في ذلك شأن الفشتالي الذي تفادى الحديث عن عبد الملك ودوره الحاسم في معركة وادي المخازن، وعن تجربة المنصور إلى جانبه خلال مقامهما بالجزائر؟ أم أن المولى رشيد لم يسند لأخيه مهام كثيرة غير تلك التي أوردناها، جعلت الإفراني لا يقف عندها؟ المهم أن بصمات سياسة المولى رشيد ظلت حاضرة في نهج المولى إسماعيل، الذي اتخذ بدوره من الشوكة أساسا لتوحيد البلاد.

والملاحظ أن السلطانين توليا الحكم بصورة مفاجئة وفي سن مبكرة. فأحمد المنصور ورث العرش من عبد الملك، الذي عصفت به المنية في ساحة الوغى بوادي المخازن، ولم تمهله لاستكمال مشروعه التحديثي الطموح[67]. والمولى إسماعيل تولى المُلك، بعد أن اختطف الموت أخاه رشيداً في حادثة فرس، وهو مازال يسعى لتدعيم نفوذه. إذن كلاهما تحمل مسؤولية الحكم، وهو لم يتجاوز الثلاثين من عمره، فحاولا معا إتمام مخططات أخويهما،

[64] A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, p. 24.

[65] محمد ابن عزوز حكيم، ن.م، ص. 67. الراهب خوان بوتيستا، « مولاي عبد الملك »، تعريب آمنة اللوه، **مجلة البحث العلمي**، ع. 34، 1984، ص. 128. انظر رسالة عبد الملك لأخيه أحمد، الناصري، ن.م، ج. 5، ص ص. 66-67؛ محمد الإفراني، ن.م، ص. 78.

[66] محمد الإفراني، **روضة التعريف...**، م.س.ذ.، ص. 60.

[67] حول تدابير عبد الملك للجنوح « بالدولة إلى السيرة العجمية »، راجع: عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 200-201؛ عبد المجيد القدوري، ن.م، ص. 195.

اللذين لم تمهلهما الظروف غير المنتظرة لتنفيذها، فشكل ذلك حافزا لهما على تحدي كل الصعاب التي اعترضتهما، بالرغم من اختلافها، وأكسبتهما ثقة وقدرة أكبر على ممارسة السلطة، جعلت من أعمالهما التي أكملت ووطدت مشاريع أخويهما تكتسي طابع إنجازات شخصية محضة، حققا من ورائها سمعة وصيتا كبيرين، خاصة أنهما لم يسعيا نحو الملك، بقدر ما أضفت الفاجعتان اللتان ألمتا بسلفيهما –في ظروف دقيقة كانت تجتازها البلاد– على مهمتيهما صفة كاريزماتية أفرزها القدر وقوة الشخصية، وجسدتها كيفية استفادتهما من إرث أخويهما لتمهيد السبيل إلى دفة الحكم.

جنى أحمد المنصور ثمار معركة وادي المخازن، في كسب الإجماع على مبايعته، وعرف كيف يوظف التجارب المكتسبة رفقة أخيه في تدعيم نفوذه، وردع كل من سولت له نفسه الإخلال بهذا الإجماع الذي أضحى ضروريا لمواجهة الأعداء المتربصين بالبلاد والعباد، فكان المُلك يمثل بالنسبة إليه القدرة على تخطي المحن، وعلى إثبات الذات في صد المتآمرين في الداخل والخارج[68]. ونجح المولى إسماعيل في استثمار جهود أخيه لتمهيد البلاد وتهدئة العباد، فسار على نهجه، واعتبر إتمام ما بدأه من أولويات تحدياته، فكانت مهمة المُلك في نظره تعني الصبر والصمود في وجه المآسي، والقدرة على تحمل النكبات، ما دام أن الله هو الذي قلده هذه الأمانة، ولن يستطيع أحد أن ينزعها منه[69]، لأنه « كلما تحرك في مسألة يزين الله عليه فيها »[70]، وهو لا يجزع من الموت، ولا يبكي على من مات، ولا يهمه من الدهر خطب من الخطوب[71]. ومن ثم كان لظروف توليهما، وقوة شخصيتيهما، الأثر البالغ على أسلوب الإصرار الذي واكب سياساتهما، إلى الحد الذي جعل الإخباريين يضفون طابع الخصوصية على أعمالهما، ويحرصون على إقصاء حصيلة التراكم التي استمداها من أخويهما. وهو سلوك يجد تبريره في قصر عهدي حكم المولى عبد الملك والمولى رشيد من جهة، ومن جهة أخرى في ارتباط معظم هؤلاء الكتاب ومن نقل عنهم بخدمة المؤسسة

---

[68] A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 22.

[69] جرمان مويط، ن.م، ص. 75.

[70] انظر رسالة المولى إسماعيل إلى ولده المامون: المولى إسماعيل، **إلى ولدي المامون**، تحقيق عبد الوهاب بنمنصور، الرباط، المطبعة الملكية، 1967، ص. 41.

[71] رسالة المولى إسماعيل إلى ولده المامون يخبره بموت عمه الحران في 24 شعبان 1099هـ، **مجموع مخطوط**، خ.ح، رقم 12598، ص. 193.

السلطانية، التي كانوا يرون في قوتها تكريسا لعظمة المخزن الذي يدورون في فلكه ويمدون، بالرغم من ضآلة أعدادهم، نفوذهم داخل دواليب هياكله المركزية.

على أن ما يمكن استشفافه من هذه المقاربة بين شخصيتي الرجلين، هو أن وجود قواسم مشتركة، ومظاهر اختلاف، ارتبط في شكله ومضمونه بطبيعة العوامل المتداخلة في بناء المادة المصدرية التي اتخذت من حضورهما المتميز منطلقا لإعادة صياغة خطاب أخلاقي يتماشى مع هذا الحضور. ومهما حمله ذلك الخطاب من روايات خرافية وأسطورية مغالية أحيانا في المبالغة والإسراف، فإنه لا يخلو من تعبير عن تجذره في قوة شخصيتي السلطانين، وفي ثنايا البنية الاجتماعية التي أسهمت في إفرازه. لذا وجب البحث عن دلالاته العميقة خارج وظيفته الظاهرة، وداخل الحضور المادي والرمزي للمخزن، لأن المهم ليس مساءلة تلك الروايات وإيجاد إمكانات لتأويلها، ولكن إثارة الانتباه إلى دوام استمرارية توظيفها على عهد أحمد المنصور والمولى إسماعيل. فما هي إذن أهم مظاهر هذا الحضور؟

الفصل الثاني

أشكال الحضور المادي للمخزن

إن الحديث عن أشكال الحضور المخزني، هو بالدرجة الأولى عن آليات ممارسات سلطة المخزن، المعبرة عن مدى أبهته وعظمته، ودرجة وجوده داخل المجتمع عبر ركائزه الأساس المادية والرمزية. وقد أولى السلطانان أحمد المنصور والمولى إسماعيل عناية خاصة لهذه الركائز، باعتبارها دعائم رئيسة لتقوية حكميهما واستمراره، فراهنا عليها في توطيد هياكل المخزن ضمانا لاستمراريته. فما هي أوجه الشبه والاختلاف بين الحضور المادي للمخزن إبان عهد السلطانين؟

بادئ ذي بدء تجدر الإشارة إلى أن أي فصل بين الجوانب المادية والرمزية للحضور المخزني، يعتبر فصلا منهجيا فقط، نظرا للتداخل الحاصل بينهما من حيث الوظائف والأهداف، لذا وجب فهم كل السلوكات المخزنية ضمن سياق واحد يراعى فيه هذا التداخل؛ لأنه حين نتطرق للحضور المادي بشقيه العسكري والإداري، فإننا لا نعمد إلى تغييب أبعاده الرمزية، بقدر ما نؤجل البث فيها إلى حين. فالجيش والإدارة شكلا الأداتين الرئيستين اللتين يسجل من خلالهما المخزن وجوده بمختلف أنحاء البلاد، ويتم عبرهما التواصل بين السلطان ورعاياه بهدف ضمان استمرارية نفوذه. ومن هنا لم يذخر المخزن جهدا في توظيف كل الوسائل المادية المحلية منها والجهوية والمركزية، التي من شأنها ترسيخ تلك الاستمرارية، من خلال تزكية الزعامات القبلية وتكريس سلطتها الإدارية والعسكرية وهو الغالب، أو عن طريق تعيين أطر مخزنية لتسيير مناطق أخرى. وتدخل عمليات التزكية والتعيين، في إطار ما يمكن أن نسميه بالحضور المادي الثابت الذي يؤكد تبعية المجال الفعلية للسلطة المخزنية، ويتجسد بواسطة وجود جهاز عسكري وإداري يمثل السلطان، ويعمل تحت إشرافه على استخلاص الضرائب وتوفير الأمن، ويوازيه حضور مادي متنقل اتخذ طابعا ظرفيا ومؤقتا، وارتبط في مده وجزره بمدى نجاعة الحضور الثابت في الحفاظ على علاقات التوازن بين السلطان والرعايا. فكلما اختلت أسس هذا التوازن عبر انعدام الأمن والامتناع عن أداء الضرائب، إلا وأصبح تدخل الجيش المركزي ضروريا. وتبعا لذلك، مثل الحضور المادي المتنقل عنصرا مكملا للأول، يسعى إلى ترسيخه وإضفاء الشرعية عليه، أو إلى هيكلته بهدف

العودة به إلى وضعه الطبيعي الذي يعبر عن استمرارية السلطة المخزنية.

وإذا كان الحضور المادي للمخزن قد تجسد في جهازي الجيش والإدارة، واتخذ من الجباية والأمن أولويته الرئيسة، فإن ما يثير الانتباه هو طبيعة التداخل الموجود بين وظائف هذين الجهازين، إلى الحد الذي يصعب فيه غالبا التمييز بين المهام العسكرية والإدارية لبعض الأطر المخزنية. لكن أيرجع هذا بالدرجة الأولى إلى اعتبار هذه الأطر بمثابة خدام شخصيين للسلطان أكثر من كونهم جهازا مهنيا متخصصا[1]؟ أم أن مرحلتي حكم السلطانين مثلتا أولى المحاولات الجادة لبناء تنظيم عسكري محترف، حمل في طياته البوادر الأساس لترسيخ تقاليد إدارية قادرة على احتواء الزعامات المحلية القبلية منها والدينية؟

أكيد أن التسليم بوجود ذلك التداخل لا يعني استحالة الفصل بين ما هو عسكري وإداري، بل يمكن تجاوزه من خلال تفادي الحديث عن الإدارة العسكرية بصفته مفهوماً مركباً، والتركيز في البداية على تحديد طبيعة الجيش السلطاني، قبل الانتقال إلى تناول الإدارة المخزنية، والوقوف على نوعية أجهزتها المدنية والعسكرية، للوصول في مرحلة ثانية إلى رصد العوامل المتحكمة في علاقات الجيش بالإدارة. لكن كيف يمكن معالجة هذه العلاقات بين هياكل لم يكشف عنها بعد، وربما جسدت منظومة واحدة يستمد كل منها دعامته من الآخر؟ فما هي إذن أوجه الشبه والاختلاف بين المؤسستين العسكرية والإدارية، اللتين تبناهما كل من أحمد المنصور السعدي والمولى إسماعيل العلوي؟

الآلة العسكرية

يمثل الجيش السلطة المادية التي يرتكز عليها أي حكم سياسي، لتدعيم نفوذه، وتوسيع مؤسساته بقوة الإكراه[2]. وقد شكل وسيلة أساسية لنمو الدولة الحديثة على المستويين الداخلي والخارجي، إذ كان تبني الجيش الدائم أداة قوية لإقرار المركزة الإدارية، ليس بواسطة تحركه الذي ساعد الحكام على إخماد التمردات الجهوية والمحلية فقط، لكن أيضا بواسطة ضرورات تنظيمه، وما واكبها من نفقات ووسائل مادية متصاعدة ارتبطت بدرجة

[1] W. Reinhard, « Croissance de la puissance de l'Etat : un modèle théorique », in A. Stegmann (éd.), *Pouvoirs et institutions en Europe au XVI^e siècle*, 27^e colloque internationale d'études humanistes (Tours), Paris, J. Vrin, 1987, p. 173.

[2] C. Demaizière, « Puissance/pouvoir : synonymie apparente ou hasardeuse », in M. Madeleine Fragonard & M. Peronnet (dir.), *Tout pouvoir vient de Dieu... op. cit.*, p. 94.

توسع هياكله، وبوتيرة المكاسب الميدانية المحققة[3]. وهكذا شهدت أوروبا مثلا ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر عدة تجارب عسكرية محترفة تراوحت بين النجاح والفشل؛ فبينما مارس الجيش مثلا تأثيرا إيجابيا وعميقا على الإدارات والدولة ببعض البلدان، ظل وقعه سطحيا ببلدان أخرى حيث انحصرت مهامه في حل مشاكل محدودة جداً[4].

وعلى غرار محاولات التحديث العسكري التي كان العمل جاريا بها في حوض البحر الأبيض المتوسط، شهد المغرب خلال المرحلة نفسها تجربتين اعتمد فيهما على جيش محترف، قادهما كل من أحمد المنصور، ومن بعده المولى إسماعيل. فكيف كانت نظرة كل منهما لهاتين التجربتين؟ وإلى أي حد يمكن الحديث عن حضور الوعي بالتحديث ضمن التصور الذي حكم إنشاء الجيشين من قبلهما؟ وما هي طبيعة التقاطعات التي يمكن نسجها بين التجربتين؟

لماذا الجيش المحترف؟

إن فهم أبعاد تبني السلطانين للجيوش المحترفة، يرتبط برصد السياق العام الذي تم فيه هذا التبني عبر الكشف عن حجم علاقته بالرغبة في تشييد دولة مركزية قوية، وعن مدى خضوعه لنماذج التحديث العسكري السابقة أو المعاصرة لحكميهما، بمعنى محاولة قراءته من خلال هذه الجدلية الثنائية، وتحديد العلاقات التي تربط بين عناصرها، والتي قد تمثل بوثقة واحدة ونسقا أوحد تحكم في خوض غمار هذه التجربة. أكان العاهلان يسعيان إلى إرساء مؤسسة عسكرية من منظور الاستمرارية؟ أم أن الضرورة الآنية، وإكراهات المرحلة هي التي أيقظت لديهما فكرة تنظيم جيوش على ذلك المنوال؟

---

[3] A. Corvisier, « Armées, Etat et administrations dans les temps modernes », in W. Paravicini et K. Ferdinand Werner (dir.), *Histoire comparée de l'administration (IV–XVIII siècles) : XIVe colloque historique franco-allemand [27 mars-1er avril 1977]*, organisé en collaboaration avec le centre d'études supérieures de la renaissance par l'institut historique allemand de Paris, Munchen, Artemis Verlag, 1980, pp. 557-8 ; W. Rienhard, « Croissance de la puissance de l'Etat..., *op. cit.*, pp. 177-8.

[4] عبد الله العروي، **مجمل...**، م.س.ذ.، ج. 3، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1999، ص. 89، راجع أيضا:

A. Corvisier, « *Armées... op. cit.*, pp. 565-8.

أكد أحمد المنصور في إحدى رسائله، « أن العساكر والأجناد والمدد والأمداد هو الشغل الأكيد عندنا الذي نعمر به الوقت في الحال، ونصرف إليه وجه الاعتناء والاهتبال »[5]. وهو الموقف نفسه الذي عبر عنه المولى إسماعيل في رسالته لعلماء الأزهر، حين اعتبر أن تمليك العبيد يدخل ضمن حاجته « إلى جند كثيف، وجيش متظافر حصين »[6]، لإدارة المغرب. وينم هذا التصور عن الأهمية التي حظيت بها مؤسسة الجيش في سياسة السلطانين، المرتكزة على الاستكثار من الجند، وتنويع عناصره، باعتبار ضبط أموره من « سياسة الدولة... وقصب مدارها وسبب استقرارها... والتيقظ... والتحافظ فيه من أعظم الأغراض... »[7]، حسب تعبير وزير المولى إسماعيل أحمد اليحمدي. من هذا المنطلق، استخدم السلطانان فرقا عسكرية مختلفة تباينت أهميتها حسب تجاربهما المكتسبة، وتبعا للمستجدات التي أفرزتها مرحلتا حكميهما، والظرفية الدولية التي عايشاها، ولذا وجب فهم المبررات التي أنتجت تجربتيهما.

إن أول ملاحظة تستأثر بالانتباه في هذا الصدد، هي الحضور اللافت لمبرر الجهاد في تصور السلطانين للآلة العسكرية. فالمنصور لوح غير ما مرة في رسائله، بهذه الورقة معتبرا تقوية العساكر والأجناد خير وسيلة لاسترجاع الأندلس وحماية البلاد، والمولى إسماعيل ألح، وهو يخاطب سيدي محمد بن عبد القادر الفاسي، على أن الجند « هو عدة الله في أرضه، وبه حماية بيضة هذه الأمة، به تشحن ثغورها »[8]، نظرا لقربها من العدو الكافر. أكان هاجس الجهاد وراء لجوء السلطانين إلى خيار الجيش المحترف؟ أم أن إكراهات السياسة الداخلية، وما استلزمته من وجود جيش متماسك كانت تلقي بثقلها على هذا الاختيار؟

[5] عبد الله كَنون، **رسائل سعدية**، تطوان، معهد مولاي الحسن، 1954، ص. 178.

[6] **مجموع مخطوط**، خ. ح، رقم 12598، ص ص. 60، 63؛ المولى عبد الحفيظ، **داء العطب قديم**، خ.ح، رقم، 12160، ص. 58.

[7] عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص. 74.

[8] انظر رسالة المولى إسماعيل إلى محمد بن عبد القادر الفاسي بتاريخ 25 ذي الحجة الحرام 1108هـ، ضمن:
M, El Fasi, « Biographie de Moulay Ismail » in *Hésperis Tamuda*, 1962, numéro spécial publié à l'occasion du troisième centenaire de l'accession au trône de Moulay Ismail, p. 48.
ورسالته لعلماء الأزهر، **مجموع مخطوط** خ.ح، رقم 12598 ص ص. 60—63. ثم **مجموع مخطوط** خ.ح، رقم 4490، ورقة 7—8، أوردته نفيسة الذهبي، **الزاوية الفاسية، التطور والأدوار حتى نهاية العهد العلوي الأول**، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2001، ص ص. 406—407. وحول أحمد المنصور، راجع: عبد الله كنون، **ن.م**، ص. 134.

لقد احتفظت ذاكرة أحمد المنصور بذكرى اغتيال الأتراك لأبيه محمد الشيخ، وبالشبهات التي حامت حول تورطهم في وفاة أخيه عبد الملك، وما أعقبها من بلبلة أثاروها مباشرة بعد انتهاء معركة وادي المخازن[9]، فقد أشاعوا أحقية إسماعيل بن عبد الملك في العرش، ودعموا ثورة داوود بن عبد المومن. كل ذلك أفقده الثقة فيهم، بل دفعه إلى التخلص منهم، وإبعادهم عن مجال الجندية، ولم ينس هذا السلطان كثرة القلاقل، التي تسببت فيها بعض العناصر العربية من الخلط لما امتنعت عن الإسهام بفرقة عسكرية في فتح تيكورارين، فاضطر إلى معاقبتها[10]. كما لم يجد المولى إسماعيل حين توليته جيشا يمكن أن يثق به، فرأى أن « أهل هذا المغرب لهذا العهد لا يصلحون للجندية... لما جبلوا عليه من التكاسل والتخاذل، وغلبة الشهوة، وكثرة الأطماع »[11]، إذ كثرت الفتن، واستشرى النهب والفساد، وأضحى من الصعوبة بمكان الاعتماد على قبيلة أو عصبية لتكوين الجيش.

وهكذا شكلت هشاشة التنظيم العسكري من منظور السلطانين، حافزا أساسا لإقدامهما على التفكير في تكوين فرق محترفة تحظى بثقتهما وتحقق أهدافهما، وتستجيب للمتغيرات الدولية المحيطة بهما، فراهنا بإعادة هيكلة الجيش على الانطلاق من تقاليد البلاد مع الاقتباس من تجارب أجنبية أخرى، إذ استفاد أحمد المنصور خلال إقامته بالجزائر والقسطنطينية من النماذج العسكرية التي عاينها، إما لدى الأتراك، أو خصومهم الإسبان. ولهذا لا يمكن فهم تبني هذا السلطان لجيش محترف من العلوج، إلا باستحضار نموذج الإنكشارية. وانطلق المولى إسماعيل بدون شك من محاولة أحمد المنصور، وعمل على تطويرها من خلال تجاوز ثغراتها، وتطعيمها بكل الوسائل التي من شأنها تكريس استقلالية المؤسسة العسكرية عن المجتمع[12].

وإذا كان السلطانان قد وظفا شعار الجهاد لتبرير استخدامهما للجيوش المحترفة، فإن المهام التي أوكلت إليها دلت على أولويتها القصوى في إخماد الفتن الداخلية أكثر من ارتباطها بمواجهة الكفار، إذ اتسمت مرحلة حكم السلطان السعدي بتوالي التهديدات الإسبانية

---

[9] محمد الإفراني، نزهة الحادي...، م.س.ذ.، ص ص. 43، 77.

[10] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 111؛ محمد الإفراني، ن.م، ص ص. 98–99.

[11] رسالة المولى إسماعيل إلى علماء الأزهر، ن.م، ص ص. 60–63. ورسالة المولى إسماعيل إلى محمد بن عبد القادر الفاسي، ن.م، ص. 48؛ محمد القادري، نشر المثاني...، م.س.ذ.، ج. 2، ص. 219.

[12] عبد الله العروي، ن.م، ج. 3، ص ص. 54، 83.
M. Morsy, « Mûlây Isma`il et l'armée de métier », in *R.H.M.C.*, t. XIV, 1967, p. 99.

والعثمانية للمغرب، التي أوحت له دون شك بفكرة تقوية جيشه تحسبا لأي طارئ. لكن واقع الحال أثبت حضور هاجس الأمن الداخلي الذي لم ينفصل في المقام الأول عن ضمان استمرارية السلطة ومركزتها، وهو التصور نفسه الذي حكم السياسة العسكرية للمولى إسماعيل، بالرغم من المكاسب التي حققها على مستوى استرجاع الثغور[13]، وهي مكاسب أسهمت فيها ظرفية دولية مساعدة لم تتأت لأحمد المنصور، فقد تعرض السلطان العلوي لضغوط الباب العالي من أجل تحرير المدن الساحلية المحتلة، في حين ظل السلطان السعدي يعبر عن استعداده للجهاد[14]، ويوظف تلك الثغور في تحقيق التوازن بين العثمانيين والإسبان المتصارعين في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وما يستخلص من توظيف شعار الجهاد هو الحضور القوي للبعد الديني في الممارسة السياسية، الذي دفع أحمد المنصور إلى تقنيع تحركاته العسكرية لإضفاء الشرعية عليها، كما حدث خلال غزو السودان وثورة الناصر، فقد استثمرت ورقة الجهاد في تغليف الأهداف الاقتصادية للحملة المتوجهة نحو الجنوب، وفي حشد العزائم لصد تمرد « مارق » آت من الشمال[15]. بينما بادر المولى إسماعيل إلى احتكار الأنشطة الجهادية، لتوظيفها في علاقاته الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الأوروبية[16]، قاطعا بذلك الطريق على بعض القوى الدينية التي ما فتئت تحث أحمد المنصور على استخدام الجيش في المجال الجهادي[17]. وهو تباين في المواقف يعكس نوعا من الجدلية التقليدية، التي ميزت باستمرار علاقة الخطاب الديني بالخطاب السياسي اللذين يتفقان على أهمية الجيش في تمهيد الأقطار، وقطع دابر المفسدين، والقضاء على الفتن، وجهاد الكفار، لكن يختلفان في آليات التنفيذ وأولوياته، فبينما يركز الخطاب الأول على أسبقية البعد الجهادي في وظيفة الجيش، يرى فيه الثاني وسيلة أساسية

---

13 عبد الله العروي، ن.م، ص. 55. انظر أيضا: M. Morsy, Mûlây Isma`il et l'armée..., *op. cit.*, p. 98.

14 عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 81، 185.

15 محمد المنصور، « الضغوط العثمانية وأثرها على تحرير الثغور المغربية المحتلة من خلال حالة طنجة »، **مجلة دار النيابة**، ع. 5، 1985، ص ص. 29–30؛ رسائل المنصور لمراد خان العثماني، وللعالم البكري، عبد الله كنون، ن.م، ص ص. 21–22، 54، راجع أيضا: A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, p. 210.

16 M. Morsy, « Mulay Isma`il ou l'instauration de l'Etat `alawîte », in *Les Africains*, tome IV, Paris, Jeune Afrique, 1977, p. 147.

17 أحمد المرابي، **تحفة الإخوان ومواهب الامتنان في مناقب سيدي رضوان**، مخطوط، خ.ع، الرباط، رقم 154 ك، ص ص. 423–424؛ محمد ابن العياشي، **زهر البستان في نسب أخوال سيدنا المولى زيدان**، مخطوط، خ.ع، رقم 2152 د، ص. 107.

لمواجهة المستجدات الطارئة التي قد تعرقل استمرار السلطة السلطانية، ومركزة دواليبها.

والواقع أن ظاهرة تبني الفرق العسكرية المحترفة، تدفعنا إلى البحث في طبيعة الغموض الذي اكتنف التحديث العسكري في التاريخ الحديث، من خلال طرح السؤال التالي: أتم هذا التحديث تحت ضغط التهديدات الخارجية؟ أم أنه ارتبط بأسباب أخرى تعزى إلى طبيعة البنية الاجتماعية؟ وإلى أي حد يمكن مقاربة تجربتي أحمد المنصور والمولى إسماعيل، انطلاقا من هذا التساؤل، وعبر مقارنة النموذجين الاحترافيين؟

نموذجان منفردان أم إعادة إنتاج؟

سعى السلطانان منذ توليتهما إلى تكوين آلة عسكرية محترفة. وهكذا أبان أحمد المنصور عن نواياه في توظيف العلوج مباشرة بعد انتهاء معركة وادي المخازن، لما عمد إلى جمع الأسرى الذين كان من بينهم عدد كبير من الأطفال، تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة، ليرحلوا إلى فاس ومراكش[18]، بهدف تنشئتهم على قواعد الشريعة، وتلقينهم الحرف، وتدريبهم على الاضطلاع بمسؤوليات داخل المخزن السعدي، ثم تزويجهم بالعلجات الموجودات داخل البلاط. فتكاثرت أعدادهم خاصة بعد أن انضافت إليهم جموع من المسيحيين الفارين من أوروبا، ومن الثغور المحتلة، أو القادمين عبر وهران، الذين استقطبتهم الأجور العليا التي لم يتردد أحمد المنصور في دفعها لهم، والإغراءات المختلفة التي لم يتوان أبناؤه في عرضها عليهم[19]. وأنشأ السلطان إلى جانبهم فرقا من الأندلسيين قاربت الأربعة آلاف عنصر[20]. كما

---

[18] *S.I.H.M*, 1e série, Ang., t. I, 1918, p 319 ; A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 26 ; B. et L. Bennassar, *Les chrétiens d'Allah... op. cit.*, pp. 233, 246, 262-3.

[19] عبد العزيز الفشتالي، **مناهل الصفا...**، م.س.ذ.، ص. 201، راجع أيضا:
A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, pp. 106-107. A. Dziubinski, « L'armée et la flotte de guerre marocaine à l'époque des Sultans de la dynastie saâdienne », in *Hésperis Tamuda*, vol. XIII, 1972, pp. 83-5.
عمل مولاي أبو الحسن على امتلاك عدد كبير من العلوج من خلال تكليف بعض اليهود بشراء أسرى صغار السن من الجزائر وتونس لفائدته، راجع:
A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, pp. 144-5.
انظر أيضا رسالة Baltazar Polo إلى فيليب II بتاريخ 26–3–1594:
Archivo General de Simancas, S. E, légajo 174.

[20] Ch. de la Veronne, *S.I.H.M*, 1e série, Esp., t. III, Paris, 1961, p. 258 ; M. Jadour, « L'apport des renégats au makhzen saâdien », in *Migration et transferts culturels au Maroc et dans les Mondes Occidentaux*, A. Kaddouri&Kh. Saadani (coord., publications laboratoire Maroc et Mondes occidentaux, F.L.S.H, Ben M'sik, Casablanca, 2010, pp. 46-59.

عمد قبل وبعد حملته على السودان إلى توظيف العبيد بطريقة مماثلة، إذ أورد صاحب **تاريخ مراكش وملوكها** أن الباشا محمود لما عاد من السودان « أتى معه بعشرة آلاف عبد، وعشرة آلاف جارية، كلهم في سن البلوغ...فرفع المنصور نصف العبيد لرؤساء البحريين يركبون فيه ويخدمون معهم، والنصف الآخر أعطاهم السلاح والخيل من جملة الجند، وزوجهم بالجواري كل واحد أعطاه امرأة، فأولاد العبيد هؤلاء هم أصل العبيد الذين جمعهم السلطان مولاي إسماعيل »[21]. ومهما تنطو عليه هذه الأرقام من مبالغة، فإنها تؤكد استخدام أحمد المنصور لفرق من العبيد في جيشه، الذين قدر عددهم حسب المصادر الأجنبية بما يفوق ثلاثة آلاف ذكورا وإناثا تم جلبهم من كَاو وتومبوكتو[22].

وانطلق المولى إسماعيل من فكرة العلوج، الذين احتفظ بعدد منهم[23]، ووسعها لتشمل العبيد السود، فجمع ما تبقى منهم أو من ذريتهم منذ عهد أحمد المنصور، واعتنى بهم، وقام بتزويجهم ببنات جلدتهم، وحدد للذكور منهم طريقة تكوينهم في مجالي الحرف والجندية، وللإناث أساليب عملهن في القصور السلطانية. وبذلك تمت تربيتهم على الولاء والإخلاص لشخصه، حتى إذا ما اشتد عودهم زودهم بالخيل والسلاح، ووزعهم إما على القلاع والحصون، أو كلفهم بمهام أخرى[24].

نستنتج أن طريقة التكوين تلك، تعبر عن حرص السلطانين الشديد على خلق جيش محترف يرتبط بشخصيهما ويحظى بثقتهما؛ إذ «جرى العرف–حسب خورخي دي هنين J. De Henin – بين المسلمين بعدم تعيين أبناء البلد في المناصب التي تهم شؤون الحكم، لذا فهم يعتمدون على الأجانب في تسيير أمور البلاد، وقد رأينا كيف أن معظم القواد في الجيوش المغربية كانوا من هؤلاء »[25]. وهي طريقة اتخذت من النموذج العباسي ومن بعده

---

[21] مجهول، **تاريخ مراكش وملوكها**، مخطوط، خ.ع، رقم 970، ص. 359.

[22] رسالتان من بالتسار بولو إلى فيليب II، بتاريخ 26–3–1594 و4–7–1594 من مراكش، وثالثة من دوق سيدونيا من سان لوكار بتاريخ 4–5–1594:
Archivo General de Simancas (Espagne) S.E, legajo 174
Voir aussi H. de Castries (comte), *S.I.H.M*, 1e série, Fra., t. II, Paris, 1909, p. 51.

[23] يقدر عددهم بما بين ستمائة وألف علج، ومن أشهرهم توماس بيلاو الذي كان يقود فرقة منهم بتامسنا، راجع:
M. Morsy, « Mûlây Isma`il et l'armée... *op. cit.*, p. 105.

[24] أحمد الناصري، **ن.م**، ج. 7، ص ص. 56–58، 71.

[25] خورخي دي هنين، **وصف الممالك المغربية، 1603–1613: مذكرات خورخي دي هنين**، ترجمة عبد الواحد أكمير، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 1997، ص. 188.

الإنكشاري مرجعية لها، إذ استهدفت تنظيم مؤسسة عسكرية معزولة عن المجتمع على نمط طائفة المماليك، لتتعايش مع البنيات العسكرية التقليدية، وهو الأمر الذي تطلب من السلطانين توفير موارد مالية لتمويل جيش عصري، قادر على مسايرة التحولات العسكرية الحاصلة لدى الأوروبيين والأتراك[26]. وفي هذا السياق، حاول المنصور الاستفادة من موارد افتداء أسرى معركة وادي المخازن، ومن المداخيل التي وفرتها صادرات السكر، ودرتها عملية فتح السودان. وهي أوراش طمح من خلالها السلطان إلى تخفيف العبء الضريبي على السكان، وتأمين نفقات اقتناء العدة التي راهن في الحصول عليها على علاقاته مع إنجلترا[27]. لكن بالرغم من ذلك ازداد هذا العبء استفحالا في عهده. وفي الوقت الذي سعى فيه السلطان السعدي إلى تغذية بيت المال بموارد مستقلة تستجيب لمتطلبات الآلة العسكرية المحترفة، لجأ المولى إسماعيل إلى توظيفها أداة ناجعة لتحصيل ضرائب أنفقت من أجل تنظيمها، فمارس سياسة جبائية صارمة قادرة على تعويض المصادر الخارجية التي اعتمد عليها سلفه[28]، وعلى سد حاجيات جيش من العبيد أكثر عددا وأوسع انتشارا في مختلف أرجاء البلاد، وما واكب ذلك من ضرورة اقتناء الأسلحة، واحتكار نشاط الجهاد والتجارة الخارجية[29].

ولتنفيذ السياسة التي رسمها السلطانان لجيشيهما المحترفين، والمتمثلة في المراقبة الصارمة للبلاد، عمدا إلى تشييد عدة قصبات اخترقت طول البلاد وعرضها، بلغ عددها ثلاثين قصبة في العهد المنصوري، وستة وسبعين قصبة في العهد الإسماعيلي، أقامت بها حاميات عسكرية تم استبدالها من حين لآخر، حتى لا ينسجم أفرادها مع سكان المنطقة الذين لا

---

[26] لمزيد من التفاصيل حول جيش العبيد راجع: محمد الحيمر، **جيش العبيد والدولة المغربية منذ التأسيس إلى سنة 1757م**، رسالة د.د.ع. في التاريخ، مرقونة، الرباط، كلية الآداب، 1997. وللباحث نفسه، **الجيش الدخيل في الدول الإسلامية، جيش العبيد والإنكشارية العثمانية، محاولة في المقارنة**، أطروحة دكتوراه في التاريخ، مرقونة، الرباط، كلية الآداب، 1999–2000. انظر أيضا: M. Morsy, « Mulay Isma`il ou L'instauration... », *op. cit.*, p. 154 ; A. Dziubinski, « L'armée et la flotte ... », *op. cit.*, p. 73.

[27] عبد الله العروي، **مجمل...**، م.س.ذ.، ص ص. 58–59.

[28] عبد الله العروي، ن.م، ص ص. 83–84. M. Morsy, « Mulay Isma`il ou L'instauration… », *op. cit.*, p. 155, Voir également, du même auteur, *La relation de Thomas Pellow, une lecture du Maroc au XVIII siècle*, Paris, Ed. Recherche sur les civilisations, 1983, p. 43.

[29] راهن المولى إسماعيل في توفير الأسلحة على هولندا: رسالتان منه إلى الأقاليم المتحدة بتاريخ 10 و26 ربيع الأول عام 1093هـ، **الأرشيف الوطني الهولندي لاهاي**، سلسلة الأقاليم المتحدة رقم 1.01.08، رقم الوثيقة 21–12594.

يرتبطون معهم بأية علاقات[30]. بماذا توحي لنا إذن مقاربة هاتين التجربتين العسكريتين؟

مما لا شك فيه، أن إقدام السلطانين على تبني الآلة العسكرية المحترفة، ينم عن رغبتيهما الأكيدتين في إيجاد حل لمعضلة الجيش التي طالما شكلت شرخا في جسم المخزن المغربي ينخر منجزاته، ويعوق تراكمها واستمراريتها. فاتجها إلى تبني أسلوب الجند الدخيل الذي تمت تنشئة عناصره بين يدي السلطانين وحاشيتيهما، وتحت إشرافهما بهدف ضمان ولاء لا يعتريه الشك، ولا يخضع لمساومات عصبية قبلية، أو زاوية معينة، وهي محاولة لتخطي مشكل عدم الثقة الذي مثل حجر الزاوية في العلاقات بين المخزن والجيوش التقليدية.

إن ما يستدعي الملاحظة، ونحن نقابل بين هذين الجيشين المحترفين اللذين استمد آخرهما من أولهما، هو أن المولى إسماعيل حاول من وراء تكوين هذه الأداة العسكرية وبواسطتها، أن يتخطى ثغرات تجربة أحمد المنصور، إن على مستوى الوسائل المعبئة، أو الأهداف المرجوة؛ ففي الوقت الذي اعتمد فيه السلطان السعدي على العلوج، وعلى الفرق الأندلسية المتخصصة في السلاح الناري، وأسند إليهم المناصب العليا في المخزن، بل جعل منهم حرسه الخاص، والمكلفين بتسيير شؤون بلاطه وقصور أولاده[31]، ووظف إلى جانبهم عددا مهما من العبيد السود، أبانت هذه التجربة عن بعض النقائص، أهمها: هيمنة هاجس الفرار على أغلب العلوج، الذين كانوا يستغلون أية فرصة ممكنة للعودة إلى بلدانهم ودياناتهم الأصلية، بالرغم من الامتيازات الكبيرة التي كانوا يتمتعون بها، وأسفرت عن اغتناء بعضهم بشكل كبير. فعلى سبيل المثال قام سنة 1599م العلج لويس باريتو Luis Barreto المعروف بعلي، الذي مارس مهام سامية في بلاط محمد الشيخ المامون، بمحاولة للفرار عبر حجر بادس كلفته ثلاث سنوات سجنا. في حين نجح العلج الإيطالي كافالان فليبي Cavalin Felipe، الذي كان يشرف على مصانع الأسلحة بمراكش، في العودة إلى بلاده سنة 1589م. كما أن الثقة الكبيرة التي وضعها أحمد المنصور في العلوج اهتزت نسبيا بعد تورطهم في قتل ابنه مولاي

---

[30] مجهول برتغالي، **وصف المغرب أيام أحمد المنصور**، تعريب محمد مزين وعبد الرحيم بنحادة، مراكش، دار تينمل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1995، ص. 30.

M. Morsy, « À propos de l'histoire de la longue captivité et des aventures de Thomas Pellow », in *Hésperis Tamuda*. Vol. IV, 1963, p. 303-306. Voir aussi : A. Dziubinski, « L'armée et la flotte... », *op. cit.*, pp. 66, 87.

أحمد الناصري، ن.م، ج. 7، ص. 72.

[31] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 201–202؛ عبد الرحيم شكري، ن.م، ص ص. 102–104، راجع أيضا:
A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, p. 24.

أبي الحسن، وهو الحادث الذي حز في نفسه كثيرا، إلى حد جعله يوقف جميع معاملاته التجارية، حسب ما أورده الإسباني بالتسار بولو[32]، الذي أكد ترحيل المنصور لكل العلوج الموجودين تحت إمرة ابنه إلى مراكش، حيث عفا عنهم نظرا لكونهم يمثلون أجود عناصر جيشه. وهي الرواية نفسها التي ترددت في تصريحات العلوج الأربعة أمام محكمة كناريا[33]، أكدتها تدابير أحمد المنصور القاضية بإسكانهم في أحياء خاصة بهم، ومنعهم من الابتعاد عن مراكش مسافة أربع مراحل، تحت طائلة تعرضهم لعقوبات شديدة بتهمة الفرار[34]. كما ظل الحذر مهيمنا على أسلوب تعامل أحمد المنصور مع الفرق الأندلسية التي سبق لبعض عناصرها أن تورطت في الإعداد لبعض التمردات.

نستشف إذن أن فئة العلوج مارست مهامها بمخزن أحمد المنصور تحت وطأة شعور دائم بالاستفادة من سلطة ظرفية، ومن امتيازات آنية خولتها لها مؤهلاتها وثقة السلطان فيها، تعملت باستمرار من هذا المنظور، وفي سياق الرغبة الملحة للتخلص من وضعية ظلت تعي بأنها عابرة، مادامت لا تعكس هويتها الدينية والإثنية، بقدر ما تعبر عن طموحاتها المادية. وهي الصورة التي رسمت معالمها مرحلة ما بعد المنصور، فقد قتل السلطان الوليد هو وقواده

— Baltazar Polo: تاجر إسباني أسر من قبل الرايس العلج علي، واقتيد إلى تطوان وافتداه دوق دي مدينا سيدونيا، ثم ربط علاقة صداقة مع أحمد المفضل (Monfadel) وشارك في حملة سيباستيان على المغرب، ثم افتداه المفضل واصطحبه معه وكلفه بجلب مشتريات المنصور من الجواهر، وتكفل بعد وفاة السفير Francisco da costa بالقيام بمهام ممثل غير رسمي لفيليب الثاني لدى المنصور، وقد التمس مرارا هو ودوق دي مدينا سيدونيا، إضفاء صفة السفير عليه رسميا، لكن الملك الإسباني رفض. حوله، راجع: رسالة من دوق دي مدينا سيدونيا إلى الملك من سان لوكار بتاريخ 1595، Leg. 174. ورسالة أخرى من بالتسار بولو إلى كاتب فيليب الثاني بتاريخ 30–11–1594: Leg. 174
H. de Castries, *S. I. H. M.* 1e série, Ang., t. 2, Paris, 1925, p. 101, note 1.
Voir aussi ; A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, pp. 122, 128, 190.
— دوق دي مدينا سيدونيا (El duque de Médina Sidonia): حاكم فيليب الثاني على الأندلس، لعب دورا مهما في العلاقات بين المغرب واسبانيا، إذ كانت كل القرارات التي تتخذ في بلاط فيليب الثاني، وكل المراسلات من وإلى مراكش تتم عبره. ولمزيد من التفاصيل، راجع: محمد جادور، **مادة دوق دي مدينا سيدونيا**، معلمة المغرب، العدد 21، سلا، مطابع سلا، 2005، ص ص. 7055–7056.

[33] A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, pp. 48, 144-145, 198, 200, 202. Voir également : B. et L. Bennassar, *Les chrétiens..., op. cit.*, pp. 237, 246 ; R. Ricard, « Le Maroc à la fin du XVIe siècle », in *Héspéris*, 1957, pp. 201-2.
ورسالة بالتسار بولو إلى فيليب II، مصدر سابق. ثم عبد الرحيم شكري، ن.م، ص. 132 من ملف المحاكمة. تتقارب رواية شالدانيا، وبالتسار بولو، ومحاضر محاكمة العلوج الأربعة، حول أسباب اغتيال أبي الحسن بن المنصور، بخلاف الرواية الإنجليزية التي جعلت وفاته على يد بعض رجاله وهو في السودان، راجع:
S.I.H.M. 1e série, Ang., t. 2, Paris, 1925, p. 86.

[34] G. Deverdun, *Marrakech des origines à 1912*, Rabat, Ed. techniques nord-africaines, 1959, p. 445.

من قِبل أربعة من العلوج الفرنسيين الذين عينوا مكانه أخاه محمد الشيخ، وبالطريقة نفسها اغتيل عبد الملك بن زيدان[35]. والراجح أن اعتبارات من هذا القبيل، هي التي أوحت للمولى إسماعيل بفكرة الاحتفاظ بالعلوج، لكن دون إسنادهم مناصب سامية في المخزن العلوي، مقابل توظيف بقايا العبيد السود الذين بقوا في الظل على عهد أحمد المنصور.

وينم هذا الاختيار عن عزم السلطان العلوي تجاوز نقائص تجربة سلفه، إذ شكل تبني جيش من العبيد في نظره، على الأقل، حلا لمعضلة الهوية الثقافية للجند الدخيل، بالنظر إلى اعتناق السود للإسلام. وهذا ما يفسر توظيف صيغة القسم على صحيح البخاري، ليس ضامناً للولاء لشخصه فقط، وإنما تعبيراً عن الوفاء للعقيدة الإسلامية، وعن الارتباط بالمنظومة الفكرية المخزنية في بعدها الديني، أي تفادي مشكل الانتماء الديني الزائف للعلوج، الذي لا يضمن ولاءهم التام من جهة، ويثير استياء كبيرا لدى القوى الدينية التي كانت تنظر بعدم الرضا إلى تخويل مناصب سامية لفئات تعتنق الإسلام شكليا، وتحافظ حسب شالدانيا على نمط حياتها السابق الذي يقوم على الفسق والإباحية، إذ يشير صاحب « تذكرة النسيان » إلى تفشي الخمر والميسر والإدمان على الحشيش في صفوف أفرادها[36]. وربما إذا غاب بعد هذه الانحرافات السلوكية في تصور المولى إسماعيل، فإن البعد الإثني طغى بثقله على اختيارات السلطان، الذي لم يرد من خلال تكوين جيش من الجنس الأسود، غير مرتبط بعصبية أو بأرض معينة، إلا فصله عن المجتمع. لكن الظاهر أنه لم تكن له نية في خلق توتر خفي بين فئتين من السكان، أي البيض والسود، كما افترضت ذلك ماكالي مورسي Magali Morsy.[37]

مهما يكن أمر الطرح الإثني حاضرا، فقد اقتبس المولى إسماعيل فكرة أحمد المنصور المستوحاة من تجربته المتوسطية، وحاول تنفيذها بالاعتماد على العمق الإفريقي للمغرب ومدى امتداده في بلاد السودان. أكان السلطان يسعى إلى الاستفادة من أفول التجارة

---

[35] رسالة David Pallache من لاهاي مؤرخة بـ 28-08-1636، **الأرشيف الوطني الهولندي**، سلسلة الأقاليم المتحدة لاهاي، رقم 1.01.04، رقم الوثيقة 6903، راجع أيضا: الناصري، ن.م، ج. 6، ص ص. 77، 82-83؛ الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص ص. 245-246، 253.

[36] A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, p. 48. B. et L. Bennassar, *Les chrétiens...*, *op. cit.*, p. 402.
محمد رزوق، « مسألة الأندلس في عملية فتح السودان خلال عصر أحمد المنصور السعدي »، **المغرب وإفريقيا في بدايات العصر الحديث**، الدار البيضاء، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، سلسلة ندوات ومناظرات، 1995، ص. 23.

[37] عبد الله العروي، ن.م، ص. 84.
M. Morsy, « Mûlây Isma`il et l'armée… », *op. cit.*, p. 116, et du même auteur, « La relation *de Thomas Pellow* ... », *op. cit.*, p. 40.

[الـ]صحراوية، وما واكبها من فقدان فئة الحراطين لمكانتها؟ أم أن نواة الجيوش المكونة من [الـ]سود مثلت مؤسسة قديمة بالمغرب، لم يعمل السلطانان معا إلا على تطويرها[38]؟

في الوقت الذي حظي فيه العلوج بثقة المنصور، لما فوض لهم حرية التصرف في الشؤون [الد]اخلية للقصر، أوكل المولى إسماعيل هذه المهام إلى العبيد الذين تراوحت أعمارهم بين [ع]شر وست عشرة سنة، فعملوا بالقصر إلى جانب أمهاتهم اللائي كن يخدمن في السرايا[39]. [و]أضاف إليهم عددا من « قواد روسهم »، بلغ حسب ماكالي مورسي ألف وثمانمائة شخص [مـ]ن المقربين لأصهار السلطان أو من العبيد، كلفوا بمهام غير محددة[40].

واحتل العلوج مكانة متميزة في صناعة الأسلحة، والإشراف عليها خلال المعارك وخاصة [مـ]ا يرتبط منها بقطع المدفعية والقنابل، إذ كان أحمد المنصور يتوفر على ورشات داخل قصره، [يز]ورها كل يوم، ويكافئ الساهرين عليها بسخاء، تصنع فيها المدافع البرونزية والقذائف من [مخـ]تلف الأصناف، إضافة إلى كل أنواع الأسلحة الخفيفة. وهي الملاحظة نفسها التي وقف [عـ]ليها جون وندوس، وهو يصف الجولة التي قام بها وفد السفارة البريطانية في قصر السلطان [المـ]ولى إسماعيل، وعاين بأحد أجنحته أوراشا مخصصة لصناعة الأسلحة، وأماكن أخرى [لـ]تخزينها، يشرف عليهما بعض العلوج[41]. كما أشار المولى إسماعيل في إحدى رسائله لهولندا [إلى] وجود مصانع للأسلحة؛ « والحمد لله رب العالمين الذي تفضل علينا بإنشاء بريمتين في

---

[38] جمع عامل مولاي زيدان على درعة القائد الميرا « – وكان أسود اللون–جيشا من حوالي خمسمائة وألف رجل [كـ]لهم من السود، ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا الجيش أثار فضول الأعراب واستهزاءهم، ذلك لأنهم كانوا يعتبرون [الـ]سود أناسا جبناء ضعيفي الهمة، ثم إنه لم يسبق أن عرفت البلاد في تاريخها تكوين جيش أسود ». غير أن المصادر [الـ]غربية تؤكد وجود أنوية لهذا الجيش منذ العهد المرابطي. بخصوص جيش السود خلال عهد أحمد المنصور وأبنائه، راجع: خورخي دي هنين، م.ن، ص ص. 118، 122.

[39] Ch .De la Veronne, *Vie de Moulay Ismail...*, *op. cit.*, p. 57. Voir aussi : H. de Castries, *S.I.H.M.* 2e série. Fra., t. II, Paris, 1909, p. 175-6, et Phi. de Cosse Brissac, Paris, P. Geuthner, t. VI, p. 651. A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, p. 24.

بخصوص المهام المختلفة التي أنيطت بالعلوج على عهد أحمد المنصور، راجع:
M. Jadour, « L'apport des renégats… », *op. cit.*, pp. 58-9.

[40] Allan. R. Meyers, « Note sur les Qaid –Ras-Hu », in *Héspéris Tamuda*, vol. 17, 1976, pp. 77, 87, 89, 92.

M. Morsy, « La relation… », *op. cit.*, p. 97, note 130.

[41] Ph. de Cosse Brissac, *S.I.H.M.* Fra., 2e série, t. V, Paris, P. Geuthner, 1953, pp. 400, 410 ; A. de Saldanha, *Chronique...*, pp. 81-2, 142 ; M. Morsy, « Mûlây Isma`il et l'armée… », *op. cit.*, p. 110.

راجع أيضا: جون وندوس، رحلة...، م.س.ذ.، ص ص. 78، 80.

حسب جوزيف دوليون كان العلج Juan Leonardo مكلفا بمستودع الأسلحة، انظر:
Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail...*, *op. cit.*, p. 7.

بر الإسلام واحدة تخدم بالماء والأخرى تخدم بالريح... حتى كانت تطلع من المكاحيل في دار العدة عمرها الله أربعة عشر مائة مكحلة أو ما يزيد عليها عند كمال كل شهر... كدنا أن نستغني عن عدتكم وعدة غيركم بعدتنا الذي (كذا) يسرها الله وأنشأها بعونه وتوفيقه علي يدنا »[42].

ويؤكد هذا الحرص الشديد للسلطانين على تصنيع الأسلحة في ترسانات داخل أسوار قصورهما، وتحت إشراف العلوج، عزمهما على الحيلولة دون سقوط الأسلحة في أيادي الرعايا، عن طريق البيع، أو في حالة وقوع اضطرابات وفتن، وخاصة سلاح المدفعية الذي اختزل القوة العسكرية للمخزن، على اعتبار أن الأسلحة النارية الخفيفة انتشرت بشكل واسع في أوساط السكان منذ نهاية القرن السادس عشر[43]. ولعل هذا الطرح هو الذي يفسر لنا إصرار المولى إسماعيل على استكمال المشروع الذي بدأه أحمد المنصور، والرامي إلى تجريد القبائل من السلاح لضمان تفوق الجيش السلطاني، ولإرساء دعائمه على أسس حديثة انطلقت من احتكار المدفعية.

وفضلا عن الثقل الذي شكله تسليح جيش محترف، مثلت الأجور عبئا إضافيا على الخزينة السلطانية بالنظر إلى ارتفاع قيمتها، خاصة بالنسبة للحرس والرماة في أوقات السلم، ولباقي العناصر إبان الحملات العسكرية[44]. وإذا كان المنصور يؤديها لجنوده كل ثلاثة أو أربعة أشهر، فإن المولى إسماعيل كان يوزع على جيش العبيد مائة قنطار من الفضة سنويا، يتم اقتسامها بين أفراده، ويقطع المشاة منهم أراضي معفاة من الضرائب لاستغلالها ويزودهم بالأسلحة، ولا يؤدي لهم أجورهم إلا خلال نشوب الحرب[45].

---

[42] رسالة من المولى إسماعيل إلى هولندا بتاريخ 20 شعبان عام 1098هـ، مصدر سابق، سلسلة الأقاليم المتحدة، رقم 1.01.08، الوثيقة رقم 12594.27.

[43] حسب المصادر الإسبانية كان أحمد المنصور يولي عناية كبيرة لسلاح المدفعية التي توفر على أعداد كبيرة من قطعها ذات أعيرة مختلفة احتفظ بها في عاصمته مراكش، راجع: Archivo General de Simancas. S.E. Legajo 179 وأيضا:

A. Dziubinski, « L'armée et la flotte... », *op. cit.*, p. 90.

[44] كان على المنصور « أداء النفقات الباهظة لهؤلاء والمتمثلة في الأجور، والسلاح والأكل واللباس الذي يتكون عادة من الحرير الأحمر والقطيفة، كما أن الأسلحة المسلمة للجنود الأجانب كانت مزينة بالذهب والفضة »؛ خورخي دي هنين، ن.م، ص. 31.

[45] A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, p. 48, 168. A. Dziubinski, « L'armée et la flotte... », *op. cit.*, p. 85. Ch. de La Veronne, *Vie de Moulay Ismail...* , *op. cit.*, pp. 56-7.
دييكَو دي طوريس، **تاريخ الشرفاء**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، مطابع سلا، شركة النشر والتوزيع المدارس،

والملاحظ أن رواتب العلوج والأندلسيين في العهد السعدي كانت تمتص مبالغ مالية هامة، بالرغم من قلة أعدادهم، مقارنة مع جيش العبيد الذي كانت عناصره تتقاضى رواتب زهيدة، وهو ما يوحي بأن المولى إسماعيل إنما أراد من خلال تمليك أكبر عدد من العبيد تفادي تجربة سلفه، مادام هؤلاء أضحوا في وضعية قانونية لا تخولهم المطالبة برواتب عليا، على عكس العلوج الذين لم يكرسوا أنفسهم لخدمة بلاط أحمد المنصور إلا طمعا في تلك الرواتب، التي أسفرت عن الثراء الفاحش لبعضهم. وبذلك لم تهدف فكرة التمليك فقط إلى ربط العبيد بشخص السلطان، بقدر ما طمحت إلى الاستفادة من أعداد كبيرة منهم بأجور غير مكلفة على الأقل على المستوى الفردي، لكنها مؤثرة بشكل كبير على خزينة البلاد، بالنظر إلى كثرتهم.

ولقيام الجيش المحترف بالأدوار المنوطة به على أحسن وجه، لجأ السلطانان إلى تشييد أو تجديد عدة قصبات، كما أسلفنا، جسد عددها طبيعة السياسة السلطانية، ومدى إرادتها في مراقبة البلاد، وتكريس الحضور المخزني بأبعاده المختلفة، وإن كنا سنركز في هذا الفصل على الأبعاد المادية، على أساس أن نتناول الأبعاد الرمزية في الفصل الموالي.

القصبات وتموين الحاميات

إن سياسة القصبات في بعدها العسكري، لا يمكن فهمها بمعزل عن الرغبة في توسيع دائرة السلطة السلطانية، ومحاولة تقريب المسافة بين مراكز القرار والمجال، بحكم الامتداد الجغرافي للبلاد، أي أن المخزن سعى من خلال هذه السياسة إلى إنتاج حدود مادية تثبت أشكال وجوده في المجالين القبلي والحضري، وتعبر عن إصراره على استثمارهما بطريقة مباشرة، بمعنى إعادة تنظيمها وفقا لأهداف سياسية تترجم قوته العسكرية، وتعكس درجة تفوقه، وقدرته على الردع كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

إن أول ملاحظة تستوقفنا ونحن نقارن بين شبكة القصبات التي وظفها السلطانان في سياساتهما العسكرية، هي أن أحمد المنصور شيد معظم البستيونات الجديدة بشمال البلاد، وجهزها بالمدفعية بكل من فاس والعرائش وتازة ودبدو وأصيلا، بهدف حماية المغرب من

1988، ص. 235. ويقدر عدد العلوج الذين استخدمهم أحمد المنصور ما بين أربعة آلاف وستة آلاف، بينما تضاربت الآراء حول أعداد جيش العبيد، راجع: أحمد الناصري، ن.م، ص ص. 58، 78.
A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 144. Ch. de La Veronne, *Vie de..., op. cit.*, p. 54.

أية هجمات خارجية محتملة، وخصوصا من لدن الأتراك أو الإسبان. في حين عمل بالجنوب على تجديد القصبات القديمة، خاصة على طول الممرات المؤدية إلى السودان، بهدف تأمين وصول القوافل التجارية الصحراوية بمنطقة سوس، وبدرعة الشرقية، وبمحاميد الغزلان[46]. أما المولى إسماعيل، وفي غياب تهديدات خارجية جدية، فإنه استحدث العديد من القصبات بالمغرب الشرقي، وعلى امتداد الطرق المنطلقة من مكناس في اتجاه تافيلالت ومراكش، ومن الأخيرة صوب تارودانت، وتافيلالت ومنها إلى فاس، ووظفها في مراقبة البنيات الاجتماعية ومحاصرتها، وفي سياق هاجس الإخضاع الكلي للبلاد بهدف توفير الأمن، وضمان حرية مرور السلع[47]. وهو هاجس يجد تبريره في حجم التمويل الذي تطلبته عملية الإنفاق على هذا الجيش الهائل، على اعتبار أن السلطان العلوي لم يلجأ إلى موارد خارجية كما فعل أحمد المنصور، بل اتخذ أساسا من المداخيل الضريبية مصدرا لهذا التمويل، وهو ما يفسر العلاقة التناسبية بين أعداد الجيش وبين تعدد القصبات.

ثاني ملاحظة تتعلق بتداخل البعد الاقتصادي مع البعد الأمني في إستراتيجية القصبات التي تبناها أحمد المنصور جنوب البلاد، حيث راهن هذا السلطان على إقامة محطات آمنة لاستراحة التجار بين نزالة وأخرى، مزودة بالمواد الغذائية وبالدواب، ومسؤولة عن توفير الأمن. مما دل على رغبته في ضمان ضخ موارد السودان التي جعل منها إضافة إلى الضرائب، إحدى الدعائم الرئيسة لماليته التي كانت تركز حسب شالدانيا على عائدات السكر، ومداخيل أعشار البضائع. بينما استوحى المولى إسماعيل الإستراتيجية نفسها، لكنه وظفها في إطار حضور جلي للبعد الأمني[48]، الذي يتوخى إعطاء الأولوية لعمليات التحصيل الضريبية، وهو

---

[46] مجهول برتغالي، ن.م، ص ص. 64—65، 82. عن قصبات الجنوب انظر:
D. Jacques Meunier, *Le Maroc saharien des origines au XVI^e^ siècle*, Klincksieck, 1982, pp. 555, 565, 569-70.
لعبت الحاميات العسكرية في الإمبراطورية العثمانية أدوارا مماثلة تجسدت في التصدي للصوصية وقطع الطريق وتأمين مهام الجباة، إضافة إلى تقديم خدمات للسفن الصغيرة الموجودة بالبحار والأنهار، راجع: روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة بشير السباعي، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1993، ص. 305.

[47] F. De La Chapelle (Lieutenant), « Le sultan Moulay Ismaïl et les Berbères Sanhaja du Maroc central », in *Arch. Mar.*, vol. 28, 1931, pp. 26-7 ; M. Morsy, « Réflexion sur le système politique marocain dans la longue durée », in *L'espace et l'Etat*, ouvrage collectif, Rabat, Edino, 1985, pp. 126-7. Et également M. Morsy, « Mulay Isma`il ou l'instauration de l'Etat… », *op. cit.*, pp. 155, 156, 158, 161.

[48] حول أحمد المنصور، انظر أحمد ابن القاضي، ن.م، ج. 2، ص ص. 827—828. وبخصوص المولى إسماعيل راجع: أحمد الناصري، ن.م، ج. 7، ص ص. 62—63؛ « … ولم يبق بالمغرب سارق ولا قاطع… » عبد الرحمن بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس**، الدار البيضاء، مطابع إديال، الطبعة الثانية، 1990، ج. 1، ص. 139.

...ور يجد تفسيره في أفول تجارة القوافل الصحراوية مقارنة مع العهد السعدي، وفي المنطق خاص للسياسة الإسماعيلية، التي اعتبرت التشدد في استخلاص الضرائب خير تعبير عن مدى نجاعة الآلة المحترفة في تحقيق تبعية السكان للمخزن المركزي، وفي الحد من ظاهرة الاستقلال النسبي التي كانت تتمتع بها بعض القبائل. ترى أتوجد علاقة بين إستراتيجية السلطانين تلك، وبين المسلسل الكلاسيكي الذي رافق تكوين الدولة القومية في أوروبا؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون حلا مؤقتا ومفروضا على بنية اجتماعية لم يحظ بقبولها[49]، وحرمت من المشاركة فيه؟

لقد حرص السلطانان على أن تتشكل عناصر أغلب الحاميات من الجيوش الدخيلة، أي من جهاز لا تربطه أية علاقة بالسكان، يتم نقل أفراده من منطقة لأخرى كل ستة أشهر، للحيلولة دون انسجامهم سواء مع محيطهم الاجتماعي، أو مع قائدهم الذي لا يحتفظ بمنصبه أيضا، إذ سرعان ما يعين على رأس حامية أخرى[50]. وتباين عدد الجنود في الحامية تبعا للأهمية الإستراتيجية للقصبة؛ إذ شكلت تاركَالة (واحة المحاميد) وقصبة العلوج ولكتاوة في عهد أحمد المنصور أقوى القصبات، حيث كان يقطن بكل منها حوالي أربعمائة جندي، نظرا لأهميتها في تذويب الذهب المجلوب من تغازى، بينما نادرا ما كانت الحاميات الأخرى تتجاوز مائتي رجل. في حين أن قصبات المولى إسماعيل بأدخسان والدلاء وإيمنتانوت مثلا، تراوح فيها العدد بين ألف وخمسمائة، وألفين وخمسمائة جندي، ولم يقل في الحالات الأخرى عن أربعمائة رجل[51].

ويعكس هذا التفاوت في المقام الأول التباين الحاصل في تصور السلطانين لإستراتيجية القصبات على مستوى الأولويات، وحجم الوسائل المكرسة لبلوغها، وإن كان هدفهما واحد يتمثل في تكريس ثوابت السياسة المخزنية، التي لا تنفصل عن الازدواجية القائمة

---

[49] M. Morsy, « La relation de Thomas Pellow… », *op. cit.*, pp. 39, 43.

[50] مجهول برتغالي، ن.م، ص. 30.
A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, p. 86. M. Morsy, « La relation de Thomas Pellow… », *op. cit.*, p. 102, voir aussi, du même auteur : « A propos de l'histoire de la longue… » pp. 303, 306.
ورد في ظهير إسماعيلي للحاج محمد معنينو حول بناء قصبة باب شعفة بسلا مؤرخ بسنة 1181 هـ أن أحد الأشخاص اقترح على المولى إسماعيل عدم إخراج الوصفان للقصبة، مقابل إسكانهم بحومة العلو وحومات أخرى، لكنه رفض، انظر: عبد الرحمن ابن زيدان، المنزع **اللطيف...**، م.س.ذ.، ص ص. 334–335.

[51] مجهول برتغالي، ن.م، ص ص. 82–83، 91.
B-J. Meunié, *Le Maroc Saharien...*, *op. cit.*, pp. 555-569 ; A. Dziubinski, *L'armée...*, *op. cit.*, p. 88 ; L. De la Chapelle, « Le sultan Moulay Ismaïl... », *op. cit.*, pp. 25-7, note 2.

على إبراز السطوة والتفوق، وتدعيم الموارد المالية للخزينة السلطانية. على أنه يجب فهم الموقف الإسماعيلي في إطار أعم، يتجسد في محاولة هذا السلطان استثمار التجربة العسكرية لسلفه، عن طريق توسيعها لتشمل مختلف أطراف البلاد، ولتسهم خاصة في تغيير علاقة القبائل بالمخزن.

أما في ما يتعلق بتموين الحاميات، فالظاهر أن المخزن عموما لم يكلف نفسه عناء الإنفاق على الجيش، فأحمد المنصور حدد لكل قائد عدد المناطق الملزمة بتوفير المؤونة والخيول للقصبة القريبة منها، وأمر المولى إسماعيل كل قبيلة بتخصيص مواردها من الزكوات والأعشار لتموين عبيد قلعتها[52]. لكن هناك وضعيات اضطر فيها المخزن إلى القيام بهذا الدور، كما هو الحال بالنسبة للسلطان السعدي الذي أمر ابنه أبا فارس باقتناء الزرع، ولو عن طريق الشراء، لإرساله بحرا إلى حامية خندق الوادي، وهو وضع تزكيه شهادة توماس بيلاو Thomas Pellow حول دور باشاوات المخزن في توفير مؤونة ستة أشهر للحاميات التي كان هذا العلج يرأس إحداها[53]. ترى أيتعلق الأمر بحالات خاصة تختلف ربما حسب خصوصية الحاميات والمهام الموكولة لها؟ أم أن مصادر التموين تلك، لا تعدو أن تكون في نهاية المطاف هي نفس المواد الغذائية ذاتها والدواب نفسها المحصلة من السكان، سواء بطريقة مباشرة من قبل جنود القصبات، أو بواسطة أطر مخزنية تشرف على توزيعها؟

بالرغم من أن المخزن لم يقدم على إقامة مخازن احتياطية جهوية لتموين قصباته، على شاكلة المطامير السلطانية، وراهن فقط على الاستخلاص المباشر للمؤن من السكان، فقد استهدف من وراء ذلك إرساء تقليد يضفي على حضوره العسكري بعدا محليا، يمكنه من أداء وظيفته بكل فعالية، ويقلل من ارتباطه بالمركز على هذا الصعيد، ويغني رجال حامياته عن اللجوء إلى النهب إذا ما نفدت أقواتهم. إذ الراجح أن إلحاح المنصور على وصول الشعير إلى حامية خندق الوادي في وقتها المناسب، وتخوفه من فراغ مخزونه لا يخرج عن هذا الطرح الأخير. وبالمنظور نفسه، يمكن فهم أوامر المولى إسماعيل لابنه المامون حول كيفية توزيع الزرع على

---

[52] الناصري، ن.م، ج. 7، ص. 62.
S.I.H.M, 2e série, Fra., t. II, p.160. A. Dziubinski, *L'armée...*, *op. cit.*, p. 85.
وابن زيدان، ن.م، ص. 338.

[53] الإفراني، **نزهة الحادي**...، م.س.ذ.، ص. 185. انظر أيضا:
M. Morsy, « La relation de Thomas Pellow… », *op. cit.*, p. 102.

بعض القصبات[54]. إذن تمثل هدف المخزن في تحقيق نوع من التموين الذاتي لقصباته يمكنه من تجاوز مشكل ضعف البنيات التحتية، وما واكبه من صعوبة التنقل، لكنه حرص بشدة على أن لا يسفر ذلك عن تعاظم نفوذ الحكام الجهويين.

ماذا نستخلص من كل ما سبق؟ أنحن أمام تجربتين عسكريتين منفردتين في تاريخ المغرب، تعبران عن مدى انشغال السلطانين بهاجس « دولتي »، على اعتبار أن تكوين الجيوش المحترفة بشكل عام، مثل حلقة أساسية في مسار ترسيخ قواعد الدولة وتطويرها؟ أم أننا أمام محاولتين لم تتجاوزا النظرة الضيقة التي تترجم البعد الشخصي للسياسة السلطانية، الذي يتقاطع بالضرورة، ولو مرحليا، مع مشروع بناء الدولة؟

تعكس المقارنة بين الآلتين المحترفتين بدون شك، الإرادة الملحة للسلطانين لاحتواء المؤسسة العسكرية بأسلوب جديد، يروم الحفاظ على المسافة بينها وبين السكان، وتكريس قيم الغلبة والقوة التي لا تستمر السلطة السلطانية بدونها، ما دام الهدف تجسد دوما في « ملئ (كذا) الخزينة، وإعداد الجيش لحماية الحكم السلطاني، بالوفرة في المال، وبالوفرة في الجند والعتاد »[55]. ومن ثم، شكل عنصر انعدام الثقة في الجيوش التقليدية مبررا موضوعيا لتبني البديل المحترف، إذ في الوقت الذي عاتب فيه أحمد المنصور ولي عهده على استخدام أولاد طلحة في بطانة جيشه حتى أضحوا يملكون المدافع، لم يذخر المولى إسماعيل جهدا في الربط بين فشل حملة ولده مولاي أبي النصر على أولاد دليم، وبين عدم اعتماده على فرقة من الجيش المحترف يثق بها ويطمئن إليها[56]. لكن هل يعني هذا أننا أمام نسختين متماثلتين، وإن تم تبنيهما في سياقات مختلفة، ومثلت الآلة العسكرية الأولى نموذجا للثانية؟ أي هل كان السلطانان معا يستحضران التصورات نفسها التي أوحت إليهما بفكرة إنشاء الجيش المحترف؟

من الجلي أن هم تدعيم مركزية المخزن كان حاضرا بكل قوة في مشروع السلطانين، على الرغم من تباين طبيعة وحجم الفئة العسكرية الدخيلة التي استخدماها لبلوغ هذا الهدف، وبغض النظر عن اختلاف النتائج المحققة. بمعنى أن هذه الظاهرة تترجم في العمق وجود

---

[54] رسالة المولى إسماعيل إلى ولده المامون بتاريخ 1 ذي الحجة 1104هـ، **مجموع مخطوط**، خ.ح، رقم، 12598، ص. 178.

[55] كمال عبد اللطيف، ن.م، ص. 213.

[56] رسالة المولى إسماعيل إلى المامون بتاريخ ربيع الثاني 1109هـ، وثائق إسماعيلية منشورة بملحق كتاب **روضة التعريف للإفراني**، ص. 112. وحول المنصور، راجع: محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص ص. 177–178.

ثوابت عامة تدل على مفهوم الاستمرارية في المخزن المغربي، وإن تغيرت الأسر الحاكمة. فالمولى إسماعيل استمد تجربة العلوج والفرق الأندلسية ليعيد إنتاجها على أسس جديدة يتخطى بها مزالق أحمد المنصور، إيمانا منه بأن « كل دولة تستمد من الدولة التي كانت قبلها على عادة الدول في سيرها الأول »[57]. غير أن محاولتيهما معا استجابتا لمستلزمات مرحلتي حكميهما، أكثر مما ارتبطت بإيجاد حل دائم لمعضلة الجيش، بدليل أن الجند الدائم، وإن اعتبر ضامنا للمخزن، بل ومسيراً لأجهزته المختلفة، خاصة خلال عهد المولى إسماعيل، فقد ظل ولاؤه لشخص السلطان غير مفصول عن ولائه للمؤسسة المخزنية[58] باعتبارها مجسدة فيه، وأن استمراريتها رهينة بمدى قوته.

وإذا كان تأسيس الآلة العسكرية المحترفة المنفصلة عن المجتمع يترجم حضور الوعي بالتحديث لدى السلطانين، فإن هذا التأسيس يؤكد حرصهما أيضا على تحجيم الموقع العسكري لقوى أخرى، قابلت هذه المحاولات الرامية إلى إقصائها بالرفض، فرأت في هذه الآلة حزاما عسكريا متسلطا يحاصرها أكثر مما يحميها، وترقبت الفرص المواتية لاستعادة مواقعها، وخاصة في عهد المولى إسماعيل، الذي تحول فيه العبيد، بالنظر إلى كثرة أعدادهم، من جهاز عسكري إلى أداة إدارية وسياسية تهيمن على البلاد. لكن بماذا نفسر احتفاظ السلطانين بفرق عسكرية أخرى، وتوظيفها بشكل دائم إلى جانب الجيش المحترف؟

الفرق العسكرية الأخرى

أورد الفشتالي في وصفه لجيش المنصور وكيفية ترتيبه، أهم الفرق التي تشكل منها، وهي على التوالي: جيش سوس، وجيش شراكَة، والعلوج، ثم عسكر الأندلس. وبرر استخدام أحمد المنصور لأهل سوس بكونهم « أشد شوكة، وأقوى عصبية »، و« لأنهم أنصار مولانا الإمام، وعصائب الدولة »[59]، لذا كلف فخدة من الشبانات بحراسة الساحل المقابل لهم بسوس الأقصى ليلا ونهارا، حتى يتمكنوا من مضايقة البرتغاليين، مقابل إعفائهم من الكلف

---

[57] رسالة المولى إسماعيل إلى علماء الأزهر، ن.م.

[58] R. Mousnier, « Le problème des fidélités aux XVII^e^ et XVIII^e^ siècle », in *Revue historique*, t. CCLIV, 1975, p. 543.

[59] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 51، 164، 203. رسالة المنصور إلى أهل سوس، انظر: عبد الله كَنون، ن.م، ص. 152. بخصوص جيش الأندلس، راجع: أبو القاسم الزياني، **تحفة النبهاء في التفريق بين الفقهاء والسفهاء**، مخطوط، خ.ع، رقم ك 241، ص. 190 وما تلاها.

بالوظائف المخزنية. ونقل بني جرار وأولاد مطاع، وزيرارة، وما تبقى من الشبانات إلى الحوز، حيث أقطعهم الأرض، وأدخلهم في سلك الجندية[60]، شأنهم في ذلك شأن النصف من قبائل الخلط الذين نقلهم إلى أزغار. كما رفع عنهم المغارم، لكنهم نهبوا بني حْسن وأولاد مطاع، فعاقبهم المنصور وأبعد عنهم هؤلاء الأخيرين، ثم عاد ليطلب منهم الإسهام في حملة تيكورارين فرفضوا، فقرر تجريدهم من الخيل والسلاح، وإخضاعهم للضريبة. لكن سرعان ما ساندوا الناصر في ثورته، ودفعوا بأهل سوس وأهل مراكش في اتجاه سلا، فأعاد نزع عدتهم، ونقلهم إلى مراكش، ليشتت شملهم في ممالك السودان. ولم يكتف المنصور بهذه الإجراءات، بل أمر بتجريد قبائل الهبط وجبال غمارة وأولاد حسين وعرب دكالة وحاحة، من الخيل والسلاح، بسبب عدم انضباطهم[61].

وفي الوقت الذي حافظ فيه أحمد المنصور على الهيكل التنظيمي لقبائل الكَيش إسوة بأبيه، مقتصرا على توظيفها في أجهزته العسكرية بشكل محدود، وعازفا عن تعميم هذا النظام على كل القبائل الموالية له، قام المولى إسماعيل باستخدام جل القبائل العربية الأكثر نزوعا نحو التمرد، على شكل مجموعات مستقلة مكونة لقبيلة أو لعدة قبائل تنحدر على الخصوص من عرب المعقل. وتم تقسيمها إلى عدة أقسام: كَيش الودايا، ويضم رحى أهل سوس، والمغافرة، والودايا، ثم كَيش تادلة الذي زوده بالخيل والسلاح واستعمله لمواجهة قبائل الأطلس. وكلف شبانات الحوز بمراقبة الحدود الشرقية، في حين وطن الودايا بفاس وبضواحي مكناس. واحتفظ بكَيش شراكَة الذي كونه السعديون، قبل أن يلجأ إلى تجريد عدة قبائل من الخيل والسلاح[62]. كما ألزم الأندلسيين « بتقديم ثلاثة آلاف رام في كل سنة يكتبونها في دفتر معين، منها خمسماية تنزل بفقيق ستة أشهر، وتخلفها خمسماية أخرى، وخمسماية ترابط بسبتة ستة أشهر، وتخلفها خمسماية أخرى، وخمسماية تكون مع محلته أين ما كانت ستة أشهر وتخلفها خمسماية أخرى »[63].

---

[60] ظهير لأحمد المنصور بتاريخ 18 شوال 998هـ/1588م، أورده:
Jean Le Coz, « Les tribus Guichs au Maroc », *R. G. M.*, n° 7, 1965, pp. 3–4.

[61] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 96، 110–112، 191–192، 199.

[62] أحمد الناصري، ن.م، ج. 7، ص ص. 50–52.
أهم القبائل التي نزع منها المولى إسماعيل الخيل والسلاح هي: عرب الخلط، وبنو يزناسن، وآيت يدارسن، وآيت يوسي وآيت سغروشن وسليم، وزمور، وبني حكم، وآيت يافلمان، وآيت يسرى...، راجع: أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص ص. 151، 164، 166–169، 178.

[63] أبو القاسم الزياني، **تحفة النبهاء...**، م.س.ذ.، ص. 192.

وهكذا اقتدى بسياسة المنصور، وأدخل عليها عدة تغييرات، تجسدت في تطوير قبائل الكَيش وتنظيمها، وتحويلها إلى مؤسسة من خلال تعيين قواد الرحى، حتى تستجيب للأدوار التكميلية التي أناطها بها إلى جانب جيش العبيد، التي تمت إعادة نشر فرقها بالشكل الذي يمكنه من التحكم في تحركاتها، وتفادي أي تمردات محتملة منها، قد تعيد تكرار تجربة أحمد المنصور مع زواوة، التي ساندت داوود بن عبد المومن، ومع عرب الخلط الذين تمردوا عليه، ثم تجربة محمد الشيخ المامون الذي تضرر من خيانة شراكَة خلال ثورة الناصر[64]. وحاول المولى إسماعيل بذلك، خلق توازن عسكري بين مؤسسة الكَيش ومؤسسة العبيد، عبر توزيع المهام بينهما، وإن ظلت كل المعابر خاضعة للوصاية المباشرة لحاميات جيش السود، التي تقوم بدور المراقبة والدعم، انطلاقا من القصبات المحيطة بالمجالات الترابية التي تشرف عليها القبائل العسكرية.

واستهدف السلطانان من وراء مصادرة الأسلحة النارية التي تمتلكها القبائل الغارمة، ضمان نجاعة هذه المؤسسة العسكرية المختلطة، من خلال تكريس تفوقهما الميداني على خصومهما، خصوصا إذا علمنا أن الأطلس الكبير في عهد أحمد المنصور كان يحتضن، حسب المجهول البرتغالي، عشرين ألفا من الرماة، الذين بلغ عددهم أيضا بوادي نفيس خلال قدوم حرْكة باشا المولى إسماعيل على مراكش إثني عشر ألفا[65]. وهي أرقام لا تخلو من دلالات على حجم التهديد الذي يمكن أن يشكله بقاء هذه العدة في أيدي جماعات لا تتردد في استعمالها لإشعال نار الفتنة كلما أتيحت لها الظروف[66].

والبين أن الرغبة في تجاوز هذه الفتن هي التي دفعت المولى إسماعيل إلى إعادة هيكلة مؤسسة الكَيش، وتوسيع قاعدة جيش العبيد، بهدف إقرار تنظيم عسكري يستمد مشروعيته من فئات مجتمعية حليفة، ومن عناصر دخيلة، شكلت معا حدا فاصلا بين ما هو مخزني، وما هو خارج المخزن. ولعل هذا التصور هو الذي عبر عنه أكنسوس في معرض تبريره لتدابير المولى إسماعيل المتعلقة بتجريد القبائل من الخيل والسلاح، وما أثارته من نقاش ديني حاد، إذ اعتبر

---

[64] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 175، راجع أيضا:
R. Ricard, *Le Maroc...*, *op. cit.*, p. 195. A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, pp. 46-8.

[65] مجهول برتغالي، ن.م، ص. 37؛ عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 127.

[66] اعتبر شالدانيا قرار المنصور بتجريد عرب الخلط من الخيل والسلاح، قرارا حكيما وغاية في الأهمية؛ لأنهم في نظره، هم رواد السلب والنهب، لا يفوتون أي فرصة للعصيان، راجع:
A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, pp. 86-7.

ذلك العسكر القوي الشديد، قام عن المسلمين بالواجب، وكفاهم كل مؤونة، وأراحهم القيام بالخيل والسلاح، مع أن الفساد الذي يظهر منهم عند ملك الخيل والسلاح عظم، وذلك بقطع الطرقات، ونهب الأموال والأنفس، وخلع اليد من الطاعة »[67]. وهو طرح يعكس مسألتين: الأولى ترتبط بأحقية السلطان في امتلاك وسائل الردع، لما يمثله ذلك من حماية لأمن السكان؛ بمعنى أن السبب في اندلاع الفتن لا يكمن، في جزء منه، في سياسة الضغط التي يمارسها المخزن على القبائل، وإنما في احتفاظ الأخيرة بأسلحتها، وما يمثله ذلك من تعارض مع مفهوم الطاعة. أما المسألة الثانية: فتتعلق بالأبعاد السياسية لهذا التصور، التي تجسد في كون تقوية جهاز المخزن، وضمان استمراريته مؤسسة عليا بالبلاد، رهين بانتقال القوى الاجتماعية التي لا تحظى بالخدمة في المخزن، من وضعيتها شبه العسكرية إلى وضعية مدنية. إذن فنحن أمام نظرة تزكي اختيارات السلطة المخزنية، وتحذر القبائل الغارمة « من مغبة الخروج عليها، كما تنشر أخلاق الطاعة والصبر بحجة المحافظة على النظام، والتغلب على أزمنة الفتن التي تزهق فيها الأرواح »[68].

بيد أن تدابير السلطانين الرامية إلى الاستئثار بالمبادرة العسكرية، مثلت حلقة ضمن الأساليب السائدة آنذاك في تحديث الدول، بالرغم من أنها لم تتعد الرغبة في الحفاظ على الأمن الداخلي، ولو بنظام عسكري تم إقحامه في نسيج اجتماعي رأى فيه ظاهرة غريبة عن تقاليد البلاد.

ومهما يكن من أمر، فالراجح أن هذين البعدين كانا حاضرين، إما عن وعي، أو عن غير وعي، في التصورات العسكرية للسلطانين، وإن كانت تجربة المولى إسماعيل المستوحاة من تجربة أحمد المنصور، تحمل في طياتها إرادة سلطانية تبدو أكثر عزما على استثمار الوسائل المتاحة لإقرار سلطة المخزن. وهو أمر يرجع إلى التباين في الظروف التي أفرزت السياسة العسكرية لكل منهما. ففي الوقت الذي حاول فيه المنصور الاستفادة من الإجماع الذي أعقب وادي المخازن، ومن المصادر الخارجية في التمويل، تفاديا لخلخلة التوازن الاجتماعي الذي انبنى عليه حكمه، لجأ المولى إسماعيل إلى وسيلة الضغط لإكراه الجميع على الإسهام

---

[67] محمد أكنسوس، ن.م، ص. 137. قال أكنسوس: « وكان المولى إسماعيل رحمه الله ارتكب أخف الضررين، وأدنى المفسدتين، في إضعاف قبائل المسلمين بسلب الخيل والسلاح، مع أن المطلوب هو تقويتهم بذلك لمقابلة العدو الكافر...وهذا القدر الذي اعتذرنا به عن السلطان ظاهر غاية الظهور، ولعله خفي على الشيخ اليوسي حتى كتب إليه برسالته المشهورة » أحمد الناصري، ن.م، ج. 7، ص. 81.

[68] كمال عبد اللطيف، ن.م، ص. 266.

في بناء جيش حدد مهامه الأساسية في إخضاع البادية والحاضرة، بحيث إنه لم يحتفظ بخيله وسلاحه إلا العبيد والودايا، وآيت يمور والجيش الريفي، حسب رواية الناصري[69].

وبالإضافة إلى الجيش المحترف وقبائل الكَيش، لم يفوت السلطانان فرصة مطالبة المدن الكبرى بتجنيد فرق من سكانها، أو المساهمة ماديا في الحملات العسكرية عند الحاجة، إذ كلف أحمد المنصور قواده بجمع حصة فاس ومراكش في حملة توات وتيكورارين. وخول لأسرة آل النقسيس مهمة جهاد الإسبان بثغر سبتة، التي خضعت في مدها وجزرها لتشجيع الحليف الإنجليزي وللتذبذب الحاصل في طبيعة العلاقات مع إسبانيا والعثمانيين، وخاض المولى إسماعيل صراعا مريرا مع سكان فاس، من أجل إجبارهم على المشاركة بفرق من الرماة، إلى جانب الجيش الريفي المكلف بحصار سبتة، والمؤطر بفرق من العبيد[70].

أعداد الجيش

أما في ما يتعلق بأعداد الجيش في عهد أحمد المنصور، فقد حددتها المصادر الإنجليزية والبرتغالية في حوالي ستين ألفا، ما بين الفرسان والرماة[71]. بينما لم ترد إشارة حولها في المصادر المغربية، التي أجمعت بالمقابل على أن جيش المولى إسماعيل بلغ عند وفاته مائة وخمسين ألفا، وهو رقم استبعدته مكالي مورسي واكتفت بثلثه، لتضيف إليه عشرة آلاف من الكَيش، وخمسمائة من العلوج[72].

ويدل هذا التباين على صعوبة تحديد عدد القوات المجندة من قبل السلطانين، نظرا لغياب دفاتر مخزنية، ولاستحالة ضبط الرقم التقريبي للجنود، الذي اختلف حسب الظروف السياسية والعسكرية للبلاد؛ إذ أشار شالدانيا إلى أن المنصور جند بعاصمته، بعد ورود خبر نزول الناصر بمليلية، ثمانية عشر ألفا من العلوج والأندلسيين وشراكَة، وبعض الأتراك،

---

[69] أحمد الناصري، ن.م، ج. 7، ص. 81؛ عبد الله العروي، **مجمل...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص ص. 58–59، 83–85.

[70] رسائل المولى إسماعيل إلى محمد بن عبد القادر الفاسي، مرجع سابق، ص. 48؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 75، 77، 96. انظر أيضا: H. de Castries, *S.I.H.M*, 1e série. Ang., t. II, 1925, p. 121.

[71] A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, pp. 144, 206. Voir aussi, *S.I.H.M*, 1e série. Ang., t. 2, 1918, p. 395.

[72] أحمد الناصري، ن.م، ص. 58. M. Morsy, « Mûlây Isma`il et l'armée… », *op. cit.*, pp. 101, 103, 105.

وعشرين ألفا من الفرسان في زمن لا يتعدى عشرة أيام[73]. وهو وضع يقيم الدليل على الغموض الذي اكتنف أعداد الجيش الرسمي، بغض النظر عن الفرق التي تم تجنيدها في الحالات الاستثنائية. لكن الأكيد أن أهداف السلطانين قد تطلبت منهما التوفر على جيش دائم، قادر على تحقيق غاياتيهما بالنظر إلى امتداد المجال المغربي، وإلى عزمهما على إخضاعه ومراقبته. وتجسد هذا الوضع في سياسة السلطان العلوي بشكل كبير، فقد راهن على امتلاك آلة عسكرية أكثر تنوعا من تلك التي تبناها أحمد المنصور، واهتم بالتحالفات القبلية لتحقيق التوازن مع القبائل المتمردة بالأطلس.

التحالفات القبلية

بما أن أحمد المنصور نجح في فرض الطاعة على معظم القبائل التي تحتضن مجالاتها الطرق التجارية الرئيسة، وفي إخضاعها لسياسته الجبائية، مستفيدا من الإجماع الذي أعقب بداية توليته وما واكبه من مظاهر الإقطاع العسكري ببعض المناطق، ومستغلا إمكانات جيشه، فإن فصول المواجهة مع التشكيلات القبلية الكبرى لم تنح منحى خلفه العلوي، الذي لعبت التحالفات القبلية دورا محوريا في سياسته العسكرية والإدارية، إذ اعتمد على الاتحاديات الكبرى، ولعب على تناقضاتها، لوضع حد لتحركات الساكنة بمجالات الأطلسين المتوسط والكبير الشرقي، ولتسيير مناطق بأكملها.

وفي هذا الصدد، وبعد كسر شوكتها وتطويقها بمجموعة من القصبات، كلف المولى إسماعيل صنهاجة الأطلس المتوسط، التي نجحت في لم شملها خلال القرن 17م، مستفيدة من بزوغ القوة الدلائية[74]، بمراقبة مجالاتها، والسهر على تحقيق الأمن بمحيطها، وتأمين استخلاص واجبات المخزن. وهكذا اعتمد لأول مرة على الاتحاديات القبلية ما بين 1683 و1693 للقضاء على مقاومة الجبال الأمازيغية[75]، وتحديدا آيت أومالو وآيت يافلمان وآيت يسري. فنتيجة تعرض قبائل الواحات الجنوبية الشرقية منذ زمن لضغط عرب المعقل، أقدمت

---

[73] A. de Saldanha..., *op. cit.*, p. 206.
ذكر الزياني أن مرجان الكبير كان يمتلك دفاتر متعلقة بعدد الجنود، لكن أحرقت بعد وفاة المولى إسماعيل، راجع: **البستان الظريف...**، م.س.ذ.، ص ص. 213–215. عبد الرحمن بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص ص. 269–271.

[74] Marcel Lesne, « Les Zemmour. Essai d'histoire tribale (suite et fin) », in *R.O.M.M.*, vol. 4, Année 1967, p. 32.

[75] أحمد الناصري، الاستقصا، ن.م، ص. 80 وما تلاها.

على تشكيل تحالف في ما بينها. كما سارت قبائل صاغرو على النهج نفسه وكونت اتحادية آيت عطا، التي أسفر امتداد نفوذها في اتجاه سفح الأطلس المتوسط والأطلس الكبير الشرقي عن تكوين كونفدرالية آيت يافلمان.

وكانت اتحادية آيت يافلمان تحتل السفح الجنوبي للأطلسين المتوسط والكبير[76]. أما آيت أومالو فهي إتحادية أمازيغية كانت تستوطن السفح الشمالي للأطلس المتوسط والهضاب الفاصلة بين هذه السلسة وسهل سايس[77].

وهكذا شكل توظيف التحالفات القبلية لزمور وبني حكم[78] وآيت يمور وآيت يدراسن إلى جانب جيشه المحترف، أعمدة للسياسة العسكرية والإدارية للسلطان، وذلك لاعتبارات تكتيكية على ما يبدو؛ إذ الراجح أن إكراهات المرحلة وضروراتها هي التي ساقت زمور للعب هذا الدور، خاصة وأن زعيمهم علي بن يشي القبلي كان يعتبر من كبار رجالات البلاط. ولكي يعزز المولى إسماعيل إمكانات هذا القائد العسكرية سمح له باستضافة فرق مجندة من تودغة وفركلة وغريس ومن عرب الصباح بتافيلالت. كما ينطبق الأمر نفسه تقريبا على آيت يمور المنتمين إلى كونفدرالية آيت يدراسن، بقيادة علي أوبركة، إذ لم يجدوا أمام ضعفهم سبيلا للانخراط في خدمة المولى إسماعيل، وتشكيل درع آمان لمواجهة القبائل المعارضة للسياسة المخزنية، والحيلولة دون انتقال آيت أومالو إلى السهل، وسرعان ما التحقوا، كما أسلفنا، بسلك الكِيش، حيث تلقوا بعد الحرْكة على الأطلس ألفاً من الخيل وعدداً مهماً من البنادق مقابل احتواء سكان المنطقة وضمان أمنها[79]. كما وظف السلطان العلوي آيت يوسي لحماية الطرق الرابطة بين فاس وتافيلالت[80].

وبذلك جعل المولى إسماعيل من هذه القبائل، التي كانت في وضعية أضعف بالأمس،

---

[76] شملت هذه الاتحادية: آيت حديدو وقبائل آيت مرغاد وآيت زدك وعرب بني معقل.

[77] لمزيد من التفاصيل انظر:

Le Lieutenant Reyniers, « Un document sur la politique de Moulay Ismâ'îl dans l'Atlas », in *Arch. Mar.*, t. XXVIII, 1931, Paris, Honoré champion.

[78] حول قبائل زمور، راجع:

M. Lesne, *Histoire d'un groupement berbère les Zemmour*, thèse dactylographiée, Paris, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, 1959.
M. Lesne, Les Zemmour…, *op. cit.*, pp. 31-80.

[79] M. Morsy, « Mûlây Isma`il et l'armée… », *op. cit.*, pp. 99-100.

[80] M. Lesne, Les Zemmour…, p. 33-4.

وسيلة لمحاصرة نظيرتها المتمردة والأقوى منها[81]، وهي سياسة اعتاد المخزن العمل بها لتحقيق التوازن تجاه الأطراف القوية في المعادلة السياسية، إذ راهن بموازاة ذلك على الزوايا الأقل تأثيرا لدعم التحالفات القبلية الموالية له، ولمواجهة الزوايا الوازنة والمعارضة، ومن يدور في فلكها من تنظيمات قبلية، الشيء الذي أفضى إلى كمون حركيتها إلى غاية وفاة المولى إسماعيل.

مثل إذن الحفاظ على التوازن مبررا لاعتماد السلطانين على فرق عسكرية متنوعة المشارب، ومختلفة الأصول. وعبر هذا التنوع عن سياسة حاذقة سعت إلى تفادي التمردات، عن طريق وضع الثقة في فرق إثنية دخيلة لم تكن تحظى برضا السكان، ولا بمباركة الفئات العسكرية المحلية، التي رأت فيها عناصر غريبة سلبت منها امتيازاتها وأدوارها داخل الجهاز المخزني؛ فالسلطان « يستحب... أن يكون جنده أجناسا متفرقة، وقبائل شتى، لا يأتيه منها الاتفاق على رأي واحد »[82]، أي أن انعدام التجانس القبلي والثقافي للجيش شكل رابطا أساسيا للحفاظ على استمرارية الحكم السلطاني، ووسيلة لرصد مدى وفاء الفرق العسكرية له، من خلال تنافسها على خدمة أبوابه، والسعي للحصول على أعطياته، التي يفضي التباين في الاستفادة منها إلى الكشف عن مكامن التمرد والتخلص منها[83]. وفي هذا الاتجاه، لم يتردد المنصور، حسب بعض الروايات، في إبعاد فرقة من جيشه، بعد أن أضحت في حالة بطالة تمارس الطغيان والفساد، فأمر قائده حمو بن سالم بتجهيز حملة إلى تومبوكتو وكَاو انتهت بهلاكها[84].

ومما لا شك فيه أن أصداء مثل هذه الأحداث لم تكن غائبة عن ذهن المولى إسماعيل، الذي ارتكز في تصوره العسكري على جيش من العبيد، مثل قوة اجتماعية بالنظر إلى أعداده، وطريقة تكوينه وانتشاره، وقوة سياسية كرستها المهام الحيوية التي أنيطت بعناصره، والمتمثلة

---

[81] M. Morsy ..., *op. cit.*, p. 108.

[82] محمد بن سعيد المرغيتي، **الإشارة في تدبير الإمارة**، مخطوط، خ.ح، رقم 5708، ورقة 56.
A. Dziubinski, « L'armée et la flotte... », *op. cit.*, p. 84.

[83] اعتبر Treillaut أن تفضيل محمد الشيخ المامون للعلوج والأندلسيين يعد سببا من أسباب خيانة شراكَة له خلال ثورة الناصر، إذ كان يزود هؤلاء في تغذيتهم بالشعير والآخرين بالقمح، راجع:
H. de Castries, *S.I.H.M*, 1e série, Fra., t. 2, 1909, p. 216.

[84] المجهول السعدي، **تاريخ الدولة السعدية...**، م.س.ذ.، ص. 66.
A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, pp. 97-8, 102.

أساسا في تأطير مختلف مناطق البلاد، بما فيها تلك الخاضعة لمراقبة الفرق العسكرية الأخرى، بواسطة حزام من القصبات. إذن فالحضور المكثف لهذا الجيش كان يهدف إلى امتصاص أي طرف اجتماعي يفكر في الإخلال بمفهوم التوازن الذي أراد السلطان أن يحققه بواسطة هذا الجيش ولفائدته، وهو أمر لم يتأت لأحمد المنصور بلوغه بفعل قلة أعداد العلوج، التي لم تؤهلهم للقيام بتغطية عسكرية لمجموع أطراف البلاد، بل بقيت أدوارهم محدودة نسبيا وحبيسة بعض المهام المحددة، وإن كانت قيادية في المخزن المنصوري، فإنهم لم ينزلوا بثقلهم باعتبارهم قوة عسكرية ضاغطة اجتماعيا وسياسيا مقارنة مع العبيد.

والخلاصة أن التجربتين العسكريتين اللتين أقدم عليهما السلطانان جسدتا في شكلهما ومضمونهما، إصرارا على الانفراد بآلة القهر والإكراه، من أجل الوصول إلى مركزة قوية للسلطة، وعبرتا عن وجود بعض مظاهر الاستمرارية في سياسة المخزن[85]، بدليل أن تجربة أحمد المنصور اقتبسها المولى إسماعيل وأعاد صياغتها بأسلوب جديد، وأن سيدي محمد بن عبد الله الذي عايش النتائج التي آلت إليها تجربة جده، فضل الاقتداء بخطة السلطان السعدي. وإذا كان الجيش المحترف قد أسهم في إقرار مؤقت لسلطة المخزن، فأي دور لعبه في المجال الإداري؟ وقبل البدء بهذا السؤال: ما هي السمات العامة المحددة للإدارة المخزنية على عهد السلطانين؟

الإدارة المخزنية

إذا كان من الصعب إيجاد مرادف مضبوط للخدمة أو الوظيفة المخزنية، على اعتبار أنها ظلت تمثل بنية خاصة، فإن محاولات فهم مكونات هذه البنية محليا وجهويا ومركزيا، وكيفية توزيع الأدوار بها، والميكانيزمات المتحكمة في تفاعل عناصرها، تبدو في غاية الأهمية، نظرا لما لها من دور في الكشف عن أنماط العلاقات التي تربط كل مكون من هذه المكونات ببعضه البعض.

استعملت كلمة « الإدارة » في بداية الأمر، كمفهوم تكميلي للدلالة على عملية تسيير نشاط معين (مثلا إدارة العدل)، ثم أضحت منذ نهاية القرن الثامن عشر تعبر عن المصلحة العامة وتسعى لبلوغها. لكن يصعب تمييز مضمونها عن الحكم السياسي، نظرا لوجود

---

[85] عبد الله العروي، ن.م، ص ص. 83، 89.

استمرارية بينهما، إذ في الوقت الذي ينفرد فيه الأخير باتخاذ القرارات الحاسمة لمواجهة مختلف الأزمات، إما بواسطة التحكيم أو التفاوض أو الإكراه، فإن الإدارة تمثل مختلف مظاهر الاستجابة للحاجيات اليومية للسكان، إذن فهناك فصل بينهما وإن كان شكليا ومجردا. أما تيار آخر فيرى في الحكم السياسي مصدرا للقرارات الكبرى، التي تقنن حياة المجتمع بواسطة الظهائر والمراسيم التي تعد وسيلة لتنفيذها، بمعنى أن الموظف نفسه يمكنه أن يسهم في الحكم أو الإدارة حسب الظروف، مما ينفي أي فصل بينهما[86]. غير أن دراسة الإدارة لا يمكن أن تتم بمعزل عن باقي المجتمع، ما دامت نابعة منه، ووظائفها مرتبطة بممارساتها المختلفة داخل شرائحه. فلفهم آلياتها لابد من تشخيص العناصر المؤثرة فيها بشكل كبير، كدور الجيش والأنشطة الاقتصادية في ترسيخ دعائمها، وأهمية التغيرات العددية للكثافة السكانية في إثبات نجاعتها، ومدى توسع دائرة استخدامها للسجلات والربائد، ودرجة حضور البعد الديني في سلوكاتها، وحجم انتشار السيولة النقدية في مجالي المبادلات والضرائب[87]، ومدى قدرتها على تعميم أرضية للعدالة الاجتماعية التي يقرها الملك، وإسهامها في مسلسل تحديثها[88]. فإلى أي حد يمكن إضفاء نعت الإدارة على الوظائف المخزنية؟

تراوحت التحليلات التي تناولت هذا الموضوع، بين طرح قائل بتوفر خدمات ذات بنية هرمية عمودية قوامها التراتبية، وبين اتجاه يقر بوجود غموض في هذه التراتبية على الأقل في ما يتعلق بالفرق بين الألقاب، وبين رأي ثالث يستبعدها من منطلق أن السلطان شكل قاعدة رسو النظام، وتبعاً لذلك لا يعترف كل طرف بالآخر إلا عبره[89]. هل يعود هذا الأمر إلى التداخل الحاصل في نوعية المعايير المعتمدة في تخويل المراتب لخدام المخزن، وفي طبيعة

---

[86] R. Mousnier, « Conclusion générale », in W. Paravicini et K. F. Werner (dir.), *Histoire comparée de l'administration (IV–XVIII siècles)*, pp. 615-6 ; G. Balandier, *l'anthropologie ..., op. cit.*, p. 36.

[87] R. Mousnier, « Conclusion ... », *op. cit.*, pp. 616-21 ; A. Corvisier, « Armées... », *op. cit.*, pp. 557-8.

[88] W. Blockmans, *Histoire du pouvoir en Europe : peuples, marchés, états*, Anvers, Fonds Mercator, 1997, p. 206.

[89] بنسالم حميش، « في سيميائية الاستبداد أو ابن خلدون أمام الدولة المغاربية »، ضمن **جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب**، أفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، 1994، ص. 182. لا يتم غالبا الفصل بين المهمة أو الوظيفة في المجتمعات التقليدية؛ لأن مزاولتها ترتبط أساسا إما بالقيام بواجب تجاه شخص قوي، أو بالخوف الشديد منه »، راجع:
N. Elias, *La société de cour..., op. cit.*, p. XXX.

راجع أيضا:
A. Laroui, *Les origines..., op. cit.*, p. 124.

وظائف هذه المراتب، وهو ما أسفر عن صعوبة الفصل داخل نسيجها وعلاقاتها بين بنيات واضحة المعالم؟ الظاهر أن هذا التداخل في حد ذاته يعكس من وجهة نظر الكثيرين، شكلا من أشكال التسيير الذي يشكو من نقائص، تدخله في خانة ما يسمى « الإدارة التقليدية »، القائمة على الاستبداد بمختلف الوظائف. فما هي الصور التي حملتها الإدارة في خطاب المخزن وممارساته؟

من الخطاب إلى الممارسة

– من هم خدام المخزن؟

استهدف المخزن من وراء إقرار جهاز إداري، ممتد عبر أهم المناطق الحيوية بالبلاد، إثبات حضوره، وقدرته على اختراق المجال بأبعاده المختلفة، لتأكيد هيمنته على البنيات الاقتصادية والاجتماعية، ولإعادة تنظيمها وفقا لمنظوره الخاص الذي لا ينفصل عن هاجس الجباية، وتوفير الأمن. ولبلوغ هذه الغاية لم يذخر وسعا في تكريس الوسائل المادية والبشرية التي تباين حجمها تبعا لأهمية الفضاء الجغرافي، ولوتيرة خضوعه وولائه للسلطة السلطانية. وهو ما يدفعنا في البداية إلى التساؤل عن الأصول التي انحدر منها خدام المخزن الذين أنيطت بهم تلك المهمات. فمن هم خدام المخزن؟

لتأمين مراقبة صارمة لأطراف البلاد، راهن أحمد المنصور والمولى إسماعيل على شبكة من الأطر المخزنية، اتسمت بالتنوع والتكامل على مستوى بنياتها التنظيمية، إذ جمعت بين عناصر محلية وأخرى دخيلة. واختلفت مكانة كل منها وأدواره في هيكل المخزن من سلطان لآخر، وإن طبعت هذه الازدواجية بتقاطعات كثيرة تنهض دليلا على وجود إرادة لترسيخ فعالية الجهاز الإداري، وإثبات تفوقه على السكان. ويجد هذا التصور تبريره في صعوبة الفصل، في المراتب المسندة سواء إلى العلوج والعبيد أو إلى عناصر الكَيش، بين ما هو عسكري وما هو مدني، وهو أمر ارتبط بطبيعة الحكم خلال هذه المرحلة، الذي كان ينبني على الجمع بين السلطات المالية والعسكرية، وحتى القضائية، وخاصة على المستوى المحلي.

فقد حاول أحمد المنصور الدمج بين العنصر العربي والعلوجي، فأناط « رؤساء العرب وأكابر الدولة منهم بالمشورة والتدبير، وقيادة عساكر الخيل »[90]، وأسند للعلوج رئاسة

[90] عبد العزيز الفشتالي، م.ن، ص ص. 200–201. « لقد جرى العرف بين المسلمين بعدم تعيين أبناء البلد في المناصب التي تهم شؤون الحكم، لذا فهم يعتمدون على الأجانب في تسيير أمور البلاد، وقد رأينا كيف أن معظم القواد في

جيوش النار، والأمور الخاصة بالمُلك. وجعل المولى إسماعيل من العبيد معظم كبار قواده وخدامه، إذ قلدهم مناصب سامية بالبلاد[91]. وبالرغم من تركيز السلطانين في اختيار الأطر الإدارية على الفئات الدخيلة، فإن العناصر المحلية ظلت حاضرة بكل ثقلها في وظائف السيف والقلم، بل وفي مراكز القرار. لكن حين نلقي نظرة على التركيبة الإدارية للجهاز المخزني، يستوقفنا سؤال حول الانتماءات الحضرية أو البدوية لعناصرها، ومدى أهميتها بالنسبة للتصور السياسي للسلطانين، بمعنى دور هذه الانتماءات في تحديد حجم تحالفات المخزن وطبيعتها.

وإذا كان أحمد المنصور قد اتخذ من بعض الزعامات القبلية كبار مستشاريه، كعزوز الوزكَيتي، وإبراهيم السفياني، وبوكرزية، فإن المولى إسماعيل قرب إليه عددا من الشخصيات أمثال أحمد اليحمدي الغماري، وسليمان الزرهوني، وعبد الرحمان الفيلالي[92]. وتدل هذه النماذج وغيرها على الحضور القبلي في أجهزة المخزن الذي كان يمنح الأولوية للشخصيات القوية ذات النفوذ الكبير داخل مجموعاتها القبلية، وهو ما يمكن من ضمان ولائها. وتجسدت هذه الظاهرة بشكل جلي خلال عهد السلطان العلوي، الذي عين علي بن ويشي على زمور وبني حكم، وابن الأشقر على زرهون، وأحمد بن علي الريفي على الشمال. بل اتخذ من العناصر المؤثرة في بعض الأقاليم رهائن بقصره، كما هو الحال بالنسبة لزعيم سوس عبد المالك العمري[93].

وأشار العلامة محمد المختار السوسي إلى تربع السوسيين على المراتب العليا في جهاز المخزن السعدي، إذ « خرج العلماء إلى الميدان الحيوي والمعترك السياسي، فشاركوا في الأمور

الجيوش المغربية كانوا من هؤلاء » خورخي دي هنين، ن.م، ص. 188.

[91] Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, p. 7.

[92] محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 169. ورسالة من بالتسار بولو إلى فيليب II بتاريخ 26–3–1594؛ ومجهول برتغالي، ن.م، ص. 86.
A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, pp. 76-7, 288, 327.
S.I.H.M. 1e série, Ang., t. 2, p. 248, et 1e série, Fra., t. II, pp. 199-200, note 5, p. 395.
عن المولى إسماعيل، انظر: أبو الحسن اليصلوتي العثماني، **سنا المهتدي إلى مفاخر أبي العباس اليحمدي**، مخطوط، خ.ح، رقم 521، ص. 10؛ وعبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص. 233.

[93] أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف...**، م.س.ذ.، ص. 215؛ محمد ابن العياشي، ن.م، ص. 99. وحول رهائن القصر في عهد المولى إسماعيل، راجع:
M. Morsy, *La relation de thomas Pellow..., op. cit.*, p. 83, note 72. Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, p. 53.

العامة، واستحوذوا على قيادة الشعب، فكانوا سبب توطد الدولة السعدية، ثم جازتهم هي أيضا بدورها، فكان منهم أفراد بين الكتاب والشعراء الملازمين للعرش، والسفراء، ورؤساء الشرطة، وقواد الجند، والحرس الملكي الخاص »[94]. وهو وضع ارتبط بدورهم في انطلاق الدعوة السعدية، إذ شكلوا عصبيتها الأساسية، لكن مساندتهم للمتوكل في حروبه ضداً على عميه، قلصت بالتأكيد من مكانتهم لدى أحمد المنصور، الذي وإن عفا عنهم واستمر في الاعتماد على فرقة عسكرية منهم، ظلت علامات الحذر بادية على سياسته تجاههم، بدليل أن عددا من القواد السوسيين شاركوا في حملة السودان تحت إمرة القائد الأندلسي جوذر باشا[95]. غير أن هذا لا يعني في شيء إقدام السلطان على تهميشهم، وهو ما تؤكده نصائحه الموجهة لابنه محمد الشيخ المامون حول وضع الثقة فيهم، والمكانة الكبيرة التي حظي بها القائد عزوز لديه، إذ كان لا يقطع أمرا دون استشارته. وهي المكانة نفسها التي تمتع بها كبار العلوج والأندلسيين أمثال منصورغوتييرس أو كَيترس Gutierrez، والباشا محمود، والباشا بختيار العلج، والباشا مصطفى، والباشا عمار البرتغالي وغيرهم[96]، وإن أسندت لبعضهم مهام حيوية، من قبيل الإشراف على الخزائن السلطانية، وتوزيع الأعطيات على الجنود. وأوكل المولى إسماعيل معظم هذه الأدوار للعبيد، من أمثال مرجان الصغير ومرجان الكبير، وباعلال، وعنبر، الذين اتخذهم حجابا له[97]. والملاحظ أن هذا السلطان الذي ولى بعض الحكام الجهويين على مناطقهم الأصلية، أمثال عبد الصادق الكَلاوي على كَلاوة، وعلي العتابي على تادلة، وعمر بن حدو على الريف وجبالة والفحص، لم يلتزم بهذا التقليد في

---

[94] محمد المختار السوسي، **سوس العالمة**، المحمدية، مطبعة فضالة، 1960، ص. 20.

[95] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 51، 130، 164، 201. بالرغم من نجاح أحمد المنصور في إخضاع منطقة سوس، فقد اندلعت بها من جديد تمردات، وإن كانت محدودة، قادها علي بن الشيخ سيدي أحمد أوموسى سنة 1597م، راجع: محمد المختار السوسي، **إيليغ قديما وحديثا**، الرباط، المطبعة الملكية، 1966، ص. 27.

96 رسالة من دييكَو مرين إلى دوق دي مدنيا سيدونيا بتاريخ 28–8–1595:
Archivo General de Simancas S.E. Leg, 174. Voir aussi : A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, pp. 76-7, 144.

[97] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص.58، 149، 171، 190، 201. أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف...**، م.س.ذ.، ص. 215.
A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 144. Ch-de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, p. 6.
عبد الكريم بن موسى الريفي، **زهر الأكم**، مساهمة في دراسة تاريخ الدولة العلوية من النشأة إلى عهد المولى عبد الله بن إسماعيل، دراسة وتحقيق، آسية بنعدادة، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، 1992، ص. 49؛ عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص. 261.

جهات أخرى، حيث عمد إلى تعيين عبد المالك الخطيب ويحيى أعراص، وهما من أصول ريفية على سوس الأقصى وعلى مراكش[98]. ألا يوحي ذلك بأن الانتماء القبلي والجهوي لم يكن في جميع الحالات عنصرا ملازما للاختيارات السلطانية، بقدر ما كانت هناك اعتبارات أخرى تتم مراعاتها؟

أول ما يثير الانتباه أن بعض الأطر المخزنية الرئيسة انحدرت من أصول متواضعة. إذ إن قاضي فاس عبد الواحد الحميدي قبل توليته من قبل المنصور، كان بائعا للثياب البالية بإحدى دكاكين السوق القديم بالمدينة. وانتسب الباشا علي بن عبد الله الريفي إلى عائلة فقيرة بتمسمان، فعمل حمالا على البغال، وعاش في فقر مدقع قبل تعيينه من قبل السلطان[99]. وكان الباشا عبد الكريم بن منصور « في أول زمانه، حمارا يتجر في المغزل... في أعلى وادي نفيس، يشتريه ويذهب به لمراكش، يبيعه بها مدة طويلة، وبعدها دخل المخزن بمكناس »[100]. ومارس محمد تميم قبل تعيينه، صنعة النجارة بمهارة، حسب ما أورده سكيرج. ويعود أصل آل الروسي إلى جبل الحبيب من بلاد الهبط، حيث استقر زعيمهم حمدون بفاس، وربط ابنه عبد الله علاقات مصاهرة مع أربع أسر فاسية، واشتغل بالحياكة في عهد المولى رشيد قبل أن يدخل في خدمة خلفه المولى إسماعيل[101].

وأسند السلطانان وظائف مختلفة لبعض الأسر، فاستخدم أحمد المنصور عناصر من عائلات تنتمي لسوس وفشتالة وسفيان وجبل العلم، أو ذات أصول حضرية أندلسية احتكرت على الخصوص مناصب الإفتاء والخطابة والقضاء، كآل الغساني وآل بن سودة. كما اعتمد المولى إسماعيل على خدام من أسر ريفية بحمامة وتمسمان، ومن أسر من زمور، وأخرى أندلسية كآل تميم ولوقش Lucas بتطوان، وآل عواد، وآل معنينو، وآل بيريس بسلا، ثم أسرة الروسي

---

[98] عبد الكريم الريفي، ن.م، ص ص. 43–44.
Ch. de la Veronne... *op. cit.*, pp. 118, 202, note 10.

[99] محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص. 44. سبق لعبد الواحد الحميدي أن شغل منصب القضاء في عهد عبد الله الغالب، ثم المعتصم الذي سجنه ثم أفرج عنه، والراجح أن هذه النكبة هي التي أدت إلى سوء حاله، راجع: محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص ص. 171–172. وجون وندوس Windus، ن.م، ص. 123.

[100] عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 70. وعبد الرحمن ابن زيدان، ن.م، ص. 255.

[101] نفيسة الذهبي، **الزاوية الفاسية...**، م.س.ذ.، ص ص. 227، 230. وعن تنوع أصول رجال المخزن، راجع: مصطفى الشابي، **النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر**، الرباط، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، 1995، ص ص. 109، 118.

المنحدرة من بلاد الهبط، التي تخصصت في حكم مدينة فاس[102].

وأسفر التباين في أصول الأطر المخزنية، عن حدوث تنافس بين بعض أفرادها، بلغ درجة حادة من الصراع أحيانا. وهكذا، رفض القاضي الحميدي مثلا تقديم المنجور عليه في الصلاة، فاعترضه وهو في طريقه إلى المحراب، وبرر موقفه لأحمد المنصور بكون نسبه اليهودي لا يؤهله لإمامة المسلمين، مهما بلغت كفاءته العلمية. ولم يكن الصراع بين العربي بردلة ومحمد المجاصي، حول تقلد المناصب الدينية بفاس مرتبطا بشح الأوقاف، بقدر ما كان تعبيرا عن معارضة سكان فاس تخويل المناصب للدخلاء، الذين حاولوا، على العكس من ذلك، إيجاد مكان لهم في المدينة، بدليل أن المجاصي استمر في التدريس بالقرويين دون تعيين، وهو ما يعكس وجود توتر بين الطرفين، اتخذ تارة صورا خفية وأخرى ظاهرة. وعانى الباشا أحمد بن علي الريفي ذو الأصل البدوي، من مزاحمة الحاج عمر لوقش الأندلسي، الذي كان يرى فيه عنصرا دخيلا على مدينة تطوان، ومن منافسة عبد القادر بيريس الذي لم يخف عداءه الصريح له[103]. ورأى إبراهيم حركات أن ذلك التطاحن يعبر عن الصراع الدائر بين الأرستقراطية الحضرية وبين الفئات الكادحة المتأصلة من هوامش المدن الكبرى[104]. وتدل هذه الأمثلة وغيرها على احتدام المنافسة بين الأسر، سواء خلال العهد السعدي أو العلوي، من أجل تبوإ المناصب الإدارية، التي يبدو أنها كانت ترزح تحت رحمة العصبيات العائلية القوية، أي التي لها من العلاقات، وعدد الأفراد، ما يمكنها من اكتساب الأتباع والخدام.

ومن هذا المنظور شكلت المصاهرة وسيلة من وسائل تعزيز المكانة الاجتماعية، التي تخول لصاحبها تسلق الوظائف المخزنية، فبدون شك، ساهمت مصاهرة عائلة بوكرزية مع أحمد المنصور[105]، في تقلد عدد من عناصرها لمهام القيادة. وتمكن عبد الله الروسي من

---

[102] عن المرحلة السعدية راجع: عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 52، 85، 130. ظهائر ورسائل تعيين أحمد المنصور للأطر المخزنية، ضمن **مجموع رسائل سعدية**، خ. ع، ك 278، ص ص. 14–16، 23–73، 80–81؛ مجهول برتغالي، ن.م، ص.86؛ محمد الإفراني، ن.م، ص. 168، 171؛ محمد حجي، **الحركة الفكرية في عهد السعديين**، المحمدية، مطبعة فضالة، 1977، ج. 2، ص. 408؛ نفيسة الذهبي، ن.م، ص. 230. وعن المرحلة الإسماعيلية انظر: عبد الكريم الريفي، ن.م، ص ص. 44–45؛ محمد داود، **تاريخ تطوان**، تطوان، مكتبة الناصر، 1959، ج. 2، ص. 168.
M. Morsy, *La relation de Thomas Pellow...*, *op. cit.*, pp. 94, 172, note 448.

[103] محمد الإفراني، ن.م، ص. 137؛ محمد القادري، ن.م، ج. 2، ص. 232، وج. 3، ص ص. 55–56.
Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail...*, *op. cit.*, p. 94.

[104] إبراهيم حركات، **التيارات السياسية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية**، مطبعة الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1985، ص. 97.

[105] مجهول برتغالي، ن.م، ص. 86.

خلال زواجه بابنة أحمد بن صالح الليريني، من التخلي عن ممارسة مهنة الحياكة والدرازة، والتمهيد لانصهار أسرته في شريحة الأعيان بالمجتمع الفاسي، التي لم تكن تنظر بعين الرضا لسياسة سلطانية اتخذت من أسرة آل الروسي الوضيعة أداة لحكم المدينة، مع أن هناك أسرا لها من النفوذ والمكانة الاجتماعية ما يؤهلها لتولي ذلك المنصب. وهي الوضعية نفسها التي عانت منها عائلة الباشا أحمد بن علي بن عبد الله الريفي، الذي ووجه بفتور ونفور كبيرين من قبل الأعيان الأصليين لمدينة تطوان. ولتقوية مكانة الأطر الدخيلة، حرص السلطانان على تدعيمها بشريا بواسطة السماح لها باستقدام قاعدة من الأتباع الموالين لها، تستند عليها في تنفيذ مهامها. وهكذا أمر أحمد المنصور مثلا بإسكان فئة من قبيلة سفيان بعدوة القرويين، لخدمة قائده إبراهيم السفياني[106]. وهذا المثال وغيره يثير أكثر من تساؤل حول الأهداف الحقيقية، التي سعى السلطانان إلى بلوغها من خلال تعيين فئات دخيلة، أو ذات أصول متواضعة، في مناصب القيادة أو الولاية، أو حكم المدن. فهل يتعلق الأمر برغبة في التقليص من دور النخب المحلية والجهوية بهدف إضعافها، وتحجيم قدرتها على المناورة[107]؟

الأكيد أن أي تشخيص لهذه الأهداف لا يمكن أن يتم إلا عبر مساءلة الأسس المحددة لمساطر التعيين المخزني، والبحث عن التقاطعات الجامعة بينها، التي من شأنها إماطة اللثام عن صور الإدارة في ذهنية المخزن. فما هي المعايير التي اعتمدت في انتقاء الأطر المخزنية؟ وإلى أي حد يمكن الحديث عن وجود ثوابت في الآليات المتحكمة في هذا الانتقاء؟

– معايير الاختيار

تقودنا التصورات السابقة المتعلقة بانتماءات الأطر الإدارية وأصولها، إلى تأكيد حقيقة مفادها أن تسمية هذه الأطر داخل النسق المخزني، ظلت حبيسة منظور واحد هو المنظور السلطاني الذي يمثل الأصل والجوهر في أية محاولة لتفكيك الأبعاد المتحكمة في معايير الاختيار

---

[106] حول القائد السفياني انظر: محمد ابن العياشي، ن.م، ص. 92.
Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay...*, *op. cit.*, p. 84.

[107] كانت العداوة مستشرية بين القائد عزوز وبين العلج أحمد بن كوكسو Coxo حاكم منطقة القصر الكبير، إذ لم يدخر الأول وسعا في اتهامه بالجور والتعسف على الرعية، غير أن هذه الاتهامات، التي تنم عن الصراع الدائر بين العناصر المحلية والدخيلة، لم تجد آذانا صاغية لدى أحمد المنصور، راجع:
A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, pp. 250-2.
وأشار القادري إلى أن « أهل فاس كانوا يكرهون ولاية الغير، ويطعنون فيه »، راجع: محمد القادري، ن.م، ج. 4، ص. 8. فهل كان المخزن يوظف أصحاب الأصول المغمورة والمتواضعة، في سياق سياسة الحذر من ذوي الجذور الاجتماعية العريقة، كما انتهى إلى ذلك مصطفى الشابي في دراسته لمغرب القرن التاسع عشر؟ راجع: النخبة المخزنية...، م.س.ذ.، ص. 118.

المعتمدة، سواء المرتبطة منها بالانتماءات الجغرافية والأسرية، أو بالمؤهلات الشخصية. على أن تحليل ذلك النسق يجب أن يراعي حتما طبيعة الأولويات التي حكمت مساطر الانتقاء التي تحيل جملة وتفصيلا على الثقافة السلطانية بأبعادها المتعددة.

وتبعا لذلك فإن الوظائف المخزنية حملت دلالات محددة، وقامت بأدوار ومهام معينة، وعليه فإن قراءتها رهينة بمدى فهم الثقافة السلطانية التي تنضوي داخلها، من منطلق أنها الأساس المرجعي الذي خولها المشروعية، وجسد ممارساتها. غير أنه لا يمكن القيام بقراءة سليمة، دون الوصل بين هذا الأساس وبين طبيعة الأطر، من خلال استحضار المبررات المعتمدة من قبل السلطانين في تفويض المناصب الإدارية، وهو الأمر الذي يستوجب الانطلاق من المادة المصدرية، وخاصة من الرسائل والظهائر الصادرة عنهما لما تنطوي عليه خطاباتها من تصورات معبرة عن تلك المبررات.

خضع توزيع الوظائف المخزنية لمعايير متعددة، اختلفت وفقا لنوعية المهمة، أي لمدى تعلقها بالسيف أو بالقلم، أو بهما معا. لكن هذا لا ينفي وجود أبعاد ثابتة محددة لجوهر كل الوظائف، وأبعاد متغيرة حسب خصوصيات بعضها. ومن هنا شكلت السيرة الحسنة قاسما مشتركا تتقاطع فيه الاختيارات السلطانية برمتها، التي ربطت تقلد المهام بجملة من الخصال الحميدة التي لا محيد عنها، كالثقة والصدق والاستقامة والطاعة والجد والمحبة الطبيعية لإرضاء الجناب الإمامي. وهي صفات كانت تؤهل صاحبها للتقرب من البلاط وخدمة أعتابه، تنضاف إليها مؤهلات خاصة كالتدين والعلم والعدل، بالنسبة للوظائف الدينية من قضاء وإفتاء ونظارة وحسبة وإمامة ونقابة الشرفاء[108]. ففي هذا السياق، برر أحمد المنصور اختياره لقاضيبه على مكناسة، بتوفرهما على عدة أوصاف زائدة عن صفة العلم، وهي الرغبة الصريحة والصادقة في خدمته، وعين المولى إسماعيل نقيب الشرفاء ثقة منه « بحسبه ومعرفته وديانته ومروءته »[109].

أما الوظائف العسكرية والسياسية، من ولاية وعمالة وقيادة وحجابة وكتابة، فاتخذت

---

[108] ظهير تولية المنصور لمحمد بن علي الهوزالي قاضيا على سجتانة، وظهير تولية أبي القاسم بن أبي النعيم قضاء مكناسة، انظر: م. ر. س. ك 278، ص. 15–16، 23–24، 30–32، 70–73. وظهائر إسماعيلية لفائدة أسرة معنينو، عبد الرحمن ابن زيدان، **العز والصولة** ...، م.س.ذ.، ص ص. 80–81.

[109] عبد الرحمن ابن زيدان، ن.م، ص ص. 13، 79، 82. وحول المنصور، راجع: ظهير تولية الغساني وابن سودة خطة القضاء، م. ر. س، ك 278، ص ص. 70–71.

من معايير التجربة والحنكة والمهارة أساسا لها، ومن خدمة السياسة السلطانية هدفا لها. فقد ارتبطت تولية قائد مكناس من قبل السلطان السعدي، بما « حصل وأجرى في مضامير الحنكة والاختبار »[110]. واعتبر الشخص الكيس والعارف والمجرب أولى الناس، لتقلد منصب العامل في نظر السلطان العلوي[111]. لكن ما يسترعي الانتباه، ونحن نقارن بين الظهائر والرسائل الصادرة عن السلطانين، هو التباين في الصيغ المستخدمة فيها، إذ يلاحظ غلبة المفردات المعبرة عن خطاب الصرامة لدى المولى إسماعيل، الذي كان يركز ويلح على ضرورة تحلي من تمت توليته بالحزم والعزم والنباهة واليقظة والسطوة والضبط[112]. وهو إلحاح يجد تبريره، دون شك، في إرادته القوية لإخضاع كل أطراف البلاد، وعدم التساهل مع الثوار والمتمردين، لذا لم يأل جهدا في حث خدامه على تبني أسلوب الإصرار لبلوغ أهدافهم، مقدما لهم كل أشكال الوعد والوعيد والترغيب والترهيب.

ونتج عن اعتماد المعايير السابقة الذكر، اختصاص أسر في رئاسة بعض الوظائف المخزنية، فأضحى الانتماء إلى إحداها يمثل تقليدا يحتذى في إسناد خدمات، أو في توريثها. وهكذا برر أحمد المنصور تعيين عبد المومن بن عبد الملك في رتبة قائد، بصلته مع سلف كرس أعضاؤه أنفسهم لخدمة المخزن، فاكتسبوا مؤهلات سياسية جعلت منهم ركنا من أركان الإدارة. ونصح المولى إسماعيل آل معنينو بأن يتخذوا قدوة في الخدمة والثقة والطاعة أخاهم الأكبر محمد الذي اختبره فنال رضاه[113]. ولعل هذا التقليد يكرس حرص السلطانين، إما عن وعي أو لمجرد الاعتياد، على ضمان استمرارية بعض الأسر في تزويد المخزن بحاجياته

---

[110] ظهير تولية عبد المومن بن عبد الملك قائدا على مكناسة، م. ر. س، ك 278، ص ص. 30—32.

[111] المولى إسماعيل، إلى ولدي المامون، ص. 38. برر أحمد المنصور تعيين الرايس إبراهيم الشط قائدا على الأسطول، « لمعرفته بأحوال البحار والحصون »، عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 204. وهو التبرير نفسه الذي قدمه المولى إسماعيل حول تولية عبد الله بن عائشة وعبد القادر بيريس، كرياس علي أساطيله. وذكر علي الحمامي في رسالة إلى هولندا بتاريخ 6 ذي الحجة سنة 1106هـ ما يلي: « موكلنا نصره الله وأيده قد فوض لنا في الكلام في أمور البحر كله معكم ومع غيركم »، **الأرشيف الوطني الهولندي لاهاي**، سلسلة الأقاليم المتحدة، رقم 1.01.08، رقم الوثيقة 34—12594.

[112] المولى إسماعيل، ن.م، ص ص. 17، 38، 45، 50؛ ظهير إسماعيلي لمحمد معنينو، عبد الرحمن ابن زيدان، المنزع اللطيف...، م.س.ذ.، ص ص. 257، 308.

[113] م. ر. س، مصدر سابق، ص ص. 30—32؛ عبد الرحمن ابن زيدان، ن.م، ص. 132. وذكر ابن القاضي أن خطة القضاء كانت في أسلافه منذ القديم إلى العهد الوطاسي، وهو أول من تولى من بني العافية في عهد أحمد المنصور، راجع: أحمد ابن القاضي، **المنتقى المقصور...**، م.س.ذ.، ص. 710. وتطورت الأحلاف العائلية إلى الحد الذي أصبحت فيه تكون أسرا مخزنية في القرن التاسع عشر، توظف حشدا هائلا من أقاربها. انظر: مصطفى الشابي، ن.م، ص. 119.

من الأطر، نظرا لمؤهلاتها الشخصية، ولما راكمته من خبرات كافية لتولية الأمور، مما يدل على أن الأسبقية في الخدمة وماضي الأسرة، شكلا أحد المعايير المعتمدة في إسناد المناصب الإدارية. فمحمد بن مومن السوسي شغل منصب صاحب الشرطة والخراج إبان حكم عبد الله الغالب وعبد الملك المعتصم، واستمر في مزاولة مهامه مع أحمد المنصور، والمسار نفسه اجتازه الحاجب عبد الكريم بن مومن، ووالي المظالم علي بن سليمان التاملي. وبرر الفشتالي هذه الاستمرارية بما للرجلين من تجارب متراكمة، روعيت أيضا في تقريب القائد إبراهيم السفياني الذي برهن عن حنكته في معركة وادي المخازن. ومارس محمد بن الحسن المجاصي القضاء على عهد المولى رشيد والمولى إسماعيل الذي أوكل لأسرة الطيب الشريف الإدريسي مهمة تامزوارت الشرفاء، بل استمرت بعض الأسر في خدمة المخزن على عهد السلطانين السعدي والعلوي، كما هو حال أسرة بوعبدلي التي احتكرت مناصب القيادة والقضاء بمنطقة درن وتافيلالت[114]. لكن أيعني هذا وجود نمط وراثي لبعض الوظائف المخزنية ولو بشكل جزئي؟ أم أن الخدمة في المخزن ظلت مفتوحة لكل من نال عطف السلطان وثقته؟

على الرغم من تقلب أفراد من أسر معينة، في مهام سياسية وإدارية وعسكرية متعددة، يبقى من باب المجازفة الحديث عن نظام توريث بمفهومه الضيق، أسفر عن ظهور فئات متخصصة في مزاولة مهام محددة. فمن الواضح أن الأمر لا يعدو أن يكون حالات محصورة في بعض الأسر؛ فقد جعلت خدمات القائد بوكرزية مثلا عددا من إخوانه وأبنائه رهن إشارة الجهاز المخزني لأحمد المنصور وأولاده من بعده، مما أكسبه حسب شالدانيا شهرة واسعة استمدها منهم ومن أهمية القبائل التابعة لهم، وتدعمت بروابط المصاهرة التي جمعته بأحمد المنصور وبابنه أبي الحسن، كما استفاد القائد علي بن (شقارة؟) Xacara من خدمة مائة من أبنائه[115]. وأكد المولى إسماعيل في رسالته لكبير آل معنينو الحاج محمد، أنه أحبه وقربه وأمنه « هو وأولاده وأهله والمحسوبون عليه والمنتسبون إليه في نفسه وماله وسائر أحواله »[116]. وأوكل

---

[114] عبد العزيز الفشتالي ن.م، ص ص. 52، 228؛ عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص ص. 219–220. وعن دور أسرة بوعبدلي، انظر: محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص ص. 170–171؛ عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 223، 226.

[115] مجهول برتغالي، ن.م، ص. 86.

A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, pp. 64, 326.

[116] عبد الرحمن ابن زيدان، ن.م، ص. 257.

باشا تطوان لثلاثة من إخوته وظائف سامية في منطقة نفوذه[117]، كما شغل أفراد أسرة عبد الله الروسي من أمثال عبد الخالق وحمدون ودحمان مناصب سامية في الجهاز المخزني، وعمل علي با يشي أو بن يشي القبلي وابنه في خدمة المولى إسماعيل[118].

وهكذا تستفيد الأسر التي تدور في فلك شخص نال حظوة السلطان، وأثبت ولاءه للمؤسسة المخزنية، من امتيازات تداول بعض المناصب بين عناصرها. بل إن هذه الثقة كانت تزداد رسوخا كلما تعلق الأمر بروابط القرابة من السلالة الحاكمة، فقد أسند أحمد المنصور لخاليه ولابن أحدهما ولأصهاره، مناصب القيادة بجهات حيوية من البلاد كسوس وتادلة. واختار المولى إسماعيل عددا من الأطر المخزنية من قبيلة الأوداية باعتبارهم من أخواله[119]، ومن المغافرة لكونهم عائلة أصهاره من زوجته خناثة بنت بكار.

على أن معيار القرابة، لم يكن محصورا في الروابط المباشرة الناتجة عن الانتماء الأسري، أو عن المصاهرة مع السلطان، بقدر ما امتد ليشمل كل شخص تمكن من تأكيد قدرته على الظفر بحظوة القرب من البلاط. وهكذا أفضى اغتراب محمد بن عمر الشاوي رفقة أحمد المنصور بالجزائر، إلى تفويضه خراج قبائل مسفيوة. وأسفرت نصائح القصار، للشيخ محمد بن علي بن ريسون بعدم الانسياق وراء ثورة الناصر، عن توليه خطتي الفتوى والخطابة بجامع القرويين. كما توجت نصيحة مماثلة وجهت لمحمد العالم بهدف وضع حد لتمرده، برفع مكانة عبد الله الروسي لدى المولى إسماعيل، الذي أسند ولاية الخطابة والإمامة للفقيه محمد أبو عنان جزاء على هدية قدمها له[120]. وفي ضوء ذلك بدت الوظيفة المخزنية مكافأة

---

[117] جون وندوس Windus، رحلة...، م.س.ذ.، ص. 36. نفيسة الذهبي، الزاوية الفاسية...، م.س.ذ.، ص ص. 230–231؛ محمد القادري، **التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر**، دراسة وتحقيق هاشم العلوي القاسمي، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1983، ص. 235.

[118] محمد القادري، ن.م.، ص. 235. انظر أيضا نفيسة الذهبي، **الزاوية الفاسية...**، م.س.ذ.، ص ص. 230–231.

[119] حول المنصور، راجع: محمد الإفراني، ن.م، ص. 186؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 42؛ أحمد الناصري، ن.م، ج. 7، ص. 70.

A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, pp. 44-5, 290-2.

وأحمد الناصري، ن.م، ج. 7، ص. 52.

كان القائد عبد الصادق الكلاوي صهرا للمولى إسماعيل، راجع:

M. Morsy, *la relation de Thomas Pellow...*, *op. cit.*, p. 55.

[120] تمثلت الهدية في حجرة التيمم التي كان يستعملها رضوان الجنوي، راجع: محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 2، ص. 312، وج. 4، ص. 238. وبخصوص فترة أحمد المنصور: انظر: عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 229؛ محمد القادري، ن.م، ج. 1، ص. 92؛ أحمد الناصري، ن.م، ج. 5، ص. 145.

مقابل خدمة أسديت وبرهن صاحبها عن مدى استعداده للتقرب من السلطان. وإذا كانت الاعتبارات السابقة قد وجهت بشكل خاص أو عام وبدرجات متفاوتة، الاختيارات السلطانية للأطر المخزنية. فإلى أي مدى يمكن الحديث عن مكانة الثروة باعتبارها معياراً تم الارتكاز عليه في هذه الاختيارات؟

علل أحمد المنصور، وهو يجيب ابنه أبا فارس، الذي أبدى تحفظه الشديد على تعيين أحد الخدام على ولاية درعة، بأن المهم في هذا الاختيار ليس استحقاق الرجل لهذا المنصب أولا، بل ثرواته الهائلة، وما توفره من تحصين وحماية لمال السلطان. مما يعني أن حفظ الأموال رهين بضمانات الثروة التي في ذمة الموظف، وإن كان يفتقر إلى مؤهلات التسيير، أو حتى يكره المهمة المسندة إليه، ويعتكف في منزله ولا يكلف نفسه عناء مباشرة أمور الناس، ما دامت مداخيل ولاية درعة الغنية معروفة مسبقا[121]. فهل يدل ذلك على أن معيار الثراء ارتبط أحيانا بنوعية المهمة المسندة للشخص بغض النظر عن مؤهلاته الأخرى؟

حرص السلطانان على إسناد بعض الولايات الحيوية إلى الخدام المتصفين بالثقة والقرب، وهكذا نصح أحمد المنصور ولي عهده محمد الشيخ المامون بأن يوكل تازة وبلاد الفحص إلى هذا الصنف من الخدام. وشدد المولى إسماعيل في رسالته لولده المامون على أن بلاد درعة لها من الخصوصية ما يجعل إدارتها تحتاج إلى رجل قادر على تأمين مداخيلها المالية، والحفاظ على مصالح المخزن بها[122]. غير أن هذا لا يعني بأن الثروة شكلت معيارا رئيسا وثابتا في تخويل مهمات محددة، ففي الوقت الذي برر فيه أحمد المنصور المراهنة عليها لتفادي مشكل الاختلاس الذي قد يطول بعض ولاته، فإن الوضعية المالية لجل عمال المولى إسماعيل ظلت متواضعة حسب شهادة جرمان مويط[123]. وهو أمر ينم مع ذلك، عن التقارب بين تصور السلطانين على أساس أن هدفهما كان واحدا، ألا وهو تفويت الفرصة على الأطر التي تغتني على حساب الرعايا، وإن بدا السلطان العلوي أكثر حزما وصرامة من سلفه في معاقبة هؤلاء[124]، فإنه بقي وفيا للمنطق المخزني الذي يعتبر التكليف بمهمة معينة، عملا لا ينفصل عن التصرف في مال السلطان. على أن السلطانين قد اتخذا من بعض العناصر الثرية كبار

---

[121] رسالة المنصور إلى ابنه أبي فارس، محمد الإفراني، ن.م، ص. 186.

[122] محمد الإفراني، ن.م، ص. 176. والمولى إسماعيل، **إلى ولدي المامون...**، م.س.ذ.، ص. 46.

[123] جرمان مويط (Mouette) **رحلة الأسير...**، م.س.ذ.، ص. 147.

[124] Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, pp. 64-5.

مستشاريهما أمثال عزوز الوزكيتي بالنسبة لأحمد المنصور، وإدريس العراقي، وإبراهيم ميمران بالنسبة للمولى إسماعيل[125]. لكن احتفاظ هذه العناصر بإمكاناتها المالية ظل رهينا بمدى قدرتها على التكيف مع السياسة السلطانية ومستجداتها، وهو ما يؤكد أن توفر الثروة أو عدمها لم يتخذ في شتى الأحوال مقياساً في الاختيار، بقدر ما روعيت مقاييس أخرى كالحسب والتقوى والعلم، وخاصة القوة العسكرية[126].

كما يستشف من خلال السياسة الإدارية للسلطانين، أن المولى إسماعيل كان يكثر من عمليات التعيين والعزل، إلى درجة أن عددا مهما من أصحاب الخطط الدينية، وخاصة من القضاة والأئمة، لم يتجاوزوا في ممارسة مهامهم أحيانا بضعة أشهر في مدينتي فاس ومكناس. بل إن بعضهم أعفي من مهامه ثم سرعان ما أعيد إليها، ليعزل منها مرة ثانية، أو تسند له مسؤوليات دينية أخرى، مما أفضى إلى ظهور نوع من التعاقب على هذه الخطط بين أسماء شخصيات تردد ذكرها باستمرار لدى الإخباريين، ومنها من تقلبت في خطط دينية مختلفة، أو مارست الخطة نفسها بمدن متعددة، ولمدد وصلت أحيانا إلى أربعين سنة، كما هو الحال بالنسبة لأحمد المجلدي، بينما احتفظ القضاة عموما بمناصبهم لمدة طويلة على عهد أحمد المنصور، كما هو الشأن بالنسبة لأبي القاسم الشاطبي الذي انفرد بقضاء مراكش، وعبد الواحد الحميدي الذي ظل بمنصبه لمدة زادت على ثلاثين سنة، والكاتب ابن عيسى الذي سبق له أن عمل مع محمد المتوكل وعبد الله الغالب[127]. والراجح أن هذا التباين يعزى إلى محاولة المولى إسماعيل الرامية إلى توظيف الفقهاء والقضاة في مواجهة الزوايا لإضفاء الشرعية على سياسته الصارمة[128]، لذا لم يتوان في التخلي عن كل من لا يستطيع الانخراط

---

[125] محمد القادري، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص. 367، هامش 3. بخصوص الذمي ميمران، انظر: محمد جادور، **معلمة المغرب**، المجلد 21، سلا، مطابع سلا، 2005، ص. 7349.
S.I.H.M, 1e série. Fra., t. II, 1909, pp. 199-200, note 5.

[126] نورمان سيكَار Cigar، « البنى المجتمعية الاقتصادية ونشوء بورجوازية حضرية في المغرب قبل الاستعمار »، تعريب محمد نجمي الروداني، مراجعة محمد معتصم، الرباط، **مجلة كلية الآداب**، ع. 20، 1995، ص ص. 158–159.

[127] تولى الفقيه أحمد بن ناجي السجلماسي قضاء الرباط وسلا وفاس ومكناس، وتولى بن سودة قضاء تازة ومكناس وفاس ومراكش، انظر: محمد القادري، **ن.م**، ص. 24، هامش 44، ص. 226، هامش 1. ولنفس المؤلف، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 2، ص ص. 210، 230–232، 251، 312، 335. والأمثلة كثيرة في كل أجزاء نشر المثاني. وحول قضاة المنصور، انظر: محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص ص. 170–171. ولجأ أحمد المنصور بدوره إلى عزل بعض خدامه من مناصبهم، راجع مثلا: محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، **سلوة الأنفاس...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 133؛ وعبد الله كنون، **رسائل سعدية...**، م.س.ذ.، ص ص. 205، 210؛ والمجهول السعدي، **ن.م**، ص. 72.

[128] عبد الله العروي، **مجمل...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 85.

في هذه الإستراتيجية. في حين أن ظروف وصول المنصور إلى الحكم فرضت عليه تقريب الجهاز الديني، والتعايش معه، عبر تخويله جملة من الامتيازات، من أبرزها احتفاظ أفراده بمناصبهم.

إن ما يدعم هذا الطرح هو دخول المولى إسماعيل في مواجهة مع القضاة، توجت بسجنهم بتهمة الجهل، وهو عقاب بالغ الدلالة على طبيعة الاختلاف بين منظوري السلطانين، وما واكبه من تفاوت جلي في وتيرة ظاهرتي العزل والتعيين. لكن الظاهر على ما يبدو أن هاتين الظاهرتين ارتبطتا بما أورده القادري حول وضعية مدينة فاس، التي لم تكن الخطط الدينية بها تعرف استقرارا إلا بعد تعيين شخص لا ينتمي إليها، إذ مثل لجوء السلطان إلى الغرباء خير سبيل لقطع الطريق على تعسف وجور الولاة من جهة، وعلى مداهنة السكان لهم من جهة أخرى[129]. إذن أشكل بالفعل عدم الانتماء للمدينة، معيارا في تعيين الأطر المخزنية عليها لضمان العدل والنزاهة؟ أم أن السلطان سعى أيضا إلى تشديد المراقبة على فاس بالنظر إلى وزنها الديني، وإلى ما أبدته من معارضة عنيدة له؟

وفضلا عن الاعتبارات السابقة، يبدو أن تعيين شخص من خارج المدينة يعفي السلطان من السقوط في صعوبة الاختيار من الأسر الفاسية، وما يرافق ذلك من إرضاء طرف على حساب الآخر، مما يرجح كفة دخيل لا يمكن أن يكون موضوع منازعة[130]. كما أنه ليس من السهل، وفي جميع الحالات، الشكاية به للسلطان، إذا ما مارس الشطط، كما ذهب إلى ذلك القادري[131]، بدليل أن سكان مدينة فاس تضرروا من الطاحونة المائية التي أقامها أحد قواد الكَيش الإسماعيلي بالمدينة، وانتظروا لعدة سنوات رحيل هذا القائد، قبل إقدامهم على المطالبة برفع الضرر عنهم[132].

وقصارى القول، إن المعايير التي تم تبنيها في انتقاء الخدام، ارتبطت في مدها وجزرها بالعوائد السلطانية الخاصة بكل خدمة من الخدمات، التي استمدت أصولها أساسا من ثوابت الولاء المعتمدة في إسناد المهمات المخزنية. وهو ما يؤكد سيادة الاستمرارية الإدارية

---

[129] محمد القادري، نشر المثاني...، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 56.

[130] مصطفى الشابي، ن.م، ص. 118.

J. Berque, *Ulémas..., op. cit.*, p. 252.

[131] محمد القادري، ن.م، ج. 3، ص. 56.

[132] نورمان سيكَار Cigar، ن.م، ص. 159.

التي تحيل على وجود قواعد مشتركة مستوحاة من نسق واحد. فما هي الصور التي حملها هذا النسق في ذهنيتي السلطانين، أو بعبارة أخرى ماذا كانت تمثل الإدارة في تصوراتهما؟

– بين البعدين الديني والسياسي

إن القراءة العميقة للآليات المتحكمة في الإدارة المخزنية، وللخلفيات الموجهة لها، توحي بوجود بعدين، أحدهما ديني أخلاقي والآخر سياسي. وقد كان الوعي بهذه الثنائية حاضرا في اختيارات السلطانين اللذين وظفا البعدين تارة بشكل متداخل، وأخرى بشكل منفصل. لكن السياق العام لهذا التوظيف اتسم في الغالب الأعم باستحضار البعد الأول لخدمة الثاني، نظرا لما له من أهمية في إسباغ الشرعية، وفي تدعيم السلطة وضمان استمرارها، إذ كان اكتمال السياسي رهينا بدعم الديني، مما جعل خطاب الظهائر والرسائل الذي كان يتم بموجبه تعيين الأطر، يخضع لنوع من الجدلية المميزة لهذين البعدين. ومن هذا المنظور، شكلت المهمة الإدارية المخزنية واجبا دينيا لما فيه خير الدنيا والآخرة، يدخل في خانة أعمال البر « مقدارها عند الله عظيم، ونفعها لديه في الدارين عميم »[133]. ولذا وجب على كل من تولى شؤونها، أن يدرك أنها هبة من الله يشرف السلطان على توزيعها على أصحاب الاستحقاق الذين عليهم تقدير قيمتها، وتهيئ الشروط الملائمة والضوابط الكفيلة بتحمل أعبائها[134]. ومن ثم، فهي عطاء يمنحه السلطان لمن يشاء من خدامه، ونعمة ينعم بها على كل من برهن عن ولائه، والتزم بالحدود المرسومة له. فأحمد المنصور لم يتقاعس في توجيه اللوم لولي عهده، نظرا لإقدامه على توسيع دائرة العطاء حتى شملت عددا كبيرا من القواد وأفراد عائلاتهم، ونصحه بعدم استخدام أبناء قائد سلا وإخوته ودفع الأجرة لهم، مادام قد أعطى هذا القائد المدينة لينفق من مواردها عليهم. ومنح المولى إسماعيل لمحمد معنينو مرسى سلا والرباط ليتصرف فيه، ثم عاتب ولده المامون على ركونه بتافيلالت، وتخليه عن ولاية درعة، لفائدة جملة ممن أسماهم بالأوباش، الناهبين لها[135].

---

[133] المولى إسماعيل، ن.م، ص ص. 45، 50.

[134] ظهير أحمد المنصور لفائدة ولي عهده، م.ر.س، ك 278، ص ص. 65، 76. رسالة من محمد الشيخ المامون إلى أحمد المنصور، **مجموع مخطوط**، خ.ح، 12598، ص. 73.

[135] المولى إسماعيل، ن.م، ص. 39؛ عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف**...، م.س.ذ.، ص ص. 257–258؛ ظهير إسماعيلي لفائدة صموئيل ميموران بتاريخ ربيع الثاني 1112هـ، خ.ح، المحفظة رقم 1 من 737هـ إلى عهد المولى إسماعيل.
« ... واعلم أننا كبرناه وأعطيناه قبيلة... وفوضنا له فيها التفويض التام لسبي الأموال، وجني الرقاب... » ظهير إسماعيلي لفائدة القائد عبد الصادق بتاريخ 28 ربيع الأول 1112هـ، خ.ح، نفس المصدر. وعن المنصور، راجع:

وتبعا لذلك، اتخذ مفهوم العطاء صفة العطف، الذي يقوم من خلاله السلطان بالإنعام على المقربين، جاعلا من إسناد المهام المخزنية وسيلة للإحسان والكفالة[136]. بمعنى أنها تمكن الشخص المنعم عليه، من الحصول على مورد للعيش إن كان معوزا، أو من تعزيز وضعيته المادية إن كان موسرا. فبينما حرص السلطانان على تحديد مبالغ رواتب بعض الخدمات الإدارية والدينية والتعليمية، التي شكلت في حالات معينة مصدرا وحيدا لأصحابها[137]، غضا الطرف أحيانا عن ذلك التحديد، وفوضا حرية استخلاص الأجر من المداخيل المحصل عليها. لكن في الحالتين أُضفِي على هذا المقابل المادي طابع أخلاقي، يحسن من خلاله السلطانان إلى خدامهما، أكثر منه تعويضا عن أوامر تم تنفيذها. وبذلك ظلت مكانة الخادم رهينة بمدى قربه أو بعده من المؤسسة السلطانية، التي تستخدمه وفقا لمنطقها الخاص، الذي لا ينفصل عن الربط بين العمل في المهمة المخزنية، وبين ما يحققه هذا العمل من ثواب عظيم عند الله[138]، ومن نفع في الدنيا والآخرة، مادامت المشاركة فيه تستهدف تحقيق الأجر. فقد عين أحمد المنصور مثلا أبا القاسم بن سودة وأبا القاسم بن أبي النعيم، كقاضيين على مكناسة وبواديها، « إسباغا للنعمة، ومجازات على جميل الخدمة »[139]، في حين فوض لخديمه محمد بن عمر الشاوي مغارم قبائل مسفيوة الجبل من الزيت إلى أن صار غنيا. وأقطع المولى إسماعيل للقائد عبد الصادق أرضا « يستعين بها على حالته، ومؤنة عياله، وكل ما هو مكلف به وبصدده وملاقاة الأضياف الواردين والصادرين... »[140].

وأضحى إسناد المناصب المخزنية في بعض الحالات، إجراء يعبر عن رأفة السلطان وشفقته، اللتين تقتضيان من العنصر المخزني المنعم عليه إخضاع سلوكه تجاه المحكومين للطابع نفسه الذي كان حاضرا بقوة في تصور ابن القاضي، حين اعتبر أن أحمد المنصور كان يعين على

محمد الإفراني، ن.م، ص. 178.

[136] كمال عبد اللطيف، ن.م، ص. 218.

[137] ظهير المنصور إلى قاضي الجماعة بالمحمدية، ثم جريدة المنصور لتحديد رواتب المدرسين، ضمن حوالات تارودانت، خ.ع، رقم 145، ص. 87؛ محمد القادري، ن.م، ج. 4، ص. 230، وج. 2، ص. 232.

[138] كمال عبد اللطيف، ن.م، ص. 231؛ سعيد بنسعيد، **الفقه والسياسة**، بيروت، دار الحداثة، الطبعة الأولى، 1982، ص. 91. والمولى إسماعيل، ن.م، ص ص. 45، 50.

[139] محمد القادري، ن.م، ج. 1، ص. 53.

[140] ظهير المولى إسماعيل للقائد عبد الصادق بتاريخ رجب 1137هـ، خ.ح، المحفظة رقم 1. واعتمد المنصور على القائد محمد بن إبراهيم بن بجة نظرا لهجرته معه إلى الجزائر ولسابق خدمته، عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 57، 229؛ م.ر.س، ص ص. 70–72.

الناس من يتمتع بالشفقة « على أمة محمد من الرؤفاء الرحماء »[141]، وأيضا في رسالة المولى إسماعيل لقائده أبي علي الروسي، التي أكد فيها على أنه ولاه أمر المسلمين لينظر « إليهم بعين الشفقة والرحمة، وليسعى في مصالحهم »[142].

وبناء على ذلك، ظلت الأطر المخزنية تنظر لما أوكل إليها من مهام، على أنه هبة أحسن بها ولي نعمتها إليها، واستجاب بواسطتها لحاجياتها الاجتماعية وما يرتبط بها من امتيازات. ومن ثم فقد نالت رضاه، ووجبت عليها طاعته. وهو أمر بالغ الدلالة على هيمنة مفهوم أبوية الحاكم الذي يخضع فيه الخادم لوصاية أخلاقية يسعى عبرها لبلوغ رضى الله، من خلال الخدمة الناصحة التي يسديها للسلطان، وتكسبه ثقته وعطفه[143]. لذا لم تتوان بعض الشخصيات التي أسندت إليها مناصب مخزنية دينية على الخصوص، في المبادرة إلى الموافقة والانقياد للأوامر، لما للسلطان من حق الطاعة عليها، قبل أن تنتحل جملة من الأعذار لإعفائها من توليها. بمعنى أن القرار السلطاني، وإن كان لا يتماشى مع إرادة من وقع عليه الاختيار وموقفه، فما عليه إلا الانصياع، ثم البحث عن وسيلة للتخلص من هذا القرار. وهكذا تذرع الفقيه محمد التمنارتي بانشغالاته التعليمية والأسرية، وبعدم أهليته لتبوإ خطة القضاء، حتى يحصل على الإعفاء من أحمد المنصور. ولم يتردد محمد الكاتب في التعبير عن جهله بضوابط خطة النظارة، ليطلب من محمد بن عبد القادر الفاسي التوسط له لدى المولى إسماعيل، ليختار بديلا عنه يقوم بانتقاء من يصلح لقضاء فاس[144]. وهي مواقف لها ما يبررها كما سنرى لاحقا، لكنها لا تخلو من دلالة أكيدة على تجذر أخلاق الطاعة التي تضفي على الفعل الإداري طابعا دينيا. لكن أيعني هذا أن الإدارة المخزنية ذات صبغة دينية؟ أم أن البعد الديني وظف في هياكلها ومعايير اختيار أطرها لخدمة البعد السياسي الهادف إلى ضمان استمرارية السلطة السلطانية[145]؟

---

[141] أحمد ابن القاضي، ن.م، ص. 409.

[142] محمد القادري، ن.م، ج. 4، ص. 229.

[143] عبد الله العروي، **مفهوم الدولة...**، م.س.ذ.، ص. 166. كمال عبد اللطيف، ن.م، ص ص. 217، 264.

[144] رسالة محمد الكاتب إلى محمد بن عبد القادر الفاسي، ضمن رسائل محمد بن القادر الفاسي،
M. El Fasi, « Biographie de Moulay Ismail », *op. cit*, pp. 82-83.
وحول المنصور، راجع: رسالة من محمد التمنارتي إلى المنصور، محمد المختار السوسي، **مترعات الكؤوس في آثار طائفة من أدباء سوس**، مخطوط، خ.ح، رقم 12647، ص ص. 10–11.

[145] كمال عبد اللطيف، ن.م، ص. 162.

الواضح أن الإدارة المخزنية وظفت المواصفات الأخلاقية المستوحاة من المرجعية الدينية لتبرير اختياراتها، ولإضفاء الشرعية على ممارساتها، فجعلت من الفعل الإداري مهمة تصب في خدمة مصالح عامة الناس، وقضاء أغراضهم الدينية والدنيوية، وانتقت لهذه الغاية عناصر توفرت فيها، حسب الخطاب المخزني، خصوصيات سلوكية أهلتها لتحمل مسؤوليات مختلفة في الجهاز المخزني. غير أن هذه الخصوصيات ظلت حبيسة التصور السياسي السلطاني، الذي يعطي الأسبقية لمعيار الولاء الشخصي أولى أولوياته، على الأقل في ما يتعلق بوظائف السيف، في حين بقيت سير الورع والتقوى إلى جانب هذا المعيار، مهيمنة بكل ثقلها على عمليات إسناد الخطط الدينية.

ويعزى هذا الوضع، إلى كون وظائف السيف احتفظت بأهميتها الحيوية في تقوية بنيات المخزن، مما جعل انتقاء أفرادها يهيمن عليه الطابع النفعي المستمد من القدرة على التدبير، المبني على رجاحة العقل وسرعة البديهة؛ لأن السلاطين « لا يولون إلا من تعود عليهم منافع ولايته »[146]. وهذه الصفات لم يكن يؤخذ فيها ببعض الثوابت التي توكل من خلالها وظائف القلم، كصفة العلم مثلا، فلقد أشار محمد داود نقلا عن السكيرج، إلى أن القائد علي بن عبد الله كان أميا، والصفة نفسها نعت بها التسافتي الباشا عبد الكريم بن منصور ومعظم حاشيته، لكنهما أكدا معا على حزم الرجلين ونجاعة تدبيرهما[147].

على أن استحضار هذه الحالات، لا يعني في شيء التسليم بمنطق التعميم؛ نظرا لأن عددا من أطر المخزن الإسماعيلي أمثال الباشا أحمد الريفي والحاج لوقش وعبد القادر بريس، انفردوا بمستوى تعليمي جيد، بل منهم من أتقن بعض اللغات الأجنبية[148]. وحتى بالنسبة للوظائف الدينية، فإن المعرفة بالشريعة لم تكن دائما كافية للظفر بخطة من خططها، بل كان يشترط في المستفيد منها، صفات المحبة والدنو من الجناب العلي الإمامي. فقد اعتبر المولى إسماعيل في رسالة لولده المامون أن « الخديم إذا كان بالمنة والجميل والكره...فإنما هو عدو مبين »[149]. وهي أمثلة تعكس الحضور القوي للبعد السياسي في مساطر التعيين المخزني، إذ حظيت معايير الوفاء والقرابة والولاء بنصيب وافر يفوق المكانة التي احتلتهما المؤهلات

[146] محمد بن سعيد المرغيتي، **الإشارة في تدبير الإمارة**، مخطوط، خ.ح، رقم 5708، ص. 18.

[147] محمد داود، ن.م، ج. 2، ص. 44؛ عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 70، 144، 154.

[148] جون بريثويت (Braithwhaite)، ن.م، ص ص. 80، 100، 149.

[149] رسالة إسماعيلية إلى المامون، بتاريخ 20 محرم 1108هـ، مجموع مخطوط، خ.ح، رقم 12598.

والكفاءات. غير أنها بقيت محتجبة وراء القناع الديني والأخلاقي، الذي يوظف بطريقة فعلية أو رمزية لتعليل التدابير السلطانية، وتكريس شرعيتها، مما أفقد هذه المعايير بصمة مؤسساتية واضحة[150]، وجعلها مرتبطة بشخص السلطان، أكثر من ارتباطها بجهاز المخزن.

وتجرنا هذه الوضعية إلى التأمل في ظاهرة اعتماد السلطانين على عناصر دخيلة في إدارة البلاد، وإصرارهما المتواصل على إغرائها بتولي أعلى المناصب، شريطة اعتناقها للإسلام، مما يقيم الدليل على وعي أحمد المنصور والمولى إسماعيل، بأن توظيف العلوج والعبيد لخدمة شخصيهما لا يمكن استكماله، إلا عبر إصباغه بالصبغة الدينية التي من شأنها التخفيف من انتقادات القوى الدينية المعارضة، وإن ظل هذا الاعتناق في أغلب الحالات شكليا، فإنه يدفعنا إلى تأكيد حضور البعد الديني الذي يسبغ المشروعية، ومساءلة النزوع الدائم للسلطانين إلى إسناد المناصب الإدارية الحيوية لفائدة هذه العناصر، ومدى علاقة هذا الإسناد بالرؤية السياسية، التي تجد في الدخيل خير من يضحي لخدمة ولي نعمته[151].

هكذا اتسمت الممارسات الإدارية المخزنية عموما، بوجود أسس ثابتة ومتغيرة، لكن إذا كانت هذه الممارسات متذبذبة بين هذه الأسس، فقد احتضنت في طياتها مواقف خاضعة لوصاية أخلاقية في الغالب الأعم، تجسدت في اعتبار المهمة الإدارية أمانة[152]، تطوق أعناق من تكلفوا بها، وتلزمهم بالوفاء للعقد الشخصي الذي يربطهم بالسلطان، وللواجب الأخلاقي المنبثق من الدين، والمستبعد لفضيحة الخيانة. ومما يدل مثلا على الحضور الوازن لمفهوم الأمانة، هو الاستخدام الشائع في بعض الوظائف الحساسة، لمصطلح أمين المرسى للتعبير عن الموظف المكلف بتحصيل الضرائب الجمركية، وأمين بيت المال الذي يشرف على الخزينة السلطانية. وهي ألقاب تعبر عن رسوخ المرجعية الثقافية الإسلامية في المنظومة الإدارية المخزنية، لذا فلا غرو أن تتردد في بنيات ظهائر التعيين ورسائله العبارات الدالة على مضامين الأمانة. وفي هذا السياق، اعتبر أحمد المنصور إسناد مهمة القضاء بسجتانة لمحمد بن علي الهوزالي « كعصابة ألقاها على جبينه، وعهدة جعل زمامها بيمين علمه ودينه »[153].

---

150 R. Mousnier, « Le problème des fidélités… », *op. cit.*, p. 542.

151 عبد الله العروي، **مجمل...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 84. انظر أيضا:
J. Dakhlia, *Le divan des rois…, op. cit.*, p. 313.

152 كمال عبد اللطيف، ن.م، ص. 218؛ عبد الله العروي، **مفهوم الدولة...**، م.س.ذ.، ص. 129.

153 م. ر.س، ك، 278، ص ص. 14–16، 77، 79.

وورد في ظهير سعدي لتولية قائد عسكري، أن عليه « الوفاء بشرط هذه الأمانة، والاصطبار على حمل أعبائها ببركة العفاف والديانة »[154]. وذكر المولى إسماعيل في إشارة إلى محمد بن إبراهيم معنينو، أنه أمنه على المداخيل الجمركية المرتبطة بالخدمة البرية والبحرية بمراسي سلا والرباط وآسفي[155].

وتبين هذه العبارات بجلاء النظرة المخزنية لمفهوم الخدمة، التي ترى فيها بالدرجة الأولى مهمة للحفاظ والائتمان على ممتلكات السلطان، وعربونا لإثبات علاقات التبعية الشخصية، غير أن هذه النظرة ظل يتجاذبها في معظم الأحيان خطاب يضمر القصور، إذ لا تنفك الرسائل الرسمية عن دعوة الأطر المخزنية إلى ضرورة الاستقامة والجد والالتزام بالسبيل المعروف، والمشورة عند الحاجة[156]. وهو ما يكرس طغيان الوصاية الأخلاقية، التي يمارسها السلطان على الأطر المخزنية، باعتباره الأصل الذي تدور في فلكه، والمحور الذي يتم من خلاله إعادة بناء العلاقات الإدارية في بعديها الديني والسياسي، إذ كانت أوامره ونواهيه تطول كل صغيرة وكبيرة، على الصعيد المركزي أو الجهوي، أو حتى المحلي. فأحمد المنصور صدرت عنه عدة ظهائر تناولت قضايا جزئية من قبيل مراقبة المصرف الذي يزود جوامع تارودانت بالماء، وتوزيع الاستفادة الأسبوعية من مورد مائي بالمدينة نفسها. ولم يفوت المولى إسماعيل فرصة التدخل في أدق التفاصيل المتعلقة بسياسة أبنائه أو باشاواته وقواده[157]. وهي ممارسات تترجم إيمان المؤسسة السلطانية بأحقيتها المطلقة في تتبع مستجدات السكان من جهة، وفي مراقبة التجاوزات المحتملة للخدام من جهة أخرى، عن طريق بث العيون، ونصب الآذان، التي تحول دون إخفاء الأخبار إن سرا أو علانية[158].

وتؤكد هذه المواقف، بما لا يدع سبيلا للشك، غلبة التصور السلطاني الذي لا يرى وفاء

---

[154] ن.م.

[155] عبد الرحمن ابن زيدان، ن.م، ص. 257.

[156] انظر بعض ظهائر ورسائل المنصور، م. ر.س، ك 278، ص ص. 30–32، 73–74؛ كمال عبد اللطيف، ن.م، ص. 218.

[157] عن المنصور، انظر: **حوالات تارودانت**، ص ص. 41، 196. وبخصوص المولى إسماعيل، راجع: المولى إسماعيل، ن.م؛ **رسائل إسماعيلية**، مجموع مخطوط، خ. ح، رقم 12584.

[158] أحمد ابن القاضي، ن.م، ص ص. 409–410؛ أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 7، ص ص. 155، 252؛ المولى إسماعيل، ن.م، ص. 37، راجع أيضا:
Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, pp. 51-2.

الأطر المخزنية للثقة التي وضعت فيها، إلا عبر البرهنة عن انضباطها وطاعتها لما أمرت به، مما يستدعي الحذر، حتى من المقربين الذين شملتهم العناية السلطانية[159]. والحيطة هي التي تخول الهيبة التي لا استمرارية للسلطة إلا بإظهارها، لأنه مهما بلغت الثقة في إطار مخزني معين، فلا بد من الحفاظ على المسافة التي تحدد مكانة كل طرف من الأطراف. فالطرف السلطاني تأرجح بين تخويل الثقة لهذا الإطار، وبين الرغبة في احتوائها، أي بين منحه الصلاحيات وبين السعي نحو تقليصها، لما قد تمثله من تهديد من شأنه المساس بالتقاليد، أو انتهاك حرماتها. وهو ما تجسده في تقديرنا عمليات التعيين والعزل المتكررة التي أقدم عليها السلطانان، وإن بدرجات متفاوتة كما أسلفنا، ثم التدابير التي اتخذاها لمحاربة إقدام بعض الأطر المخزنية على تجاوز الحدود المرسومة، أو لجوئها إلى الاغتناء الفاحش، وقد تمظهر هذا الوضع بصيغة أوضح خلال عهد المولى إسماعيل[160].

هذه السلوكات عبرت بشكل أو بآخر، عن الشعور الذي كان ينتاب المؤسسة السلطانية، وهي ترى في تقوي بعض عناصر الجهاز الإداري مسا صريحا بتفردها وتميزها، وإلا كيف تفسر ما أورده القادري حول قتل الكاتب الخياط بن منصور: « ونظر السلطان في ما كان يتصرف فيه قال: لو قال قائل إن الخياط بن منصور كان سلطانا، لكان القائل صادقا في قوله »[161]. وإن كان قطع رأس هذا الكاتب مرتبطا بتجاوزاته، فإن عبارة المولى إسماعيل تؤكد أن هناك خطوطا تحدد المراتب لا ينبغي تجاوزها، حتى من قبل أقرب الخدام. ومن قبل عبر عن التصور نفسه أحمد المنصور في رسالته لولي عهده محمد الشيخ المامون[162]، مما يعني أن الخدمة في المخزن نادرا ما كانت تمكن ممارسيها من اكتساب تراتبية إدارية قارة.

نستنتج أن الإدارة بمختلف أبعادها، ظلت تمثل من وجهة النظر المخزنية فضاء يولد من رحم المؤسسة السلطانية، ويكرس آلياته لخدمتها، أي أنه امتداد طبيعي لملكياتها الخاصة، وتجسيد لحضورها المجتمعي. فما هي الصيغ التي اتخذها هذا الحضور مركزيا ومحليا وجهويا؟

---

[159] كمال عبد اللطيف، ن.م، ص. 201.

[160] جون وندوس (Windus)، ن.م، ص ص. 42، 127.
Ch. de la Veronne, *Vie de..., op. cit.*, p. 65.
راجع ما حدث لكاتب أحمد المنصور ابن عيسى، إذ صودرت ممتلكاته نظرا لإقدامه على إشهار رسائل النصح التي قدمها للسلطان. عبد الله كنون، **رسائل سعدية**، ص ص. 205، 210؛ المجهول السعدي، ن.م، ص. 72.

[161] محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 4، ص. 233.

[162] رسالة أحمد المنصور إلى ولي عهده، الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 176.

تراتبية الإدارة المخزنية

اختزل أحد الباحثين وظيفة الحاكم، من خلال صيغتها الأكثر بساطة، في قيادة جماعة معينة وتسييرها وممارسة السلطة السياسية، واتخاذ القرارات المتعلقة بها. وميز تبعا لذلك بين المفهوم الضيق لمصطلح الحكام، أي الذين يتكلفون بالسلطة والإدارة السياسية العامة للبلاد بدعم من مساعدين يطلق عليهم عادة لقب « رجال الإدارة »، وبين المفهوم الواسع الذي يشمل الأشخاص المتمتعين بأي نعت يمكنهم من ممارسة السلطات داخل جماعة ما. وفي ضوء هذا التقسيم يتبوأ الهرم الحكام وبطانتهم التي تشارك بطريقة مباشرة في ممارسة السلطة، بصفتهم مستشارين استعان بهم الحكام، أو مجموعة من المحكومين أو من يمثلهم اكتسبوا حق المشاركة، إن كليا أو جزئيا في عمل السلطة، أو يتعلق الأمر، بحكام من الدرجة الثانية يمارسون سلطات على المستويين الجهوي والمحلي على شاكلة رجال الحكم المركزي، أو بأعضاء من الفئة الحاكمة[163]. فهل يعبر المفهوم الضيق على الإدارة المخزنية بمعناها المركزي، ويحيل الثاني على الإدارة المخزنية بدلالاتها الجهوية والمحلية؟

نظرا للدور المحوري الذي حظي به السلطان في جهاز الإدارة المخزنية، فقد شكل مؤسسة بأبعادها السياسية والإدارية المادية منها والرمزية، باعتباره قائد الجيش، ورئيس الإدارة ينفذ، ويشرف، ويراقب كل ما يجري بالبلاد، سلطته مطلقة تستهدف ضمان الأمن الداخلي والخارجي، مقابل طاعة وخضوع السكان أشخاصاً وممتلكات[164]، ويساعده أولاده وخدامه من وزراء وقواد وغيرهم ينعتون بالإدارة المخزنية المركزية.

– **في العاصمة**

بادئ ذي بدء تجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي استعادت فيه مراكش أهميتها بصفتها عاصمة سياسية وإدارية مع بلوغ السعديين سدة الحكم، لأسباب تداخل فيها القرب من منشإ الدولة، ودرعها الواقي، والبعد عن ضغوط الإمبراطورتين العثمانية والإسبانية

---

[163] J. Gilissen, « Les rapports entre gouvernés et gouvernants, vus à la lumière de l'histoire comparative des institutions : synthèse générale », in *Gouvernés et gouvernants*, 1e partie, (Synthèse générale, Civilisations archaïques islamiques et orientales), Bruxelles, Librairie Encyclopédique, 1969, pp. 40-41, 69.

وعن تنظيم الإدارة المخزنية في القرن التاسع عشر، راجع: مصطفى الشابي، ن.م، ص ص. 29–75.

[164] A. Laroui, *Les origines..., op. cit.*, pp. 73, 111-115 ; N. Elias, *La société de cour...., op. cit.*, p. XXIV.

متنافستين في حوض البحر الأبيض المتوسط، وما شكلته من تهديد يمكن أن يعصف بهم في أية لحظة، ولم يتقاعس أحمد المنصور عن إيلائها كل عناية واهتمام، تجسدت في تجميل أحيائها، وخاصة في تشييد معلمة البديع الذي مثلت سمو دار ملكه، ومجال اتخاذ قراراته، واستقبال السفراء والمبعوثين الأجانب، بالمقابل انفرد المولى إسماعيل بالتخلي عن العاصمتين التقليديتين، واتخاذ مدينة مكناس عاصمة لسلطنته، وتضافرت في بلورة هذا الاختيار جملة من العوامل ارتبطت بمؤهلات الطبيعة « إذ اختصت...بطيب التربة وعذوبة الماء، وصحة الهواء »[165]، وبالموقع الجغرافي المتميز الذي أهلها للعب دور هام في الإستراتيجية العسكرية، ثم بالاعتبارات السياسية المرتبطة في شكلها ومضمونها بالقلاقل التي شهدتها مدينة فاس عقب وفاة المولى رشيد وما واكبها من مواقف مناهضة من قبل نخبها لم يستسغها هذا السلطان. كما لا يفوتنا أن التجربة التي خاضها هذا الأمير بصفته حاكماً للمدينة قد تركت دون شك بصمات جاذبة في ذهنه جعلته يفكر في الاستقرار بها. ومن ثم، فالظاهر أن طموحاته الشخصية، ورغبته في التميز وإثبات الذات، وولعه بالتشييد، وتصوراته للممارسة السياسية، وللعمارة العسكرية، كلها مؤشرات دالة على أن الأمر لم يكن اعتباطيا بقدر ما أفرزته إرادة لتشييد عاصمة بحمولاتها المادية والرمزية المعبرة عن مظاهر العظمة والهيبة، والهادفة إلى لعب دور الحلقة الرابطة بين مجالي الأطلس المتوسط والريف. ومن هنا، فإعادة بناء مكناس وتجديد معالمها لا يمكن فصله في هذا السياق عن مكانتها مركزاً لمراقبة وتسيير شبكة القلاع التي أنشأها بجوارها لتأمين الطريق والرفيق.

ولا غرو، أن إصرار السلطان على الإشراف بنفسه على مشروع العاصمة الجديدة « ...يقف على بنائه، وكلما أكمل قصرا أسس غيره »[166] يحيل إلى عزمه ترسيخ نموذج الحاضرة السلطانية الذي كان يحمله في مخيلته القائم على مبدإ علو المنشآت وضخامة أسوارها وأبراجها وتكامل وظائفها، إذ جمعت بين الخدمات السكنية والتخزينية والعسكرية، « وفوق كل باب منها برج عظيم عليه من المدافع النحاسية العظيمة الأجرام، والمهاريس الحربية الهائلة الأشكال، ما يقضي منه العجب، وجعل في هذه القصبة بركة عظيمة تسير فيها الفلك... وجعل بها هريا عظيما لاختزان الطعام... يسع زرع أهل المغرب... وجعل

---

[165] أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف...**، م.س.ذ.، ص ص. 147–148؛ أحمد الناصري، **الاستقصا...**، م.س.ذ.، ج. 7، ص. 48.

[166] أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف...**، م.س.ذ.، ص. 154.

بها إسطبلا عظيما لربط خيله وبغاله... »[167]. وهي بنية معمارية تؤكد غلبة منطق التخطيط والتنظيم والاستعداد لإظهار علو السلطان العلوي، وقدرته على الاحتماء والتخفي، وتترجم حضور الحس الهندسي والجمالي لديه المستوحى لا محالة من السعي إلى إظهار الخصوصية، كما سنرى حين تناولنا للأبعاد الرمزية للمخزن.

وفي ما يخص طبيعة الإدارة المركزية بالعاصمة، تجمع جل الكتابات على أنها جهاز بسيط تشكل من خدام تربطهم بالسلطان علاقات شخصية، لهم معرفة « بصناعة سياسة الملوك، وتدبير القياد والوزراء »[168]، ينظرون للأمور نظرة مخالفة للعامة والدهماء، ويقدرون عواقبها أحسن تقدير، ويمارسون مهامهم وفقا لما ينظر به السلطان صاحب الرأي والتنفيذ في مختلف النوازل[169]. وضم هذا الجهاز الحجاب الذين يشرفون على خزائن السلطان، ويؤتمنون على خصوصياته، وتسند لهم أيضا مهام سياسية وعسكرية متنوعة، ويصعب الفصل بين منصبهم ومنصب الوزير. لكن يبدو أن تولي الشخص للوزارة، واكتسابه لثقة ولي نعمته يمكنه من الجمع بينها وبين الحجابة[170]، وهذا لا ينفي وجود خدام مارسوا أحد المنصبين دون الآخر. أما الكتاب فيشترط فيهم معرفة الإنشاء، وجودة الخط، يشرفون على كتابة الرسائل الديوانية، ويحمل الثقاة منهم الخاتم السلطاني، وكانوا يلقبون « بكتاب السر »، فهم يؤمنون الاتصال بين الخليفة وجميع الولايات، ويتصرف رئيسهم في أمور الباب، ويشرف على بيت المال وعلى الخدم[171].

والملاحظ أنه كان يتم الخلط أيضا بين وظيفة الكاتب ووظيفة الوزير، فقد ذكر القادري أن عبد الله الروسي، « كان مكلفا بالكتابة...مثل الوزير »، وأن الخياط بن منصور كاتب

[167] أحمد الناصري، ن.م، ص ص. 55–54؛ عبد الرحمن ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص. 134 وما تلاها.

[168] عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 70.

[169] عبد الرحمن ابن زيدان، **العز والصولة ...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص ص. 53، 145، 271.

[170] تولى عزوز الوزكيتي الوزارة في عهد عبد الملك السعدي، ثم أضاف إليها الحجابة في عهد أحمد المنصور، انظر: محمد القادري، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص. 56 هامش 7؛ محمد الإفراني، ن.م، ص. 169.

[171] أحمد ابن القاضي، ن.م، ص ص. 164–169؛ الحسن الوزان، **وصف إفريقيا**، ج. 1، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة 2، 1983، ص. 286؛ عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص. 288.

Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail...*, *op. cit.*, p. 51.

المولى إسماعيل، « يتوسط للولاة سرا مع السلطان بمنزلة الوزير »[172]. وكان الكاتب أحمد اليحمدي وزيرا ورئيسا مقدما على سائر الكتاب على حد تعبير الزرويلي[173]، واعتبر علي بن عبد الله الريفي الحمامي « قبطان البحر وزير الكوشطة البحرية »[174]. أليست وضعية القرب من السلطان هي التي كانت تضفي على هؤلاء صفة الوزراء؟

ويفسر تزايد نفوذ الكتاب داخل الجهاز المخزني المركزي، بما خولته إياهم صنعتهم من الاطلاع على مختلف الأسرار المستمدة من صدور الرسائل وورودها من وإلى أيديهم. وكان هذا الوضع وراء إمساك بعضهم بكتابة التاريخ ليجعلوا منه تاريخا للسلطان، باعتبار أن هدف المعرفة لديهم هو خدمة المخزن، في حين بات هدف العلماء من العلم هو معرفة الشريعة، وكتابة تاريخ الأمة الإسلامية[175]. وكانت كتابات عبد العزيز الفشتالي، ومحمد الإفراني، وأبي القاسم الزياني، ومحمد بن العياشي، ومحمد أكنسوس، محكومة بالخلفية نفسها، التي تنطلق من كون الكاتب يميل حيث مالت ريح الدولة، وأن العالم ظل بالمقابل متمسكا بعلوم شرعية ثابتة. ومن ثم، يمكن التسليم بخضوع نسق التأليف لدى هؤلاء الكتاب لمنطق مشابه، غايته بالأساس إثبات سياسة عامة للمخزن المغربي على عهد أحمد المنصور والمولى إسماعيل.

لقد حرص الفشتالي بصفته مؤرخا رسميا للدولة كلف بكتابة مؤلف **مناهل الصفا**، على تقديم خطاب تاريخي يخدم بالدرجة الأولى التوجه العام لسياسات ولي نعمته. ومن هذا المنظور، تجاهل عدة أحداث أوردها معاصروه، أو تغاضى عن التفصيل في حيثياتها بالرغم من اطلاعه الواسع على خباياها، وانتقى منها ما يلائم التصورات السلطانية، وما يتماشى مع الطروحات الرسمية، فعظم مخزن أحمد المنصور، وألصق صفة المروق بكل الحركات التي حاولت الخروج عن طاعته، وتناولها في أحايين شتى، بدرجات عالية من التحامل، دون أن يكلف نفسه عناء التصدي للأسباب التي أفرزتها. كما اتخذ من مخدومه مركزا لإنتاجه التاريخي، فقرأ وأول الأحداث التي شهدها المغرب من خلاله ولصالحه، صانعا بذلك تاريخا يظهر التعالي السلطاني، ويعبر بجلاء عن التمثلات الذهنية والفكرية للكاتب

---

[172] محمد القادري، ن.م، ج. 3، ص. 360، وج. 4، ص ص. 228، 232—233، 238—239.

[173] أبو الحسن اليصلوتي العثماني، ن.م، ص ص. 10، 322.

[174] رسالة من المولى إسماعيل إلى هولندا بتاريخ 5 رجب الخير عام 1108هـ، **الأرشيف الوطني الهولندي لاهاي**، سلسلة الأقاليم المتحدة رقم: 1.01.08، رقم الوثيقة: 12569.35.

[175] خالد زيادة، **كاتب السلطان حرفة الفقهاء والمثقفين**، بيروت—لندن، رياض الرايس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، 1991، ص. 183.

المخزني. وطمح أحمد اليحمدي للمسعى نفسه، حين ألف كناشته **مدد التأييد في ترتيب المحفوظات والتقاييد** بأمر من المولى إسماعيل، فلم يذخر وسعا في تمجيد سياساته والبحث عن مرجعيات تاريخية تبرر قراراتها، وتشيد بالتدابير التي تبنتها. وهذان النموذجان يكشفان عن طبيعة الأنماط التأليفية التي التزم بها ممارسو حرفة الكتابة الرسمية[176].

كما ضم المخزن المركزي صاحب المظالم، الذي كان يبث في الشكاوى المتعلقة بالتظلمات التي تلحق الرعايا، وقاضي القضاة، وكبار قواد الجيش، وبعض العلماء، وكلهم شكلوا أصحاب المشورة الذين يبدون رأيهم في خبايا الأمور بالنظر إلى تجربتهم.

وهكذا نستنتج أن السلطان ظل يشكل المحور الذي تدور في محيطه جميع الأجهزة المركزية للمخزن، من منطلق أنه جسد مصدرا لتفويض الصلاحيات الإدارية أو سحبها، ورقيبا لزجر كل من فكر في تجاوز ما وهب له من منزلة، فلا أحد يعلو فوق مرتبته. وبالرغم من صعوبة التمييز بين اختصاصاتها ووظائفها، فإن هذه الأجهزة، مع ذلك، لم تكن معزولة عن أحضان المجتمع، ولم تشكل طبقة منغلقة على نفسها، تعيش من الضرائب والسخرات التي تفرضها، بل كانت تمثل بنية متحركة بواسطة التعيين والعزل وليست ثابتة، لما يسجله الحضور السلطاني من وزن في إعادة ترتيبها.

- جهويا

اعتمد السلطانان في إدارة البلاد على مجموعة من الحكام، من بينهم أبناؤهما الذين كانوا يسيرون الولايات نيابة عنهما، بهدف إرساء دعائم المخزن وتقوية أركانه[177]. وتمتع هؤلاء بمواصفات سلطة مركزية جهوية، وهكذا أوصى أحمد المنصور ولي عهده محمد الشيخ المامون باتخاذ حاشية مخزنية مماثلة لما لديه، تضم الحاجب والكاتب والوزير والمكلفين بالمشور والحرس الخاص وديوان المظالم، بل ألح عليه في انتقاء كتبته من الماهرين، على اعتبار أنه مقبل على مراسلة الدول الأجنبية. وتبنى الموقف نفسه المولى إسماعيل من خلال نصحه وعتابه لولده المامون باتخاذ قواده وكتابه وعماله من الأكفاء لتسيير شؤون ولاية سوس[178].

---

[176] « Les abus de l'histoire ne sont le fait de l'historien que lorsqu'il devient lui-même un partisan, un politicien ou un valet du pouvoir politique » J. Le Goff, *Histoire et mémoire*, Paris, éd. Gallimard, 1988, p. 198.

[177] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 92–93؛ المولى إسماعيل، **إلى ولدي المامون...**، م.س.ذ.، ص. 46.

[178] محمد الإفراني، ن.م، ص. 178؛ أحمد ابن القاضي، ن.م، ص ص. 223–224، 410؛ المولى إسماعيل، ن.م، ص

نحن أمام « مخزن مركزي مصغر » يجسد الحضور الرمزي والمادي الدائم لسلطة السلطان أمام رعاياه؟ أم أن الأمر لا يعدو محاولة من السلطانين لتدريب أكثر الأبناء حظوة، على التمرس بشؤون السياسة والرياسة بهدف إعدادهما لخلافتهما؟

لقد كان تعيين كل أمير أو نقله من ولاية إلى أخرى يتم تبعا لدرجة كفاءته ومكانته لدى السلطان، مما يكسبه خبرة سياسية وعسكرية؛ إذ كان المولى الشريف بن إسماعيل يمتلك فسطاطه الخاص، الذي يستخدمه للإقامة فيه، ولاستقبال ضيوفه، وبلغ عدد جيوش محمد العالم بالسوس ثلاثين ألفا. كما حكم أبو الحسن بن أحمد المنصور ولاية تادلة لسنوات طويلة، وتحت إمرته جيش هام من العلوج والأسرى المسيحيين[179]. واستعان هؤلاء الأمراء في ممارسة مهامهم بمجموعة من الأطر المخزنية، التي كانت ترتبط مباشرة بالسلطان، بل إن كل أمير وجد بجانبه باشا أو قائداً يأخذ بيده عند الحاجة، ويمثل عين البلاط وأذنه عليه، يكشف عن أخباره، وعن وتيرة طموحاته، ويحدد طبيعة علاقاته مع السكان، حتى لا يسيء السيرة[180]. وفوض السلطانان إدارة بعض الجهات لحكام استمدوا سلطتهم منهم، فإذا كان أحمد المنصور قد كلف مثلا القائد حم بن فارس بالإشراف على تيكورارين، والباشا جوذر وأخاه محمود بحكم السودان، فإن المولى إسماعيل خول تسيير شؤون الشمال والعلاقات مع الدول الأوروبية لأعضاء أسرة الريفي. وتمتع هؤلاء الحكام الذين كانوا يحملون في الغالب لقب باشا بصلاحيات واسعة، أكسبتهم هيبة كبيرة لدى السكان، فأسهموا بشكل فعال في ضمان الاستقرار بالبلاد، فقد خاطب المولى إسماعيل هولندا في إحدى رسائله قائلا: « إن خديم دارنا القائد علي بن عبد الله هو وزيرنا ومتولي أمور البحر كله والكلام في جميع شؤونه، ونصاراكم أعطيناهم له وهو يكاتبكم والعمل على ما يقوله لكم »[181].

أما المدن فكانت تدار من قبل حكام قد يحملون اسم باشا أو قائد أو عامل[182]، مما يكشف

ص. 15، 17، 36، 52.

[179] عن أبناء المولى إسماعيل، انظر: عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 148—223. وعن أبي الحسن، انظر رسالة من Baltazar Polo إلى فيليب II بتاريخ 26—3—1594:
Archivo General de Simancas, Espagne, S.E. Legajo 174.

[180] محمد الإفراني، ن.م، ص. 179؛ المولى إسماعيل، ن.م، ص. 15؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 47.
Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, pp. 51-2.

[181] رسالة من المولى إسماعيل إلى هولندا بتاريخ أواسط ذي الحجة الحرام عام 1106هـ، مصدر سابق، سلسلة الأقاليم المتحدة رقم، 1.01.08، رقم الوثيقة 12594.34.

[182] يميز عبد الله العروي بين العامل الذي يمثل المخزن بمعنى الجيش في المدينة، والقائد الذي يتكلف بالأمن بالقبيلة.

عن الغموض التام الذي طغى على التراتبية الإدارية، وعلى طبيعة المهام التي تجمع في الغالب بين ما هو إداري وما هو عسكري. وإلى جانب هؤلاء الحكام، تم تعيين أطر دينية وعسكرية وإدارية وقضائية على شاكلة المخزن المركزي، تراقب مراقبة شديدة، وتنقل أخبارها أولا بأول. ولتسهيل مهامهم تخلى الحكام الجهويون عن اختصاصاتهم لبعض الأشخاص، غير أن اللبس اكتنف في الغالب الصفة الإدارية التي يحملونها، لكن عملية التخلي تلك كانت تتم أحيانا بواسطة إصدار مراسيم تبين الخطط المحددة لهم[183]. والملاحظ أن جميع المدن التابعة للحكام الجهويين، ظلت مرتبطة ارتباطا مباشرا بالسلطانين اللذين يراقبان مداخيلها، ويعينان من يتولى شؤونها، ويرسلان إليها بين الفينة والأخرى مبعوثين عنهما لتفقد أحوال الرعايا، ولتشخيص مظاهر الشطط[184]. لكن بالرغم من المراقبة الشديدة لكل أطراف البلاد، فقد فرضت ظروف الامتداد الجغرافي أن يتمتع المخزن الجهوي بدور صلة الوصل بينه وبين المخزن المحلي.

- **محليا**

ارتبطت وظائف الإدارة المحلية بتمثيل السلطان وبالربط بينه وبين القبائل، إذ كان يشرك حكاما محليين من خلال تعيينهم أو الاعتراف بسلطتهم، بهدف إقرار نوع من التوازن الذي تعجز الوسائل التقنية والإدارية للمخزن المركزي عن تحقيقه[185]. ويشرف على هذا الجهاز المحلي ممثل أصبح يحمل لقب القائد، بمعناه العسكري منذ توظيف المخزن لقبائل الكَيش[186]، ثم عمم ليدل على كل زعيم قبيلة يحافظ على الأمن، ويحصل الضرائب، ويجند الرجال عند الضرورة، ويدير محكوميه حسب الأعراف، ويعينه السلطان بموافقتهم. وفي هذا الإطار، تم

انظر:

A. Laroui, *les origines..., op. cit.*, p. 160.

[183] مرسوم صادر عن علي بن عبد الله الحمامي، يعين فيه محمد عاشر التطواني على خطة أبي المواريث بتطوان، راجع: محمد داود، **تاريخ تطوان**، ج. 2، ص. 33. ثم ظهير توقير واحترام صادر عن القائد حمو بن بركة والقائد أحمد بن الحداد لفائدة سيدي يوسف بن محمد دين الله، انظر:

A.-G.-P. Martin, *Quatre siècles d'histoire marocaine..., op. cit.*, p. 37.

[184] مجهول برتغالي، **وصف...**، م.س.ذ.، ص ص. 71–725، راجع أيضا:

A.-G.-P. Martin, *Quatre siècles..., op. cit.*, p. 47.

[185] G. Balandier, *L'anthropologie..., op. cit.*, pp. 162-3, 171.

[186] « Relation de R.O.C », in *S.I.H.M*, 1e série, Ang., t. II, p. 395. Voir aussi, *Encyclopédie de l'islam*, Paris, 1978, p. 476.

انتقاء القواد من الأعيان الذين تمتعوا بنفوذ داخل القبيلة، وذلك حفاظا على هياكلها، ورغبة في التعايش مع بنياتها المحلية، التي اتسمت بحرية تسيير في سوس والشرق، وفي المناطق الجبلية لاعتبارات جغرافية[187]. وبالرغم مما كانت تسفر عنه هذه الوضعية من تجاوزات، فإن المخزن لم يعمل قط على احتواء المؤسسات المحلية، أو تنصيب نفسه للقيام بوظائفها، بل نظر إليها كأجهزة لتخفيف العبء عنه عبر تمثيل سلطته، الشيء الذي جعل منها مكونا أساسا من مكوناته. واعتمد القائد في تسيير منطقة نفوذه على الأشياخ وأعوانهم، الذين يرتبطون بالسكان برابطة الدم أو اللف، مما كان يسهل عليه إخضاعهم لنفوذه دون حاجة إلى إقرار وجوده الفعلي بصفة مباشرة. لكن هذه الوضعية تدل إما على قدرة المخزن على التستر والتخفي وراء الزعامات السياسية المحلية من خلال تزكيتها وتدعيم سلطتها، بهدف تفادي أية مواجهة محتملة مع السكان قد تكون مكلفة، أو على أنها لا تعدو أن تكون طريقة للتسيير تسعى إلى الحفاظ على التوازن.

ويدل هذا الوضع على وجود أسلوب حكم محلي خاص، يظهر فيه المخزن وكأنه يرضى بحد أدنى من الاعتراف، ويفضل تسييرا غير مباشر[188]، وتبدو فيه القيادات المحلية بالمقابل مقتنعة بمشاركتها في السلطة، وما تمثله هذه المشاركة من ضمان لاستمرارية المخزن. غير أن القائد وأعوانه لم يكن باستطاعتهم تأكيد الحضور المخزني وسط القبائل، بمعزل عن الإشراك الفعلي للشرفاء والصلحاء والمرابطين، الذين يعزز السلطان وجودهم إما بالصلات، أو بظهائر التوقير والاحترام. فيمارسون وظيفة التحكيم، ويسهرون على تنظيم الحياة الاجتماعية، مما يخولهم بالضرورة مكانة داخل أجهزة المخزن، الذي لا يذخر وسعا في دعمها، والحفاظ على صيغ عملها، ما دامت تفي بالغرض، شريطة أن تمارس هذا الدور بتزكية سلطانية، وليس من خلال مبدإ التضامن مع قاعدتها الاجتماعية، والذي قد يسفر عن بروز سلطة مضادة تسعى لوضع حد لهيمنة السلطة المحلية[189]. ويعني هذا أن المخزن إما كان مضطرا

---

[187] الحسن الوزان، ن.م، ج. 1، ص. 286. انظر أيضا:
A. Laroui, *les origines..., op. cit.*, pp. 160-3.

[188] J. Dakhlia, *Le divan des rois..., op. cit.*, p. 307.
رحمة بورقية، **الدولة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب**، بيروت، دار الطليعة، 1991، ص ص. 67–69. وعن تدخلات المخزن في بعض القبائل لخلق جهاز إداري متكيف مع الأعراف، راجع: علي المحمدي، **السلطة والمجتمع في المغرب**، نموذج آيت باعمران، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى 1989، ص ص. 117–118.

[189] M. Morsy, « Réflexion sur le système politique... », *op. cit.*, pp. 113, 128-9 ; A. Laroui, *les*

لتوظيفها ضمن حدود معينة لإيمانه بأهميتها، باعتبارها بديلاً لا يمكن الاستغناء عنه في ظل قصور تغطيته العسكرية والإدارية، بالرغم من المجهودات التي بذلها كل من أحمد المنصور والمولى إسماعيل لتفادي هذا القصور عبر محاولة إثبات حضورهما في كل المناطق، وأن هذه الزعامات المحلية برأسمالها الرمزي والمادي، كانت تمارس أدوارها الأساسية داخل المجتمع القبلي، فتسهم بطريقة مباشرة في دعم المخزن المركزي، الذي ظل متمسكا بهاجس مراقبة الطموحات السياسية لهذا الدعم، وربما لم ينتبه إلى أبعاده في تجاوز العديد من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، أو أن المخزن المركزي بسياسته تلك، كان يسعى إلى احتواء هذه الزعامات شيئا فشيئا، وصهرها ضمن منظومته المحلية، وهو يعي صعوبة ذلك كما سنرى لاحقا، بهدف تحجيم مواقعها، وحصر أدوارها في خدمة أهدافه.

لقد حمل المخزن المحلي في طياته أي عنصر داخل القبيلة يمتلك سلطة القرار، التي تمكنه من القيام بدور تنظيمي معين، حافظ فيه على نوعية المسافة التي فرضها المخزن المركزي من جهة، وعلى طبيعة الأعراف التي اعتبر الالتزام بها قاعدة أساسية للحفاظ على التوازن من جهة أخرى.

وإجمالا، شكلت الإدارة المخزنية بمستوياتها الثلاثة جهازا ذا نزعة مركبة، تعايشت مكوناته في إطار نوع من الجدلية، على الرغم من تفاوت القدرات التنظيمية لهذه المستويات، لذا فإن أي فصل تعسفي، أو أي إسقاط لتصور إداري معين، لن يساعد بالتأكيد على فهم إيواليات هذا النظام الذي تداخلت فيه عدة أبعاد وصلت إلى درجة التعارض أحيانا. لكنها صبت دوما في اتجاه السلطان الذي مثل حجر الزاوية بالنسبة لما هو محلي وجهوي ومركزي، بمعنى أن السلطة الإدارية ظلت مشخصة في أفراد يشرفون على خدمته، مما يجعل من باب المجازفة الجزم بوجود تراتبية إدارية بالمعنى الصحيح، سواء في الشكل أو في الأدوار.

– بنية المراسلات

للحفاظ على تواصل متين مع الأجهزة الجهوية والمحلية، اعتمد السلطانان على المراسلات الرسمية، والوثائق الإدارية، التي أشرف الكتاب على صياغتها في ديوان الإنشاء، وضمنوها الأوامر والنواهي الموجهة للخدام[190]، بغرض تنفيذها والاستفادة من الصلاحيات

---

origines..., *op. cit.*, pp. 144-6.

[190] A. Abel, « Gouvernés et gouvernants en terre d'islam », in *Gouvernés et gouvernants*, 1re partie

والامتيازات التي تخولها. غير أنه، ونحن نقارن بين بنية المراسلات الإدارية الصادرة عن أحمد المنصور والمولى إسماعيل، تستوقفنا ملاحظتان رئيستان: أولاهما التباين الحاصل بينهما على صعيد علامات التصديق ورموزه وختم الرسائل. فإذا كان أحمد المنصور قد استخدم علامة خطية على شكل توقيع ضمت عبارة « صحيح ذلك » أو « صح هذا »، ثم طابعاً مدادياً، فإن المولى إسماعيل تخلى عن الإمضاء اليدوي، وعن الطابع السعدي ليستعمل طابعا دائريا مذهبا يحمل اسمه وعبارة « إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا »[191].

وثانيتهما تتجسد في الاختلاف البين بين مراسلات السلطانين من حيث المستوى اللغوي. ففي الوقت الذي حافظت فيه الوثائق الصادرة عن السلطان السعدي على مهارة أدبية رفيعة غنية بالصور البلاغية من استعارة ومجاز وطباق، أضفت عليها طابعا من التصنع، جعل القادري يصفها « بالغلو والإغراق، والإطراء في المخلوق بما هو من صفة الخلاق »[192]، يثير انتباهنا في الظهائر والمراسلات الإسماعيلية تدني مستواها اللغوي، وركاكة أسلوبها، إلى درجة غلبة اللهجة العامية على تعابيرها، مما أفقدها في الغالب صفة الرسائل الإنشائية[193]، وأضفى عليها أسلوبا تراوح بين الوعد والوعيد، وبين النصح واللوم، والتهديد بالزجر. فالمولى إسماعيل خاطب ولده قائلا: « ...خَدَم الكلاب خدمة البَراهيش ولا يتْلاهوا عليك مثل ما تْلاهوا على محرز...وإياك والسْقَاطَة التي تضر بمروءتك...وشد روحك مع خديمنا عبد الرحمن غرنيط اتْهَلا فيه... »، « ...فإذا بك ما عاونك هذه لْمرة حتى أردنا أن تصيرها على عادة كل ساعة أَرًا أَرًا... »، ثم أضاف « ...ولابد انظر مسائلك التي تخل بك... فوا الله إن شاء الله حتى أقطع عليها ظهرك... وتريد أن تأتيك الكسوة من هنا بعد تصرفاتك في ذلك الإقليم، ووَا الله إن شاء الله حتى أقطع عليها كَرْشَك... » وتابع قائلا: « ... وصار علي بن حمادي يعمل الديار والقصور في الرتب...ورغبك فيه عبد الرحمان بن هاشم...فأي

(Synthèse générale, Civlisations archaïques, islamiques et orientales)..., *op. cit.*, pp. 379, 382.

[191] H. de Castries, « Les signes de validation des chérifs sâadiens », in *Héspéris*, t. I, 1921, pp.231-252. Voir également : P. Pascon, « Sigillographie marocaine, empreintes de validation des souverains alaouites », in *Héspéris Tamuda*, vol. 17, 1976-7.

[192] محمد القادري، **نشر المثاني**...، م.س.ذ.، ج. 1، ص. 55. وأشار عبد العزيز الفشتالي إلى أن المنصور كان يملي أجوبة الرسائل على كتبته، انظر: **مناهل الصفا**...، م.س.ذ.، ص. 206.

[193] رسائل المولى إسماعيل إلى ولده المامون، **مجموع مخطوط**، خ.ح، رقم 12598، ص ص. 200–201، 206. انظر أيضا: المولى إسماعيل، **إلى ولدي المامون**...، م.س.ذ.؛ ثم ظهائر إسماعيلية، خ.ح، المحفظة رقم 1.

محبة لعبد الرحمن ابن هاشم في أبيك، وأي محبة أو حنانة في أمه...لقد كانت أمي رحمها الله تعس علي منها وأنا في الكمّاط... »، ثم ختم: « ...وبالله الذي لا إله إلا هو يا بُوكْ إن وصلك الشيلولي ولم يجد الأربعمائة من الإبل ميسرة مهيأة موجودة كما أمرناك...حتى نبعث لك من يعمي عينيك باثنين »[194]. ولم يقتصر هذا الأمر على المراسلات السلطانية بل امتد ليشمل حتى تلك المتبادلة بين الأطر المخزنية، كما هو الحال في الرسالة التالية: « ... وأما لَقْطَن يخصه الماء والغبار والزْبير، ونحن واقفين على الخدمة...والفِسَانْ احْفَوْا لنا وهذه القابْصَة تصلك بعينها.. »[195].

ويجد هذا التراجع اللغوي تبريره، إما في تواضع مستوى بعض الكتاب الذين كانت تسند لهم مهام الإنشاء من جهة، أو في التدخل المباشر للمولى إسماعيل في صياغة المراسلات التي عكست بنيتها منعطفات توجيهاته الشفوية، ولهجته الانفعالية، وثقل حضوره في ثنايا النص الإداري أو الإنشائي، وما يمثله هذا الحضور من دلالات على نباهته وقدرته على تتبع كل صغيرة وكبيرة. لذا لم يتوان في انتقاء الألفاظ، أو تصحيح المبهم منها لكتابه، احترازا منه أن تفضي إلى معان مخالفة للمقصود[196]. وهو ما تؤكده نصائحه لولده المامون، حين ألح عليه بضرورة استقدام كاتبه، وإملاء الرسالة عليه حرفيا، ثم قراءتها للتعرف على مضمونها وطريقة صياغتها قبل ختمها[197]. ولما كان الخوف من السلطان هو الذي يجبر الكتاب، الذين يختارون مبدئيا من بين الفئات المثقفة، على ترديد عباراته العامية حرفيا في الرسائل إرضاء له، وتوجسا من فقدانهم لوظيفتهم إذا ما تمسكوا بأسلوب أدبي بليغ، فإن بلاط المولى إسماعيل احتضن من رؤساء الكتاب من لا يحسن الكتابة، حسب ما أورده ابن زيدان نقلا عن أكنسوس[198]. والظاهر أنه يجب الربط بين تقريب أحمد المنصور للعلماء، وبين الجودة الإنشائية للمراسلات، خصوصا إذا علمنا أن هؤلاء هم الذين كانوا يتولون تعليم الكتاب، أو يمارسون بأنفسهم مهام الكتابة[199]. بالمقابل كان حضور هذه الشريحة في دواوين المولى

---

[194] رسائل من المولى إسماعيل إلى ابنه المامون، **مجموع مخطوط**، ص ص. 188، 205.

[195] رسالة من العربي بوشعيب الدكالي إلى القائد إبراهيم بن سعيد، رسائل إسماعيلية، خ.ح، المحفظة رقم 1.

[196] أحمد ابن الحاج، **الدر المنتخب...**، م.س.ذ.، ج. 7، ص. 155؛ كمال عبد اللطيف، **ن.م**، ص. 147.

[197] المولى إسماعيل، **إلى ولدي المامون**، ص. 53.

[198] عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص ص. 238–239.

[199] خالد زيادة، **كاتب السلطان...**، م.س.ذ.، ص. 135.

إسماعيل أقل بكثير، نظرا للتحفظ، وأحيانا الصرامة التي مارسها السلطان تجاهها، مما قلص من تأثيراتها المباشرة أو غير المباشرة على جهاز الكتاب، ففسح المجال لغير أهل الاختصاص الذين لم يسعفهم تكوينهم في إبقاء المراسلات على ما كانت عليه من بلاغة أدبية. لكن ألا يرتبط هذا التراجع بسياق عام انحط فيه المستوى الثقافي للنخب الحضرية منذ القرن السابع عشر على حد تعبير عبد الله العروي[200]؟

واتسمت الوثائق الإدارية المخزنية بثبات بنيتها العامة التي حافظت على تركيبة إنشائية مماثلة، وخاصة بجل ظهائر ورسائل أحمد المنصور، وأخرى مميزة لتلك الصادرة عن المولى إسماعيل، وإن كان الهيكل الأساس لهذه الوثائق لا يخرج عن نظيره الذي ميز المراسلات الإسلامية عموما، التي تستهل بالبسملة والحمدلة والسلام والبعدية، وتنتهي بالتاريخ ثم العلامة[201]. وبلغ الاحتياط بأحمد المنصور حدا، جعله يقدم على استعمال الشيفرة في المراسلات المتبادلة بينه وبين أولاده وعماله، خوفا من تمكن أعدائه وخصومه من كشف أسرارها[202]. بينما لا توجد دلائل تثبت تبني نظام مماثل لدى المولى إسماعيل، الذي يبدو أنه استعاض عن ذلك بتكثيف شبكات المراقبين والمخبرين الذين كان ينتقيهم من بين ثقاته[203]. وأثار التسافتي معضلة اعترضت التواصل الإداري بين المخزن والسكان، تمثلت في عدم معرفة أهل جبال الأطلس للغة العربية، مما حرمهم من فهم المضمون الحقيقي للألفاظ والعبارات الواردة في المراسلات، وأعاق إبلاغهم بالقرارات والتدابير المتخذة من قبل السلطان أو الباشا عبد الكريم بن منصور، الذي كان يجهل هو ومرافقوه القراءة والكتابة. وهو ما تزكيه نصائح أحمد المنصور والمولى إسماعيل لأبنائهما بضرورة قراءة رسائلهما على الملأ[204]. ويعبر

---

[200] عبد الله العروي، **مجمل...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص ص. 63-64.

[201] محمد جادور، « الدبلوماسية السعدية، الدبلوماسية العلوية، استمرارية أم قطيعة: أحمد المنصور والمولى إسماعيل نموذجا »، **التاريخ والدبلوماسية، قضايا المصطلح والمنهج**، تنسيق عبد المجيد القدوري، الرباط، منشورات كلية الآداب، 2003، ص. 234.

[202] حسب رواية شالدانيا، كان علج أنجليزي يشرف على استخدام الشيفرة:
A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 126.

[203] حمد الإفراني، ن.م، ص. 119؛ أحمد ابن الحاج، **الدر المنتخب...**، م.س.ذ.، ج. 7، ص ص. 252-254.
G.S. Colin, « Note sur le système cryptographique du Sultan Ahmed Al-Mansour », in *Héspéris*, t. VII, 1927, p. 228.

[204] ذكر التسافتي أن أفراد حاشية الباشا عبد الكريم بن منصور طلبوا منه أن يكتب لهم رسائل باسمهم لفائدة ذويهم، راجع: عبد الله التسافتي، **رحلة الوافد...**، م.س.ذ.، ص. 144. ثم انظر نصائح المنصور لابنه محمد الشيخ المامون وتوجيهات المولى إسماعيل لابنه المامون: محمد الإفراني، ن.م، ص. 175؛ المولى إسماعيل، **إلى ولدي المامون...**،

هذا الموقف عن وجود خلل في التواصل الإداري بين المخزن ورعاياه، ولا ندري حدود إمكان تعميمه على كل المناطق الأمازيغية في عهد السلطانين، أم علينا الاكتفاء باعتباره مجرد استثناء اختصت به مناطق معزولة دون غيرها، وينهض دليلا على عدم تمكن المنظومة الإدارية المخزنية من النفاذ إلى كل المناطق لترسيخ حضورها. كما يؤكد غياب ضوابط ثابتة للممارسة الإدارية، من شأنها الإسهام بشكل جلي في فهم الآليات الموجهة لها، والتي اتخذت من توفير الأمن، وتحصيل الجباية هدفها الرئيس؟ فما هي الثوابت والمتغيرات المتحكمة في هذا الهدف على عهد السلطانين أحمد المنصور والمولى إسماعيل؟

الجباية والأمن

لما كانت وظائف الإدارة تابعة ومنبثقة عن الوظيفة السياسية، ولما كان توفير الأمن هو المبرر الذي دعا لخلق هذه الوظائف، فإن الأخيرة شكلت بالأساس مصدرا لتوفير المداخيل المالية، التي يتم إنفاق مبالغ هامة منها في تقوية المؤسسات المكونة لتلك الوظائف، أو المتفرعة عنها، وتعبيرا عن الرغبة الملحة للمخزن في توسيع مجال حضوره عن طريق التكثيف من وجود آلياته التي ارتبط تعزيزها في مده وجزره بحجم تحديات العصيان التي واجهته جراء الامتناع عن أداء الضرائب[205]. وهو الأمر الذي يفسر هيمنة البعد العسكري على تلك الآليات التي اعتبرت التحصيل الجبائي مؤشرا على إذعان القبائل لسلطتها، وإيمانا بسيادة الأمن بربوعها. فما هي أوجه الشبه والاختلاف بين السياستين الجبائيتين للسلطانين؟ وما مدى أهمية عائداتها المالية في تحصين أجهزة المخزن وتدعيمها على عهديهما؟

– الجباية من المنظور المخزني

احتلت الجباية مكانة متميزة في خطاب الآداب السلطانية، باعتبارها تجسيدا للقاعدة المادية التي يرتكز عليها المُلك، ويضمن بواسطتها قوته واستمراريته. ومثل المال المحصل منها العدة التي لا غنى عنها للتصدي لأهل البغي والفساد، ولقهر الخصوم والأعداء في الداخل والخارج. فلدرء الفتن، وتحقيق العدل، لابد من توفير حقوق بيت المال، مما أوجبته الشريعة، وعملت به السنة، إذ أجمع الفقهاء على أن تحصين السلطة عبر نشر الأمن، وإصلاح السبل، وممارسة العدل، رهين بتبني الجباية الشرعية، التي تمكن من تجنيد الجيش وتموينه. وقد اعتبر

م.س.ذ.، ص. 30.

[205] برتران بادي، **الدولتان...**، م.س.ذ.، ص ص. 129، 137.

ابن خلدون أن « المُلك على الحقيقة لمن يستعبد الرعية، ويجبي الأموال، ويبعث البعوث، ويحمي الثغور، ولا يكون فوق يده يد قاهرة »[206].

هكذا شكلت العلاقة الجدلية بين الجباية وتجنيد الجيش إحدى الأولويات التي انطلق منها التصور السلطاني، فقد كرس أحمد المنصور والمولى إسماعيل كل جهودهما لتوظيف هذين المجالين، في خدمة أهدافهما الرامية إلى تمتين عضد المؤسسة المخزنية، ومد إشعاعها السلطوي إلى كل أطراف البلاد. ولتحقيق هذه الغاية، حرص السلطانان على ضبط أمور الجباية من خلال توظيف آلة عسكرية محترفة قادرة على تعمير بيوت الأموال بالحقوق الشرعية الواجبة وغير الشرعية المفروضة على السكان. لذا فإن الجباية حملت في ذهنيتيهما، وانطلاقا من ثنايا مراسلاتهما صفتين: إحداهما مستمدة من المرجعية الدينية التي ترى في الضرائب ضرورة شرعية لحماية بيضة الإسلام لا مبرر للتملص من تبعاتها، وأن أي رفض لها هو غي وبغي وضلال، وخروج عن طاعة الله وأولي الأمر، يستوجب إما التوبة أو الزجر، وكل من بقي في ذمته شيء من هذا الواجب فقد حرمه الله عليه، ولا يحق له التصرف فيه[207]. وثانيتها مرتبطة بالأولى وتتخذ من « الثقافة السلطانية » خلفية لها، إذ تعتبر الموارد الجبائية بمختلف أشكالها أمرا يختص السلطانان بصلاحيات جمعها، تبعا للضرورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية باعتبارها من مالهما الخاص، الذي جاد الله به عليهما للتصرف فيه، والنظر والاجتهاد في وجوه تدبيره، فهما أوصياؤه وحراسه، لما فيه ضمان لاستمرارية حكميهما. وعبر عن هذا التصور أحمد المنصور في رسالته إلى آسكيا حول ملاحة تغازى، كما كشف عنه المولى إسماعيل في عتابه المتكرر لولده المامون، من أجل حثه على استغلال أحد مناجم درعة[208].

---

[206] عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق أحمد طاهر، القاهرة، دار الفجر للتراث، الطبعة الأولى، 2004، ص ص. 240–241؛ الحسن اليوسي، **المحاضرات**، أعدها للطبع، محمد حجي، الرباط، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، 1976، ص. 109؛ كمال عبد اللطيف، ن.م، ص ص. 203–205.

[207] « ولو علم الناس أن [من] وجب عليه شيء كان يبرئ ذمته منه مع الله تعالى، ما زاد أحد على ما هو مفروض شرعا »، المولى إسماعيل، ن.م، ص ص. 27–30؛ ورسالة إسماعيلية إلى المامون، **مجموع مخطوط**، خ.ح، 12598، ص. 197. وحول المنصور، راجع: عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 65–96؛ ورسالة أحمد المنصور لأهل توات وتيكورارين، عبد الله كنون، ن.م، ص ص. 169–171.

[208] عبد الله كَنون، ن.م، ص ص. 133–134؛ المولى إسماعيل، **إلى ولدي المامون...**، م.س.ذ.، ص. 13. وعن علاقة الجهاد بالجباية في العهد السعدي، راجع: الفقيه الإدريسي، **الجباية في عهد الدولة السعدية**، رسالة د.د.ع. في التاريخ، مرقونة، فاس، كلية الآداب، 1995، ص ص. 164–165.

انطلاقا من ذلك، نخلص إلى أن السلطانين وظفا الصبغة الدينية، فرفعا شعار الجهاد ومحاربة الفتن، لدعم أحقيتهما في ملاءمة عملية التحصيل الجبائي وفقا للمنطق النفعي، الذي يتماشى مع المتطلبات والمستجدات الطارئة التي تفرضها شروط السياسة، ولا تراعي بالنتيجة ما هو ممقوت شرعا، مما يعكس موقفا قوامه توظيف الديني لخدمة السياسي. فإذا كان الجيش والعدد هما الشغل الشاغل لأحمد المنصور للتصدي لأعداء الدين، ولتوفير الأمن، وإقامة العدل، لما يعود به ذلك من نفع على المسلمين، فإن هاجسا مماثلا هو الذي حكم نظرة المولى إسماعيل للمداخيل الجبائية، حين اعتبر أن إنفاقها في مصالح المسلمين يتم من خلال تقوية الجيش، وبناء المساجد، حتى يصير « الناس مشتغلين بأسبابهم من جهاد وحج وتجارة وأمانة »[209].

وهي تصورات شاهدة على مدى تمرس المؤسسة المخزنية، وقدرتها على إنتاج خطاب يضفي المشروعية، من جهة على ممارساتها الجبائية، ويبرر المبتدعة منها، ويسوغ من جهة أخرى، المجالات التي أنفقت فيها عائداتها، وذلك بهدف تدعيم ركائز الحكم بالدرجة الأولى، وضمان استمراريته بما يتماشى وأولويات المنظومة السلطانية. فاستحضار المبرر الديني للإنفاق على الجيش، والاستكثار من أعداده لممارسة الجهاد، إنما يعكس السعي الحثيث للسلطانين لتقنيع الأهداف الحقيقية الكامنة وراء هذا الاستكثار، والمتمثلة أساسا في تحصين المؤسسة المخزنية، بدليل أن ذلك الجيش استعمل غالبا لجمع ضرائب صرف جزء هام منها في الاستجابة لحاجياته. وهو ما أثار كما أسلفنا، احتجاجات من قبل بعض القوى التي ما فتئت تدعو إلى تغليب الرؤية الدينية على الرؤية السياسية، من خلال منح الأولوية في الإنفاق إلى الجهاد، كما هو حال العالمين رضوان الجنوي والحسن اليوسي. فهل يجب فهم هذا التصور في سياق عام مؤداه أن تحصيل الضرائب تحت ذريعة محاربة عدو خارجي، يجعل الرعايا يقبلون دفعها بسهولة أكبر، مقارنة مع جمعها اعتمادا على مبرر مرتبط بتوسع السلطة داخليا[210]؟

ارتكزت المؤسسة السلطانية على المرجعية الدينية لإعادة صياغة الجباية، من منظور

[209] المولى إسماعيل، ن.م، ص. 12؛ عبد الله كَنون، ن.م، ص ص. 169، 178.

[210] W. P. Blockmans, « Les institutions représentatives de 1566 à 1609 », in *Pouvoir et institutions en Europe au XVIᵉ siècle*, 27ᵉ colloque internationale d'études humanistes (Tours), Paris, J. Vrin, 1987, p. 131.

واقعي يرى في توسيع الوعاء الضريبي، وتمديد مجال تحصيله وتعميمه، خير سبيل لاستمرار هذه المؤسسة، وإثبات عظمتها، وقياس هيبتها، وترسيخ دعائم حضورها بأبعاده المختلفة المشارب، أو على الأقل تحيينه. حين نعود إلى الكتابات الإخبارية المحلية والأجنبية[211]، التي تناولت عهدي حكم السلطانين، وإلى الدوافع الموجهة لها، فإن ما يمكن ملاحظته، يكمن في الإجماع الحاصل حول ثقل الأعباء الضريبية، ويتجلى في الصرامة الكبيرة التي واكبت عمليات استخلاصها، وفي التعسف الشديد الذي طال الجماعات الرافضة لدفعها. فإلى أي مدى يمكن المقاربة بين الأسلوب الجبائي لأحمد المنصور والمولى إسماعيل؟

شكل استفحال الجبايات، بدون منازع، سمة بارزة انفردت بها مرحلتا حكم السلطانين اللذين لم يتقاعسا عن إرغام كل من اعتاد الامتناع عن أداء الضرائب، ويجد هذا الإجحاف الضريبي تبريره في ارتفاع حجم الحاجيات، وما واكب إشباعها من تزايد في وتيرة النفقات. وهو أمر دفعهما إلى عدم الاقتصار على الموارد الضريبية الشرعية أو العادية، واللجوء إلى فرض أصناف أخرى استثنائية تشعبت أنواعها، وتضخمت مبالغها تبعا لدرجة امتدادها الترابي، ولعدد حالات العصيان المسجلة، ولمدى توسع فضاء الإعفاءات التي تحملت أعباءها الفئات الغارمة. وتمثلت الضرائب في الزكوات والأعشار والخراج، ثم كل ما يدخل في التكاليف المخزنية، والوظائف السلطانية، إما الدائمة من نوائب ومكوس، أو الظرفية من مؤونة وهدية وسخرة ومغارم ومصادرات وغيرها. فعلى أي أساس تمت عمليات تحصيلها؟

- **الحصص**

الواضح أن السلطانين كانا يحددان الحصص الضريبية لكل منطقة حسب أهميتها الطبيعية وإمكاناتها الاقتصادية والبشرية، ويوزعان على أطرهما من الباشاوات والعمال والقواد مهام اقتضائها، وفقا لحاجاتهما المالية من جهة، ولمدى التزام الأطراف المستهدفة من الجباية بشروط الولاء والطاعة تجاههما. فمن خلال إحدى رسائل أحمد المنصور، يستشف أنه كان على اطلاع بقيمة المبالغ التي تدرها كل منطقة، خاصة حينما اعتبر أن خراج ولاية درعة بيّن وواضح ومعروف. ويترجم هذا الموقف درجة متابعته الدقيقة لأمور الجباية، ويكشف في

---

[211] محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 158؛ مجهول برتغالي، ن.م، ص ص. 37، 92؛ محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص ص. 144، 261، وج. 2، ص. 230؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 58.
A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 6 ; Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, pp. 61-62 ; H. de Castries, *S.I.H.M.*, 2e série, Fra., t. 3, Paris, 1911, pp. 313-4.

الوقت نفسه عن وجود جهات من السهل تقدير المبالغ الممكن تحصيلها منها، وأخرى يلفها غموض جعل من الصعب ضبط مواردها، والتأكد من ممارسات الجباة بها[212]. كما حدد المولى إسماعيل لجباته مسبقا الحصيلة المالية الملزمين بجمعها من مناطقهم، ولم يتردد في سجن كل من أخل بتعهداته، أو عجز عن استكمال ما أمر بجمعه سنويا، بل كان يكلف بعض ثقاته بالتنقل لعين المكان، وتقدير الضريبة حسب حجم المحصول[213].

وإذا كان السلطان السعدي قد خير الرعية حسب الإفراني، بين الأداء العيني، أو بواسطة السعر، فاختاروا السعر، فإن السلطان العلوي قبل بهما معا. غير أن تحديد قيمة المثقال ظل بيد خدام المخزن، الذين كانوا يشرفون في كل جولة ضريبية، على وضع أسعار الصرف بالنسبة للضرائب[214]. ويفسر هذا التباين، إما بتوسع قاعدة السيولة النقدية نتيجة لكميات الذهب الوافدة من السودان، مما كان يسهل على السكان الأداء بالسعر، خاصة وأن أحمد المنصور عمد إلى الرفع من قيمة العملة لمنع خروجها من البلاد[215]، في حين أن مرحلة حكم المولى إسماعيل، كما سنرى لاحقا، شهدت أفول تجارة القوافل، وما واكبها من تراجع في رواج العملة، أجبر هذا السلطان على قبول الضرائب العينية، التي لا غنى له عنها للاستجابة لمتطلبات جيشه الجرار، أو يفسر بهيمنة أسلوب الأداء الجماعي للضريبة الذي حال في عهد السلطانين دون انتشار السيولة النقدية.

ما يدعو للملاحظة، أنه بالرغم من التحديد المسبق من قبل السلطانين لمقدار الضريبة المزمع تحصيله، فإنهما لم يتأخرا في تخصيص استقبالات كبيرة لفائدة الجباة الذين يلجون أبواب القصر وهم محملون بمبالغ مالية هامة. مما يوحي بأن الحصص إنما يتم تعيينها حداً أدنى للعناصر

---

[212] رسالة أحمد المنصور لابنه أبي فارس، محمد الإفراني، ن.م، ص. 186.

[213] طالب المولى إسماعيل من ولده المامون، الحصول من عامله بتغازى على ما تبقى في ذمته من ثلاثة آلاف مثقال، إذ لم يأته إلا بمائتين وألفي مثقال. ثم خاطبه أيضا حول عرب الصحراء قائلا: « فاجعل لهم وظيفا وقدرا مسنونا يعرفونه ويحققونه »، المولى إسماعيل، ن.م، ص ص. 8، 30. انظر أيضا:
A.-G.-P. Martin, *Quatre siècles d'histoire marocaine..., op. cit.*, p. 82.

[214] محمد الإفراني، ن.م، ص. 222. غير أن ذلك لا يعني أن المنصور اعتمد بشكل كلي على الأداء النقدي، بدليل إشارة الفشتالي إلى الدفع العيني للضرائب، راجع: عبد العزيز الفشتالي ن.م، ص. 229؛ عمر أفا، **النقود المغربية في القرن الثامن عشر**، الرباط، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، 1993، ص. 106.
Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, pp. 61-3. Voir aussi : A.-G.-P. Martin, *Quatre siècles d'histoire marocaine..., op. cit.*, pp. 39, 63, 65, 78.

[215] خورخي دي هنين ن.م، ص. 175.
A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, pp. 84-5.

المخزنية لتثبت كلما تجاوزته مدى كفاءتها ونجاعتها في خدمة المؤسسة السلطانية، وهو ما يؤول في الغالب من قبل هؤلاء، بنوع من التشجيع الضمني على استخلاص أكبر حصيلة ممكنة، خاصة من الفئات السكانية الرافضة للأداء.

لقد حدد أحمد المنصور قيمة الضريبة الرأسية السنوية للإنفاق على الجيش في أربعة دنانير لكل شخص، لكن القواد كانوا يحصلون ثلاثة أضعاف هذا المبلغ، لهذا لم يتردد في تحذير ولي عهده من الإفراط في الثقة ببعضهم[216]. وعاقب المولى إسماعيل قائده محمود الغنجاوي الذي لم يحصل نصف المبالغ الضريبية المنتظرة منه، بالرغم من استعماله العنف ضداً على السكان، ثم عاتب ولده المامون على بقائه بتافيلالت، وعدم التوجه لدرعة للإشراف المباشر على تحصيل مقادير الضريبة، بدل الاكتفاء بما يصله من عماله، الذي لا يتعدى في رأيه عشر ما يتم تحصيله[217]. ترى أتعكس هذه المواقف بعض التجاوزات المرتبطة بعمليات التحصيل الجبائي غير العادية؟ أم أنها مثلت ظاهرة مواكبة للنظام الضريبي المخزني، الذي شكل فيه تعويض الجباة اقتطاع أجورهم، ونفقات فرقهم العسكرية من الضرائب، إحدى الثغرات المسببة لتلك التجاوزات؟

– حملات التحصيل

حاول السلطانان منذ بداية عهديهما تحقيق أكبر قدر من المراقبة للمجال المغربي من خلال تمهيد أقطاره، وإخضاع المناطق الخارجة عن سلطتيهما، بهدف استعادة المستحقات الضريبية، التي يعد الالتزام بآدائها خير مؤشر على الولاء والانتماء لمنظومة المخزن. لذا جسدت مؤسسة المحلة والحرْكة تعبيرا عن إستراتيجية خاصة لقياس وزن هذا الولاء، ورد فعل تجاه كل قوة تعوق بشكل مباشر أو غير مباشر الإرادة السلطانية لتعميم حضور الأجهزة المخزنية في الوسط القبلي، وما واكب ذلك الحضور من تعزيز وصول الموارد المالية للخزينة المركزية، ومن تزايد في وتيرة النفقات التي تصبح مكلفة للسكان، بالنظر إلى العلاقة التناسبية

---

[216] كانت المداخيل الجبائية حسب خورخي دي هنين توزع حسب القبائل، وبلغ مجموعها على عهد أحمد المنصور 12.700.000 أوقية، تضاف إليها الرسوم المفروضة على البضائع المستوردة أو المصدرة، ثم العشور المفروضة على القمح والشعير... انظر: **وصف الممالك المغربية...**، م.س.ذ.، ص ص. 175–177.

[217] R. Ricard, *Le Maroc...*, *op. cit.*, p. 194. Voïr également, Ch. de la Veronne..., *op. cit.*, p. 63.
المولى إسماعيل، ن.م، ص. 39؛ الإفراني، ن.م، ص. 177؛ جون وندوس، ن.م، ص. 62، راجع طريقة استقبال أحمد المنصور لقائده أحمد بن كوكسو بعد عودته بجبايات القصر الكبير.
A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, p. 252.

بين حجم الفضاء المتمرد، وبين أعداد الجيش اللازم تمويلها لإعادة إقرار تبعيته للسلطة.

وهكذا بمجرد أن استقر أحمد المنصور بفاس وجه حرْكة إلى ضواحي المدينة، ثم إلى مراكش، كما أمر المولى إسماعيل جيشه بأخذ البيعة من سائر أقطار المغرب، قبل أن يقود حملة إلى مراكش لمواجهة ابن أخيه، ثم حملات إلى مناطق فاس وتازة والفحص لإخضاعها[218]. واستهدفت هذه الحرْكات الأولى انتزاع المشروعية السياسية التي ربطت تجديد عهود الطاعة بمدى الالتزام بالأداء الجبائي، الذي أفضى إلى تذبذب هذه المشروعية، واختلالها من حين لآخر، تبعا لمستوى الإجحاف والتعسف اللذين طالا الجهات الغارمة. وهو ما يعني أن سياسة تعميم الضريبة التي نهجها السلطانان بتلك الجهات، أسهمت في إفراز تمردات استقطبت حشودا هائلة من الأتباع في المناطق التي اندلعت بها، لما وجدت في نصرتها من سبيل للخلاص من أعباء لم تتعود على الانصياع لمتطلباتها. وتجسد ذلك بشكل جلي في ثورات ابن قرقوش، والناصر بن الغالب ضداً على أحمد المنصور، ثم ثورة أحمد ابن محرز، وتمرد قبائل آيت عطا، والأطلس المتوسط ضداً على المولى إسماعيل، التي دل الإقبال الواسع لدعمها، والإمكانات العسكرية المجندة لإخمادها، على مدى اتساع دائرة السخط، التي وجدت فيها متنفسا للتحرر من مغارم أفضت شدة وطأتها، حسب شهادة الإخباريين، إلى تفقير السكان، بمن فيهم الميسورين منهم الذين اضطروا إلى بيع ممتلكاتهم، بل والهجرة إلى خارج البلاد[219].

ومما زاد من استفحال الوضع الطابع العقابي الذي طغى على الحرْكات وجعل منها وسيلة لاسترجاع المتأخرات الضريبية المتراكمة طيلة سنوات الامتناع، وهو ما أدى إلى تجريد السكان أحيانا من ثرواتهم لاستيفاء ما في ذمتهم. بل إن بعضهم أدى غاليا ثمن دعم التمردات، كما هو الشأن بالنسبة لقبائل الهبط، وغمارة التي ساندت ثورة ابن قرقوش، والقبائل المجاورة لسوس الأقصى التي سكتت عن عصيان محمد العالم لأبيه[220]. وتبين هذه الأمثلة أن الضريبة شكلت من المنظور المخزني، ورقة ضغط تمتع السلطان بحرية توظيفها

---

[218] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 40، 51—52؛ محمد القادري، ن.م، ج. 2، ص ص. 200—201؛ عبد الكريم الريفي، زهر الأكم...، م.س.ذ.، ص. 58.

[219] محمد الإفراني، ن.م، ص. 158؛ محمد القادري، ن.م، ج. 4، ص. 231؛ أحمد الناصري، ن.م، ج. 7، ص. 83. A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, p. 6.

[220] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 96؛ محمد القادري، ن.م، ج. 3، ص. 157.

ضداً على كل من سولت له نفسه المساس بمشروعيته، إلى درجة أنها اتخذت بعدا انتقاميا في بعض الأحيان، عبرت عنه الزيادات المفرطة في حجم المستحقات الجبائية التي فاقت أضعاف إمكانات السكان المعنيين بأدائها، كما تم خلال حرْكة أحمد المنصور ضداً على عرب الخلط، وحرْكة المولى إسماعيل الموجهة ضداً على أهل الريف[221]، وما آلت إليهما معا من حصيلة مالية تجاوزت بالتأكيد حصصهما المفترضة من الحقوق الضريبية.

من هذا المنطلق، وجب التمييز بين الحرْكات الاعتيادية التي يتم فيها تحصيل الواجبات الجبائية المتعارف عليها، التي لا نجد أصداء كثيرة لها في إسطوغرافية المرحلة، ثم الحرْكات الاستثنائية التي تكرس للتصدي لمختلف أنواع المخالفات، بما فيها عمليات الامتناع، أو حتى التمرد العسكري على السلطة المركزية التي نالت حظا أوفر من أقلام الإخباريين، نظرا لما شكلته من تهديد مباشر لاستمرارية المخزن.

وظهر المخزن في الصنف الأول من هذه الحرْكات، وكأنه يحافظ على مبدإ تأطير القبائل، الذي يرضى من خلاله الاعتراف بالسلط المحلية، التي تشرف بشكل مباشر على عمليات التحصيل الجبائي، وهو الأمر الذي كان يحبذه السكان[222]. أما الصنف الثاني من الحرْكات فيبدو فيه المخزن جهازاً مؤسساتيا مفروضاً على القبائل، يسعى إلى التسرب لعمقها ولو بشكل متقطع، لانتزاع مستحقاته الضريبية، بدل الاكتفاء بتأطيرها خارجيا، وهو ما يجعلنا نميز بين أسلوبين مخزنيين في الجباية؛ أحدهما يقاس بمفهوم الطواعية، الذي يسمح للمخزن بمراقبة غير مباشرة لمجال نفوذه، وفقا لإستراتيجية أقل كلفة. وثانيهما ينبني على منطق الإكراه، الذي يمكن من إخضاع مباشر للمجال، لكن أحيانا بتكاليف أكبر، ومردودية أقل، بالنظر إلى حجم الإمكانات اللازم تجنيدها لتمهيد كل المناطق[223]، على مستوى النفقات المخصصة للمجهود العسكري، أو على صعيد الأضرار التي تلحق بالقبائل المستهدفة.

---

[221] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 110. ثم، م.ر.س، ك 278، ص. 220؛ عبد الكريم الريفي، ن.م، ص. 58. وذكر الناصري أن أحمد المنصور ضرب على عرب الخلط سبعين ألف غرامة، الاستقصا...، م.س.ذ.، ج. 5، ص. 98. وراجع أيضا: Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, p. 62.

[222] خلال حركته بالسوس، عقد باشا مراكش الصلح مع زداغة ليدفعوا له الضرائب، لكنهم اشترطوا عليه أن لا يدخل جيش العبيد أو كَيش العرب إلى أراضيهم. عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 138.

[223] J. Dakhlia, *Le divan des rois..., op. cit.*, pp. 296, 307 ; M. Morsy, *La relation de Thomas Pellow..., op. cit.*, p. 9.

والظاهر أن الأسلوب الأخير كان حاضرا بكل ثقله في سياسة السلطانين اللذين حاولا مدَّ سلطتيهما إلى أبعد نقطة في تراب البلاد بهدف إخضاع السكان. وينهض تعدد الحرْكات في عهديهما دليلا على هذه السياسة، التي تجد تبريرها في إقدام أحمد المنصور على تقسيم البنيات القبلية إلى كوانين لتسهيل الأداء، وفي لجوء المولى إسماعيل إلى المراقبة الشديدة لأنشطة الجباية في عين المكان. ولعل الشبكة الواسعة للقصبات التي شيدت في عهديهما، وتقسيم البلاد جبائيا إلى عدة ولايات، يعبران عن الأولوية الرئيسة التي حظيت بها الجباية لديهما، علي الرغم من أن ممارسات المولى إسماعيل جسدت رغبة أكبر، وإصرارا أشد على اكتساح المجال، ومراقبة سكانه، فقد ضاعف من عدد القصبات، وكثف من الحرْكات مقارنة مع أحمد المنصور. لكن هذا التباين لا يقلص في شيء من القواسم المشتركة بين سياسة الرجلين، والمتمثلة في عزمهما على فرض إرادتيهما على كل أشكال التمرد والعصيان، وإنما يميط اللثام عن مدى استفادة السلطان العلوي من تجربة سلفه، إذ انطلق من ثوابتها، وعمل على توسيعها لتشمل سلطته مختلف الأطراف بما فيها المناطق الجبلية الوعرة التي صعب على قوات المخزن ولوجها، فأهل جبل درن، على سبيل المثال، لم يخضعوا لأية سلطة منذ العهد الموحدي حسب ما أورده التسافتي[224].

ونحن بصدد الحديث عن حرْكات المنصور والمولى إسماعيل، تستوقفنا مسألة محورية موصولة بمدى مساهمة هذه الحرْكات، التي كان هدفها تأكيد السلطة السلطانية بمختلف أنحاء البلاد في تدعيم أسس المخزن. لنتساءل أظلت تعبر عن عجز هذا الأخير عن ممارسة حضوره الدائم والمستمر، ولجوئه إلى نظام الجولات الضريبية المؤقتة والعنيفة[225]؟ أم أن حزام القصبات في عهد السلطانين، بالرغم من كثافته، بقي معزولا عن المجتمع باعتباره عنصرا دخيلا، ولم ينجح في إيجاد حل دائم لمشكل الجباية يعفي المخزن من اللجوء إلى الحرْكات؟

ما يستنتج من حرْكات السلطانين أن معظمها استهدف نشر أجهزة جبائية دائمة تضمن تقوية دعائم المخزن، وتغنيه عن اللجوء إلى كثرة التنقلات التي يدل تعددها في عهديهما على درجة المقاومة، التي اعترضت محاولاتهما الرامية إلى احتكار السلطة الإدارية الخارجة عن

---

[224] عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 59؛ مجهول برتغالي، ن.م، ص ص. 37، 41، 105.
انظر: الفقيه الإدريسي، « الحركة على عهد أحمد المنصور الذهبي ملاحظات أولية »، **مجلة أبحاث**، ع. 33، 1994، ص ص. 58–74، راجع أيضا: عبد الكريم الريفي، ن.م، ص ص. 58–60.

[225] B. Rosenberger et H. Triki, « Famines et épidémies au Maroc aux XVI^e et XVII^e siècles », in *Héspéris*, vol. XV, 1974, p. 86.

دائرة نفوذيهما. غير أن أي نظرة للحرْكات المخزنية في أبعادها المادية، وتحديدا الجبائية، تبقى قاصرة عن فهمها، نظرا لما تمثله من أبعاد رمزية سنتطرق إليها في حينها. بيد أن هذا الأسلوب لا يعفينا من الإشارة إلى أن الدولة الأوروبية كانت تعمد إلى التقليص من نفقاتها، من خلال الاحتفاظ بموظفيها أجراء يؤدى جزء من رواتبهم من قبل الرعايا، وتحصل هي بالمقابل على ما تبقى من موارد الجباية، التي كانت تبيع حقوق استخلاصها لفائدة مجموعة من الملتزمين بها[226].

مهما يكن من أمر، فإن الحرْكة شكلت وسيلة أساسية لاستخلاص الجبايات من السكان، ولتركيع المتمردين منهم، ولتأديب الأطر المخزنية التي ثبت تورطها في تجاوزات أثارت من حولها الزوابع[227]. وقد تباين حجم الحرْكة حسب نوعية المخالفات المسجلة، ومدى قوة مرتكبيها، فهناك حالات اكتفى فيها السلطان بإرسال من ينوب عنه، وأخرى قاد فيها الحملات بنفسه. وبالرغم من توفر السلطانين على مخازن ضخمة للقمح والشعير والذرة، اعتمدا في تمويل الحرْكات على السكان الذين يجندون الحراك ويوفرون الراتب متى دعت الضرورة لذلك. ومن الراجح جدا أن تنظيمها كان يتم سنويا[228]، إذ كان الجيش يجهز قبل انطلاقه بكل حاجياته، التي توزع على الطوائف الحرفية بمختلف أصنافها، كالحدادة والدباغة والدرازة والخبازة، فتزوده بكميات عينية تتماشى مع أعداد الخيول والرجال، بل إن التجار من أهل الذمة والفاسيين كانوا يرافقون الحرْكة، وهم يحملون السلع التي يحتاج إليها العسكر، فيقيمون الأسواق بكل نزالة[229]. على أن سكان القبائل التي يمر منها موكب الحرْكة كانوا ملزمين بتموينها، إذ يضع السلطان أو القائد لائحة بأسماء الفخذات وعدد الليالي التي تتكفل فيها بإيوائها، وأحيانا يشرف أعيان المنطقة على عملية توزيع حصص مالية

---

[226] W. Blockmans, *Histoire du pouvoir…, op. cit.*, pp. 228-30.

[227] عبد الرحمن المودن، **البوادي المغربية قبل الاستعمار**، الرباط، منشورات كلية الآداب، 1995، ص ص. 340–344.

[228] « وفرض السلطان الذهبي على القبائل ثماني موزونات لكل سرجة عام بعام »، إبراهيم الحساني، **ديوان قبائل سوس**، تحقيق عمر أفا، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1989، ص. 29. « اعمل على أن تحصل من عاملنا على تغازى ما يكمل... المال الذي كنا جعلنا معه يأتينا على رأس كل سنة وضمنه هو ». المولى إسماعيل، **إلى ولدي المأمون...**، م.س.ذ.، ص. 8، راجع أيضا:
A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, pp. 86-7.

[229] عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 55، 90، هامش 436.
Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Moulay Ismail... op. cit.*, pp. 58, 61-3.

خاصة « بالضيافة »، على كل فخذة قبل وصول قائد الحملة[230].

ولم تمنع هذه التدابير الجيش من استعمال جزء من المواد الغذائية المحصلة بواسطة الجباية في تموين حاجياته، التي تزداد كلما فشل في الحصول على مصادر لهذه المواد خاصة في المناطق الجبلية الوعرة، التي يعمل فيها السكان على نقل ممتلكاتهم إلى مناطق آمنة، لا تصلها أيادي الجنود. مما أفضى أحيانا إلى سقوط الحرْكات في أزمة تموين خانقة، استفحلت كلما تزامنت مع قسوة الظروف الطبيعية، كما حدث لأحمد المنصور ومن بعده المولى إسماعيل، اللذين حوصرا بجيشيهما في ممرات الأطلس الكبير بفعل تساقط الثلوج، وما أسفر عنه من هلاك أعداد كبيرة من جنودهما، خصوصا إذا علمنا أن هذه الحرْكات كانت تدوم مددا طويلة تراوحت ما بين أربعة أشهر وستة أشهر، وتارة سنة كاملة. وهو ما يعني أن تموينها بقي رهينا بحجم المداخيل الضريبية العينية المحصل عليها[231]. لذلك فإن توقيتها تزامن في معظم الأحيان مع فصل الصيف أو الخريف، اللذين تمارس فيهما عمليات الحصاد ويتم جني الفواكه، وهي أوقات مناسبة تجمع بين حرارة واعتدال الجو وملاءمة المسالك لتنقلات الجيش من جهة، وبين وفرة الإمكانات عند السكان لتجهيز المؤونة، ولأداء الضرائب من جهة أخرى. الأمر الذي جعل المخزن ينتظر حلول السنوات ذات المحاصيل الجيدة للمطالبة بالحقوق الجبائية المتراكمة، حتى لا يجد الغارمون أية ذريعة للتملص منها[232]. لكن هذا لا يعني في شيء وجود

---

[230] إبراهيم الحساني، ن.م، ص ص. 27–28. « وزعت على الواحات التواتية، ضريبة لضيافة القائد أحمد بن علي الروسي سنة 1688م » انظر:
Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail...*, p. 58 ; A.-G.-P. Martin, *Quatre siècles d'histoire marocaine...*, *op. cit.*, p. 65.
« كان الجيش يرغم سكان المناطق التي يمر منها، وجريا على العادة السارية بهذه البلاد، بالتكفل بكل حاجيات إقامته »
« وعند قيام الملوك بحملة عسكرية، فإنهم لا ينفقون أي شيء على مؤونة الجيش؛ ذلك لأن قبائل الأعراب التي يمرون بها تكون مرغمة على تغطية كل حاجيات هذا الجيش. هذه القبائل تبدأ في إعداد كل ما عليها تقديمه أياما قبل مرور الجيش بها »، خورخي دي هنين، ن.م، ص ص. 69، 174–175.

[231] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص.227؛ أبو القاسم الزياني، **الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب**، باريس، طبعة هوداس، 1886، ص ص. 1، 18.
S.I.H.M. 2e série, Fra., t. II, pp. 83, 120, 165.
دامت حرْكة أحمد المنصور بتامسنا سنة واحدة، عاشت فيها المحلة على حساب السكان نظرا لغنى المنطقة، أما حرْكته بسوس فدامت أربعة أشهر من ربيع النبوي إلى رجب 1588م. انظر: مجهول برتغالي، ن.م، ص. 80؛ إبراهيم الحساني، ن.م، ص. 29. بخصوص المولى إسماعيل، راجع:
M. Morsy, *La relation de Thomas Pellow ...*, *op. cit.*, p. 102.

[232] « كانت تلك الحركة في زمن الخريف، وقت العنب وغيره من الفواكه...واعتدال الزمان »، « ... انطلقت الحركة في سنة كثيرة الفواكه... حيث اختارت وقت الدَّرَاسْ... بشهر غشت »، عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص.

فترات ثابتة لا محيد لتنقل الحرْكات خلالها، بل كان السلطان وأطره، يجهزونها كلما اتخذ التمرد الضريبي لمنطقة معينة بعدا أمنيا تجاوز الحدود التي يرسمها المخزن، وأضحى يشكل تهديدا للعبة التوازن التي تؤمن استمراريته؛ لأنه بالرغم من تعاقب سنوات رطبة وأخرى عجاف، فإن المخزن كان يدرك جيدا مدى اعتماد القبائل على تخزين احتياطاتها من المواد الغذائية، وخاصة الحبوب، في المطامير، التي يمكنه المراهنة عليها في انتزاع الضرائب من السكان، الذين كيفوا سلوكاتهم مع الحرْكات، إما من خلال تهريب مخزوناتهم، ووضعها في أماكن خاضعة لوصاية الزوايا مثلا، أو إخفائها بكل عناية. وهو وضع لم تجد الأجهزة المخزنية صعوبة في تجاوزه، إبان حكم المولى إسماعيل الذي وظف الكلاب للكشف عن المطامير[233]. ويترجم هذا التقابل إما ارتباط توقيت الحرْكات ارتباطا عضويا، بمدى حاجة المخزن للموارد، وبدرجة تمسك الأطراف الغارمة، بمواقف الامتناع عن التسديد، مما يعني أن تنظيم بعض الحرْكات لم يكن متزامنا مع مواسم جني المحصول، أو يؤكد أن الإلحاح على استخلاص الضرائب من مدخرات القبائل المعارضة، هو تعبير عن رغبة المخزن في تجريدها من مصادر قوة قد تستعمل ضداً عليه، بدليل أنه لم يكن يتأخر في نهب كل المخازن التي يجدها في طريقه[234].

ومثلت ظاهرة العنف في الحرْكات آخر إجراء كان يلجأ إليه المخزن بعد أن يستنفد كل الوسائل السلمية، وطرق التفاوض الممكنة، فيبعث الرسائل والوفود للتوسط، أو يطالب بحضور ممثلين عن القبيلة قبل الإقدام على استخدام القوة. فالسلطان أو من ينوب عنه لا يتخذ الحل العسكري إلا خياراً أخيراً لا مفر منه، لإجبار القبائل المتمسكة بموقف العصيان على الخضوع لشروط الطاعة. ويبدو أن كفاءة عامل الخراج، وقدرته على المناورة واستخدام الحيل والرشاوى، وتوظيف أشخاص يرتبطون برابطة الدم أو اللف لإقناع القبيلة المتمردة، وإظهار القوة تلافيا لاستعمالها، عبر قطع الأشجار وتمهيد الطريق للجيش لإخافة السكان،

99، 109. « وجهنا وصفاننا يخيمون عليهم حتى يؤدوا حق بيت المال الذي عليهم هذه سنون... فإنها (البلاد) جاءت بالزرع هذه السنة وصاباتها بالسنين، فلا تجد أحسن من هذه السنة »، رسالة إسماعيلية إلى المامون، مجموع مخطوط، خ. ح، رقم 12598، ص. 198، راجع أيضا: رحمة بورقية، ن.م، ص. 57.

[233] عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 69؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 193.
B. Rosenberger, « Société, pouvoir, et alimentation », Rabat, Alizés, 2001, p. 77 ; Voir aussi, *S.I.H.M*, 2e série, Fra., t. II, p 83, 165.

[234] عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 109؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 192–193.

كلها كانت عناصر مساعدة على « قبض المغارم بلا فتنة ولا قتال »[235] على حد تعبير التسافتي. وهو أمر يدفع إلى الاعتقاد بأن الطابع الدموي للحرْكات، مرده أحيانا إلى فشل بعض الأطر المخزنية في مسايسة العصاة، إما لافتقارها إلى المؤهلات التي تمكنها من بلوغ ذلك الهدف، أو لرغبتها الضمنية في استغلال ذلك الفشل في ممارسة العنف، وما يواكبه من إتاحة الفرص السانحة لابتزاز السكان المستهدفين، الذي أسفر تارة عن قتل بعض القواد، كما هو الشأن بالنسبة لقائد أحمد المنصور بتيكورارين سعيد بن الحسن، وقائدي المولى إسماعيل علي الدكنتي وبن شتي الكَدميوي بجبال سكساوة[236].

وتفسر هذه المواقف بمدى تسلط بعض ممثلي المخزن، واتساع دائرة تعسفهم التي تستبيح كل ممتلكات السكان، تحت ذريعة خروجهم عن الطاعة، بهدف الاغتناء على حسابهم ما دام منصب الجباية يمكن صاحبه من تكديس الثروات لاستيفاء حقوق بيت المال، والاحتفاظ بما تبقى منها لاستخلاص الأجر. لذلك لم يتردد السلطانان في معاقبة كل من ثبت تورطه في تجاوزات عبر عنها تعالي أصوات المشتكين، وأكدتها العيون المبثوثة في الأقاليم، فتتم مصادرة الممتلكات، أو سجن المخالفين أو قتلهم أحياناً[237]. وإذا مثل التعسف في التحصيل الجبائي ظاهرة غير مقتصرة على المغرب، باعتبار أنها لازمت البوادر الأولى لنشوء الكيانات السياسية منذ القديم، فالبادي أن المولى إسماعيل استفاد في هذا الاتجاه بشكل كبير من تجربة سلفه أحمد المنصور، وعمل على تطويرها من خلال تكثيف وسائل المراقبة، بواسطة شبكة من « قواد روسهم » تنقل الأخبار عن تصرفات عماله، الذين ألزمهم بتقديم حصيلة ضريبية عن أقاليمهم، لمقارنتها مع المعلومات المتوفرة لديه، حتى يتفادى ابتزازاتهم[238]. وكانت

---

[235] عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 70، 74، 76—77، 84، 92، 133—134، 154—155، 211. ثم، م.ر.س، ك 278، ص ص. 104—105؛ إبراهيم الحساني، ن.م، ص ص. 13—14؛ عبد الله كَنون، ن.م، ص. 169، 262. انظر كذلك:
M. Morsy, *La relation de Thomas Pellow..., op. cit.*, p. 106.
استعمل قائد المولى إسماعيل محمود الغنجاوي اللين مع سكان الواحات، لكنه فشل في تحصيل الضرائب، فلجأ إلى القوة العسكرية، انظر:
A.-G.-P.Martin, *Quatre siècles d'histoire marocaine..., op. cit.*, p. 81.

[236] عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 228—229؛ جون وندوس، ن.م، ص ص. 62، 66؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 100. كانت مساطر العزل والمصادرة تطول كل الموظفين العثمانيين الذين تبث تورطهم في ممارسة تعسفات مالية أو في الاغتناء غير المشروع، راجع: روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة بشير السباعي، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1993، ص. 260.

[237] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 199—200؛ محمد القادري، ن.م، ج. 4، ص. 229.
Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, pp. 64-5.

[238] المولى إسماعيل، ن.م، ص. 37؛ أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 7، ص. 252.

زيارات خدامه له سنوية، وهو ما أكده علي بن عبد الله الحمامي بقوله: « فاعلموا أنه جرت العادة أننا في كل عام نقدموا على مقام موكلنا نصره الله لزيارته، والوقوف عليه، وتقبيل بساطه الكريم »[239].

غير أن تشديد إجراءات المراقبة، لم يحل دون احتفاظ الأطر المخزنية بجزء من المبالغ الضريبية لفائدتها، على أساس تقديم هدايا ثمينة للسلطان، ازدادت قيمتها كلما سجل تأخير أو تماطل في تاريخ العودة إلى العاصمة لتقديم الحصيلة. بل كان قائد الحرْكة ملزما بتخصيص هدايا لبعض الشخصيات الوازنة بمن فيها نساء البلاط حتى تدافع عنه، وتقنع السلطان بقبول حصيلة المغارم والهدايا التي قدم بها، لمواجهة من يعاديه من أعضاء الحاشية. فالهدايا التي قدمها القائد أحمد بن كوكسو للمنصور بددت على ما يبدو، كل اتهامات التعسف والابتزاز، التي كان يلصقها به الحاجب عزوز. ولم يتمكن القائد بوعبدلي من إقناع المولى إسماعيل بهزالة المبالغ الضريبية التي جلبها باشا مراكش عبد الكريم بن منصور من حرْكته بسوس، نظرا لتدخل القائد عبد المالك المهري بمساعدة قواد وباشاوات آخرين للتوسط لدى السلطان، الذي قبل في النهاية ما توصل به[240]، وهو أسلوب مكن الأطر من البقاء في مناصبها لأطول مدة ممكنة. لكن هذا لا يعني أن المخزن المركزي كان يتغاضى عن التعسفات الضريبية في كل المناسبات، مقابل حصوله على هدايا، كما أشار إلى ذلك كل من شالدانيا Saldanha وبريثويت Braithwaite، بل كانت تتم الاستجابة لمطالب المشتكين من الجور، إما عن طريق إرغام العمال على تغريم ما نهبوه منهم ظلما وعدوانا، أو بواسطة مصادرة ممتلكاتهم لرد الحقوق لأصحابها. والأكثر من ذلك أن السلطان كان يصدر أوامره لتخفيف حجم المستحقات الضريبية، أو لإسقاطها لمدة معينة لرد الاعتبار للرعايا. فأحمد المنصور قرر إلغاء مثقال عن كل نائبة لتعويض قبائل دكالة وحاحة، التي تضررت من سياسة عامله داوود

Ch. de la Veronne, *Vie de..., op. cit.*, pp. 51-2, 62-5 ; M. Morsy, *La relation..., op. cit.*, p. 97 .note 130 ; B. Bennassar, « Les hommes du roi en Espagne », in A. Stegmann (dir.), *Pouvoir et institutions en Europe au XVIe siècle... op. cit.*, p. 89. P. Claus Hartmann, « L'administration financière en Europe au XVIIIe siècle », Werner Paravicini et Karl Ferdinand Werner (dir.), in *Histoire comparée de l'administration (IVe–XVIIIe siècles)*, p. 536.

[239] رسالة من علي بن عبد الله الحمامي إلى هولندا بتاريخ ربيع النبوي عام 1103هـ، **الأرشيف الوطني الهولندي لاهاي**، سلسلة الأقاليم المتحدة رقم 1.01.04، رقم الوثيقة 6918.

[240] *S.I.H.M*, 1e série, Pays-Bas, t. I, pp. 633-645 ; A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 252. Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, p. 64.

عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 206–208؛ جون بريثويت، ن.م، ص ص. 81، 120.

بن علي وجباته، كما أعفى سكان تامسنا من أداء الضرائب لمدة سنة جزاء لهم على تموين محلته التي خيمت بمنطقتهم. وأمر المولى إسماعيل قائده، في رسالة إلى سكان تيكورارين وتوات وواحات أخرى، بإعادة نصف ما دفعته كل منطقة من زكاة، ثم قرر سنة 1688م عدم مطالبتهم بالأعشار[241].

- بين الزجر والرأفة

ظل اتخاذ التدابير السابقة رهينا بمدى تحكم المخزن في لعبة التوازن التي تقوم عليها علاقاته بالقبائل، إذ نادرا ما كان يقدم على إسقاط الضرائب أو تخفيفها لمدد معينة دون مراعاة لهذه العلاقات، بدليل أن الإعفاء الجبائي « المؤقت » كانت تستفيد منه القبائل، إما بعد أن ينجح المخزن في كسر شوكتها، أو عقب مبالغة أطره في نهبها، إلى درجة يصبح فيها الابتزاز مهددا للتوازن الذي ترتكز عليه روابطه مع قاعدته البشرية، وامتداد نفوذه في المنظومة القبلية.

وما يثير الانتباه في الحالتين، هو أن المخزن كلما مارس العنف في حرْكاته، يحاول أن يجعل من الإعفاء الجبائي « المؤقت »، نتيجة حتمية ملازمة وموالية لتفوقه الميداني على خصومه، فيضفي عليه خطاب العفو، مما يظهر المؤسسة السلطانية قوة مانحة للرحمة والشفقة، تنصف المظلومين، وتعاقب الظالمين. فأحمد المنصور عفا عن أهل سوس الذين ساندوا المتوكل، لكن بعد أن هزمهم عسكريا، « فأسقط عنهم مغارم ثلاث سنين، رفقا بهم، ورجاء أن يخلف الله عليهم »[242]، والمولى إسماعيل قرر سنة 1685م، إعادة نصف الزكاة لسكان توات وتيكورارين، جزاء لهم على طاعتهم وولائهم له، ثم ألغى مطالبتهم بالعشور تعويضا لهم عن ما خلفته قسوة حرْكة عامله أحمد بن علي الروسي على واحاتهم، إذ لم يتردد في تخريب قصورهم، وإجبارهم على أداء قنطار من المال نفقات يومية لجيشه، وقنطار في الأسبوع لفائدته[243].

---

[241] Ch-de. La Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, pp. 64-5.
انظر رسالة المولى إسماعيل إلى سكان الواحات الجنوبية بتاريخ شعبان 1096هـ، 7–10–1685م، ضمن:
A.-G.-P. Martin, *Quatre siècles d'histoire marocaine..., op. cit.*, pp. 65-7.
وحول المنصور، راجع: عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 199–200؛ مجهول برتغالي، ن.م، ص. 80.

[242] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 200، 228.

[243] رسالة المولى إسماعيل إلى سكان الواحات تعلل سلوك الإعفاء: « وهذا من طيبة سلوكنا فتقبلوه بفرح، والله يحقق مبتغاكم... »، راجع:
A.-G.-P. Martin, *Quatre siècles d'histoire marocaine..., op. cit.*, pp. 65-7.

وما يستنبط من هذين النموذجين، هو مدى ارتباط الإعفاء الجبائي «المؤقت» بمنطق التوازن السابق الذكر، فاستفادة أهل سوس منه لا يمكن فهمها إلا في إطار الأهمية الحيوية لقبائل المنطقة باعتبارها « عصائب الدولة التي توكأت عند نهوضها على منساتهم »[244]، وتمتع سكان الواحات بامتيازاته لا يفسر إلا بما مثلته توات وتيكورارين وغيرهما من قاعدة خلفية تجسد عمق الأسرة العلوية، التي حافظت باستمرار على روابطها بالمنطقة من خلال تعدد الزيارات، التي درج بعض أفرادها على القيام بها إليها كل سنة[245]. ويعني هذا أن الحركة كانت تقوم بإعادة تأكيد الحضور المادي للسلطة المخزنية، الذي يتم تزكيته بواسطة الإعفاءات الجزئية أو المتقطعة، التي تخول عربونا على الخضوع، وإيذانا بسيادة التوازن الذي يؤمن استمرارية تعالي المخزن وعظمته تجاه القبيلة.

وفي الوقت الذي شكل فيه الإعفاء من الضرائب نعمة يغدق بها السلطان على كل من أثبت ولاءه، وامتيازا يحظى به الأوفياء من الخدام، فضلا عن الشرفاء والصلحاء، بدت الضريبة في المنطق المخزني زجراً. فرفض عرب الخلط المساهمة في حملة تيكورارين مما أفضى إلى فرض المغارم الثقيلة والخراج عليهم، وسخط المولى إسماعيل على سكان مدينة فاس، بلغ درجة جعلته يكلف عامله بتحصيل أربعين قنطارا من المال منهم[246].

لقد ظل السلوك الجبائي للمخزن في حالة إخضاع القبائل للضرائب، أو إعفائها « المؤقت » من بعضها، محكوما بالمنطق السياسي نفسه الذي يوظف ما هو ديني لتبرير مواقفه، إذ يرى في عملية استخلاص السلطان للضريبة، استرجاعا للحقوق المالية الواجب انتزاعها شرعا، وفي عملية إلغائها « المؤقت » تصرفا في ما فوضه الله إياه من ثروات يمنحها لمن يشاء وبالطريقة التي يشاء، لما فيه حماية للبلاد والعباد من الفتن؛ بمعنى أن العمليتين معا تصبان في اتجاه أخلاقي يكرس المخزن من خلاله بعد الطاعة الذي يفضي الالتزام به بالضرورة، إلى الظفر بنصيب من العطف السلطاني. وهو خطاب اعتادت الإسطوغرافية ترسيخه، من خلال إضفاء طابع النعمة على الإعفاء الضريبي، وجسدته الممارسات المخزنية، التي جمعت بين

---

[244] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 51، 164.

[245] قام أعمام السلطان بزيارة لتوات سنة 1709م بقيادة الشريف الفيلالي مولاي امبارك، ثم في السنة الموالية بزعامة الشريف مولاي محمد، راجع:
A.-G.-P. Martin ... *op. cit.*, pp. 78-9.

[246] محمد القادري، ن.م، ج. 3، ص. 261؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 110.

الزجر والرأفة، بين تأديب العصاة والإحسان إليهم. فالمولى إسماعيل قاد حرْكة دموية ضداً على قبائل الأطلس المتوسط انتهت بإخضاعها، لكنه قابل هذا العنف بمنحها قطعان الماشية لتربيتها مقابل تعهده بشراء الأصواف والسمن منها[247]. ويترجم هذا السلوك في صيغته المادية عزم المخزن على إعادة هيكلة المجال القبلي وفقا لرؤيته الخاصة، التي تجعل من السلطان مصدرا لكل عطاء مادي، والسلطة الوحيدة القادرة على نزعه، وفي صيغته الرمزية إعادة إضفاء للطابع المقدس المستمد من البركة على كل الثروات، كما سنرى لاحقا.

ولا يمكن تناول الإجراءات المتخذة من قبل المخزن للتخفيف من الأعباء الجبائية، بمعزل عن علاقاته بالقوى الدينية التي تؤطر السكان، وتؤثر فيهم، وعن مدى اعتماده على الموارد الضريبية في الاستجابة لحاجياته. ففي الوقت الذي أسفرت فيه معركة وادي المخازن عن تحالف ظرفي بين الزوايا وأحمد المنصور الذي سعى إلى مصادر بديلة كصناعة السكر، وفتح السودان، تغنيه عن الاعتماد الكلي على الجبايات، راهن المولى إسماعيل على الاستكثار من الأخيرة وتعميمها، بل أخضع الزوايا، وعمد إلى إضعافها[248]. وهذا التباين في المواقف، يمكن من فهم السياق الذي أقدم فيه أحمد المنصور على تغيير ضريبة النائبة، من عينية إلى نقدية تدفع بالدراهم وبسعر الوقت، وقام فيه المولى إسماعيل بالمقابل بإقرارها[249].

مثل سلوك السلطان السعدي استجابة لضغوط القوى الدينية التي أضحت تعبر عن احتجاجها على استفحال الثقل الجبائي، وإن كانت هذه الاستجابة لا تمثل إلغاء للنائبة في

---

[247] عن المولى إسماعيل، راجع: أبو القاسم الزياني، **الترجمان المعرب...**، م.س.ذ.، ص. 20.
S.I.H.M, 2e série, Fra., t. II, pp. 118- 20.
وأورد عبد العزيز الفشتالي في شأن أهل سوس، أن أحمد المنصور « ... قابل جميعهم بالعفو، وخفض لهم جناح الذل من الرحمة، وبسط رواق حلمه عليهم، ورفع سيفه عن سفك دمائهم، وتجاوز لهم كل ما سلف منهم من سوء المشاقة، وقبح المعاملة ». ثم قال في حق الخلط، « وردهم إلى ما كانوا عليه من بذل المغارم والخراج جزاء على كفران النعمة ». انظر: **مناهل الصفا...**، م.س.ذ.، ص ص. 111، 228.

248 تشير وثائق إسماعيلية أن توزيع ضريبة الضيافة على أعيان الواحات الصحراوية، لم يكن يستثنى منه الأشراف والمرابطون والزوايا، إذ كانوا يساهمون بنصيبهم كباقي القبائل. فهل تعلق الأمر فقط بتجاوزات بعض الأطر المخزنية، كما هو الشأن بالنسبة لعامر الدكالي، الذي كاتبه المولى إسماعيل بخصوص إعادة الأعشار التي استخلصها من المرابطين الدغوغيين؟ انظر:
A.-G.-P. Martin, *Quatre siècles d'histoire marocaine..., op. cit.*, pp. 65-6, 71.
وعبد الرحمن ابن زيدان، **ن.م**، ص. 332؛ عبد الله العروي، **ن.م**، ج. 3، ص ص. 58—59، 85—86.

[249] عبد الله كَنون، **ن.م**، ص ص. 147—148؛ أحمد الناصري، **ن.م**، ج. 5، ص. 31؛ عبد الله العروي، **ن.م**، ص. 85. ولمزيد من التفاصيل عن ضريبة النائبة، راجع: حليمة بنكرعي، **مداخيل بيت مال المغرب في عهد السعديين**، رسالة د.د.ع. في التاريخ، مرقونة، الرباط، كلية الآداب، 1985، ص. 79.

حد ذاتها، وإنما تعويضها بضريبة الخراج وتخفيف آليات استخلاصها. والإجراء الذي اتخذه السلطان العلوي استهدف توفير موارد لتحرير الثغور المحتلة. فكلا الإجراءين يدخلان في إطار سعيهما الحثيث لإضفاء المشروعية على سياستيهما الجبائيتين، على اعتبار أن أحمد المنصور برر قرار الاستبدال بعدم شرعية النائبة، والمولى إسماعيل فرضها تحت ذريعة الجهاد، الذي لم تفلح الزوايا من خلال ممارسته في تحقيق مكاسب كتلك التي حققها السلطان.

والظاهر أن سن الإعفاءات الجزئية والظرفية يعبر ضمنيا عن وجود ثقل ضريبي، تخلله قيام الأجهزة الجبائية بالتعسف وبالتجاوزات التي كانت تلحق خسائر فادحة بالسكان، فحاول المخزن التخفيف منها تبعا لطبيعتها وحجمها، ولمدى قرب أو بعد الفئة المتضررة منه، فبدا وكأنه يسعى من خلال هذه الممارسات إلى ترويض القبائل على الطاعة[250]، وتخويفها من عواقب عدم الالتزام بقواعدها؛ لأن الإعفاء في شكله العام ارتبط في المنطق المخزني، إما بمزاولة واجب الخدمة العسكرية، أو بامتلاك سلطة دينية تخول التوقير والاحترام كما هو حال الأشراف والزوايا، لذلك فإن قبائل الكَيش كانت محررة من الضرائب، تستفيد من الإقطاعات الممنوحة لها، ومن اعتلاء رؤسائها لمناصب القيادة. وهو وضع لم تكن القبائل الغارمة تنظر إليه بعين الرضا، لما ترى فيه من إجحاف يمارس عليها، فتتربص بأدنى فرصة للانفلات من تبعاته، ومعانقة التحرر الضريبي، خاصة حين يكلف المخزن القبائل المستفيدة بدعم الجيش المحترف لتحصيل الضرائب منها، إذ فوض أحمد المنصور لقبيلة سفيان بزعامة إبراهيم السفياني جمع المغارم الثقيلة من أولاد حسين وحلفائهم. وأخضع المولى إسماعيل قبيلة كَروان للوضائع بواسطة علي ابن يشي قائد قبائل زمور[251]. ولعل أسلوبا جبائيا من هذا القبيل، شجع على بث روح العداء من جهة بين هذه القبائل، ومن جهة أخرى على ارتكاب المزيد من التجاوزات التي أسفرت عن اغتناء الأطر المخزنية بمختلف أشكالها، سواء المنتمية إلى الكَيش أو المصنفة في مراتب الجيش الدائم، أو المرتبطة برابط القرابة مع السلطان. وتجسدت مظاهر الاغتناء تلك في تمتع بعض العمال والقواد بحياة تسودها مظاهر البذخ والثراء؛ فالقائدان أحمد كبير حاكم سوس وأحمد صغير حاكم تادلة كدسا ثروات طائلة بحكم روابطهما العائلية مع أحمد المنصور، الذي اغتنى في عهده أيضا بعض قواد

---

250 كمال عبد اللطيف، ن.م، ص. 213.

251 أحمد الناصري، ن.م، ج. 7، ص ص. 76–77. وحول المنصور، راجع: عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 98.

العلوج أمثال أحمد بن كوكسو وسليمان وعزوز وأحمد بن منصور كوريتو[252]. وأوردت المصادر صورا للثراء الذي كان ينعم به علي بن يشي وعبد الله الروسي والباشا أحمد بن علي الريفي، وباقي العمال الذين كانوا يتنافسون في بناء الدور الفخمة إبان عهد المولى إسماعيل[253]. فكيف نفسر عدم إقدام السلطانين على تجريد هؤلاء من ثرواتهم، عملا بالمنطق المخزني الذي يعتبر المال مال السلطان؟

- جباة محظوظون

يتبدى أن احتفاظ ثلة من العمال والقواد بمظاهر الأبهة، يدخل ضمن الإستراتيجية المخزنية، التي تسعى إلى إضفاء صورة على البلاط السلطاني باعتباره مكاناً تكتسب فيه الثروات[254]، ويسمح فيه بتسلق المراتب الاجتماعية شريطة التفاني في الخدمة وإثبات الطاعة، والتصرف تحت الوصاية المباشرة للسلطان. وهو تصور ينم عن مدى حرص المخزن على التصدي للأفكار التي يروج لها معظم العلماء، وتعتبر الخدمة مع الأمير أمرا مرفوضا ومهينا يفقد صاحبه كل هيبة ومصداقية، وأن المال المكتسب من ممارستها غير شرعي، بل يثبت أن الملوك يستهونون « عظائم الأمور لتطيعهم الرعية »[255] على حد تعبير الإفراني. لكن المخزن احتاط حتى لا يسفر هذا الثراء عن ظهور قوى منافسة له، من شأنها المس بتفرده وعظمته، إذ لم يتقاعس في تجريد أي شخص شعر بأنه أضحى يهدد تميزه، لأن امتلاك المال يفضي إلى الطغيان والاستخفاف بالمملكة[256]. مما يعني أن وضعية الاغتناء قد تنقلب بسرعة إلى حالة

---

[252] حول الثراء الفاحش لعزوز ولأحمد بن منصور كوريتو وللباشا جوذر، راجع: خورخي دي هنين، ن.م، ص ص. 48–50.

[253] أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف...**، م.س.ذ.، ص. 246؛ جرمان مويط، ن.م، ص. 13؛ عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 206–207؛ جون بريثويت، ن.م، ص. 80؛ الحسن الوزان، ن.م، ج. 1، ص. 253. وعن الخدمة المخزنية كمصدر للثراء بمغرب القرن التاسع عشر، انظر: مصطفى الشابي، **النخبة المخزنية...**، م.س.ذ.، ص. 111. وكانت ترقية كل أصناف الخدام في سلاليم الإدارة العثمانية مرتبطة برغبة السلطان. روبير مانتران، ن.م، ص. 259.

[254] J. Dakhlia, *Le divan des rois..., op. cit.*, p. 311, 394.

[255] راجع موقف محمد الإفراني من سياسة الملوك، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 49.

[256] قارن مثلا موقف أحمد المنصور من عمال داوود بن علي، مع موقفه من القاضي علي الشاطبي؛ وعبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 199–200، 218. ولاحظ شالدانيا أن الثراء كان يخلق متاعب للقواد الذين يشتهرون به. راجع:

A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 396.

انظر إجراءات المولى إسماعيل تجاه تجار الحبوب من كبار الباشاوات:

Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, pp. 48-9.

ثم ظهيره إلى الحاج محمد معنينو، ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص. 257. وقال المولى عبد الله بن إسماعيل

فقر، وهو ما عبرت عنه جوسلين دَاخْلياَ J. Dakhlia بضعف « الرأسمال الشرفي » المرتبط بالتردد على البلاط السلطاني[257]. إذ من الشائع صعود فئات وضيعة في السلم الاجتماعي ونزول فئات عليا، مادام جاه أهل الدولة ومختلف الخدام ما هو إلا انعكاس لجاه السلطان[258].

ويترجم هذا الانقلاب المفاجئ في التراتبية المادية للأطر المخزنية وجود ثقافة سلطانية قوامها، أن اغتناء أي خادم من الخدام هو بمثابة هبة تدخل في إطار سياسة إعادة توزيع المداخيل الضريبية[259]، بهدف الحفاظ على التوازن داخل المؤسسة المخزنية، وخاصة على الصعيد المركزي. وراهن السلطان دوما على هذه الورقة لخلق تفاوتات بين العناصر الإدارية المكونة لأجهزته، استفاد منها في الإبقاء على حضوره القوي بصفته سلطة مخولة للجاه والعظمة، وفي التقليص إلى حد كبير من حظوظ تكوين بيروقراطية، وهو ما تؤكده شتى أوجه التنافس والصراع التي خيمت على العلاقات بين كبار خدام المخزن، فلم تذخر أي شكل من أشكال الدسائس والمكائد لإقصاء البعض الآخر، بلغت أحيانا درجة الاغتيال[260]. مما جعل من الوظيفة الجبائية فضاء يجذب إليه كل من حظي برضا السلطان، ويبعد عنه كل من طاله غضبه، أي أنه ظل يتمتع بهامش تحرك يمكنه من تدجين أطره وفقا لمنظوره الخاص، الذي لا يخضع لتنميط معياري معين، بقدر ما يكتنفه غموض يصعب معه أحيانا فهم الآليات المتحكمة في الإدارة الجبائية المخزنية.

وإذا كانت سياسة السلطانين قد اتسمت بالصرامة تجاه تعسفات بعض جباتهما، فكيف

لعامله على فاس: « اقبض منهم المال، وألقه في وادي الخراريب، ولا تتركه عندهم، فما أطغاهم إلا المال حتى استخفوا المملكة »، أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف...**، م.س.ذ.، ص. 248.

[257] J. Dakhlia, *Vie de Moulay Ismail...*, *op. cit.*, p. 311.
بالرغم من الثروات الطائلة التي كدسها الخياط الزرهوني، فإن المولى إسماعيل جرده منها وأمر بقتله، فاضطر ولده لممارسة حرفة الحياكة لضمان قوته، راجع: القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 4، ص. 231. ثم انظر:
R. Ricard, *Le Maroc...*, pp. 189-90.

[258] A. Cheddadi, « Le système du pouvoir en islam d'après Ibn Khaldoun », in *Annales ESC*, mai-août, 1980, pp. 544-547.

[259] حول مفهوم إعادة التوزيع، راجع: عبد الرحمن المودن، ن.م، ص. 233.

[260] أورد عبد الله التسافتي أن باشا مراكش عبد الكريم بن منصور، مات مسموما على يد الباشا مساهل سنة 1717م، وأن عداوة القائد بن شتي للقائد بوعبدلي دفعته إلى قتله، راجع: **رحلة الوافد...**، م.س.ذ.، ص ص. 214، 219–220.
وعن قواد المناطق الشمالية انظر: محمد داود، ن.م، ج. 2، ص. 168.
Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail...*, *op. cit.*, pp. 17, 47, 66.
وبخصوص التنافس بين قواد المنصور، راجع:
A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, pp. 252, 288, 290.

تفسر اكتفاءهما بمكاتبة البعض الآخر، وحثه على الكف عن تجاوزات، أثرت بدون شك على مصداقية الوثائق الرسمية الصادرة عنهما من قبيل ظهائر التوقير والاحترام، التي دلت في حالات معينة على عدم التزام الجباة بمقتضياتها[261]؟ أم أن غضهما الطرف عن هذه السلوكات، مثل جزءا من رؤيتيهما اللتين تتوخيان جني ربح سياسي أكبر يتجاوز البعد المادي، ويسعى إلى إبراز المخزن سلطة تحكيمية تستمد مشروعيتها من قدرتها على إعادة الحقوق لأصحابها، وحماية الامتيازات الممنوحة لهم؟

إن هذه الازدواجية المسجلة في تعامل السلطانين مع المتعسفين من جباتهما، تترجم إصرار المخزن على ترسيخ مفاهيم الحيطة والحذر في أذهان خدامه بمن فيهم الأكثر وفاء، أي أنه حرص على إنتاج حدود ضبابية لسلوكاته تجاههم، تراوحت، كما أسلفنا، بين الزجر تارة، وبين العفو أحيانا أخرى، وهو ما ضمن ولاءهم، وجعلهم في وضعية ترقب دائمة لطبيعة مواقفه المحتملة تجاه ممارساتهم. لقد تجاهل أحمد المنصور لمدة طويلة الشكاوى المتكررة من تجاوزات جباة ولي عهده منذ زيارته الثانية لفاس، ودفعته ثقته الكبيرة في القائد أحمد بن كوكسو إلى عدم الاستجابة لمطالب المشتكين من ابتزازاته. في حين أظهر صرامة شديدة تجاه تظلمات جباته بقيادة داود بن عبد المومن على قبائل دكالة وحاحة. وفي الوقت الذي بدا فيه المولى إسماعيل أكثر إلحاحا على ملاحقة المخالفين من خدامه ومعاقبتهم، نجده يغض الطرف عن الإجحاف الضريبي لبعض أطره، كما هو حال الباشا أحمد بن علي الريفي[262]، بل ويظهر عاجزا عن تخليص سكان الواحات من تعسفات جباته، بدليل أن التواتيين مثلا قرروا جمع الضرائب والامتناع عن أدائها، إلا بحضور ممثلين مباشرين عن السلطان، نظرا لأن الرسائل التي وجهها لهم ردا على شكاواهم من الابتزاز، لم تجد على ما يبدو صدى لدى عماله[263].

---

[261] رسالة المنصور إلى القائد إبراهيم الميري، يطلب منه إعفاء قبيلة بني زروال من التكاليف، ويظهر من الرسالة أن المنصور كاتبه قبل ذلك ولم يمتثل للأوامر، أنظر محمد الفاسي، **قبيلة بني زروال: مظاهر حياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية**، الرباط، مطبوعات المركز الجامعي للبحث العلمي، كلية الآداب، بيانات ومستندات، الجزء الثاني والعشرون، 1962، ص. 68. ووجه المولى إسماعيل رسالة إلى الوصيف عامر الدكالي لإعادة الأعشار إلى المرابطين الدغوغيين، الذين يتوفرون على ظهير توقير واحترام، راجع: ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص. 332.

[262] ذكر محمد الإفراني أن امرأة عانت من تعسف أحد العمال عليها، فاشتكت لأحمد المنصور الذي لم ينصفها، في حين أنصف رجلا قصده في ضيعة انتزعت منه، راجع: **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص ص. 158–159، 179. وعبد العزيز الفشتالي، **مناهل الصفا...**، م.س.ذ.، ص ص. 99، 158–159، 190؛ جون بريثويت، **تاريخ الثورات...**، م.س.ذ.، ص. 81.

A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, pp. 200, 252, 284. Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail...*, *op. cit.*, p. 64.

[263] إن الازدواجية في تعامل المؤسسة السلطانية مع السكان، تؤكدها ملاحظة جون وندوس حول المولى إسماعيل:

ونستنتج أن السياسة الجبائية لكل من أحمد المنصور والمولى إسماعيل، وإن تباينت في بعض مظاهرها الجزئية، فقد حملت في طياتها عدة تقاطعات يمكن إجمالها في عزمهما القوي على تحصيل أكبر قدر من المبالغ الضريبية الكفيلة بالاستجابة لحاجياتهما، التي تزايدت بالنتيجة مع اتساع دائرة التحصيل، وما واكبها من استفحال ظاهرة الاحتجاج والتمرد بالبوادي والمدن، ضداً على أسلوب لم يعهده السكان، ولم تستطع الإمكانات الإنتاجية للبلاد تحمل ثقله، وامتصاص عواقبه. مما أفرز موقفين متناقضين، أولهما جسده المخزن الذي رأى في الجباية مصدرا لتقوية بنياته، ولإثبات حضوره الدائم في المجال، وثانيهما مثله السكان الذين كانوا يطمحون إلى التخفيف من هذا الحضور، الذي لا يستفيدون منه، بقدر ما يرون فيه عبئا إضافيا عليهم. لكن ألم يرافق كلا الموقفين مسلسل بناء الدولة في أي مكان، وفي أي زمان؟[264] أم أن الوضع بالمغرب اتسم بخصوصية عبرت عنها الإعفاءات التي خلقت شرخا في النظام الضريبي، لكونها رسمت حدودا مادية بين فئات مستفيدة وأخرى متضررة، طمحت باستمرار إلى تكسير تلك الحدود، كما تجسدت هذه الخصوصية في عملية الاستكثار من الضرائب غير الشرعية وما واكبها من تعسف، اتخذهما السكان مبرر لرفض الأداء الذي هدد دوما الأمن بمختلف مناطق البلاد؟

– **تأمين السبل**

من البديهي أن الجباية لم تشكل لوحدها الهدف الرئيس لنشاط الإدارة المخزنية في صيغها الثابتة والمتحركة، إذ كان من بين أهداف تشييد القصبات، وتنظيم الحرْكات، توفير الأمن في الطرق والمسالك لحماية السكان، ولضمان سلامة شرايين التجارة. غير أن إشراف الجيش على الجباية وعلى تحقيق الأمن، أسفر عن تلازم هاتين المهمتين، فغالبا ما كان الامتناع عن

« فاليوم يحتضنهم ويقبلهم ويفضلهم، وغدا يعريهم وينهبهم ويجلدهم »، راجع: **رحلة إلى مكناس...**، م.س.ذ.، ص. 97.

– « لقد أمرناه بأن لا يفرض عليكم شيئا، فلا تقدموا له إلا ما فرض الله عليكم، وحسب استطاعتكم ». رسالة إسماعيلية إلى سكان الواحات يبدو أنها وجهت جواباً على شكاية منهم، بتاريخ 7–8–1699م. والراجح أن استفحال ظاهرة التعسف دفعت المخزن إلى توزيع الحصص الضريبية على القبائل بحضور الأعيان، راجع:
A.-G.-P. Martin, *Quatre siècles d'histoire marocaine..., op. cit.*, pp. 71-4, 78.

لم يكن العاهل المسيحي يكافئ فحسب، ولكن كان يعاقب أيضا لتقديم العبرة والمثال للمتمردين، راجع:
W. Blockmans, *Histoire du pouvoir..., op. cit.*, p. 279.

[264] عبد الله العروي، **مجمل...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 9؛ **ومفهوم الدولة...**، م.س.ذ.، ص. 131.
A. Laroui, *Les origines..., op. cit.*, p. 163.
B. Badie, « *"Etat" et "Légitimité" en monde musulman : crise de l'universalité et crise des concepts* », *Annuaire de l'Afrique du Nord*, t. 26, 1987, pp. 26-7.

أداء الضرائب سببا في انعدام الأمن، الذي تمظهر في قطع السبل ونهب الممتلكات، وكلما عجزت الأجهزة المخزنية المحلية عن احتوائه، إلا وتكفل المخزن المركزي بالتدخل لتغطية القصور الذي يعتري آلياته المبثوثة عبر أطراف البلاد. ومن هنا بدت كل سلوكات الإدارة المخزنية وكأنها تصب في الوعاء الضريبي، الذي استوعب جل جهودها، والتهم معظم أوقاتها. ترى أارتبطت هذه الصورة بندرة المادة التاريخية، على اعتبار أن الإسطوغرافية لم تتناول الأحوال الأمنية للسكان إلا في حالة تمردهم أو تحرك الجيش لمواجهتهم؟[265] أم أن الحزام العسكري الذي أحاط به السلطانان القبائل، هو الذي أسفر عن هذه الندرة؟ أم أن الخطاب الإسطوغرافي الرسمي كان يسعى إلى تكريس تلك الصورة التي تظهر عظمة المخزن، وهو يواجه كل أشكال المروق، لتبرير مشروعية ممارساته من جهة، ولتمرير خطاب تعاليه، وترسيخ ذاكرة تسجل لحظات تفوقه من جهة أخرى، بينما اعتبرت سياسته الأمنية من باب المسلمات التي لا حاجة للوقوف عندها؟

لقد شكل الأمن من المنظور الفقهي، إحدى الأولويات التي لا تنتظم أمور الدولة الإسلامية إلا بإقرارها، إلى درجة أن شرعية الأمير الجائر اعتبرت جائزة، إن هو نجح في قهر الناس، وحفظ النظام، واستبعاد الفتن[266]. لذلك فإن تقويم تجربة الحاكم كانت تقاس بمدى قدرته على تأمين السبل، وضمان أمن الطريق والرفيق. وأجمعت كل الكتابات المحلية والأجنبية التي تناولت عهدي أحمد المنصور والمولى إسماعيل على نجاعة سياستيهما، وإن بدرجات متفاوتة، في تحقيق نوع من الاستقرار بمعظم أطراف البلاد. ففي الوقت الذي أشار فيه شالدانيا إلى أن أحمد المنصور نشر السلم والأمن بممالكه بشكل كبير، وأن ابنه المولى أبا الحسن اشتهر بيقظته وصرامته في ملاحقة قطاع الطرق، إلى الحد الذي أرسل فيه امرأة من تادلة إلى مراكش، وهي تحمل وعاء مليئا بالمثقال الذهبي، ولم يستطع أحد اعتراض سبيلها، أكد الزياني أن المرأة واليهودي كانا يعبران من وجدة إلى وادي نول دون أن يلحقهما أدنى أذى[267]. وهي شهادات، تجد تبريرها في عزم السلطانين وإراديتهما مد حضورهما العسكري والإداري إلى المجالات النائية. فأحمد المنصور رد على انتقادات قاضيه عبد

---

[265] M. Morsy, *La relation de Thomas Pellow..., op. cit.*, p. 56.

[266] الحسن اليوسي، القانون...، م.س.ذ.، ص ص. 191–192.

[267] أبو القاسم الزياني، ن.م، ص. 185.

A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, pp. 192-4. Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, pp. 50-1.

الواحد الحميدي، الذي لامه على صرامته الشديدة قائلا: « لولا ما رأيت ما أمكنك أن تجيء مع أصحابك عشرة أيام في أمن ودعة، فإن أهل الغرب مجانين مارستانهم هي المحن من السلاسل والأغلال »[268]. كما لخص المولى إسماعيل في رسالته لولده المامون نتائج سياسته في كون أيام الهرج انزاحت، « وخمدت نيران الفتن من... الأقطار المغربية، وحسم الله مادة أهل الزيغ والثوار الذين كانوا يمرحون بها... وأمنت الرفاق »[269].

ولضمان فعالية تدابيرهما الأمنية، عمد السلطانان إلى إشراك القبائل فيها، من خلال إقدام أحمد المنصور على وضع خيام نقطاً لبيع المواد الغذائية، التي يحتاج إليها المسافرون بالنزالات، ولتوفير الدواب لفائدتهم، وإشراف فئات من السكان على حراستهم، وحماية ممتلكاتهم، وغرم ما سرق منها، والتأكد من هوية الغرباء، وتسليم اللصوص إلى ممثلي المخزن، وكل من تستر على مجرم يحاسب به[270]، بل حول المولى إسماعيل تلك الخيام إلى قلاع اعتمدت في تموينها على القبائل المجاورة، واحتضنت فنادق لإيواء القوافل التجارية، وعابري السبيل[271].

وينم هذا الإشراك، عن رغبة المخزن في توظيف سكان القبائل المجاورة للمعابر والمسالك الرئيسة في منظومته الإدارية، حتى تتعايش مع أجهزتها، وتقوم بأدوار تكميلية لها وإن بشكل جزئي، ليشعرها بمسؤولياتها في الحفاظ على الأمن، ويقحم في بنياتها أساليب تقوم على تعويض مفهوم إتاوة المرور أو « الزطاطة »، بمفهوم اقتصادي يرتكز على تقديم خدمات لبيع الأغذية للمسافرين، وحمايتهم بدل ابتزازهم. وهو سلوك يظهر من جهة عجز المخزن عن توفير تغطية شاملة لامتداده الإداري والعسكري بالبلاد، ومن جهة ثانية اقتناعه بأن هذا الإشراك، مثل دوما ذريعة لمراقبة مدى وفاء هذه القبائل بالتزاماتها الأمنية، ومبررا لكسب

---

[268] محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 158.

[269] المولى إسماعيل، **ن.م**، ص. 12.

[270] « حرص مولاي أحمد على أن يعيش الأعراب في الحد الأقصى من الفقر والحاجة، واستثنى من ذلك فقط أعيانهم الذين عمل على إغداق الهبات عليهم، وكان قد احتفظ ببعضهم إلى جانبه في مراكش ليكونوا بمثابة مفاتيح لقبائلهم، هذه السياسة سمحت له بحكم تلك البلاد لمدة عشرين سنة (كذا) بنظام وانضباط كبيرين » خورخي دي هنين، **ن.م**، ص. 204.

[271] أحمد ابن القاضي، **ن.م**، ج. 2، ص ص. 827–828؛ أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف...**، م.س.ذ.، ص. 185؛ أحمد الناصري، **ن.م**، ج. 7، ص ص. 62–63. وفي ما يتعلق بحماية الطرق، استثمرت الدولة العثمانية مداخيل الأوقاف لبناء خانات على طول الطرق يبيت فيها أصحاب القوافل، راجع: عبد الرحيم بنحادة، **العثمانيون، المؤسسات والاقتصاد والثقافة**، الدار البيضاء، اتصالات سبو، الطبعة الأولى، 2008، ص. 190 وما تلاها؛ روبير مانتران، **ن.م**، ص. 318.

رهان سياسي يتجسد في تدجينها وترويضها على الانخراط في خدمة المجال المخزني بشروطه، وتحت إشرافه، عبر تخويلها امتيازات من قبيل إقطاعها الأراضي المحاذية للطرق تشجيعا لها على الاستقرار. لكن هل تمكن السلطانان من تعميم هذه الإستراتيجية على كل المناطق؟

إن افتقار المخزن إلى الوسائل التقنية الكافية، فوت عليه فرصة التدخل المباشر في المجالات الجغرافية الوعرة كمنطقة سوس والجبال، التي شهدت بين الفينة والأخرى عدة تمردات عبرت عن هشاشة الأوضاع الأمنية بها؛ فالمجهول البرتغالي أشار إلى عصيان سكان الأطلس الكبير، وممارستهم لقطع السبل، حتى على امتداد طريق المخزن بين فاس ومراكش، وهو ما أكدته المصادر الإنجليزية. وتحدث عبد الله التسافتي عن عدم نجاح المولى إسماعيل في إخضاع بعض قبائل سوس بتارودانت وتافراوت[272].

وعلى الرغم من كون الأمر يتعلق بحالات استثنائية، فإنه يدل على أن بعض السكان استغلوا عزلة مناطقهم للإخلال بالأمن، الذي امتد ليشمل أحيانا جهات مختلفة بما فيها السهول، كما حدث خلال غزو السودان، وثورة الناصر، فقد أفضت عمليات تعبئة الموارد والجنود إلى إحداث فراغ عسكري، استثمرته بعض القبائل في ممارسة النهب والعبث بالطرقات[273]. ولعل محاولات المولى إسماعيل التكثيف من القصبات، استهدفت بالأساس تشديد المراقبة على السكان لتفادي تكرار مثل تلك الحالات. كما أن لجوء السلطانين إما إلى تجريد القبائل من الخيل والسلاح، أو إلى نقلها من مواطن لأخرى، لا يمكن فهمه إلا في هذا السياق. والأكثر من ذلك أن صرامة الإجراءات الأمنية دفعت المخزن إلى ممارسة الضغط على

---

[272] تعرضت محلة أم المنصور عند عودتها من زيارة صلحاء فاس، لهجوم قبيلة آيت واستر قرب تادلة، راجع: محمد ابن العياشي، ن.م، ص. 1؛ مجهول برتغالي، ن.م، ص ص. 37—38، 41. ثم شكوى بعض الموكلين الإنجليز سنة 1598م، بخصوص السرقة التي تعرضوا لها بين مراكش وسوس:

S.I.H.M, 1e série, Ang., t. II, p. 134.

كما سجلت سنوات 1599—1600—1602م عدة أحداث قطع الطريق بالواحات، انظر:

A.-G.-P. Martin, *Quatre siècles d'histoire marocaine..., op. cit.*, p. 40.

وعن فترة المولى إسماعيل، راجع: عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 151، 230—231.

[273] أنظر ملاحظات المجهول الإسباني حول حملة السودان:

H. de Castries, « La conquête du Soudan par el Mansour (1591) », in *Hésperis*, n° III, 1923, p. 457.

وبخصوص انعكاسات ثورة الناصر على الأوضاع الأمنية، راجع: الإفراني، ن.م، ص. 101.

A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 236.

القبائل المخلة بالنظام، من خلال عزلها عن مراعيها ومزارعها وأسواقها[274].

ولم يكن الإخلال بالأمن حكرا على جماعة دون أخرى، بقدر ما ارتبط بمدى الاستفادة من الامتيازات الممنوحة من قبل المخزن، فكلما انعدمت إلا وظهر نزوع نحو البحث عنها، فيتم التعبير عن وضعية عدم الرضا بواسطة إضرام نار الفتنة، لذا فإن الجماعات التي اعتادت التمتع بحيز أوسع من حرية التسيير الذاتي لشؤونها، وقبلت على مضض سياسات السلطانين لإخضاعها، ظلت تتحين أية مناسبة للعودة إلى وضعها السابق. وهو ما يجعلنا نلاحظ أن إستراتيجية أحمد المنصور والمولى إسماعيل الهادفة إلى تحقيق مراقبة شاملة لأطراف البلاد، كانت ربما أقل مردودية، بالنظر إلى اعتمادها في إقرار الأمن على بعض القبائل المؤطرة بجيش محترف، مقابل إقصاء أخرى، مما أسفر عن ربط الأوضاع الأمنية بشخصيتيهما، إلى درجة أنه حينما ألم المرض بهما فزع الناس لذلك فزعا كبيرا، وتخوفوا من الفتنة التي تنجم عن وفاتهما، حسب رواية الإخباريين[275].

وهذا موقف بالغ الدلالة على مدى إيمان السكان، أو على الأقل النخب المعبرة عنهم، بأن المرجعية الأمنية كامنة في المؤسسة السلطانية، أي في المخزن المركزي بأبعاده المادية والرمزية، وليس في الأجهزة التي تمثله على الصعيد المحلي. ولا أدل على ذلك من كون معظم القضايا الأمنية، لا يتم حلها إلا بواسطة الحرْكات السلطانية، التي تفضي إلى نتائج مؤقتة، وترسخ لدى السكان المستهدفين فكرة قصور البنيات المخزنية الموجودة بين أحضانهم عن الحفاظ على الأمن، لذلك لم يترددوا في جعلها من أولى ضحاياهم بعد وفاة السلطانين. بل الأبعد من ذلك أن سيادة الأمن بربوع البلاد ظل رهينا برؤية السلطان، لأن غيابه يثير الشكوك، ويخلق البلبلة؛ فالظنون حامت والأقوال كثرت حول أسباب ملازمة المولى إسماعيل العاصمة مكناس لمدة طويلة، مما اضطره، لما بلغه ذلك، لتجهيز حرْكته. كما نتج عن انتشار خبر مرضه الشديد حدوث الفوضى في محلة ابنه أحمد الذهبي، الذي لم يتمكن من إخمادها إلا بعد أن تمت قراءة الرسالة التي توصل بها من مكناس جماعة وفرادى، ليطمئن الناس.

---

[274] حمل ابن القاضي والزياني والمجهول البرتغالي، المسؤولية في انعدام الأمن إلى القبائل الأمازيغية، في حين مال كل من الفشتالي وشالدانيا إلى إلصاقها بالقبائل العربية. انظر: أحمد ابن القاضي، ن.م، ص. 849؛ أبو القاسم الزياني، ن.م، ص. 216؛ مجهول برتغالي، ن.م، ص. 37.

A. de Saldanha..., *op. cit.*, p. 236.

[275] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 53؛ محمد القادري، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص ص. 333—334.
«لما مرض السلطان أظهر الناس قلقهم مما سيؤول إليه أمر البلاد، لكنه حينما شفي، فرحوا أشد الفرح بذلك»، أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص ص. 175—176.

والهدف نفسه سعى إليه من قبل أحمد المنصور من خلال القراءة العلنية لرسالة ابنه مولاي محمد الشيخ المامون، التي يخبره فيها بانطلاق حملته ضداً على الناصر، حتى لا يمنح الفرصة للقبائل العربية التي كانت في حالة فوران، مستغلة ثورة هذا الأمير لقطع الطرقات[276].

مما سبق، نستخلص أن الحضور المادي بوظائفه المختلفة بقي مجسدا في شخص السلطان، الذي كان يختزل القوة العسكرية والإدارية للمخزن، ويؤمن استمرارية سلطته وسط القبائل والمدن، وهو وضع يدل على مدى تمتع المؤسسة السلطانية بنفوذ رمزي لافت، تغلغل إشعاعه في طيات الأجهزة التي تمثله على الصعيدين الجهوي والمحلي، فأضفى عليها في عهدي أحمد المنصور والمولى إسماعيل هيبة وعظمة كبيرتين، أكدتا حجم الترابط العضوي بين الشق المادي والشق الرمزي للممارسات المخزنية، التي لا يمكن تناولها أو الوقوف عند طبيعتها بمعزل عن فك الآليات المتحكمة في هذا الترابط. فما هي الأشكال التي اتخذها الحضور الرمزي للمخزن إبان عهدي حكم السلطانين؟

[276] أحمد بن الحاج، ن.م، ج. 7، ص ص. 341–361.

A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 210.

ساد الوضع نفسه بالإمبراطورية العثمانية، إذ كان خير تعبير عن تمتع السلطان بصحة جيدة هو ظهوره علانية على ظهر فرسه وترأسه لجيشه في جبهات القتال. ففي سنة 1623 حامت الشكوك حول غياب السلطان مصطفى. كما اضطر محمود الأول، بالرغم من عجزه عن ركوب فرسه، إلى حضور صلاة الجمعة بمسجد الآغا، ومات خلال عودته بأحد أبواب قصره. وعادة ما كان يتم اللجوء إلى إخفاء خطورة المرض الذي كان يعاني منه السلطان. والأمثلة في هذا الباب كثيرة، راجع:

N. Vatin & G. Veinstein, *Le sérail ébranlé : essai sur les morts, dépositions et avènements des sultans ottomans (XIVe-XIXe siècle)*, Fayard, 2003, pp. 30-4.

الفصل الثالث

أشكال الحضور الرمزي للمخزن

تحتضن الرمزية في ذاتها حمولة قوية ليس فقط على المستوى السياسي، ولكن أيضا من حيث المضمون الفكري والعملي؛ لأننا لا نعبر بواسطة الرموز عن مفهوم الدولة وأجهزتها وعن مختلف الشخصيات البارزة فحسب، وإنما نتجاوز ذلك لنعبر عن القوة المحركة التي تنشط المؤسسات، والجماعات، والفئات الاجتماعية، والأفراد. إذن لفهم الآليات المتحكمة في الأحداث الإنسانية، فلا بد من تفكيك الدلالة الرمزية التي تنبعث منها[1]؛ لأن الرمز يتحد مع ذات الشيء المرموز إليه، ويكون إلى جانب ما هو خيالي وواقعي بنيته، إذ ينطبق على أي شيء يمثل علامة تربط بينه وبين موضوعه[2]. وهو ما عبر عنه فيستيل دو كولانج Fustel de Coulanges، بكون كل مؤسسة تخفي نظام أفكار تعبر عنه رموزها التي تنتشر في أبعادها المقدسة، وفي ممارساتها السياسة التي تدخل كنسيج قوي ومتماسك[3].

وهكذا لا يمكن تناول الحضور المادي لحكم معين في غياب رموزه، التي تعتبر من مستلزمات وجوده، والحفاظ على استمراريته؛ لأن الجبروت وحده لا يخول الزعامة الكاملة، مادام يمكنه ممارسة قوة الإكراه وليس الإقناع[4]، الذي لا يتم تحقيقه إلا بالسلطة الرمزية التي تملك القدرة على إنتاج أشكال تعبيرية، تضاهي في قوتها ونجاعتها نظيراتها المادية، وتسعى إلى تبرير سلوكات النظام السائد، وإلى إيجاد حدود ومراتب جديدة أو إعادة إحياء الموروث منها[5]، حتى تتمكن من امتلاك القدرة على تعبئة القوى الاجتماعية التي

---

[1] G. Pistarino, « Les symboles de Gênes dans les établissements d'Outre-mer », in M. Balard et A. Ducellier (dir.), *Coloniser au Moyen Âge*, Paris, Armand Colin, 1995, p. 299.

[2] كاترين ب. كليمان، « الخيالي، الرمزي، الواقعي »، **مجلة بيت الحكمة**، ع. 8، نونبر 1988، ص ص. 22، 25؛ ترنس هوكس، « مدخل إلى السيمياء »، تعريب مصطفى كمال، **مجلة بيت الحكمة**، ع. 5، أبريل 1987، ص ص. 110–111.
Selon C. Lévi-Strauss « c'est le symbolique qui domine l'imaginaire » ; « Les symboles sont plus réels que ce qu'ils symbolisent ». Voir : M. Godelier, *L'énigme du don*, Paris, Fayard, 1996, pp. 39-40.

[3] B. Barret-Kriegel, « l'Etat aux XVII^e et XVIII^e siècles, l'impossibe réformation des codes », in *Réflexions idéologiques sur l'Etat, aspect de la pensée politique ..., op. cit.*, p. 23.

[4] C. Demaizière, « Puissance/Pouvoir... », *op. cit.*, pp.93-4.

[5] بيير بورديو، **الرمز والسلطة**، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية، 1990،

تخضع لها واحتوائها، أو على الأقل التفوق عليها.

وبما أن الرمزية باعتبارها شكلاً من أشكال تمظهر السلطة أضحت علامة إيحائية، بحيث لا يتم الاعتراف بهيبة الدولة وبحكمها وبماهيتها وبتصوراتها إلا من منظور رمزي، فإنه من اللازم التذكير بأن الأمر يتعلق بمظاهر ثابتة، وأخرى متغيرة في الزمن، وأن ما بين الرموز المختلفة يوجد تدرج وحدود مضبوطة، تتباين حسب أذهان السكان والوضعيات الاجتماعية التي يحيون في ظلها. وانطلاقا من ذلك، يتم التمييز بين سلطة رمزية مرئية ملموسة، وأخرى لا مرئية مجردة، ترتبط بممارستها بمدى خضوع المحكومين لها، وبدرجة تسليمهم بمشروعيتها[6].

لقد وظف المخزن المغربي خلال العصر الحديث رموزا مختلفة، تجسدت في مظاهر الاحتفالية والبروتوكول، وفي مواكب التنقل السلطانية، وفي البناء والترميم. وظلت جميعها مؤطرة بنسق الثقافة الإسلامية، وبخاصية البركة التي يستمدها السلطان من نسبه الشريف. فما هي السمات المميزة لهذه الأشكال الرمزية التي تبناها السلطانان أحمد المنصور والمولى إسماعيل، لإظهار سلطة المخزن وعلامات حكمه في المجال المغربي؟ وإلى أي حد يمكن الحديث عن مساهمتها في ترسيخ مشروعيتيهما؟ وما هي أوجه الشبه والاختلاف بينهما؟

الاحتفالية والبروتوكول

تعتبر المراسيم والطقوس الاحتفالية ظاهرة ملازمة للسلوك الإنساني، الذي يحقق من خلالها حاجياته ورغباته، غير أن العوامل المتحكمة في تفسيرها تراوحت بين اعتبارها فعلا مقدسا أفرزته الأسطورة، وأضفت عليه طابع مؤسسة تقوم بإعادة إنتاجه على حد تعبير M. Vander Leeuw، وبين طرح مؤداه أن الطقس الاحتفالي سابق كرونولوجيا للأسطورة، وأن هذه ما هي إلا تفسير له[7]. وإذا كان هذان التصوران متباينين، فإنهما يتقاطعان على الأقل

ص ص. 52، 55، 60.

C. Geertz, « Centres, rois et charisme : réflexions sur les symboliques du pouvoir », in *Savoir local, savoir global : les lieux du savoir*, trad. D. Paulme, P.U.F., 1986, pp. 156-7. Voir également, M. Senellart, *Les arts de gouverner..., op. cit.*, pp. 15, 55.

[6] بيير بورديو، ن.م، ص ص. 52، 67، راجع أيضا:
M. Senellart, *Les arts de gouverner..., op. cit.*, p. 280.

[7] J. Chelhod, *Les structures du sacré chez les Arabes*, Paris, Maisonneuve et Larose, 1964, p. 119.

في الربط بين الدلالة العميقة للاحتفالية، وبين البنيات الاجتماعية والدينية، في علاقتها مع الوسط الجغرافي الذي توجد فيه. فالطقوس تساهم في تكريس الشرعية، وفي لعب دور أداة السلطة، « ولا يمارس الحكم على الأشخاص أو الأشياء دون اللجوء إلى الإكراه المشرع، وإلى أدوات رمزية، وإلى المخيال » حسب جورج بلانديي G. Balandier. ومن هنا يلاحظ أن الاحتفالية تحمل في طياتها عدة أبعاد اجتماعية ونفسية ورمزية[8]، يؤكدها التداخل الحاصل بين وظائف الخيالي والرمزي و« الواقعي »[9]. وسنقتصر على تناولها من المنظور المخزني عبر البحث في أشكالها، وفي مدى نجاح المخزن في توظيف تلك الأبعاد لخدمة أهدافه السياسية. فما هي الآليات الاحتفالية التي راهن عليها المخزن في عهدي السلطانين لإقرار سلطته الرمزية وترسيخها؟

الأعياد الدينية

يمكن التمييز داخل الاحتفال بين ما هو رسمي عادي أو استثنائي، يومي وأسبوعي وسنوي، إذ كانت كل الممارسات المخزنية المركزية منها أو الجهوية أو المحلية، تتم وفق أنساق تنظيمية معينة تعبر عن تميزها وتفردها وأبهتها.

ومثل الاحتفال بالأعياد الدينية، أبرز اللحظات التي كان المخزن يعمد فيها إلى إظهار سلطته الرمزية أمام رعاياه، إذ حرص دوما على استثمارها طقوساً، من خلال إحاطتها بمختلف المظاهر التي تجمع بين التعالي والبساطة، بين الهيبة والتواضع، بين الديني والسياسي، وبين الفضاء الخاص للسلطان، والفضاء الجماعي الذي يمثله عامة الناس.

وتقدم لنا المصادر أوصافا لطريقة الاحتفال بعيدي الفطر والأضحى؛ فبعدما يحيي السلطان ليالي رمضان بحضور نخبة من أهل العلم، الذين يحدثون ويسردون صحيح البخاري بين يديه، يستقبل عيد الفطر بخروجه في موكب رسمي ينطلق من القصر، ويمر وسط جموع الرعايا ليصل إلى المصلى، حيث يؤدي صلاة العيد بحضور أبنائه وكبار رجال

---

[8] G. Balandier, *Le détour : pouvoir et modernité*, Paris, Fayard, 1985, p. 24 ; G. Balandier, *L'anthropologie ..., op. cit.*, p. 137.
محمد شقير، « إيواليات الشرعنة السياسية: النظام السياسي المغربي كنموذج »، **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**، ع. 4، خريف 1987، ص.81. انظر أيضا:
D. Handelman, « Rituels et spectacles », in *Revue internationale des sciences sociales*, n° 153, septembre 1953, pp. 423-7.

[9] M. Godelier, *L'Etat..., op. cit.*, p. 42.

الحاشية، الذين يقدمون له التهاني. ويتكرر المشهد نفسه خلال عيد الأضحى، ليتوج بنحر السلطان للأضحية، التي يتم حملها بسرعة إلى قصره وهي لازالت تحتضر[10].

والملاحظ، أن الحدثين الدينيين شكلا مناسبة لبروز السلطان أمام الرعية، بأبهته وعظمته التي يستعيد بواسطة قوتها الرمزية ماضي الأسلاف، ويجدد مشروعيته أمام الرعايا الذين تتاح لهم الفرصة لرؤيته، على طول المسار الذي يخترقه موكبه، للاتصال به في فضاء المصلى، وإن كان هذا الاتصال لا يعني بالضرورة اختلاطا مباشرا بين الطرفين، بدليل أن الوفد السلطاني حافظ، ولو بدرجة أقل، على المسافة التي تفصله عن الرعية. فالمولى إسماعيل كان يصلي تحت سرادق يقام له في ساحة المصلى إبان عيد الفطر، وأحمد المنصور كان يقطع الطريق المؤدية من وإلى قصره يوم العيد ليصلي، فيتم الحفاظ على التراتبية المعتادة[11]. وقد أثارت مسألة نحر السلطان لأضحية العيد أمام الملأ عدة تأويلات، خاصة ما يرتبط منها بحرص المخزن الدائم على إيصالها إلى القصر وهي لازالت تحتضر؛ فالأسيرة الهولندية ماريا تيرمتلن Maria Ter Meetelen، والأسير جوزيف دوليون Joseph De Léon، اعتبرا ذلك من المؤشرات الدالة في قاموس البلاط على أن السنة ستكون جيدة، وأن الخير والأمن سيعمان الجميع. في حين رأت جوسلين داخليا J. Dakhlia في تلك الممارسة، إما محاولة سلطانية لاستكمال إظهار الشرعية في النحر، الذي ينطلق وينتهي بالقصر، أو رغبة للربط بين الفضاء الخارجي الذي تم فيه النحر وبين القصر[12]. والظاهر أن المؤسسة السلطانية ربما كانت تسعى، من خلال هذه الممارسة إلى إشراك عامة الناس في عملية النحر، عبر رؤية الأضحية من قبل أولئك الذين لم يتمكنوا من اقتنائها، وقد تطولهم صدقات البلاط، وهو ما يضفي على هذه المراسيم بعدا رمزيا، يظهر فيه السلطان وكأنه يمارسها باسم البنية الاجتماعية ونيابة عنها، مما يساعده على تدعيم نفوذه في ثناياها، باعتباره مصدرا لكل طقس ديني ولكل عطاء مادي يرتبط به.

وبخلاف عيدي الفطر والأضحى، اتسم الاحتفال بإحياء ذكرى المولد النبوي الشريف

---

[10] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 202؛ جون وندوس، ن.م، ص ص. 99—100؛ ماريا تيرمتلن، **قصة الهولندية الأسيرة ماريا تيرمتلن Maria Ter Meetelen الأسيرة التي عاشت بمكناس العاصمة في النصف الأول من القرن 18**، ترجمة ودراسة وتحقيق إدريس أبو إدريس، المحمدية، مطبعة فضالة، 1996، ص. 53. انظر أيضا،
Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Moulay Ismail...*, *op. cit.*, p. 32.

[11] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 203؛ جون وندوس، ن.م، ص. 99.

[12] ماريا تيرمتلن، ن.م، ص. 53. ثم راجع:
J. Dakhlia, *Le divan des rois...*, p. 271 ; Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail...*, *op. cit.*, p. 32.

بمكوث السلطان بقصره، وبانطلاق استعراض موكب الشموع في أحياء العاصمة، حيث يمر وسط جموع الناس المصطفين على جنبات الطريق، وتحت نغمات الموسيقى، وأصوات التكبير. وتنتهي مسيرة هذا الموكب بالدخول إلى القصر وبتدفق جموع من الحزابين ومقرئي المولديات، ومن الشعراء الذين يتبارون في عرض قصائدهم، قبل أن تقدم لهم مختلف صنوف الأطعمة الفاخرة، التي يشارك السلطان في تناولها إلى جانب الأشراف، والفقهاء، والقضاة، والعلماء، وكبار رجال الدولة، ثم تقدم بعد ذلك إلى باقي الحضور من أهل الذكر والإنشاد، فيختم الحفل بالدعاء والشكر لله، ليؤذن بعد ذلك للمساكين والمحتاجين بالتهام ما تبقى من فضلات الطعام[13].

ومن خلال قراءة هذا الوصف الدقيق للاحتفال الذي قدمه الفشتالي وغيره من الإخباريين، نلاحظ أن حرص السلطان على تنظيمه داخل القصر، ينم عن رغبة أكيدة في إظهار أبهته المستمدة من نسبه الشريف وتأكيدها، وجعل إحياء هذا الحدث بأبعاده الرسمية والعلنية حكرا على البيت السلطاني، الذي يتمتع بأحقية وأولوية تقبل التهاني وتبادلها مع الأشراف، احتفاء بذكرى ميلاد جدهم الرسول صلى الله عليه وسلم. وهي محاولة لا تخرج على ما يبدو، عن إستراتيجية المخزن السلطاني القائمة على التميز والتفرد، بامتلاك أي رمز ديني من شأنه تحقيق إشعاع، إن على مستوى المجال المغربي برمته، أو على صعيد علاقته مع القوى الدينية المنافسة، وهو الأمر الذي يجد تبريره في إقدام السلطان على توزيع الأعطيات على الشرفاء خلال شهر شعبان، أو قبل يوم أو يومين من حلول عيد المولد استعداداً للاحتفال، من خلال اقتناء أنواع الأطعمة والألبسة والعطور والبخور[14]. ويجسد هذا الموقف كيفية استثمار المخزن السلطاني هذه المناسبة، في ممارسة الوصاية المادية والأخلاقية على فئة الشرفاء بهدف احتوائها، كما سنرى لاحقا.

نستنتج من صور الاستعارة التي استخدمتها الإسطوغرافية في وصف هذا الحدث، من قبيل تشبيه الفشتالي لمسيرة الموكب بالزفاف، وللشموع بالعرائس أو بالمنارة حسب المقري، وللمساكين بالحجيج، عدة دلالات تتجاوز المهارة اللغوية البليغة لتكشف عن الأبعاد

---

[13] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 236، 251؛ أحمد ابن القاضي، ن.م، ص ص. 367، 379؛ أحمد المقري، روضة الآس...، م.س.ذ.، ص. 13. وعن درجات حضور الأبعاد الدينية في الطعام بالمجتمع الإسلامي، راجع:
M. Hocine Benkheira, *Islam et interdits alimentaires : juguler l'animalité*, Paris, PUF, 2000, p. [illegible]

[14] أحمد ابن القاضي، ن.م، ص. 379.

الرمزية، التي كانت تحملها هذه المناسبة في ذواكر صانعي الخطاب الإخباري الرسمي. وقد أوَلت داخليا استعارة الزفاف التي وظفت للتعبير عن الطقس الاحتفالي، برغبة الكاتب في جعل الذكرى فرصة لتحقيق وحدة زيجية بين السلطان والرعايا، بدل الاحتفال بنسبه، يعبر فيها ضوء الشموع عن القدسية، وعن مراسيم الزواج[15]. لكن الراجح، أن الفشتالي حاول أيضا من خلال هذا التقابل، أن يربط بين طقس الزواج، الذي يعبر عن الاستمرارية الاجتماعية، ويرمز لإعادة الحيوية السياسية لركائز التأسيس[16]، التي يجدد من خلالها الرعايا سنويا المشروعية للسلطان، وبين العذارى التي تحل محل الشموع رمزاً للطهارة والنور، إذ عبرت الشموع دوما في الثقافة الإسلامية عن النور الذي رافق الرسالة السماوية، التي وجهت للبشرية لإخراجها من الظلمات. غير أن تحول تلك الشموع، إلى مآذن ومنارات تصعد في السماء بعد وضعها أمام القبة، يحمل في طياته تعبيرا عن المجال الذي تستمد منه السلطة السلطانية، مادامت القبة التي تعلو مجلس السلطان تحتفظ بقيمة رمزية مرتبطة بعلو شخصه. وبالمنظور نفسه يمكن تناول إضفاء صورة الحجيج على المحتاجين الذين كانوا ينتظرون بأبواب القصر للتبرك بما تبقى من فضلات الطعام، إذ يعكس ذلك استعارة تقابل على المستوى الأفقي مجازيا بين الأماكن المقدسة، وبين قصر السلطان، الذي يتيح الفرصة للفئات المجتمعية المحرومة، لممارسة شعيرة من شعائر ما يعرف بحج المسكين. وبالرغم من مشاركة فئات اجتماعية مختلفة في الحفل على مرأى ومسمع أحمد المنصور، فإن المراسيم التنظيمية حوفظ فيها على التراتبية نفسها الموجودة خارج أسوار القصر، وتجلى ذلك بشكل واضح في طريقة تقديم الأكل، كما بدا السلطان وكأنه اندمج عاطفيا ووجدانيا[17]، في جو احتفالي عائلي مع المدعوين، من خلال تذويب مؤقت للمسافة التي تفصل بينه وبين باقي الفئات الاجتماعية، إذ لاحظه الفشتالي وهو ينتابه الضحك، جراء مشاهدته « لأهل الذكر

---

[15] نلاحظ أن عبد العزيز الفشتالي قابل أيضا بين شفاء المنصور من علته، وبين بروز العذارى من وراء الستور، مناهل الصفا...، م.س.ذ.، ص. 54.

J. Dakhlia, « Une légitimité « flottante » fête du sacrifice et Mawlid au Maghreb et dans l'empire Ottoman », in A. El Moudden, *Le Maghreb à l'époque Ottoman*, Rabat, Faculté des lettres, 1995, p. 27. Voir aussi du même auteur, *Le divan des rois..., op. cit.*, p. 277.

[16] محمد شقير، « إيواليات... » ص ص. 82–83.

G. Balandier, *op. cit.*, p. 133.
Voir aussi ; R. Bourqia, « Don et théâtralité, réflexion sur le rituel du don (hadiya) offert au sultan au XIX siècle », in *Héspéris-Tamuda*, vol 31, fasc. unique, 1993, p. 68.

[17] محمد شقير، ن.م، ص. 84.

والإنشاد ولفيف أهل البلد »[18]، وهم يتهافتون على الطعام.

ولا تقتصر هذه الاحتفالية على ليلة المولد النبوي، بل تحمل الشموع نفسها إلى ضريح والد السلطان في اليوم السابع، حيث تتكرر عملية الإنشاد والذكر نهارا بحضور السلطان وأولاده، وليلا بالقصر[19]. ويترجم هذا الطقس من جهة، محاولة لربط الحاضر بالماضي بهدف إثبات الاستمرارية التي يؤكدها وجود أبناء السلطان، الذين سيحمل أحدهم المشعل فيما بعد، ويعبر من جهة أخرى، أسبقية الأحياء على الأموات، إذ تم الحفل الأول بالبلاط والثاني بالضريح. وما يزكي هذا الربط كون أحمد المنصور دأب على أداء صلاة الجمعة أحيانا بمسجد يعقوب المنصور الموحدي، وأخرى بضريح والده[20].

وإذا كانت الإسطوغرافية قد أولت متابعة دقيقة، لأساليب الاحتفال بعيد المولد النبوي الشريف خلال عهد أحمد المنصور، فإنها أحجمت عن ذلك في ما يتعلق بمرحلة حكم المولى إسماعيل، وإن كانت هناك إشارات إلى إحياء هذه الذكرى[21]. وهو أمر يثير أكثر من تساؤل، إذ ظهر السلطان السعدي في صورة من يبالغ في تعظيم هذا الحدث، ويكرسه بكل الوسائل المتاحة، متخذاً إياه أداة من بين أدوات أخرى، للكشف عن سلطته الرمزية. ترى ألذلك علاقة بالشكوك التي أثيرت حول نسب السعديين، أم بالخصوصية التي طبعت روابط السلطان بالعلماء مقارنة مع المولى إسماعيل؟

يبطن هذا التعظيم بما لا يدع سبيلا للشك، نية سلطانية في إبراز الأبهة المستوحاة من النسب الشريف، بل وتضخيمها لمواجهة الخصوم، ولتدعيم المشروعية. غير أن هذا السلوك يمكن قراءته من زاوية أخرى، باعتباره تعبيراً أيضا عن شكل من أشكال النقص، ومظهراً من مظاهر القصور التي اعترت الحكم السلطاني، وحاول تجاوزها[22]. ففي الوقت الذي نسلم فيه بأن السلطانين سعيا معا من وراء تخليد المولد النبوي إلى استثماره في إثبات أحقيتهما في الخلافة أمام العثمانيين، نلاحظ أن الاهتمام الكبير بهذا الحدث من قبل أحمد المنصور، ارتبط بما عاينه من طقوس احتفالية أخرى خلال إقامته بإسطنبول، فحاول الاقتداء بها وتوظيفها

[18] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 251.

[19] أحمد المقري، ن.م، ص. 14.

[20] أحمد ابن القاضي، ن.م، ص. 353؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 206.

[21] Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, p. 32.

[22] J. Dakhlia, *Le divan des rois..., op. cit.*, p. 268.

من جهة، في إظهار تفوقه الرمزي على العثمانيين الذين لم يشرعوا في تخليد هذه الذكرى إلا سنة 1588م[23]، ومن جهة أخرى، في سحب البساط من تحت أقدام الزوايا، التي اعتادت استغلال هذه المناسبة لمنافسة المخزن كما سنبين فيما بعد.

أما المولى إسماعيل الذي تزامن حكمه مع تراجع النفوذ التركي، فانتقل على ما يبدو، من مرحلة التعبير غير المباشر عن ذلك التفوق، بواسطة تعظيم الحدث كما راهن على ذلك سلفه، إلى مرحلة التعبير العلني عن عدم شرعية الخلافة العثمانية. بل إن توثيق صلاته مع علماء الحرم الشريف وصلحائه وتكثيف الأعطيات لهم[24]، أكثر من أحمد المنصور، لا يمكن فهمه إلا في هذا السياق. وهي إشارات ربما كافية لفهم عدم إقدام هذا السلطان على تضخيم الاحتفال بهذه المناسبة، وتركيز اهتمامه على عيد الأضحى مثلا، الذي كان يخلده بأبهة كبيرة[25]. ولعل هذا الأمر هو الذي جعل جاك بيرك J. Berque يخلص إلى كون أحمد المنصور أجبر على احتواء الأدوار السياسية للقوى الدينية من خلال الحد من دور الزوايا، وعبر تحويل حماس السكان إلى الاحتفالات الرسمية[26]، بينما لم يضطر المولى إسماعيل لذلك لأنه حكم اعتمادا على هيبة الدولة، وليس على الهيبة الدينية.

سلطة الكرم

ولتوسيع قاعدة الأبعاد الرمزية للاحتفالات المخزنية، رام السلطانان إلى ربطها بظاهرة الكرم، التي شكلت طقسا ملازما لكل حفل رسمي نظم تحت إشرافهما؛ فلم يتقاعس أحمد المنصور عن تضخيم وسائل إكرام ضيوفه إبان المناسبات الدينية كليلة عيد المولد، من خلال تقديم مختلف ألوان الأطعمة، وتوزيع الخلع الشريفة، والذهب والفضة، والجوائز إبان اليوم السابع منه، حتى يتخيل للحاضرين أنهم في جنة النعيم[27]. واستغل ختم شهر رمضان لإخراج

---

[23] *Ibid*, p. 276.

[24] عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص ص. 88، 388. وورد في رسالة من المولى إسماعيل إلى محمد بن عبد القادر الفاسي بتاريخ 22-01-1693 بأن « الترك عاجزون عن الدفاع عن أنفسهم »،
M. El Fasi, « Biographie de Moulay Ismail », *op. cit.*, p. 44.

[25] Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, p. 32.

[26] J. Berque, *Ulémas..., op. cit.*, p. 241.

[27] أحمد المقري، ن.م، ص. 14؛ محمد الإفراني، ن.م، ص ص. 146-147؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 229، 251؛ أحمد بن القاضي، ن.م، ص. 379.

صدقات الأموال، ويوم عاشوراء لختان أطفال المحتاجين بالعاصمة ونواحيها، وتوزيع قطع الكتان، وأكياس الدراهم، وحصص من لحم البقر، وزمن المجاعة لتفريق الطعام[28]. ومارس المولى إسماعيل السلوك نفسه، إذ كان يقدم إعانات وألبسة للفئات المحتاجة في الأعياد والمواسم. وحين تجتاح الناس القحوط، يفتح مخازن القمح، ويفرق الأموال والأطعمة والكسوة. وكانت جلسات ختم التفسير تنتهي بإكرام الفقهاء والعلماء بدار السلطان[29]. فما هي الأسباب الكامنة وراء تداخل الاحتفالية السلطانية بظاهرة الكرم؟ أيتعلق الأمر بإستراتيجية مخزنية محكمة، أم أنه سلوك يدخل في إطار منظومة العطاء والصدقة، باعتبارها من واجبات المؤمن الموسر في الإسلام؟

إن التلازم العضوي القائم بين تخليد المناسبات وبين تلك المنظومة، يبرز أن الكرم وظف بصفته سلطة مادية في أبعادها الرمزية والسياسية، التي لا تنفصل عن تكريس فكرة مؤداها أن السلطان مثل مصدرا لمختلف أشكال العطاء، التي سهر على توزيعها وفقا لرؤيته الخاصة، وتبعا لضوابط اتخذت من الأحداث الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الشخصية مرجعية لها.

شكلت الأعياد الدينية الثلاثة فرصا مواتية لممارسة الجود السلطاني، الذي امتد ليشمل بعض المناسبات السياسية، من قبيل إقدام أحمد المنصور على إطعام الناس عدة أيام عقب فتح السودان، وبعد دخوله لفاس ونجاحه في سجن ولي عهده محمد الشيخ المامون، إذ أصدر أوامره بتوزيع الصدقات؛ لأنه « ظفر بولده من غير قتال »[30]، حسب عبارة المجهول السعدي. كما قام المولى إسماعيل بإكرام الفقهاء، والمبالغة في الإحسان إليهم بعد أن استحسن جوابا توصل به من علماء فاس[31].

---

[28] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 252. لمزيد من التفاصيل حول هبات المخزن، راجع:
M. Jadour, « Le don du makhzen : acte de générosité ou aspect de subordination », in Kh. Saadani, *Le don au Maghreb et dans les mondes occidentaux*, Université Hassan II, Mohammedia-Casablanca, 2008, pp. 63-8.

[29] محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 2، ص. 357؛ أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 7، ص. 390؛ محمد الضعيف، **تاريخ الضعيف: تاريخ الدولة السعيدة**، تحقيق أحمد العماري، الرباط، دار المأثورات، الطبعة الأولى، 1986، ص ص. 70، 97.

[30] المجهول السعدي، ن.م، ص. 74.

[31] عبد الرحمن ابن زيدان، ن.م، ص. 79؛ أحمد الناصري، ن.م، ج. 5، ص. 124. اعتبر السخاء تجاه الخدام والمقربين والرعايا، وحتى تجاه المبعوثين الأجانب، من السمات المميزة للسلطان العثماني، التي جعلته محببا وملتزما بمبادئ الدين الحنيف وثقافة الجود. روبير مانتران، ن.م، ص ص. 253–254.

وأسفرت الأزمات الطارئة على المجتمع والاقتصاد، والناتجة عن المجاعات والغلاء، عن تدفق عطاءات السلطانين، بل إن دائرة هذه العطاءات اتسعت لتعقب شفاءهما من علل أصابتهما، فالخلع والأموال الكثيرة تدفقت كالسيل من مجلس أحمد المنصور بعد أن تداركه الله من وعكة صحية. وأمر المولى إسماعيل بعد مرضه سنة 1706م باحتفاظ كل منطقة بخراجها، وتوزيعه على الأعيان والمحتاجين، وبعد شفائه بتقديم العطايا للأشراف[32]. والملاحظ أن السلطانين حرصا على الربط بين أي اجتماع رسمي بقصريهما، وبين المبالغة في إطعام الحضور خاصة من العلماء، إذ أشار الفشتالي إلى أن أحمد المنصور كان يطعم بيده العلماء على شاكلة الأمراء وأهل القرابة، والملاحظة نفسها أثارها القادري حول حفل نظمه المولى إسماعيل بقصره.

وهكذا نستنتج أن المخزن مارس سلطة الكرم في مواقف محددة، ارتبطت إما بالمناسبات الدينية الرسمية التي مثلت أفراحا استغلها للاستحضار الرمزي للماضي، ولإعادة إنتاج سلوك السلف الصالح، عبر توزيع الهبات، وإيلاء الحدث ما يستحقه من عناية وتقدير، أو ببعض الشدائد التي اعترضت التدبير السلطاني بمختلف أوجهه، وأضحت تمثل تهديدا مباشرا لاستمراريته، أو حتى أثناء لقاءاته مع خدامه خلال بعض أيام الأسبوع، فلم يجد بدا من تسخير آليات الجود لتأمين تلك الاستمرارية، ولإضفاء صورة المنقذ على ممارساته كما هو الحال خلال المجاعات. وظهر الكرم السلطاني في حالة ثالثة، تعويضاً عن نكبة تم تجاوزها، ومؤشراً لبداية مرحلة جديدة، وإعادة رمزية لمشروعية يصعب الحفاظ عليها بدونه.

وما يثير الانتباه أن الخطاب الإسطوغرافي الرسمي، حرص على تضخيم هذه المواقف السابقة الذكر بهدف رسم صورة ذات أبعاد مزدوجة، تعكس أولاها صفات أخلاقية تظهر أبوية السلطانين، وهما يحسنان إلى الرعية، ويتكفلان بها من منظور الرأفة والرحمة، طلبا للتوبة والجزاء في الدار الأخرى[33]. أما ثانيها فتترجم البعد السياسي للكرم باعتباره سلطة

---

[32] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 53؛ عبد الرحمن ابن زيدان، ن.م، ص. 78؛ أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 7، ص ص. 362–363.

[33] وصف عبد العزيز الفشتالي حفل الختان الذي نظمه أحمد المنصور بما يلي: « وعلت أصوات الصبيان... يعلو وجوههم مثار الحاجة، ومذلة الانكسار، فتنبعث الرحمة وترق النفوس ويعظم الخشوع... ويشمل الإحسان... أمما لا تحصى... فيحتقب مولانا أمير المؤمنين من مثوبة هذا اليوم المبارك، مما يثقل به موازين أعمال بره يوم الجزاء الموعود ... »، **مناهل الصفا...**، م.س.ذ.، ص. 252.
وكان المولى إسماعيل حينما يفتح أهراء القمح، يباشر التوزيع بنفسه ليستفيد جميع المحتاجين بعاصمته، حسب ما أورده عبد الرحمن ابن زيدان. وهذه السلوكات تترجم أبعاداً رمزية متمثلة في إظهار الطابع الأبوي للسلطانين، وفي

لضمان الولاء، ولتهدئة النفوس القادرة على التمرد، ولمجاملة العناصر المؤثرة ولاستقطاب القوى المعارضة، أو على الأقل منافسة الدينية منها. وهي خصلة « تعنو لها الوجوه، وتذل لها الرقاب، وتخضع الجبابرة، وتسترق بها الأحوال، ويستمال بها الأعداء، ويستكثر بها الأولياء، وتحقن بها الدماء، ويحسن بها الثناء، وتملك بها القرباء والبعداء، ويسود بها في غير عشائرهم الغرباء »[34].

على أن البعد الأول، ظل ظاهرا باعتباره يمثل المرجعية في تحديد الشرعية المخزنية، وفي إعداد رموزها الأكثر تأثيرا[35]؛ إذ بقيت صورة السلطان تقاس بمدى سخائه، وبدرجة انفتاح مائدته أمام الناس، وهو ما يفسر مراهنة السلطانين في الغالب الأعم، على تتويج الأحداث الدينية، وحتى السياسية، بممارسة الجود. فابن القاضي أشار إلى أن أحمد المنصور كان يخرج الصدقات « ليلة موسم كالعيدين والميلاد النبوي وعاشوراء المحرم، والأشهر الثلاث (كذا) من رجب وشعبان ورمضان، بل في كل وقت من السنة »[36]. وكان المولى إسماعيل ينظم كل يوم حفلات لختم كتاب معين ينهيها بتوزيع الأطعمة والجوائز[37]. وتبعا لذلك حرصت الكتابات الإخبارية على إضفاء الطابع السماوي على سلوك الكرم، عبر توظيف استعارات تم فيها تشبيهه « بالغمامة الوظفاء » أي بالمطر الذي يرمز إلى الخير[38]. إذن فهل حاول المخزن أن يجعل من الكرم خلال المناسبات الدينية، وسيلة لنهج سياسة إعادة التوزيع بهدف تجديد الروابط مع الفئات الاجتماعية؟

من المؤكد أن الأخيرة ظلت تنظر للسلطة السلطانية، باعتباره فضاء لتراكم الثروات ومنبعاً

تطلعهما إلى الحصول على الثواب من الله. عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص. 78، راجع أيضا: عبد الرحمن المودن، ن.م، ص. 231؛ كمال عبد اللطيف، ن.م، ص ص. 144، 218، 264.

[34] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 233. ولمزيد من التفاصيل، راجع: محمد مقر، **اللباس المغربي من بداية الدولة المرينية في عهد الدولة السعدية**، الرباط، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2006، ص. 215. وكان أحمد بن محمد الشاوي « يطعم الطعام في سائر الأيام، ويكثره في المولد النبوي، فيكون عنده مثل الوليمة فرحا به ». وهي ممارسة تقيم الدليل على أن المخزن سعى من خلال سلطة الكرم، احتواء الزوايا أو على الأقل منافستها، كما سنرى في الفصل اللاحق، راجع: محمد القادري، ن.م، ج. 1، ص ص. 134-130.

[35] G. Balandier, *L'anthropologie...*, *op. cit.*, p. 177.

[36] أحمد بن القاضي، ن.م، ص. 346.

[37] محمد الإفراني، **روضة التعريف...**، م.س.ذ.، ص. 82؛ عبد الرحمن ابن زيدان، ن.م، ص. 78.

[38] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 53؛ كمال عبد اللطيف ن.م، ص. 144.

لا محدود للعطاء، وبالمقابل كان المخزن على وعي بهذه النظرة، لذا لم يتقاعس في تكريس ثقافة مرتبطة بها تقوم على توظيف آلية الكرم في بعدها المادي، بصفتها سلطة رمزية في أي طقس ديني سياسي لإظهار تعاليه من جهة، ولترسيخ حضوره في ثنايا المجتمع، كقوة جاذبة لذوي الحاجة، وكمجال لاغتناء البعض من جهة أخرى. إذ أضحت هذه الآلية « رسما وعادة يتحينها »[39] الناس تبعا لوصف الفشتالي، وخاصة بالمدن والعاصمة التي تحتضن النخب الحضرية، وتتجسد فيها التراتبية الاجتماعية بشكل واضح، فيشرف على تنظيمها الثقاة من كبار رجال المخزن إن على الصعيد المركزي أو الجهوي، كالأمناء والقضاة وأصحاب المظالم، وتحت مراقبة السلطانين وعيونهما المبثوثة في أطراف البلاد. بل إن المولى إسماعيل، لم يتقاعس عن توزيع الصدقات بنفسه إثر انتشار القحط داخل مكناس، بخلاف أحمد المنصور الذي اقتصر على تكليف بعض خواصه للقيام بذلك حسب حومات مراكش[40].

وهي ممارسات توحي بأن المخزن الذي حرص دوما على مراكمة الثروات بواسطة السياسة الضريبية على الخصوص، إنما قام بذلك من أجل تنظيم إعادة توزيع الفائض منها على من يستحقها، ووفقا لمنطقه الخاص الذي يوظف الديني لخدمة السياسي، ويضفي على الأبعاد المادية للكرم سلطة رمزية مستمدة من بركة السلطان، تربط العطاء المادي وما يخوله من نقلة نوعية، بمدى إظهار المستفيد لشروط الطاعة والولاء[41]. واستهدف هذا الموقف بالخصوص ضرب مخيلات الأتباع والخصوم على السواء، لترسيخ صور مضمونها أن أي مكسب مادي، لا يمكن تحقيقه إلا بمباركة ورضى السلطة السلطانية المخولة شرعا بالتصرف فيما فوضه الله إياها من خيرات، لضمان سقف معين من التكافل الذي يحافظ على توازن البنية الاجتماعية. ومن هنا نفهم لماذا كان السلطان يقدم على تجريد كل شخص من ثروته، كلما شعر بأنه اغتنى خارج دائرة مراقبته.

ولعل هذا التصور المخزني المرتكز على استثمار ورقة الكرم في أي حضور علني ورسمي للسلطان، يترجم، على ما يبدو، إصرارا لجعل هذا الحضور فضاء تتحرك فيه الثروات بأبعادها

---

[39] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 252.

[40] عبد الرحمن ابن زيدان، ن.م، ص. 78؛ محمد القادري، نشر المثاني...، م.س.ذ.، ج. 2، ص. 311.

[41] راجع الفصل الثاني من هذا العمل.

المختلفة[42]، حيث إن الجود السلطاني اتخذ في الغالب شكل أموال وأطعمة وكسوات سلطانية.

إنها عطاءات حملت في طياتها شحنة رمزية تجاوزت حمولتها المادية، لتدل على أن الظفر بها هو مظهر من مظاهر التبعية، ومؤشر من المؤشرات الداعمة للوجود السياسي للمخزن في أحضان الشرائح الاجتماعية، والذي يظهر كسلطة مانحة للعطف تطعم ضيوفها حسب مراتبهم بوجبات فخمة، وتكسيهم بخلع وأزياء يستحضر باستمرار من يرتديها خلال صلوات الجمعة أو مختلف الحفلات، رمزيتها الدينية المستمدة من طابعها الشريف، ودلالاتها الاجتماعية المستوحاة مما توفره من حظوة وتميز وجاه داخل المجتمع وخاصة تجاه الخصوم، أو كل من يتشكك في عظمة المخزن. وهذا ما يفسر إقدام هذا الأخير على توزيعها في كل المناسبات لتكريس تقليد قوامه، أنه وحده القادر على تجديد رموز التبعية لكل من أثبت ولاءه، ونزعها ممن حاد عن ذلك[43]. كما أن توزيع القطع الذهبية والفضية، يمكن فهمه في سياق سعى من خلاله المخزن إلى إضفاء صفة رمزية على قاعدته المالية، باعتباره القوة التي تسهر على سك العملة الحاملة لشعاره، وعلى منحها لمن يشاء من رعاياه، وبطريقة أسفرت عن ارتقاء العديد منهم في السلم الاجتماعي[44]، فحرص على أن يقترن الكرم اللحظي المجسد في الطعام، بكرم نقدي يذكر على الدوام بعظمة السلطة السلطانية. ولتأكيد تفوقه، راهن المخزن خلال الاحتفالات التي أقامها بالبلاط، على إبراز كل الشارات الدالة على سموه من أفرشة حريرية وأوانٍ مذهبة وغيرهما، حتى يحمل كل حاضر صورة خيالية عنه مرادفة

---

[42] J. Dakhlia, *Le divan des rois...*, *op. cit.*, p. 260.

[43] استعمل الفشتالي خلال وصفه لكرم السلطان إبان المولد النبوي، عبارة « الخلع الشريفة » أو الملابس النبوية، التي تقدم لعلية الناس، بينما وظف في وصفه لحفل الختان، عبارة « هضاب الكتان » التي كانت توزع على ذوي الحاجة. كما انتهت إحدى معارك السلطان المولى إسماعيل مع سكان الأطلس بتوقيع الصلح مع الشيوخ، فتم ذبح جمل وتناول الطعام مع السلطان الذي منح لكل واحد منهم كسوة فاخرة. وأعطى السلطان للفقيه عبد السلام جسوس كسوة ومائة مثقال بعد أن ألقى قصيدة بين يديه. وأشار التسافتي إلى أن الباشا عبد الكريم بن منصور التكني كان يوزع المال والكسوة على شيوخ القبائل. وهذه الأمثلة توضح الأسلوب الذي تشبث به المخزن للحفاظ على التراتبية، وتؤكد رمزية اللباس الذي سعى من خلال توزيعه على الوجهاء إلى استمالة المعارضين لسياسته، وهو أمر يترجم أيضا الطابع الأبوي للسلطان، حيث يقوم مقام رب الأسرة، راجع: **مناهل الصفا...**، م.س.ذ.، ص ص. 89، 229، 251–252؛ محمد القادري، ن.م، ج. 2، ص. 357؛ أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 7، ص ص. 222، 390؛ عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 66، 96؛ عبد الرحمن ابن زيدان، ن.م، ص. 78.

[44] راجع مثلا حالة الطبيب الذي نجح في علاج أحمد المنصور من علة، مما أكسبه ثروة طائلة؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 53؛ أحمد المقري، **روضة الآس...**، م.س.ذ.، ص. 14.

للجنة، فيطمح بعد أن يصاب بالدهشة والذهول، إلى المشاركة في خدمة أعتابه[45].

مما سبق، نستنتج أن مخزن كل من أحمد المنصور والمولى إسماعيل، حاول بمختلف الوسائل استغلال الاحتفالات العلنية التي تنظم داخل القصر أو خارجه، لإظهار تفرده الذي يتداخل فيه الديني والسياسي بشكل غامض، وهو غموض وإن مثل خاصية أساسية للحكم في رأي جورج بالانديي، فقد أبطن مظاهر عبرت عن خطاب الغرابة والرهبة والخوف[46]، واختزلت قوة السلطة المخزنية التي أفرزت « صورة هائلة تبعث للمهابة في الأعين، والرعب في الصدور »[47]. والمثير أن الملوك في أوروبا والسلاطين في الدولة العثمانية عمدوا بدورهم إلى تكييف احتفالاتهم تبعا للظروف والمستجدات، إذ حرصوا على توظيف كل الصور بألوانها وأصواتها وكلماتها لخلق حوار رمزي مع رعاياهم، يسهم في إثراء وسائل التواصل خلال المناسبات الرسمية التي يتقاسم فيها الجميع الشعور نفسه الممثل للفرح أو للحزن[48].

على أن الإقرار بوجود روابط الاستمرارية بين مخزن السلطانين، لا يغني عن الإشارة إلى أن السلطان السعدي مقارنة مع نظيره العلوي، أفرد عناية خاصة لهذا النوع من الاحتفالية الرمزية[49]، التي لم تنحصر في ما هو ديني، بل امتدت لتشمل أحيانا أحداثا سياسية ودبلوماسية. فما هي الأهداف التي سعى المخزن إلى تحقيقها من وراء توسيع دائرة الوظيفة الرمزية لتهم ذلك النوع من الأحداث؟

الأحداث السياسية والدبلوماسية

لم يقتصر المخزن في أساليبه الاحتفالية على الانزواء في قصره، بل حاول توظيف أي تظاهرة

---

[45] « يتخيل لكل واحد منهم أنه في جنة النعيم... مما يدهش الناظر ». محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 146–147، محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 2، ص. 357.

[46] ألن غولد شليغر، « نحو سيمياء الخطاب السلطوي »، تعريب مصطفى كمال، **مجلة بيت الحكمة**، ع. 5، 1987، ص. 144، راجع أيضا:

Balandier, *L'anthropologie...*, *op. cit.*, p. 49. G.

[47] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 203.

[48] Blockmans, *Histoire du pouvoir...*, *op. cit.*, p. 283.

وحول الدولة العثمانية، انظر: عبد الرحيم بنحادة، **العثمانيون...**، م.س.ذ.، الدار البيضاء، اتصالات سبو، الطبعة الأولى، 2008، ص. 90 وما بعدها.

[49] ظهرت صورة المنصور في الإسطوغرافية المحلية والأجنبية، كرجل سخي مقارنة بالمولى إسماعيل. محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 125. انظر أيضا:

A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, pp. 98, 190.

رسمية، واستغلال المجال الذي انعقدت فيه لإبراز أبهته وعظمته للعيان. فأحمد المنصور اختار عقد البيعة الأولى لولي عهده محمد الشيخ المامون في فسطاطه، وهو معسكِر على ضفاف تانسفيت، حيث تمت طقوس هذا الحدث وسط استعراض جيشي السلطان وابنه، هذا الذي قدم من فاس في « أفخم زي، وأحسن أبهة، وأجمل شارة »[50]، وبحضور السفير الإسباني الذي ذهل بما شاهده. كما شكل بسيط تامسنا فضاء لعقد البيعة الثانية، بعد أن أدرك إخوة ولي العهد سن الرشد، فتكرر المشهد نفسه أمام تجمعات بشرية هائلة ضمت عناصر الجيش وزعماء القبائل والأشياخ والأعيان والعلماء. ترى أكان أحمد المنصور يهدف من وراء تنظيم هذه المراسيم بالمعسكرات، إلى إشراك أكبر عدد من الناس حتى يشهدوا، حسب الفشتالي، بأهلية ولي العهد للمنصب، أم أن استنفار تلك الحشود الهائلة من البشر، استهدف بالدرجة الأولى إظهار سطوة المخزن؟

يعد اختيار أحمد المنصور للبسيطين اللذين كان يعسكر بهما، أمرا بالغ الدلالة على نيته في تعبئة أكبر عدد من الناس لمشاهدة الحفل، وما يواكبه من طقوس رمزية تسهم في تدعيم ولاء الأتباع، وفي ترهيب نفوس الخصوم والأعداء. فلقاء الأب بابنه، وطريقة تقديم فروض التحية والطاعة، وبناء فسطاط ولي العهد بجانب فسطاط السلطان، وأسلوب استعراض الجيشين، كلها علامات ومؤشرات تزكي هذا الطرح؛ لأن مشهد التقابل بين الطرفين، يخفي في ثناياه عزم السلطان على ترسيخ ثقافة الاستمرارية المخزنية في أذهان الحاضرين، الذين عليهم إدراكها واستيعاب أبعادها. إذ يرمز المعسكران إلى القوة الضاربة لجيش السلطان، ولجيش الأمير المؤهل لخلافته، وإلى قدرة المخزن على ردع المعارضين، وكسر شوكتهم، بالنظر إلى التلاحم والانسجام الحاصلين بين السلطان وابنه، الذي تتبدد معه كل الشكوك التي تخالج الصدور، وتخامر الأذهان، فتظهر المؤسسة المخزنية كلحمة متماسكة لصد الأعداء، وسحق المارقين.

كما يجعل هذا المشهد الرمزي من المخزن مصدر جذب بالنسبة للرعايا، الذين يتحول انبهارهم بعظمته، وضخامة آلياته، إلى رغبة للانخراط في أسلاكه، أو على الأقل، التسليم بسلطته، خاصة وأن انتقال الحفل من القصر إلى البسيط يعبر عن استبعاد المخزن لأسلوب التستر والتخفي عن الرعية، وهو ما أسهم ولو ظرفيا، في اقترابه من الرعايا، الذين تسابقوا

[50] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 60، 81.

لرؤية ولي العهد، وتقبيل يده وهو في خيمة السلطان. وإن حافظ الفشتالي في وصفه على التراتبية نفسها، مركزا في الحدثين على أسبقية إقامة السلطان لمعسكره، وانتظاره قدوم الابن، وأبرز الطريقة الفخمة التي يجلس بها أمام الناس[51].

وأعاد خطاب الفشتالي، وهو يصف استقبال المنصور لسفارة بورنو برأس الماء ضاحية فاس، الثوابت نفسها، وسعى إلى إبراز أبهة السلطان، التي أثارت المهابة و« أخرست الألسن، وخشعت القلوب والأبصار »[52]. وحافظ على منطق التراتبية المعهود في وصف مسار دخول السفير عبر أجنحة الفسطاط، حيث روعي الانتقال من الديوان الذي يجلس به كبار رجال المخزن، إلى القبة العربية فالتوأمتين. وهو تدرج يكرس من جهة تعالي المؤسسة السلطانية وسموها، وينطوي من جهة ثانية على رغبة جلية في إصابة السفير بالذهول والحيرة، خاصة حين يقارن بين معسكر السلطان ومعسكر ولي عهده المجاور له، ويطل على « دنيا أخرى، وأبهة مدهشة، ومثابة هائلة »[53]، فيخيل له كأنه في عالم آخر، خصوصا بعد أن تتدفق عليه النعم بمقر إقامته بفاس، وهو مازال لم يستفق بعد من الصدمة الرمزية التي انتابته بمعسكر رأس الماء، الذي احتضن أيضا خلال زيارة أحمد المنصور الثانية لفاس سنة 1589م مشهدا احتفاليا ضخما، استقبل فيه محمد الشيخ المامون أباه وسط حشود عسكرية هائلة، وعلى مرأى ومسمع من وفد السفارة العثمانية، الذي أعجب، بل واستغرب مما شاهده، حسب رواية الفشتالي[54].

والمثير أن الفشتالي ركز بشكل كبير على إظهار القوة العسكرية للسلطان وولي عهده، خلال وصفه للحدثين اللذين حضرهما السفيران الإسباني والعثماني، وتغاضى عن ذلك وهو يستعرض طريقة استقبال سفير بورنو. مما يوحي بأن المخزن إما كان ينتقي من الصور الرمزية ما يتماشى مع طبيعة الحدث والأهداف المرجوة من وراء تحقيقه، أو أن الخطاب الإسطوغرافي الرسمي المطلع على خبايا الأمور، عمد إلى تكييف الأسلوب الاحتفالي نفسه

[51] « وقعد لهم قعودا فخما، وفسح لهم المجلس ليسمع الجمع الغفير بانتظام ديوانه الأعظم... » عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 82.

[52] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 67.

[53] ن.م، ص. 67.
وعن ذهول السفير البرتغالي Da Costa من احتفالية معسكر المنصور، راجع:
A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 60.

[54] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 98–99.

وفقا للمنطق الذي حكم كتاباته، والمتمثل في إظهار عظمة السلطة السلطانية تجاه أكبر الخصوم.

كما استقبل المولى إسماعيل السفارة البرتغالية، وهو في حرْكة بمراكش سنة 1677م، حيث اخترق موكبها أحياء المدينة في ظرف ثلاث ساعات وسط جموع غفيرة من الناس، وتحت طلقات المدفعية، ونغمات الفرق الموسيقية، ليصل إلى محلة السلطان التي كانت تضم أكثر من مائة وعشرين ألف رجل. وفي الغد تم تنظيم مراسيم انتقال السفير للقصبة بعد مروره من عدة أبواب، ترمز إلى التراتبية نفسها التي أشار إليها الفشتالي سابقا، ليلتقي بالسلطان الذي استقبله ببساطة كبيرة، ثم أقيمت للسفير فيما بعد مراسيم مماثلة لتوديعه[55]. وهي الصورة التي تكررت خلال استقبال السفير الفرنسي سانت أمان Saint Amant بمعسكر السلطان، والسفير الإنجليزي بتطوان من قبل باشا المدينة، الذي لم يذخر جهدا في إبراز الأسلوب الاحتفالي الرمزي للمخزن، سواء من خلال استعراض الفرق العسكرية، أو حشد جموع الناس على طول الطريق الذي يجتازه السفير داخل المدينة، أو منها إلى العاصمة مكناس، حيث تكفل موظفو الجهاز المخزني بتوفير المؤن والدواب والأمن وإقامة استعراضات احتفالية، في الوقت الذي أرسل فيه السلطان فرقا مجهزة بكل ما يلزم لاستقدام الوفد الدبلوماسي[56]، وخصصت له إقامة بمكناس قبل استدعائه لمقابلة السلطان، إذ انتقل في موكب احتفالي رسمي في اتجاه القصر، فمر من ساحاته، وانتظر خروج المولى إسماعيل، الذي نزل عن ظهر فرسه ليقبل الأرض، قبل امتطائه من جديد ولقاء السفير[57].

والواقع أن المولى إسماعيل، اقتبس البروتوكول المعتمد في استقبال السفراء والمبعوثين الأجانب، من أحمد المنصور الذي استمده بدوره من الباب العالي، وحرص على إضفاء

---

[55] ج. كولفن (Goulven)، « بعثة برتغالية إلى بلاط مراكش خلال القرن السابع عشر »، تعريب جواد المهدي، **مجلة البحث العلمي**، ع. 33، 1982، ص ص. 129–138.

[56] جون وندوس، **ن.م**، ص ص. 33–35؛ عبد الرحمن ابن زيدان، **العز والصولة...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص. 297؛ جون بريثويت، **ن.م**، ص. 90.
Ch. Penz, *Les rois de France et le Maroc*, Casablanca, A. Moynier, 1947, pp. 135-9.

[57] جون وندوس، ن.م، ص ص. 73–74. لاحظت مورسي Morsy أن المولى إسماعيل كان يستقبل السفراء المفوضين على صهوة جواده، بينما يلتقي بالمبعوثين وهو جالس، راجع:
M. Morsy, *La relation de Thomas Pellow..., op. cit.*, p. 93, note, 111.
وحول استقبال السفارة الفرنسية من قبل المولى إسماعيل، انظر:
D. Busnot, *Histoire du règne de Moulay Ismael, roy du Maroc, Fez, Tafilelt, Souz : de la révolte et fin tragique de plusieurs de ses enfants & de ses femmes*, Rouen, G. Behourt, 1714, pp. 23-5.

طابع استعراضي عليه، كما تم خلال استقباله للوفود التي قدمت من البرتغال وإسبانيا وإسطنبول وفرنسا، للتهنئة بالانتصار في معركة وادي المخازن، فراهن السلطان على إبراز أبهة المخزن وعظمته، وهو يتلقى الهدايا الثمينة التي تهافت عليها الناس لاكتشاف قيمتها[58].

غير أنه حينما نقارن بين السلطانين، نستنتج أن السلطان السعدي وظف هذه المناسبات أكثر للرفع من شأن المخزن في عيون الرعية، ولتأكيد تعاليه المستوحى من قدرته على قهر أعداء الدين، المتدافعين على أبوابه، والراغبين في كسب وده. إذ لم يتقاعس في استثمار مختلف الوسائل الرمزية المتاحة لإظهار تفوقه، وتجسد ذلك في لباسه، وطريقة جلوسه، وأسلوب استقباله للمبعوثين، مما يكشف عن طبيعة الأهداف السياسية المتوخاة من وراء هذه الحفاوة. في حين أن المولى إسماعيل، بالرغم من حفاظه على ثوابت العنف الرمزي نفسه الذي مارسه سلفه، بدا أحيانا أقل تمسكا بآلياته، وأقل التزاما بضوابطه؛ إذ استقبل السفارة الفرنسية المكلفة بافتداء الأسرى، وهو جالس على الأرض ورجلاه عاريتان وسط حديقة قصره بمكناس. ولاحظ المبعوث البرتغالي أيضا أنه لا يولي عناية كبيرة للتدابير الرسمية المتعارف عليها، حين قال: « فكنا نقف أو نجلس، بل وكنا نتكئ أحيانا، إذ كان لا يعير اهتماما لذلك »[59].

وهو تباين يجد تفسيره في طبيعة تكوين الرجلين، ففي الوقت الذي حملت فيه مخيلة أحمد المنصور مظاهر الاحتفالية التي عاينها في منفاه، وحاول إعادة إنتاجها بطريقة تضمن سمو المؤسسة المخزنية فوق الجميع، عمد المولى إسماعيل إلى توظيف هذه المظاهر وفقا لمنظوره الخاص الذي لم ينفصل عن إصراره الدائم على الحضور في كل مكان، وإقحام نهج البساطة في ممارساته التي أثارت استغراب معظم الكتاب الأجانب، خاصة في ما يتعلق بمأكله وملبسه[60]. ويبدو أن هذه البساطة فرضتها ضرورات تنقل السلطان باستمرار طيلة العقود الثلاثة الأولى من حكمه لإخضاع المتمردين، مما أكسبه صفات أسهمت في تقليص نسبي لهوة التباعد بينه وبين محيطه، وحرمه من الاستقرار بشكل دائم في البلاط، بهدف تمتين أبهته على شاكلة أحمد المنصور، الذي استفاد من ندرة أسفاره وقلة حركاته خلال حكمه، في

---

[58] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 48–50.

[59] ج. كولفن، « بعثة برتغالية... »، م.س.ذ.، ص. 131.

[60] راجع مثلا جون وندوس، ن.م، ص ص. 76، 93.

D. Busnot, *Histoire du règne..., op. cit.*, p. 23.

ترسيخ تقاليد بلاط مزجت بين النمطين المشرقي والمغربي، أي بين تخفي السلطان عن الناس وبين ظهوره.

استعمال الحجاب

بينما حرص المولى إسماعيل على ضمان حضور دائم أمام رعاياه في مناطق مختلفة، حتى ألصقت به صفة السلطان « غير المرئي » الذي يوجد في كل مكان، ويبث الرعب في نفوس خدامه، أوردت المصادر خبر استعمال أحمد المنصور الحجاب بينه وبين مخاطبيه[61]. وهو تقليد ربطه البعض بالطابع المقدس للسلطة السلطانية، واستبعد أنه يكون دالاً على سرية ما يجري داخل البلاط، بقدر ما اعتبره تعبيرا عن نقط ضعفه[62]. ولاحظ البعض الآخر بأن استعماله كان بين السلطان وحاشيته، وليس بينه وبين الرعايا خلال الاستقبالات العادية[63]. فهل خضع توظيف الستر من قبل السلطان السعدي لهذين التصورين؟

الظاهر أن أحمد المنصور اتخذ من الحجاب شارة من بين الشارات المعبرة عن تميزه وتفرده، والهادفة إلى الحفاظ على المسافة بينه وبين رعاياه، لتفادي أية ممارسات من شأنها خلخلة الحدود التي اعتاد رسمها لمحكوميه؛ فكاتب **زهر البستان** أشار إلى أنه أمر بإرخاء الستور خلال استقباله لأحد أبرز مقربيه وهو القائد إبراهيم السفياني[64]، مما يتماشى مع طرح سورديل Sourdel الذي لا يصمد بدوره أمام الموقف الذي اتخذه العالم السوداني أحمد بابا التنبكتي من السلطان، حين كلمه من وراء حجاب. وهو ما ينفي فرضية التمييز بين الحاشية وعامة الناس، ويقيم الدليل على استعماله داخل قبته على ما يبدو تجاه الجميع. فهل كان الهدف هو الإبقاء على الهيبة السلطانية في وجه بطانته، وكل من قدم لزيارته بمحضرها في إيوانه؟

أوردت المصادر أن أحمد المنصور كان يجلس بعد كل احتفال ديني، لسماع شكاوى

---

[61] محمد ابن العياشي، ن.م، ص. 102؛ أحمد ابن الحاج، **الدر المنتخب...**، م.س.ذ.، ج. 7، ص ص. 252، 254.

[62] اعتبرت الكاتبة أن استعمال الحجاب يحيل على فكرة الإله المتخفي، وعلى تحريم وضع صورة للرسول صلى الله عليه وسلم، راجع: J. Dakhlia, *Le Divan des rois..., op. cit.*, pp. 243, 246.

[63] D. Sourdel, « Questions de cérémonial abbaside », in *Revue des études islamiques*, t. XXVIII, 1960, pp. 121-48. J. Dakhlia, *Le Divan..., op. cit.*, p. 246, note 72.

[64] محمد ابن العياشي، ن.م، ص. 102.

الرعايا حين يصلي صلاة الجمعة أو خلال أيام معلومة بالديوان، بحضور كبار رجال المخزن من قاضي الجماعة ومفتي الحضرة والعلماء وقائد القواد والكتاب وضباط الجيش، فضلا عن عامة الناس، وبمجرد الانتهاء من البت في المظالم يستدعي الجميع لحضور موائد الطعام، فيأكلونها بين يديه، حسب عبارة الفشتالي[65]. وهذا الوصف وما سبقه بخصوص الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، يدفعنا إلى التساؤل عن اللحظات التي كان أحمد المنصور يلجأ فيها إلى استعمال الحجاب، بمعنى مدى ارتباط ذلك بالاستقبالات الرسمية التي كانت تخصص في بعض الحالات لحاشيته أو لبعض الزوار، أو أن رفع الستر ظل رهينا بحضور عامة الناس، وهو ما يستنبط من رواية الفشتالي.

مهما يكن من أمر، فإن هذه الإشارات التي تخللت بعض المصادر حول توظيف أحمد المنصور للحجاب، لا تخلو حين نقابل بينها، من دلالات أكيدة على محاولة هذا السلطان التوفيق بين نمطين من الرمزية، يختلفان حسب طبيعة المجال الذي تمارس فيه السلطة، ونوعية الفئة التي تخضع لها. فللحفاظ على هيبته تجاه بطانته، عمد إلى التواصل مع أفرادها بطريقة غير مباشرة، لإضفاء نوع من القوة على خطاب الأوامر الصادرة عنه، ولإظهار عطفه وعدله على الرعايا، فضل مقابلتهم بوجه مكشوف يعكس تواضعه وبساطته، وإن بشكل مؤقت، مما يؤدي إلى انبهارهم، فتتحول البساطة إلى سلطة رمزية مؤثرة في كل من أتيحت له فرصة رؤية السلطان، وهو ينزل من برجه ليفصل في قضاياهم. غير أنه حرص على الفصل بين مشهدين أحدهما يتعامل فيه بمنطق التراتبية مع حاشيته، والآخر ينصهر فيه معها وكأنه واحد من أفرادها، غالبا بعد الانتهاء من النظر في أمور الدولة، وهذه الملاحظة تجد تبريرها في الإستراتيجية المخزنية القائمة باستمرار، على إنتاج حدود ضبابية وغامضة لسلطتها المادية أو الرمزية تجاه الرعايا وحتى المقربين[66].

أما في ما يتعلق باستخدام أحمد المنصور الحجاب خلال استقباله للعالم السوداني، فالراجح أن الأمر إن حدث فعلا، شكل استثناء حاول فيه السلطان أن يظهر تعاليه أمامه، لتذكيره بنسبه الشريف، وبكونه الخليفة المسلم، الذي يتمتع بالشرعية لضم السودان، والحصول على

---

[65] عبد العزيز الفشتالي، **ن.م**، ص. 205.

[66] راجع الفصل المتعلق بالحضور المادي للمخزن. انظر أيضا: بيير بورديو، **الرمز والسلطة...**، م.س.ذ.، ص. 60. يقول أمبيرتو إيكو: « ينبغي أن نعرف اللبس، من الناحية السيميائية، باعتباره صيغة من صيغ خرق قواعد الترميز ». انظر: ترنس هوكس، **مدخل إلى السيمياء...**، م.س.ذ.، ص. 125.

البيعة من علمائها. وهو سلوك رمزي كما سنرى لاحقا، استهدف زعزعة صرامة هذا العالم الذي ما فتئ يندد باحتلال ممالك إسلامية، لكن السلطان لم يفلح في مسعاه على ما يبدو، لما رفض أحمد بابا التنبكتي إتمام المقابلة من وراء الستار.

- والظاهر أن استخدام الحجاب من قبل أحمد المنصور، اتسم بنوع من المحدودية تجعل من المستبعد تعميمه على كل استقبالاته، أو تشبيهه، شأنه في ذلك شأن باقي مظاهر البروتوكول، مما كان سائدا في المشرق الإسلامي. غير أن توظيفه يمكن فهمه في سياق عام تزامن مع قوة الخلافة العثمانية، وانبعاث إشعاعها الاحتفالي وسط حوض البحر الأبيض المتوسط. مما دفع هذا السلطان إلى محاولة إثبات خصوصيته، المستمدة من مرجعيته الدينية والتاريخية أمام خليفة عثماني لم يحتجب عن حاشيته[67]، وهو تقليد تخلى عنه المولى إسماعيل، ليؤكد حضوره العلني أمام الناس، وليثبت الطابع المميز لشخصيته.

تلقي المظالم

لتنظيم الاستقبالات داخل القصر، عمد السلطانان إلى تقسيم أيام الأسبوع، فبينما خصص أحمد المنصور السبت والاثنين والأربعاء للنظر في شؤون الحكم، وأمور المستضعفين التي كان يبت فيها غالبا يومي الاثنين والجمعة بهيئة الديوان أو مجلس الملأ، أفرد المولى إسماعيل الأربعاء للجلوس مع كبار قواد دولته، والأحد والثلاثاء للفصل في المظالم[68]. ويعبر هذا التصنيف عن الأهمية التي كانت تولى لشكاوى الرعايا، باعتبار الإشراف عليها جسد بشكل مباشر وملموس سلطة التحكيم التي مارسها السلطانان وما اختزنته من حمولة رمزية، تراوحت بين إبانة القدرة على تحقيق الإنصاف المادي في صيغته الأخلاقية، وبين ترسيخ ثقافة سمو المؤسسة السلطانية على الرعية والأطر المخزنية، من خلال حرصها على حماية مصالح السكان، وتتبع قضاياهم، ومحاسبة كل من تجرأ على ارتكاب تجاوزات أو تعسفات في حقهم.

ومما يؤكد هذا الطرح، أن السلطانين لم يقتصرا في تلقي المظالم على تخويل سلطاتهما

---

[67] أشارت J. Dakhlia إلى أن السلطان العثماني كان يقتسم الغذاء يوميا مع ضباطه وجنوده.
J. Dakhlia, *Le divan des rois...*, *op. cit.*, p. 243.

[68] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 205—206؛ أحمد ابن القاضي، ن.م، ص ص. 352—353؛ عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف**...، م.س.ذ.، ص ص. 73—77.

لأفراد الحاشية، بل عمدا إلى مراقبة أعمالها، إما بواسطة تخصيص يوم الثلاثاء بالنسبة للمولى إسماعيل، والجمعة بالنسبة للمنصور، للتأكد من مدى نزاهة الإجراءات المتخذة من قبل أفرادها، أو من خلال منح الفرصة لكل من ترصد موكبيهما خارج البلاط. وقد أوردت الإسطوغرافية عدة مواقف تم فيها تقديم الشكاوى أو المطالب للسلطانين، وهما في طريقهما من وإلى القصر أو داخله، ووظفت في الغالب الأعم صورة المرأة مشتكية. فأحمد المنصور تلقى شكوى أمه عما وقع لها مع قبيلة آيت واستر خلال عودتها من زيارة مشاهير الأولياء بفاس، وشكوى امرأة دكالية سلبها أحد عماله مالها. والمولى إسماعيل اعترضت سبيله الأسيرة الهولندية تيرمتلين لتشكو له محنة زوجها، وطلبت منه المرأة الفيلالية إنصافها من ابنه سيدي محمد الضيفي الذي اغتصب ابنتيها وقتلهما. كما استقبل نساء الجند اللائي قدمن لطلب الإعانة بسبب ضيق حالهن[69]. والواضح أن طغيان صورة المرأة المشتكية على الخطاب الإسطوغرافي يترجم حمولة رمزية تكرس الطابع الأبوي للسلطة السلطانية، التي تتكفل برعاية كلية للمجتمع من خلال حماية الضعيف، وإنصاف المحروم، فتظهر كملاذ وملجإ لكل من طالته أيادي المتعسفين[70].

والملاحظ أن الاحتفالات العلنية خلال القرن السادس عشر بأوروبا، كانت تتم دائما بأبهة كبيرة اتخذت تدريجيا الطريق في اتجاه وظيفة التحكيم السياسي، وأصبح الحوار بين الأمير ورعاياه يتخذ شكل سيناريو منظم من جانب واحد لفائدة جمهور متعطش، يهرع بكثافة إلى المدن لرؤية الملك. فترسخت من هذه الزاوية روابط عاطفية بين الملك ورعاياه، اختفى معها دور الجمعيات الدينية والتجارية التي كانت في الأصل مجالا لاستقطاب كل شرائح المجتمع[71].

نستخلص مما تقدم، وجود تقاطعات كثيرة بين الأساليب الاحتفالية للسلطانين خلال مختلف المناسبات الرسمية استمدت من المرجعية الدينية، ومن الإرث البروتوكولي المتراكم،

---

[69] أحمد ابن الحاج، **ن.م**، ج. 7، ص ص. 389–390؛ محمد ابن العياشي، **ن.م**، ص. 102؛ محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 158؛ ماريا تيرمتلن **ن.م**، ص. 52.

Ch-de. La Veronne, *Vie de Moulay Ismail...*, *op. cit.*, p. 48.

ولاحظت Dakhlia أن المرأة كانت دائما هي المشتكية للسلطان؛

J. Dakhlia, *Le divan des rois...*, *op. cit.*, p. 167.

[70] أكيد أن الوضعية الدونية للمرأة جعلتها عرضة لمختلف التعسفات، وهو ما يفسر توظيفها في هذا الإطار، وقد لاحظنا سابقا كيف اتخذها الزياني وشالدانيا، كمثال للتعبير عن انتشار الأمن بالمغرب خلال عهد السلطانين.

[71] W. Blockmans, *Histoire du pouvoir...*, *op cit.*, p. 283.

وإن عبرت مظاهر التباين بينها عن السمات الشخصية لكل سلطان، وعن نوعية التجارب المكتسبة لديه، والأهداف التي توخى بلوغها من وراء ذلك. وإذا كانت هذه الأساليب قد مورست داخل بلاطيهما أو في المصلى، فإنها امتدت لتهم كل تنقلاتهما خارج العاصمة. فما هي الأنساق التي هيمنت على أسلوب التنقل المخزني، وما هي أبعادها الرمزية؟

المواكب المخزنية

بما أن المخزن مثل شكلا من أشكال التنظيم الذي استمد مشروعيته من قدرته على التحكم في المجال، فإن هذا التحكم لا يفسر فقط بوسائل الإكراه المادية والرمزية الثابتة، وإنما تسرب عبر كل الآليات المؤسساتية المتنقلة داخل ذلك المجال، وما واكبها من صور غنية بالرموز الدالة على أهمية هذا النوع من السلطة العابرة بحمولتها الثقافية، وبإمكاناتها الردعية، وبأبعادها الظاهرة والخفية، في إعادة تجديد حضوره وسط السكان المهيئين سلفا للتعامل مع هذا النمط من السلطة.

ومن هذا المنطلق، شكلت المواكب المخزنية المتنقلة، سواء بقيادة السلطان أو أتباعه، إحدى الأدوات الرئيسة لتجسيد بنيات نفوذه، ولتحيينها بين الفينة والأخرى، ولتغطية قصوره عن ممارسة وجوده الإداري في بعض أطراف البلاد، فاتخذت أنساقا تنظيمية مميزة روعيت في انتقائها عدة معايير كفيلة بإظهار عظمتها وقدرتها على التأثير بواسطة شاراتها[72]. فما هي الحمولات الرمزية التي احتضنتها الأساليب المخزنية في اختراق المجال خلال عهدي السلطانين؟

دأب المخزن في خروجه بمناسبة العيدين والحركات والاستقبالات، أو دخوله منها على الظهور في مواكب رسمية، خضعت لطقوس احتفالية قائمة على التكرار المضبوط

---

[72] لتنظيم الحياة الاجتماعية، ولمواجهة جور السلطات المحلية، كان الملك الفرنسي يتنقل إلى مختلف الأقاليم لابراز سلطته المادية والرمزية، راجع:
M. Reulos, « La notion de " justice " et l'activité administrative des rois en France (XV- XVII siècle) » in W. Paravicini..., *Histoire comparée de l'administration (IV–XVIII siècles)*, pp. 34-6. Du même auteur, « La justice attribut essentiel du roi de France », in *le recueil, le juste et l'injuste à la Renaissance et à l'âge classique*, Saint Etienne, Publications de l'Université de Saint-Etienne, 1986, pp. 101-7.

ولمعرفة كيفية دخول الملك الفرنسي لباريس وللمدن الأخرى، وطرق استقباله، حيث كان الشعراء يسردون قصائد شعرية في مدحه، وتشبيهه بالأبطال التاريخيين. انظر:
W. Blockmans, *Histoire du pouvoir..., op. cit.*, pp. 274, 279, 280.

لسلوكيات وأفعال ترسخت في أذهان الرعية، وأضحت تمثل أساسا للتصورات التي حملتها عن السلطة. ويزكي هذا الطرح الأوصاف التي قدمتها الإسطوغرافية عن طرق التنقل، وعن العلامات المعبرة عنها، التي دلت دلالة واضحة على مدى الاستعداد والحرص الكبيرين، لاستثمار هذا النوع من الممارسات في دعم الأسس السياسية للحكم السلطاني وتقويتها.

اعتاد السلطانان خلال تحركاتهما امتطاء فرسيهما المفضلين، وإحاطة نفسيهما وحاشيتيهما بأجود فرقهما العسكرية، وفق ترتيبات معلومة ودقيقة، مستمدة من أهمية الأخيرة في جهاز المخزن المركزي. فقد احتل جيش العلوج والأندلس في موكب أحمد المنصور، وجيش العبيد في ركب المولى إسماعيل، مكانة متميزة بالنظر إلى حزمهما، وحسن ضبطهما للتقاليد الاستعراضية، وما تتميز به من لباس فاخر، وتنظيم محكم، وتكفل البياك أو العبيد برفع المظلة فوق رأس السلطانين، فتعلو فوق الرايات والأعلام المجسدة لشعاريهما، ويتحرك الجميع تحت أنغام الطبول والمزامير[73].

المظلة السلطانية

أفرز استخدام المظلة السلطانية بالمغرب تفسيرات تراوحت بين موقف اعتبرها من ابتكار السعديين، وآخر ربطها بمن سبقهم[74]. وإذا كان من المسلم به أنها مقتبسة من المشرق، فإن وظيفتها أيضا أثارت عدة تأويلات توزعت بين جعلها تعبيرا عن استمرارية الأسرة الحاكمة وتعاقبها، وبين كونها مركزا متحركا كناية عن القصر المتنقل للسلطان، وبين تيار ثالث رأى فيها تجسيدا لقدسية الحاكم[75].

والجلي أن المظلة مثلت علامة من علامات المخزن المرئية، التي انبنت عليها هيبته النابعة من رغبته المستمرة في ترسيخ ثقافة التفرد؛ فالفشتالي حينما شبه مظلة أحمد المنصور بالغمامة، فهو لم يخرج عن هذا الإطار، إذ رمز من جهة إلى عظمة السلطان التي تعلو فوق الجميع، وأحال من جهة أخرى إلى العناية الإلهية التي يستمد منها تعاليه، وتوفر له الحماية، عملا بمقولة « ظل الله في الأرض ». ولما أورد ابن زيدان أن كبار رجال الحاشية والعبيد يحيطون

---

[73] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 98–99، 202–203؛ جون وندوس، ن.م، ص ص. 99–100؛ عبد الرحمن ابن زيدان، ن.م، ص. 72، راجع أيضا:
Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, p. 32.

[74] الإفراني، ن.م، ص. 117. أحمد الناصري، ن.م، ج. 5، ص. 156.

[75] J. Dakhlia, *Le divan des rois..., op. cit.*, pp. 248-50.

بالمولى إسماعيل، « وقاية له وهيبة منه »[76]، فهو كان يدور في الفلك نفسه.

وبذلك دل استخدام المظلة، على إصرار المخزن على جعلها شارة تميزه من الآخرين، فالسفارة العثمانية التي انتهزت الفرصة لرؤية الموكب السلطاني برأس الماء، وهو يلتقي بركب ولي العهد محمد الشيخ المامون، لم تستطع تمييز أحمد المنصور وسط الحشود البشرية الهائلة إلا بواسطة المظل الكبير، الذي مكن أيضا جون وندوس والوفد الإنجليزي من التعرف على المولى إسماعيل بعد خروجه من قصره[77]. ومما يدعم هذا الطرح أن السلطانين كانا يسيران راكبين في معظم الأحيان، وسط الخدام الذين يمشون على الأقدام، وهو ما يجسد سموهما.

الأعلام والشارات

جسدت الأعلام ركنا من أركان المنظومة الرمزية التي انبنت عليها المواكب السلطانية، ففي الوقت الذي اتخذ فيه السلطان السعدي من العلم الأبيض شعارا لدولته، اقتداء على ما يبدو بالمرينيين[78]، ومن أعلام أخرى تعبيرا عن الفرق المكونة لركبه، راهن المولى إسماعيل على علم أحمر عريض يتوسطه هلال[79]. وشخص هذان العلمان البارزان قوة السلطة السلطانية، وعبرا عن تصوراتها السياسية والدينية، وعن ماهيتها التاريخية، وعن حدود تحركاتها، فلونهما ورموزهما باعتبارهما ظاهرة ثقافية بالدرجة الأولى، شكلا سياقا حكائيا له دلالات محددة، تشير إلى أحداث وتصورات معينة[80]، تحيل إلى المرجعية الإسلامية.

وحين لقب الفشتالي العلم الأبيض « باللواء المنصور »، فهو كان يهدف إلى إعلاء شأن ولي

---

[76] عبد الرحمن ابن زيدان، ن.م، ص. 72؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 99، 203؛ محمد شقير، ن.م، ص. 63. وأورد De Léon أن صاحب المظلة كان يرافق السلطان، حين يقوم بجولات لمراقبة الأوراش، راجع:
Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, p. 30.

[77] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 99؛ جون وندوس، ن.م، ص. 74.

[78] مثل اللون الأبيض شعار الدولة المرينية من حيث الرايات ولباس الحملات الرسمية، وأخبية الجيش والسلطان، راجع بهذا الخصوص: محمد مقر، **اللباس المغربي**...، م.س.ذ.، ص ص. 201، 210.

[79] « ... برز مولانا الإمام أمير المؤمنين أيده الله فيصلي بالناس، ثم يقتعد أريكة قبته، وسرير ملكه، وعليه خلع البياض شعار الدولة الكريمة... » عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 99، 204، 236؛ وعن المولى إسماعيل، راجع: جون وندوس، **رحلة**...، م.س.ذ.، ص. 100.

[80] M. Pastoureau, « Genèse du drapeau », in *Genèse de l'Etat moderne en Méditerranée : approches historique et anthropologique des pratiques et des représentations* : actes des tables rondes internationales tenues à Paris les 24, 25 et 26 septembre 1987 et les 18 et 19 mars 1988, (Collection de l'Ecole française de Rome ; 168), Rome : Ecole française de Rome, 1993, pp. 99-100. Voir également, G. Pistarino, « Les symboles de Gênes... », *op. cit.*, pp. 300-1.

نعمته، من خلال الربط بين حدث معركة وادي المخازن الذي مثل انتصارا للإسلام على المسيحية، وبين تخويل السلطان أحمد لقب المنصور، وكان يسعى إلى إقصاء عبد الملك الذي نسب له البعض استخدام العلم بشكل رسمي[81].

كما أن تبني أحمد المنصور لذلك اللون لم يقتصر على العلم، وإنما امتد ليشمل ذيل الفرس الأبيض الذي كان يمثل شعارا للدولة العثمانية، وأثار احتجاجات كبيرة من قبل السفير الإسباني الذي طالب السلطان بالتخلي عنه[82]. بل إن السلطان اعتاد خلال احتفالات عيد الفطر ركوب فرسه الأبيض، وهو ما يؤكد أنه وظف اللون الأبيض رمزاً لكسب ود الأتراك المتربصين به، ولاستفزاز الإسبان بهدف الحصول على تنازلات منهم. وبينما شكلت المظلة رمزا للهيبة الشخصية للسلطان، مثلت الراية شارة رمزية لامتداد نفوذ جهازه المخزني.

حاشية المواكب

حرص السلطانان على تميز حاشيتيهما، سواء من حيث تركيبتهما، أو من حيث نوعية أسلحتهما ولباسهما وسروجهما، لإضفاء طابع الخصوصية على موكبيهما؛ فأحمد المنصور تبني معيار الرتبة والعطاء في تنظيم الفرق المحيطة بموكبه، إذ كان يلفه البياك ثم السلاق، ولبردروش وهم يرتدون أبهى الأزياء، وكان العبيد المرتدون للثياب الفاخرة، والمدججون بخوذات مذهبة، يحيطون بالمولى إسماعيل وأبنائه، وتلفهم فرق عسكرية أخرى من الفرسان ذات دروع مزخرفة[83]. ولم يكن بإمكان كبار الخدام الملازمين للسلطان العلوي مرافقته وهم راكبون، أو الانتعال وخفض السروال أسفل الركبتين، ورفع جوانب الحايك والبرنوس، باستثناء قاضي القضاة الذي كان يرافقه وهو ممتط فرسه، ومحتفظ بحذائه ولباسه[84].

وبذلك عبرت الحاشية المرافقة للموكب بشكل تناسبي عن درجة المجموعات البشرية المنضوية تحتها وأهميتها، وعن طبيعة المهام الموكولة لها في الجهاز المخزني. إذ كان مظهرها

---

[81] ذكر الحسن الوازن أن الموكب السلطاني كان يضم فرقة لحملة الأعلام، لا يرفع إلا واحد منها خلال السير، وصف إفريقيا، ج. 1، ص. 287، راجع أيضا:

A. Dziubinski, « L'armée et la flotte… », *op. cit.*, p. 83.

[82] A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, pp. 38, 56.

[83] جون وندوس، ن.م، ص ص. 100–101؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 60، 203.

S.I.H.M, 1e série, Fra., t. II, p. 47.

[84] Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail...*, *op. cit.*, pp. 30, 46.

الخارجي، وممارستها خلال الطقوس الرسمية للتنقل، تتماشى مع هيبتها، ومع ما رسمت لها السلطة السلطانية من علامات وشارات تصب في اتجاه خدمة منظومتها الرمزية، التي خضعت للمنطق نفسه حتى في الحالات التي لا يكون فيها السلطانان راكبين. فأحمد المنصور اعتاد تأدية الصلوات في المسجد مشيا على الأقدام من قصره وإليه، والمولى إسماعيل دأب كلما حل الجفاف على السير مترجلا رفقة كبار رجال بلاطه طلبا للاستسقاء[85]. وهما أسلوبان احتفاليان استهدفا من خلالهما إظهار خشوعهما وتواضعهما لله خلال هاتين المناسبتين الدينيتين، وتخليهما عن تعاليهما بواسطة تساو رمزي، ولو بشكل مؤقت، مع حاشيتيهما، وإن دل احتفاظهما بالمظلة على تميزهما عما يحيط بهما.

ومن خلال المقارنة بين المواكب السلطانية نبدي بعض الملاحظات:

أولاهما: أن المولى إسماعيل كان يتنقل بصفة شبه يومية وسط العاصمة، إما لمراقبة أوراش البناء، أو لاستعراض جيوشه، أو لتفقد أسعار المواد الغذائية بالأسواق وجودتها، إلى درجة أن جل أعضاء بلاطه، لم يكونوا مجبرين على مرافقته إذا كانت لهم انشغالات معينة، في حين اتسمت خرجات أحمد المنصور بندرتها[86].

ثانيتهما: ترتبط ببساطة الأساليب الاحتفالية التي تبناها السلطان العلوي، الذي بالرغم من توفره مثلا على عربات فاخرة، فإنه كان يركب واحدة صغيرة تجرها بغلة، ويشارك في صلوات الاستسقاء وهو غير منتعل يرتدي ألبسة رثة. بينما حرص أحمد المنصور على إظهار أبهة عظيمة في تحركاته التي كان يستعد لها بطريقة محكمة، ويكثر من إعداد كل الوسائل لتنظيمها[87].

ثالثتهما: تتعلق بطغيان صورة « السلطان المحارب » على المظهر الخارجي للمولى إسماعيل الذي كان يتقن ركوب الفرس، واعتاد أن يتنقل وهو يحمل مسدسين، أو سيفاً،

---

[85] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 203. انظر أيضا:
S.I.H.M., 2e série, Fra., t. II, p. 126.
وعن تنقلات السلطان العثماني لأداء صلاة الجمعة انظر:
N. Vatin & G. Veinstein, *Le sérail ébranlé..., op. cit.*, pp. 316-7.
عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص. 93.

[86] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 202؛ عبد الرحمن ابن زيدان، ن.م، ص. 73.
Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, p. 30.

[87] عن المنصور، راجع: محمد الإفراني، ن.م، ص. 120. وبخصوص المولى إسماعيل انظر:
S.I.H.M., 2e série, Fra., t. II, p.126 ; Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, p. 33.

أو بندقية. بالمقابل حافظ أحمد المنصور في ما يبدو، على التقليد الموروث عن المرينيين والوطاسيين، الذي كان بعض خدمه يتكفلون فيه بحمل أسلحته، ولا يحتفظ إلا بسيفه المرصع بالجواهر[88].

فإذا كان هذا التباين يكشف عن غلبة ظاهرة البساطة على الأساليب الاحتفالية للمولى إسماعيل، فإن مبالغة أحمد المنصور في إبراز أبهة مواكبه تدل على مدى تأثره بما راكمه من تجارب لدى العثمانيين. غير أن البساطة والمبالغة في حد ذاتهما تترجمان وضع الاستثناء الذي تمتع به السلطانان في تاريخ المغرب الحديث، وتبرزان قدرة كل منهما على توظيف المظاهر الرمزية الخارجية واستثمارها بطريقته الخاصة لإظهار قوة سلطته[89].

ومارس السلطان العلوي نزولا رمزيا، حاول من خلاله إظهار نوع من التقشف، في حين أبقى السلطان السعدي على تعاليه. وهو أمر يجد تبريره في السمات الفردية المميزة لكل منهما، وفي اختلاف مواقفهما تجاه القوى الدينية، وإن كان من المسلم به أن استفادة المولى إسماعيل من تجربة سلفه في هذا المجال، تجسدت في إصراره على احتواء مختلف أشكال السلط التقليدية، التي مثلت إحدى مكونات المخزن، فراهن لتحقيق ذلك على التنقل باستمرار.

الأبعاد الرمزية للحرْكات

إضافة إلى الخرجات السلطانية الأخرى، شكلت الحرْكات أبرز المواكب إثارة، سواء من حيث حجمها وشكلها، أو امتدادها في الزمان والمكان، أو الأهداف المتوخاة من تمظهراتها[90]، فكان يتم الإعداد لها بعناية كبيرة، لتعبر عن سمات التفاخر الممثلة لعظمة المخزن. لذلك روعي في تنظيمها، وطريقة سيرها، وأساليب تعاملها مع الرعايا، جملة من الضوابط، التي أضحت تمثل قاعدة عامة ميزت هذا الصنف من التنقلات. وهكذا بعد الانتهاء من تجهيز

---

[88] الحسن الوزان، ن.م، ج. 1، ص. 290؛ جون وندوس، ن.م، ص. 100.
A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, p. 132.

[89] لا نقصد بالبساطة تخلي مواكب المولى إسماعيل عن شارات العظمة، بل لاحظنا أن مواكب أحمد المنصور ظهرت في الإسطوغرافية أكثر أبهة.

[90] عن الحركات في مغرب القرن التاسع عشر، راجع:
M. Aafif, « Les Harkas hassaniène d'après l'œuvre d'Ibn Zidane », in *Hésperis Tamuda*, vol. XIX, fasc., unique, 1980-1981, pp. 153-68.
D. Nordman, « Les expéditions de Moulay Hassan », in *Hésperis Tamuda*, *op. cit.*, pp. 123-52.

الموكب، تتم قراءة صحيح البخاري بالقصر، وبسائر مساجد المدينة، ثم بالفسطاط كلما توقف السير، لينطلق من مرحلة إلى أخرى، ويستخلف السلطان أحد أبنائه على العاصمة، فتقرع الطبول في إشارة إلى بداية السفر، وخلال المسير ليتأكد ويتهيأ كل قريب أو بعيد لملاقاة الموكب[91]، الذي يستثمر المجال الممتد على طريقه بكل تثاقل في ممارسة عدة أنشطة كالصيد وزيارة الأولياء، وفي إظهار تعاليه للمحكومين، عبر الأشكال التي تتموضع بها المحلة. إذ جسد الفسطاط أبرز عناصرها، وهو عبارة عن قصر متنقل من الخشب يحيط به سور من أفْراكَ تتخلله أربعة أبواب، وتلفه خيام القواد، وتوجد خارجه خيام متخصصة في الخدمات التجارية والصناعية، فيشكل الكل مشهد مدينة متحركة[92]، تخترق فضاء البادية بوسائلها العسكرية، وبقوتها السياسية، وبمظاهر ثقافتها الحضرية، مما يخلف انبهارا لدى الرعايا، خصوصا وأن المخزن راهن دوما على إقامة معسكره في مواضع خارج التجمعات البشرية التي يمر بها أو يقصدها.

لقد نصب أحمد المنصور محلته ببسيط رأس الماء خلال حرْكته لفاس، وكان المولى إسماعيل يعسكر خارج مدينة مراكش، إبان جولاته العسكرية لمواجهة ابن أخيه. وهي مواقف تؤكد بشكل جلي مدى تشبث المؤسسة المخزنية بالحفاظ على تميزها بواسطة خلق صورة تكرس تفرد المحلة، وخاصة الفسطاط الذي مثل الرمزية المتنقلة للقصر، وعبر عن استمرار الحواجز بين السلطان أو من يخلفه، وبين الرعية[93]. إذ أن اختيار موضع جغرافي مقابل للتجمع السكاني يعبر عن قدرة المخزن على التعبئة والتنظيم، والحضور في كل مكان، كلما دعت الضرورة لذلك، لتمتين ولاء الأتباع ولإثارة الرعب في نفوس الخصوم، وكأنه ملزم بإعادة إنتاج مظاهر البلاط لإقناع المحكومين، بل وإكراههم على الإيمان بسمو سلطته، ولإفراز

[91] رسالة من زيدان إلى محمد بن عبد القادر الفاسي، خ.ح، المحفظة رقم 1 من 737هـ إلى عهد المولى إسماعيل؛ نفيسة الذهبي، ن.م، ص. 255. اعتاد أحمد المنصور قبل مغادرة مراكش أن يترك زمام الأمور بيد ابنه أبي فارس، كما أقدم المولى إسماعيل قبيل حركته ضداً على برابرة الأطلس المتوسط على إسناد شؤون مدينة مكناس إلى ولده زيدان. أنظر: أحمد الناصري، ن.م، ج. 7، ص. 78؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 66، 113. وحول استخدام الطبول في المواكب السلطانية، راجع: عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 204؛ أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص. 122؛ الحسن الوزان، ن.م، ج. 1، ص. 288؛ جون وندوس، ن.م، ص. 99؛ إبراهيم الحساني، ن.م، ص. 19؛ رحمة بورقية، ن.م، ص. 53.

[92] الحسن الوزان، ن.م، ج. 1، ص ص. 290–291؛ محمد الإفراني، ن.م، ص. 120؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 215.

[93] لم يقتصر استخدام الفسطاط على السلطان، بل كان أبناؤه وباشاواته وقواده يتوفرون عليه. انظر: عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 67؛ عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 148.

صورة مماثلة لتلك المترسخة عنه في أذهانهم. وهو ما يفسر لنا حفاظ المواكب على أبهتها المعتادة سواء من حيث تركيبتها أو حركاتها من قبيل الأزياء الفخمة، والتنظيم المحكم، وإطلاق النار في الهواء[94]. والأكثر من ذلك أن السلطان، أو من يقود الحرْكة نيابة عنه، يستقبل أعيان المناطق التي ينزل بها في سيره، يقدمون له الهدايا، فيطعمهم ويكسوهم، كما لو أنهم ضيوف لديه في العاصمة. وهذا الموقف غني بأبعاده الرمزية التي تكرس ثقافة الجود المخولة للهيبة، والمحافظة على التصور الذي يحمله هؤلاء عن المخزن باعتباره مورد عطاء مادي ومعنوي لا ينضب؛ لأنه عوض أن يقوم الأعيان بإكرام الموكب يتم العكس، أي أن التراتبية المعهودة يحتفظ بها خلال التنقل في المجال. وإن كانت تحركات المحلة تتم تحت مرأى ومسمع السكان، فإنهم لا يندمجون فيها بالنظر إلى الرقعة الجغرافية التي تتموضع فوقها، والتي تترجم حسب البعض السياسة الحذرة للمخزن تجاه رعاياه، وغير المنفصلة عن رغبته في العيش في عزلة عن المجتمع[95]. وتعكس حسب البعض الآخر مظهرا من مظاهر الدونية الذي يبدأ بتقديم الهدية، طمعا في التقرب، وينتهي بحظوة رؤية السلطان والاستمتاع بحضوره[96].

كما أن حرص السلطان على تخصيص الاستقبالات للأعيان، بدل النزول في ضيافتهم، وعلى تبادل الهدايا معهم، يدخل في إطار التقاليد السياسية الهادفة إلى تجديد المشروعية، وضمان طاعة الأطر المخزنية، وتزكية صلاحيتها أمام الرعايا المهيئين سلفا لمعاينة هذا النوع من المشاهد، التي تؤكد استمرارية عظمة المخزن، وقدرته على التنقل لتأديب المتمردين، ولمكافأة الأتباع[97]. مادام أن أي غياب مطول للموكب يثير من حوله الشكوك، ويطرح التأويلات، بل ويفسر بعجز السلطان عن تدبير الأمور، والنظر في شؤون الرعية[98]. وهو وضع يدل على ترقب الأخيرة، للحرْكات التي اتخذت من رفع المظالم عن المستضعفين

---

[94] عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 115، 158؛ جون وندوس، ن.م، ص. 100.

[95] J. Dakhlia, *Le divan des rois..., op. cit.*, pp. 308-10.

[96] عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد...**، م.س.ذ.، ص ص. 72، 79، 85.

[97] اعتبرت رحمة بورقية « الحرْكة والمحلة أداتين لفرض السلطة، وفي نفس الوقت رمزين لهذه السلطة »، راجع: **الدولة والسلطة والمجتمع**، ص ص. 51—52. وعن الهدية، انظر للمؤلفة نفسها:
« Don et théâtralité, réflexion sur le rituel du Don..., *op. cit.*, pp. 61-75. Voir aussi : C. Geertz, « Centres, rois et charisme... », *op. cit.*, p. 173.

[98] أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 7، ص ص. 341—342؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 96.

وزجر المخالفين، إحدى أولوياتها. فأسهمت بذلك في اتخاذ إجراءات ردعية لتنظيم الحياة الاجتماعية، وفي ترسيخ فكرة مؤداها أن السلطان، أو أتباعه، يتحركون لتحقيق العدل خارج أسوار القصر، وفي أحضان المحكومين. ويؤكد هذا التنقل الرمزي تعالي سلطتهما من جهة، وقدرتهما على مواجهة جور السلطات المحلية؛ فقد بادر أحمد المنصور، خلال دخوله لفاس سنة 1589م، بالجلوس لسماع شكاوى الرعايا، واستقبل المولى إسماعيل المتضررين من تعسفات جيشه إبان نزول محلته بسيدي رحال[99].

وامتدت الرمزية في الخطاب الإسطوغرافي لتربط بين مرور المواكب السلطانية وبين انجلاء الجذب والقحط عن المناطق التي تمر بها، إذ سرعان ما يغمرها المطر والثلج، فتنزاح أيام الترقب، ويعم الناس السرور؛ فرحلة السلطان السعدي إلى فاس كانت بشرى لسكان منطقة حواتة؛ لأنهم سرعان ما تخلصوا من القحط الذي كان يخيم عليهم. بل إن موكبه تابع طريقه تحت تهاطلات ثلجية كبيرة، اضطرته إلى تغيير طريقه في اتجاه مكناس، كما انتهت حرْكته لأغمات بنزول الغيث. وهي الصورة نفسها التي واكبت تنقل السلطان العلوي لمواجهة برابرة جبل صاغرو[100].

ومن هذا المنظور، حرص الإخباريون على الملازمة بين الحرْكات وبين ثقافة العطاء التي تتقل بتنقل السلطانين، وتكرس مدى ارتباطها بشخصيهما، وببركتيهما اللتين لا تتمظهران كرأسمال رمزي فحسب، وإنما كمنظومتين للقيم يتم تلمس فعاليتهما في ثنايا الممارسة الاجتماعية، باعتبارهما قوتين قادرتين على الإقناع وتوليد الانبهار، إذ على نتائج الحرْكة أن تستجيب لانتظارات السكان سواء عامتهم، أو الذين يمتلكون رأسمالا مماثلا[101].

ومن هنا يمكن فهم الترابط العضوي بين الحرْكة السلطانية وبين صور الخصب المواكبة لها بشقيها المادي والمعنوي. فغالبا ما يتوج العنف العسكري المستخدم ضداً على القبائل بعنف رمزي تجسد في العفو عن العصاة، أو في منحهم وسائل إنتاجية تعوضهم الخسائر التي طالتهم؛ فأحمد المنصور عفا عن أهل سوس بعدما أثخنت فيهم جيوشه قتلا. كما

99- عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 99. ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص. 124.

100- عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 98، 220؛ أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص. 124.

101- عبد الله حمودي، ن.م، ص ص. 10، 72، راجع أيضا:
R. Jamous, *Honneur et baraka*... pp. 204, 211 ; C. Geertz, *Centres, rois et charisme*..., *op. cit.*, p. 171.

استأصل المولى إسماعيل شأفة قبائل الأطلس، وجردها من الخيل والسلاح كما أسلفنا، قبل أن يمنحها قطعان المواشي، ويلتزم بشراء أصوافها مقابل دفع العشر[102]. غير أن تمادي بعض القبائل في تمردها، والعجز عن ملاحقتها، اضطر المخزن أحيانا إلى استخدام سلطة الأدعية للنيل والانتقام منها؛ فالسلطان السعدي دعا في أهل جبل الصوابيين بعدما فروا من ديوانه الجبائي، ونتج عن سخطته على عرب الغرب، أن سلط الله عليهم حريقا التهمهم مع محاصيلهم. ورأى المولى إسماعيل في الجدب الذي اجتاح أولاد دليم، استجابة لأدعيته عليهم بالهلاك، بعد أن تشبثوا بتمردهم[103].

وهكذا وظف السلطانان سلاح الأدعية سلطة رمزية مكملة ومماثلة للسلطة المادية، على اعتبار أنها تجد صدى لدى المحكومين الذين يتخوفون من عواقبها التي تظهر إن عاجلا أم آجلا، ويؤمنون بانعكاساتها التي تسفر عن تحقيرهم وإذلالهم، خاصة وأن مضمون الأدعية تمحور بالأساس، حول التضرع بالله لنزع بركته عن البنية الإنتاجية للقبائل المستهدفة، حتى تجتاحها موجات الثلج أو الجفاف أو الجراد تعبيراً عن لعنة السماء: « ونعوذ بالله من دعوة السلطان التي تدع الديار بلاقع...فصبرنا منتظرين من الله السلامة والفرج... »[104].

وبالمقابل لم يتردد السلطانان في توجيه أدعيتهما الصالحة لكل من تمسك بولائه لهما[105]، وهو ما يبين الطابع المزدوج لهذا النوع من السلطة الرمزية، التي تزاوج تبعا للسياق بين قوة الخير، وبين عقوبة الجدب، إذ إن من « يتصرف تصرفا خليقا بالأمير، فإنه يتلقى رضاه ودعواته، مما يضمن في نظر الجميع، الهناء والرخاء الماديين »[106]، ومن يشق عصا الطاعة تناله سخطته التي تفضي إلى المحن والهلاك. وفي هذا الإطار يتم الربط بين غضب السلطان وغضب الطبيعة، الذي يدل على الأثر الآني لبركته باعتبارها قوة ملموسة تقاس بتشريد العصاة، وجعلهم حفاة عراة، إمعانا في إهانتهم، وانتقاما لما صدر عنهم من مروق.

---

102 إبراهيم الحساني، ن.م، ص. 14.
S.I.H.M., 2e série Fra., t. II, p. 120.

103 المولى إسماعيل، ن.م، ص. 62؛ الفشتالي، ن.م، ص ص. 116، 193؛ إبراهيم الحساني، ن.م، ص. 25.

104 عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 46.

105 خاطب أحمد المنصور سكان الشاوية وتامسنا قائلا: « ...وستجدون إن شاء الله بهذه النية الصالحة، ما يحقق البركة الظاهرة في أموالكم، وزيادة الخير في أعمالكم... » عبد الله كنون، **رسائل سعدية...**، م.س.ذ.، ص. 149. وعن سلطة الأدعية، راجع: عبد الرحمن المودن، **البوادي المغربية...**، م.س.ذ.، ص ص. 232–233.

106 عبد الله حمودي، ن.م، ص ص. 77–78.

لم يتقاعس السلطانان، لتدعيم تفوقهما الديني، وتحيين مظاهر استمرارية سلطتيهما، عن زيارة الأولياء، من خلال تنظيم حرْكات راحة على حد تعبير الفشتالي، يختار لها فصل الربيع، وتحافظ فيها المواكب على أبهتها وبهجتها. فأحمد المنصور كان يتعهد صلحاء أغمات بالزيارة، وخاصة ضريحي الهزميري وعبد المجيد، واعتاد المولى إسماعيل ملازمة ضريح مولاي إدريس زرهون بالزيارة كل عام، حيث تقام الأدعية، ويمارس الكرم بمختلف أشكاله تجاه المحتاجين والقائمين على الولي[107].

وظهر السلطان السعدي أكثر اهتماما بهذا النوع من الممارسة، مقارنة مع نظيره العلوي، ويعزى هذا التفاوت إلى طبيعة الظرفية السياسية التي أوصلت كلاً منهما إلى السلطة. فإذا كان الأول قد تربع على عرش البلاد مباشرة بعد الملحمة الجهادية ضداً على البرتغاليين، التي أسهمت فيها الزوايا بشكل فعال، فإن الثاني عمد إلى احتواء الزوايا بالقوة، ليقود بنفسه مسيرة الجهاد ضداً على المحتل. وهو وضع اضطر معه أحمد المنصور إلى إعادة تنشيط روابطه بشكل أكبر مع الصلحاء لضمان توازن سلطته القائمة على إجماع القوى الدينية. وفي الوقت الذي استهدفت فيه هذه الزيارات سحب البساط من تحت أقدام هذه القوى، أو على الأقل منافستها، كما سنبين لاحقا، فهي لم تنفك عن إظهار رغبة السلطة السلطانية في تحويل هذه الأضرحة من رموز مجتمعية إلى رموز مؤسساتية خاضعة لوصايتها، تبدو في نظر الرعايا وكأنها ضمن تراتبية تتبع فيها للسلطان[108]. وهو ما يكرسه حرص الإخباريين على الربط بين زيارات أحمد المنصور والمولى إسماعيل للصلحاء، وبين نزول الغيث[109]، بهدف إثبات حضورهما في المشهد السياسي والديني بصور العطاء نفسها التي تحملها الرعية عنهما.

كما أن المواكب المخزنية التي كان يقودها أبناء السلطان أو باشاواته اتسمت بدورها بأبهة كبيرة أيضا، على مستوى تركيبتها، وطرق تنقلها، إذ حافظت على نسق تنظيمي رفيع مثل

---

[107] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 214–216، 220–221؛ أحمد المقري، روضة الآس...، م.س.ذ.، ص ص. 34، 51؛ أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 7، ص. 399؛ عبد الكريم الريفي، ن.م، ص. 190؛ وعن زيارة السلطان العثماني للأضرحة، انظر:
عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص ص. 93–94.
N. Vatin & G. Veinstein, *Le sérail ébranlé…*, *op. cit.*, pp. 316-7.

[108] M. Morsy, « Mulay Isma`il où l'instauration … », *op. cit.*, pp. 142-4.

[109] لما انتهى أحمد المنصور من زيارة الأولياء، « أرسلت السماء صبها الغزير أياما تباعا... » عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 220؛ وزار المولى إسماعيل عدة أضرحة طلبا في الاستسقاء.

خير تعبير عن عظمة المؤسسة المخزنية[110].

وعموما جسدت التنقلات الرسمية نمطا للتواصل بين الحكام والمحكومين، لا يختزل فقط في أبعاده المادية والنفعية، وإنما مثل لغة رمزية لها وزنها المؤثر في كل المجتمعات؛ لأنها تمكن من التعبير عن المواقف الاجتماعية والقيم دون الإعلان عنها بشكل مباشر[111].

ومن ثم شكلت المواكب المتنقلة في المجالين الحضري والقروي، إحدى الركائز التي راهن عليها المخزن في ممارسة شؤون الحكم، وفي التعبير عن سلطته الرمزية من خلال التعريف بقوة الآلة السلطانية، وبقدرتها على اقتحام فضاء المحكومين، أو على الأقل إيهامهم بذلك. ولذا وجب النظر إلى هذه المواكب باعتبارها منظومة ثقافية تتداخل في تحديد هويتها، وتشخيص الميكانيزمات المتحكمة في تنظيمها، المرجعيتان الدينية والسياسية اللتان تخولان الهيبة، وإن طغت على الأخيرة منهما في كل الحرْكات حمولة عسكرية بالأساس، مثلت ثقل المخزن ووزنه، وطمحت إلى توظيف الوسائل الرمزية المتنقلة بصفتها أداة موازية للوسائل الرمزية الثابتة التي تجسدت في البناءات. فما هي الأهداف التي سعى السلطانان إلى تحقيقها من وراء اهتمامهما بتشييد المنشآت العمرانية وترميمها؟

البناء والترميم

يعد البناء من بين الشارات الرسمية والتقليدية لأي نظام سياسي، فهو حجر الزاوية في تسجيل حضوره، والتعبير عن سلطته باعتباره قوة كبرى يتم من خلالها استحضار العظمة، وفرض الهيبة التي تميزه وتضفي على وجوده في المجال صفة التفرد، التي لا محيد عنها لتكريس تفوقه على المحكومين. فالمعمار « الرسمي »، بالرغم من أبعاده الاجتماعية والمادية، يكشف في المقام الأول عن رموز الحكم القائم وتصوراته، التي تسعى لإقرار السيادة، ولتأكيد المشروعية. على أن الحمولة الثقافية لذلك المعمار، ومدى توسع دائرة

---

[110] كان أبناء أحمد المنصور والمولى إسماعيل يتنقلون وسط مظاهر تفاخر كبيرة، كما هو الحال بالنسبة لمحمد الشيخ المامون، والمولى أبي الحسن، والمولى الشريف، والشيء نفسه ينطبق على قواد حملاتهم أمثال قائد السودان محمد بن سالم، وباشا مراكش عبد الكريم بن منصور، راجع: عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 90، 148، 223؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 81. انظر أيضا:

A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 146.

[111] W. Blockmans, *Histoire du pouvoir..., op. cit.*, p. 267. Pour d'amples informations, voir : E. Le Roy Ladurie, Saint - *Simon ou le système de la Cour*, Paris, Fayard, 1997.

انتشاره، وموقف القوى الاجتماعية منه، كل ذلك ارتبط ارتباطا وثيقا بدرجة قوة المؤهلات الشخصية للحاكم.

من هذا المنطلق شكل البناء أحد الانشغالات الرئيسة للسلطانين أحمد المنصور والمولى إسماعيل، اللذين أوليا عناية خاصة لتشييد القصور، والقصبات، والقناطر، والمساجد، والأضرحة، أو ترميم بعضها. وهي منجزات ترددت أصداؤها في الكتابات الإخبارية التي تناولت المرحلة. فما هي الأبعاد الرمزية لاهتمامهما بالمجال المعماري؟ وإلى أي حد يمكن الحديث عن علاقات الاستمرارية في سياستيهما في هذا المجال؟

ارتبط البناء في تصور الرعايا بعلو همة المخزن، وبوفرة ثروته، وبعظمة حكمه، وظل السلطان المشيد متميزا عن أسلافه وخلفائه، بواسطة مآثره التي تتجاوز المعهود، وتثير الإعجاب والذهول، إذ كان هاجس التفوق والتفرد هو الذي يحكم السياسة المعمارية. فالفشتالي والزياني نظرا إلى مشاريع السلطانين في هذا المجال، باعتبارها إنجازات خارقة للعادة، تعدت كل ما تركته الحضارات القديمة. وإذا كان أحمد المنصور قد اتخذ منها معيارا للظهور على آثار المرابطين والموحدين والمرينيين، ولتمييز الشرفاء السعديين عنهم[112]، فإن المولى إسماعيل بدا من خلالها، وكأنه يسعى إلى إظهار قدراته التنظيمية على استثمار المجال، وإعادة هيكلته وفقا لرؤيته الخاصة.

القصور السلطانية

شيد السلطان السعدي معلمة البديع الفاخرة من منطلق معايناته وتجاربه، وتوخى جعلها منفردة، وغير مرتبطة بمحاكاة نموذج سابق، ومتماشية مع النهضة المعمارية السائدة لدى القوى المتوسطية الكبرى، إذ لم تغب عن ذهنه أصداء تشييد الإسكوريال[113]. لذلك لم يعمد إلى جلب المرمر من بلاد الأندلس على غرار الموحدين، أو نقله من آثار أسلافه كما فعل المرينيون، بل حرص على استيراده من فرنسا والبندقية[114]. في حين أنشأ المولى إسماعيل قصورا ضخمة بمكناس، لكن بأساليب معمارية أقل أبهة؛ لأنه لم يهدف من وراء ذلك، على

---

[112] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 252–254؛ أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف...**، م.س.ذ.، ص. 188؛ محمد الإفراني، ن.م، ص. 103.
A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 84.

[113] A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 182.

[114] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 260؛ أحمد المقري، ن.م، ص. 21؛ محمد الإفراني، ن.م، ص. 103.

حد تعبير ابن الحاج، إلى التباهي والافتخار، وإنما إلى إظهار خصوصية الدولة العلوية[115]. من المؤكد أن تقارير سفرائه حول المنشآت المعمارية للويس الرابع عشر[116]، ولملك الإنجليز، كان لها وقع على إستراتيجيته في هذا الباب[117]، وإن لم يتأثر بالوتيرة نفسها أحمد المنصور الذي قضى ردحا من الزمن ببلاطات الباب العالي، فتشبعت ذاكرته بطراز فني رفيع، حاول أن يضاهيه بقصر جامع لمختلف الأشكال الزخرفية، ومحتضن لعدة قباب صممت بكل عناية ضمن تراتبية روعي فيها البعد الجمالي الذي يصب في اتجاه خدمة الأبعاد السياسية؛ فمن القبة الزجاجية إلى الخمسينية، فالنصر، فقبة التيجان التي مثلت « شعار سقف المخزن »[118]، فالقبة الخضراء، وانتهاء بالقبة العظمى التي أراد لها أحمد المنصور أن تبنى فوق مساحة شاسعة، وبطريقة مزخرفة حتى تكون قادرة على استيعاب جموع الناس خلال الأعياد والمواسم، وتخصص لاستقبال الوفود الأجنبية [119].

وهو ما يترجم حرص هذا السلطان، على توظيف فضائها في النسق الرمزي المخزني، الذي سعى دوما لضرب المخيلات. ولم تخرج الدار الكبرى التي بناها المولى إسماعيل عن هذا الإطار، إذ ضمت عدة قصور أهمها قصر الستينية الذي دلت هندسته ورونقه على قيامه بالدور نفسه[120]، وإن كرس أحمد المنصور أكثر من خلفه، كل وسائل التفاخر المتاحة لجعل قصره نموذجا معماريا متميزا، بدليل أن مدة بنائه استغرقت سبعة عشر عاما، أي ضعفي المدة

---

[115] اعتبر ابن الحاج « أن الأمير ينبغي له أن لا يخالط العامة في محل سكناهم؛ لأن البعد يوجب مزيد التعظيم، ومنها أن الأمير يكون مع جيشه الخاص به الغير (كذا) المختلط بالعامة، وذلك يوجب السلامة ». أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص. 70، وج. 7، ص. 174.

[116] « أسهم لويس الرابع عشر في خلق ما يمكن تسميته بنموذج مجتمع البلاط، من خلال البناءات المزخرفة التي شيدها، والاحتفالات المنظمة التي أقامها، واستهدفت في المقام الأول ترسيخ تراتبية تجاهه في عقلية النبلاء »، وقد استوحى زخرفة إقاماته خلال مراحل حكمه الأولى، أساسا من ميثولوجية التاريخ القديم، راجع:
W. Blockmans, *Histoire du pouvoir..., op. cit.*, pp. 294-6. Consulter aussi :
M. Aymard & Marzio A. Romani (dir.), *La cour comme institution économique*, XIIe congrès international d'histoire économique, Séville-Madrid, 24-28 août, 1998, la Maison des sciences de l'homme, Paris ; N. Elias, *La société de cour..., op. cit.*

[117] انظر رسالته للويس الرابع عشر التي عبر فيها عن إعجابه ببناءاته، وبالأساليب المعمارية للمدن الفرنسية، كما وصف له ذلك سفيره ابن عائشة.
S.I.H.M, 2e série, Fra., t. V, Paris, P. Geuthner, 1953, pp. 461-2.

[118] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 255–258.

[119] ن.م، ص. 255–258، 262.

[120] عبد الرحمن ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص ص. 124–125؛ أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف...**، م.س.ذ.، ص. 189.

التي تم فيها تشييد الدار الكبرى بمكناس. ورأى البعض في سرعة البناء الإسماعيلي تعبيرا عن الذوق المتقشف، ورفضا للترف والبذخ، وإصرارا على الادخار والاكتناز الذي ترمز إليه المطامير، والمخازن، والصهاريج الضخمة التي توحي بغلبة الطابع العسكري المتمثل في اعتماد المدينة على إمكاناتها الذاتية في حالة دخولها في صراعات محتملة مع أمازيغ الأطلس. وعبر عن ذلك ابن زيدان بالقول: « ولم يزل يبالغ في التحصين حتى صير عاصمة ملكه حاضرة في بادية، وبادية في حاضرة، بحيث يمكن لأهلها الاستغناء عن كل ما يجلب إليها من الخارج من زرع وضرع، فلهم من المزارع بداخل سورها ما هو فوق الكفاية لأنواع الحراثة، ورعي الماشية، والجدرات الحصينة وراء الكل، ومحيطة بالجميع والبواب (كذا) ذات الأبراج، والسقائل المدهشة الحصينة مغلقة في وجوه البغاة، وذوي الشقاق. ولم يكن ذلك لخوف منه، ولا لجبن فيه، كما توهمه الجهلة الحاسدون ومن فيه مرض من الملحدين والقاصرين... »[121].

ومما يؤكد طغيان البعد الشخصي على هاتين المعلمتين، حرص السلطانين على تتبع أوراش بنائهما، وتفقد مراحل تنميقهما، وإصدار الأوامر، كلما اقتضت الضرورة، لإدخال تعديلات، أو لحل مشاكل استعصت على البنائين أو الصناع. بل إن إصرارهما على إشراك السكان، إما بطريقة مباشرة يداً عاملة، وزعت مناوبة بين القبائل والمدن، أو من خلال تقديم مواد البناء كالجبس والجير[122]، لا يمكن فهمه بمعزل عن سياقه الرمزي الذي أضفى على أعمالهما صيغة جماعية وطدت سلطتيهما تجاه الرعية، التي شعرت من جهة بمساهمتها في عمليات التشييد، وترسخت لديها من جهة أخرى، فكرة عظمة السلطانين وحزمهما

---

[121] M. Barrucand, « L'architecture de la qasba de Moulay Ismail à Meknès », Ministère d'Etat chargé des affaires culturelles, (Etudes et travaux d'archéologie marocaine, vol. 6), 1976, p. 214.
« ولم يكن مقصده المحمود في حفر تلك الآبار، واختراع ذلك الصهريج، يرمي لتلك الغاية فقط، بل لغرض أشرف وأسمى وأهم... هي بقاء سكان المدينة في اطمئنان وآمان في حالتي السلم والحرب مع عتاة البربر، إذ المياه الداخلة للمدينة إنما تأتي من بحبوحة القبائل البربرية... ولذلك تراه بالغ في تحصين هذه القلعة، فأحاطها بأسوار عديدة لا يخلو سور منها عن (كذا) سقائل وأبراج مشحونة بالعدة والعدد، وادخر بها من الأقوات والذخائر والقوة الحربية ما تؤمن به كل غائلة، وتكسر به شوكة كل عاد باغ ومارق عن الطاعة، ولزوم الجماعة »، عبد الرحمن ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص ص. 138–139.
حول القصور والدور التي بناها المولى إسماعيل، راجع أيضا: عبد الرحمن بن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص. 354 وما تلاها.

[122] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 259، 263؛ المجهول السعدي، ن.م، ص. 74؛ محمد الإفراني، ن.م، ص. 103؛ أحمد الناصري، ن.م، ج. 7، ص. 49؛ أحمد ابن الحاج، ن.م، مخطوط، خ.ح، ج. 6، ص. 69.
Ch. de la Veronne, *Chronique d'Al-Mansour...*, *op. cit.*, p. 30.

وصرامتهما ونفوذ حكميهما، اللذين تحولت معهما تلك المساهمة إلى مؤشر على الولاء والطاعة، تمت تزكيته بجلب أمهر المهندسين من مختلف البقاع، وبتوظيف الأسرى في الأوراش[123]، وما واكبه من إظهار علو ملة الإسلام.

وفي الوقت الذي بنى فيه أحمد المنصور البديع على أنقاض القصبة الموحدية، شيد المولى إسماعيل قصره أيضا فوق مخلفات القصبة الموحدية[124]، التي جددها المرينيون، وهو ما عكس نية السلطانين في تكريس الاستمرارية، لكن مع أسلافهما غير المباشرين. ترى أيعبر ذلك عن رغبة في تجاوز الإرث المعماري السياسي للأسلاف المباشرين؟ أم يكشف عن النفور من الاستقرار ببناياتهم؟ أم أن الأمر ارتبط في مده وجزره بعدم ثبات الحكم المخزني في عاصمة واحدة[125]؟

إن غياب الاستمرارية المباشرة، يترجم عزم السلطانين على ربط الحاضر بماضي أبعد منه نسبيا، وتفادي إحداث تراكم مع أسلاف أقاما حكميهما على أنقاضهما، مما يعني ضرورة إعادة تأسيس بلاط جديد فوق آثار أقدم لاستحضار لحظات المجد من جهة، وللتفوق عليها من جهة أخرى. فأحمد المنصور فضل إنشاء البديع على خمسمائة عمود رخام، بعض منها من القصبة الموحدية، وطمح بذلك إلى إحياء مدينة مراكش بصفتها عاصمة، وإلى التعبير عن إعجابه بحكامها السابقين، إذ لم يتوان بعد غزو السودان، في سك دينار مربع على شاكلة ما كان سائدا في دولة ابن تومرت. وانطلق المولى إسماعيل من القصبة المرينية، فشيد عدة قصور محيطة بها، ليجعل من مدينة مكناس عاصمة جديدة[126]. غير أن رؤية كل منهما لطريقة البناء تباينت؛ فالأول أراد ترسيخ تقليد معماري مستمد من النموذج العثماني، شكل نسبيا قطيعة مع تقنيات البناء المعتمدة، إن على مستوى طبيعة المواد المستعملة، أو النمط الهندسي والزخرفي. وأضفى على ثقافة المعمار « الرسمي » شحنة جديدة ذات أبعاد سياسية ورمزية

---

[123] وجه أحمد المنصور رسائل إلى ملكة إنجلترا، ودوق دي مدينا سيدونيا، وإلى هولندا وفرنسا وإيطاليا، يطلب فيها تزويده بالفنيين الأكثر خبرة في مجال البناء.
A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 84.
زياني، ن.م، ص. 189؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 254؛ عبد الرحمن ابن زيدان، ن.م، ص. 385.

[124] أبو القاسم الزياني، **الترجمان المعرب...**، م.س.ذ.، باريس، طبعة هوداس، 1886، ص. 12.

[125] J. Dakhlia, *Le divan des rois..., op. cit.*, pp. 162, 177-178, 182.

[126] لم يسك المنصور الدينار الدائري، وإنما المربع. انظر: عبد العزيز الفشتالي، ن.م، 260. وعن المولى إسماعيل راجع: عبد الرحمن ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص ص. 123–124؛ أحمد الناصري، **الإستقصا...**، م.س.ذ.، ج. 7، ص. 49.

تمزج بين المرجعية الإسلامية وبين التأثير المتوسطي، وتهدف إلى التفرد وتأكيد العظمة. أما الثاني فأقدم على هدم البديع، حتى أضحى يمثل مجالا مهجورا تستوطنه الطيور والكلاب، وترعى فيه المواشي، على حد تعبير الإفراني، الذي اختار عدم الإفصاح عن أسباب ذلك[127]، التي ارتبطت على ما يبدو بالرغبة في إظهار علامات التفوق على الأسلاف، من خلال تخريب الإرث المادي الأثري، وإعادة توظيفه بصيغة جديدة تحتضن بصمات أقوى، وتسعى إلى محو الذاكرة المادية لأي أثر من شأنه منافسة المشروع المعماري السلطاني الضخم دون اجتثاثه، وإلى تأسيس ذاكرة جديدة، حتى وإن تمت بمواد بناء مأخوذة من خراب الأسلاف.

وهذا التصور كرسه بعض الإخباريين أمثال أكنسوس الذي شبه البديع، وهو يقارن بينه وبين ما بناه المولى إسماعيل، بلعبة عاشوراء[128]، والزياني الذي قال في حقه:« لقد شاهدت ضخامة بنائه بعد خرابه ونقل خشبه ورخامه في دولة سيدي محمد بن عبد الله بن إسماعيل، ووددت لو كان الفشتالي حيا، وشاهد ما بناه السلطان الأعظم مولاي إسماعيل في قلعة مكناسة من الدور والقصور، التي تزيد على عشرين، أصغرها يشاكل قصر البديع، وأوسطها أعظم منه، وأكبرها لا يظهر البديع في زواياه »[129].

ويستشف من هذا محاولة إقصاء فكرة التراكم، وتأكيد مفهوم رمزية السلطة التي اتخذت من الخراب وسيلة للتخلص من الإرث السياسي للمعلمة، ومن إعادة البناء أحد الثوابت لإظهار قوتها الراهنة، وهو ما جعل عمليات التشييد في الأصل ترزح تحت مقولة إن كل شيء معرض للفناء، ولا دوام إلا لسلطة الله[130]. فقصة الرجل الصالح الذي طلب منه أحمد المنصور إبداء رأيه في البديع، فأجابه بأنه مهما علا سيحوله الهدم إلى كدية تراب، تصب في هذا الاتجاه، بل وتحيل على التعارض الموجود بين القوى الدينية، التي لم تكن تنظر بعين

---

[127] محمد الإفراني، ن.م، ص. 113. رأى عبد الرحمن ابن زيدان في سرعة تخريب قصور المولى إسماعيل حكمة لإقدامه على هدم البديع، انظر: **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص. 380؛ **إتحاف أعلام الناس...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص. 147 وما تلاها. بينما اعتبر عبد الله العروي هدم المولى إسماعيل للبديع، ونقل مواده إلى مكناس دليلا على التبعية الرمزية لهذا السلطان لأحمد المنصور، **مجمل...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 83.

[128] محمد أكنسوس، **الجيش العرمرم...**، م.س.ذ.، ص. 152.

[129] ليفي بروفنسال، **مؤرخو الشرفاء...**، م.س.ذ.، ص. 132، هامش 60.

[130] J. Dakhlia, *Le divan des rois...*, *op. cit.*, pp. 184, 188-90, 199.
حين أراد المولى إسماعيل توسيع القصبة المرينية بمكناس لبناء قصوره، أمر بهدم الدور المجاورة لها، وكلف أصحابها بحمل أنقاضها لبناء منازلهم بالمكان الذي حدد لهم، وبعد وفاته قرر ابنه المولى عبد الله هدم مدينة الرياض، التي مثلت رمزا لعظمة المخزن الإسماعيلي. انظر: أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف...**، م.س.ذ.، ص. 246.

الرضا لشرعية هذا النوع من البناءات ذات البعد السياسي، باعتبارها مجرد تبذير لثروات البلاد[131]، وبين الرؤية السلطانية التي كانت ترى فيها تكريسا لتعالي المخزن في قمة التراتبية الاجتماعية، ورمزا لعظمته، وتعبيرا عن رفض الاستمرارية المادية المبنية بطريقة مباشرة على سلطة منهارة. لذا لم يتردد الإفراني في اعتبار عملية الهدم أمرا طبيعيا مادام « أن الله مهما رفع شيئا...إلا وضعه »[132]، أي أن التخريب حتمية لا مفر منها؛ لأنه بمجرد تفكك الدولة السعدية، أصبح البديع مهجورا يصاب كل من اقترب منه من أولاد المولى إسماعيل، بأمراض دفعت الأخير إلى نعته بدار أم ملدم[133].

ولعل هذا التبرير يؤكد مدى تجذر ثقافة القطيعة مع الإرث المعماري للأسلاف المباشرين، تحت ذريعة أن إعادة استعمالها تمثل مصدر شؤم[134]. وهو خطاب يقارب بين عدم خلود الآثار وبين مصير الإنسان، ويلح على آنية كل بناء ذي وظيفة غير دينية. إذ امتعض أحمد المنصور من لجوء الفشتالي إلى المماثلة بين البديع وبين الجنة، مما يعني أن رمزيته مرتبطة بشخصية السلطان الذي حاول نقش اسمه، لكن ليس من زاوية الخلود. وقد رأى البعض في استخدام المواد الطينية السريعة التلف في البناء، تعبيرا عن القوة الآنية والراهنة للسلطان، وعن عدم رغبته في تحدي الزمن، بخلاف ما هو عليه الأمر في المعمار الغربي[135].

والمثير أنه بالرغم من إقدام المولى إسماعيل على هدم البديع، فإنه حرص على استعارة بعض النعوت، لإضفائها على أجنحة قصره، من قبيل الدار الكبرى للتعبير عن السكن الشخصي، وقصر النصر، وقصر الستينية، في إشارة إلى قبة النصر وقبة الخمسينية[136]، وهو موقف غني

---

[131] J. Dakhlia, *Le divan des rois...*, *op. cit.* pp. 160-1 ; J. Berque, *Ulémas...*, *op. cit.*, p. 268.
محمد الإفراني، ن.م، ص. 113. مما يدل على مواقف القوى الدينية الرافضة لهذا النوع من الإنشاءات إقدام أحمد المنصور على استشارتها قبل بناء البديع، راجع: محمد الإفراني، ن.م، ص. 103؛ أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 7، ص. 103.

[132] محمد الإفراني، ن.م، ص. 113.

[133] محمد الإفراني، **روضة التعريف...**، م.س.ذ.، ص ص. 65، 113؛ أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص. 177.

[134] M. Barrucand *L'architecture de la qasba ...*, *op. cit.*, p. 215 ; Voir également : J. Dakhlia, *Le divan des rois...*, *op. cit.*, p. 182.
« وطبيعة الدولة المتجددة محو آثار الدولة السابقة ». عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة...**، م.س.ذ.، ص. 455.

[135] M. Barrucand, *L'architecture de la qasba ...*, *op. cit.*, p. 216.

[136] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 254–257؛ عبد الرحمن ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص ص. 124–125.

يدلالاته الرمزية التي تقوم على استبعاد الإرث المادي مقابل الاحتفاظ باستمرارية الألقاب والكلمات.

وإذا كان قصرا السلطانين قد بنيا بمشاركة السكان عن طريق السخرة والوظائف، وتعرضا للتخريب لتتشتت أنقاضهما في كل أطراف البلاد، فإن ذلك مثل إعادة توزيع ولو رمزي لثروات تم جمعها غصبا من قبل المخزن الذي ألزم القريب والبعيد باستيفاء ما فرض عليه[137]. مما يدل على أن عزم أحمد المنصور والمولى إسماعيل على الاستئثار بقصريهما بصفتهما قوتين رمزيتين، شكل منذ البداية إيذانا بهدمهما، نظرا لأنه عمق مسافة تعالي المخزن السلطاني، تجاه الرعية التي لم تتقاعس عن مد أياديها، لاستعادة إرث تم تكديسه دون أن تستفيد منه، وهو ما يفسر لنا ملازمة ظاهرة التخريب لكل البناءات غير الدينية التي ترمز إلى عظمة المخزن[138]. وبذلك ظلت ضخامة البناء بأسواره وأبوابه العالية التي تبين، من جهة قوة المخزن وقدرته على التخفي والاحتماء، وتثير من جهة أخرى الخوف والرعب في نفوس الأتباع لتزيد من ولائهم، وفي صدور الخصوم لتضرب مخيلاتهم، ظلت تمثل لغزا سعى هؤلاء لاكتشاف أسراره خلال نشوب الفتن والفوضى التي كانت تعم البلاد.

وبذلك شكلت القصور السلطانية إحدى الوسائل الأساسية التي راهن المخزن على توظيف فضاءاتها الداخلية المزخرفة، وهندستها الخارجية المثيرة في إظهار سلطته الرمزية أمام كل من يشكك في أبهته وتعاليه. فجسدت إلى جانب منشآت أخرى خطابا سياسيا مرئيا موجها للسكان، إذ إن حجومها وأمكنة بنائها تختزل عدة مستويات من التعابير والدلالات المجسدة للغة معمارية واضحة المعالم[139].

رمزية القصبات

لم تقتصر البناءات المخزنية على القصور، بل امتدت لتشمل القصبات، التي بذل السلطانان جهدا لتوسيع شبكتها، وترميم الموجود منها. غير أن هذا الجهد الموجه لأغراض عسكرية

---

[137] عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف**...، م.س.ذ.، ص. 381. ولاحظ القادري أن البنايات التي تمول من قبل المخزن يصيبها الخراب، راجع: محمد القادري، **نشر المثاني**...، م.س.ذ.، ج. 4، ص. 264. انظر أيضا
J. Dakhlia, *Le divan des rois…, op. cit.*, p. 199.

[138] لاحظ ظاهرتي تخريب السكان للمعاصر السكرية بعد وفاة أحمد المنصور، ومحلة الرمل ثم قصور مكناس بعد وفاة المولى إسماعيل.

[139] W. Blockmans, *Histoire du pouvoir …, op. cit.*, p. 285.

وأمنية وتجارية كما أسلفنا، أخفى في طياته سلطة رمزية ظاهرة تمثلت في اعتباره من قبل الرعايا، سلوك عناية، واهتماما بأمنهم من جهة، وجهازا دخيلا لمحاصرتهم ومراقبة تحركاتهم، ولتذكيرهم الدائم بالحضور المخزني داخل مجالاتهم من جهة أخرى. إذ ظلت أسوار القلاع وأبراجها والمدافع المنتصبة فوقها توحي بالقدرة على الردع، وتجسد الهيبة والتفوق، وترسم معالم السيادة.

بنى أحمد المنصور حصونا تباينت حجومها حسب أهمية مواقعها، والأهداف المتوخاة منها، لذا حظيت مثلا مدن فاس والعرائش وتازة بعناية خاصة، حيث شيدت بها بستيونات جهزت بالعدة والعدد، وبمخازن الطعام والماء، ودلت ضخامة هذه الأبراج وشموخها على حرصه على صيانة البلاد، وحمايتها من هجومات إسبانية أو عثمانية محتملة. لكن ثقل رمزيتها العسكرية والسياسية، ظل ماثلا أمام السكان الذين يستحضرون من خلال رؤيتها عظمة المخزن، الذي لم يتوان في استغلال مختلف المناسبات الرسمية لتشغيل مدافعها التي كانت تحدث زلزالا وركاما من الدخان بفاس، شبههما الفشتالي برجات النفخ في الصور[140]. وهو تشبيه لا يخلو من تأكيد الأبعاد الحقيقية لهذا النوع من الممارسات، التي عكست رغبة المخزن في استعراض قوته بهدف إثارة الرعب في النفوس، وإظهار عزمه واستعداده الدائمين للتصدي للأعداء والمارقين. ولم تخرج الحصون الأخرى التي اختطها السلطان السعدي، أو رممها بآسفي وآزمور وأصيلا والسودان عن هذه القاعدة.

وضاعف المولى إسماعيل من نسيج القصبات، فجدد أقدمها، واستحدث أخرى تتماشى مع إستراتيجيته القاضية بتكثيف حجم الوجود العسكري بمعظم الممرات الحيوية[141]، الشيء الذي عبر عن حركية هذا السلطان الدالة على تمسكه باختراق المجال لإثبات حضوره بواسطة مراكز ثابتة، معبرة عن السلطة السلطانية، وقادرة على إحداث توازن تجاه أهم التجمعات السكانية، تحولت فيه القصبات من مؤسسات عسكرية إلى قوة رمزية مؤثرة، مثلت إشعاعا لنفوذ مخزني لم يسبق له مثيل، على مستوى تمهيد البلاد أو على صعيد التأثير في السكان، وأصبحت القصبات، بالرغم من كونها مستقلة، تعتبر بالنسبة إليهم رمزا للأمن والعافية، ووقاية من النهب والفساد[142].

---

[140] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 263–265.

[141] عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص ص. 333–338.

[142] انظر موقف أحد الصلحاء من السياسة الأمنية للمولى إسماعيل، محمد القادري، ن.م، ج. 4، ص. 221، راجع

وهكذا اختزلت القصبات واتساع انتشارها القوة الراهنة للحكم السلطاني، إذ دلت أشكالها المعمارية، وسمك أسوارها، وطبيعة تجهيزاتها العسكرية على تفوق المخزن وسموه أمام الرعايا، الذين يصيبهم الانبهار تحت وطأة بعد ثنائي مادي ورمزي يكرس قوة السلطة، ويحرص على إعادة إنتاج مستمرة لوسائل إقناعها التي لا تنحصر في القدرة على حفظ النظام فحسب، ولكن تتعداها لتصبح أدوات لفرض السيادة السلطانية، أو على الأقل، التعريف بوجودها، واستحضار المكانة التي تحتلها، خاصة وأن السلطانين اعتمدا في بناء تلك القصبات وتعميرها على فرق الجيوش الدخيلة من العلوج والعبيد. وهو موقف بالغ الدلالة على إصرار المخزن على ربطها به، وعزلها عن السكان، حتى داخل المدن[143]، لتقوم بوظائفها الرمزية من منطلق التقابل الذي تستمده من مواضعها، ومن نمط العيش المغلق الذي كان يحيا فيه الجنود المرابطون بها مع عائلاتهم، الأمر الذي جعل من هذه القصبات أداة لفرض السيطرة والخضوع على الجميع، ومجالا مفصولا يختزن أسرار قوة تهابها الرعية وتتشوف للكشف عنها. ألا ينم هذا عن عزم السلطانين على جعل هذه القصبات بمثابة رموز للتعبير عن نفوذهما، ولتدعيم حرْكاتهما العابرة بواسطة حضور مادي يذكر بدوام سلطتيهما؟

الواضح أن حزام القصبات المتعددة عكس رغبة كل من أحمد المنصور، ومن بعده المولى إسماعيل في تثبيت علامات، تحدد وتيرة امتداد حكميهما عبر أطراف البلاد، وترسخ في أذهان الرعايا فكرة استئثارهما الشخصي بمراقبة المجال بدل الاكتفاء بالتسيير غير المباشر، من خلال تزكية القوى المحلية التي كانت تسهر عادة على القيام بتلك المهمة. وهو أسلوب تمظهر بصيغة واضحة خلال حكم السلطان العلوي الذي طور تجربة سلفه عبر إضافته لعدة قصبات، وحشدها بأعداد كبيرة من العبيد المدججين بالأسلحة، لتتناسب مع طموحاته القاضية بتسجيل حضوره المادي الذي لا يحيل فقط، إلى إقرار السيادة، وضمان التبعية من خلال دفع المستحقات الضريبية، وإنما يحول تلك القصبات إلى رموز لهيبة المخزن التي تتدرج من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، ومن المجال الحضري إلى فضاء البادية، لتؤكد قيم التفرد والتميز، ولتعبر عن سياسة الحذر التي جسدتها ضخامة الأسوار، وحاميات

أيضا: عبد الرحمن المودن، « التوتر والانفراج في علاقات البادية والمدينة في مغرب ما قبل الاستعمار: فاس وتازة وأريافهما بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر »، ندوة **تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي**، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1988، ص. 41.

[143] راجع الفصل المتعلق بالحضور المادي للمخزن.

الجيوش الدخيلة.

غير أن رمزية القصبات الحضرية منها والقروية، وأسوار المدن وأبوابها، على اختلاف أدوارها، لا يمكن حصرها في الجانبين السياسي والعسكري، بل وجب فهمها في سياقها الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها مراكز لتسهيل تنقل الأشخاص والبضائع، ومنشآت للتأثير والاستقطاب.

لكن الملاحظ أن إستراتيجية أحمد المنصور في بناء القصبات ظلت محكومة في القسم الشمالي من البلاد بهاجس التصدي للغزو الأجنبي[144]، فحملت في طياتها رمزية مزدوجة تمثلت في إقناع الرعية بالقدرة على صيانة البلاد، وفي إبهار العدو بإظهار الاستعداد لصد مشاريعه التوسعية. أما في القسم الجنوبي فاستهدفت التحصينات إبراز سمو السلطة السعدية الشريفة أمام سكان السودان، وأحقيتها في امتلاك بلادهم[145]. في حين أن المولى إسماعيل شيد معظم القصبات لاعتبارات مرتبطة بسياسته الداخلية التي طمحت إلى إخضاع البلاد، باستثناء تلك المقامة بالمغرب الشرقي، التي وظفت بأبعادها الميدانية والرمزية في الصراع مع أتراك الجزائر.

القناطر والسدود

وامتدت عمليات التشييد والترميم لتطول بعض البنيات التحتية، وهكذا بنى أحمد المنصور قنطرة سبو بفاس، وجدد قنطرتي تانسيفت ووادي أم الربيع، وأقام سدين بوادي بوطوبة، وشيد السلطان العلوي قناطر بمكناس وزرهون، وجدد قنطرة الرصيف بفاس[146].

وعلى الرغم من الوظيفة المادية الظاهرة لهذا الصنف من البناءات بصفتها مرافق عمومية، والمتمثلة في فوائدها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، فإنها لم تخل من رمزية تجسدت في اعتبارها مؤشرا على نجاح التدبير المخزني في تسهيل العبور بين المناطق، وفي مواجهة الشدائد العارضة من قبيل الفيضانات، وما واكبها من سيول خربت أقواس الجسور، أو

[144] عبد العزيز الفشتالي، **ن.م**، ص ص. 64، 265.

[145] **ن.م**، ص. 165.

[146] أحمد المقري، **روضة الآس...**، م.س.ذ.، ص ص. 22–23؛ عبد الكريم الريفي، **ن.م**، ص ص.187، 190؛ عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص. 339. عن السدود، انظر: محمد مزين، **فاس وباديتها: مساهمة في تاريخ المغرب السعدي، 1549-1637**، ج. 1، الرباط، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، 1986، ص ص. 290–291.

اكتسحت الحقول والدور، وفي كونها وسيلة لكسب عطف سكان المدن المعنية الذين ظلوا ينظرون إليها، باعتبارها معياراً للاعتناء السلطاني بحواضرهم.

وما يثير الانتباه أن عاصمتي السلطانين وضواحيهما، فضلا عن مدينة فاس، نالت جميعها نصيبا وافرا من عدد القناطر المشيدة، وهو اهتمام لا يمكن فصله عن نية السلطانين في التأثير على النخب الحضرية الرئيسة للبلاد بهدف احتوائها.

المساجد والأضرحة

حظيت المباني الدينية باهتمام كبير في السياسة المعمارية السلطانية، ففي الوقت الذي بنى فيه أحمد المنصور مسجد حارة ياسر بمراكش، وصحن جامع القرويين وخزانته، شيد المولى إسماعيل أو جدد مساجد بمكناس وطنجة وتازة والعرائش، وحرص السلطانان على إحاطة بعضها بالمدارس والحمامات والقيساريات، وتزويدها بالمياه[147].

والواضح أن هذا الاهتمام، اختزن في أحضانه دلالات رمزية، عكست ورع الرجلين وتقواهما وعنايتهما الكبيرة بهذه البناءات، التي تجسدت في المعايير الجمالية والزخرفية المرعية في إنجازها أو ترميمها. لقد جعل السلطان السعدي مكان النافورة القديمة للقرويين نافورة أخرى جديدة تم استيراد رخامها من فرنسا، وسقَفَها بقبة طليت بالذهب الأحمر، وقام نظيره العلوي بعمل مشابه في جامعي الأنوار والرخام[148]. وتنطوي هذه العناية، فضلا عن بعدها الديني المتمثل في إعلاء شأن الإسلام، على حمولة رمزية مؤداها أن المخزن لا يحصر الإنفاق في الأساليب المعمارية الفاخرة على القصور، وإنما يجعل بيوت الله من أولوياته في هذا المجال. وهي صورة يتم فيها التقابل بين المنشآت ذات البعد السياسي، التي كانت تثير تحفظات بعض القوى المجتمعية المؤثرة، ومثيلاتها ذات البعد الديني.

والراجح أن مشروع أحمد المنصور لبناء مسجد رياض الزيتون بمراكش يضاهي القرويين بفاس، والزيتونة بتونس، وأيا صوفيا بالقسطنطينية[149]، يصب في اتجاه ذلك التقابل، شأنه في

[147] أحمد المقري، ن.م، ص ص. 20—22؛ المجهول السعدي، ن.م، ص. 74؛ عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص ص. 300—302، 306، 320، 322، 325، 328—329؛ **إتحاف أعلام الناس...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص. 159 وما تلاها؛ عبد الكريم الريفي، ن.م، ص ص. 187—190؛ محمد ابن العياشي، ن.م، ص. 90؛ ظهير منصوري، **حوالات تارودانت**، ميكروفيلم، خ.ع، رقم 145، ص ص. 64، 78.

[148] أحمد المقري ن.م، ص. 21؛ عبد الكريم الريفي، ن.م، ص. 174.

[149] A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, pp. 182-4.

ذلك شأن المساجد العديدة التي شيدها المولى إسماعيل بمكناس[150].

والبين أن السلطان العلوي، مقارنة مع سلفه، أولى عناية كبيرة للأضرحة، وبنى عددا كبيرا منها[151]، وعلى رأسها قبر المولى إدريس بن عبد الله بزرهون، وقبر ابنه بفاس، اللذين وضع عليهما قبابا بديعة، وقبر ابن حرزهم الذي يرقد إلى جانب أخيه المولى رشيد. وهي عناية تحمل أكثر من دلالة رمزية، وتجد تبريرها كما سنرى لاحقا، في طبيعة العلاقات المتشنجة نوعا ما، التي ربطت السلطان بالقوى الدينية، ودفعته إلى اتخاذ هذه المبادرات لسحب البساط من تحت أقدامها، بهدف تخويل المخزن وملحقاته سلطة الوصاية على هذا النوع من المؤسسات الدينية التي كانت تستقطب حشدا هائلا من الأتباع.

ومن هذا المنطلق، مثلت الرعاية الخاصة التي خولها المولى إسماعيل لضريح المولى إدريس الأكبر، ولقرية زرهون التي تحولت إلى حاضرة، على حد تعبير عبد الكريم الريفي، إصرارا على ربط امتداد رمزي بينها، وبين مسجد الشرفاء بمدينة فاس، حيث اكتشف قبر إدريس الأصغر، من خلال إحياء أصول المخزن الشريف بالمغرب، وربط الخلف بالسلف، واستحضار الحمولة الرمزية للماضي لتبرير الحاضر. وهو ما تجسد أيضا في استياء هذا السلطان، وعتابه الشديد الموجه لشرفاء تافيلالت بخصوص التفريط الذي لحق ضريح مولاي علي الشريف، واعتبره مسا وإهمالا لبركتهم التي لا يجب إغفالها[152]، فطالبهم بضرورة الإسراع في تفقد أحواله وترميمه. ومن هنا تتضح لنا الرمزية السياسية لبناء الأضرحة أو ترميمها من المنظور السلطاني، باعتبارها قاعدة مرجعية لتأكيد المشروعية، ولضمان استمرارية الحكم.

ولم تخرج عملية توسيع زاوية القلقليين وتجديدها عن هذا المنحى، بالنظر إلى المكانة الدينية والعلمية، وحتى السياسية التي أصبحت تحظى بها[153]، وما واكبها من إشعاع رمزي سعى

---

[150] عبد الرحمن ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص. 159 وما تلاها.

[151] عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص ص. 315–316، 346–347. « قسم السلطان إسماعيل أعمال البناء والترميم على حومات فاس مناوبة، وتكفل هو وبعض أولاده وخاصته بشراء مستلزمات ذلك »، وهو سلوك يوضح الرغبة في إضفاء الطابع الرسمي على هذه الأنشطة، أو مخزنتها من خلال إشراك سكان المدينة، وإظهار عظمة السلطان، محمد القادري، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص ص. 317–318.

[152] رسالة من المولى إسماعيل إلى شرفاء تافيلالت، 8 رمضان 1104هـ، مجموع مخطوط، خ.ح، رقم 12598، ص. 195.

[153] محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 2، ص ص. 251–252؛ أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص. 97. أشارت نفيسة الذهبي إلى أن زاوية القلقليين أصبحت مركزا لعقد اجتماعات الأعيان، ولتزكية البيعات، ولانطلاق الوفود المتوجهة للسلطان، راجع: **الزاوية الفاسية...**، م.س.ذ.، ص. 248.

المخزن إلى احتوائه، عبر توظيف آليات الترميم باعتبارها مؤشراً يوحي بتبعيتها للسلطة، لكن الظاهر أن التفاف معظم القوى الدينية حول حكم أحمد المنصور، لم يضطره إلى الاهتمام برمزية الأضرحة بوتيرة المولى إسماعيل نفسها.

ومن تتبع ما أوردته الإسطوغرافية حول المنشآت الدينية للسلطانين، يمكن تسجيل بعض الملاحظات:

أولاها أن السلطان العلوي بدا أكثر ولعا بالبناء والترميم من سلفه، إذ شيد مثلا عدة مساجد، وزودها بالمياه التي استفادت منها أيضا مدن سلا ورباط الفتح، ومكناس، فاستهدف من وراء ذلك تحقيق إشعاع يتسرب إلى أحضان المجتمع.

وثانيتها: أن البناءات الدينية، وعلى عكس نظيراتها ذات البعد السياسي، عبرت عن وجود مظاهر الاستمرارية في السياسة المعمارية المخزنية، بدليل أن المولى إسماعيل جدد عددا من المساجد السعدية.

وثالثتها: أن الوسط العائلي للسلطان أسهم في إعادة إنتاج صورته، عن طريق الاهتمام بالبناءات الدينية، كما هو الحال بالنسبة لأبي فارس، وزيدان، ولالة عودة التي بنت مسجد باب دكالة[154].

ورابعها أن تمويل هذا النوع من البناءات تم في معظمه من موارد الأحباس، كما هو الحال بالنسبة للقرويين، أو من الأموال التي تشرف الأطر المخزنية، وخاصة القواد والباشاوات، على جمعها من السكان[155].

مما سبق، تتبين الأهمية التي احتلها البناء والترميم في المنظومة الرمزية المخزنية، باعتبارهما من أبرز وسائل التأثير التي تمت المراهنة عليها لإظهار قوة السلطانين وعظمتهما، وقدرتهما على حفر ذاكرتيهما في المجال من خلال إخضاع المعمار لأبعاد يتداخل فيها الديني بالدنيوي، وتوظف في الغالب الأعم لخدمة ما هو سياسي، وعبر محاولة الإشراف بطريقة مباشرة على مراحل التشييد أو التجديد، بدل ترك المبادرة بيد السكان. وتكرست هذه الصورة بشكل واضح في الخطاب الإسطوغرافي الذي جعل من تلك البناءات مؤشرا

[154] أحمد المقري، روضة الآس...، م.س.ذ.، ص ص. 59، 62–63.

[155] المؤرخ المجهول، ن.م، ص. 74؛ محمد القادري، ن.م، ج. 4، ص. 264.

على عطف السلطانين وكرمهما تجاه الرعايا[156]، وتعبيرا عن انفرادهما بتدبير أهم البنيات الثابتة التي شكلت مصدر إشعاع داخل المجال، وهو سلوك يترجم إلحاحا على المزاوجة في الممارسات المخزنية المختلفة، بين الأهداف المادية والرمزية، بغية إقناع الأتباع، وتدجين القوى المجتمعية المترددة، وضرب مخيلات الخصوم. على أن النخب الدينية مثلت أكثر الفئات المستهدفة في هذا الصدد، لذلك وجب تناول الحضور الرمزي لمؤسسة المخزن، باعتباره عنصر تفوق، أو على الأقل عنصر مراقبة لباقي أشكال الحضور الرمزي الأخرى، بمعنى أن وجود هذه المؤسسة ظل رهينا بمدى نجاحه في فرض آلياته الدينية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية على المجتمع. فما هي طبيعة هذه الآليات؟ وإلى أي حد يمكن الحديث عن أن مظاهر استمراريتها على عهد السلطانين أفرزت تراكما للتجارب تمت الاستفادة منه في إقامة هياكل قارة؟

[156] ذكر أحمد المقري أن أحمد المنصور بنى قنطرة تانسيفت احتسابا، بعد أن ذهب السيل بنحو الأربعة أقواس منها، واعتبر محمد الضعيف اعتناء المولى إسماعيل ببناء المساجد والأضرحة دليلا على مسارعته إلى فعل الخير، راجع: أحمد المقري، ن.م، ص. 22؛ محمد الضعيف، ن.م، ص. 99.

القسم الثاني

الممارسات المخزنية: الآليات والأبعاد

الفصل الأول

المخزن والقوى الدينية

اتسم الديني بتأرجحه بين المرجعية المثالية وبين الممارسة الواقعية التي تذبذبت بدورها بين ما هو مؤسساتي وبين ما هو مجتمعي، لذا فإن تتبع طبيعة الروابط التي جمعت بين الدين والنظام المخزني، أمر في غاية الأهمية نظرا لقيمتها الأساسية في الكشف عن وسائل اكتساب الشرعية وتدعيمها، وعن طرق الحفاظ عليها داخل منظومة معقدة ومتشابكة من الرموز الدينية.

فالأصل الشريف للسلطانين جعل منهما جزءا من هذه المنظومة، التي استدعى إخضاعها تحقيق نوع من التوازن من جهة، بين مكوناتها المتمثلة في العلماء والأشراف والزوايا، أي المجموعات التي لها الكثير من إمكانات التأثير على المجتمع، ومن جهة أخرى، بين الزوايا والسلطان. على أن كل مكون من هذه المكونات الثلاثة احتفظ بنسق تنظيمي معين، خال من التراتبية التي لا تظهر بشكل جزئي، إلا نتيجة لنجاح الحكم السلطاني في احتواء فئات منها مثلت في الغالب الأعم الأقلية، مما أفضى بالضرورة إلى التمييز بين تيارات رسمية تدور في فلك السلطان، وأخرى معارضة له.

ومن هنا ظلت الاستمرارية السلطانية رهينة بحجم التفوق المحقق على حساب القوى الدينية، ذات الحضور النافذ في المدن والبوادي على السواء، ولمدى التوافق الحاصل معها، إما عن طريق إشراكها بشكل مباشر في الجهاز المخزني، أو بواسطة استقطابها بأنواع مختلفة من الامتيازات الدالة على تبعيتها، والمتماشية مع نوعية الأدوار التي أنيطت بها، ومع طبيعة امتداداتها في شرائح المجتمع، أو عبر استخدام مختلف وسائل الردع المتاحة لتركيع المتشدد منها.

وهكذا شكلت العلاقات مع القوى الدينية، إحدى القنوات الأساسية التي حرص المخزن على توظيفها لإسباغ الشرعية على كل ممارساته وتدابيره، لكن دون أن يتحول إلى سلطة تيوقراطية[1]، أو يخضع إلى منطق الفصل الواضح بين الديني والسياسي، إذ ظل التداخل

---

[1] عبد الله العروي، **مفهوم الدولة...**، م.س.ذ.، ص.121؛ كمال عبد اللطيف، ن.م، ص ص. 244، 251.
C. Geertz, *Centres, rois et charisme...*, *op. cit.*, p. 170.

بينهما يراوح مكانه بين الانحصار تارة، وبين الامتداد أحيانا أخرى تبعا للرغبة السلطانية.

وإذا كان هذا التداخل، قد بلغ في غالب الأحيان درجات عالية من الضبابية، فإن ذلك يعزى في المقام الأول إلى احتدام النقاش حول كيفية التوفيق بين الشريعة نظرية وممارسة. فما السمة التي طبعت علاقات العلماء والأشراف والزوايا بالمؤسسة المخزنية في عهد كل من أحمد المنصور والمولى إسماعيل؟ وإلى أي حد يمكن المقاربة بين مواقف السلطانين تجاه تلك القوى الدينية المؤثرة؟ وهل من تشابه بين مواقف الأخيرة تجاههما؟ بصيغة أخرى كيف نظر الطرفان إلى علاقة الديني بالسياسي؟

المخزن والعلماء: مواقف ومهام

اعتبر العلماء ورثة الأنبياء، وحماة الشريعة وحراسها المنفردين بأسرارها المستوحاة من الكتاب والسنة، فهم أعلم الناس بخباياها، وأقدرهم على تبيان مقاصدها، لما فيه خير الثواب والأجر العظيمين. وقد أكسبهم ذلك الوضع نفوذا دينيا وسياسيا جعلهم يحظون بإجلال وتعظيم من السلطان ومن العامة على السواء، باعتبارهم يترجمون القيم الاستعلائية للمجتمع، إذ يقدمون النصح والإرشاد، ويشرفون على التعليم، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، ويذبون عن أموال الناس وأعراضهم[2].

وارتبطت مكانتهم بمدى تضلعهم في الأمور الشرعية، وقدرتهم على تأطير الأتباع وحشدهم، بطريقة غير مباشرة، ودون اللجوء إلى القوة، وهو ما خولهم تأثيرا روحيا وسياسيا[3]، اضطر معه المخزن باستمرار إلى سلوك سياسة حذرة تجاههم، تباينت بتباين ثقل رمزيتهم، وبدرجة امتلاكهم للمعرفة الدينية النافذة. فهل أسفرت تلك السياسة عن ظهور شكل من أشكال الهرمية في صفوف العلماء؟

لاحظ Jean-Paul Charnay أن الإسلام ليس تيوقراطية ولكن لكوقراطية logocratie نظرا لأن العلماء هم الذين يخططون الطريق الشرعي، راجع:

R. Mousnier, *Monarchies et royauté...*, *op. cit.*, p. 86.

[2] أحمد بن الحاج، **الدر المنتخب...**، م.س.ذ.، ج. 7، ص. 195؛ الحسن اليوسي، **القانون...**، م.س.ذ.، ص. 328 ثم، **المحاضرات**، ص ص. 109–112.

[3] A. Laroui, *Les origines...*, *op. cit.*, pp. 99-100.

تراتبية العلماء

إذا كان من البديهي أن تملك مفاتيح الشريعة قد أضفى على العلماء صفة مجموعة تستمد وضعها من المرجعية المتحكمة في تكوينها، فإن القرب أو البعد عن المخزن أقحما فيهم نوعا من التراتبية المفروضة التي لم يعترف بها المجتمع أو تقبلها إلى حد ما، لكنه أفضى مع ذلك، إلى تمتع فئة منهم بجاه منبعث من طبيعة الخطط السلطانية التي زاولوها، إلى الحد الذي أضحت فيه هذه الفئة تمثل « طبقة » رسمية تدعم اختيارات السلطة وتزكيها. مع العلم أن الفئات التي بقيت خارج حجر المخزن نالت حيزا أعظم من الجاه، ارتبط بالأعباء الاجتماعية التي كانت تتحملها، أي أن هيبتها نمت وترعرعت في أحضان المجتمع، وخارج دواليب السلطة.

غير أن هذا التمييز، لا يعني في شيء وجود فصل واضح بين فئتين خاضعتين لنظام ثابت محدد سلفا، إذ ظلت وضعية العالم رهينة بمدى استجابته لقضايا الناس، وبمدى إصرار المخزن على استقطابه؛ بمعنى أن العالم الرسمي أو المعارض شكلا معا فكا رحى السياسة السلطانية بمختلف أبعادها، وهو ما يترجم صعوبة الحديث عن وجود « طبقة » موالية بالمفهوم الحقيقي وأخرى مناهضة، نظرا لغياب أي بنية تنظيمية احتضنت كل واحدة منها، بل إن تموضع العلماء ارتبط بمواقفهم الفردية المستوحاة من الشريعة، ومن طرق تعاملهم مع القضايا المعروضة أمامهم، والتي راهن السلاطين على إشراك الجميع في اتخاذ قرارات بشأنها، لا تتعارض في معظم الأحوال مع مبدإ ضمان الطاعة والانقياد لعقد البيعة. مما يدل على أن تحركات العلماء الهادفة إلى التوفيق بين الشرع والسياسة هي التي أدت إلى تفييئهم إلى موالين ومستقلين ومعارضين[4]. لكن مواقف الشريحة الأخيرة لم تكن قارة بقدر ما اختلفت باختلاف النوازل المعروضة، أي أن ممارساتها تأرجحت بين التشدد والليونة، وبين رفض أعمال السلطان وتسويغها.

وهكذا شكل العلماء على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم فئة من الخاصة بمعناها الواسع[5]، وإن كانت هذه الفئة بدورها تصنف ضمن ما يعرف « بنخبة العلماء »، أي الذين يستقر

---

[4] « اختلف ولاء العالم... حسب الشريحة الاجتماعية والمجموعة التي ينتمي إليها شرفاء أو بلديين أو عامة »، راجع: محمد المنصور، **المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين، 1792–1822**، تعريب محمد حبيدة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2006، ص. 343؛ كمال عبد اللطيف، ن.م، ص. 243.

[5] تتسع دائرة الخاصة لتضم: « الشرفاء والعلماء والصالحين وأصحاب الوفاء ووجوه الناس وكبراء القبائل والأغنياء من

معظمهم في الحواضر، ولهم من الشهرة والصيت ما أضفى على حضورهم دورا وازنا في التأثير على السياسة السلطانية، ثم هناك « عامة العلماء » الذين ينتشر أغلبهم في البوادي، ولا يساهمون بالوتيرة نفسها في توجيه القرارات السلطانية. والظاهر أن هذا التصنيف الفقهي قد روج له العلماء الذين اشتغلوا بكتابة التاريخ، وحاولوا أن يظهروا أحقيتهم في الانفراد بتأطير السكان، والاستفادة مما يواكب ذلك من امتيازات مادية ورمزية، فلجأوا إلى إقصاء عدد من منافسيهم بالرغم من كفاءتهم.

على أن السلاطين كانوا يدركون أشد الإدراك المكانة العلمية الحقيقية لكل أصناف العلماء، وطبيعة التفاوتات الموجودة بينهم. فالمولى إسماعيل قسمهم إلى أربعة أقسام: « قسم لا يخاف إلا من الله ولا يخاف منا، يعني نفسه، وقسم يخاف من الله ومنا، وقسم يخاف منا ولا يخاف من الله، وقسم لا يخاف من الله ولا منا »[6]. وعبر هذا التقسيم عن وجود أشكال تراتبية مستمدة من طرق تعامل العلماء مع التدابير السلطانية، ومن مدى قدرتهم على توظيف سلطتهم الدينية في الحفاظ على استقلالهم النسبي، وكشف أيضا عن درجة الوعي السلطاني بالربط بين أهمية شخصية العالم وتكوينه، وبين حجم الأدوار التي يمكن أن يلعبها في النسق المخزني، وفي المراقبة الروحية للمجتمع.

وبالرغم من توريث حرفة الفقه في بعض الأسر، التي أصبحت تحتكر مهام الشهادة والخطابة والتدريس والإمامة، فإن ذلك لم يؤد بالتأكيد إلى ظهور هيئة متجانسة من العلماء تمتلك الوظائف الدينية[7]، بل ظلت هذه الوظائف مرتبطة بقدرة ممارسيها على التحكم في قواعد الشريعة، بغض النظر عن انتماءاتهم الأسرية أو الجغرافية إلى الحاضرة أو البادية. وهو ما يعني أن أنواع التراتبية التي يعترف بها المجتمع، والقائمة على التباين في امتلاك السلطة السياسية أو المادية، لا وجود لها في أسلاك العلماء الذين روعيت في تحديد التفاوتات بينهم معايير واعتبارات علمية ورمزية، اختلفت من عالم لآخر وفقا لتكوينه ولطبيعة مواقفه، ولمدى

الرعية »، راجع: عز الدين العلام، **الآداب السلطانية، دراسة في بنية وثوابت الخطاب السياسي**، سلسلة عالم المعرفة، عدد 324، فبراير 2006، ص. 196. عن مفهوم التراتب الاجتماعي، انظر: محمد ياسر الهلالي، **مجتمع المغرب الأقصى خلال القرنين XIV–XV مساهمة في دراسة بعض مصطلحات التراتب الاجتماعي**، أطروحة دكتوراه في التاريخ، مرقونة، الرباط، كلية الآداب، 2000، ص ص. 62، 194، 300.

[6] محمد القادري، **نشر المثاني**...، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 37؛ أحمد ابن الحاج، **الدر المنتخب**...، م.س.ذ.، ج. 7، ص. 369.

[7] خالد زيادة، **كاتب السلطان**...، م.س.ذ.، ص. 65.

J. Berque, *Ulémas..., op. cit.*, p. 196.

نجاعته في تحصين الشريعة، وحماية العامة والذود عنها، وإن كان المخزن قد عمل دوما على استمالة بعض العلماء لصفه بهدف تكريس سلطته، وإحداث تمايز في أوساطهم. فما هي الأدوار والمهام التي تكفل بها العلماء؟ وما هي طبيعة العلاقات التي جمعتهم بالمخزن السعدي والعلوي في عهدي أحمد المنصور والمولى إسماعيل؟

استمد العلماء قوتهم السياسية من دورهم في إعادة تأسيس السلطة عن طريق تزكية من تم اختياره، أو من فرض نفسه على البلاط ومقربيه، فجسد عقد البيعة أمام تعدد الطامحين إلى العرش الشرط الرئيس لاستيفاء الشرعية، خاصة من قبل علماء فاس الذين شكل اعترافهم بالسلطان أبرز مفتاح لولوج باب الحكم. وهكذا بعدما بويع أحمد المنصور بساحة الوغى بوادي المخازن، انتقل إلى فاس لتجديد البيعة ولاستكمال قواعدها من خلال ضمان انخراط كل من لم يحضر من العلماء في المعركة، قبل أن يبعث إلى مراكش وباقي حواضر المغرب لتأكيدها. كما حضر بيعة المولى إسماعيل بفاس الحسن اليوسي، وعبد القادر الفاسي ومحمد المجاصي وغيرهم[8].

ولم يقف الدور المؤثر والأساس للعلماء عند عتبة البيعة، بل امتد ليهم مجال المشاركة في اتخاذ القرارات تبعا لضوابط شرعية محددة، وعبر قنوات الشورى التي تلجأ إليها السلطة كلما دعت الضرورة لذلك رغبة في تثبيت نفوذها، وليشمل اضطلاع قلة منهم ببعض المسؤوليات في الجهاز المخزني، واحتفاظ أغلبهم باستقلالية نسبية في تأطير العامة. فما هي الأسباب الكامنة وراء امتناع جل العلماء عن الدخول في خدمة المخزن؟

مواقف العلماء من الخدمة المخزنية

لم يذخر العلماء وسعا في الدعوة إلى الابتعاد عن مخالطة المخزن، نظرا لما في ذلك من تنزيه لعلمهم عن « الأغراض الدنيوية من مال وجاه ورياسة، وتقدم وشهرة ونحو ذلك »[9]. وهكذا حثت وصية أحمد الدرعي، المعروف بأدفال، أولاده على « أن لا يخالطوا المخزن،

---

[8] محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 81، وللمؤلف نفسه، **روضة التعريف...**، م.س.ذ.، ص. 60.

[9] الحسن اليوسي، **القانون...**، م.س.ذ.، ص. 327. ويستشهد اليوسي في مقطع آخر بحديث نبوي: « العلماء أمناء الرسول على عباد الله ما لم يخالطوا السلطان، فإذا فعلوا فقد خانوا الرسول، فاحذروهم واعتزلوهم »، راجع: **القانون...**، م.س.ذ.، ص. 358. وسبق لجلال الدين السيوطي أن عارض بشدة الخدمة مع السلاطين، م ستندا على عدة أحاديث نبوية: « أبعد الخلق من الله، رجل يجالس الأمراء... » و« اتقوا أبواب السلطان وحواشيها » و« إذا رأيت العالم يخالط السلطان مخالطة كثيرة فاعلم أنه لص»، انظر: عز الدين العلام، ن.م، ص. 156.

ولا أبناء الدنيا، ولا علماء الدنيا، ولا مبتدعة الفقراء، بل لا يخالطوا إلا العلماء العاملين، والفقراء الصادقين »[10]؛ إذ إن التردد على أبواب السلاطين، ولو تحت ذريعة إحقاق الحق، والانتصاف للمظلوم من الظالم، يفقد العالم هيبته العلمية، ويلوث سمعته، ويسفر عن ارتمائه في أحضان الدنيا، ووقوعه في مثالب المداهنة والنفاق والكذب[11].

وفي هذا السياق، يمكن فهم تشدد أغلب العلماء في رفض الوظائف المخزنية المسندة إليهم، بل واستخدامهم لكل الوسائل المتاحة للتملص منها. فأحمد الجرندي ولي قضاء فاس من قبل المولى إسماعيل، « فتحامق وجعل يفعل بنفسه من لا يعقل ويرتكب المحظورات من الأعمال، حتى تركوه، وذلك منه فرارا من تقلد حقوق المسلمين، واختيار السلامة لنفسه »[12]. واعتذر محمد التمنارتي عن تولي خطة القضاء التي عينه أحمد المنصور عليها تحت علة أنه « مطوق من التعليم والقيام بالأهل ». بل وصف الفقيه العربي بن أحمد الفشتالي تلك الخطة، بأنها « صداع في الرأس، وسم قاتل في الجوف، وسلسلة في العنق، وسنارة في الحلق »[13].

وتجد هذه المواقف تفسيرها في ما يثيره تقلد المهام المخزنية من شبهات تدنس مصداقية العالم، وتشكك في نزاهته، بل وتقلص من وتيرة تعظيم العامة وإجلالها له، خصوصا وأنه يصبح خاضعا لضغوط كبار رجال المخزن، ومعرضا لتلقي الهدايا والرشاوى، الاغتناء على حساب السكان، والحكم حسب شهواته، والتخلي عن الالتزام بالعدل، وبما أوجبه الشرع.

وحتى بعض العلماء الذين فرضت عليهم الظروف قبول الوظائف الدينية، تنزهوا عن إنفاق ما كان مخصصا لهم من أجور، تفاديا لإثارة الشبهات من حولهم، وإيمانا منهم بعدم شرعية تلك الأجور، إذ أوصى الشيخ محمد بن عباد خطيب جامع القرويين وإمامه بفتح صندوق بعد موته، وُجد فيه حصيلة راتبه منذ توليه. واتخذ الموقف نفسه الفقيه سيدي

---

[10] محمد المنوني، « حضارة وادي درعة من خلال النصوص والآثار »، **مجلة دعوة الحق**، ع. 2 و3، سنة 1973، ص ص. 141–142.

[11] رسالة الحسن اليوسي إلى المولى إسماعيل، محمد القادري، **نشر المثاني**...، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 33.

[12] محمد الضعيف، **تاريخ الضعيف**...، م.س.ذ.، ص. 80؛ القادري، ن.م، ج. 3، ص. 215.

[13] محمد القادري، **التقاط الدرر**...، م.س.ذ.، ص. 223؛ محمد المختار السوسي، **مترعات الكؤوس في آثار طائفة من أدباء سوس**...، مخطوط، خ.ح، رقم 12647، ص ص. 10–11؛ محمد القادري، ن.م، ص. 223. ذكر محمد القادري أن حالات الفرار من تولي العلماء للمناصب المخزنية كثيرة، واعتبر مواقفهم سليمة ودالة على قوة دينهم، راجع: **نشر المثاني**...، م.س.ذ.، ج. 3، ص ص. 150، 215.

الصغير، حين اعتزل في حياته عن إمامة مسجد الحوت بفاس. وبالرغم من قبول أحمد بن الحاج السلمي لمنصب القضاء الذي اقترحه عليه المولى إسماعيل، فإنه رفض المبلغ الذي خصص له أجراً من الأوقاف، ثم كسوة خطبة العيد التي كانت تفرض على اليهود، واشترى بما جمعه حمام مولاي إدريس[14]. وهو سلوك يكشف من جهة، تحفظ العلماء من تولي هذه الوظائف وخاصة القضاء، لما يمثله من انغماس في شؤون الدنيا، وعزوف عن الاشتغال بطلب العلم[15]، ويبطن من جهة، أخرى نفورهم من أموال يشككون في أصولها.

بيد أن هناك فئة من العلماء، لم تجد حرجا في احتلال ولايات دينية سامية في السلك المخزني طمعا في الجاه والثروة، فقبلت بدون تحفظ ما منح لها من إيرادات الأحباس بالمدن، ومن أعطيات القبائل المعنية بالبوادي، بل جمع الشخص الواحد منها أحيانا بين مهام الإفتاء والخطابة والإمامة والتعليم؛ فقد تولى أحمد ناجي مثلا، إلى جانب القضاء بفاس ومكناس وسلا، الخطابة والإفتاء بالقرويين في عهد علي الروسي قائد فاس، وشغل منصب ناظر على أوقاف المسجد المذكور. وهو وضع أسهم في تدعيم الموارد المالية لهذه الفئة، التي تعززت بلجوء بعض أفرادها إلى الارتشاء، كما هو الشأن بالنسبة لعبد الواحد الحميدي الذي اشتغل بالقضاء والتدريس على عهد أحمد المنصور، وقاضي قضاة المولى إسماعيل محمد الطالب أبو عنان، الذي زاول أيضا مهام الخطبة والإمامة[16]. لكن هناك من الفقهاء من مارس القضاء وحمدت سيرته، ولم يخضع لأولي الأمر أو داهنهم[17].

---

[14] محمد القادري، ن.م، ج. 2، ص. 247؛ أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص. 355. ورد في ظهير إسماعيلي مؤرخ بربيع النبوي عام 1124هـ أن المولى إسماعيل أمر بإعطاء الفقيه المدرس سعيد العمري مائة أوقية... وإن تخلى عنها ترجع للمسجد، مما يوحي بأن رفض الأجرة كان أمرا شائعا، راجع: عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص. 321. ظهير من أحمد المنصور يطلب فيه من القبائل دفع أجرة القاضي، محمد القادري، ن.م، ج. 1، ص. 55. ورسالة من المولى إسماعيل إلى القاضي أحمد بن الحاج السلمي، بتاريخ صفر عام 1105هـ، محمد الإفراني، **روضة التعريف** (ملحق)، م.س.ذ.، ص ص. 109--110.

[15] الحسن اليوسي، **القانون...**، م.س.ذ.، ص. 424.

[16] تورد المصادر عدة أمثلة عما كان يدره القضاء من مداخيل على ممارسيه، راجع: محمد الإفراني، ن.م، ص. 172؛ محمد القادري، ن.م، ج. 4، ص. 10، ولنفس المؤلف، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص. 306، هامش 3. انظر أيضا: عبد المجيد القدوري، **ابن أبي محلي الفقيه الثائر ورحلته الإصليت الخريت**، الرباط، منشورات عكاظ، 1991، ص ص. 53--54، 64.

[17] مارس أحمد بن سعيد المجلدي القضاء لمدة طويلة، واشتهر بنزاهته شأنه في ذلك شأن محمد الهشتوكي الذي تولى القضاء بمراكش وفاس، وسعيد الهوزالي الذي كان شديد الشكيمة في الحق، راجع: محمد القادري، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص ص. 19--20، 226، 237، هامش 2.

وتدل هذه الحالات وغيرها، على نجاح المخزن في استقطاب شريحة من العلماء انخرطت في أجهزته الإدارية، وقبلت منطق الانتفاع من الامتيازات المخولة لها، وكرست رأسمالها المعرفي، وتحديدا الفقهي، للنظر في أمور الناس خدمة للسلطة السلطانية. فهل يعني هذا نجاح هذه الشريحة في التوفيق بين الشريعة والمستجدات على أرض الواقع، مقابل فشل كل العلماء، الممتنعين عن ممارسة الوظائف المخزنية، في بلوغ ذلك التوفيق؟

لقد ربط جل العلماء مواقفهم من الحكام بطبيعة سياساتهم، ورأوا في صلاحهم خيرا للناس، ولهذا لم يعارضوا مخالطة أهل العدل منهم ومساعدتهم على تسيير شؤون البلاد، كلما دعت الضرورة لذلك، على اعتبار أن حماية الأمراء من الفساد إنما تتم بالفقهاء. بينما وقفوا بشدة في وجه كل من يتعامل مع الجائرين منهم، لكن دون الدعوة إلى القيام عليهم، بل ألحوا على ضرورة الاعتراف بشرعية سلطة الظلمة منهم، وطاعتهم لما في ذلك من وقاية للبلاد من الفتن العظيمة. كما شددوا على تكفلهم بممارسة واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حسب ما تسمح به الظروف وما يفرضه ذلك من صبر وعناء. فالشيخ القصار حض غمارة على طاعة أحمد المنصور، والحسن اليوسي وأحمد التستاوتي لم يترددا في لوم الدلائي على قيامه على المولى إسماعيل، كما دعا محمد المسناوي الدلائي الأمير محمد العالم إلى الانصياع لأبيه بعد أن بعث له ليستشيره في أمر ثورته[18].

ومن هذه الزاوية، حث هذا التيار الذي عبر عنه اليوسي، على تجافي العلماء عن ملازمة أبواب السلاطين، نظرا لما ينتج عنها من هيبة تفضي إلى نفور الناس منهم، ونزع صفة البساطة عنهم، وركز على الاهتمام بنشر العلم والدين اللذين يوفران الأمن ويعفيان السلطان من اللجوء إلى الحرْكات، ودعا إلى العناية بالعدل الذي يعد أس الملك، وإلى رفع راية الجهاد لحماية الثغور[19].

والبين أن التفاوت في الالتزام بهذه القواعد، وخاصة خلال حكم السلاطين الأقوياء أمثال أحمد المنصور والمولى إسماعيل، هو الذي يبرر العزوف عن مخالطة المخزن، إذ ظل

---

[18] الحسن اليوسي، ن.م، ص ص. 191—192، 328، 359، ثم، **المحاضرات...**، م.س.ذ.، ص. 121، راجع أيضا رسالة محمد بن عبد القادر الفاسي إلى المولى إسماعيل،
M. El Fasi, « Biographie de Moulay Ismail »..., *op. cit.*, pp. 26-27.
أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص ص. 90، 235، وج. 7، ص ص. 4—7.

[19] رسالة اليوسي إلى المولى إسماعيل: محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص ص. 32—35؛ أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص ص. 210، 215.

معظم العلماء ينظرون إلى المخزن نظرة أخلاقية، باعتباره جهازا لحراسة الدين وسياسة الدنيا، ولإعادة إنتاج دولة الخلافة طوباويا، بالرغم من إدراكهم البديهي، على ما يبدو، لطبيعة الدولة باعتبارها ظاهرة تاريخية. ولعل هذا ما جعل من الصعب تشخيص مواقفهم الحقيقية من أمور السياسة، على حد تعبير العروي[20]، وإن كانت تصرفاتهم تجاه المخزن، على صرامتها، لا توحي برفض خدمة السلطانين لذاتها، بقدر ما تعبر عن التخوف من عواقبها على سمعتهم الدينية والعلمية، إلى الحد الذي أصبحت فيه بمثابة تهديد مباشر لمصالحهم الخاصة، ولمكانتهم المجتمعية التي يعملون على بنائها، انطلاقا من المراقبة الشرعية لممارسات المخزن، وليس من خلال المشاركة من داخل دواليب أجهزته. ترى أيمكن أن ننعت هذا السلوك بكونه انتظاريا؟ أم أن هؤلاء العلماء وجدوا ضالتهم في لعب أدوارهم داخل المجتمع، واكتفى ممن امتلك وزنا كبيرا منهم، بالتأثير على الجهاز المخزني بواسطة النصح والإرشاد؟ أم أن حسهم الأخلاقي الزائد لم يكن يؤهلهم لتحمل مسؤوليات بالمعنى السياسي، على حد تعبير ماكس فيبر Max Weber؟[21]

إن إصرار جل العلماء على البقاء بعيدا عن دوائر السلطة، قد فوت فرصة التقريب بين تصوراتهم وبين الواقع السياسي، إذ حصروا أدوارهم في ممارسة رقابة قبل بها السلاطين في حدود معينة لضمان استمرارية حكمهم. في حين عجزت الآليات التنظيمية التي راهن عليها هؤلاء العلماء عن إحداث التغييرات المنتظرة[22]، خاصة وأن المخزن تحكم في مجال التعليم من خلال إنشاء المدارس وتعيين المدرسين، وتحديد رواتب الكراسي العلمية، بل والتدخل أحيانا في انتقاء المواد الدراسية[23]. مما حال دون استقلالية جهاز العلماء الذي بقي خاضعا لوصاية المخزن، وخاصة في المدن، حيث تكفل النظار بتوزيع دخل الأوقاف على الأطر المسيرة للمؤسسات الدينية التي أصبحت رسمية، وهو ما حدا بعدد من كبار العلماء، الذين

---

[20] عبد الله العروي، **مفهوم الدولة...**، م.س.ذ، ص ص. 101، 105. انظر أيضا:
B. Lewis, *Le langage politique de l'islam*, Traduit par O. Guitard, Chicago, Gallimard, 1988, p. 50.

[21] Max Weber, *Le savant et le politique*, Librairie Plon, 1959, p. 129.

[22] أيمن الياسيني، **الإسلام والدولة: حالة المملكة العربية السعودية**، الدار البيضاء، دار الملتقى، الطبعة الثانية، 1999، ص ص. 27—28.

[23] أمر باشا مراكش الإفراني بالاكتفاء بتدريس صحيح البخاري وترك مادة التفسير، راجع: محمد العمري، **الإفراني وقضايا الثقافة والأدب في مغرب القرنين 17 و18**، الدار البيضاء، الدار العالمية للكتاب، الطبعة الثانية، 1992، ص. 94؛ عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 226. كما حدد أحمد المنصور رواتب الخطط الدينية حسب نوعية المواد المدرسة، راجع: **حوالات تارودانت**، خ. ع. رقم 145، ص. 87.

كانوا يتجنبون أعطيات المخزن، إلى الامتناع عن التدريس بتلك الكراسي. وهكذا تصدر أبو المحاسن للتدريس بفاس، وجيء له بظهير مساعدة من لدن القائد فرفضه، « وما قبض قط أجرة ولا معونة من حبس ولا غيره »[24]. وانزوى عبد القادر الفاسي بزاويته لتلقين علمه، واشتغل بنسخ الجامع الصحيح للبخاري وبيعه لتوفير لقمة العيش، كما اعتكف العربي بن أحمد الفشتالي للتعليم بمسجد صغير بحي الكدان بفاس، رافضا ممارسة القضاء، أو تقبل الهبات، وكلما احتاج للمال زاول الشهادة لدى عدول فاس. واشتغل الشيخ القصار بحرفة التدريس لزمن طويل خارج الكراسي الرسمية، قبل أن يجبره ضيق الحال على الاستنجاد بالمنصور لتجهيز بناته. وامتنع أحمد الوجاري عن ممارسة القضاء، وبقي يدرس بسطح المدرسة الشراطية، قبل أن يحتال عليه طلبته ليعلمهم بمسجد الأندلس[25]. وأجبرت الضغوط المادية، ونمط العيش الحضري، الحسن اليوسي على ترك المدينة والعودة إلى البادية، لأنه لم يندمج بفاس، وظل نموذجا للعالم المدافع عن المجال القروي لعصره، كما لاحظ ذلك جاك بيرك Jack Berque[26].

ويتضح من هذه الأمثلة، مدى تشبث هؤلاء العلماء بالاستقلال عن كل ما هو مخزني، إن على صعيد الموارد المالية، أو على مستوى أساليب عملهم، بهدف إثبات قوة شخصيتهم ومكانتهم، وإشعار المخزن بأهميتهم وقدرتهم على الاستقلال الذاتي، والعيش في منأى عنه وعن تبعاته، وهو ما اضطر المخزن إلى محاولة جذبهم، كلما دعت الضرورة لذلك لتمرير سياساته. غير أنهم كانوا واعين بحجم الوسائل التي كرسها لهذا الغرض من عطاءات وضغوط، فتمادوا في التمسك بمواقفهم، وفقا لما سمحت به الحدود الشرعية، ولما تماشى مع اقتناعاتهم وحافظ على كبريائهم. وأدرك المخزن من جانبه قيمتهم في الموازنة بين ممارساته

---

[24] عبد الرحمان الفاسي، **ابتهاج القلوب بخبر الشيخ أبي المحاسن وشيخه المجذوب**، دراسة وتحقيق حفيظة الدازي، رسالة د.د.ع.، مرقونة، الرباط، كلية الآداب، 1992، ج. 1، ص. 224.

[25] محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص ص. 92، 275، 277، وج. 2، ص ص. 297–299. ولنفس المؤلف، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص. 344؛ أحمد ابن الحاج، **الدر المنتخب...**، م.س.ذ.، ج. 6، ص ص. 220–221، 234.

[26] J. Berque, *Al-Youssi : problèmes de la culture marocaine au XVIIe siècle*, Paris/Lahaye, Mouton, 1958, p. 58. Voir aussi : D. Bensaid, « Les oulémas marocains et la grande guerre (1914-1918) », in *Marocains et Allemands ; la perception de l'autre* : actes du 3e colloque maroco-allemand tenu à Rabat entre les 10 et 12 novembre 1993, Rabat, Faculté des lettres, 1995, p. 45.

بين الشرع، فسعى إلى توظيف رمزيتهم لتدعيم قرارات علمائه الرسميين وإسباغها بالمصداقية[27].

وإذا كانت هذه المواقف، تترجم إيمان هؤلاء العلماء باستحالة تدجينهم من قبل السلطة السلطانية، فاللافت للنظر أنهم في الوقت الذي كانوا يأنفون فيه من التردد على أبواب القصور، ويشمئزون من تناول الأطعمة على الموائد المخزنية، ومن قبول هدايا أصحاب السلطان وأعوانه[28]، بل حتى من الجلوس فوق الأفرشة الحريرية المعدة لاستقبالهم، نراهم لا يجدون حرجا في قبول الهبات التي يمنحهم إياها عامة الناس، دونما حاجة إلى التدقيق كثيرا في مصادرها[29]. وهو تقليد يؤكد عزمهم على تفادي كل ما من شأنه أن يلصق بهم صفة الانتساب إلى الحكام، ويجردهم من قاعدتهم الاجتماعية، التي يترسخ امتثالهم لها، كلما أثبتوا اعتراضهم على التدابير المخزنية غير العادلة. بمعنى أنهم كانوا ملزمين بالتصرف تبعا لما أوجبته الشريعة، ولما تنتظره منهم العامة من تضامن واستنكار لكل شكل من أشكال التجاوزات التي تطولها، وكأن السياق الذي كانوا يحيون فيه أراد لهم أن يكونوا معارضين.

---

[27] لما تلقى المولى إسماعيل خبر قبول أحمد بن الحاج السلمي منصب القضاء خاطبه قائلا: « وقد شكرنا لكم صنيعكم كونكم امتثلتم أمرنا، وساعدتمونا على توليكم تلك الخطة، وأطعتم الله بطاعتنا... فقد كنت مهتما من عدم قبولكم لتلك الخطة ويتغير خاطرنا عليكم، فحين وصلنا قبولكم لها وامتثال أمرنا، سجدت لله شكرا ». رسالة من المولى إسماعيل إلى أحمد السلمي، محمد الإفراني، **روضة التعريف...**، م.س.ذ.، ص ص.109—110. وكافأ السلطان الفقيه بجعل داره حرما وزاوية. ولعل في هذه الشهادة أكثر من دليل على رغبة المخزن في استقطاب العلماء لصفه.

[28] اختلف موقف العلماء من قبول هدايا رجال المخزن، فمنهم من تنزه عنها مطلقا، ومنهم من قبلها وأعاد توزيعها على المحتاجين، كما لو رد المال لأربابه، على اعتبار أنه نزع منهم عنوة. فالتيار الأول مثله رضوان الجنوي الذي رفض قمحا أرسله له أحمد المنصور، ودارا للسكن منحها له القاضي الحميدي بفاس، وجسد التيار الثاني الشيخ أبو *المحاسن الذي قبل قمحا أهداه إياه السلطان نفسه، راجع: عبد الرحمان الفاسي، ن.م، ص ص. 219—220؛ أحمد* المرابي، **تحفة الإخوان...**، م.س.ذ.، ص. 425.

[29] عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد...**، م.س.ذ.، ص. 83. حينما دخل اليوسي إلى قصر السلطان، رفض أكل الطعام، ووضع برنسه فوق الفراش قبل أن يجلس. وكان الفقيه العربي بن أحمد الفشتالي يرفض المرور فوق صحن القرويين منذ زلجه المولى إسماعيل؛ لأنه كان يشتبه في المال المنفق على تزليجه، محمد القادري، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص ص. 223—240. واتخذ الموقف نفسه سيدي محمد بن أبي بكر الصنهاجي المجاطي الذي « كان لا يمر بصحن جامع القرويين؛ لأن بعض الولاة فرشه بالآجر، فكان يتحامى من المشي عليه، وإذا أراد الدخول للمسجد المذكور، طلع من مدارج المستودع الكائن هناك، فينزل منها للمسجد »، راجع: محمد الإفراني، **صفوة من انتشر من صلحاء القرن الحادي عشر**، تحقيق عبد المجيد خيالي، الدار البيضاء، مركز التراث الثقافي المغربي، الطبعة الأولى، 2004، ص ص. 139—140. ورفض أبو المحاسن الفاسي فواكه قدمها له صاحب الريف قائلا: « لأنها جاءتني على يد تباشر الحرام فأنا أعافها »، عبد الرحمان الفاسي، ن.م، ج. 1، ص. 218. ولما كان المنجور يزور أحمد المنصور بمراكش، ويعقد مجالسه العلمية يكافئه بهدايا مهمة، غير أنه يقوم بإعادة توزيعها على المحتاجين. انظر ليفي بروفنسال، **مؤرخو الشرفاء**، ص. 79. وحول الأحكام المتصلة بأكل طعام السلطان وأخذ صلته، راجع: أبو العباس أحمد الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب**، الرباط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1981، ج. 6، ص ص. 177—178.

بالمقابل عمل المخزن على تضييق هامش تحرك كبار العلماء، بمن فيهم الموالين له، من خلال تشديد أوجه المراقبة عليهم، فقد فرض أحمد المنصور على العلماء استئذانه قبل إقدامهم على السفر من مراكش، وإن كان المنجور قد خرق هذه القاعدة، فاغتاظ منه السلطان قبل أن يعفو عنه. ونظرا لإشعاعه العلمي، أُجبر أحمد الصومعي على سكنى مراكش، وترك زاويته بيد أبنائه بتادلة. كما عمد المولى إسماعيل إلى نقل الحسن اليوسي من مكان إلى آخر تفاديا لتكاثر أتباعه[30]. مما يبين حجم التخوف الذي تملك السلطانين من أي عالم يمكن أن تشكل تحركاته تهديدا لهما، وتحديدا من يحبذ منهم الاستقرار بالبوادي بعيدا عن المتابعة المباشرة لكبار رجال السلطة.

وبالرغم من تمسك هؤلاء العلماء بمواقفهم، فإنهم احتفظوا بتأثيراتهم على أجهزة المخزن، بواسطة بعض طلبتهم الذين قبلوا الارتماء في أحضانه، وتقلد وظائفه الدينية. أو السياسية كممارسة صنعة الكتابة على الخصوص. وهكذا فبينما امتنع أبو المحاسن الفاسي عن المشاركة في دواليب السلطة، تقلب مثلا تلميذه علي السلاسي في قضاء فاس ومراكش على عهد أحمد المنصور، شأنه في ذلك شأن عبد الواحد الحميدي، وابنه عبد الوهاب، ومحمد الدقون خطيب المدرسة العنانية، والكاتبين سالم الزمراني ومحمد الجرني، ومحتسب فاس محمد العربي المراسي. كما شغل طالبه محمد الحضري منصب الإفتاء بفاس، وهو المنصب الذي تقلده بمراكش محمد الترغي المتتلمذ على الشيخ رضوان الجنوي، الذي عزف أيضا عن تولي أية وظيفة رسمية، وآثر امتهان حرفتي النسخ والتعليم[31]. كما مارس أبو مدين السوسي القضاء والإفتاء بمكناس، والحسن بن رحال المعداني القضاء، وأحمد الولالي التدريس بمسجد قصبة السلطان. وجمع سعيد العميري بين تلك المهام وبين الشورى، والعلماء الأربعة كلهم من تلامذة الحسن اليوسي. وشغل كل من أبي عنان الشريف وعلي الزموري الفاسي ومحمد بردلة، الذين أخذوا جميعهم عن عبد القادر الفاسي، عدة وظائف دينية على عهد

---

[30] محمد القادري، نشر...، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 26. ابن القاضي، **المنتقى المقصور**...، م.س.ذ.، ج. 1، ص ص. 383–384، و**التقاط الدرر**...، م.س.ذ.، ص. 42، هامش 4. رُحل اليوسي إلى مراكش مرتين: 1085هـ و1092هـ، إذ بعد خروجه من فاس أنشأ زاوية في خلفون على ضفاف أم الرَبيع، وبقي يدرس بجامع الشرفاء بمراكش، ثم سمح له السلطان بالعودة إلى خلفون، وسرعان ما رحله بعد ثلاث سنوات خوفا من تعبئته للأمازيغ المتعاطفين سابقا مع الدلائيين، راجع: أحمد الولالي، **مباحث الأنوار في أخبار بعض الأخيار**، دراسة وتحقيق عبد العزيز بوعصاب، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الطبعة الأولى، 1999، ص. 233، هامش 323.

[31] محمد القادري، **نشر المثاني**...، م.س.ذ.، ج. 1، ص ص. 119، 126، 149، 162، 181. ولنفس المؤلف، **التقاط الدرر**...، م.س.ذ.، ص. 35، راجع أيضا: نفسية الذهبي، **الزاوية الفاسية**...، م.س.ذ.، ص ص. 322، 333.

المولى إسماعيل[32]. فهل يعني هذا رغبة ثلة من العلماء المستنكفين عن العمل داخل الأجهزة المخزنية، في الإبقاء على حضورهم الرمزي، من خلال مشاركة بعض تلامذتهم في مزاولة الوظائف الرسمية؟

إن العالم أبا المحاسن الفاسي الذي تملص من عرض أحمد المنصور، القاضي بإشراف أحد أبناء الشيخ على خزانة جامع القرويين، تحت ذريعة أن تلك المهمة تؤدي إلى « الوقوف بباب السلطان »، لم يجد غضاضة في تولي أحد أبرز رواد مجالسه، لمنصب قاضي الجماعة بفاس خلفا لعبد الواحد الحميدي، ولمهمة قاضي مراكش في ما بعد[33]. واليوسي الذي أكد في إحدى رسائله إلى المولى إسماعيل على نزاهة قاضي فاس محمد المجاصي وكفاءته، أحد تلامذة عبد القادر الفاسي، وهو يقابل بينه وبين قاضي سجلماسة عبد الملك التجموعتي، الذي كانت له « وجاهة مع السلطان... سامي الهمة... ذرب في الأمور المخزنية، عالم بالمخاطبات السلطانية »[34]، إنما كان يسعى من وراء ذلك إلى تمرير تصوره عما يفترض توفره من أخلاقيات فيمن يقلد مصالح المسلمين، ويتوخى التعبير عن رفضه الصريح لمختلف التجاوزات التي تخللت هذا النوع من الخطط الدينية، التي دل عليها إقدام المولى إسماعيل بعد وفاة التجموعتي على مصادرة أمواله، وسجن ولده. بل أوصى اليوسي في رسالته إلى المولى إسماعيل بالابتعاد عن أهل الأهواء، والاقتداء بالفقهاء الثقاة المقربين منه كسيدي محمد بن الحسن وسيدي أحمد بن سعيد[35].

والراجح أن مواقف هذه النخبة من العلماء استهدفت ضمن ما استهدفته، محاولة اختراق السلك الإداري المخزني، عبر ترسيخ تيار موال لها في ثناياه، أو على الأقل تزكيته، يروج لطروحاتها، ويسعى قدر الإمكان إلى احتواء نظيرتها المرتمية في أحضانه، والمنساقة بشكل كلي وراء سياساته، من خلال تقديم صورة العالم النموذجي الذي يحرص على الدين لينتفع به الخاص والعام.

---

[32] محمد القادري، التقاط الدرر...، م.س.ذ.، ص ص. 209—303، 311—312، ونشر **المثاني**...، م.س.ذ.، ج. 2، ص ص. 294—295، وج. 3، ص. 201؛ وأيضا نفسية الذهبي، ن.م، ص ص. 341، 344.

[33] محمد القادري، نشر **المثاني**...، م.س.ذ.، ج. 1، ص ص. 148—149؛ عبد الرحمان الفاسي، ن.م، ج. 1، ص. 217.

[34] محمد القادري، ن.م، ج. 3، ص. 162؛ و**التقاط الدرر**...، م.س.ذ.، ص ص. 262—263.

[35] محمد القادري، ن.م.، ص ص. 36—166؛ و**التقاط الدرر**...، م.س.ذ.، ص. 97، هامش 2. وجه الحسن اليوسي انتقادا شديدا لمحمد المجاصي، عقب مدحه المبالغ فيه للمولى رشيد بعد بناء قنطرة سبو، انظر: **المحاضرات**...، م.س.ذ.، ص. 18.

وهي محاولة ارتبطت على ما يبدو، بما كان يقدم عليه كبار العلماء الرسميين من خلق أتباع لهم في هياكل الإدارة. إذ قدم المنجور لأحمد المنصور بمراكش العالم عبد الله ابن علي بن طاهر الشريف الحسني، باعتباره من الأطر العلمية الواعدة التي أشرف على تكوينها، تحت وطأة انتقاد مفتي الجماعة وقاضيها عبد الواحد الحسني السجلماسي، الذي اعتبر أن سن ذلك الإطار لا يتناسب مع ما نسب له من علوم يتقنها[36]. مما يعني أنه لم يكن ينظر بعين الرضا لهذه الخطوة، التي تفضي إلى تثبيت نفوذه لدى السلطان. كما حاول أصحاب محمد الشيخ المامون تأخير القصار عن المنصب الذي منحه إياه السلطان بفاس، فكاتب القصار ولده يطلب منه إبعاد أطماع الفقيه أبي عمران عنه[37].

ولعل هذين المثالين يترجمان فصلا من فصول الصراع المحتدم بين مشارب علماء الجهاز المخزني، من أجل الهيمنة على مراكز القرار الديني في الإدارة، الذي كان يجد له صدى بالتأكيد لدى نظرائهم المتحرجين من الخدمة الرسمية، والمكتفين بممارسة وصاية غير مباشرة على النزر القليل ممن انخرط من تلامذتهم في تلك الخدمة. وقد أسفر اشتداد ذلك الصراع، غير ما مرة، عن إبعاد بعض العلماء من مناصبهم. وفي هذا السياق، أسفر الخلاف بين قاضي فاس ومفتيها علي بن عمران من جهة، والشيخ القصار والقاضي الحميدي من جهة أخرى، حول مسألة الشرف عن عزل الأول من مهامه، والمصير نفسه لقيه قاضي فاس محمد بردلة، الذي أمر بإزالة سارية مسجد القرويين المنسوبة لعبد القادر الجيلاني، بالرغم من معارضة المفتي والخطيب عبد الواحد البوعناني[38]، مما أثار احتجاجات لدى السكان توجت بعرض القضية على المولى إسماعيل الذي تبنى طرح الأخير.

ويعبر هذان الحدثان عن عدم تساهل السلطان مع أي عالم مهما بلغ شأوه، أثار من حوله الزوابع، وفشل من خلال ممارساته في إجراء الأمور على عوائدها بما يضمن الحفاظ على التوازن داخل المجتمع.

غير أن هناك صنفا من العلماء تقمص مواقف أحد شيوخه، ووجد فيها مرجعية للتجافي عن مزاولة المهن الرسمية، ولتكريس ثقافة الفقيه الذي لا يأخذه في قول الحق لومة لائم،

36 محمد القادري، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص. 97، هامش 2.

37 عبد الرحمان الفاسي، ن.م، ج. 1، ص. 201.

38 محمد القادري، ن.م، ص. 38، هامش 3، ص. 267، هامش 1، ونشر **المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 61.

فأحمد بن أبي المحاسن يوسف الفاسي تلقى العلم على يد المنجور ويحيى السراج، وعبد الواحد الحميدي، والشيخ القصار، وكلهم انخرطوا في السلك المخزني، لكنه فضل أن يحذو حذو أبيه. وسار عبد السلام جسوس على نهج بعض أساتذته كعبد القادر الفاسي والحسن اليوسي[39]، ولم يذخر جهدا في الذب عن أصول الشريعة.

والملاحظ أن مواقف الإحجام عن الخدمة مع المخزن، لم تتخذ في معظم الحالات بعدا وراثيا أسفر عن تعاقبها في أسر معينة، بل ظلت محكومة في مدها وجزرها بالاعتبارات والطموحات الفردية، وبالاقتناعات الشخصية لكل عالم، وبطبيعة السياسة السلطانية وما أفرزته من أحداث عايشها؛ فمحمد بن الحسن بن عرضون قاضي شفشاون على عهد أحمد المنصور، « يروي عن نفسه أنه ليس في سلفه من انتمى لمخزن أو دخل مدخله غير أبيه »[40]. ولم يقتد محمد ميارة الأصغر بجده ميارة الأكبر، فأشرف على أوقاف المساكين، وتولى منصب ناظر الأحباس، كما شغل محمد الفاسي، وهو من ذرية أبي المحاسن الفاسي، مهام الإمامة والخطابة والتدريس بمولاي إدريس زرهون، ثم بمسجد السلطان المولى إسماعيل بمكناس[41]، والثلاثة عرفوا بعدلهم وثقتهم وهيبتهم لدى العامة والخاصة. فهل فضل هؤلاء العلماء وأمثالهم تجريد الوظائف الدينية الرسمية مما شابها من تجاوزات، من خلال المشاركة بدل البقاء بعيدا والاكتفاء بالنصح والإرشاد، باعتبار أن تلك المشاركة من واجباتهم الدينية التي لا تتجاوز حدود الشرع، وتحافظ على السير العادي لأمور المسلمين، وليست مهمة تنطوي على أبعاد سياسية؟

الثابت أن عزوف معظم العلماء والفقهاء عن تبوإ المناصب المخزنية، مثل نوعا من التمييز بين حدود المجال الديني من جهة، والمجال السياسي من جهة أخرى، وعبر من منظورهم عن صعوبة الجمع بين المجالين نظرا لتباين غايتيهما. فمنافع الأول وأهدافه تتجسد في نيل الثواب العظيم عند الله، أما الثاني فيسعى إلى تحقيق غايات دنيوية[42]. وبذلك وجب الفصل

---

[39] محمد القادري، ن.م، ج. 1، ص ص. 161–162، وج. 3، ص. 207.

[40] محمد القادري، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص. 40، هامش 4.

[41] محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 2، ص. 120، وج. 3، ص ص. 330، 353، 354، و**التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص. 353، هامش 7. خلافا للعلماء الشيعة الذين كانوا يكونون تقريبا طبقة مغلقة لها أسسها وتنظيماتها وقواعدها، ارتبط علماء السنة بمواقفهم الشخصية، راجع: فؤاد إبراهيم، **الفقيه والدولة...**، م.س.ذ.، ص. 162.

[42] الحسن اليوسي، **القانون...**، م.س.ذ.، ص ص. 306، 326.

بين سلطة المخزن وبين سلطة العلماء، على الرغم من وعي هؤلاء بالتكامل الحاصل بين السلطتين، وبكون وجود كل طرف مستمد من الآخر.

بالمقابل حرص المخزن على الضغط عليهم، من أجل توظيفهم في منظومته السلطوية بصفتها قوة تخول الشرعية لقراراته، إما بواسطة الرسائل المتبادلة بين الجانبين حول القضايا الملحة، أو من خلال لعب دور صلة الوصل بينه وبين عناصر المجتمع، خاصة وأن قوتهم تتغذى بالسند الشعبي. وهكذا توسط عبد القادر الفاسي للثائر اللمانو لكي ينال عفو المولى إسماعيل، بعد أن أعلن الثورة ضداً عليه بفاس. وشفع ابنه لعلجين، وللشرفاء المنجريين، ولسكان فاس المحاصرين. وقام العالم علي بركة بالمهمة نفسها لدى السلطان، بهدف عودة آل النقسيس من سبتة إلى تطوان[43]. كما وجه العالم المرابي رسالة شديدة اللهجة لقائد المنصور محمد بن سالم بعد أن أخرج رجاله امرأة من بيتها ورجلاً من حانوته: « ولتعلم أن المكان الذي أنت فيه إنما صار إليك بعد زوال غيرك منه، وسيزول من يديك ويصير إلى غيرك... وكم دحت الأيام أرباب دولة وقد ملكوا أضعاف ما أنت مالكه »[44]. ترى أتنم هذه الوساطة عن دلالة سياسة، أم أنها تجسد مشاركة هؤلاء العلماء في الحكم المخزني؟[45]

الواضح أن العلماء لم يحصروا أدوارهم في التوسط لدى السلاطين، أو في الشفاعة لديهم كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وإنما تدخلوا متى رأوا مناسبة « للمحافظة على الديانة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جهد الاستطاعة »[46]، وهم مقتنعون أشد الاقتناع بحتمية ذلك، وبكونه لا يعبر عن مخالطة لأولي الأمر، أو عن المشاركة في السلطة، بدليل أنهم كانوا يستجيبون لدعوات السلطان لحضور الحفلات الدينية، إذ حضر الحسن اليوسي، بقصر المولى إسماعيل، حفل ختم التفسير على يد عبد الله المجاصي، وشهدت ليالي رمضان، التي كان يسرد فيها الشاطبي صحيح البخاري، مشاركة جل العلماء بين يدي أحمد المنصور الذي قدم

---

[43] محمد القادري، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص. 221، هامش 1، ثم ص. 301، هامش 2. وحول عزوف علماء المشرق عن تولي المناصب السياسية، راجع: خالد زيادة، « العلماء وتجربة التنظيمات في القرن 19 »، **مجلة الاجتهاد**، ع. 5، 1989، ص ص. 36–37. ورسائل المولى إسماعيل إلى محمد بن عبد القادر الفاسي،
M. El Fasi, « Biographie de Moulay Ismail », *op. cit.*, pp. 66-73.

[44] أحمد المرابي، **تحفة الإخوان...**، م.س.ذ.، ص ص. 434–436.

[45] خالد زيادة، **كاتب السلطان...**، م.س.ذ.، ص ص. 73، 94.

[46] الحسن اليوسي، ن.م، ص. 328.

الأكل بنفسه لكبارهم[47].

إذن فالانخراط في السلطة ارتبط في ذهنية هؤلاء تحديدا، بممارسة الوظائف التي يشرف عليها المخزن وتخضع لوصايته، واعتبروا أن تقلد حتى الدينية منها ينجم عنه الانغماس في الشؤون الدنيوية، بينما صنفوا باقي أنشطتهم الدينية والعلمية والاجتماعية في خانة الأنشطة غير الرسمية التي لا حرج في مزاولتها.

والمثير أنه في الوقت الذي راهن فيه هؤلاء، على الاعتناء بالتأليف والتصنيف والتلقين والوعظ، طغى على علماء المخزن الاهتمام بالفقه، وتناول العلوم الأخرى في إطاره، نظرا لما يوفره من مناصب في مجالي القضاء والإفتاء، مما أسفر عن تراجع إنتاجاتهم الفكرية، واقتصارهم على إنجاز الشروح، وتسجيل الحواشي والمختصرات، خاصة في عهد المولى إسماعيل، إذ « أقبل الناس في هذا الزمان على شرح الشروح، واتضح به النفع غاية الوضوح »[48]. ويفسر ذلك، حسب اليوسي، بأن « الاتساع في الدنيا، والاشتغال بتوفيرها وتنميتها، وتعاطي ملاذها...كالقضاء والإمامة الصغرى، وتعليم الصبيان، ونحوه عائق عن الاستغراق في الطلب...والمرء لا يستطيع القيام بهما في آن واحد »[49]. وهو موقف يعبر بشكل صريح عن كون العالم أمام خيارين لا ثالث لهما، إما التفرغ للتحصيل والبحث، أو الدخول في خدمة المخزن.

كما يعود هذا التراجع خلال عهدي السلطانين إلى هيمنة الثقافة الحضرية الأندلسية المتشعبة، التي أدت إلى سيادة سياق الحفظ بدل الاجتهاد، وإلى الانطواء على النفس[50]، نظرا لحالة الانغلاق التي نتجت عن انكماش علاقة النخبة الحضرية بالسواحل وبالتجارة المتوسطية، وخضوع النشاط التربوي لتوجيه الزوايا[51]، فتمت إعادة إنتاج العلم الشرعي عبر التدريس، والشرح والتلخيص ونادرا التأليف. ففي العهد السعدي، أفضت الانشغالات

---

[47] محمد القادري، ن.م، ص. 240؛ أحمد ابن القاضي، ن.م، ج. 2 ص. 755؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 205، 213.

[48] محمد القادري، نشر المثاني...، م.س.ذ.، ج. 2، ص ص. 326—327. حول اهتمام العلماء خاصة بالفقه، راجع: خالد زيادة، ن.م، ص. 64.

[49] الحسن اليوسي، ن.م، ص ص. 424—425.

[50] عبد الله العروي، **مجمل...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص ص. 63—64.

[51] ن.م.

المهنية لعلماء أحمد المنصور، ذوي الأصول الأندلسية أمثال عبد الواحد الحميدي، ويحيى ابن محمد السراج، ومحمد بن قاسم القصار، إلى خروجهم عن ذلك السياق، ونتج عن تفرغ بعض العلماء من قبيل عبد الرحمان بن عبد القادر الفاسي، عطاء غزير تجاوز مائتي مؤلف[52].

والواقع أن العلماء الذين ارتبطوا بأجهزة المخزن، أو الذين بقوا خارجها حافظوا باستمرار، كل في موقعه، على العلاقات الرمزية التي جمعتهم بالسلطان، وبباقي فئات المجتمع، وأسهموا في تنظيم الحياة الاجتماعية، وفي التعبير عن آرائهم بخصوص مختلف القضايا المعروضة بما فيها السياسية، وإن كانت المادة المصدرية لا تتصدى لتفاصيل هذه العلاقات، إلا في الحالات التي يحتدم فيها الخلاف، أو تطرأ مستجدات تستدعي اتخاذ قرار أو إصدار فتوى في مسألة معينة، كما هو الشأن بالنسبة لغزو السودان، ولقضية تمليك الحراطين. فما هي طبيعة المواقف التي اتخذها العلماء من النازلتين؟

نازلتا غزو السودان وتمليك الحراطين

حظي العلماء باهتمام كبير من لدن السلطانين، فأحمد المنصور كان « متنافسا في صحبتهم، موثرا لمجالستهم، لا يفارقهم حضرا ولا سفرا »[53]، حتى أضحى لهم « في بساط الملك شأن عظيم ووقار »، و« بلغوا في زمانه من العلو والرفعة وإجراء المرتبات العظيمة »[54]، إذ كان يزورهم في منازلهم ويحسن إليهم[55]. ولم يأل المولى إسماعيل جهدا في إكرامهم وتعظيمهم والإحسان إليهم، من خلال الكرم وتوزيع الجرايات والنعم، بل ذكر في رسالته إلى علماء فاس، أنه يعلم « أن الملوك حكام على الدنيا، والعلماء حكام على الملوك »[56].

تلك هي الصور التي حملتها الإسطوغرافية عن سياسة الرجلين تجاه العلماء، دون تمييز بين الرسميين منهم أو المعارضين، ودون تحديد مواقف كل طرف من تلك الامتيازات

---

[52] محمد القادري، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص. 230؛ هامش 1؛ **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص ص. 70−71، 88، وج. 2، ص ص. 326−327.

[53] محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 133.

[54] أحمد المقري، **روضة الآس...**، م.س.ذ.، ص. 20.

[55] ذكر في إحدى رسائله إلى محمد بن عبد القادر الفاسي، أن « العلم والخلافة أخوان مقترنان لا يفترقان »، راجع نفيسة الذهبي، **ن.م**، ص. 409؛ عبد العزيز الفشتالي، **ن.م**، ص. 225؛ المجهول السعدي، **ن.م**، ص. 73؛ أحمد ابن القاضي، **ن.م**، ج. 1، ص. 383.

[56] محمد ابن العياشي، **زهر البستان...**، م.س.ذ.، ص. 91؛ أحمد ابن الحاج، **ن.م**، ج. 7، ص ص. 219، 222، [illegible]؛ محمد الإفراني، **روضة التعريف...**، م.س.ذ.، ص. 82.

المادية والمعنوية، من عطاءات واحترام وتوقير، وهي امتيازات ظلت مشروطة بمدى استعداد المستفيد لتزكية الممارسات المخزنية وتبريرها، كلما تطلب الوضع السياسي ذلك.

لكن هناك شبه إجماع على النقلة النوعية التي عرفتها علاقة العلماء بالمخزن على عهد أحمد المنصور، الذي لم يتقاعس عن تقديم الإنعامات والعطاءات لهم في كل المناسبات، مما رفع من مكانته لديهم ودفعهم إلى التقرب منه، ونظم أشعار لمدحه، حتى إن المنجور أصابه الذهول من كثرة المكافآت المالية والألبسة والكتان والإماء، التي كانت تخصص لرجال العلم[57]. في حين دعا اليوسي في رسالته الشهيرة للمولى إسماعيل إلى بسط « يد الفضل على خواص الناس وأهل العلم والدين والخير ليكتسب محبتهم وثناءهم ونصرهم »[58]، وهو ما يعني أنهم كانوا يشكون من نقص في العطاءات، حتى إن علماء فاس اتهمهم السلطان بالتقصير في واجباتهم التعليمية، فوعدهم بعطايا ستعم « المعلم والمتعلم متبوعة بغيرها من غير ألم الانتظار والإبعاد ولا تسويف، ولا تخصيص زيد أو عمرو »[59]. مما يدل على حرمان فئة من العلماء من الأرزاق، وإقصاء أخرى. وهو ما جعلهم يؤكدون في رسالتهم الجوابية بأن على الأمير أن يتفقد أحوالهم؛ لأنها واجبة على بيت المال[60].

ويجد هذا التباين تفسيره في اختلاف الظرفية، التي أوصلت كلا السلطانين إلى الحكم، فإذا كان أحمد المنصور قد جعل من العناية بالعلماء وسيلة من وسائل مجازاتهم على الإجماع الذي أحاطوه به خلال توليه، فإن سياسة المولى إسماعيل تجاههم يمكن فهمها في سياق تذبذب مواقفهم حياله، وإقدامهم على مبايعة خصمه أحمد بن محرز خلال السنوات الأولى من تربعه على عرش البلاد. لكن هل كان اختلاف تصور العاهلين لأشكال الممارسة السياسية، والفروق الشخصية بينهما وراء ذلك التباين؟

---

[57] محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 125. من الذين مدحوا أحمد المنصور، عبد الواحد السجلماسي، وعلي الشاطبي، وأحمد المنجور، راجع: محمد القادري، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص ص. 20–22. بل استفاد بعض الفقهاء من إقطاعات، كما هو الحال بالنسبة للفقيه عبد الخالق الومغاري. انظر ظهير منصوري بتاريخ 10 ربيع الثاني سنة 990هـ، مديرية الوثائق الملكية، محفظة أحمد المنصور 1578–1603. وأيضا عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 224–225، 234.

[58] محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 33.

[59] رسالة المولى إسماعيل إلى علماء فاس بتاريخ 15 جمادى الثانية 1125هـ، عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص. 106.

[60] جواب علماء فاس إلى المولى إسماعيل، عبد الرحمن ابن زيدان، ن.م، ص. 107.

مثل مشروع غزو السودان أبرز محك حقيقي لقياس وتيرة العلاقات بين العلماء وأحمد المنصور الذي أصر على استفتائهم في بداية الأمر حول ملاحة تغازى، ففوضوا له أمر البت في شؤونها، وأفتوا بأحقيته بصفتها إماماً في استغلال مواردها[61]. وتفاديا للإنفراد بالقرار، طرح عليهم مسألة غزو السودان، فتحفظوا لقساوة الظروف الطبيعية، ولمخاطر المواصلات، ولعدم إقدام الأسلاف على التفكير في ذلك، حسب رواية الفشتالي، بينما يستشف من كلام المجهول السعدي، ومن موقفه من الحملة، أن جوهر الخلاف كان حول مدى شرعية غزو مناطق يدين أهلها بالإسلام[62]. لكن مؤرخ أحمد المنصور تغاضى كعادته عن ذكر الأسباب الحقيقية للتحفظ، وتمادى في إزالة كل العقبات التي اعترضت المشروع، من خلال التأكيد على نجاح ولي نعمته في تبديد شكوك العلماء، وإقناعهم بقدرة إمكاناته العسكرية المتفوقة على تحقيق ما عجز عنه الأولون، وبكون البلاد المستهدفة « أغزر نفعا، وأجدى مغبة، وأرحب مجالا، وأوسع عمرانا، وأوفر نشبا، وأقوى بمعادنها، وكثرة المستاق من رقيقها »[63]. بل إن إقدام أحمد المنصور على استخدام الحجج نفسها في رسالته المطولة إلى الجهات والأقطار، وهو يزف لها بشرى الفتح، وإصراره على أن المكاسب المحققة من وراء ذلك، هي تقوية الموارد للقيام بالمهمة الأساسية وهي الجهاد لاسترجاع الأندلس، إنما يدل على شعوره بأن شريحة من العلماء لم تقبل مشروعه إلا على مضض، وأن هدف الرسالة بالأساس هو إقناعها بنجاعة تدبيره، ورغبته في استقطاب المترددين من ممثلي السكان وكسبهم، ليقدروا « صنع الله فيه حق قدره... فإنه فتح لم تلد مثله الأيام ولا عوهد فيما سلف من دول الإسلام »[64].

وشكلت قضية تمليك جيش العبيد حجر الزاوية في اندلاع جدال فقهي حول شرعية هذا الإجراء، الذي لم يتم فيه الفصل بين العبد والحرطاني، أو مراعاة مبدأ الحرية في تمليك أسود الجلد وأحمره من القبائل.

---

[61] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 122.

[62] المجهول السعدي، ن.م، ص ص. 67–68؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 126؛ عبد المجيد القدوري، **المغرب وأوروبا...**، م.س.ذ.، ص ص. 158–159.

[63] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 128.

[64] رسالة أحمد المنصور إلى سكان الأقاليم والجهات، بتاريخ 7 شعبان سنة 999هـ، 31–5–1591م، عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 145. وكتاب أحمد المنصور لأهل فاس يخبرهم بفتحه بلاد السودان، خ.ح، رقم 1622. ولمزيد من التفاصيل حول حملة السودان، راجع: مبارك آيت عدي، **حملة أحمد المنصور الذهبي إلى بلاد السودان، مساهمة في إعادة الدراسة**، أطروحة دكتوراه في التاريخ، مرقونة، الرباط، كلية الآداب، 2003.

ولم تثر أية ضجة حول عمليات الجمع الأولى، التي حظيت بموافقة علماء فاس البارزين، الذين أشروا على ما عرض عليهم من الدواوين الواردة من مختلف الجهات المستهدفة[65]، وإنما وقع الاعتراض حين شمل الأمر مدينة فاس، واندلع نقاش شرعي حول تمليك الأحرار، أسفر عن اشتداد معارضة قادها محمد العربي بردلة، وعبد السلام جسوس، ومحمد ميارة، الذين أفتوا جميعهم بعدم جواز ذلك الإجراء. بل إن محمدا بن عبد القادر الفاسي توصل بثمان رسائل في الموضوع من المولى إسماعيل، يدل عددها على تملص الشيخ من تقديم إجابة صريحة[66]، وعلى عدم تمكن السلطان من إقناعه بالمصادقة على مشروع يوسع مجال الرقية إلى أشخاص أحرار، ثم قام عبد الله الروسي بجمع أعيان مدينة فاس بزاوية القلقليين، وقرأ عليهم كتابا من السلطان يوبخهم فيه بسبب معارضتهم لتمليك الأحرار[67].

وتوالى الضغط بعد أن تأكد المخزن من رغبة علماء فاس في استثناء حراطين مدينتهم، وما قد يسفر عنه ذلك من تذمر في الأوساط التي همتها عملية الجمع، ومن تأثير على بنية الجيش برمته، فتقرر استدعاء الفقهاء الثلاثة إلى مدينة مكناس، رفقة محمد بن الحاج الذي انضم إليهم، فوبخهم السلطان بطريقة مباشرة وفردية، فأصغوا إليه ولم يجيبوه باستثناء الشيخ جسوس، الذي دخل في حوار معه انتهى بقراءة مسودة أعدها الفقهاء في موضوع التمليك، لم ينل مضمونها رضا المولى إسماعيل، الذي هم بالقيام من مجلسه ليتجرأ الفقيه عبد السلام جسوس، ويمسك بثوبه الشيء الذي أدى إلى بداية محنته[68]. ماذا نستشف من فصول هاتين المواجهتين اللتين دارتا بين السلطانين وعلماء التيار الرسمي من جهة، وبين العلماء المعارضين من جهة أخرى؟

بادئ ذي بدء تجدر الإشارة إلى وجوب تسجيل أمرين، أولهما أننا لا نملك المعلومات الكافية عما دار في المواجهة الأولى حول مشروع فتح السودان، مقارنة مع المواجهة الثانية

---

[65] رسالة من محمد عليليش إلى محمد اليحمدي، مؤرخة بـ 8 ذي القعدة سنة 1104هـ يخبره بموافقة علماء فاس على ديوان عبيد بني مالك وسفيان. انظر: «رسائل إسماعيلية ضمن:
M. El Fasi, « Biographie de Moulay Ismail », *op. cit.*, p. 67.

[66] نفيسة الذهبي، ن.م، ص. 269، 272. ثم رسائل إسماعيلية، ن.م، ص. 62.

[67] محمد القادري، **نشر المثاني**...، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 117.

[68] نفيسة الذهبي، ن.م، ص ص. 294—295. ولمزيد من التفاصيل، راجع: محمد الحيمر، **جيش العبيد والدولة المغربية**؛ محمد المهناوي، **التنظيم العسكري وعلاقته بالسلطة والمجتمع في العهد العلوي الأول**، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ، مرقونة، الجديدة، كلية الآداب، 1996.

التي استحوذت على حيز هام من كتابات المرحلة. وثانيهما أن النزر القليل الذي وصلنا عن حوار أحمد المنصور مع العلماء، إما أنه لا يوحي بوجود مواجهة حقيقية بين الطرفين، أو أن الفشتالي الذي انفرد بالموضوع فضل عدم الدخول في تفاصيله، بدليل أنه لم يكلف نفسه عناء ذكر حتى بعض أسماء العلماء الذين تحفظوا على المشروع. وهو ما يجعل من الصعب الحديث عن فريقين متعارضين من الفقهاء، كما كان عليه الأمر خلال عهد المولى إسماعيل، باستثناء الإشارة العابرة للمجهول السعدي، التي نعت فيها المهنئين بنصر السودان، « بالمتفقهة والقواد وعلماء الظاهر العادمين البصائر والأمناء بغير حقيقية »[69]، مما يعني وجود تيار آخر من الفقهاء المتعففين، اتخذ موقفا مخالفا. لكن الإفراني أورد بأن الفقهاء عارضوا المشروع كلهم « بلسان واحد، ورأي متفق »[70].

مهما يكن من أمر، فالواضح أن أية محاولة للمماثلة بين النازلتين، تعد من باب المجازفة، نظرا لأن الأولى تتعلق بغزو مناطق جنوب البلاد، بينما الثانية دارت رحاها حول موضوع مس شرائح مختلفة في صلب المجتمع المغربي، وأحدث خلخلة في بعض التراتبيات، وفي مصالح مختلفة ارتبطت من قريب أو بعيد بشريحة هامة من العلماء، إن على مستوى ما هو آني، أو على صعيد مصداقيتهم في المنظومة الاجتماعية. غير أن هذا الأمر لا ينفي وجود قاسم مشترك بين النازلتين، يتجسد في حاجتيهما الماستين إلى مقاربة شرعية لتبريرهما، أي إلى اجتهادات يتم من خلالها التقريب بين الإسلام بصفته نظرية في أذهان حملة العلم، وبين الإسلام بصفته ممارسة سياسية في تصور المخزن ومن يدور في فلكه، ويوضحان اختلاف منطق السياسي عن الفقيه، وهذا التقابل هو الذي أفضى باستمرار إلى اندلاع نقاشات ساخنة، اشتدت وبلغت أحيانا درجات عالية من التوتر، وعبرت عن حركية يتجاذبها التحفظ والانفتاح.

وإذا كان أحمد المنصور قد نجح في تمرير مشروعه دونما حاجة إلى أخذ ورد، حتى إن الحاضرين في مجلس المشورة استحسنوا جوابه، و« استملحوا إشارته، واستجادوا رأيه، وقالوا له... ألهمت الصواب، ولم يبق لأحد ما يقول »[71]، فإن المولى إسماعيل اضطر إلى الدخول في مخاض طويل مع العلماء بهدف إقناعهم وإرغامهم على المصادقة على ديوان

---

[69] المجهول السعدي، ن.م، ص. 68.

[70] محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 91.

[71] محمد الإفراني، ن.م، ص. 92.

التمليك، بل إنه لم يذخر أية وسيلة ممكنة لبلوغ هدفه، فتراوح خطابه بين اللين تارة، والشدة تارة أخرى. وهكذا بعدما عرض في إحدى رسائله الموجهة إلى محمد بن عبد القادر الفاسي المنافع التي ستجنيها البلاد من وجود الجيش المحترف، اعتبر أن « العلم والخلافة أخوان لا يفترقان »...وتابع قائلا بأن « بعض أهل العلم والدين والفهم والنظر السديد، يفهم ذلك ويعرفه كمعرفتنا، فيشد أزرنا، وينظر نظرنا، ويقوي أكتافنا، ببينة صالحة واضحة، وبفتوى راجحة، وبقول أئمة أهل العلم والدين واليقين، ويقول الناس هذا السعي والعميل والرأي المصيب الذي وفق الله هذا الرجل إليه، ويسره فضلا منه يجب أن يسلك ويعمل به شرعا وطبعا، ونظرا ورأيا واجتهادا...ويشمر لإبلاغ مثل هذا مفتيا وخطيبا ومعربا وفصيحا عن هذا الشأن باليد واللسان، وينطق بالحق الذي ما عليه غبار، معرفا الناس خاصة وعامة بالآثار والأخبار... »[72].

ويستنتج من هذا الخطاب، أن على أهل العلم والدين في نظر السلطان، أن يتفهموا قراراته، ويبحثوا لها عن مرجعية وسند، ويفتوا بشرعيتها، ويخطبوا في المنابر لإقناع كل متردد بصحتها، وكل موقف مغاير فهو يتناقض مع الرأي السديد ويصنف دعاته فيمن يتناكسون ويتعامون ويتغافلون[73]. ولم يتردد المولى إسماعيل في استحضار أحداث تاريخية لتدعيم تصوره، وللتأكيد على أن منهجه كان معمولا به في العلاقة بين الفقهاء والملوك على الدوام، فاستشهد بسلفه أحمد المنصور، وبروابطه مع عبد الواحد الحميدي، والمنجور، والقصار، ويحيى السراج وغيرهم، إذ « كان كلما رام مسألة يجدهم في أكتافه فيها، وكذلك كان من قبله »[74]، بل ذكرهم بالنتائج الإيجابية لذلك التوافق والانسجام، وبضرورة اقتدائه، ما دام أن غزو السودان أفضى إلى إعلاء شأن الدولة السعدية، وإلى تحقيق المنافع الاقتصادية؛ إذ « جلبوا من الفيافي والبيداء والقفار من البلاد الشاسعة لإبقاء مثل هذا عليهم...وكأنكم أنتم لا شعور لكم بأولئك، ولا على شيء من سننهم وهديهم في سلوك تلك المسالك، وكأنا نحن عملنا الفدا هو حق ولا شرع وسداد ونظر وصواب، ولا اقتفينا عندكم ما اقتفاه الذين

---

[72] الرسالة الأولى من المولى إسماعيل إلى محمد بن عبد القادر الفاسي، منشورة ضمن مخطوط، خ.ح. 4490، نفيسة الذهبي، ن.م، ص ص. 408–409.

[73] ن.م.

[74] الرسالة الثانية من المولى إسماعيل إلى محمد بن عبد القادر الفاسي، ن.م، ص. 412.

تقدموا قبلنا »[75].

إذن فاستحضار المولى إسماعيل لحدث غزو السودان يوحي بمسألتين، أولاهما تمسكه الشديد بسلوك مسلك أحمد المنصور، وبتتبع خطواته، ورغبته في إعادة إنتاج العلاقات نفسها التي جمعت بينه وبين العلماء، على الرغم من تباين النازلتين والظروف التي أفرزتهما. وثانيتهما تركيزه على منطق رجل السياسة، الذي يحكم على القضايا من خلال ما ستسفر عنه من نتائج مادية ملموسة تهم الخاص والعام، وليس عبر ما ستثيره من نقاش نظري يمكن تجاوزه بإيجاد مخرج شرعي، على شاكلة ما حدث لحكام الدول السابقة، الذين « أذعنت لهم الأمم، وتحكموا في الأخص منهم والأعم، والعلماء الأعلام معهم في غاية الائتلاف من شد أزرهم ورعاية أوامرهم ونواهيهم، لا يبغون بهم بدلا، ولا لهم عن حماهم تحول ولا انحراف أصلا »[76].

وهكذا ألح المولى إسماعيل في رسائله على ضرورة تخلي العلماء عن مواقفهم المعارضة، والانخراط في المشروع السلطاني الذي لا يهدف فحسب إلى تدعيم البنيات العسكرية للمخزن، وإنما يسعى إلى حماية المغرب باعتبار أن كل أراضيه « ثغر من الثغور وهي أقصى البلاد الموالية للروم »[77]. وهو تبرير يحمل في ثناياه أكثر من دلالة، إذ يجمع بين الإقناع بوجوب الانصياع لشرط الجهاد، وبين وضع العلماء الرافضين أمام المسؤولية التي يحتمها الشرع. كما لم يفت أحمد المنصور خلال عرضه لمنافع غزو السودان، التلويح بأن المتولي على بلادهم « معزول عن الإمارة شرعا، إذ ليس بقرشي ولا اجتمعت فيه شرائط السلطنة العظمى »[78].

وتعكس هذه التبريرات مدى قدرة المخزن، خلال المناسبات التي كان يلجأ فيها إلى استفتاء العلماء، على إنتاج خطاب رمزي مستمد من فتاوى الفقهاء المرتمين في أحضانه، والمتفهمين لأبعاد قراراته. والأكثر من ذلك أنه وظف تلك الفتاوى للضغط على كل من تصدى لمشاريعه، ولاستقطاب كل من رام النفور من سياساته.

---

[75] ن.م، ص. 412.

[76] الرسالة الأولى من المولى إسماعيل إلى محمد بن عبد القادر الفاسي، ن.م، ورقة 6، ص ص. 405–406.

[77] الرسالة الثانية من المولى إسماعيل إلى محمد بن عبد القادر الفاسي، ن.م، ص. 410.

[78] محمد الإفراني، ن.م، ص. 91.

والملاحظ أن تأجج المواجهة على قلتها بين الطرفين، ارتبط في الغالب الأعم بالحالات التي كان يقدم فيها المخزن على تدابير هادفة، إلى تدعيم أسس مركزة السلطة وتقويتها، من قبيل غزو السودان وتكوين الجيش. ترى أكان العلماء المعارضون يرون في ذلك التدعيم تهديدا موجها بشكل مباشر لمصالحهم الخاصة[79]؟ أم أن اقتناعاتهم الدينية وحدها هي التي حتمت عليهم التمسك بمواقفهم؟

جدلية الخطاب الديني والسياسي

اعتبر أحمد المنصور في إحدى رسائله لدوق دي مدينا سيدونيا، حول موضوع العرائش، أنه مستعد لتسليم المدينة للإسبان شريطة أن لا يمنعه من الشرع مانع، أو يزعه من الدين وازع، في إشارة إلى معارضة العلماء. واستشار المولى إسماعيل كبار فقهائه حول مدى جواز مفاوضة الإنجليز، وأجاب مبعوثهم « هويث » Whet بأن الشرع لا يخوله توقيع اتفاق مع الكفار، الذين يحتلون طنجة، بل برر رفضه إطلاق سراح مائة أسير إسباني بمعارضة العلماء واحتجاجهم على هذه النازلة حين قال: « لا نقدر نخالف شريعتنا التي هي أساس ديننا الحنيف...ولولا معارضة العلماء لنا بهذا الاحتجاج القوي، لكنا سرحنا هذه المائة مع الفرائلي...فلأجل هذا بصرنا كلام علمائنا في هذه النازلة، لابد منه، ولا محيد عنه »[80].

وتوحي هذه العبارة الأخيرة بما لا يدع سبيلا للشك بأن هناك فصلاً من المنظور السلطاني، بين نوعية القضايا التي يتم عرضها على العلماء، وبأن رأي هؤلاء فيها لا يتطابق بالضرورة مع أهداف المخزن، وهو ما يعني أن الأخير كان ينتقي من الفتاوى، ما يتماشى مع حساباته السياسية، لتحسيس أصحابها بأهميتهم بصفتهم شركاء في اتخاذ القرار. وبالمقابل يرفض أخرى، ويلح على إعادة النظر في مضامينها لإشعار دعاتها بأنهم تابعون له، وبأن مهمتهم تكمن في تزكية ممارساته، وإسباغها بالشرعية كلما أشار لهم بذلك، إذ عبر أبو فارس السعدي عن ذلك الفصل، في رسالته لدوق دي مدينا سيدونيا، حول موضوع سجن الإسباني مرين Marin بالقول: « وهذه المسألة لو كانت من الأمور التي لا يعارض فيها وجه الشرع والدين،

---

[79] B. Badie, *« «Etat» et «légitimité»... », op. cit.*, p. 27.

[80] رسالة من المولى إسماعيل إلى كارلوس II بتاريخ 1101هـ، أوردها محمد بن تاويت، « من زوايا التاريخ المغربي »، **مجلة تطوان**، ع. 7، سنة 1962، ص ص. 117، 127، 133. انظر أيضا: محمد الإفراني، **روضة التعريف**...(ملحق)، م.س.ذ.، ص. 104. وعن فترة أحمد المنصور، راجع:

A. de Saldanha, Chronique *d'al-Mansour..., op. cit.*, pp. 56, 90.
Y. Nekrouf, *Une amitié Orageuse : Moulay Ismail et Louis XIV*, Paris, Albin Michel, 1987, p. 50.

وأنها من المسائل التي تختص بحكم السلاطين، لأسعفنا فيها رغبتكم، وأجبنا فيها طلبكم، ولكن لا يخفاكم أن ما يكون من مسائل الشرع والدين لا يعارض ولا يناقض »[81]. وهي سياسية تدجينية رفضها جل العلماء، باعتبارها وسيلة من وسائل تجريدهم من سلطة الرقابة على الإجراءات التي تمس المجتمع؛ لذلك اتخذوا من التمسك بالشرع سلاحا لحماية تلك السلطة، ولمواجهة أية مبادرة تسعى لتجاوزها بغية تكريس ثقافة احتكار القرار السياسي.

ومن هنا فلا غرو، أن يجمع رأي الفقهاء على أن الآلة العسكرية المحترفة، لو وظفت في الجهاد بهدف استرجاع الأندلس، كما تعهد بذلك السلطانان إبان مرحلة تشكيلها، لأفضت إلى إعلاء كلمة الإسلام، بدلا من استخدامها في تمتين ركائز المخزن عبر الإكثار من الضرائب. وهكذا ففي الوقت الذي كان يطمح فيه المخزن إلى توظيف الشريعة لتقوية هياكل السلطة السلطانية، سعى العلماء إلى جعل تلك السلطة في خدمة الشريعة[82].

على أن هذا لا يعني في شيء وجود تعارض دائم بين الطرفين، بقدر ما يترجم احتداد وتيرة الجدل حول بعض القضايا، التي كانت تجبر السلطانين على تمريرها في القالب الديني. أما عدا ذلك، فإن المخزن لم يتأخر في تقريب العلماء، وتخصيص استقبالات فاخرة لهم. فكلما سمع أحمد المنصور بقدوم رضوان الجنوي، « هش للقائه، وأقبل عليه بوجه البر والترحيب، ومهد له الجلوس بإزائه تعظيما وإجلالا، واختصه بمزية الخلوة حتى ينصرف مكرما ومعظما ومشفعا »[83]، وتعامل على النحو نفسه مع الشيخ البصري المكناسي وعلي الشاطبي، وعبد الواحد الشريف وغيرهم[84]. وخرج المولى إسماعيل من قصره للقاء الشيخ عبد القادر الفاسي بروضة سيدي عبد الرحمان المجذوب، واستقبله بقصره، وأطلق سراح السجناء إكراما له وفرحا بقدومه، كما كان يستدعي فقهاء فاس لحضور الحفلات الدينية بداره[85].

ولا يخفى ما لهذه السلوكات من أهداف ترمي إلى استقطاب العلماء المعارضين واستمالتهم، وترسيخ ولاء العلماء الرسميين، وتوظيف زياراتهم في كسب إجماع السكان

---

[81] رسالة من المولى أبي فارس إلى دوق دي مدينا سيدونيا بتاريخ 7 ربيع II 1014هـ:
Archivo General de Simancas (Valladolid) Espagne, S. E, Leg. 200.

[82] عبد المجيد القدوري، **ن.م**، ص. 156؛ عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، م.س.ذ.، ص. 121.

[83] عبد العزيز الفشتالي، **ن.م**، ص. 224.

[84] **ن.م**، ص. 224–225.

[85] محمد القادري، **ن.م**، ج. 2، ص ص. 293–294، 357.

الذين يرون فيها مظهرا من مظاهر عظمة السلطة السلطانية، ومؤشرا من مؤشرات قدرتها على إظهار تبعية ممثليهم لها، وشكلا من أشكال تجديد المشروعية، وتقديم الدعم لتدابيرها.

بالمقابل يؤكد هذا الاهتمام حاجة المخزن الملحة إلى حضورهم المادي والرمزي، باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من نسقه السياسي. لذلك حرص على الاحتفاء بالمقربين منهم، وحاول قدر المستطاع إشراك المستنكفين، ليس بواسطة تلك الزيارات النادرة فقط، ولكن أيضا من خلال طلب الاستشارات الفقهية من أبرزهم.

وإذا كان هذا الموقف يؤكد واجبات العالم الشرعية، المتمثلة في نصيحة أولي الأمر لما فيه خدمة الأمة الإسلامية، فالظاهر أن المخزن فوض العلماء في غالب الأحيان البت في النوازل الجزئية، وعمل بخلاصات فتاويهم حول جلها، لكنه كان متشددا في جل تدخلاتهم التي ترتبط بشكل مباشر بترتيبات بناء هياكله. فلم يتقبل أحمد المنصور نصيحة قاضيه عبد الواحد الحميدي بخصوص التنكيل بالثائرين وتعذيبهم، بل هجره أياما، ولم يعف عنه إلا لمكانة المشيخة، فأراد بذلك أن يشعره، ومن خلاله بقية العلماء، بأن للنصيحة خطوطا حمراء لا يسمح بتجاوزها، بل أكد له بأن وجوده بمراكش رفقة أصحابه رهين بنجاعة تلك السياسة الأمنية[86].

وبلغ الأمر بالمولى إسماعيل إلى تهديد علماء فاس المعارضين لمشروعه العسكري وسجنهم، إلى أن انتهت القضية بوفاة عبد السلام جسوس؛ لأنه وجد في تلك المعارضة حجرة عثرة أمام طموحه القاضي بتقوية الجيش، وجرأة زائدة من أولئك العلماء الذين تجاوزوا دور النصيحة وإبداء الرأي، وانتقلوا إلى مرحلة إصدار الفتاوى التي تخل بسير شؤون المخزن، فهل يرد هذا التشدد من جانب السلطانين إلى الطرق التي كان يتم بها تقديم النصيحة؟

لقد ألح الشيخ الجنوي في رسالته الأولى إلى أحمد المنصور، على ضرورة استغلال نصر وادي المخازن في استرجاع مدن طنجة وأصيلا وسبتة، التي مازالت بيد العدو، داعيا إياه إلى « الحزم وإمضاء العزم »[87]، لبلوغ ذلك. وعبر في الرسالة الثانية بلهجة شديدة، عن تذمره من إقدام السلطان على افتداء الأسرى البرتغاليين مقابل المال، عوض مبادلتهم بالأسرى المسلمين؛ لأن التعامل في نظره مع بقاء هؤلاء بأيديهم، « كأن الأمر سهل، فلا ليس الأمر بسهل، وإنما

---

[86] محمد الإفراني، ن.م، ص. 158.

[87] أحمد المرابي، ن.م، ص ص. 423–424.

يحاسب على ذلك من قدر عليه ولم يفعله كالراعي والرعية، فإن كان هذا حرصا على المال، فإن المال بالغرب كثير، وقبل أن كانت هذه الغنيمة أكنتم محتاجين إليه بل كنتم أغنياء عنه »[88]؟

ووجه الحسن اليوسي رسالته المشهورة إلى المولى إسماعيل، التي تضمنت الموعظة والنصح لتدارك مواطن الخلل المرتبطة بتعسف الجباة، وبضرورة تعمير الثغور لممارسة الجهاد، وبوجوب إنصاف المظلومين ومعاقبة الظالمين، مذكرا إياه بواجباته تجاه الرعية ومشددا على « أن الأرض وما فيها ملك لله تعالى لا شريك له، والناس كلهم عبيد لله تعالى وإماء له، والسلطان واحد من العبيد، وقد ملكه الله تعالى عبيده ابتلاء وامتحانا، فإن قام عليهم بالعدل والرحمة والإنصاف والإصلاح، فهو خليفة الله في أرضه...وإن قام بالجور والعنف والكبرياء والطغيان والإفساد، فهو متجاسر على مولاه في مملكته »[89].

فمن خلال هذه المراسلات، تظهر قوة خطاب هذين العالمين وصرامتهم في مواجهة الاختلالات الشرعية التي طبعت سياسات السلطانين، ويبدو عدم تقاعسهما في الصدع بها، والكشف عن لزوم تقويمها. والواضح أن تقبل هذه النصائح يدخل في إطار الحظوة التي حظي بها الشيخ الجنوي لدى أحمد المنصور، والمرتبة التي تبوأها اليوسي لدى المولى إسماعيل، بالنظر إلى وجودهما خارج النسق المخزني، وما واكب ذلك من توظيف مواعظهما في إبراز القدرة على الانفتاح على الرأي المعارض، عملا بما أوجبته الشريعة من جهة، وعلى امتصاص الانتقادات التي تطول التدابير السلطانية حفاظا على مبدإ التوازن من جهة أخرى، خصوصا إذا علمنا حجم الصيت الذي تمتع به الرجلان في عهديهما. فالجنوي كان من أبرز شيوخ فاس، أسس مدرسة صوفية شاذلية تنسب له، والحسن اليوسي كلفته شهرته العلمية التنقل من مكان لآخر بأمر من السلطان خوفا من تكاثر أتباعه، غير أن بعض فتاويه وجدت صدى لدى المولى إسماعيل الذي قرر غزو طائفة العكاكزة ، بعد أن أدينت من قبله باعتبارها طائفة مارقة[90].

وعلى الرغم من تباين المواضيع المدرجة في الرسائل الموجهة إلى السلطانين، ومن اختلاف

[88] ن.م، ص ص. 31–32.

[89] محمد القادري، ن.م، ج. 3، ص. 32 وما بعدها.

[90] محمد القادري، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص. 38، هامش 3، ولنفس المؤلف، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص ص. 26، 53. وحول طائفة العكاكزة، راجع: فاطمة خليل، **رسائل أبي علي الحسن بن مسعود اليوسي**، ج. 1، جمع وتحقيق ودراسة، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1981، ص ص. 274–299.

درجات المؤاخذة على تجاوزاتهما، فإن القاسم المشترك بينهما يكمن في عبارات التذكير بضرورة الالتزام بالشرع، والمحافظة على نواميسه، وتجنب كل التدابير التي من شأنها أن تخل بذلك. إذ خاطب الشيخ الجنوي أحمد المنصور قائلا: « ولا أظن مثل هذا يخفى عليكم حتى نحتاج أن نذكركم به »[91]. بمعنى أن المخزن على وعي تام بالإجراءات التي يتخذها، والمتماشية مع مصلحته السياسية، وليس مع ما يدور في أذهان العلماء من أسبقيات، أي أن الأوضاع لم تكن تسعفه على الدخول في صراع مع الإسبان حول الثغور، وهو في حاجة إليهم لحمايته من تدخل عثماني محتمل، فحاول استثمار انتصار وادي المخازن في الموازنة بين الإمبراطوريتين. كما أن لجوءه إلى افتداء النصارى بالمال يرجع إلى الضرورات التي فرضها بناء جيش قوي يخضع به البلاد، ويحول دون سقوطها في يد المتربصين.

وأدرك الحسن اليوسي بشكل واضح أن « المُلك بناء، والجند أساسه... فلا سلطان بلا جند، ولا جند إلا بالمال، ولا مال إلا بجباية، ولا جباية إلا بعمارة، ولا عمارة إلا بالعدل، فالعدل أساس الجميع »[92]. لكن واجبه كحامي الشريعة حتم عليه أن يندد بالظلم وثقل الضرائب، لأنه يستمد مصداقيته من المجتمع الذي يعاني من ذلك الثقل، ويتحمل أعباءه، بينما شكل هذا النمط الجبائي، من وجهة نظر المولى إسماعيل، خير سبيل لتكوين جيش محترف.

ومن هنا ندرك لماذا كان المخزن يتفهم احتجاجات هؤلاء العلماء، التي تتماشى مع اقتناعاتهم، وتنبض بما تحس به العامة من حيف، وتنطق بالهاجس الذي حكم الخطاب الشرعي الخاضع لوصايتهم الأخلاقية، في مواجهة الخطاب السياسي المحسوب بحسابات الظرفية العامة التي أفرزته. وفي هذا الإطار، نلاحظ مثلا كيف أن محمد المجاصي، اقترح رد طائفة العكاكزة عن غيها بواسطة التعليم، بينما عارض اليوسي ذلك بشدة معتبرا إياها كافرة[93]، ووجد جاك بيرك في الموقف الأخير التزاما بالدفاع عن قضايا العامة، ومصالح المسلمين، وتمسكا بمحاربة الطرقية[94]، وهو ما يبين الاختلاف بين مواقف العلماء الرسميين، ونظرائهم الموجودين خارج السلك المخزني.

---

[91] أحمد المرابي، ن.م، ص ص. 423–424.

[92] محمد القادري، ن.م، ج. 3، ص. 35.

[93] عن النقاش الفقهي الذي دار بين العلماء حول هذه النازلة، انظر: عبد الله نجمي، **التصوف والبدعة بالمغرب طائفة العكاكزة، القرنين 16 و17م**، الرباط، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، 2000، ص. 416.

[94] J. Berque, *Al-Youssi...*, *op. cit.*, p. 66.

لكن السلطانين فضلا، على ما يبدو، أساليب النصح التي روعيت فيها حدود التراتبية، واستبعدت التجاسر، والتزمت بما هو متعارف عليه في مخاطبة الحكام وأولي الأمر، فمحمد العربي بردلة على سبيل المثال، كثيرا ما كان يكاتب السلطان، « وإذا شافهه لا يتكلم بل يقتصر على ما يكتب له بالقلم في الأجوبة والرسائل وغيرها »، ففي فتواه حول مسألة العبيد قال: «إن الناس علماءهم مجبولون على السعي في مرضاة الأمراء والمساعفة في تكميل أغراضهم»[95]، وهو ما جعله في منأى عن ما آلت إليه وضعية جسوس، الذي تجرأ على الدخول في سجال فقهي، أثار ثائرة المولى إسماعيل وسخطه عليه. وتبنى الفقيه التجموعتي، الممثل للتيار الرسمي، موقفا مماثلا حين ألح على ضرورة مخاطبة السلطان بلباقة، وعدم مراجعته في قراراته، بل التسليم بها والانقياد لها حفاظا على هيبته، وإن كانت مخالفة لرأيهم، فيجب تقبلها، والصبر لأحكامها، وإدخالها في ما قدره الله وقضى به.

ونحن نتناول علاقة العلماء بالمخزن، تثيرنا ملاحظة أساسية مضمونها أن السلطانين حرصا معا على الحفاظ على اتصالات مستمرة مع علماء المشرق، سواء من خلال زيارات بعضهم للمغرب، أو عبر المراسلات التي تم تبادلها بين الطرفين. فما الأبعاد الكامنة وراء هذه الصلات؟

صلات السلطانين بعلماء المشرق

كتب أحمد المنصور إلى العالم البكري يطلب منه تزويده بكتب دينية، وإجازته والدعاء له بالسداد والتوفيق لاسترجاع الأندلس، وراسل بدر الدين القرافي للغرض نفسه، وخاطب صاحب أرض الحجاز حسن بن أبي نمي طلبا في الدعاء الصالح، وتبادل المولى إسماعيل مكاتبات مع العالم المصري الخرشي[96].

وارتبطت بعض فصول هذه المراسلات بمواضيع همت السياسة الداخلية بالمغرب، من قبيل نجاح السلطان السعدي في إخماد ثورة الناصر، وتمكن نظيره العلوي من فتح العرائش، وعزمه على تشكيل جيش من العبيد. وهي قضايا صبت كلها في منظومة الجهاد التي تعد

---

[95] محمد القادري، نشر المثاني...، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 247؛ ابن الحاج، ن.م، ج. 7، ص. 191. وحول التجموعتي، راجع: المولى عبد الحفيظ، داء العطب قديم...، م.س.ذ.، ص. 59.

[96] عبد الله كَنون، ن.م، ص ص. 37، 50، 54، 59، 104، 126. الفشتالي، ن.م، ص. 187. وبخصوص المولى إسماعيل، راجع: محمد الضعيف، ن.م، ص. 74.

مفتاحا لتقوية عضد المخزن، الذي لم يقتصر على توظيفها في إقناع العلماء المغاربة، وإنما أشرك نظراءهم المشارقة لكسب دعم إضافي لمشروعيته السياسية، وللتأكيد على أسبقية أهل البيت في حمل مشعل الخلافة، في إشارة إلى عدم شرعية الحكم العثماني.

والأكثر من ذلك، أن هذه الاتصالات يمكن قراءتها باعتبارها خطاباً موجهاً إلى النخب الدينية المحلية الرسمية، وتحديدا المعارضة منها، التي ما فتئت تلوح بسلاح الشرع لمواجهة المشروع السلطاني الهادف إلى تمتين المركزة السياسية، خاصة في عهد المولى إسماعيل، الذي لم يتردد في مطالبة محمد بن عبد القادر الفاسي، بتقديم جواب مقنع عن تساؤلاته فخاطبه قائلا: « حتى لو رآه أهل مصر لأقروا بعلمك ويشهدوا به »[97]. ويترجم هذا التعبير بشكل جلي محاولة تروم التذكير بالدور المرجعي للهيئة الدينية بالمشرق، وبقدرة المخزن على التعامل معها، كلما دعت الضرورة لذلك باعتبارها تمثل الأصل، ويمكن من خلال إشراكها في النوازل الملحة، تجاوز كل التلكؤات التي قد تعتري سلوك النخبة التشريعية المحلية، أو على الأقل زعزعتها، لإضفاء المصداقية على ممارساته تجاه السكان، وهذا ما تجسد بالفعل في معضلة تكوين جيش العبيد.

ولم تقتصر العلاقات بين السلطانين وعلماء المشرق على المراسلات، بل امتدت لتشمل الزيارات التي قام بها هؤلاء لبلاطيهما. وهكذا وفد على أحمد المنصور فقهاء من الشام والعراق ومصر والحجاز، وألفوا تآليف حوله، كما استقبل المولى إسماعيل عددا كبيرا منهم، وأجزل لهم مختلف أصناف العطاء وأحاطهم بكل عناية وتكريم[98]. وفي الوقت الذي كانت تمثل فيه هذه الزيارات إحياء للروابط الثقافية مع المشرق، فإنها لم تخل من أبعاد رمزية، تجسدت في اعتبارها من وجهة نظر المخزن، ركيزة من الركائز التي يمكن المراهنة عليها في تزكية أسسه الشرعية، وضمان استمراريتها أمام كل من يخالجه الشك في ذلك.

والمثير للانتباه في علاقات المخزن بالعلماء، على عهد السلطانين، هو غلبة نوع من التوافق عليها إبان حكم أحمد المنصور مقارنة مع خلفه، الذي اضطر بين الفينة والأخرى إلى مخاطبتهم رغبة في إسباغ الشرعية على سياساته، وتعكس رسائله المتعددة إليهم حجم

---

[97] رسالة من المولى إسماعيل إلى محمد بن عبد القادر الفاسي بتاريخ 8 شوال 1096هـ ضمن:
M. El Fasi, « Biographie de Moulay Ismail », *op. cit.*, p. 42.

[98] أحمد المقري، ن.م، ص ص. 14، 18؛ عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص. 89.

الصعوبات التي واجهها في احتواء اعتراضاتهم[99]، الشيء الذي اضطره إلى الضغط على علماء فاس، من خلال توظيف نظرائهم المنحدرين من الزاوية الدلائية. واختير في هذا الإطار، محمد المسناوي الدلائي أول خطيب لتدشين ضريح المولى إدريس بعد ترميمه، وعلى الرغم من اعتذاره عن إلقاء الخطبة بدعوى مرض ألم به، فإن المولى إسماعيل عين محمد بن عبد الرحمان الدلائي لتعويضه[100]. ولا يخفى ما لهذا المنصب من أبعاد رمزية وازنة، وما لذلك الإصرار من قبل المولى إسماعيل على بقائه في يد العلماء الدلائيين من أهداف، تكمن بالدرجة الأولى في تحسيس علماء فاس، بقدرته على الأقل، وهو يعي صعوبة ذلك، على إقصائهم من تسيير بعض المناصب الدينية الحيوية، وما يحمله هذا الإقصاء من دلالات لكل من حاول المضي قدما في سياسة شد الحبل معه.

وبالرغم من كون الحسن اليوسي، « سعى...في المصالح وارتكاب المخاطرة في إرشاد السلطان إلى ما هو واجب عليه...واجتمع معه وشافهه وقضاياه معه كثيرة »[101]، فنصائحه قوبلت بصدر رحب من قبل المولى إسماعيل، لأنه وجد في علو شأوه وسيلة ناجعة لمواجهة بعض علماء فاس الذين كانوا ينفرون من حضور مجالسه العلمية، ويتقززون من أصوله البدوية، ويخشون من تنامي سمعته العلمية، ولأنه خاف من أن يثور عليه، فتغاضى عنه وكلف الفقيه التجموعتي بمواجهته، على حد تعبير المولى عبد الحفيظ[102].

ويجد هذا التباين في سياسات السلطانين تجاه العلماء تبريره، في اختلاف المقومات الشخصية للرجلين، والظرفية السياسية التي حكما في ظلها. ففي الوقت الذي استفاد فيه أحمد المنصور من جو الإجماع الذي أعقب انتصار معركة وادي المخازن، وما تلاه من ضرورة استثمار ذلك الإجماع في تعبئة الفقهاء للتصدي للتهديدات العثمانية والإسبانية، وعرف كيف يمتص حماسهم الديني من خلال تحويل أنظارهم من التفكير في الأندلس إلى غزو السودان، اتسمت مرحلة حكم المولى إسماعيل بعدم حصول توافق مماثل من قبل

---

[99] عبد الله العروي، **مجمل...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 87.

[100] محمد القادري، ن.م، ج. 3، ص. 267، ولنفس المؤلف، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص. 318.
J. Berque, *Ulémas..., op. cit.*, pp. 252-3.

[101] محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص ص. 37–38.

[102] أشار محمد القادري إلى أن مشاهير علماء فاس امتنعوا عن حضور مجالس اليوسي، الذي « بالغ في الذب عن الشريعة... لا يخاطب السلطان إلا بصريح الحق مشافهة ومكاتبة ». محمد القادري ن.م، ج. 3، ص. 26. ثم للمؤلف نفسه **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص. 258، المولى عبد الحفيظ، ن.م، ص. 58.

العلماء، الذين تأرجحوا تارة بين مساندته، وأخرى بين دعم خصومه، وهو الأمر الذي أسفر عن توتر العلاقة بين الطرفين. كما أن تراجع خطر الإمبراطوريتين التقليديتين في البحر الأبيض المتوسط، لم يترك له على شاكلة سلفه هامش المناورة بقصد كسب الإجماع الداخلي تجاه عدو مفترض، فبقيت صلاته بهم محكومة بهذه المعطيات، التي زاد من تعقيدها ظهور السلطان بمظهر المصر على احتواء الجبهة المعارضة داخل مؤسسة العلماء التي تمسكت بمواقفها الرافضة لتلك المحاولات. غير أن هذا الحراك بين الديني والسياسي لم يقتصر على فئة العلماء، بل امتد ليعم مؤسسات دينية كالزوايا، لها من الوزن ما جعل المخزن يمنحها الأولوية في حساباته السياسية. فما هي طبيعة هذه العلاقات التي جمعت بين الطرفين على عهد السلطانين؟

المخزن والزوايا: إغراءات وضغوط

شكلت الزوايا مجالا خاصا في النسيج الديني والاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمع المغربي، ارتبط في نموه وإشعاعه بالفترات التي دب فيها الضعف داخل الجهاز المخزني، وظل هذا الإشعاع رهينا بمدى قدرة الولي الصالح على إثبات وجوده، من خلال الوظائف التي تضطلع بها زاويته، والوسائل التي تكرسها لخدمة الناس، من كرم واستشفاء وتعليم وراحة وتحكيم وحرم وتعبئة[103]. ودل التباين في القيام بهذه المهام على أهداف كل ولي من وراء إنشائها، وعلى صعوبة تعميم تعريف واحد على جميع الزوايا؛ لأن وضعها ارتبط بظروف تأسيسها، وتحديدا بالمؤهلات الشخصية لزعيمها، وبنوعية العلاقات التي جمعتها بالسلطة المركزية.

فهناك صنف من الأولياء انعزل عن الناس ومارس الزهد والتقشف، وفتح الأبواب لإطعامهم، وزاول صنف آخر كسب معاشه بيده واندمج في المجتمع، وجعل كل إمكاناته من الطعام والعلم في خدمة الناس، وكرس صنف ثالث القاعدة المادية لزاويته لإظهار أبهته وصلاحه[104]. واشتركت الأصناف الثلاثة في خاصية واحدة هي سلطة الزعامة التي يرتكز فيها الولي على « الابتعاد عن دائرة باقي الأفراد العاديين، ومعاملته كشخص استثنائي

---

[103] عبد الله العروي، ن.م.، ص. 36.

A. Laroui, *Les origines…, op. cit.*, pp. 137, 143.

[104] عبد المجيد القدوري، ن.م، ص ص. 122–123.

يتسامى عليهم، ويتمتع بقوة خارقة أو على الأقل بقوى وصفات غير عادية استثنائية »[105]، على حد تعبير ماكس فيبر. وجعل هذا الأمر من الولاية تعبيرا عن المعرفة الباطنية التي تتخذ من الأساليب الصوفية مرجعية لها، مقابلَ المعرفة الظاهرية للعلماء، أي أن مكانة الزاوية ظلت محكومة بثقافة الكرامات، وما تمتلكه من قدرة على الإقناع، وما تخوله من رأس مال رمزي، يمكن أصحابها من التمتع بمراتب، ومن القيام بأدوار داخل المجتمع، مما أضفى عليها صفة قوة تنظيمية داخل مجال نفوذها، تأرجحت تدخلاتها بين الظهور بمظهر المنافس المحلي والجهوي لسلطة المخزن، وبين البروز بصفتها جهازاً اضطلع بمهام تحقق التوازن الاجتماعي، وتكمل ما عجزت تلك السلطة عن تأمينه.

ويبدو من هذا المنظور، أن تناول موضوع الزوايا لا يجب حصره في أبعاده الدينية فحسب، بقدر ما يستلزم معالجته في إطار الأنساق الاجتماعية الداخلية وعلاقاتها بالضغوط الخارجية التي تعرضت لها البلاد، وما واكبها من إحداث خلخلة استوجبت وجود هذا النوع من المؤسسات، التي لم تجسد ردود أفعال كرست القدرة على التكيف مع المستجدات الطارئة، وإنما مثلت تعبيرا عن الحاجة إلى فضاء مواز للمخزن المحلي، إما يتحالف أو يدخل في مواجهة معه. هل ارتبطت إذن ظاهرة الزوايا بامتداد مؤسساتي تغيا استقطاب بعض القوى الكامنة داخل المجتمع؟ سؤال مهم لفهم علاقات الزوايا بالمخزن[106].

بين التحالف والمواجهة

الظاهر أن استثمار الزوايا لنشاطها لم يقتصر فقط على الزهد والتصوف والمرابطة وإنتاج الكرامات، وإنما امتد ليشمل التحكيم في النزاعات بين القبائل التي عجزت عن إفراز مؤسسات تتجاوزها، وتنظم العلاقات في ما بينها، فوجدت ضالتها في الصلحاء الذين كرسوا أنفسهم لهذا الغرض[107]، وهو وضع دعمه المخزن من خلال منح الامتيازات لهذه المؤسسات، شريطة حصر أدوارها في المجالين الديني والاجتماعي، لأنه وجد فيها وسيلة من الوسائل التي أمكنه المراهنة عليها لتغطية قصوره الإداري، فأسهم بذلك في تزكية أعمالها وفي منحها الاستمرارية بصفتها قوة فاعلة في بنية المجتمع.

[105] أيمن الياسيني، الإسلام والدولة...، م.س.ذ.، ص. 44.

[106] A. Laroui, *Les origines..., op. cit.*, p. 135.

[107] P. Pascon, *Le Haouz de Marrakech*, t. I, Rabat, Ed. marocaines,1977, p. 256.

غير أن أي حديث عن علاقات الزوايا بالمخزن إبان عهدي أحمد المنصور والمولى إسماعيل، لابد له أن يتم من خلال استحضار ظروف تولي كل منهما دفة الحكم في البلاد، فإذا كان السلطان السعدي قد استفاد من دعم الزوايا عقب الملحمة الجهادية بوادي المخازن، التي شكلت انتصارا لأصحاب الطرق، وتتويجا للجهود التي بذلتها الطريقة الجزولية بالتحديد، ووجد نفسه مدينا لهذا الدعم، وملزما بمراعاته على الأقل في السنوات الأولى من حكمه، فإن السلطان العلوي اعتمد في ترسيخ سلطته، على الشوكة التي مكنته من مواجهة كل من أبدى معارضة، بما في ذلك الزوايا. وهكذا تولى الأول في سياق سياسي اتسم بتأجج نشاط الصلحاء، بينما حكم الثاني في ظل فترة فقد فيها هؤلاء « هيبتهم، بعد أن تورطوا في علاقات مشبوهة مع الغزاة والتجار والنصارى »[108].

كان أول إجراء اتخذه أحمد المنصور هو مكافأة الزاوية الريسونية، التي احتضنت الجمع العام لقبائل المنطقة بجوار ضريح مولاي عبد السلام بن مشيش استعدادا لخوض معركة وادي المخازن، حيث تم أداء صلاة الجمعة والدعاء بالنصر للسلطان، فقرر جعل الضريح حرما يماثل حرم مكة، وخول لآل بن ريسون جملة من الامتيازات، وأعفى قبيلة بني عروس من أداء الضرائب، بل سمح لشرفاء العلم بتلقي نصيبهم من هبات ضريح المولى إدريس[109].

ومثل هذا الظهير أول مظهر من مظاهر الإقطاع التي استفادت منها زاوية بالمغرب، مجازاة لها على ما قدمته من خدمات، واعترافا من جانب المخزن بنفوذها في المنطقة. فما هي الأهداف الكامنة وراء إقدام السلطان السعدي على هذه الخطوة؟

من الجلي، أن أحمد المنصور كان على وعي تام بحساسية الظرفية التي تربع فيها على عرش البلاد، والمتمثلة أساسا في الإجماع الذي واكبها من منطلق أن حدث المعركة شكل انتصارا للإسلام على المسيحية، وأفرز التفافا حول شخص السلطان لصد كل القوى المتربصة بالمغرب، فكان عليه أن يعيد الاعتبار لكل من أسهم في ذلك الإجماع، وخاصة من شارك بشكل مكثف في تعبئة المجاهدين من أجل إحراز النصر. فتخويل الامتيازات للزاوية التي دارت المعركة في مجال نفوذها، مثل مكافأة من جهة لكل من حضر القتال من أتباع الزوايا

---

[108] عبد الله العروي، ن.م، ج. 3، ص. 83.

[109] محمد بن عزوز حكيم، **مساهمة رباط تازروت...**، م.س.ذ.، ص ص. 77–79، 84، راجع أيضا:
G. Dragues, *Esquisse d'histoire religieuse du Maroc : confréries et zaouïas*, Paris, Peyronnet et Cie, 1951, pp. 66-7.

الأخرى، وجسد نية المخزن في عدم التخلي عن حلفائه، ومعاملة كل من أظهر الولاء بالمثل، وكرس من جهة ثانية شعورا بالأهمية الإستراتيجية للزاوية في شمال غرب المغرب، باعتباره درعاً يمكن توظيفه عند الحاجة لرد أي هجوم إسباني محتمل، ولامتصاص أية حركة تمرد تخطط للانطلاق من الريف الغربي، وهو ما يفسر لنا أسباب انطلاق ثورة الناصر من مليلية بدل العرائش كما سنرى لاحقا[110].

لكن ظاهرة منح الامتيازات لم تشكل ثابتا من ثوابت سياسة السلطان السعدي تجاه الزوايا بشكل عام؛ لأنه كان يدرك خطورة ذلك على مستوى تدعيم سلطته ومركزتها، إذ إن تعميم الإعفاءات يعني حرمان المخزن من موارد مالية هامة، هو في حاجة ماسة إليها لتحديث البلاد، لهذا سرعان ما بادر إلى تقليص نفوذ معظمها، ووضع حد للتحالف المرحلي الذي أعقب معركة وادي المخازن، خصوصا بعد أن تأكد له عزمها على استغلال ذلك التحالف لتوطيد وجودها. وهكذا اتخذ أحمد المنصور عدة إجراءات ضداً على زعيم زاوية أبي الجعد الشيخ الشرقي، نتيجة لما « بلغه...من نفوذ تجاوز منطقة تادلة إلى تامسنا وما جاورها، ووصلت أصداء ذلك إلى كل من فاس ومراكش...فتعددت حالات الاختبار والامتحان للزاوية من قبل السلطان المذكور، فكان من جملة ما أنكر عليه بعض هؤلاء لباسه الملوكي البعيد عن لباس الأولياء والصلحاء »[111]، حتى إن القائد إبراهيم السفياني هم بتسميمه.

ويستنتج من موقف السلطان أمران هامان: أولهما أن للزوايا حدودا لا يسمح بتجاوزها، ومنها ظاهرة الاغتناء التي تفضي إلى بروز الطموح السياسي، وهو ما يوضح لنا عدم تقبل ارتداء الصالح للباس رفيع لا يتماشى مع مرتبته، حتى « قال بعضهم هذا لباس الملوك فكيف يكون هذا وليا »؟[112]، أي أن اللباس أضحى يمثل علامة على الثروة، ويرمز إلى تضخم السلطة المادية للولي. وثانيهما أن مجال إشعاع نفوذ الزاوية في منطقة حيوية شكل تهديدا مباشرا للسلطان، خاصة بعد أن أصبح بعض كبار أطر المخزن الساخطين على سياسته يتخذون من

---

[110] مذكرة مغربي ينحدر من مدينة العرائش، وكان يعيش بإسبانيا، بتاريخ 28-6-1595:
Archivo General de Simancas, (Valladolid) España, Seccion Estado, Legajo 174.
خاب أمل أحمد المنصور بعد أن راجت أخبار حول لجوء الناصر إلى زاوية محمد بن علي بن ريسون، التي لم يتمكن قائده حمرية من دخولها. حول علاقة الزاوية الريسونية بثورة الناصر، راجع: **مجموع مخطوط**،خ.ع، رقم 2286، ص. 151.

[111] أحمد بوكاري، **الزاوية الشرقاوية، زاوية أبي الجعد دورها الاجتماعي والسياسي**، ج. 2، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 1989، ص ص. 87-88.

[112] الحسن اليوسي، **المحاضرات**، ص. 79.

الزاوية ملاذا لهم. لكن عزم أحمد المنصور دفع الشيخ إلى تدارك الأمر، من خلال إرسال أحد أبنائه الذي نجح في إصلاح ذات البين بين أبيه وبين السلطان، وهو ما تأكد بتموضع الشرقي في خانة المعارضين لثورة الناصر، وبتردد أصداء هذا التطبيع في الكتابات اللاحقة، وفي ذاكرة الناس عبر تناقل عبارة، « بعد محمد لا فقر وبعد أحمد لا سلطان »[113]؛ أي أن تحالف الرجلين عاد على البلاد بالأمن والاستقرار اللذين افتقدا بعد موتهما[114].

كما أن ردع السلطان لثورة ابن قرقوش، الذي لبس شعار « أهل الزهد والورع المنتمين إلى الصلاح، وانتحل المشيخة...إلى أن نزل بجبال غمارة...وادعى الهداية...فساندوه وانتشر خبره في سائر بلاد الهبط وجبالها... »[115]، لا يمكن وضعه إلا في السياق نفسه. كما يصب في الاتجاه نفسه، إقدام القائد حمرية على تخريب عدد من الزوايا، التي ساندت الناصر وخاصة زاوية عبد الله الكوش، واستعمال أحمد المنصور لأسلوب الغلظة أحيانا مع زعيم الزاوية البوعمرية الموالية له[116]. ولا يمكن فهم لجوء هذا السلطان إلى سجن شيخ زاوية سوس، المدعو علي بن موسى في تارودانت إلى أن مات بها سنة 1597 [117]، إلا في إطار الأهمية التي كانت تنفرد بها المنطقة، بصفتها قاعدة خلفية للحكم السعدي، وممراً تجاريا هاما.

وتزيل هذه الأمثلة وغيرها الانطباع المنبعث من بعض المصادر الإخبارية عن حسن الصلات، التي جمعت السلطان السعدي بالزوايا، مقارنة مع خلفه المولى إسماعيل، بدليل أن عددا من المرابطين حافظوا على استقلالهم بجبال الأطلس الكبير، بل منهم من أعلن تمرده بعد استفحال ثقل السياسة الجبائية لأحمد المنصور[118].

واستفاد السلطان العلوي من نهج أخيه المولى رشيد، الذي عصف بالدلائيين والسملاليين،

---

113 أحمد بوكاري، ن.م، ج. 2، ص ص. 88—89—96—97.

114 ن.م، ج. 2، ص ص. 88—89، 96—97.

115 الفشتالي، ن.م، ص. 93.

116 مجموع مخطوط، خ. ع، رقم 2286 ك، ص. 151؛ حسن جلاب، « ظهائر سعدية في توقير واحترام شيوخ الزاوية البوعمرية بمراكش »، **مجلة دار النيابة**، ع. 21، ص. 15.

117 محمد المختار السوسي، **إيليغ قديما وحديثا...**، م.س.ذ.، ص. 31.

118 مجهول برتغالي، **وصف المغرب...**، م.س.ذ.، ص ص. 37—38.

S.I.H.M. 1e série. Ang., t. I, p. 531.

أكد العلج Jeronimo Fernandes حين مثل أمام محكمة كناريا وجود هذا الولي الثائر، راجع:

R. Ricard, *Etude Hispano-Africaine*, Tetuan, imp. del Majzen, 1956, p. 118.

فحاول استمالة الزوايا بهدف توظيفها، إلى جانب مخططه العسكري، في إخضاع المناطق المتمردة، وفي مراقبة الممرات التجارية بالنظر إلى المواقع الإستراتيجية التي كانت تمد إليها نفوذها، ومن هنا كان اعتناؤه بالوزانيين ثم بالناصريين وأتباع طريقتهم من الشرقاويين والحنصاليين.

وهكذا سمح للزاوية الناصرية بتوسيع نفوذها بالأطلس عبر تأسيس زوايا تابعة لها، ودعم وجود زاوية أبي الجعد الممتدة على حزام القصبات المخزنية، ما بين طريق فاس ومراكش. وفوض الدور نفسه للزاوية الوزانية بهدف احتواء القبائل الشمالية، خاصة وأن موقعها يربط بين سهل الغرب والهبط وبين جبال الريف؛ أي على طول طريق المخزن العابر من القصر الكبير إلى مكناس[119]. كما عفا عن أهل الزاوية الدلائية، وأذن لهم بالعودة ودخول مدينة فاس، وربط علاقات جيدة مع زوايا فاس، وخاصة زاويتي المخفية والقلقليين. وبالمقابل عمد إلى تخريب زاوية تاسافت ونهب ممتلكاتها، وإضرام النار في أبوابها، وهدم مسجدها، بعد أن رفض زعيمها إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمان الزرهوني الدخول في تحالف معه لإخضاع سكان الجبال، وأصر على عدم التنقل لمدينة مكناس امتثالا لرغبة السلطان. وسجن أيضا زعيم زاوية تستاوت ثم أطلق سراحه، وأرغمه على الإقامة بمكناس إلى أن توفي بها[120].

ويظهر من السياق العام للعلاقات التي جمعت السلطانين بالزوايا، عدم وجود سياسة ثابتة تجاهها، إذ ظلت هذه العلاقات رهينة بالمستجدات السياسية التي شهدتها البلاد، وبمدى قدرة شيوخ الصلاح على التكيف معها، من خلال الابتعاد عن كل ما من شأنه أن يضمر الرغبة في التحدي، ويعبر عن طموحات تتجاوز الخطوط المرسومة. لكن كيف كانت نظرة هؤلاء الشيوخ إلى المخزن؟

التردد على أبواب السلاطين

حرص أغلب زعماء الزوايا على عدم مخالطة السلاطين والاتصال بهم، إيمانا منهم بأن ذلك يفقدهم هيبتهم، وهكذا رفض شيخ الزاوية الفاسية أبو المحاسن الفاسي لقاء أحمد

[119] Hassan El Boudrari, « Quand les saints font les villes : lecture anthropologique de la pratique social d'un saint marocain du XVII^e siècle », *Annales E.S.C*, Mai-Juin, 1985, p. 494.

[120] محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 2، ص ص. 217—288. ثم لنفس المؤلف، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص. 310، هامش 4؛ عبد الله التسافتي، **رحلة الوافد...**، م.س.ذ.، ص ص. 70، 113، 136—137؛ نفيسة الذهبي **الزاوية الفاسية...**، م.س.ذ.، ص ص. 241—243.

المنصور تحت ذريعة كبر سنه، وحينما ألح عليه السلطان بواسطة إرسال سرير لحمله، أجابه قائلا: « قولوا له إن أردت أن تكون ملكا فلا تلقني، فإن لقيتني لم تبق في ملكك، وأنا أنفعك من هنا ولم يزل السلطان يتيمن بذكره، ويبعث أصحابه لزيارته، حتى انضاف جلهم إلى خدمته »[121]. ولم تجد دعوة السلطان المولى إسماعيل صدى لدى زعيم زاوية المخفية أحمد بن عبد الله معن، لملاقاته، وللتبرك به، وطلب الدعاء منه، إذ امتنع بالرغم من الرسائل الكثيرة التي وجهت إليه، معتبرا أن لقاء السلاطين « أفسد كثيرا من أولاد الصالحين، وأخرجهم عما كان عليه أسلافهم...فربي على ذلك أبناؤهم، ففسدوا وتعدوا حدود الشريعة، وأكلوا الحرام، وخرجوا عن شكلهم، وتطوروا على غير طورهم »[122]. كما اتخذ شيخ وادي نفيس يحيى واكريم من كبر السن، مبررا لعدم قدوم زعيم زاوية تاسافت لزيارة المولى إسماعيل[123].

وأثار لقاء أحد زعماء زاوية أبي الجعد، المدعو محمد المعطي الشرقاوي بالسلطان أحمد المنصور ردود أفعال قوية، إذ « أنكر عليه أهل الزوايا والفقر والنسبة اتصاله بأولي الأمر بما في ذلك السلطان الحاكم »[124].

وعلى الرغم من المساندة المطلقة التي أبداها شيخ الزاوية القندوسية ابن أبي زيان للسلطة العلوية، فإنه رفض بلباقة كبيرة طلبات الزيارة التي كانت تصله من مبعوثي المولى إسماعيل، وأفصح عن أسباب ذلك لخاصته من التلاميذ، قائلا: « إعلم...أن الجنة زيارة الصالحين وخدمتهم، والنار الورود على الملوك والسلاطين وخدمتهم، لأن من جاء زائرا إلى ولي من أولياء الله جاءه وقلبه فرحا مسرورا (كذا) ورجع عنه كذلك، ومن زار السلطان يأتيه خائفا ويلتقي معه خائفا، ويلقى الله عز وجل خائفا... »[125].

ويتضح من هذه المواقف، أن الصلحاء يجمعون على رفض التردد على أبواب السلاطين، لما يمثله من انغماس في طلب الدنيا والافتتان بمظاهرها، وهو ما يبعدهم عن مسار الزهد

---

[121] عبد الرحمان الفاسي، ن.م، ج. 1، ص. 189.

[122] سأل الشيخ معن الكاتب سليمان الزرهوني، هل السلطان لازال يطلب رؤيته ولقاءه، فقال لا، فأجاب سيدي أحمد: ذلك الذي طلبت من الله، راجع: ابن الحاج، **الدر المنتخب**...، م.س.ذ.، ج. 7، ص ص. 246–249.

[123] عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 148.

[124] أحمد بوكاري، ن.م، ج. 2، ص. 119.

[125] محمد مرزاق، **الشيخ محمد ابن أبي زيان وزاويته بالقنادسة، الدور الديني والثقافي والسياسي**، رسالة د.د.ع.، في التاريخ، مرقونة، الرباط، بكلية الآداب، 1987–1988، ص. 230.

والتقشف الذي اختاروه بانعزالهم عن الناس، ويفرض على أولي الأمر أن يطرقوا زواياهم للتبرك بكراماتهم، ولإضفاء المشروعية على قدراتهم الخارقة التي تستدعي الخشية والذهول لأنها ترتبط بالأمكنة، وذلك ما تجسد في عبارة أبي المحاسن الموجهة لأحمد المنصور « ولا أنفعك من هنا »[126]؛ أي أن من يسعى في طلب البركة والدعاء فعليه أن يتنقل للحصول عليهما، ما دام شيخ الزاوية « له أنوار تكشف الحجب والأستار، حتى تنزل المريد في حضرة الهيبة والوقار »[127].

وما يثيرنا ونحن نقارن بين هذه المواقف ومثيلاتها المتخذة من قبل جل العلماء، هو مدى تأثر هؤلاء بالفكر الصوفي الذي تعايش في تصوراتهم وجعلهم يحذون حذو شيوخ الزوايا، ويستنكفون عن مخالطة رجالات المخزن متذرعين بالذرائع نفسها، خصوصا إذا علمنا أن معظم هؤلاء الشيوخ كانوا من كبار العلماء. وهو ما يجعل من الصعب الفصل في تكوين الزعماء الدينيين بين حجم الامتداد الفقهي من جهة، والصوفي من جهة أخرى، ويؤكد بشكل أو بآخر، ذلك التقارب في المواقف المتعلقة بالنفور من كل ما هو رسمي، أي بالرغم من أن وسائل العلماء ونزعتهم الهادفتين إلى بلوغ الخلافة الحقيقية، تختلف عن نظيرتيهما لدى زعماء الزوايا الطامحين إلى تجريد النفس من التأثيرات الدنيوية، فإن مسعى الطرفين كان واحدا وهو تخليص المخزن من الانزلاقات التي تبعده في رأيهم، عن مسار الشريعة.

بيد أن بعض زعماء الزوايا استجابوا لدعوات السلطان، كما هو حال ابن ناصر الدرعي حين تنقل، بغض النظر عن تحفظات رفاقه، لملاقاة المولى إسماعيل الذي خرج لاستقباله، وهو يوجد بضريح سيدي عبد الرحمن المجذوب، قبل أن ينتقل للإقامة بروضة الشيخ أبي عثمان سعيد بن أبي بكر، فأكرمه وعظمه، وفرح به فرحا كبيرا، « وصافحه بيده، وجلس معه في داخل القبة ساعة واحدة »[128]، حسب رواية الناصري. وهذه الإشارة تدفعنا إلى إبداء ملاحظتين:

---

[126] عبد الرحمان الفاسي، ن.م، ج. 1، ص. 189، راجع أيضا: خالد زيادة، **كاتب السلطان...**، م.س.ذ.، ص ص. 81–82، 90.

[127] عبد الرحمان الفاسي، ن.م، ج. 1، ص. 316. « كلام الأولياء لا يفهمه غيرهم، وليس لنا إلا العجز عن فهم مرادهم، فهم أولى أن يشرحوا كلامهم » أحمد الولالي، **مباحث الأنوار...**، م.س.ذ.، ص ص. 173–175.

[128] أحمد الناصري، ن.م، ج. 7، ص. 112، راجع أيضا: أحمد بن محمد عمالك، **جوانب من تاريخ الزاوية الناصرية، من النشأة إلى وفاة الشيخ محمد الحنفي (1642–1907)**، الرباط، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، 2006، ج. 3، ص. 468؛ محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص ص. 159–160.

أولاهما أن أسلوب التحية الذي تم تبنيه في اللقاء، يدل على أن الأمر يتعلق بطرفين متكافئين يتعاملان ندا للند من الناحية الرمزية؛ لأنه جرت العادة أن يتم السلام على السلطان من خلال تقبيل ركبتيه أو يديه، لكن المصافحة باليد تدل من جهة، على حجم التبجيل الذي يكنه السلطان لضيفه، وعلى الوزن الديني للأخير من جهة ثانية، وتدعم أيضا ما نسب لهذا السلطان من كونه إذا لقي سيدي أحمد بن ناصر الدرعي وسلم عليه، ترتعد يده مما يدل على ثباته وقوته، شأنه في ذلك شأن أحمد المنصور، الذي كلما صافح رضوان الجنوي إلا وارتعشت يده أيضا[129].

وثانيتهما أن المولى إسماعيل اعتاد استقبال زعماء الزوايا الذين قبلوا زيارته بروضة سيدي عبد الرحمان المجذوب؛ إذ بها لقي الشيخ عبد القادر الفاسي، قبل أن ينزله بالقصر[130]. ولا يخفى ما لهذه الأمكنة من أبعاد رمزية، إذ تجسد بالنسبة لزعماء الزوايا تأكيد الاستمرارية في حمل رسالة الولاية والصلاح، وتنم عن تبني سياسة الحذر تجاه أمراء الوقت من خلال التحصن بالضريح تحسبا لأي طارئ، وهو ما تدل عليه تحفظات أصحاب شيخ الزاوية الناصرية، الذين رأوا في دعوة السلطان خطرا عليه، وتخوفوا من أن يتعرض لمكروه. فقبل خروج عبد القادر الفاسي للقاء المولى إسماعيل بمكناس تصدق بكل ما يملك، ولم يترك إلا لباسه وكتبه، فهل خاف من أن يصيبه أذى؟ أم أنه سعى إلى تبرير ما سيقدم عليه[131]؟ كما أن إصرار هؤلاء الزعماء على البقاء داخل الضريح، يترجم تمسك هؤلاء بمواقفهم من طرق أبواب أولي الأمر، إذ إن تنقل السلطان من قصره لاستقبال الزعيم واستقدامه بعد ذلك إلى مقر إقامته، يوحي بأن الأول هو الذي رغب في الزيارة طلبا في التبرك والأدعية الصالحة، الشيء الذي يمكن الثاني من الحفاظ على هيبته لدى عامة الناس، ويبعده عن كل ما يمكن أن يلصق به من شبهات.

---

[129] محمد المكي الناصري، **الدرر المرصعة بأخبار أعيان درعة**، تحقيق محمد الحبيب نوحي، رسالة د. د. ع. في التاريخ، مرقونة، الرباط، بكلية الآداب، 1988، ص. 69. وحول أحمد المنصور، راجع: أحمد المرابي، **تحفة الإخوان...**، م.س.ذ.، ص. 427.

[130] أشار محمد القادري أيضا، إلى أن أهل الزاوية الدلائية حينما عادوا بأمر من السلطان، نزلوا قرب روضة سيدي علي بن حرزهم، فهل لذلك علاقة بوجود قبر المولى رشيد؟ راجع: **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 2، ص ص. 217، 293.
هل سعى هؤلاء الصلحاء من خلال ذلك، إلى تحصين وجود مؤسسات الأضرحة وترسيخ قدسيتها؟ انظر: محمد أركون، « تحولات المقدس »، ترجمة كامل يوسف، **مجلة نزوى**، ع. 36، أكتوبر 2003، ص. 42.

[131] محمد القادري، ن.م، ج. 2، ص. 293.

ولا ندري هل استقبل المولى إسماعيل بأحد الأضرحة أيضا، الشيخ محمد زعيم زاوية وزان الذي زاره أيضا، قبل أن ينزله بأحد المنازل بمدينة مكناس. كما استجاب محمد بن أبي بكر العياشي لدعوة السلطان، الذي طلب منه أن يأتي كل سنة لحضور ختم البخاري[132].

وتعبر هذه الزيارات عن مدى نجاح ضغوط المولى إسماعيل على الزوايا في استقطاب بعض زعمائها، أو إقناعهم بالتنقل إلى عاصمته. لكن هذه اللقاءات ظلت من منظور هؤلاء تمثل اعترافا من جانبه بأهميتهم، بصفتهم أقطاب أساسيين في حركة الصلاح بالمغرب، على الرغم من وعيهم بالأهداف الحقيقية للمخزن، والمتمثلة في محاولة تدجينهم من خلال استثمار صلاتهم به لإظهار تفوقه عليهم، وهو ما دل عليه ترددهم الكبير قبل إقدامهم على تلك الزيارات.

النفور من هبات المخزن وطعامه

لم يقتصر إحجام شيوخ الزوايا على عدم استجابة جلهم لدعوات السلاطين، وإنما امتد ليشمل نفورهم من هبات المخزن وأكله؛ فزعيم الزاوية الوزانية امتنع عن تناول الطعام الذي قدم له خلال زيارته لمكناس، إذ قال لأصحابه: « دوروا...فجعل...ينحي الطعام يمينا وشمالا ويوهم أنه يأكل، فلا يصل حبة إلى فمه...ثم قال هات الطاس فمسح يده فغسلها، ثم قال للعبيد ارفعوها لصحن الدار، وافتحوا باب الدار للمساكين والزائرين، فجعل الناس يدخلون للأكل زمرا زمرا، حتى لم يبق من ذلك الطعام شيء »[133]. بل إن المولى إسماعيل أمره أن يأخذ أكياسا من بيت المال بيده فرفض، وحين ألح عليه « رفع بأصبعه قطعا نقدية، لكن السلطان أفرغ ثلاث حفنات في برنسه، فوضعها الشيخ في منديل ووزعها على أصحابه، بل أمر بغسل المنديل »[134].

واستغرب أصحاب الشيخ سيدي رضوان الجنوي من سلوك أبي المحاسن الفاسي خلال زيارتهم له، لما قبل زرعا أرسله له أحمد المنصور، فذكروه بحكاية وقعت لشيخهم، إذ

---

[132] حمدون الطاهري الجوطي، **تحفة الإخوان ببعض مناقب شرفاء وزان**، فاس، طبعة حجرية، 1906، ص. 64. واستقبل المولى إسماعيل المرابط محمد بن الفقيه، وتواضعا منه أزال برنسه وطلب منه الجلوس عليه، نفيسة الذهبي، ن.م، ص. 244.

[133] حمدون الطاهري الجوطي، ن.م، ص. 65.

[134] محمد بن حمزة المكناسي، **الكوكب الأسعد في مناقب الشيخ سيدي علي بن أحمد**، مطبوع على هامش كتاب تحفة الإخوان للجوطي، فاس، طبعة حجرية، 1906، ص ص. 56–57.

« جاءه يوما زرع من قبل السلطان فما شعر به حتى صب في الدار، فأمره بحمله ورده، ثم أمر بغسل الدار من غباره...فقال (الشيخ أبي المحاسن) نعم هذا ورع... ولكن ها هنا حالة أخرى، وهو أن هذا مال جهلت أربابه، وتعذر رده إليهم، فإن رددته إليهم لم يردوه إلى أربابه قطعا، بل استعانوا به على فجورهم وطغيانهم...وإقامة أهوائهم، وإنه قد مكنني الله منه وقدرت على استخلاصه من أيديهم، فتعين علي أخذه ليلا أعينهم على صرفه في ما لا يجوز، وأدفعه للمساكين المحتاجين الذي هو مباح لهم...لأن من اتصل بشيء من مال المصالح تعين صرفه في ذلك »[135].

ونستنتج من هذين الموقفين درجة التحفظ الشديد من مال المخزن ومن طعامه باعتبار أن مصادره غير شرعية، وأصله حرام ما دام نزع بالقوة من السكان، إما بواسطة الثقل الجبائي، أو عن طريق مختلف أشكال المصادرة، وهو ما يوجب إعادته إلى أصحابه الذين هم أولى به. ولعل في سلوك الشيخين رسالة واضحة موجهة للسلطانين بهدف مراجعة سياستيهما تجاه الرعية، ورفع المظالم عنها، وخطاب صارم يضمر تصورهما لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الرعية وبين المخزن.

الدعوة إلى الطاعة وتقديم النصيحة

لم تحل مظاهر الاستنكاف تلك، دون تمسك زعماء الزوايا بالدعوة إلى الطاعة لما في ذلك وقاية للبلاد من الفتن؛ فشيخ الزاوية الشرقاوية اعتبر أن « كل ما يفسده الملك في مدة مملكته تفسده الرعية إذا سابت في مدة قليلة »[136]. وكان زعيم الزاوية القندوسية يعلن على المنابر، بأن « الإمام سوط الله في الأرض به يستقيم الدين...ويحضض ويقول: السلطان عاقبة الله في أرضه...إخوتي سلطان جائر ولا أمة فاسدة... »، بل كان « يرشد الناس لطاعته ويقول لهم، لولا مولانا إسماعيل ما زرتمونا ولا زرناكم... »[137]. ولم يذخر الشيخ أحمد معن وسعا في الدعاء بالتوفيق للمولى إسماعيل، وفي اعتبار ثورة سكان فاس عليه غير شرعية، كما ألح عبد القادر الفاسي على وجوب طاعته[138]. ورفض زعيم الزاوية الناصرية الاستجابة لطلب

---

[135] عبد الرحمان الفاسي، ن.م، ج. 1، ص. 220. حينما منح باشا مراكش لأخي شيخ زاوية تاسافت مبلغا من المال قبله منه، لكنه أدى به ثمن الهدية التي قدمها له، راجع: عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 149.

[136] أحمد بوكاري، ن.م، ج. 2، ص ص. 132–133.

[137] محمد مرزاق، ن.م، ص ص. 229–230.

[138] محمد القادري، ن.م، ص. 203؛ ابن الحاج، ن.م، ج. 7، ص ص. 4، 248–249.

أحمد بن محرز بدعمه في تمرده على عمه المولى إسماعيل[139].

وهو ما يؤكد إيمان هؤلاء الصلحاء، ومن اتخذ مواقف مماثلة لهم، بضرورة وجود سلطة سياسية بالبلاد تسهر على توفير الأمن، وما يخلقه من ظروف مواتية تسمح للزوايا بإظهار قدرتها على القيام بأدوار التحكيم، ومحاربة جور أولي الأمر، وتقديم النصح لهم. وهكذا تدخل أبو المحاسن الفاسي بطلب من أحمد المنصور، لدى ولده محمد الشيخ المامون، فأقنعه بالتخلي عن الذهاب إلى تافيلالت، قبل أن يتراجع ولي العهد عن ذلك، ونصحه بطاعة والده، بالرغم من أنه كان يرفض الحديث معه، أو استقباله في زاويته، نظرا لسلوكه المنحرف[140].

ولم يتقاعس شيخ الزاوية الشرقاوية عن نصح الأمير زيدان السعدي، بعد أن بلغته أخبار غير مرضية عنه، فكتب له كتابا شديد اللهجة حمله له أحد أبنائه قال فيه: « إن الجهات الأربع تبرأت منكم، ولم يبق لك إلا ناحيتنا، فاسلكوا نهج العرب، أو أنا بريء منكم والسلام »[141]. بل إن محمد بن ناصر أوصى المولى إسماعيل في خطاب وجهه له، « بتقوى الله، والقيام بالقسط، وتعظيم ما أعظم الله، وإقامة الحدود »[142]، ولم يتقاعس عبد القادر الفاسي عن كشف تجاوزات عبد الله الروسي من خلال مراسلاته للسلطان[143].

وتترجم هذه المواقف مدى تشبث هؤلاء الشيوخ بواجب النصيحة تجاه أمراء الوقت، ودعوتهم إلى العدل واتباع مبادئ الشريعة، إذ لم يحل تأزم العلاقات بين أحمد المنصور وأبي المحاسن الفاسي، دون قبول الأخير التوسط بينه وبين ابنه المتمرد، ولم يتردد زعيم الزاوية الشرقاوية، الذي امتحن من قبل هذا السلطان، في الوقوف إلى جانب الشرعية خلال ثورة الناصر، خلافا لأحمد الصومعي الذي أيد الأمير المتمرد. وتكررت الصورة نفسها خلال عهد المولى إسماعيل، إذ وقفت الزاوية ضداً على ثورة ابن محرز، وتمرد محمد العالم الذي شهد

---

[139] أحمد عمالك، ن.م، ص. 464.

[140] نفيسة الذهبي، ن.م، ص ص. 170–171.

[141] أحمد بوكاري، ن.م، ص. 89.

[142] عبد العزيز الخمليشي، « زاوية تمجروت والمخزن (1642–1914) »، ندوة **الرباطات والزوايا في تاريخ المغرب**، تنسيق نفيسة الذهبي، الرباط، منشورات كلية الآداب، 1997، ص. 127.

[143] رسالة من المولى إسماعيل إلى عبد القادر الفاسي بتاريخ 1088هـ ضمن:
M. El Fasi, « Biographie de Moulay Ismail », *op. cit.*, p. 40.

أيضا دعما من قبل محمد بن عبد الرحمان الصومعي[144]. كما أن سياسة شد الحبل التي نهجها السلطان العلوي تجاه الزاوية الناصرية لم تمنع شيخها من إسداء النصح له، بل إن بعض زعماء الزوايا المتسامحين أمثال أبي المحاسن الفاسي وابن أبي زيان زعيم الزاوية القندوسية، قبلا على مضض حضور رجال المخزن وكبار الجند لمجالسهما العلمية للحصول على النصيحة، إيمانا منهما بأن ذلك قد يساعد هؤلاء على الابتعاد عن طريق الغي، والرجوع إلى جادة الصواب[145]. فقائدا السلطان السعدي حمو بجة وعلي بن ودة كانا يداومان على زيارة الشيخ أبي المحاسن، حتى إن المار من كثرة الزوار، « لا يجد مسلكا دائما بخيولهم من فناء داره ونواحيها إلى أقصى الدرب »[146].

ونتج عن تباين المواقف من المخزن حدوث تنافس، وأحيانا صراع بين بعض الزوايا، فالعلاقات بين الزاوية الشرقاوية والزاوية الفاسية تأزمت بعد حصول التفاهم بين الشيخ الشرقي وبين أحمد المنصور، كما أثار الدلائيون الفتن، ونشروا الفساد في أوساط عرب تادلة الخاضعين لنفوذ الشيخ نفسه، الذي كان يدخل في منافسة قوية مع زاوية أحنصال[147].

ويجد ذلك التنافس تبريره في اقتناع الزوايا المعارضة، بأن التحالف مع المخزن يفقد تلك المؤسسات هيبتها، ويجبرها على تقديم تنازلات، ويخضعها لجملة من الضغوط، ولكن يمكنها من الحصول على مجموعة من الامتيازات التي تزيد من توسيع قاعدتها المادية، ومن امتداد نفوذها وسط القبائل. غير أن شيوخ الزوايا حافظوا على علاقات مستمرة في ما بينهم، حتمتها روابط المشيخة، وضرورات التبادل الفكري، وأحيانا علاقات المصاهرة. وهكذا تبودلت المكاتبات بين الزاوية الفاسية من جهة، والزاوية الشرقاوية والعياشية والحمزية من جهة أخرى[148]. أيعني ذلك أن السياسة السلطانية هي التي كانت ترغم الزوايا على اقتحام

---

[144] أحمد بوكاري، ن.م، ص ص. 89، 126–127.

[145] عبد الرحمان الفاسي، **ابتهاج...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص ص. 189، 218؛ محمد مرزاق، ن.م، ص. 231. كان محمد أزيات يعاتب أبا المحاسن الفاسي على سلوكه هذا، فأجابه بأن أهل المخزن الذين رآهم هم، « أهل بعد عن الحق فإن قابلتهم بالغلظة انفضوا وزادوا، شردوا عن جانب الله، بعدا من رحمة الله وظلما لعباد الله... »، راجع: محمد القادري، ن.م، ج. 1، ص. 218.

[146] عبد الرحمن الفاسي، ن.م، ص ص. 113، 190.

[147] أحمد بوكاري، ن.م، ص ص. 89، 121، 130.

[148] نفيسة الذهبي، ن.م، ص. 357؛ محمد القادري، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص. 340. كانت لزعيم زاوية تازروت محمد بن علي بن ريسون اتصالات مكثفة بالشيخ عبد الله بن حسين شيخ تامصلوحت الذي زوجه ابنته، راجع: محمد عمراني، **الشرف والمجتمع والسلطة السياسية الشمال الغربي المغربي نموذجا (من القرن 16 إلى القرن 19)**، أطروحة د.د.ع. في

الحقل السياسي، بالمواجهة أو بالتحالف؟ أم أن المخزن كان ينتظر من الزوايا القيام بأدوار، أدت إلى اختلاف مواقفها منه؟

الوساطة والحرم

اعتبرت الوساطة من بين أهم الأدوار التي كان المخزن ينتظرها من بعض الزوايا، لذلك لم يتأخر في قبول شفاعات شيوخها. لقد نجح أبو المحاسن الفاسي مثلا في الإفراج عن نقيب الأشراف الذي سجنه قائد أحمد المنصور بالقصر الكبير، وتمكن محمد الصالح الشرقي من التدخل لدى أحمد، خليفة المولى إسماعيل على تادلة، لرفع المظالم عن عدد من أتباعه الذين طالتهم أيادي القواد والجباة بالتعسف ومصادرة الأموال. ولقيت شفاعة محمد بن عبد القادر الفاسي كل ترحيب وتعظيم من لدن قواد المولى إسماعيل، كما كاتب يوسف بن سعيد أحنصال عامل تادلة من أجل إطلاق سراح مساجين آيت سعيد. وهمت الوساطة أحيانا خلافات نشبت بين أبناء السلطان، كتدخل زعيم الزاوية الناصرية ليصلح بين عبد المالك وأخيه مولاي أبي النصر[149]، أو ليطلب الصفح عن سكان وادي درعة الذين ناصروا تمرد أحمد بن محرز، أو ليفض نزاعات اندلعت بين الأطر المخزنية، أو ليفند وشايات طالت بعضهم[150].

ويدل قبول المخزن لهذه الوساطات، التي ارتبطت في معظمها بتجاوزات أطره، على مدى وعيه بأهمية الزوايا في ملء الفراغ، الذي اعترى مؤسساته على الصعيدين المحلي والجهوي، وعلى مدى تمسكه بتزكية تدخلاتها، لذلك لم يتردد في منح بعضها صفة الحرم لتتحول إلى ملاجئ للفارين من تحرشات موظفيه، أو من أحكامه القضائية، وواجباته وكلفه المتعددة. ففي الوقت الذي جعل فيه أحمد المنصور من ضريح الريسونيين حرما، متع المولى إسماعيل الزاوية الفاسية بالامتياز نفسه، خصوصا أن الإقبال على هذا النوع من الأضرحة خلال عهد السلطانين ازداد، « لأن هذا المغرب كثير فيه الحيف من الولاة في الأموال والدماء

التاريخ، مرقونة، الرباط، كلية الآداب، 2001، ص. 210.

[149] نفيسة الذهبي، ن.م، ص. 169؛ عبد الرحمان الفاسي، ن.م، ج. 1، ص. 217؛ أحمد بوكاري، ن.م، ص. 125. ورسائل المولى إسماعيل إلى محمد بن عبد القادر الفاسي،
M. El Fasi, « Biographie de Moulay Ismail », *op. cit.*, p. 68.
عبد الله حمودي، « الانقسامية... »، م.س.ذ.، ص. 48؛ محمد المكي الناصري، ن.م، ص. 68.

[150] أحمد عمالك، ن.م، ج. 2، ص ص. 425–428.

وغير ذلك، فجعل المظلومون يلوذون بضرائح الأولياء، فيتحصنون بذلك منهم، لما في أنفس كثير من الولاة من تعظيم أمر جانب الأولياء، ولما يرون من العقوبة النازلة بمن يهتك حرمات الأولياء، إذ جرب ذلك حتى صار أمرا متحققا عند الخاص والعام »[151].

ويستنبط من شهادة الإفراني، أن إقدام السلطان على جعل بعض الأضرحة مناطق حرم مثل حماية لها من بطش أجهزته، واعترافا من جانبه بالأدوار الاجتماعية والدينية التي تشرف على تأمينها، وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن المخزن حينما يمارس سياسة تعسفية ضداً على الرعية، ويمنح صفة الحرم لبعض الأضرحة، فهو يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق التوازن الاجتماعي والسياسي، من خلال امتصاص هذه الأضرحة لجملة من المشاكل، وإشرافها على إيجاد حلول لها، إذ استجار المولى عبد المالك بحرم المولى إدريس بعد هزيمته أمام أخيه محمد العالم[152].

والملاحظ أن الحرم تم منحه للزوايا تبعا لوضعيتها الجغرافية، ولمكانتها داخل النسق الاجتماعي، ووفقا للأهداف التي تخدم مصالح المخزن، فتمتع ضريح جبل العلم بهذا الحق على عهد السلطانين، لا يمكن فهمه إلا في سياق الأهمية الإستراتيجية للمنطقة الشمالية الغربية، وما لعبته من دور حاسم في نشاط الجهاد، وهو ما استوجب تحصين هذه الجبهة من خلال تعزيز نفوذ العلميين، للمساهمة عند الحاجة في تحرير الثغور من جهة، وللتقليص من تجاوزات القواد من جهة أخرى. ومن هنا فإقدام المولى إسماعيل على تجديد الظهير لهم، استهدف وضع حد لخروقات قائده سعيد الزراري، وضمان النجاح لسياسته الجهادية. كما أن إضفاءه صفة الحرم على الزاوية الفاسية لا يمكن تناوله بمعزل عن الصلات الحسنة التي جمعته بشيوخها، وعن نيته في خلق فضاء مواز للضريح الإدريسي[153]. لكن ألم يكن للحرم

---

[151] محمد الإفراني، « مخطوط درر الحجال... »، م.س.ذ.، ص ص. 41–42، أورده حسن جلاب، **مجلة المناهل**، ع. 36، 1987، ص. 410.

[152] أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 7، ص. 41. الحرم « لا يقربه المخزن، ولا يطوف حوله، ولا يصطاد فيه وحش، ولا يقطع منه شجر ». محمد المنصور، « مادة الحرم »، **معلمة المغرب**، المجلد 10، سلا، مطابع سلا، 1998، ص ص. 3386–3387. وكان كل من يتجاوز حرم زاوية سيدي عبد الرحمان الفاسي تصيبه عاهة، راجع: عبد الرحمان الفاسي، سلا، ج. 1، ص. 156.
A. Laroui, *Les origines, ..., op. cit.*, pp. 148, 153. Voir aussi, P. Pascon, *Le Haouz de Marrakech..., op. cit.*, pp. 257-8.

[153] محمد المنصور، ن.م. ظهير إسماعيلي لفائدة الزاوية الريسونية بتاريخ 10 محرم 1136هـ موافق 10–10–1723م، محمد ابن عزوز حكيم، **مساهمة رباط تازروت...**، م.س.ذ.، ص. 87. ومثلت الزاوية الفاسية قاعدة « يحترم بها أهل الجنايات ومن طلب بالتكاليف المخزنية، وكان السلطان المولى إسماعيل يجير من استجار بها، ولا يقدر أحد من

تأثير على السلطات القضائية والجبائية للمخزن؟

« لقد صار من كان ظالما، إذا دخل تلك الأحرام، أمن على نفسه، ولا يعرض له أحد... فلو كنا نخرج الجناة وأرباب الجرائم منها لكون الشرع أخرجهم...ربما أدى ذلك إلى إخراج المظلومين لأن الولاة ربما يقيمون عليهم حججا شرعية، فسد الناس هذا الباب رعيا لهذه المصلحة العامة... »[154].

وإذا كانت معظم آراء الفقهاء اتجهت نحو الإفتاء بإخراج الفارين من العدالة، فإن تصور الإفراني المخالف يحمل في طياته تزايد عدد المحتمين بحرم الزوايا نتيجة لانتشار التعسف، ويؤكد وقوف مؤسسة الحرم في وجه السير العادي لسلطة المخزن، خاصة بعد أن تورط بعض ولاته في تحويل المظلومين إلى ظلمة، واستغل الحرم مثلا من قبل بعض قبائل جبالة في الامتناع عن أداء الواجبات والتكاليف السلطانية، إذ تحصنت به هروبا من عقوبة الجيش[155]. ولا يعني وجود هذه الحالات، فقدان المخزن سيطرته على الأوضاع بالبلاد نظرا لمحدوديتها، ولقلة الزوايا التي استفادت من هذا الامتياز من جهة، ونتيجة لكون سياسات السلطانين أحمد المنصور والمولى إسماعيل اتسمت بصرامة شديدة ضداً على كل من حاول التملص من سلطتيهما من جهة أخرى.

والمثير أن هناك زوايا دعا شيوخها كل من استجار بها إلى الصبر وإلى طاعة أولي الأمر مهما بلغ جورهم، كما هو الشأن بالنسبة لزعيم الزاوية القندوسية، الذي خاطب المشتكين من الوظائف المخزنية ومن التكاليف السلطانية بالقول: « اصبروا واحتسبوا...إن ما تعطونه من الوظائف إنما هي كفارات ترتبت عليكم، فاشكروا الله أيها المسلمون »[156]. وعلى الرغم مما ينطوي عليه هذا الموقف من رغبة جلية في نيل رضا السلطان المولى إسماعيل وعطفه، فإنه لا يخلو من تأكيد على أن القيام بدور الوساطة، ارتبط ارتباطا عضويا بالوزن الذي احتلته الزاوية في المشهد الديني، وتحديدا بمدى قدرة شيخها على فرض نفسه بصفته رجل تحكيم بين أتباعه وبين المخزن.

عماله أن يتجاسر على أحد ممن لجأ إليها ولو جنى ما جنى »، محمد القادري، نشر المثاني...، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 153.

[154] محمد الإفراني، « مخطوط درر الحجال... » ص. 410.

[155] محمد عمراني، « مادة الحرم العلمي »، معلمة المغرب، المجلد 10...، م.س.ذ.، ص. 3388.

[156] محمد مرزاق، ن.م، ص. 229.

ولم تنحصر مهام الوساطة في العلاقة بين رجال المخزن والرعية، وإنما امتدت لتهم النزاعات القبلية التي لم تحظ بعناية من قبل المصادر، لكونها ربما اعتبرتها بديهية مقارنة مع الأولى. ولعب في هذا الصدد زعماء زاوية تمكروت وأبي الجعد ووزان وأحنصال، أدوارا مهمة في حل المشاكل الناتجة عن الصراعات بين سكان السهل والجبل، خاصة في عهد المولى إسماعيل الذي راهن على الموازاة بين الحزام العسكري وبين تلك المؤسسات، بهدف إخضاع المناطق المستعصية من جبال الأطلس، كما جاء في رسالته إلى عامل تادلة، إذ أكد أن من يفلح من المرابطين هم الذين يوالون السلطة الشرعية، ويحثون الناس على الطاعة. وتكرر الخطاب نفسه في رسالة أخرى إلى زعيم تاسافات بعد تخريب زاويته، إذ اعتبر أن ما تعرض له من احتقار يرجع إلى عدم زيارته له بمكناس لتقديم الواجب المفترض من الطاعة[157]. إذن فعلى الزوايا أن تمارس وظائفها التحكيمية، للمحافظة على السلم الداخلي بمجال نفوذها، وللحيلولة دون اصطدام سكان السهل بسكان الجبل، وكلما عجزت عن ذلك يتم اللجوء إلى الخيار العسكري؛ أي أن هذا السلطان حاول الجمع بين السلطة الظاهرة للجيش والسلطة الخفية للزوايا[158].

وإذا كانت بعض الزوايا قد نجحت إلى حد ما في تحقيق ما كان ينتظره المخزن منها، فإن محاولات الحنصاليين لم تفض إلى النتيجة نفسها؛ نظرا لأنهم ربطوا علاقات ودية في الظاهر مع المولى إسماعيل، ومع عامله على تادلة بهدف التوغل في السهل، دون أن يأخذوا بعين الاعتبار طبيعة التركيبة البشرية للمناطق التابعة لهم[159]، التي ضمت قبائل آيت عطا، وهو ما يعني صعوبة التوفيق بين طموحاتهم وبين قاعدتهم الخلفية، ويفسر لنا دخول المولى إسماعيل

[157] عبد الله حمودي، ن.م، ص. 48؛ عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 136.
A. Hammoudi, « Sainteté, pouvoir et société, Tamgrout aux XVII et XVIII siècles », *Annales, ESC.*, n° 3/4, 1980, p. 629.
ورد في رسالة المولى إسماعيل إلى قاضيه على فاس أحمد المرادسي، أنه طلب من أحمد بن ناصر خلال زيارته له بمكناس، بذل النصيحة وإعانته في فهم دينه ودنياه. رسالة بتاريخ 12 محرم 1105هـ، ميكروفيلم خ.ع، رقم 23، ص. 12.

[158] M. Morsy, « Réflexion sur le système politique... », *op. cit.*, p. 129. M. Morsy, *La relation de Thomas Pellow...*, *op. cit.*, p. 59. M. Morsy, « Moulay Ismail ou l'instauration… », *op. cit.*, p. 142. Voir aussi, A. Laroui, *Les origines...*, *op. cit.*, p. 152.

[159] ظهير من المولى إسماعيل إلى الغازي بوحفرة بتاريخ 1698-1699، يخبره فيه بأن زعيم زاوية أحنصال سيدي سعيد قد زاره، وطلب منه بقعة أرضية في تادلة لبناء زاوية، راجع: عبد الله حمودي، **الانقسامية...**، م.س.ذ.، ص. 48. انظر أيضا:
M. Morsy, « Réflexion sur le système politique... », *op. cit.*, p. 130.

أحيانا في مواجهات معهم.

وهمت الوساطة في بعض الحالات خلافات نشبت بين الأطر المخزنية، إذ استغا
المحتسب عبد العزيز الفيلالي بأحمد معن زعيم زاوية المخفية، بهدف إلغاء مكوس أبوا
فاس وأسواقها التي فرضها عبد الله الروسي. وبعد تردد كبير من الشيخ الذي امتنع في أو
وهلة عن الخوض في أمر الولاة، تدخل واجتمع بالعامل المذكور بروضة سيدي علي ا
حرزهم، تفاديا لكل شبهة على عادة زعماء الزوايا كما أسلفنا، وعاتبه فتراجع ولو مو
عن قراره[160]. كما شكلت إعادة التوزيع إحدى أهم الوظائف التي تكفلت بها الزوايا خا
في البوادي وفي بعض المدن. فما أبرز مظاهرها؟

الكرم وإعادة التوزيع

كرست الزوايا مذخراتها لإطعام الضيوف والمحتاجين وإكرامهم خلال السنوا
العادية، ولنجدتهم خلال السنوات العجاف؛ فقد كانت لسعيد المشترائي كميات هائلة م
الحبوب، وأعداد ضخمة من المواشي لا يراقبها، بل ينفقها على الناس ويجعلها في خدمته
واحتضنت زاوية أبي عمر القسطلي أصنافا من الأطعمة، « لا توجد في خزائن الملوك »[161]
وكان أحمد بن محمد الشاوي وأحمد معن يكثران من التصدق وإطعام الناس والإنفا
عليهم، شأنهما في ذلك شأن مولاي التهامي الوزاني الذي كان يريد من يأكل طعامه ويقو
« سرنا في طعامنا فمن أراد سرنا فليأكل من طعامنا »[162].

ويستنتج من سياق هذه النماذج، أن الزوايا جندت كل إمكاناتها الغذائية للاستجا
لحاجيات مريديها، الذين لم يترددوا في تقديم هداياهم وهباتهم إبان الزيارات، وهم واثقو
من أنها ستعود إليهم في شكل عطاءات مادية ومعنوية، إذ إن الطعام المقدم لهم على ق
كمياته أحيانا، غني ببركته الرمزية التي تعود على الشخص بالنفع العميم[163]. وهو ما جع
هذه الزوايا تحول ظاهرة الأخذ والعطاء من طابعها العفوي إلى طابع مؤسسة، تقوم بأدو

---

[160] أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص. 386.

[161] محمد ابن عسكر، **دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر**، تحقيق محمد حجي، الرباط، د
المغرب للتأليف والترجمة والنشر، 1976، ص ص. 77، 108–110.
لتأمين مدخراتها من الحبوب، لجأت القبائل إلى وضعها تحت وصاية الزوايا، راجع: عبد الله التسافتي، ن.م، ص.

[162] محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص. 134، وج. 3، ص. 191، وج. 4، ص. 17.

[163] فقد أشيع أن كل من يأكل من طعام الشيخ أحمد معن يكفيه ولو كان قليلا، محمد القادري، ن.م، ج. 3، ص. 191

أحيانا في مواجهات معهم.

وهمت الوساطة في بعض الحالات خلافات نشبت بين الأطر المخزنية، إذ استغاث المحتسب عبد العزيز الفيلالي بأحمد معن زعيم زاوية المخفية، بهدف إلغاء مكوس أبواب فاس وأسواقها التي فرضها عبد الله الروسي. وبعد تردد كبير من الشيخ الذي امتنع في أول وهلة عن الخوض في أمر الولاة، تدخل واجتمع بالعامل المذكور بروضة سيدي علي ابن حرزهم، تفاديا لكل شبهة على عادة زعماء الزوايا كما أسلفنا، وعاتبه فتراجع ولو مؤقتا عن قراره[160]. كما شكلت إعادة التوزيع إحدى أهم الوظائف التي تكفلت بها الزوايا خاصة في البوادي وفي بعض المدن. فما أبرز مظاهرها؟

الكرم وإعادة التوزيع

كرست الزوايا مذخراتها لإطعام الضيوف والمحتاجين وإكرامهم خلال السنوات العادية، ولنجدتهم خلال السنوات العجاف؛ فقد كانت لسعيد المشترائي كميات هائلة من الحبوب، وأعداد ضخمة من المواشي لا يراقبها، بل ينفقها على الناس ويجعلها في خدمتهم. واحتضنت زاوية أبي عمر القسطلي أصنافا من الأطعمة، « لا توجد في خزائن الملوك »[161]. وكان أحمد بن محمد الشاوي وأحمد معن يكثران من التصدق وإطعام الناس والإنفاق عليهم، شأنهما في ذلك شأن مولاي التهامي الوزاني الذي كان يريد من يأكل طعامه ويقول: « سرنا في طعامنا فمن أراد سرنا فليأكل من طعامنا »[162].

ويستنتج من سياق هذه النماذج، أن الزوايا جندت كل إمكاناتها الغذائية للاستجابة لحاجيات مريديها، الذين لم يترددوا في تقديم هداياهم وهباتهم إبان الزيارات، وهم واثقون من أنها ستعود إليهم في شكل عطاءات مادية ومعنوية، إذ إن الطعام المقدم لهم على قلة كمياته أحيانا، غني ببركته الرمزية التي تعود على الشخص بالنفع العميم[163]. وهو ما جعل هذه الزوايا تحول ظاهرة الأخذ والعطاء من طابعها العفوي إلى طابع مؤسسة، تقوم بأدوار

---

[160] أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص. 386.

[161] محمد ابن عسكر، **دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر**، تحقيق محمد حجي، الرباط، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، 1976، ص ص. 77، 108–110.
لتأمين مدخراتها من الحبوب، لجأت القبائل إلى وضعها تحت وصاية الزوايا، راجع: عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 69.

[162] محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص. 134، وج. 3، ص. 191، وج. 4، ص. 17.

[163] فقد أشيع أن كل من يأكل من طعام الشيخ أحمد معن يكفيه ولو كان قليلا، محمد القادري، ن.م، ج. 3، ص. 191.

ـظيمية داخل المجتمع[164]، وتشعر المخزن بقوتها المستمدة من تزايد عدد أتباعها، ومن ـدرتها على خدمتهم، وترسخ في أذهان هؤلاء صورا تتم فيها المقابلة بين أدوارها وبين ـيمارسه المخزن من سياسة ضريبية مجحفة، لا يرى فيها السكان إلا نهبا لممتلكاتهم دون حصول على مقابل، وإلا كيف نفسر أن أحد أتباع الجزولي، ويدعى سيدي عياد بن عبد الله ـوسي، كان يسلف فائض حبوب الزاوية للناس، وخلال موسم الحصاد يمزق ضمانات ـسلف ولا يطالبهم بشيء[165].

والملاحظ أن شيوخ الزوايا الذين كانوا يترددون في قبول الهدايا، خاصة من الأشخاص ـفقراء، عمدوا إلى ردها لهم بما يعادل أضعافها، فأحد المشتكين زار أبا المحاسن ليساعده ـلى استرجاع حاجة انتزعها منه القائد حاملا اللحم والدقيق، فاحتج الشيخ على هذا ـسلوك، وأعاد له هدية مالية فاقت قيمتها ما أتى به، وهو الذي كان يتصدق على الفقراء والمساكين بما يساوي المبلغ الذي ينفقه على حاجيات داره، حتى إنه بدد جزءا مهما من المال ـذي ورثه من تجارة أبيه، وأوشك أحمد معن صاحب زاوية المخفية على تبذير ثروته، من ـثرة ما كان يقدمه للمحتاجين[166].

وعلى الرغم من اشمئزازهم من التعامل مع رجال المخزن الذين كانوا يتشوفون للتردد عليهم ومجالستهم، حرص بعض زعماء الزوايا على استقبالهم والاستماع إليهم وإرشادهم، وتمكينهم من معاينة ما يقدمونه من خدمات لزوارهم، بل إن التسافتي أعد طعاما رفيعا لاستقبال أعضاء الوفد المخزني، الذي حمل رسالة الأمان من السلطان بعد انتهاء حملة باشا مراكش عليه، « فتعجبوا من ذلك الطعام وصنعه غاية، ولما فرغوا حمدوا الله من أكلهم من طعام زاوية الشيخ »[167].

وما يظهر من سياسة الجود، أن الزوايا كرستها لتدعيم شرعيتها الدينية القائمة على مفهوم

---

[164] B. Rosenberger, *Société, pouvoir et alimentation...*, *op. cit.*, pp. 81-3. Du même aute[ur], « Cultures complémentaires et nourriture de substitution au Maroc XV-XVIII^e siècles », *Annal[es] ESC.* n° 3/4, 1980, p. 496.

[165] محمد الإفراني، **صفوة من انتشر...**، م.س.ذ.، ص. 129.

[166] هناك عدة حالات قبل فيها الشيخ أبي المحاسن الهدايا وأعاد توزيعها. عبد الرحمان الفاسي، ن.م، ج. 1، ص ص. 182، 218–219؛ القادري، ن.م، ج. 3، ص. 191؛ **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص. 324، هامش 4.

[167] عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 143–144. واستقبل أبو المحاسن الفاسي وابن أبي زيان زعيم الزاوية القندوسية عددا من رجال المخزن، راجع: نفيسة الذهبي، ن.م، ص. 134؛ محمد مرزاق، ن.م، ص. 231؛ عبد الرحمان الفاسي، ن.م، ج. 1، ص ص. 189، 218، 222.

البركة، وعلى معيار الكرامات وثقافة الزهد، ووظفتها لإبراز ثقلها الاقتصادي والاجتماعي أمام السكان لاستقطابهم وترسيخ ولائهم، وأمام المخزن لخلخلة سياساته الجائرة في أفق تقويمها عن طريق تقديم نموذج لإقرار العدل.

على أن هذه السياسة، لا ينبغي أن ننظر إليها في أبعادها المادية فحسب، بقدر ما يجب أن نضعها في إطارها الرمزي، على اعتبار أننا أمام قوتين متنافستين تتمتعان بمرجعية البركة، إذ يستمد السلطان مشروعيته من نسبه الشريف، ومن البيعة التي وضعها في عنقه أهل الحل والعقد، ويستوحي زعيم الزاوية مصداقيته واستمراريته من الثقة والاعتراف بما وهبه الله ومن كرم الأتباع[168]. ومن هنا فكل طرف حاول أن يظهر تفوقه على الآخر من خلال توظيف سلطة الكرم، سواء خلال الأيام العادية أو إبان المناسبات الدينية، مما أدى إلى ظهور نوع من التنافس، أفضى إلى إقدام المخزن أحيانا على محاولة احتواء الطرف الآخر. وهكذا حين طال أمد الجفاف، قام محمد العالم بإطعام الناس داخل زاوية القلقليين طلبا في الاستسقاء[169]، وكما سبق أن بينا، استهدف تعظيم أحمد المنصور لمناسبة المولد النبوي بالدرجة الأولى استقطاب الناس، وتجريد الزوايا من قوتها.

ولا يخفى ما لهذا السلوك من أهداف، تكمن بالأساس في إضفاء الطابع الرسمي على وظيفة الكرم، التي تضطلع بها الزاوية الفاسية داخل المدينة، وإعطاء الانطباع بخضوعها ولو رمزيا إلى السلطة السلطانية. غير أنه بالرغم من هذا التنافس فكل طرف كان على وعي بحدود الآخر، فشيوخ الزوايا كانوا يدركون أهمية التزكية السياسية في استمراريتهم، والسلطان يقدر من جهته حجم المكاسب التي سيجنيها من كل تحالف يجمعه بهم. ومع ذلك، ظل الأولياء يشكلون مصدرا لسلطة رمزية لها خصوصياتها التي تميزها عن السلط الأخرى الموازية، والمستمدة من عدم اكتراثهم بالحياة الدنيا، ومن قدرتهم على اكتشاف أسرار الحقائق وإزالة الغموض، مما أكسبهم شهرة أفضت إلى تقاطر المريدين عليهم، وإلى سعي أولي الأمر إلى التبرك بهم، وإلى رفع الكدر عن نفوسهم، إذ قصدت أم المنصور مسعود الوزكيتية زعيم الزاوية البوعمرية، ليطمئنها على حال ابنها، بعد خروجه لإخماد ثورة بعض أقاربه، وتزامن ذلك مع الزلزال. وكان السلطان المولى إسماعيل يسر كثيرا بالخضر البكري

[168] راجع الفصل الثالث من القسم الأول من هذه الدراسة. وأيضا:
Valensi, *Fables de la mémoire..., op. cit.*, p. 104.

[169] محمد القادري، نشر المثاني...، م.س.ذ.، ج. 2، ص. 311.

ـي يرسلها له في أوقات نضجها، شيخ زاوية المخفية عبد الله معن على عادة أبيه، إيمانا منه ـركتها. مما يعني أن الولي كان ينفرد بقصب السبق في تخويل تلك البركة، وإن كان أحمد ـن الحاج لم ير فرقا بين بركة الشيخ وبين بركة السلطان حين قال :« وكانت تقع بينهما أمور ـنية لا يعلمها إنسان »[170]، لكن هذا التقابل يدل على مدى إحساس الطرفين بأهمية سلطة ـكرم في تخويل الهيبة.

ولم تنحصر سياسة إعادة التوزيع في مجال الأطعمة، بل همت مجالات مختلفة، فأصحاب ـي المحاسن الفاسي قبلوا شحنة من الرمل أرسلها أحد قواد أحمد المنصور، إسهاماً في ـ مسجد الزاوية، فرفض الشيخ استخدامها في ورشته، وأمر بالاحتفاظ بها إلى حين أن ـجد لها منفذا. والسلوك نفسه مارسه أحمد معن، إذ كان كلما اضطر إلى قبول الهدايا إلا ـنحها لأشخاص آخرين[171].

لكن من المؤكد أن أدوار الزوايا لم تقتصر على الوساطة، وإعادة التوزيع، اللتين كان يتم ـ خلالهما إظهار عدل الصالحين وإنصافهم، مقابل جور رجال المخزن وظلمهم، بل ـوزتهما إلى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والدينية والتربوية.

أدوار مجتمعية أخرى

ـشهد المصادر بوجود بعض الوظائف التي اضطلع بها زعماء الزوايا، كأحمد بن محمد ـاوي الذي كرس ثراءه لإنجاز عدة مشاريع بفاس، أهمها بناؤه لقنطرة ابن طاطو بعد ـ حطمها السيل، وإصلاحه لقنوات مياه جامع الأندلس، حتى إنه أنفق في ذلك سبعة ـف أوقية. ووظف أحمد معن شيخ زاوية المخفية أمواله الطائلة في ممارسة النشاط الزراعي ـغراسة وتربية النحل، والإنفاق على المحتاجين، واستثمر محمد بن التهامي الوزاني مبالغ ـية هامة في الزراعة وتربية المواشي[172].

ـحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 7، ص ص. 245–246، 342؛ حسن جلاب، « ظهائر سعدية في توقير واحترام شيوخ ـية البوعمرية بمراكش »، **مجلة دار النيابة**، ع. 21، ص. 15. ومن كرامات المولى إسماعيل أنه استطاع إطعام 50 ـ جندي بخمسة أوسق من الشعير.

ـيسة الذهبي، ن.م، ص. 135؛ محمد القادري، ن.م، ج. 3، ص. 191.

ـتهر أحمد بن محمد الشاوي بثرائه، وكانت له خمس زوايا، إحداها بفاس، وأربعة بمناطق قروية مجاورة، راجع ـ القادري، ن.م، ج. 1، ص. 133، وج. 4، ص. 262. وكان للشيخ معن خمس زوايا « يقيمها من كل ما تحتاج ـمن طعام وغيره من ماله الخاص به ومما يوتى به إليه. وكان له بوادي سبو فلك صغير... يعبر الناس عليه زمن الشتاء ـت يعظم الوادي، وذلك لوجه الله عز وجل ». محمد ابن عيشون الشراط، **الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من**

بل أصدر المولى إسماعيل ظهيرا لفائدة زاوية تمصلوحت، يرخص بموجبه لهذه المؤسسة استئناف الأشغال بشبكة الري الجديدة بتلكرت، وتغيير مسارها حتى لا تؤدي إلى نشوب منافسة حول الماء مع بني مراس، وأمر خديمه عبد الكريم الخطيب بتقديم المساعدات اللازمة لذلك، وبعد إنجاز المشروع أصدر ظهيرا ثانيا كلف فيه الزاوية بتوزيع المياه على السكان المعنيين كل يوم جمعة[173].

وحظيت الأنشطة الدينية والتربوية بعناية خاصة من لدن الزوايا، التي كانت تنفق على طلبة العلم، وتعظم ليالي رمضان، وتهتم بركب الحجاج، وتحتفل بمناسبة المولد النبوي الشريف التي تقدم فيها أفخر أنواع الأطعمة للمريدين[174].

من هذا المنطلق، أكانت الزوايا هي التي تطرح نفسها من خلال هذه الأدوار، باعتبارها مكوناً لا غنى عنه يسهم في تجاوز بعض المشاكل التي يستعصي على المخزن أمر البت فيها؛ أم أن المخزن كان مقتنعا بأهمية هذه المؤسسات في تقديم الدعم بشكل غير مباشر لسياساته، واكتفى بمراقبته حتى لا يزيغ عن الأهداف المتوخاة منه، أو يفضي إلى تبلور قوة منافسة له؟

من البديهي أن المخزن، وهو يخول للزوايا الإقطاعات، وما واكبها من حقوق التصرف في الموارد الضريبية من أعشار ومستفادات الأوقاف والهبات وغيرها، كان يدرك تمام الإدراك بأن ذلك يسفر عن تقوية قاعدتها الاقتصادية والمالية، وتبعاً لذلك يوسع أنشطتها الدينية والخيرية بواسطة تكاثر مريديها، الذين لم يتقاعسوا بدورهم عن بناء تلك القاعدة في الحالات التي كانت فيها زاويتهم لا تتمتع بمباركة السلطة الرسمية. لكنه حرص على مراقبة تلك الامتيازات، بل وتقنينها بواسطة توزيع ظهائر التوقير والاحترام على الزوايا، التي كانت تبدي استعدادها للانخراط في السياسة السلطانية، أو تلك التي تتمتع بقوة حقيقية يستوجب واقع الحال استمالتها، وهكذا أصدر السلطانان عدة ظهائر لفائدتها[175]. فقد

أهل فاس، دراسة وتحقيق، زهراء النظام، الرباط، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، 1997، ص. 237. وحول الشيخ معن، انظر: **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص. 300.

[173] الظهير الأول بتاريخ 19 شوال 1103هـ 21 يونيو 1692م، راجع:
P. Pascon, *Le Haouz de Marrakech, op. cit.*, t. I, pp. 278-9.

[174] كانت زاوية أحمد بن محمد الشاوي، تكثر الطعام في مناسبة المولد النبوي، شأنها في ذلك شأن الزاوية الفاسية. انظر: محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص. 134؛ نفيسة الذهبي، ن.م، ص ص. 132–133؛ أحمد عمالك، ن.م، ج. 1، ص ص. 180–185.

[175] محمد ابن عزوز حكيم، ن.م، ص. 86؛ عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص ص. 118–

جدد أحمد المنصور لفائدة زاوية سيدي أبي محمد صالح عادة توقيرها واحترامها، وفوض لها استخلاص حقوق الأعشار والزكوات والأوقاف، والتصرف في توزيعها، ومتع المولى إسماعيل الزوايا التابعة لحفدة أبي درقة بالشياظمة وحاحة وجزولة بالامتيازات نفسها[176].

والثابت أن المخزن حاول من خلال إصدار الظهائر أو تجديدها، احتواء القوة المادية للزوايا، والظهور بمظهر السلطة المخولة لتلك القوة، عبر إشعار هذه المؤسسات بأن ازدياد مواردها رهين بالظروف المواتية، التي توفرها عادات التوقير والاحترام، وأن كل موقف مناهض له يعني الحرمان من تلك الامتيازات. وهو ما عبر عنه المولى إسماعيل لمن زاره من أقرباء زعيم أحنصال، وما يمكن استشفافه من رسالة باشا مراكش إلى زعيم زاوية تاسافات، حيث نصحه بأن مصلحته لا تكمن في التشبث « بأذيال الغوغاء الذين لا طائل تحتهم، ولا يقدرون على حماية أرواحهم »[177]، وإنما في الاستفادة من الإنعامات المولوية، لهذا أعقب تخريب الزاوية إصدار ثلاثة ظهائر توقير واحترام، تفوضها استغلال منجم الملح، وترخص لإعادة بنائها، مما يعني أن الهدف بالأساس يكمن في تركيعها وإخضاعها لسلطته ولو الاسمية، ورد التسافتي بإرسال الهدية وإعلان الطاعة[178]. ويدل هذا الموقف على أن المخزن، خاصة في عهد السلطان العلوي، أراد أن يفهم الزوايا بأن إشعاعها يجب أن تستمده من تزكيته أيضا، وليس من إجماع المريدين فحسب[179].

---

[175]، 331. ثم مجموعة ظهائر منصورية وإسماعيلية لفائدة الزوايا، خ.ع، ميكروفيلم، رقم 23، ص ص. 11، 30، 3. وظهائر منصورية منشورة ضمن: محمد المختار السوسي، **المعسول**، الدار البيضاء، مطبعة النجاح، 1962 ج. 1، ص. 93. وظهير إسماعيلي لفائدة الولي الصالح يوسف التواتي بتاريخ 4 شوال 1113هـ، خ.ح، المحفظة رقم 1، عهد المولى إسماعيل.

[176] ظهير منصوري إلى الولي سيدي أبي محمد صالح بتاريخ 9 جمادى الأولى 1056هـ خ.ع، ميكروفيلم، رقم 23، ص. 30. « ... وقد بسطنا لهم يد التصرف على جميع زواياهم المتفرقة في جميع النواحي والأطراف كزاوية جدهم الشيخ أبو درقة المذكور، وزاوية جدهم أبي محمد عبد الله بوزرقطون دفين الساحل من بلاد الشياظمة، وزاوية أخيه الشيخ أبي البركات محمد دفين بلاد حاحة، وزاوية أخيهما سيدي فصال دفين بلاد المصامدة بجزولة وجعلنا النظر للنفر الثلاث المذكورين في جميع مستفادات الأوقاف يستعينون بما فضل منها عن مصالح الزوايات... » ظهير إسماعيلي لفائدة حفدة أبي درقة بتاريخ 17 رجب 1083هـ، راجع: محمد الفاسي الفهري، **قبيلة بني زروال...**، م.س.ذ.، الرباط، مطبوعات إفريقية الشمالية الفنية، 1962، ص ص. 80–81؛ أحمد بوكاري، **الإحياء والتجديد الصوفي في المغرب (1790–1912)**، الرباط، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، 2006، ج. 1، ص. 84 وما تلاها.

[177] عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 149.

[178] عبد الله حمودي، « الانقسامية... »، م.س.ذ.، ص. 48. التسافتي، ن.م، ص ص. 71، 135–136، 147، 150، 202.

[179] « إن هذه التسويطة التي سوطك الله بها، على يد ولدنا مولاي الشريف وخديمنا عبد الكريم بن منصور، ما

ومن هذا التصور، يتضح أن المخزن كان يتتبع عن كتب طبيعة التحول الذي يحدث في كنف الزوايا، بفعل تضخم ثرواتها، وكان على علم بما ينطوي عليه ذلك من مجازفة، ومن أهمية في آن واحد. لكنه حرص بشدة على أن لا يفضي ذلك إلى تقويتها سياسيا، أو يخرج بها عن وظيفتها الدينية والاجتماعية. ولذلك لم ير مانعا في تقديمها لمختلف الخدمات التعليمية والخيرية والاستشفائية والاقتصادية حتى إن أدت إلى اغتنائها، وعمل من جانبه على توظيف إمكاناته المادية والرمزية لتحقيق التوازن تجاهها.

وإذا كانت أدوار الزوايا بصفة عامة قد ظلت مطبوعة بحجم مواردها، وبعدد مريديها، وباقتناعات شيوخها، وبمدى تفتحهم، فإن المخزن تعامل معها انطلاقا من أهمية تلك الأدوار، وحاول توظيف رأسماله الرمزي والمادي، لإشراكها في نسقه السياسي أو للضغط عليها. فما هي الوسائل التي راهن عليها لبلوغ ذلك الهدف؟

ضغوط مخزنية

في الوقت الذي مثلت فيه سياسة زيارة الأولياء، وبناء الأضرحة أو ترميمها، كما أوضحنا، إحدى الآليات التي تبناها السلطانان لإظهار تفوقهما الرمزي على الزوايا، فإن تلك السياسة أماطت اللثام عن نوعية العلاقات التي جمعتهما بأرباب المؤسسات المعنية. فاعتناء أحمد المنصور بأضرحة أبي عبد الله الهزميري، وعبد المجيد، ودراس بن إسماعيل، وأبي بكر العربي، وعلي بن حرزهم وغيرهم، وتوجيهه لأمه لالة عودة للتبرك وطلب الدعاء من صلحاء فاس، واهتمام المولى إسماعيل بأضرحة المولى إدريس الأول والثاني، وأبي يعزى، ومحمد الشرقي، وأبي شعيب الأزموري، وابن عاشر السلاوي، والشيخ الجزولي، وابن حرزهم[180]، يترجم بكل جلاء، المكانة التي احتلها هؤلاء في البنية الاجتماعية من جهة، وفي سياسات السلطانين من جهة أخرى.

أمرناهم بها ولا اتفقنا معهم في شانك عليها... وإنما هي من عند الله عز وجل والقضاء والقدر جرى بها... وكل ما ضاع أو فسد لك فخليفته على الله وعلينا... وأقدم على مقامنا العلي وزرنا... »، رسالة من المولى إسماعيل إلى زعيم زاوية تاسافات، عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 135—136. انظر أيضا:
M. Morsy, « Réflexion sur le système politique... », *op. cit.*, p. 128 ; A. Laroui, *Les origines...*, *op. cit.*, pp. 140, 148, 150.

[180] أحمد بن القاضي، **المنتقى المقصور**...، م.س.ذ.، ج. 1، ص ص. 387—388؛ عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 214—215، 220؛ محمد ابن العياشي، **زهر البستان**...، م.س.ذ.، ص. 101؛ عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف**...، م.س.ذ.، ص ص. 346—347.

لقد أدرك السلطان السعدي أهمية تلك الالتفاتات في الحفاظ على جو المصالحة الذي ميز علاقاته بالزوايا، إذ لازلت ذاكرته تحتفظ بما عاناه أبوه من صراع مع جلها، ومن ثم، لم يتقاعس في استثمار ذلك الجو لضمان استمرارية سلطته، التي لم تقتصر على إنشاء المدارس لمنافستها، بل ارتكزت بشكل كبير على الحذر الشديد من رجال التصوف[181]، وعلى تثبيت تقليد الزيارات الذي يسهم في تنشيط الروابط معهم لإشعارهم بأهميتهم، وفي ترسيخ صور التبعية والخضوع لوصايته. وفي هذا السياق يمكن فهم موقف الكاتب أبي عبد الله محمد بن رضوان، الذي لاحظ ازدحام الأتباع على زاوية أبي المحاسن الفاسي فخاطبه قائلا: « يا سيدي إن موالينا الشرفاء، يعني ملوك الوقت، يقع في نفوسهم شيء من هذا الأمر »، فقلص الشيخ من عدد الوافدين على زاوية المخفية[182].

وعلى الرغم من دخول المولى إسماعيل في مواجهة مع الزوايا المعارضة، فإنه انطلق من ثوابت سياسة سلفه، وعمل على تطويرها، فإيلاؤه العناية مثلا لزاوية مولاي بوعزة بزيان، وللزاوية الشرقاوية بتادلة، يدخل ضمن إستراتيجيته الهادفة إلى التحكم في مناطق الأطلس المتوسط، وتعظيمه لضريحي المولى إدريس وابنه لا يمكن فهمه بمعزل عن الصراع الذي خاضه مع أعيان مدينة فاس وعلمائها منذ بيعته. غير أن هذا السلطان فرض على الزوايا أن تتخذ موقفا محددا منه، إما بموالاته أو بالوقوف في وجهه وتحمل العواقب؛ لأنه عايش إلى جانب أخيه المولى رشيد مدى نجاعة تلك السياسة في بناء دعائم مركزة السلطة العلوية. وهكذا أرغمها على فتح فروع لها بمدينة فاس بهدف مراقبة أنشطتها، وإجبارها على تقديم فروض الطاعة والولاء، ولم يتردد في أحايين كثيرة في موضوع فرض الكلف على المرابطين وأرباب الزوايا، ومساواتهم في ذلك مع العامة[183]. بل ظهر في صورة رجل التحكيم الذي يسمو

---

[181] محمد حجي، « المؤسسات الدينية بالمغرب في القرنين 16 و17م »، **مجلة المناهل**، ع. 18، 1980، ص. 123. اعتبر عبد الله العروي أن استخدام الشيفرة من قبل أحمد المنصور يجسد حذره الشديد من الزوايا، راجع: **مجمل...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 60.

[182] نفيسة الذهبي، ن.م، ص. 170. « على عادة الملوك من خوفهم ممن له الأتباع، حذرا من أن يكون ذلك سببا لمنازعتهم من جاه دنياهم »، أحمد الولالي، **مباحث الأنوار...**، م.س.ذ.، ص. 153.

[183] فرض أحمد الروسي مثلا على زاوية رابحة 5 مثقالات وعلى مرابطي تيط 20 مثقالا، راجع:
A.-G.-P. Martin, *Quatre siècles d'histoire marocaine ..., op. cit.*, pp. 66, 71.
وحول فرع الزاوية الناصرية بفاس، راجع: محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 4، ص. 211. وأجبرت الزاوية الناصرية على أداء الضرائب المستحقة عن ممتلكاتها. انظر: أحمد عمالك، ن.م، ج. 3، ص. 491. وعن تدخل المخزن في مشاكل الزوايا انظر:
Paul Marty, « Les Zaouïas marocaines et le makhzen », in *Revue des études islamiques*, n° 3, 1929, p. 579.

فوق الجميع، وينصب نفسه لحل مشاكل بعض الزوايا، إذ تدخل ابنه المولى الشريف لوضع حد للخلافات التي دارت حول الولاية بالزاوية الناصرية بعد وفاة أحمد بن ناصر، فقرر تعيين موسى بن محمد وإقصاء ابن شرحبيل أو الحسين الشرحبيلي، كما استقبل بمكناس زعيم الزاوية العياشية بمعية إخوته لتزكية توليته، ولتعزيتهم جميعا في وفاة والدهم، وساند تعيين مولاي التهامي الوزاني لأخيه مولاي الطيب خلفا له بدل أحد أبنائه، وحسم في المنافسة التي وقعت حول خلافة سيدي علي بن أحمد من خلال دعمه لمولاي التهامي[184].

وتنطوي هذه التدخلات على عدة دلالات، أهمها أن إعادة ترتيب أبرز الأمور الداخلية للزوايا وهي الزعامة، أصبحت تتم تحت إشراف المخزن الذي تحول من خصم إلى حكم، وأضحى يخول المشروعية لشيخ الزاوية الجديد، وما يحمله ذلك من أبعاد معبرة عن التبعية.

ولم يكتف المولى إسماعيل بذلك، بل سبق له أن اتخذ قرارا بمنع زعيم الزاوية الناصرية من السفر لأداء فريضة الحج مرتين متتاليتين، بسبب رفضه الاستجابة لطلبه الداعي إلى جمع قوافل الشمال والجنوب، لتكوين قافلة واحدة، وعبور طريق تازة. وهذا الموقف لا يمكن فصله عن تمسك أرباب هذه الزاوية، بعدم ذكر اسم السلطان على المنابر باعتبار ذلك بدعة[185]، وعن ما راج من شكوك حول تورط أتباعهم من أعيان درعة في دعم ثورتي ابنيه محمد العالم وأبي النصر[186]. كما أن السلطان أراد أن يظهر لأقوى مؤسسة صوفية، ومن خلالها لباقي الزوايا، أنها خاضعة لنفوذه، وتعمل بمشيئته، فالإصرار على قافلة واحدة، ينم عن رغبة المخزن في التحكم في عمليات تنظيم ركب الحجاج، بدلا من الزوايا، وإلزامها

لتفادي مشكل الخلافة عمل زعيم الزاوية الوزانية على إقرار قاعدة للوراثة على أساس البكورية، راجع:
H. El Boudrari, « Transmission du charisme et institutionnalisation : le cas de la zaouia de Ouezzane, Maroc XVII^e XIX^e siècles », in *Al Qantara*, vol. 12, Madrid, 1991, p. 526.

[184] رسالة من المولى إسماعيل إلى مولاي التهامي الوزاني بتاريخ 26 ربيع الأول 1126هـ، مجموع مخطوط خ.ع تطوان، رقم 772، ص. 94. أورده محمد عمراني، **الشرف والمجتمع والسلطة السياسية...**، م.س.ذ.، ج. 2، ص. 282؛ عبد العزيز الخمليشي، « زاوية تمجروت والمخزن (1642–1914) »، ضمن ندوة **الرباطات والزوايا في تاريخ المغرب...**، م.س.ذ.، ص ص. 142–143؛ عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص ص. 118–119؛ أحمد عمالك، ن.م، ج. 3، ص. 488.

[185] عبد العزيز الخمليشي، ن.م، ص ص. 128، 135.
A. Hammoudi, « Sainteté... », *op. cit.*, p. 635.
بالرغم من اعتراف زعيم زاوية تسافت بسلطة المولى إسماعيل، فإنه تفادى ذكر اسمه على المنابر، راجع: عبد التسافتي، ن.م، ص. 14.

[186] أحمد عمالك، ن.م، ج. 3، ص ص. 476، 479، 485.

المرور عبر تازة، يكشف عن سياسة الحذر التي لم ينج منها حتى الناصريون الذين لم يكن لهم أي طموح سياسي، إذ تخوف السلطان من تأطيرهم لركب الجنوب. بل إن أيادي المخزن لم تغب، ربما عن ادعاء محمد الصالح الشرقاوي توارثه القطبانية بعد وفاة أحمد بن ناصر، وذلك لمواجهة طموحات زاويتي أحنصال ومهاوش[187]. وبلغ تشدد المولى إسماعيل مع شيوخ الزاوية الناصرية مستوى التهديد والترهيب، إذ لما أقدم الشيخ محمد الكبير بن ناصر، على تأسيس زاوية بجوار أمازيغ آيت آمالو، استقطبت عددا هائلا من الأتباع، أمر باستقدامه إلى القصر السلطاني بمكناس، وتعمد الخدام المرافقون له المرور بجانب الجناح المخصص للحيوانات المفترسة. بل أوردت المصادر، خبر نجاة الشيخ أحمد الخليفة من محاولة اغتيال، خطط لها أحد باشاوات المولى إسماعيل[188].

ولجأ المخزن أحيانا إلى إسناد مهمة النظر في بعض القضايا الشائكة إلى شيوخ الزوايا، وهكذا طلب المولى إسماعيل من أحمد معن البت في النزاع الذي نشب حول خراج روضة الشيخ علي بن حرزهم، لكنه اعتذر بدعوى أنه ليس أهلا للقيام بذلك. ويفهم هذا الاعتذار في إطار إحجام أهل الصلاح عن العمل تحت مظلة المخزن كما أوضحنا، كما يعبر عن سعي الأخير للبحث عن سند وازن يدعم الأدوار التحكيمية التي يقوم بها، لتسوية مشاكل هذا النوع من المؤسسات. كما استغل المولى إسماعيل زيارة أحمد بن ناصر له ليطلب منه أن يدله على رجل يصلح للقضاء، فأشار إلى أحمد بن العربي بن الحاج السلمي، وراسل وزير أحباسه، الشيخ محمد بن عبد القادر الفاسي، ليبحث له عمن يتولى الخطة نفسها[189].

ونتج عن إدراك المولى إسماعيل لأهمية منطقة سوس في احتضان الثوار والخارجين، الذين كانوا يحتمون بسبعة رجال رجراجة، ويعبئون الناس ضداً عليه، محاولته نزع صفة القداسة عن هؤلاء من خلال مطالبة العلماء بالإفتاء في موضوع صحبتهم للرسول صلى الله عليه وسلم، فأفتى بعضهم، ومن بينهم محمد بن عبد القادر الفاسي، ببطلان زياراتهم له عليه السلام، بل أمر بتوجيه زيارة لسبعة رجال مراكش « العرب »، وأحاطها بكل وسائل الأبهة

[187] أحمد بوكاري، ن.م، ص. 131.

[188] أحمد عمالك، ن.م، ج. 3، ص ص. 467، 471.

[189] رسالة من المولى إسماعيل إلى القاضي أحمد بن الحاج السلمي، ضمن محمد الإفراني، **روضة التعريف**...، م.س.ذ.، ص. 108. ورسالة من وزير الأحباس إلى محمد بن عبد القادر الفاسي بتاريخ 18–4– 1703م ضمن:
M. El Fasi, « Biographie de Moulay Ismail », *op. cit.*, p. 83.

ابن الحاج، ن.م، ج. 7، ص. 246.

والإثارة رغبة في إحياء مراسيم الطواف حولهم، وراج أن الحسن اليوسي هو الذي أسندت له مهمة الإشراف على العملية[190].

ويقيم هذا المثال الدليلَ على المجهودات التي بذلها السلطان، لإرغام الزوايا على الانخراط في سياساته، إذ زاوج بين الإمكانات العسكرية وما يدور في فلكها من قصبات، وبين الوسائل السياسية وما يرتبط بها من إستراتيجية قائمة على اللعب على حبل التناقضات بين الأولياء، عبر توظيفهم ضداً على بعضهم البعض، أو من خلال استفتاء العلماء لاستصدار فتاوى من بين غاياتها الرئيسة مواجهة الزوايا المعارضة، كما تم خلال مرحلة إنشاء الجيش المحترف[191].

ولم يقف عزم السلطان العلوي عند هذا الحد، بل سعى إلى امتلاك الرموز المتسمة بثقل حمولتيها الدينية والسياسية. وهكذا بعدَ إقدامه على بناء ضريح رضوان الجنوي، حصل على حجرة التيمم التي كان يستعملها ذلك الشيخ، وبعد قدوم أهل فاس للاستشفاع في كثرة المغارم احتفظ بالنعل النبوي، وبرر واليه على مراكش الحملة على زاوية تاسافت بالرغبة في الحصول على سيف ملوكي في حوزة زعيمها[192].

ولا تخل هذه الأمثلة من إصرار المخزن على احتكار الرموز بأبعادها التاريخية، فتعظيم المولى إسماعيل لرضوان الجنوي، واسترجاعه للنعل النبوي الذي يعتقد أنه كان سابقا في ملكية أحمد المنصور وأمه لالة عودة[193]، لا يمكن تفسيره إلا من زاوية تبعيته لهذا السلطان، وإصراره على استحضار المرجعيات الدينية التي راهن عليها. كما أن تشبثه بمصادرة السيف يهدف بالأساس إلى تجريد زعيم الزاوية من قوته الرمزية، وإقناعه بأن لا أحد يعلو فوق السلطان، وبأن مهمته تكمن في هداية سكان الجبل لطريق الخير، وحضهم على طاعة السلطان وخدمته، وجمع الأخبار ومراقبة ما يحدث بمنطقة نفوذه على غرار زعيم الزاوية

---

190 حسن جلاب، **ظهائر سعدية...**، م.س.ذ.، ص ص. 415، 417.
Henri De Castries, *Les sept patrons de Marrakech*, imprimerie Fédala, édition Làabbassya, 2004, p. 245.

191 عبد الله العروي، **مجمل...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 85.

192 عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 201. انظر أيضا محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 2، ص. 312، وج. 3، ص. 144، وج. 4، ص. 22.

193 محمد القادري، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص. 287.

الناصرية[194].

وما يستشف من مقارنة سياسات السلطانين تجاه الزوايا، أن المولى إسماعيل استفاد بالتأكيد من ثغرات أحمد المنصور، فلم يكتف بالحفاظ على نوع من التوازن الذي يستمد جذوره من ظروف تأسيس الدولة السعدية، بل دخل في مواجهة مع كل من أبدى معارضة منها، بهدف تجريدها من كل ما من شأنه أن يعرقل تركيز أسس سلطته، وإدخالها تحت وصايته لتتمتع بإنعاماته وتسهم في تسويغ سياساته. لكن ألا تمثل حدة هذه المواجهة إعادة إنتاج لنظيرتها بين العلماء والمخزن، وتعكس التباين الحاصل في حركيتي الديني والسياسي، فبينما حاول الأول الحفاظ على مواقعه، سعى الثاني إلى التوفيق بين الشريعة باعتبارها نظرية والواقع باعتباره ممارسة؟ وفي السياق نفسه ما هي طبيعة العلاقات التي جمعت المخزن الشريف بمن يشاركه في النسب من الشرفاء؟

المخزن والأشراف: امتيازات وحذر

اعتبر النسب مرجعية أساسية في تمييز الشرفاء من غيرهم من الفئات الاجتماعية الأخرى، وفي تمتعهم بسلطة رمزية نالت تقدير العامة واحترامها، وحظيت باهتمام السلاطين وعنايتهم. وتندرج أهمية هذه المكانة في سياق انتمائهم إلى سلالة الرسول صلى الله عليه وسلم، وما يخوله ذلك من بركة تستجيب لانتظارات الناس[195]، فترفع عنهم الضوائق، وتحقق لهم الخوارق، وخولهم هذا الدور عدة امتيازات تباينت في حجمها حسب قدرتهم على إثبات فعالية تدخلاتهم ونجاعتها من جهة، وتبعا لمدى توالي فترات الأزمات والمحن، وما واكبها من تشبث العامة بهم من جهة أخرى. لكن هل أسفر ذلك الدور عن بروز تراتبية في صفوفهم؟

[194] بعدما رفض زعيم زاوية تسافت منح السيف للسلطان، اشترى باشا مراكش سيفا ورصعه وأرسله للسلطان، على أساس أنه سيف الحاج الزرهوني، راجع: عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 76–77، 201.

[195] البركة هي « قوة خيرة من أصل سماوي تحدث الوفرة في المجال المادي والرخاء والهناء على المستوى النفسي »، *Encyclopédie de l'islam*, nouvelle édition, t. I, Paris éditions, Maisonneuve et Larose, 1975, p. 1063.
ويعرفها Jamous بأنها مجموعة من القيم تعكس علاقات تبعية دينية، بين حامليها من الشرفاء وبين أتباعهم من العامة، ولا ترتبط بالمستوى الرمزي فحسب، وإنما تشمل الممارسة الاجتماعية.
R. Jamous, *Honneur et baraka*..., *op. cit.*, p. 204.

تراتبية الشرفاء

ميز ابن السكاك بين أربع مراتب؛ شرفاء دار السلطنة، والشرفاء الأغنياء والتجار، والشرفاء المقتصدون ثم المفتقرون، وحدد لكل مرتبة اللقب الخاص بها. وهو تصنيف يرتكز على معيار الثروة والجاه، والمهنة والنفوذ، ويؤكد عدم وجود فئة متجانسة[196]، و« إنما فئة اجتماعية مركبة يلتقي فيها الفقراء والأغنياء والمغمورون وذوو النفوذ ممن لهم اتصال بالسلطة، أو ممن يتكلمون باسم الجماعة كلها »[197]، ويدل أيضا على أن صفة الشرف، على تفاوت ألقابها، والإمكانات المادية لأصحابها، اتخذت من النسب قاعدة لها للتعبير عن تميزها من العامة.

في حين أن واقع الحال كان يجري باتجاه يثبت الارتباط العضوي بين مواقع الشرفاء، وبين ما تضعه الشرائح الاجتماعية من ثقة فيهم، تفضي بالضرورة إلى ارتقائهم في الوسط الذي يحيون فيه، بغض النظر عما يمتلكون من ثروة.

إذن فمكانة الشريف استمدها من سلطته الرمزية، ومن دوره في بيعة السلطان، ومن قدرته على التأثير في المجتمع الذي يكفلها له، ومن هنا جاء تموضعه في التراتبية باعتبارها نتاجاً لمدى تفوقه في إبراز تلك القدرة، التي تضفي على حضوره بعدا اجتماعيا، يزداد وزنه لدى كل من يعتقد فيه، ويثير حذر أولي الأمر مخافة أن يتخذ شكلا سياسيا. ولهذا تم التمييز في الإسطوغرافية أحيانا بين خاصة الشرفاء وعامتهم، ووفقا لطبيعة مشاركتهم المباشرة أو غير المباشرة في تأطير المجتمع، أو في صنع القرار على المستوى المركزي أو المحلي، وصنفوا أحيانا أخرى انطلاقا من أدوارهم الاجتماعية والإدارية، باعتبارهم مجموعة واحدة تمثل جزءاً لا يتجزأ من المخزن بمفهومه الواسع، تنعم بدعم السلاطين وبمساعدتهم ضمن شروط محددة[198].

وإذا كانت الأرستقراطية الدينية بأوربا قد اكتسبت مكانتها تبعا لمرتبتها، ولقيمة أعمالها وسلوكاتها، فإن صفة الشرف ارتبطت بالوضعية الاجتماعية التي يخولها الميلاد، أو الفضيلة

---

[196] ابن السكاك، **نصح ملوك الإسلام بالتعريف بما يجب عليه من حقوق آل البيت الكرام**، ص. 13، أوردته نفيسة الذهبي « المجتمع الفاسي خلال العهد السعدي؛ التراتبية والصراع »، **مجلة أمل**، ع. 18، أكتوبر 1995، ص. 64.

[197] محمد القبلي، **مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط**، الدار البيضاء، دار توبقال، 1987، ص ص. 109-110.

[198] A. Laroui, *Les origines ..., op. cit.*, p. 97.

أخلاقية، وبالسمعة التي ينالها الشخص من الآخرين[199]، فإن الشرفاء لم يشكلوا طبقة مغلقة[200]، إذ بالرغم من اشتراكهم في النسب نجدهم يتوزعون في ثنايا الشرائح الاجتماعية المختلفة، ويمارسون مهام متعددة، منهم من تقلد الوظائف، ومن زاول الأنشطة الاقتصادية، ومن تزعم زاوية أو طريقة معينة، ومن جمع بين عدة أدوار.

بيد أن مشكل أصالة النسب الشريف تمخض عنه تنافس حاد بين الأسر حول تحديد الأسبقيات، وتمييز الفروع بهدف الهيمنة على تراتبية مجموعات الأشراف؛ فالجوطيون والعمرانيون بفاس مثلا، كانوا يصنفون أصولاً مقارنة بالفروع الطارئة كالصقليين والعراقيين والقادريين[201]. بل إن الصراع بين بيوتات العلميين دفعهم إلى عرض النازلة على علماء فاس، الذين اعتبروا أن ذرية القطب تتمتع بمكانة متميزة بالنظر إلى معيار النسب، عن الشرفاء الآخرين الذين يتفاضلون في ما بينهم تبعا لدرجة ورعهم وتقواهم[202].

ويمكن اعتبار هذا التنافس أبرز مؤشر على وجود نوع من التراتبية المستوحاة من متانة النسب ونقائه، ومدى قربه من البيت النبوي، ومن أقدمية وصول أهل فروعه إلى المغرب، وهو ما دفع عائلات الأشراف إلى السهر باستمرار على تحصين أنسابها ضداً على الفروع الأقل منها، وضداً على المتشرفة بالخصوص الذين مثل تزايدهم سببا مباشرا في تكريس تلك التراتبية، من خلال تنزه الشرفاء الصرحاء عن الاعتراف بالمنتحلين، وتزكية انتماءاتهم، وعبر دعمهم المتوالي لسياسات السلاطين التي استهدفت التنقيب عن صحة الأنساب.

وفي الوجه الآخر لهذه التراتبية، سعى المخزن دوما إلى التعامل مع أقوى الفروع الشريفة بغية استدراجها لصفه، ومراقبة تحركاتها، باعتبارها هيئة خاضعة للتبعية التي يفرضها النسب الشريف لكل من أحمد المنصور والمولى إسماعيل، اللذين راهنا عليه في تحديد شرعية سلطتيهما، وفي إعداد رموزها الأكثر تعظيما، لأنهما أدركا أن بقاءهما في الحكم رهين

[199] E. Balancy, « L'Honneur militaire en Espagne et en France aux XVI et XVII siècles : une mutation idéologique », in *Annales du Midi*, t. 113, n° 233, Janvier- Mars 2001, p. 30.

[200] يرى Berque أن الأشراف كانوا يشكلون على المستوى الثقافي طبقة مغلقة (caste) في حين مثل العلماء طائفة (corporation)، راجع:

J. Berque, *Ulémas..., op. cit.*, pp. 196, 225.

[201] نفيسة الذهبي، ن.م، ص. 64.

[202] محمد عمراني، ن.م، ج. 2، ص. 278.

بمواجهة أية منافسة محتملة واحتوائها[203]. وبذلك أسهم المخزن بتعامله هذا في ظهور نوع من التراتبية داخل فئات الأشراف، إذ كان يعظمهم تبعا لطبقاتهم ولأهمية تكوينهم العلمي. لكن ما هي صور المخزن في أذهان هؤلاء؟

نظرة الشرفاء للمخزن

بما أن عددا من العلماء وأرباب الزوايا جمع بين خاصية الشرف وميزة العلم، فإن مواقفه من المخزن عبرت أيضا عن مواقف الشرفاء، التي اتسمت كما أوضحنا بالدعوة إلى طاعة أولي الأمر، إذ اعتبر زعيم الزاوية الوزانية مولاي التهامي « أن الناس تصلح بدعاء الأمير كما تصلح الأرض بالمطر الغزير...وبعد طاعة الله ورسوله تجب طاعة السلطان... »[204]. وسار على النهج نفسه الشيخ عبد القادر الفاسي، وأحمد بن عبد الله معن اللذان أثبتا صحة النسب الشريف للأسرة العلوية، شأنهما في ذلك شأن الفقيهين ابن طاهر، وابن أحمد الشريف الحسنيين السجلماسيين اللذين بددا كل التحفظات والطعون التي طالت نسب السعديين[205].

وتؤكد هذه الأمثلة وغيرها، مدى حرص الشرفاء على توظيف سلطتهم الرمزية لإثبات شرعية السلطة الزمنية باعتبارها من آل البيت، بالرغم من توجس معظمهم من مخالطتها، وشعور أغلبهم بالأولوية في الاستفادة من الامتيازات التي تخولها، وبالأحقية في نيل كل عناية وتقدير من جانبها. والمؤكد أن هذا التصور قد ألقى بظلاله على سياسة المخزن وموقفه من هذه القوة الدينية، في سياق وجود عدد هام من الشرفاء المتمتعين بالوزن الرمزي نفسه، وانصراف جلهم إلى اعتزال الأنشطة الرسمية، مما أثار حذر السلطانين وحيطتهما تجاههما مخافة أن يستثمر ذلك الاعتزال في بلورة جبهة سياسة معارضة. وفي ظل هذا التخوف يمكن التساؤل عن طبيعة السياسة التي سلكها كل من أحمد المنصور والمولى إسماعيل تجاه فئات الأشراف.

الواضح أن هاجس الحيطة من هذه الفئات راود السلاطين منذ عهد بني مرين، فقد راقب

---

203 حول الرمزية الدينية وعلاقتها بالسلطة، راجع:
Balandier, *L'anthropologie...*, *op. cit.*, p. 177.

204 رسالة من مولاي التهامي الوزاني إلى المولى إسماعيل بتاريخ 5 صفر 1117هـ. انظر أيضا: عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص. 115.

205 محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص ص. 8–9، راجع أيضا: نفيسة الذهبي، **الزاوية الفاسية...**، م.س.ذ.، ص ص. 242–243.

أبو عنان مجرى تحركات فروعهم الأساسية وخاصة الأدارسة. وعلى الرغم من المتغيرات السياسية التي مست المخزن المغربي بعد أفول سلطة الزناتيين، والتي تجسدت في إعادة الاعتبار للشرف باعتباره قاعدة أساسية للوصول إلى دفة الحكم، فإن السعديين والعلويين سلكا مسلكهم، بل منهما من كان صارما في مراقبة الشرفاء والتحقق من أنسابهم. ويندرج توسع نفوذ هذه المراقبة، في إطار مشهد بدا فيه الحكام الأشراف يستشعرون من كثب، مدى خطورة سلاح الشرف في إمكان تهديد استمرارية سلطتهم، إذا ما تغافلوا عن تتبع خطوات المنتسبين إلى بيوتاته. فما المواقف التي اتخذها السلطانان في علاقتهما مع الشرفاء؟

تحكيم وامتيازات

إن التقاليد التي درج عليها الشرفاء هي القيام بأدوار التحكيم في النزاعات والوساطة والشفاعة لدى الحكام؛ فقد قام الشريف مولاي أحمد من وزان بزيارة لواحات توات، للنظر في المشاكل التي توجد بين القبائل، والبت في حلول لها، ومارس الدور نفسه أعمام المولى إسماعيل، مثل مولاي مبارك بن المامون، ومولاي محمد بن علي، اللذين أشرفا على توقيع اتفاقيات الصلح بين عدد من المناطق وبين أعيان الأمازيغ[206].

بل ثمة عدة حالات تشير إلى إسهام الشرفاء في إفشال طموحات المتمردين على السلطانين، كما هو الشأن بالنسبة للشريف العلمي عبد الله بن عبد الرحمان، الذي بذل مجهودات جمة، للبحث عن الثائر ابن قرقوش الفار في اتجاه الثغور المحتلة، توجت بتعرفه على مكان اختفائه وإبلاغ رجال المخزن بذلك. وغير خاف الدور الذي قام به شيوخ الزاوية الفاسية في تعبيد الطريق أمام المولى إسماعيل، من أجل نيل طاعة سكان فاس. كما أن وفدا من الأشراف توسط في الخلاف، الذي نشب إثر مطالبة أبي القاسم أخاه أبا النصر، بدفع المستحقات الضريبية لأبيهما المولى إسماعيل[207].

والواقع أن هذا الصنف من التدخلات الذي دأبت فئة الأشراف على ممارسته، تنبه إليه المخزن وحظي بتشجيعه نظرا لأهميته في تدعيم سلطته، وفي تحقيق سعيه الحثيث نحو الدمج بين السلطتين الزمنية والروحية، شريطة ألا تزيغ الأخيرة عن مسارها الاجتماعي.

---

[206] A.-G.-P. Martin, *Quatre siècles d'histoire marocaine...*, *op. cit.*, pp. 40, 78.

[207] رسالة من أبي القاسم إلى أخيه أبي النصر، خ.ح، 12598، ص. 176. ثم محمد القادري، نشر المثاني...، م.س.ذ.، ج. 2، ص. 203. وعن المنصور، راجع: عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 94.

وتأكد دعم المخزن لأدوار الشرفاء، من خلال طبيعة الامتيازات التي منحها لهم وحجمها، بهدف استمالتهم إلى صفوفه؛ وهكذا أصدر السلطانان جملة من ظهائر التوقير والاحترام إلى الأسر الشريفة، تزايد عددها بشكل لافت خلال عهد المولى إسماعيل، الذي طالت رعايته فروع الأدارسة من الشبيهيين والجوطيين والعمرانيين والعلميين الريسونيين، وشرفاء فكَيكَ وحفدة أبي درقة وغيرهم[208].

وامتد اعتناء السلطانين ليشمل تقديم الهدايا والهبات إلى سائر الشرفاء، خاصة خلال عيدي الفطر والأضحى ومناسبة المولد النبوي، إذ لم يتردد أحمد المنصور في إكرامهم وتعظيمهم، ولم يتقاعس المولى إسماعيل سنويا عن إرسال العادة والصلات إلى الأدارسة وشرفاء تافيلالت، وفي حث ابنه المامون على توزيعها عليهم ليستعينوا بها في قضاء مآربهم[209]. بل إنهما عمدا إلى تكليف القبائل بدفع هبات لفائدة الشرفاء، وهو ما حصل حين أقدم أحمد المنصور على إصدار أوامره لقبائل اشقير وزمور وزيان، يدعوها فيها إلى تقديم مبالغ نقدية، ومواد زراعية ومواشي لشرفاء سجلماسة، وحين ذكر المولى إسماعيل شرفاء تافيلالت، وهو يعاتبهم على تهاونهم في دعم ابنه المامون، بحجم الصلات المالية التي كانوا يحصلون عليها من القبائل. كما أن الجولات التحكيمية التي كان يقوم بها عدد من الأشراف للقبائل، اتخذت من عمليات جمع الهدايا أحد أهدافها[210]. ولم تقتصر الامتيازات الممنوحة لهم على الهبات، وإنما همت أيضا الإعفاءات من الواجبات الضريبية، ومن الخدمة العسكرية، واستفادة بعضهم من العمل في الأسلاك الإدارية المخزنية قضاةً ومفتين وخطباء ونقباء ونظار أحباس، وتمتع

---

[208] ظهير إسماعيلي لشرفاء أهل فكَيكَ بتاريخ 20 شوال 1085، ضمن، ظهائر إسماعيلية، مديرية الوثائق الملكية الرباط. أنظر أيضا: عبد الرحمن ابن زيدان، ن.م، ص ص. 84–87، **والعز والصولة...**، م.س.ذ.، ج. 2، ص ص. 80–81. ثم ظهير لفائدة أولاد سيدي أحمد الشريف الجوطي بتاريخ 14 شوال 1138هـ، وآخر للشرفاء الشبيهيين بتاريخ [illegible] محرم 1140هـ، خ.ح، محفظة رقم 1 من 737هـ إلى عهد المولى إسماعيل. وظهير لفائدة الشرفاء حفدة أبي درقة؛ أورد محمد البشير الفاسي، **قبيلة بني زروال...**، م.س.ذ.، ص. 81. ظهائر منصورية لفائدة الشرفاء الكثيريين والركراكيين والفيلاليين وأولاد سيدي يعقوب وغيرهم، محمد المختار السوسي، **المعسول...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص. 93.

[209] رسالة من المولى إسماعيل إلى ولده المامون بتاريخ 20 محرم 1108هـ، خ.ح، 12598، ص. 207؛ أحمد بن القاضي، ن.م، ج. 1، ص ص. 220، 379، أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 7، ص. 368. وكانت الصلات المخزنية للشرفاء عبارة عن مواد غذائية، كالقمح والإدام والخليع والماشية والسكر والشاي، أو أثواب مستوردة، أو مبالغ نقدية، راجع: محمد عمراني، ن.م، ج. 2، ص ص. 469–470.

[210] تشكلت هبة قبائل الأطلس المتوسط من أربعمائة مثقال من الدراهم، وأربعين رأسا من البقر للخليع، وعشرين قنطارا من السمن، ومائتي رأسٍ من الغنم، ومائتي وسق من الزرع. انظر ظهير لأحمد المنصور ضمن **مخطوط في الأنساب**، خ.ح، 12596، ص ص. 320–321. وبخصوص المولى إسماعيل، راجع رسالته بتاريخ 16 ذي الحجة 1101هـ، خ.ح، 12598، ص. 196. وحول جولات الشرفاء، انظر:
- G.-P. Martin, *Quatre siècles d'histoire marocaine...*, *op. cit.*, pp. 40, 78.

زوايا الموالين منهم وأضرحتهم بعناية كبيرة، خاصة في عهد المولى إسماعيل، الذي أعاد بناء وتجديد ضريحي المولى إدريس الأكبر والأصغر وضريح سيدي محمد بن علي التاودي[211]. فهل حول السلطانان هذه الامتيازات للإبقاء على مسافة احترازية في علاقاتهما مع الأشراف، بهدف تجريدهم من أي حضور سياسي قد يتخذ من تدابيرهما مطية له؟

حذر وتحقق من الأنساب

إن أول ما تكشف عنه تلك الامتيازات هو تعامل الشرفاء معها على أساس أنها تمثل نصيبهم من مداخيل بيت المال، باعتبارهم ورثة الرسول صلى الله عليه وسلم وأنهم أولى الناس بها، بالمقابل رأى فيها المخزن وسيلة لتكريمهم ولتعظيم مرجعيته الدينية من خلالهم، وللربط بين ولائهم له وبين استمرار تدفق هباته عليهم. ومن هذا المنطلق، تحولت هذه الهبات إلى التزام مادي ومعنوي، فرضته معايير القرابة والضرورات السياسية، التي تستدعي توظيف آلية العطاء بشكل دائم، لترسيخ طاعة الأتباع، ولاستبعاد نمو قوة موازية، قد ترتكز على المقومات نفسها.

وثاني شيء تعبر عنه، هو مواقف المخزن المبنية على الحيطة والحذر الشديدين من فئة الأشراف، التي ظلت تمثل بالنسبة إليه سلطة سياسية كامنة وقابلة للتمظهر في سياقات معينة، أبرزها تضخم مكانة أحدهم إلى الحد الذي يتجاوز فيه صيته الحدود المرسومة. وهو ما يفسر لنا أسلوب الصرامة الذي لجأ إليه المخزن لردع كل من أضحى يمثل خطرا عليه، في حين سمح للموالين منهم بالاستفادة من الامتيازات في اكتساب ثروات طائلة، تجسدت في امتلاك العقارات بالبوادي والمدن، مستغلين تراجع القدرة الشرائية لباقي الفئات جراء الثقل الجبائي، بل منهم من كدس الأموال والأملاك على حساب ضوائق الناس، وتحديدا خلال المجاعات[212].

عمل أحمد المنصور بعد فرار أبناء عمه وأولاد أخيه خوفا منه على تربية ما تبقى من

---

[211] محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، **سلوة الأنفاس...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص ص. 138، 283.

[212] محمد القادري **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 315، وج. 4، ص ص. 231، 237، 252. وتأكد هاجس التخوف في قصة مولاي التهامي بن محمد الوزاني، الذي أجبرت شهرته المولى إسماعيل على إصدار أوامر بإطلاق التجريح في الأسواق، والدعوة إلى عدم ذكر اسم التهامي، بل استدعاه إلى مكناس. ومهما يكن من أمر صحة أو عدم صحة هذه الرواية، فهي تعكس أصداء وجه من أوجه المنافسة بين الطرفين، راجع: **المقصد السامي في التعريف بالشيخ أبي عباس أحمد بن الحسن الحمومي وشيخه مولاي التهامي**، مجموع مخطوط، خ.ع، رقم 2309 ك، ص. 21.

صغارهم داخل البلاط، وتحت وصاية أمهاتهم ومراقبة حراسه، الذين كانوا لا يسمحون لهم بالخروج من القصبة. ونتيجة لورود معلومات عن استعداد العثمانيين لدعم إسماعيل بن عبد الملك، عقد السلطان مجلس مشورة بفاس حضره أبرز قواده، إبراهيم سفيان ومومن بوكرزية وعزوز، ومنصوريكو، وأطلعهم على خطورة تواجد أولئك الشرفاء في ظل التهديدات التركية واستعداد السكان لدعمهم، فتوج اللقاء باتخاذ قرار اعتقالهم وحرمانهم من البصر، وهو الإجراء الذي مورس بالفعل في حقهم، وإن كانت تصريحات العلج البرتغالي رضوان، ربطت ما حدث لهم بثورتهم على أحمد المنصور بتادلة[213].

ولم يكتف السلطان السعدي بذلك، بل أقدم على اعتقال أربعين شريفا سجلماسيا بمراكش، مات أغلبهم بالسجن، وأرغم عبد الواحد الشريف السجلماسي الحسني على مغادرة تافيلالت بمعية أسرته، ليعيش محنة بمراكش، لم يخفف منها إلا تقربه هو وأولاده من البلاط، إذ نظموا قصائد المدح، وتولوا مناصب مخزنية. وأشار عبد الرحمان الفاسي إلى لجوء بعض الشرفاء لزاويته، فرارا من أمراء الوقت، بل تعرض كما أوضحنا، نقيب الأشراف بالقصر الكبير إلى السجن من قبل قائد المدينة[214]. فما هي الأسباب التي حدت بأحمد المنصور إلى تبني صرامة من هذا القبيل مع الأشراف؟

الراجح أن الأمر ارتبط بالدور المحوري الذي لعبه الشرف في قيام المخزن السعدي، وجعل السلطان يدرك خطورة احتفاظ هذه الفئات الشريفة بنفوذها إلى جانبه، إذ لم تغب عن ذهنه الصراعات التي نشبت حول العرش، وكان من بين ضحاياها بعد أن اضطر إلى العيش بالمنفى، إلى جانب أخيه عبد الملك، وانتظار الفرصة السانحة للاستحواذ على السلطة. بينما لم يضطر المولى إسماعيل إلى سلوك سياسة مماثلة بالنظر إلى مراهنة العلويين على الشوكة لتدعيم نسبهم الشريف، وتزكية أحقيتهم في الحكم، بل سلك معهم مسلكا تراوح

---

[213] وردت رواية تعذيب الشرفاء وحرمانهم من البصر، عند المجهول السعدي وشالدانيا وفي محاضر محاكمة العلوج بكناريا. فالأول ذكرها في سياق الحديث عن لجوء الأمير السوداني إلى مراكش، والثاني ربطها بزيارة أحمد المنصور لفاس، أما العلج رضوان فقسم الشرفاء المستهدفين إلى فئتين؛ نفذ في إحداهما الحكم بفاس والأخرى بمراكش. راجع: المجهول السعدي، **ن.م**، ص ص. 62، 106؛ عبد الرحيم شكري، **العلوج...**، م.س.ذ.، ص ص. 91-92، 234-235.

de Saldanha, *Chronique*..., *op. cit.*, pp. 66-70.

[214] عبد الرحمان الفاسي، **ن.م**، ص. 217؛ محمد القادري، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص. 35، هامش 6. وحول سجن الشرفاء السجلماسيين، راجع: محمد المنوني، **تاريخ الوراقة المغربية: صناعة المخطوط المغربي من العصر الوسيط إلى الفترة المعاصرة**، الرباط، منشورات كلية الآداب، 1991، ص. 82.

بين استمالة أبرز فروعهم، وبين توسيع دائرة التحقق من صحة أنساب المدعين منهم، وبين التشدد أحيانا مع بعضهم[215].

وليس ثمة ما يشير إلى تبني أحمد المنصور إستراتيجية واضحة المعالم للتنقيب عن الأشراف الصرحاء، باستثناء ما أورده القادري عن إصداره رسوما سلطانية تقر بشهرة شرفاء فاس ونسبهم وتعترف بحقوقهم، وما تطرق إليه من نقاشات اندلعت بين قاضي فاس علي بن عمران وبين الشيخ القصار، الذي كان متخصصا في تحقيق أنساب الأسر الأندلسية، والشيخ الحميدي حول صحة نسبة بعض الأسر إلى البيت، ومن بينها الأسرة القادرية النازحة من غرناطة، وما تضمنه كتاب الأقنوم من ترتيب وتوثيق لبيوتات الشرف بفاس، أثار في نسخته الأولى فتنة أشعلها أولئك الذين لم يرد ذكر أسمائهم في ثناياه، وحظي في النسخة المعدلة بمباركة أغلب شرفاء المدينة[216].

وكان على الشرفاء أن يواجهوا امتحانا أكثر دقة في تحقيق أنسابهم خلال حكم المولى إسماعيل، الذي تابع سياسة أخيه رشيد المعتكف على « تحقيق الشرف بالبحث الشديد يفوض في ذلك لذوي العلم والدين من أهله »[217]؛ إذ عين نقباء بفاس ومكناس ومراكش وفكيك وأكبرهم بجبل العلم، وأمرهم بالبت في أنساب الأشراف بالقبائل، وتدوين أصولهم في دفاتر لتمييزهم من المتشرفة، واحتفظ هو والنقيب بنسخ منها، وفوض للعلميين أكبر نقابة[218]. وعمد إلى تحصين النسب العلوي من أي عنصر دخيل، من خلال رفض تزويج

---

[215] أشار محمد القادري إلى أن المولى إسماعيل أمر بقتل نقيب أشراف المغرب محمد الطيب بن مسعود المريني، فأخفاه عنه عبد الله الروسي، وعلل الأمر بشكوى وجهت من بعض الناس إلى السلطان، ولا ندري مضمونها، فهل يتعلق الأمر بتلاعب حقيقي في الأنساب أم مجرد إقصاء لفئات دون أخرى؟ راجع: محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 360، ولنفس المؤلف، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص. 358. انظر أيضا: عبد الله العروي، **مجمل...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 80.

[216] محمد القادري، **كناشة**، خ.ع، رقم 1574د، ص. 235، أوردتها نفيسة الذهبي، « المجتمع الفاسي... »، م.س.ذ.، ص. 64؛ محمد القادري، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص. 36، هامش 3، وص. 39، هامش 5، و**نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 2، ص. 326.

[217] عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص ص. 245–246. واتخذ المولى رشيد من الأشراف كبار موظفيه، واستخدمهم ضدا على الزوايا في حين اعتمد السعديون على الأخيرة، راجع:
Auguste Cour, *L'établissement des dynasties des chérifs au Maroc et leur rivalité avec les Turcs de la Régence d'Alger*, 1509-1830, Paris, Ernest Leroux, 1904, p. 186.

[218] « ... وأمر السلطان أعيان شرفاء أهل العلم وعلماءهم وقضاة القبائل وأعيانهم أن يعينوا شريفا فقيها عالما بأنساب الأشراف وأصولهم ويقفوا معه حتى يميزوا الأشراف من أهل الدعاوي لكل قبيلة [وكل مدينة] وكل قرية، فقاموا بذلك... وكل من وجدوه من الدخلاء أزالوا ما بيده من الرسوم وكتبوه في دفتر، ومن نسبه صحيح كتبوه في دفتر وتركوا له رسومه وظهائره، إلى أن طافوا على كل القبائل كلها، وعزلوا الأشراف من المتشرفة... وخمدت أهل

شريفة علوية بغير شريف. ولما استفسره ولده أبو النصر عن شرعية ذلك أجابه « بأن السياسة اقتضت ذلك...والمصلحة اقتضتها، والرياسة أوجبتها »[219]. فأي سياسة يقصد السلطان؟

إذا كانت الأحداث قد جرت في اتجاه يؤكد أن تزايد عدد الأشراف، بعد الفتنة التي أعقبت وفاة أحمد المنصور، بلغ مبلغا أسفر عن تراجع المداخيل المالية للمخزن، وأن ادعاء الشرف كان يهدف بالأساس إلى الاستفادة من الامتيازات التي يخولها لمن يدعيه، فإن تدابير المولى إسماعيل تترجم حاجته الماسة، إلى مزيد من الجبايات لتغطية نفقاته المتزايدة جراء كثرة التمردات، التي أجبرت أطره المخزنية في أحايين شتى، على إخضاع بعض الفروع الشريفة إلى الكلف، ولهذا نجده يوصي ابنه المامون بعدم إلحاق الضرر بأهل تافيلالت، وتكليفهم بالمبيت والمؤونة والعلف وغير ذلك[220].

وهي تدابير تنم عن نية السلطان في توظيف عملية التنقيب عن الأنساب لضمان توسيع الوعاء الجبائي وتبعاً لذلك لضخ المزيد من الأموال، خاصة وأنه لم يعتمد على موارد خارجية في تمويل مشاريعه التحديثية على شاكلة سلفه. لكن أيعني هذا أن أحمد المنصور لم يبادر إلى القيام بهذه العملية نتيجة لحصوله على موارد من صناعة السكر وفتح السودان؟ أم أن الأمر ارتبط بالشكوك التي حامت حول نسب سلالته، فتفادى الدخول في دوامة غير مأمونة العواقب، من شأنها إحداث شرخ في الإجماع الذي يحيط به، بدليل أنه لجأ إلى عزل قاضيه علي بن عمران الذي طعن في نسبة الأسرة القادرية إلى عبد القادر الجيلاني؟ أم أن الأنساب كانت في عهده محصنة من الدخلاء على حد قول ابن زيدان[221]؟

مهما يكن من أمر، فإن التباين في مواقف السلطانين تجاه ظاهرة التحقق من صحة أنساب الأشراف، يعبر لا محالة عن الوزن الذي احتله هؤلاء في التأثير على البنية الاجتماعية والسياسية

الدعاوي طول أيامه، ولم يبق منهم من ينتسب للشرق، وصلحت أحوال الرعايا من تشويشهم... » أبو القاسم الزياني، تحفة الحادي المطرب في رفع نسب شرفاء المغرب، تحقيق رشيد الزاوية، الرباط، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الطبعة الأولى، 2008، ص ص. 90–91؛ عبد الرحمن ابن زيدان، ن.م، ص ص. 211–212. 244. ورسالة من المولى إسماعيل إلى محمد بن عبد القادر الفاسي بتاريخ 20–1–1693م:
M. El Fasi, « Biographie de Moulay Ismail », *op. cit.*, p. 46-47.

[219] أحمد بن الحاج، ن.م، ج. 7، ص. 312. ارتبط المولى إسماعيل بعدد من الشرفاء بواسطة المصاهرة، راجع: عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص. 397.

[220] رسالة من المولى إسماعيل إلى ولده المامون، مخطوط، خ.ح، رقم 12598، ص. 201.
A.-G.-P. Martin, *Quatre siècles d'histoire marocaine...*, *op. cit.*, p. 65.

[221] محمد القادري، **التقاط الدرر...**، م.س.ذ.، ص. 36، هامش 3. عبد الرحمن ابن زيدان، ن.م، ص. 243.

خلال عهدي حكميهما، وعن مدى استعدادهما للدخول في مواجهة معهم، مواجهة تأخذ بعين الاعتبار الظروف الداخلية والمستجدات الخارجية. فأمام وجود ثلاثة أمراء سعديين لاجئين لدى قوى متربصة بالمغرب، لم يجد أحمد المنصور غضاضة في تمتين الجبهة الداخلية من خلال نهجه سياسة الحذر تجاه فئة الأشراف، وعبر غضه الطرف عن قضية شائكة وبالغة الحساسية، لم يستطع حتى أهل الاختصاص الحسم في تعقيداتها[222].

في حين استفاد المولى إسماعيل من ظروف خارجية مواتية، خف فيها الضغط من قبل الإمبراطوريتين الجارتين، ليحاول استتباع الأشراف، بمن فيهم زعماء الزوايا الشريفة لمواجهة نظيرتها الأمازيغية[223]، وهو ما يفسر المرونة النسبية التي تعامل بها السلطان مع هذه الفئة، وحرصه الكبير على الاعتناء بالأدارسة، إذ حذر المرابطين أولاد سيدي عبد الحجام من التطاول عليهم، باعتبار جدهم « نور هذا المغرب ومصباحه، وأصل خيره الأبدي السرمدي، وعزه الدنيوي والأخروي »[224]. وتدخلت زوجته عائشة مباركة للتحكيم في النزاع الذي نشب بين الشرفاء الجوطيين حول صدقات أحد الأضرحة، بل ربط علاقات جيدة مع شيوخ الزاوية الوزانية، فقد التمس من محمد الوزاني حين استقبله بمكناس الدعاء له، وزيارة عائلته، وأدخله إلى بيت المال للتبرك به. ولما التقى بمولاي التهامي أركبه على فرسه، وطلب منه الدعاء بالهداية وبصالح الحال[225]. كما سمح للشيخ الثاني للزاوية بالجهاد في سبتة، وللشيخ الرابع بالجهاد بمرتيل. بينما امتنع محمد بن ناصر الدرعي عن القيام بذلك الواجب، خوفا من اتهامه بالطموحات السياسية.

ويترجم هذا التقابل المكانة التي حظي بها أشراف وزان لدى المخزن الإسماعيلي، بالرغم من ضعف إشعاعهم العلمي مقارنة لهم بالناصريين، إلى الحد الذي اكتسبوا فيه امتدادا سياسيا، يجد صداه في تبادل المكاتبات المليئة بعبارات المودة والتقدير والاحترام. كما

[222] راجع الضجة التي أثارها ترتيب الشرفاء، الذي وضعه عبد الرحمان بن عبد القادر الفاسي، ودفعته إلى إعادة النظر في تصنيفاته؛ محمد القادري، **نشر المثاني**...، م.س.ذ.، ج. 2، ص. 326.

[223] عمل المولى إسماعيل على تقريب الريسونيين والعراقيين وتوظيفهم في مهام الإفتاء والقضاء، راجع:
A. Cour, *L'établissement des dynasties*..., *op. cit.*, p. 210.

[224] « رسالة من المولى إسماعيل إلى المرابطين أولاد سيدي عبد الحجام »، مجلة **الوثائق**، المجموعة الأولى، الرباط، المطبعة الملكية، 1976، ص. 422.

[225] بخصوص روابط شيوخ وزان بالمولى إسماعيل انظر: حمدون الطاهري الجوطي، **تحفة الإخوان**...، م.س.ذ.، ص ص. 64–65؛ محمد بن حمزة المكناسي، **الكوكب الأسعد**...، م.س.ذ.، ص. 56؛ ثم، **المقصد السامي**...، م.س.ذ.، ص. 25.

اعتنى السلطان بالشرفاء العلميين، وأمر بوضع مؤلفات عنهم، وجدد بناء ضريح مولاي عبد السلام بن مشيش[226].

وفي مقابل هذا الاتجاه، بقي المولى إسماعيل وفيا لسياسة الحذر التي نهجها سلفه أحمد المنصور تجاه الأشراف، إذ وظف في البداية الوزانيين لمواجهة أولاد البقال والعلميين، لكنه حينما استشعر تزايد نفوذهم، لم يتردد في تقديم الدعم للريسونيين من خلال تسمية نقيب خاص بهم، جاعلا منهم بذلك قوة تحقق التوازن حتى مع بني جلدتهم من العلميين[227]. غير أن أبرز صور الحذر من الشرفاء، تجسدت في النصائح المتكررة التي اعتاد السلطان توجيهها لابنه المامون، والتي دعاه فيها إلى الابتعاد عن شرفاء تافيلالت وعدم مخالطتهم؛ « وإياك ثم إياك والميل لمخالطة الشرفاء والجموع معهم...فلا تسمع لهم ولا تجيرهم ولا تخالطهم إلا بالذي يدعو لك دعوة صالحة، فأجلس كل واحد عند حده وأبق معهم على هيبتك وزيك »[228].

وإذا كانت لهذه الوصايا علاقة بالتجاوزات التي كانت تعرفها المنطقة، على يد هؤلاء وعبيدهم، إلى درجة أفضت فيها إلى انتشار الفوضى وانعدام الأمن، فإنها تكشف بجلاء مدى توجس السلطان من تصاعد نفوذهم، وسعيه الحثيث إلى جعلهم تحت وصاية ابنه، وإلى التمييز بين سلطته الزمنية وسلطتهم الروحية المتمثلة برأيه في الاشتغال بالأنساب،

---

[226] حمدون الطاهري الجوطي، ن.م، ص ص. 64–65، 106. وعن النزاع بين الشرفاء الطاهريين، راجع: محمد القادري، نشر المثاني...، م.س.ذ.، ج. 4، ص. 222. وفي ما يخص الزاوية الناصرية:
A. Hammoudi, *Sainteté..., op. cit.*, p. 635.
ولمزيد من التفاصيل عن المراسلات المتبادلة بين مولاي التهامي والمولى إسماعيل، يمكن الرجوع إلى، عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف**...، م.س.ذ.، ص. 113 وما تلاها. وحول الدور السياسي للزاوية الوزانية، انظر محمد المنصور، « تصوف الشرفاء: الممارسة الدينية والاجتماعية والسياسية للزاوية الوزانية من خلال مناقبها »، **التاريخ وأدب المناقب**، الرباط، منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي، 1988، ص ص. 20–21.
يلاحظ في مراسلة السلطانين للشرفاء توظيف معيار قرابة النسب، من خلال استعمال عبارة « إلى أخينا... »، أو« إلى ابن عمنا... »، أو « إلى أولاد عمنا... »؛ انظر: عبد الرحمن ابن زيدان، ن.م، ص. 113؛ محمد البشير الفاسي، ن.م، ص. 81. وعن أحمد المنصور: راجع: رسالته لأحد الأشراف، ضمن، **مخطوط في الأنساب**، خ. ح. 12596، ص ص. 332–333. وبخصوص اعتناء المولى إسماعيل بشرفاء العلم، انظر: عبد السلام شقور، « الشرفاء العلميون في ظل السلطان المولى إسماعيل »، ضمن مصادر تاريخ الدولة العلوية الشريفة، المؤسسون الأولون للدولة العلوية الشريفة، آثار وتراث منطقة تافيلالت: أعمال الدورة الأولى المنعقدة بالريصاني (1989)، الرباط، وزارة الثقافة، 1990، ص. 241.

[227] G. Drague, *Esquisse*...p. 82.
محمد العمراني، ن.م، ج. 2، ص ص. 285–286.

[228] رسالة من المولى إسماعيل إلى ولده المامون، **مجموع مخطوط**، خ.ح، رقم 12598، ص. 200.

وتعليم الصبيان، وتعمير المساجد، مقابل الابتعاد عن الخوض في الأمور المخزنية والاطلاع على أسرار سيرها[229]. وتظهر من جهة أخرى الرغبة في الإبقاء على المسافة بينه وبين شرفاء تافيلالت، تحسبا لما قد ينجم من خطورة عن تزايد سلطة بعض فروعهم، علما بأنه كان يدرك طبيعة الصراعات في صفوفهم، وحجم المشاحنات التي تندلع فيما بينهم، ولذلك لم يتقاعس بعد موت الحران عن حث ولده المامون على ضرورة إظهار الحزن لأبناء عمه، حتى يشعرهم بأنه يتقاسم معهم ما حل بهم، اتقاء لنفورهم منه، ودرءا لكل ما من شأنه المس بوحدة البيت العلوي. ومما يدل على حرص المولى إسماعيل على تتبع ما يجري بتافيلالت، هو إقدامه على زيارتها لتفقد الشرفاء وتقديم الهدايا لهم[230].

ويجد اهتمام المولى إسماعيل بتتبع تحركات هؤلاء الأشراف تبريراته، في ما تعرض له منذ اعتلائه عرش المغرب من تمردات وثورات اتخذت أبعادا خطيرة، وقادها أقرباؤه، وحظيت بدعم واسع من سكان تافيلالت وسوس، فأطولها تزعمها ابن محرز، وأخرى شنها إخوته الثلاثة مولاي الحران، ومولاي هاشم، ومولاي أحمد، رفقة ثلاثة آخرين من أبناء عمهم، وتلقى الشكاوى من سكان المغرب، عن اعتداءات شرفاء سجلماسة عليهم[231].

صلات السلطانين بشرفاء المشرق

من الواضح أن السلطانين معا أوليا عناية خاصة لشرفاء المشرق، إما بواسطة استقبالهم، أو تبادل المراسلات معهم طلبا للأدعية الصالحة، أو عن طريق بعث الهدايا. وهكذا استقبل أحمد المنصور الشريف محمد بن أبي الفضل المكي، وكاتب صاحب أرض الحجاز، واعتاد المولى إسماعيل إرسال الصلات سنويا لأشراف ينبع ومكة ولأحفاد أبي بكر الصديق، بل حبس على الحرمين الشريفين مائة ألف شجرة من الزيتون[232].

---

[229] « فاخدموا شغلكم (الشرفاء) الذي أقامكم الله فيه، وأنا أخدم شغلي الذي أقامني الله فيه »، رسالة من المولى إسماعيل إلى ولده المامون، **مجموع مخطوط**، ن.م، ص ص. 201، 205، 209.

[230] رسائل من المولى إسماعيل إلى المامون. رسالتان منه إلى كافة الشرفاء بتافيلالت، الأولى بتاريخ 16 ذي الحجة 1101هـ، والثانية 8 رمضان 1104هـ، مجموع مخطوط، خ.ح، رقم 12598، ص ص. 193–196.
حول زيارة المولى إسماعيل التفقدية لتافيلالت، راجع:

S.I.H.M. 2e série, Fra., t. II, pp. 116-7.

[231] محمد القادري، **نشر المثاني**...، م.س.ذ.، ج. 4، ص. 241.

[232] عبد الكريم الريفي، **زهر الأكم**...، م.س.ذ.، ص ص. 65، 172؛ محمد ابن العياشي، ن.م، ص. 83؛ عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف**...، م.س.ذ.، ص ص. 81–88. وعن المنصور، انظر: عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 187، 233.

ولا يخفى ما لهذه العلاقات من أبعاد دينية، تمثلت في إظهار الهيبة، والحفاظ على الروابط مع آل البيت للتبرك بهم، وغايات سياسية جسدت عزمهما على تدعيم مشروعيتيهما المحليتين بأخريين مستمدتين من المرجعية المشرقية، وما تنطوي عليه من خلفيات رمزية تمكن السلطانين من تأكيد الأحقية في الخلافة أمام العثمانيين، ومن الحفاظ على نوع من التوازن في علاقاتهما مع فئات الأشراف، خصوصا إذا علمنا أن جلهم كانوا يرتبطون مع نظرائهم بالمشرق بصلات مستمرة، إما من خلال أداء فريضة الحج، أو بواسطة تبادل الخطابات، ومناقشة القضايا الفقهية. بل إن التهامي بن محمد الوزاني مثلا، استقبل وفودا من مصر والشام والعراق طلبا للبركة والدعاء حتى بلغت شهرته إلى الآفاق[233]. ولعل أحداثا هامة من هذا القبيل، وإن انطوت على مبالغات، استهدفت الرفع من شأن الزاوية، لم تكن غائبة عن ذهن المولى إسماعيل الذي كثف من اهتمامه بشرفاء المشرق مقارنة مع أحمد المنصور.

ونخلص مما سبق أن المخزن بالرغم من حذره الشديد من الأشراف، ظل ينظر إليهم باعتبارهم يمثلون سلطة مكملة لسلطته، تقوم بتأطير الناس وإرشادهم ونصحهم، وبالدعاء الصالح في جميع المناسبات لأمراء السلطة الزمنية بالتوفيق والسداد، وهو ما عبر عنه المولى إسماعيل بتعاون سلطة الكفوف مع سلطة السيوف[234].

وبقي بالمقابل، نجاح الأشراف في إرضاء المخزن رهينا بالقدرة على الجمع بين مرجعيتهم الدينية وبين أدوارهم الاجتماعية، التي يفضي تزايدها بالضرورة إلى إسهامهم في المجال السياسي، خاصة لما يمارسونها داخل مؤسسات الزوايا حيث يتداخل الشرف بالصلاح، وتختلط البركة بالكرامة، فيتكاثر المريدون والأتباع وتتسع الامتيازات، وتتضخم الإمكانات المادية، وتتخذ عملية إعادة التوزيع أشكالا تفاخرية تثير ريبة الحكام وحذرهم.

---

[233] محمد القادري، ن.م،...، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 220؛ حمدون الطاهري الجوطي، ن.م، ص. 78.
لم تخل الكتابات المنقبية والحكايات من أصداء عن الصراع الرمزي بين الشريف والسلطان، فأتباع الزاوية الوزانية تحدثوا عن طغيان حضور اسم مولاي التهامي أكثر من المولى إسماعيل، الذي استدعاه لمعاقبته، وحين أغلظ معه كتابه القول، انتفخ بطنه حتى كاد المنزل يتهدم، فجعلت هذه الكرامة السلطان ووزيره اليحمدي يؤمنان بقدرته الخارقة. كما ذكرت تلك الكتابات أن عبد الله الوزاني كان يزوره أربعة عشر ألف شخص يوميا. وأورد Jamous قصة الشريف سيدي عبد السلام بن صالح مع المولى إسماعيل، الذي رفض منحه قطعة أرضية بفعل حذره منه، فأحرق الغابة بوضع يده على فمه وجبينه، ليتحول مجالها إلى سهل بوعرك بالمنطقة الشرقية، ويتراجع السلطان عن موقفه. وتعبر هذه الكرامات عن رغبة هؤلاء الكتاب في إبراز تفوق السلطة الروحية للشرفاء على السلطة الزمنية للسلاطين. حول الكرامتين، راجع: حمدون الطاهري، ن.م، ص ص. 35–39. ثم **المقصد السامي...**، م.س.ذ.، ص. 25.
R. Jamous, *Honneur..., op. cit.*, pp. 234-5.

[234] رسالة المولى إسماعيل إلى مولاي التهامي، بتاريخ 24 محرم سنة 1117هـ. عبد الرحمن ابن زيدان، ن.م، ص ص. 113–114.

ولإفراغ الزوايا من شحنتها السياسية، عمد السلطانان إلى احتواء العمل الجهادي باعتبار أن تحصين الثغور واجب...فهي عورة يجب الاهتمام بها، والاعتناء بحالها، لأنها تؤدي إلى حفظ الدماء والأموال، والحرم وغير ذلك »[235]، وأن القيام به فرض على الإمام. لكن إلى أي حد عكست الممارسات الجهادية للسلطانين هذا التصور، واستجابت لطموحات هذه القوى، وخصوصا العلماء وأرباب الزوايا؟

المخزن والجهاد

مما لا شك فيه أن مواقف السلطانين من المسألة الجهادية، ارتبطت في مدها وجزرها بجملة من العوامل، يمكن حصرها من جهة في طبيعة الظرفية الدولية التي حكما خلالها، ومن جهة أخرى في مدى نجاحهما في امتصاص الضغوط التي اعتادت القوى الدينية ممارستها عليهما، من قبيل ما أشرنا إليه، بخصوص موقفي رضوان الجنوي والحسن اليوسي.

فما يستنتج من خلال صور السلطانين في الإسطوغرافية، هو ظهور المولى إسماعيل بمظهر السلطان المجاهد، الذي كرس فترة حكمه الطويلة لاسترجاع عدد من الثغور المحتلة، مقارنة مع أحمد المنصور الذي تمت مؤاخذته على تقصيره في واجبه الجهادي، بعد تحقيق نصر وادي المخازن، ليس فقط من قبل التيارات الدينية، ولكن حتى من قبل بعض الإخباريين البارزين، الذين اعتادوا بصفتهم كتابا على تفهم القرارات السلطانية. وفي هذا الصدد تمنى محمد ابن العياشي، لو أن أحمد المنصور وظف القوات التي كان يستعرضها بتانسيفت خلال عيد الأضحى، والبالغ عددها تسعة وعشرين ألفا في استرجاع الأندلس، ونسب الإفراني لأفوقاي أمنية مماثلة، وهو يعلق على الحدث نفسه، الذي لم يشر إليه الأخير في رحلة الشهاب[236]. أيعني ذلك أن هذين الكاتبين انطلقا من الواقع الذي عاشاه في ظل حكم المولى إسماعيل، وسعيا إلى تمجيد منجزاته، من خلال تناسي الوقوف عند الدوافع الكامنة، وراء عزوف السلطان السعدي عن خوض معارك جدية لتحرير الثغور؟ أم أن الأمر ارتبط فعلا

---

[235] مجهول، **الرسالة الوجيزية إلى الحضرة العزيزية في علوم الخلافة**، إعداد وتقديم أحمد الدغرني، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى، 1987، ص ص. 47، 52.

[236] محمد ابن العياشي، **زهر البستان...**، م.س.ذ.، ص. 107؛ محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 118؛ أحمد بن القاسم الحجري، **ناصر الدين على القوم الكافرين**، تحقيق محمد رزوق، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 1987، ص. 43. وسجل المجهول السعدي بوضوح تغافل أحمد المنصور عن الجهاد واهتمامه بفتح السودان. انظر: **تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية**، ص ص. 63، 98.

بالتباين في سياسة الرجلين، وفي حجم النتائج المحققة، وإن كان الزياني بدوره قد تمنى لو وظف المولى إسماعيل جيشه الضخم، وحول ما أنفقه في تشييد القصبات إلى سفن ومراكب لاستعادة الأندلس، وهو موقف زكاه الناصري[237]، ويدل على تجذر الحس الفقهي لدى هؤلاء الكتاب، الذين لم يستطيعوا التخلص من هيمنة الحمية الدينية على مواقفهم؟

ما يثير الانتباه في السياسة الجهادية للسلطانين، أن أحمد المنصور ركز معظم حملاته على جزر الكناري، وكأن للأمر علاقة وطيدة بفتح السودان، في حين راهن السلطان العلوي بالخصوص على شمال البلاد.

السياسة الجهادية لأحمد المنصور

ارتبط الفتور الذي طبع السياسة الجهادية لأحمد المنصور، خلال العقد الأول من توليه، ارتباطا عضويا بالمخلفات العسكرية والسياسية والدبلوماسية لمعركة وادي المخازن، وما واكبها من ضغوط قوية تمثلت في التهديد بحملة علي باشا، وفي مساومات إسبانية متعددة، تراوحت بين المطالبة بمدينة العرائش، وبين التلويح بمساندة الأميرين السعديين اللاجئين[238].

وهكذا شهدت الحملات المهمة انطلاقتها منذ 1582م، أي في المرحلة التي بدأت فيها اسبانيا تغادر فعلا البحر الأبيض المتوسط، في اتجاه الشرق والغرب مستفيدة مما ورثته من الممتلكات البرتغالية[239]، لتتأجج بعد هزيمة الإسبان في معركة الأرمادا سنة 1588م، تحت قيادة الرايس موراطو Murato، والرايس شعبان الذي كان يستخدم حسب الوثائق الإسبانية سفنه الخاصة، وسفنا في ملكية أحمد المنصور لمهاجمة جزيرتي لانساروتي Lanzarote وفويرتيبنتورا Fuerteventura، حيث نجح في أسر أكثر من ثمانين شخصا خلال حملة 1593م[240]. وقد أورد الفشتالي إشارة عن الكمين الذي نصبه المقدم أحمد بن عيسى النقسيس

---

[237] أحمد الناصري، **الاستقصا...**، م.س.ذ.، ج. 7، ص. 82.

[238] D. Cabanelas, « El problema de Larache en tiempos de Felipe II », in *M. E. A. H.*, vol. 9, 1960, Granada, p. 35. Voir aussi : A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, pp. LXXXIV, 24, 90-2.

[239] F. Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, Paris, Armand Colin, t. II, 1966, pp. 450, 467-8.

[240] نسخة رسالة من Baltazar Polo إلى دوق دي مدينا سيدونيا موجهة من مراكش سنة 1593، ورسالة أخرى منه إلى فيليب الثاني بتاريخ 30 يناير 1594، وثالثة منه إلى الملك الإسباني من مراكش بتاريخ 13-4-1595، *Archivo General de Simancas, Espagne*, Seccion Estado, Légajo, 174.
راجع أيضا: عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 197. وتحدث شالدانيا عن هجوم الرايس موراطو على جزر الكناري

لمحتلي سبتة سنة 1588م، والذي انتهى بأسر عدد من الإسبان. ولعل توقيت الهجوم، يؤكد ما راج حول حدوث تغير في موقف أحمد المنصور من الجهاد لتحرير الثغور بعد هزيمة الأرمادا[241].

لكن المصادر لم تشر إلى هجومات مماثلة استهدفت المدينة بعد هذا التاريخ، وهو ما يعني أن الجبهة الشمالية عرفت حملات خاطفة ونادرة، سعى من خلالها السلطان على ما يبدو إلى التقليل من حدة الضغوط الموجهة من قبل القوى الدينية، وتحقيق التوازن في علاقاته مع الإسبان والعثمانيين من جهة، ومع الإنجليز من جهة أخرى، بدليل أن روبير سيسيل Robert Cecil طلب من الملكة إليزابيث مكاتبة أحمد المنصور، من أجل التدخل لتخريب مزارع القمح الموجودة بضواحي الثغور الإسبانية المحتلة، ومنع رعاياه من بيع الحبوب للإسبان[242]، في مرحلة كانت تخوض فيها اسبانيا حروبا طاحنة مع فرنسا، بدأت سنة 1595م ووضعت أوزارها سنة 1598م[243].

ويؤكد هذا عدم جدية السلطان السعدي في الوفاء بالوعود التي قطعها للإنجليز، وعدم استعداده للدخول في مجابهة مع الإسبان لتحرير ثغور يبدو أنه كان في حاجة ماسة إليها للتصدي لعدوان عثماني محتمل. وإن كان الفشتالي الذي يعي طبيعة هذه المراوغات، قدم صورة جعل فيها هدف بناء الأساطيل من قبل ولي نعمته هو استرداد الأندلس، بالرغم من إدراكه استحالة ذلك في ظل الظروف الدولية المعقدة بالبحر الأبيض المتوسط، التي لم تكن غائبة عن ذهنه، لكن حرفته كاتباً يؤلف مؤلفا بطلب من الإمام، ويطلع على خبايا الأمور، حتمت عليه تبني ذلك النوع من الخطاب، والتغاضي عن الحيثيات المتحكمة في القرار السياسي. بل إنه لم يذخر وسعا في اعتبار ثورة الناصر رد فعل إسباني على ما كان يهيئه أحمد المنصور من تجهيزات بحرية لاستعادة الأندلس. ولم يتردد في استثمار نتائج هجوم آل

مما أسفر عن أسر عدد من الأشخاص تم بيعهم بميناء آسفي، انظر:
A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 184 ; R. Ricard, *Etude Hispano..., op. cit.*, pp. 76, 110-1.

[241] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 96—98؛ محمد رزوق، « العلاقات المغربية الإسبانية خلال القرن 16م: العهد السعدي الأول نموذجا »، ضمن **دراسات في تاريخ المغرب**، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، 1991، ص. 95.

[242] مذكرة R. Cecil لسنة 1597، ضمن؛
S.I.H.M. 1e série, Ang., t. II, p. 121.

[243] F. Braudel, *La Méditerranée..., op. cit.*, p. 496.

النقسيس على سبتة، حين وصف بدقة كيف أمر السلطان المجاهدين باقتياد السبي إلى مدينة فاس، التي دخلها الموكب في يوم مشهود احتشد فيه الناس لرؤية أربعمائة من الأسرى، وهم يعرضون على أحمد المنصور، فعم الفرح، ونظم الشعراء القصائد تخليدا للمناسبة[244].

ولا يخلو هذا الوصف من أهداف، تجسدت بالأساس في حرص المخزن على ضرب مخيلات السكان، والفئات الدينية بالتحديد، في مدينة غنية بحمولاتها الرمزية، وبعلمائها الوازنين، وبمرابطيها المتعددين الذين ما فتئ من اكتسب جرأة منهم يطالب بمواصلة فريضة الجهاد، فجسد مرور الأسرى بأزقة المدينة تأكيدا لعظمة الإسلام، وبرهانا على عدم تغافل السلطة عن واجب الجهاد. وهو الأمر الذي أكده أحمد المنصور في رسالته إلى مراد خان العثماني، حين اعتبر أنه على « الأهبة والاستعداد...لإرهاب أعداء الله أهل الكفر والعناد ... »[245]. لكن واقع الحال لم يكن يسعفه للمضي قدما في إرضاء حماس القوى الدينية، وتحقيق مشاريعه الجهادية، ويفسر ذلك بكثرة الضغوط التي تعرض لها هذا السلطان من قبل القوى المتوسطية الكبرى، من أجل اتخاذ إجراءات كفيلة بالحد من نشاط الجهاد. وتوصل في هذا الصدد، برسائل من ملكي فرنسا هنري الثالث، وهنري الرابع يطلبان فيها الإفراج عن السفن والبحارة الفرنسيين، وبمكاتبات من السلطان العثماني محمد الثالث يدعوه فيها لمنع عمليات بيع الغنائم، خاصة الفرنسية بالموانئ المغربية، من قبل مجاهدي الجزائر وتونس[246].

وتحتفظ المراسلات الإسبانية بمعلومات عن المراقبة الشديدة التي كان يمارسها جواسيس فيليب الثاني على التحركات العسكرية لأحمد المنصور، إذ دأبوا على تزويد حكام جزر الكناري بأخبار المجاهدين. ولعب بالتسار بولو، ودوق دي مدينا سيدونيا دورا كبيرا في هذا المجال، إذ قدم تفاصيل عن وصول ألفي جندي من الجنوب بحرا، إلى مدن سلا والقصر وتطوان استعدادا لمهاجمة الجزر سنة 1595م[247]. وهي تقارير تترجم من جهة، طبيعة

---

[244] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 100، 170، 204.

[245] اعتاد كتاب المنصور أن يلقبوه في الرسائل بلقبِ المجاهد، وهو التعبير الذي يتماشى مع الخطاب المخزني. رسالة من أحمد المنصور إلى مراد خان العثماني، عبد الله كنون، **رسائل سعدية**...، م.س.ذ.، ص. 21.

[246] راجع نماذج من هذه الرسائل:

S.I.H.M., 1e série, Fra., t. II, pp. 141-316 et t. III, p. 576.

[247] رسالة من دوق دي مدينا سيدونيا إلى فيليب الثاني بتاريخ 19–1–1595، ورسالة من بالتسار بولو إلى فيليب الثاني من مراكش بتاريخ 30–1–1594:

Archivo General de Simancas, Espagne, Seccion Estado, légajo 174.

الصعوبات التي كان يواجهها السلطان في سياسته الجهادية، وتعكس من جهة أخرى اقتناع الإسبان بأن الثغور التي يحتلونها لم تكن واردة في مخططاته، بالرغم من أن تجييش الجنود تم بالقرب منها. أيجب الاكتفاء فقط بالتفسيرات المتداولة حول صعوبة اقتحام المدينتين المحصنتين، وضعف الأسطول المغربي؟ أم أن أحمد المنصور الذي اكتسب خبرة مهمة بمنفاه، كان يدرك عواقب مغامرة من هذا القبيل، وفضل إن لم نقل أرغم على تحويل أنظاره إلى السودان، لحل مشاكل الموارد المالية، وللحصول على العبيد[248]، واكتفى بتوجيه حملات جهادية متقطعة إلى جزر الكناري، نظرا لبعدها عن دائرة الصراع في حوض البحر الأبيض المتوسط، ولتلاؤم موقعها مع مخططه الذي اتخذ من جنوب المغرب هدفا له، في انتظار ما ستسفر عنه المواجهة بين الإمبراطورتين الإسبانية والعثمانية؟

باستثناء الإخباريين الرسميين، هناك شبه إجماع على تبني أحمد المنصور الحيطة والحذر في سياسته الجهادية، إذ حاول الحفاظ على علاقات متوازنة مع القوى الأجنبية بما فيها تلك التي تحتل الثغور، ووظف هذه الأخيرة في مساومة أعدائه وخصومه على السواء، حيث كان يعد الإسبان بمنحهم العرائش، ويقترح عليهم استبدال الجديدة بها، ويعلن أحيانا أخرى عن رفضه، تحت ذريعة أن ملكة إنجلترا تطالبه بالمعمورة. وهو يحصن العرائش، دخل في مفاوضات سرية مع باشا الجزائر من أجل سيطرة الرايس موراطو على ثغر مليلية[249]، في الوقت الذي عرض عليه العثمانيون مساعدة عسكرية قوامها « ثلاثمائة غرابا سلطانية وجيش عز ونصر، وكماة عثمانية »[250]، لفتح بلاد الأندلس، مقابل تعهده بالتحالف معهم ضداً على الإسبان الذين ضموا البرتغال. لكن السلطان السعدي، الذي كان يراقب من كثب المؤامرة العثمانية مع الموريسكيين، لم يظهر إرادة حقيقية في الالتزام بهذا التحالف الذي

---

[248] « وهو اليوم... بصدد الاستكثار من الأساطيل رغبة في الجهاد... بما أتيح لسيوفه المظفرة من الاستيلاء على الممالك السودانية، المعينة بخراجها المستبحر ومعادن الذهب على التوسع في الإنفاق، الذي لا يخشى عيلة ولا فقرا وبالسواد الأعظم المستاق من رقيقها، على تسخير المجاديف الثقيلة بالأساطيل... »، عبد العزيز الفشتالي، **مناهل الصفا...**، م.س.ذ.، ص. 194.

[249] A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, pp. 94-96, 130-132.
« تأمروا لأصحابكم يقبضون لأصحابنا البريجة، مثل ما أمرنا نحن للقائد إبراهيم يقابض لأصحابكم العرائش »، رسالة من أحمد المنصور إلى فيليب الثاني بتاريخ رمضان 991هـ 15-10-1583، أوردها:
D. Cabanelas, « El problema de Larache en tiempos de Felipe II », *op. cit.*, p. 35.

[250] رسالة من مراد الثالث إلى أحمد المنصور، ينعته فيها « بنصير جيوش المسلمين، ظهير جيوش المجاهدين »:
D. Cabanelas, « Proyecto de alianza entre los sultanes de Marruecos y Turquia contra Felipe II », in *M.E.A.H.*, vol. 6,1957 , pp. 64-66, 71.

تفرضه روابط الدين، وفضل اقتسام انشغالات تحركاتهم مع خصمه فيليب الثاني. ولم ينسق وراء خطاب مراد الثالث، الذي أكد له أن مملكتيهما « محروستا الجوانب والأطراف من سوء الشقاق والاختلاف، ومعمورتا الأرجاء بالوفاق والائتلاف، ونعلق العهد بالكعبة المنورة، والحوضة المعظمة »[251]؛ لأنه كان يدرك تشتت المجهود الحربي العثماني على عدة جبهات، أبرزها إضافة إلى البحر الأبيض المتوسط، المواجهات مع الفرس التي دامت من 1578م إلى 1590م[252].

السياسة الجهادية للمولى إسماعيل

خلفت الإستراتيجية الجهادية للمولى إسماعيل أصداء كبيرة في الإسطوغرافية المحلية والأجنبية، نظرا للعناية التي كرسها لتحرير الثغور المحتلة، ولنجاحه في استرجاع المعمورة وطنجة والعرائش، وصموده الطويل في حصار مدينة سبتة، وأثارت عنايته تلك الانتباه، فتم تفسيرها على أساس أنها من واجبات الإمام المفروضة شرعا، أو باعتبارها خطة سلطانية استهدفت تقنين حركة المجاهدين وتنظيمها عسكريا، وتأطيرها ومراقبتها بواسطة قواد وفرق من العبيد، لتجريدها من الخطورة التي قد تنجم عنها، ولإقصاء هيمنة الزوايا عبر إظهار الدور المحوري للمخزن في تحصين دار الإسلام، وفي تحقيق مكاسب ميدانية لم تستطع المؤسسات المؤطرة لتلك الحركة بلوغها[253]، في حين ربطها البعض بأهميتها في تدعيم ركائز السلطة على الصعيد الاقتصادي، وعلى مستوى العلاقات مع أوروبا[254].

وإذا كان من المسلم به أن علاقات السلطان مع القوى الدينية، شأنه في ذلك شأن سلفه أحمد المنصور، ألقت بظلالها على نهجه الجهادي، إن على مستوى ما حتمه الشرع، أو ما فرضته ضرورات السياسة من لزوم احتواء هذه القوى، لتقوية موقعه، وللتقليص من حجم

---

[251] عن المؤامرة الموريسكية، راجع: محمد رزوق، « العلاقات المغربية الإسبانية... »، م.س.ذ.، ص ص. 94–95. ثم؛

D. Cabanelas, « Proyecto de alianza... », *op. cit.*, p. 66.

[252] F. Braudel, *La Méditerranée...*, *op. cit.*, p. 451.

[253] A. Cour, *L'établissement des dynasties des chérifs...*, *op. cit.*, p. 200 ; M. Morsy, « Mulay Isma'il ou l'instauration ... », *op. cit.*, p. 147.

راجع أيضا: عبد الله العروي، ن.م، ج. 3، ص ص. 84–85.

[254] محمد رزوق، « الجهاد البحري في عهد المولى إسماعيل: منطقة مصب أبي رقراق نموذجا »، ضمن مصادر تاريخ الدولة العلوية الشريفة، المؤسسون الأولون للدولة العلوية الشريفة، آثار وتراث منطقة تافيلالت: أعمال الدورة الأولى المنعقدة بالريصاني (1989)، الرباط، وزارة الثقافة، 1990، ص. 149.

الانتقادات الموجهة لحكمه، فالجديد أولا هو خضوع هذا النشاط لمراقبته الشخصية منذ 1680م، حين أصبح الرياس يأتمرون بأوامره، ويسلمونه الأسرى الذين أصبحوا يشكلون ورقة مهمة في سياسته الخارجية.

أما ثانيا فتغير الظرفية الدولية، الذي تجسد في ضعف الإمبراطورية الإسبانية، بفعل ارتفاع تكاليف الإنفاق على جيوشها بأوروبا وأمريكا، ونتيجة لوفاة ملكها كارلوس الثاني وما أعقبها من صراعات حول عرشه، توجت بتعيين فيليب دونجو Philippe d'Anjou من قبل لويس الرابع عشر، الذي كان يحارب الهولنديين والنمساويين، ويتحالف مع الإمبراطورية العثمانية التي بدأ التراجع يدب في هياكلها، ولم تعد تشكل خطرا حقيقيا داخل البحر الأبيض المتوسط. في حين تحولت المبادرة الاقتصادية إلى دول أوروبا الشمالية، التي أضحت تجوب البحار لتتحكم في شرايين التجارة الدولية[255].

في ظل هذه الظروف، وبعد الفراغ من تمهيد البلاد، وإزاحة أخطر التمردات التي كانت تهدد حكمه، عمد المولى إسماعيل إلى تحمل مسؤولية الجهاد بصفة شخصية، فوزع المهام على قواده لمحاصرة الثغور، وحرص على تتبع أدق التفاصيل المتعلقة بالعمليات العسكرية، إذ تمسك بالحضور أمام أبواب المعمورة للتصديق على اتفاقية الصلح، التي توصل إليها المجاهدون مع نصارى المدينة، ليأمر بعدها بتنظيم الاحتفالات لمدة ثمانية أيام. كما أبلغ قائده علي بن عبد الله بطبيعة الإجراءات التي عليه اتخاذها بعد إخلاء الإنجليز لمدينة طنجة، وبعد تحرير العرائش، من قبيل إعادة تعمير المدينتين، ليكلفه بحصار بادس[256].

واستغل السلطان الأسلحة التي تم الاستحواذ عليها لإعادة توزيعها على الثغور، وهكذا أوكل لأمير البحر عبد الله بن عائشة القيام بهذه المهمة، إذ زود قواد المدن المعنية بعدد من المدافع[257]. أما حصار سبتة فمر حسب الوثائق الإسبانية من مرحلتين، امتدت الأولى من سنة 1673م إلى تاريخ تحرير العرائش سنة 1689م، والثانية من 1694م إلى 1727م[258].

[255] E. Preclin, *le XVII^e siècle, monarchies centralisées ..., op. cit.*, pp. 4-6, 47, 221 ; Ph. Sagnac, et A. de Saint Léger, *Louis XIV (1661-1715)*, PUF, 1949, pp. 468-9.

[256] عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف**...، م.س.ذ.، ص ص. 135–138، 140، 143.
S.I.H.M. 2e série, Fra., t. II, p. 403.

[257] *S.I.H.M.* 2e série, Fra., t. V, p. 410.

[258] دام هذان الحصاران ثمانية وأربعين سنة وشهرين وستة أيام، ونشبت خلالهما ثلاثة وأربعون معركة خلفت 18506 شهيد، راجع: محمد ابن عزوز حكيم، « سبتة والمولى إسماعيل »، جامعة الريصاني، أعمال الدورة الأولى،

وتضاربت الآراء حول الأسباب الكامنة وراء فشل الجيش الريفي في اقتحام المدينة، فالزياني ربطه بعدم تحمس المجاهدين لذلك، حتى لا يكلفهم السلطان بتحرير الجديدة، ويبعدهم عن أهلهم وذويهم، وهم سئموا من مشقة الأسفار. في حين أجمعت المصادر الأجنبية على الدور الحيوي الذي لعبه بعض الخونة المغاربة، في إطلاع المحتلين على تفاصيل الخطط العسكرية أولا بأول[259].

بينما كان المخزن من جانبه يعي، أن مكامن ضعفه تتمثل في غياب أسطول بحري قادر على عزل المدينة عن مصادر تموينها، وهو ما عبر عنه عبد الله بن عائشة في رسالته إلى لويس الرابع عشر حين قال: « والله لو أن العرب يساعدوننا على ركوب البحر وركوب السفاين... لما تركنا أحدا من الإنجليز يمر بكوشطة البوغاز، ولكن العرب لا معرفة لهم بأمور الحرب وركوب السفاين، ولا خبرة لهم بشؤونها ولا يعرفون العرب إلا ظهور الخيل... »[260].

ويدل هذا على ما كان يشعر به المسؤولون المغاربة من عجز تقني، يحول بينهم وبين استرجاع شبه جزيرة سبتة، على غرار ما حققوه في مدينتي المعمورة والعرائش الممتدتين على مصبات نهرية. غير أن حصار سبتة تداخلت فيه مجموعة من المعطيات، ارتبطت بالتطورات التي كانت تشهدها الصراعات بين الدول الأوروبية. ففي البداية راهن المولى إسماعيل على دعم الملك الفرنسي، الذي كان يبحث عن تحالف مع المغرب لمواجهة مجاهدي الجزائر ولتنمية تجارته، لكن لويس الرابع عشر رفض محاربة إسبانيا باعتبارها دولة مسيحية وفضل حل مشكل الأسرى[261].

واتجه في مرحلة ثانية، إلى إنجلترا للحصول على مساعدتها من أجل تحرير المدينة، وحاول

1989، ص ص. 143–146.

[259] محمد ابن عزوز حكيم، ن.م، ص. 145. وأخبار عن حصار سبتة، ضمن:
S.I.H.M. 2e série, Fra., t. IV, p 540 -2.
أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف**...، م.س.ذ.، ص. 177؛ محمد القادري، **نشر المثاني**...، م.س.ذ.، ج. 1، ص. 158

[260] رسالة من عبد الله بن عائشة إلى الوزير Ponchartrain مؤرخة بـ 6 ربيع الثاني 1121هـ:
Archives des Affaires étrangères, Paris B1 828, correspondance consulaire, Maroc, 1706-1709 t. 4, F° 413.
انظر أيضا رسالة المولى إسماعيل إلى جيمس الثاني، أوردها محمد بن تاويت، « من زوايا التاريخ المغربي »، مجلة تطوان ع. 7، 1962، ص. 140. ثم راجع:
S.I.H.M. 2e série, Fra., t. VI, p. 353.

[261] *Archives de la Bibliothèque nationale*, Le journal de Saint-Olon. F. F° 408.

إغراءها بأهمية ذلك في ضمان هيمنتها على المضيق، خاصة بعد أن احتلت جبل طارق. أما في العقد الأخير من حكمه فقد أبدت بعض الدول الأوروبية نيتها لدعم إسبانيا في حربها ضداً على المغرب[262]، لكن حصار سبتة ارتبط أيضا بمستوى علاقات السلطان مع إسبانيا، فلما تم احتجاز سفينة إبراهيم ميموران من قبل أهل كَاليسيا، طلب منهم المولى إسماعيل إرجاعها، وأورد ذلك في معرض خطابه لهولندا حين ذكر ما يلي: « وقلنا لهم هذا الذمي ميمران الذي أخذتم سفينته لا تجهلون حالته ولا خدمته وأرى هذه الثمانية آلاف ريال (قيمة السفينة) يسهل عليكم ردها وتلافيكم أمرها، ليلا تكون سببا لحصار سبتة والنزول عليها، وإن كان جهادها واجبا، وكان مرادنا فيها وولهتنا معها ونيتنا مصروفة إليها، وكنا نرجوا له وقت فقد يجعل الله لكل شيء سبب، لكن كان أخرنا عن معاجلتها قدوم خديمنا الكاتب السيد حم بن عبد الوهاب الوزير... »[263]، في إشارة إلى حسن معاملة الإسبان له.

أما حصار مليلية فقد شهد ذروته خلال سنتي 1678 و1679م، ونجح المغاربة في استرجاع عدة أبراج مجاورة للمدينة، ولم يسجل أول ظهور لفرق من جيش العبيد بهذه الجبهة إلا سنة 1694م، وهو ما تزامن مع بداية المرحلة الثانية من تشديد الخناق على سبتة[264].

ويستخلص مما سبق، أن المولى إسماعيل استفاد بشكل كبير من الظرفية الدولية لممارسة نشاط جهادي مكثف، تحت وصايته المباشرة، لم يقتصر فقط على الثغور، وإنما شمل المجال البحري، حيث استمرت سلا، كما كان الحال منذ عهد أحمد المنصور، في لعب دور مركزي في انطلاق سفن المجاهدين، خاصة بعد تحرير المعمورة. وطمح السلطان من وراء ذلك إلى سد حاجياته من التجهيزات البحرية والأسلحة، من خلال السماح للهولنديين تحديدا باقتناء غنائم المجاهدين من الموانئ المغربية، التي كانوا يستخدمونها في تأمين سلامة سفنهم القادمة من الهند والعالم الجديد[265]. فلقد خاطبهم قائلا: « وقلنا أنتم تنفعوننا بمهادنتنا

[262] « فلقد عرفتم أننا محاصرون لسبتة ومضيقون عليها أشد الضيق... فإذا لم تنفعونا في هذه المهادنة بخلاء سبتة في هذا الوقت، ففي أي وقت تنفعنا المهادنة معكم... إن لم تساعدونا ». رسالة من المولى إسماعيل إلى البرلمان الإنجليزي: Philippe de Cossé Brissac, *S.I.H.M.*, 2e série, Fra., t. VI, 1960, pp. 351-4 et t. VII, pp. 69, 84, note 8.

[263] رسالة من المولى إسماعيل إلى هولندا بتاريخ 26 صفر 1111هـ، مصدر سابق، سلسلة الأقاليم المتحدة رقم، 1.01.08، رقم الوثيقة 12594.36. وأخرى من أحد خدامه إلى هولندا، بدون تاريخ، السلسلة نفسها، رقم الوثيقة 12594.9.

[264] حسن الفكيكي، **المقاومة المغربية للوجود الإسباني بمليلية (1697–1859)**، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، 1997، ص ص. 207–226. ولمزيد من التفاصيل حول العمليات الجهادية ضداً على المدينة انظر: تقييد حول حصار المولى إسماعيل لحصن مليلية، ضمن **مجموع تقاييد تاريخية**، خ.ح. رقم 12352.

[265] H. de Castries, *S.I.H.M.* 1e série, Pays Bas, t. I, Paris, Ernest Leroux, 1906, pp. VIII–IX–XII.

إياكم في البحر الذي هو أكثر تحرككم وأكثر سفركم، ونحن ننتفع بما يتحصل لنا ويزداد في مخازننا المحفوظة بالله من العدة الجيدة والبارود المليح الجيد »[266]. لكن أكانت الإرادة السلطانية وضرورات السياسة الداخلية وحدهما وراء الاهتمام بنشاط الجهاد البحري؟ أم أن المغرب أقحم فيه نتيجة لما فرضه عليه موقعه الجغرافي، وما ارتبط به من تطورات شهدها البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلنتي؟

من المؤكد أن الاعتبارات الدينية كانت حاضرة في التصور الجهادي للمولى إسماعيل، الذي ثمن قيمة المكاسب السياسية، التي سيجنيها من وراء القيام بذلك الواجب الشرعي أمام أرباب الزوايا والعلماء، الذين لم يتوان معظمهم في التعبير عن ارتياحه، والتحريض على مواصلة عمليات التحرير. وهكذا نظمت القصائد من قبل فقهاء بارزين كعبد السلام جسوس وعبد الواحد البوعناني، تهنئ بفتح العرائش وتدعو إلى الاستمرار في تخليص البلاد من سطوة الأعداء[267]. وهو ما كان يزيد من تدعيم سلطة السلطان وإضعاف معارضيه، خاصة بعد أن تزايدت أعداد الأسرى المتدفقين على مدينة مكناس، الذين تم توظيفهم في أوراشه. ولا يخفى ما أفرزه ذلك التوظيف، من مشاهد دالة على تفوق الإستراتيجية المخزنية، في إعلاء ملة الإسلام، وإذلال العدو الكافر، إذ لم يشكل هؤلاء الأسرى فقط مصدر ثروة مالية ناتجة عن افتدائهم، وإنما أيضا رمزا لعظمة السلطان[268].

ولم تنحصر أهداف المولى إسماعيل في احتواء القوى الدينية، التي كان يشارك بعضها في العمليات الجهادية، بحيث كان على علم مثلا بتمويل شيخ الزاوية الوزانية للمقاتلين بالألبسة والأحذية، وبحضوره الشخصي في المواقع الخلفية[269]، وإنما رامت ضرب القاعدة الاقتصادية للنخب التجارية بالمدن الجهادية الرئيسة، من خلال حرمانها من أنشطة ظلت إلى عهد قريب أهم مصادر ثرائها[270]. فتعيينه لابنه زيدان خليفة له على سلا، وتكليفه لقواد الشمال

وصادق المولى إسماعيل على معاهدة الأمان بين السفن المغربية والهولندية بتاريخ رمضان 1095هـ، م.س.ذ.، سلسلة الأقاليم المتحدة، رقم، 1.01.08، رقم الوثيقة 12594.36.

[266] رسالة من المولى إسماعيل إلى هولندا بتاريخ 20 شعبان عام 1098هـ، **الأرشيف الوطني الهولندي**، لاهاي، سلسلة الأقاليم المتحدة، رقم 1.01.08، رقم الوثيقة 12594.27.

[267] محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 307؛ محمد الضعيف، ن.م، ص ص. 71–72.

[268] جون بريثويت، **تاريخ الثورات...**، م.س.ذ.، ص. 295.

[269] حمدون الطاهري الجوطي، ن.م، ص ص. 106، 118.

[270] M. Morsy, « Mulay Isma`il ou l'instauration ... », *op. cit.*, p. 147.

بالمراقبة الشديدة لمدينة تطوان، وضغطه المتواصل على أعيان فاس، يدل على عزمه الجلي على احتكار الموارد المالية المرتبطة بالحركة الجهادية، لاستخدامها في تقوية الهياكل المخزنية، ويؤكد التذمر الذي ساد في صفوف هذه النخب التي لم تر في استحواذ السلطان على تلك الحركة إلا مسا صريحا بمصالحها. وهو ما يفسر لنا على ما يبدو، الخلاف المستمر مع سكان فاس حول تجنيد فرقة الرماة لحصار سبتة، والرسائل الموجهة إلى حاكم سلا لحماية حقوق التجار الأجانب، والبت في نزاعاتهم مع التجار المغاربة، وفي التجاوزات التي يتعرضون لها،[271].

واتسمت مدة حكم المولى إسماعيل، فضلا عن الاعتبارات السابقة الذكر، بتأجج القرصنة إلى الحد الذي أصبحت فيه غير خاضعة لجنسية أو دين، فكان على المغرب بحكم موقعه الجغرافي أن ينخرط في هذا النشاط، ويساند طرفا على حساب الآخر تبعا لمصالحه، ولما أملته عليه المتغيرات التي مست العلاقات السياسية والعسكرية بين الدول المعنية. وفي هذا السياق، ورد الحديث عن الضغوط العثمانية ودورها في حث المولى إسماعيل على تحرير الثغور، مقابل وعود بمساعدات عسكرية، وبوصاية على باشوية الجزائر[272]، إسوة بعرض مشابه قدم لأحمد المنصور، كما أوضحنا. وهو ما يعني أن السلطان ضغط على الإنجليز لإخلاء طنجة إرضاء للباب العالي، إذ بعث الخليفة العثماني أحمد خان الثالث رسالة للمولى إسماعيل، يعتذر فيها عن هجومات أهل الجزائر على المغرب، وليؤكد له على ضرورة المضي قدما في الجهاد ضداً على مسيحيي الثغور، ويحيي سياسته في هذا الباب[273].

كما أن المشاكل التي اعترضت العلاقات الفرنسية المغربية حول موضوع الأسرى، وإصرار السلطان على مواجهة المجاهدين الجزائريين الذين كانوا يربكون حساباته السياسية، من خلال ممارستهم لأنشطتهم بالشواطئ المغربية، كلها تؤكد طبيعة التعارض الذي كانت تعيشه القوى الأوروبية المتنافسة، سياسيا واقتصاديا وعسكريا في حوض البحر الأبيض المتوسط،

---

[271] رسالة من المولى إسماعيل إلى حاكم سلا القائد امبارك بتاريخ 12–01–1709:
Ph. de Cossé Brissac, *S.I.H.M.* 2e série, Fra., t. VI, 1960, pp. 404-5.

[272] « إني أرضى بهدنة أو صلح على أرض الإسلام... وأنت مقيم فيها بالقوة؟ والترك لابد وأن يشنعوا بي ويعيبوا علي ذلك »، رسالة من المولى إسماعيل إلى شارل الثاني. حولها وحول الضغوط العثمانية، راجع: محمد المنصور، « الضغوط العثمانية وأثرها على تحرير الثغور المحتلة من خلال حالة طنجة »، **مجلة دار النيابة**، ع. 5، 1985، ص ص. 29–31.

[273] « وأنت أعزك الله إذا كان النصارى قريبا منك لا تغفل عنهم ولا عن جهادهم، ولا تنم أبدا عن قتالهم...والأمر بجهاد الكفر أمر واجب » انظر نص الرسالة: محمد الإفراني، **روضة التعريف...**، م.س.ذ.، ص ص. 138–139.

ومدى انعكاساته على دول الضفة الجنوبية، حيث تم توظيف الرياس الجزائريين من قبل تلك القوى لضرب بعضها البعض[274].

ولم ينج المولى إسماعيل من هذه الحسابات، بدليل أنه لم يستطع التوفيق أحيانا بين ما كانت تطالبه به بعض الدول الأوربية، من عدم السماح للمجاهدين الجزائريين ببيع غنائمهم بالموانئ المغربية، وبين حاجته الماسة إلى تلك الغنائم، وهو ما جعل موقفه يتذبذب بين التهديد بمنعهم تارة، وبين التغاضي عنهم تارة أخرى، بل إن مراهنته على الحفاظ على علاقات ودية مع بعض الدول الأوربية، واستمرار مجاهديه في ملاحقة سفنهم، يفسر فشله في التوصل إلى اتفاقيات معها[275].

وجملة القول إن ممارسة أحمد المنصور والمولى إسماعيل لنشاط الجهاد، على اختلاف وتيرته بينهما، ارتبط في مده وجزره بقوة شخصيتيهما، وبمدى ملاءمة الظرفية الدولية لترجمة طموحاتهما على أرض الواقع، إرضاء لانتظارات القوى الدينية المؤثرة، ومراعاة لما تقتضيه مستلزمات السياسة. ومن هنا وجب التمييز بين الكيفية التي وظف بها المخزن مفهوم الجهاد باعتباره خطاباً في بعده الحماسي، وبين الأسلوب الذي استخدمه لاستثمار الحملات الداعية إليه، والمكاسب المحققة من ورائه، في تحقيق أغراضه النفعية المرتبطة بتقوية أسسه العسكرية، وتحديثها لضمان استمراريته.

وهكذا ففي الوقت الذي رفع فيه السلطانان شعار الجهاد لتبني الآلة العسكرية المحترفة، تباينت سياسة كل منهما في الالتزام به؛ فمحاصرة الوضع الدولي للسلطان السعدي أرغمه على توجيه أنظاره نحو غزو السودان، لضمان الموارد المالية الكفيلة بالاستجابة لحاجياته. واستغل السلطان العلوي المتغيرات التي لحقت بذلك الوضع للمراهنة على الجهاد، في الحصول على مصادر تمويلية، تعزز من قدرات حكمه، وتمكنه من كسر شوكة التيارات المعارضة، بما فيها الزوايا التي كانت تعد أكبر منافس له في هذا المجال. فحاول بذلك أن

---

274 M. Belhamissi, *Histoire de la marine Algérienne 1516-1830*, Alger, Entreprise Nationale du Livre, 2e éd., 1986, p. 151.

275 كانت بعض السفن تتمتع بظهائر سلطانية تؤمنها من المجاهدين، لكن أحيانا لا يلتزم هؤلاء بها، وهو ما كان يؤثر على العلاقات مع الدول الأوروبية، كما حدث خلال أسر مجاهدي سلا لسفن إنجليزية، راجع: ت. ج. روجرز، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900**، ترجمة وتعليق يونان لبيب رزق، الدار البيضاء، دار الثقافة، الطبعة الأولى 1981، ص. 118. انظر أيضا:

S.I.H.M. 2e série, Fra., t. III, pp. 289-90.

لا يسقط خلفاؤه في ما أسفرت عنه تجربة سلفه أحمد المنصور، إذ تخلى عن كل توافق معها قد يقوي عضدها، ويشعرها بأهميتها في قيادة قافلة الجهاد التي فوض أمر تسييرها لأطر مخزنية من أسرة الحماميين، بل حرص على تأطير كل الحملات التي استهدفت الثغور بفرق من جيشه المحترف، لاستيعاب حماسها الشعبي، ولإضفاء طابع رسمي عليها يرمز إلى حضوره[276].

والخلاصة أن الديني ألقى بثقله على حركة المخزن وموقفه من فئات العلماء والزوايا والأشراف، فشكل بذلك حجر الزاوية في ممارساته السياسية التي رزحت تحت وطأة رغبته الجامحة في ضمان استتباع تلك الفئات لخدمة أهدافه، إلا أن الأخيرة رفضت في مجملها الانصياع، وتحصنت بالشرع دفاعا عن مواقعها، والتزاما باقتناعاتها وتماشيا مع طبيعة تكوين أفرادها، ولم تتعاون بالشكل المنتظر إلا لماما، شعورا منها بتمتعها بالهيبة الدينية نفسها. وحاول المخزن من جانبه، تغليب وجهة نظره، والتخفيف من عبء ذلك الثقل، بهدف تمتين هياكله، وتحديث أجهزته، وبناء قاعدة سياسية تضمن استمرارية سلطته، التي استُمدت من التكامل بينها وبين المؤسسات الدينية. فبماذا تميزت البنيات السياسية للمؤسسة المخزنية على عهد السلطانين؟

---

[276] شارك في حصار مليلية مجموعة من المجاهدين من أسرة الشاوي والقيطوني وغيرهم، تحت رئاسة القائد محمد ابن مسعود الذي أهداه السلطان فرسا يدعى الجاردي، وهذه الهدية لا تخلو من رمزية تحيل إلى الحضور السلطاني. عن هذا الحدث يمكن الرجوع إلى التقييد الخاص بحصار مليلية، **مجموع تقاييد تاريخية**، خ. ح. رقم 12352. وأيضا حسن الفكيكي، ن.م، ص. 215. وكدليل على حجم التأطير العسكري القوي لحملة المجاهدين ما ذكرته مصادر أجنبية من أن عدد جيوش المجاهدين خلال حصار سبتة سنة 1697م بلغ 15 ألفا، من بينهم تسعة آلاف من العبيد، راجع:
S.I.H.M. 2e série, Fra., t. IV, p. 540.
وأشار محمد القادري إلى أنه في سنة 1095هـ خرج الشرفاء والفقهاء والمرابطون للجهاد مع مولاي زيدان بطنجة، راجع: **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 2، ص. 324.

الفصل الثاني

المشروعية السياسية

تعرف المشروعية بكونها الصيرورة التي تجعل من الحكم القهري أمرا مقبولا إن لم نقل مرغوبا فيه، بل تحوله إلى ضرورة اجتماعية وحتى إلى سلوك خير[1]. وهذه القاعدة ليست مطلقة، إذ تباينت حسب المجتمعات، وتبعا لدور الدين في تحديد الهوية السياسية للسلطة. ففي فرنسا مثلا، التي تبنت منذ مقتل ملكها هنري الثالث سنة 1589م نظرية الحق الإلهي، التي تقوم على اعتبار الملوك صورة حية لله، لم يحل النظام المحدد للوارثة دون إفراغ الملكية من محتواها أحيانا، كما حدث بعد وفاة هنري الرابع ووجود وريث قاصر، حيث انتشرت التمردات وأعمال السلب والنهب وقطع الطرق، وما وقع بعد ثورة 1688م بإنجلترا وفرار جاك الثاني، إذ تم البحث عن شخصيات تمثل العمق التاريخي المقدس، فوقع الاختيار على الملكة آن Anne التي أعادت إلى الأذهان حكم الملك الإنجليزي شارل الأول في أبعاده السماوية والروحية[2]. وإذا كانت هذه الأحداث قد عرفتها سلط شرعية، مرتبطة مبدئيا بالتعاقب المنتظم للأسرة الحاكمة، فإن عددها وطبيعتها يؤكدان أن الأمر يتعلق بحالات ظرفية وليست بنيوية.

ففي علاقة مع إشكالية الاستمرارية، جرى نقاش حاد حول الماهية السياسية للدولة في العالم الإسلامي. فباستثناء الإمبراطورية العثمانية إلى حد ما[3]، شكل الانتقال السياسي من سلطان لآخر، ومن سلالة حاكمة لأخرى، أبرز عقبة اعترضت بناء قواعد مضبوطة للصيغ التي يتم بموجبها التعاقب على السلطة، وهو ما أضفى على الدولة مفهوما شخصيا ومرتبطا بالأسرة الحاكمة[4]، وبمدى قدرة أفرادها على فرض أنفسهم وفقا لمنطق الغلبة وحسن التدبير،

---

[1] J. Lagroye, *La légitimité*, in *Madeleine Grawitz et Jean Leca (dir.), Traité de science politique, t. I : La science politique, science sociale, l'ordre politique*, Paris, PUF, 1985, p. 402.

[2] R. Mousnier, *Monarchies et royautés…, op. cit.*, pp. 96-8.

[3] بالرغم من استمرار الحكم في سلالة أسرة واحدة، فإن الدولة العثمانية تخبطت بدورها في مشكل انتقال السلطة، وحاولت حله مثلا اعتمادا على قانوني الدفن والقفص القاضيين بقتل وبسجن الطامحين إلى العرش. لمزيد من التفاصيل، راجع: عبد الرحيم بنحادة، **العثمانيون...**، م.س.ذ.، ص. 88 وما تلاها.

[4] P. J. Vatikiotis, *L'islam et l'Etat*, trad. de l'anglais par O. Guitard, Paris, Gallimard, Le Débat, 1992, p. 62.

وجعل اكتساب المشروعية وليد هذا المنطق بالدرجة الأولى. بمعنى أن الحاكم ظل « هو الشخص الذي تتحقق به وحوله وحدة الدولة، عندما تستطيع سلطته أن تدافع عن شرعيتها إلى أبعد الحدود، كما أنه هو نفسه يصبح مجلبة الفرقة والاختلاف، عندما تفقد سلطته كل إمكانية في الدفاع عن تلك الشرعية »[5]. ومن هذا المنطلق، بقيت الشرعية في مدها وجزرها حبيسة القدرة على ممارسة القوة وتبني الغزو، مستفيدة من إجماع العلماء على أن الإمام الجائر خير من الفتنة والفوضى، اللهم إلا إذا انتهك الشرع فلا بديل عن عزله. لكن واقع الحال، أثبت أن ذلك الإجماع لا يكون في أغلب الحالات كاملا وتاما، بقدر ما يكرس قدرة الحاكم على فرض سلطته، وانتزاع الاعتراف بها إن اقتضى الحال ذلك. وهو ما فتح الباب أمام كل الورثة الشرعيين من أجل الإدلاء بدلوهم، والبحث عن قدم لهم في معركة الخلافة بعد وفاة السلطان.

وأسفر نظام الغلبة الذي كفل للسلاطين شرعية اعتلاء العرش، عن صعوبة التأسيس لبنيات سياسية متينة وقادرة على وضع حد لوضعيات التقطع التي كانت تعتري أسلوب تعاقب السلطة، إذ ظهر كل سلطان بمظهر المنقذ من الفتنة، وكأنه يبعث من جديد ليعيد الأمور إلى نصابها، ويتأهب باستمرار للتصدي إلى أي طامح قد ينازعه في حكمه.

لكن أيعزى غياب قاعدة سياسية صلبة في هذا المجال إلى فشل المحاولات الرامية إلى التقريب بين نظام الخلافة باعتباره نظرية وممارسة على أرض الواقع؟ أم أن الكتابات السياسية التنظيرية التي تناولت الموضوع، هي التي أسهمت في إحداث شرخ من خلال إيلائها العناية لتبرير الوضع السياسي القائم الذي عاصره أصحابها، بدل تحديد آليات محددة لقانون الوراثة بالخصوص؟[6] أم أن الأمر ارتبط أساسا بعجز الحكام على قلة محاولاتهم، عن تقنين تلك الآليات ضمانا لتفادي فتن كانوا يتنبأون بوقوعها بمجرد وفاتهم؟ وفي ضوء ذلك إلى أي حد ألقت مشكلة المشروعية بعبئها على عهدي حكم السلطانين أحمد المنصور والمولى إسماعيل؟

تجمع المرجعيات الفقهية على أن وجوب نصب الإمام هو فرض كفاية على الناس، واشترط أهل السنة في ذلك أحد عشر شرطا: الإسلام، والذكورة، والحرية، والبلوغ، والعقل، والعدل، والعلم، وحسن التدبير، والشجاعة، والخلو من علة ما، والقرشية. وتنعقد الإمامة

---

[5] سعيد بنسعيد، **الفقه والسياسة**، بيروت، دار الحداثة، الطبعة الأولى، 1982، ص. 101.

[6] كان موقف الماوردي من ولاية العهد غامضا، إذ جعلها في ثلاثة أشخاص، واكتفى باستعراض مواقف الفقهاء. راجع: سعيد بنسعيد، ن.م، ص ص. 101–103؛ أيمن الياسيني، **الإسلام والدولة**، ص ص. 21–22.

بواسطة أمرين، أولهما بإجماع أهل الحل والعقد، وثانيهما بالعهد، أي؛ أن يعين الخليفة ولي عهده في حياته ويحصل له على الإجماع. ويعتبر تغيير عقد البيعة في كلتا الحالتين، حقا للمسلمين الذين عليهم الطاعة والدعاء بالتوفيق له، ومساندته على إقرار الحق، ورفع راية الجهاد. وفي المقابل، على الإمام أن يقوم بالعدل، ويمهد الأقطار، ويحمي بيضة الإسلام[7].

إذن فهناك حقوق وواجبات لكل طرف تحددها الصيغة النظرية المدونة في عقد البيعة، الذي يخول المشروعية للسلطان الجديد المطالب باستكمال ترتيبات اعتلاء العرش، من خلال نيل دعم الجهات والأقاليم. وإذا كان اختيار السلطان لم يرتبط دوما باستيفاء الشروط المنصوص عليها سابقا، بقدر ما تحكمت فيه مؤهلاته الشخصية، ومدى نجاعته في استقطاب أهم العناصر المؤثرة في البلاط، أو احتواء المؤسسة العسكرية لتوظيفها في فرض نفسه على أهل الحل والعقد[8]، فإن غياب قاعدة محددة وواضحة لكيفية تولي الحكم، وتعدد الأمراء الناجم عن تعدد الزوجات، وتباين كفاءاتهم وطموحاتهم ومكانتهم، واعتياد السلاطين على تكليفهم بتسيير الولايات، قد زاد من تعقيد مشكل المشروعية.

أول محاولة لتقنين ولاية العهد

تولى أحمد المنصور السلطة استنادا إلى رغبة أخيه عبد الملك في انتقالها إليه، وكان عليه أن يواجه عشية معركة وادي المخازن، مناوءة بعض ضباط الجند، الذين نادوا بأحقية إسماعيل بن المعتصم، ومطالبة آخرين بتولية داوود بن عبد المومن[9]، وأن يحتاط من الترك المستعدين لدعمهما، ومن الإسبان المحتفظين بالأميرين الناصر بن الغالب والشيخ بن محمد المتوكل.

وبادر السلطان السعدي، تحت وطأة هذه الضغوط المسلطة عليه، إلى قطع الطريق على هؤلاء الطامحين، من خلال إقدامه على ترشيح ابنه محمد الشيخ المامون وليا للعهد، علما بأن القاعدة التي سنها محمد القائم بأمر الله نصت على أحقية الأمير الأكبر سنا في الأسرة

---

[7] مجهول، **الرسالة الوجيزية إلى الحضرة العزيزية ...**، م.س.ذ.، ص. 28 وما تلاها.

[8] لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة:

A. Laroui, Les *origines...*, *op. cit.*, pp. 71-80.

[9] أحمد الناصري، ن.م، ج. 5، ص. 66؛ عبد الرحمان السعدي، **تاريخ السودان**، هوداس، 1981، ص. 208. المجهول السعدي، **تاريخ الدولة السعدية...**، م.س.ذ.، ص. 102؛ خورخي دي هنين، **وصف الممالك المغربية...**، م.س.ذ.، ص. 190.

السعدية[10]. وعلى الرغم من إصرار الفشتالي على الربط بين مرض أحمد المنصور وبين حدث الترشيح، الذي تم حسب رأيه باقتراح من العلماء وبإلحاح منهم، وليس بإيعاز من السلطان الذي لم يقبل إلا بعد تردد، وعيا منه بحجم النازلة وما تستوجبه من استخارة الله، حتى إن العلماء لم يجرؤوا على طرح الموضوع، بل انتدبوا رفيق والده مومن بن غازي العمري ليفاتحه فيه[11]، فإن هذه الخطوة تثير مسألتين:

أولاهما أن موقف العلماء هو الذي يوحي بترددهم في اتخاذ قرار حاسم، يدركون جليا انعكاساته المحتملة على الإخلال بما سطره القائم بأمر الله، وما يواكب ذلك من إثارة الفتنة بالبلاد من منطلق قيام المطالبين بالعرش على السلطان، وهو ما حدث مع داوود بن عبد المومن.

وثانيتهما أن أحمد المنصور عرف كيف يستثمر العلة التي أصابته، والضغوط الخارجية التي تعرض لها حكمه، في انتزاع موافقة من العلماء على تعيين ولي عهده، اقتناعا منه بأن تفويت هذا السياق قد يجعل الأمر مستعصيا عليه، إذا ما حاول انتظار فرصة أخرى من شأنها تقوية المتربصين بعرشه. وهو سلوك يجد تبريره في إقدام السلطان مباشرة عقب مبايعته بفاس على اصطحاب داوود بن عبد المومن معه إلى مراكش، بعد أن عقد له على مكناس، وترك من ينوب عنه، « حذرا مما تفرس فيه من الشواهد، وتوسم في أمره من المخايل... وأخفى عنه وجه التقية موريا بأنه يحتاجه للنيابة عنه في قواد العساكر إلى السوس »[12]. لكنه وضعه تحت مراقبته إيمانا منه بأنه أكبر أمير سعدي سنا بعده، كما يرتبط بالصداقة مع القائد أبي الفضل الغري الأندلسي الذي تعرض للنكبة، وبالنسب من أمه بوالي الجزائر حسن باشا. ولعل هذا النسب هو الذي يفسر عدم إقدام أحمد المنصور على التخلص منه أو سجنه، إذ فضل إثارة حفيظته من خلال حسم مشكل ولاية العهد، حتى يضمن توحيد الجبهة الداخلية ضداً عليه، ويظهره بمظهر الثائر على الشرعية، ويجنب البلاد تدخلا تركيا مكلفا.

---

[10] عين القائم بأمر الله ابنه الأكبر أحمد الأعرج وليا للعهد ومحمد الشيخ خليفة له، لكن أحمد حاول تعيين ابنه زيدان وليا للعهد، فاندلعت حرب بين الأخوين انتهت بمقتل الأعرج، وتسمية عبد الله الغالب بن محمد الشيخ وليا للعهد الذي أقصى أخاه عبد الملك المعتصم، وعين محمد المتوكل خلفا له. أحمد الناصري، ن.م، ج. 5، ص. 71.

[11] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 54–55.

[12] عبد العزيز الفشتالي ن.م، ص. 56.

وسارت الأمور على النحو الذي رسمه أحمد المنصور، إذ بمجرد المصادقة الأولى للعلماء على تعيين محمد الشيخ المامون وليا للعهد، أعلن داوود بن عبد المومن ثورته ضداً على عمه، ففر من مراكش إلى السوس، واعتصم بجبل هوزالة وهرغة، قبل أن يتجه صوب الصحراء الشرقية بهدف الاتصال بالترك، الذين عبروا له في رسالة بعث بها رمضان باشا عن دعمهم له. لكن انتهى المطاف به لدى عرب المعقل الذين قتلوه، وحظيت حركته التمردية بدعم واسع من قبائل سوس، ممن أسماهم الفشتالي بالخوارج والأوباش حديثي العهد بالطاعة، الذين تعرضوا لانتقام الجيش جزاء لهم على موقفهم[13].

وما يستشف من ثورة داوود بن عبد المومن، أن هذا الأمير الذي لم يفر على شاكلة الناصر والشيخ بن المتوكل، بقي يمثل عبئا سياسيا جاثما على صدر عمه الذي عرف كيف يتخلص منه بواسطة اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي أرغمته على التمرد عليه، إذ مباشرة بعد زيارته الأولى لفاس خلف ابنه محمدا الشيخ المامون بها وهو مازال طفلا صغيرا، وهو إجراء حاول من خلاله أحمد المنصور بالتأكيد، جس نبض ابن أخيه وكشف نواياه، لأنه جرت العادة أن يرمز المنصب إلى ولاية العهد. وبما أنه آثر انتظار ما ستؤول إليه الأحداث، عاد ليستفزه عبر استغلال مناسبة مرضه لإعلان ابنه رسميا في ذلك المنصب، وهي المبادرة التي نجحت في إشعال فتيل التمرد.

ومما يؤكد هذا الطرح، قيام السلطان بعد نجاحه في إزاحة داوود، بإعادة مبايعة ولي عهده مصافحة بدعوى تأكد الناس من أهليته وأحقيته[14]. غير أن هذه البيعة الثانية التي انعقدت بعد مدة وجيزة من التمرد، لا يمكن فهمها بمعزل عن رغبته في كسب الإجماع حول شرعية ولاية ابنه، والتنصيص على ضرورة ضبط نواميسها والمصادقة عليها حتى تطمئن النفوس، ويتم تجنب تكرار تمردات مماثلة تعود على البلاد بالفتن، فتمكن بذلك من الحفاظ على مشروعية سلطته، وضمان استمراريتها، دون إثارة زوابع من شأنها خلخلة حكمه الذي مازال في بداياته[15].

---

[13] ن.م، ص ص. 57—59.

[14] ن.م، ص. 59.

[15] أكيد أن الطريقة التي انتهى بها تمرد داوود بن عبد المومن، تؤكد مهارة أحمد المنصور الذي نجح في استبعاد تدخل تركي محتمل، من خلال عدم إقدامه على اغتيال ابن أخيه، وهو ما جعل مراد الثالث يبعث له رسالتين تعبران عن نيته في تبديد الشكوك، حول تورط واليه علي الجزائر في دعم الثائر، فطلب منه في الأولى إرسال من يحمل له إحدى بناته التي زوجها إياه، واقترح عليه في الثانية تحالفاً عسكرياً ضداً على الإسبان، راجع:

وإذا كان أحمد المنصور قد تمكن حسب رواية الفشتالي من تخطي تمرد داوود بن عبد المومن بدون كبير عناء، فإن أخطر محك هدد مشروعية حكمه تجسد في ثورة ابن أخ آخر له هو الناصر بن الغالب بالله. فما هي الملابسات التي أحاطت بها وجعلته يتخوف منها غاية التخوف، على الرغم من اندلاعها خلال مرحلة شهد فيها حكمه أوج عظمته، وما هي التقاطعات التي جمعتها بثورة أحمد بن محرز؟

التصدي لأبناء الإخوة

ثورة الناصر

كان الناصر في حياة أبيه واليا على تادلة، وحينما تولى أخوه المتوكل السلطة، حاول الفرار عبر طنجة وفشل في ذلك، لينتهي به المطاف في السجن. ولم يطلق سراحه إلا بعد عودة عبد الملك وأحمد، لكنه فر عشية معركة وادي المخازن إلى أصيلا، وبعد الهزيمة اشترط المنصور على البرتغاليين ترحيله إلى بلادهم، فعبر البحر إلى لشبونة[16]. وهي رواية لا تتماشى مع ما أورده الإسباني دون خاييم أولفير أسين Don Jaime Oliver Asin عن استعداد السلطان لمهاجمة مزكَان، وعن تشدده في قضية افتداء الأسرى البرتغاليين بدعوى مطالبته بتسليم الأميرين مولاي الشيخ والناصر، بل أرسل مبعوثا إلى أصيلا لتحقيق ذلك، ونسب إليه تكليفه برتغاليا باغتيال الناصر مقابل مبلغ من المال، لكن وصوله تزامن مع نقل الأمير إلى لشبونة[17].

ويبدو من خلال هاتين الروايتين، أن الطرح الثاني هو الأقرب إلى الواقع، نظرا لأن أحمد الذي كان يدرك خطورة فرار أمير من هذا الحجم، لن يلزم البرتغاليين بتخليصه منه بقدر ما سيسعى جاهدا إلى وضع اليد عليه، بدل جعله تحت إمرة أعداء لن يتوانوا في استخدامه ورقة ضغط للحصول على تنازلات. غير أن موقع الفشتالي كحافظ لأسرار مخدومه أوجب عليه من جهة، إظهاره في موقف قوة يمارس الكرم السياسي تجاه الخصوم، وأرغمه من جهة أخرى على التغاضي عن فشله في القبض على الناصر[18].

D. Cabanelas, « Proyecto de alianza... », *op. cit.*, pp. 66-72.

16 عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 169–170.

17 محمد العربي الخطابي، « أمير سعدي في خدمة البلاط الإسباني »، **مجلة المناهل**، ع. 14، 1979، ص. 54.
R. Ricard, *Le Maroc à la fin du XVI*e *siècle...*, *op. cit.*, p. 195.

18 حرص الكتاب الذين اشتغلوا بصنعة التاريخ على تفهم قرارات السلاطين، وإن أدى بهم ذلك أحيانا إلى تحريف

مهما حدث من أمر، فلم يمض إلا وقت يسير على وصول الأميرين السعديين إلى لشبونة، حتى ضم فيليب الثاني البرتغال إلى إمبراطوريته، وتوجت إقامتهما هناك باتصالاتهما المتكررة بالملك الإسباني من أجل معرفة طبيعة وضعيتهما بصفتهما لاجئين، والكشف عن نواياه تجاههما، لكن انشغالات الملك بترتيبات إلحاق البرتغال، جعلته يماطل في اتخاذ قرار معين بشأنهما[19]. واستمر الوضع كذلك إلى غاية سنة 1589م، حين أقدم فيليب الثاني على نقلهما إلى الأندلس والفصل بين إقامتيهما[20]، لكن الناصر واصل مراسلاته التي طالب فيها الإسراع بتقديم المساعدة إليه، من أجل امتلاك عرش المغرب[21]، والتمس في أولاها السماح له بالعودة، وألح على ذلك بدعوى أنه ورفاقه يشعرون بضيق نتيجة بعدهم عن أهلهم وذويهم، وبفعل الظروف المعيشية الصعبة الناتجة عن هزالة المنحة المقدمة لهم. كما عبر عن استعداده لخدمة صاحب الجلالة مقبلا رجليه الملكيتين، بل إن دوق دي مدينا سيدونيا تودد إلى الملك لكي يبعث الأمير إلى جبل طارق أو إلى مالقة[22]. لكن فيليب الثاني استمر في سياسة التسويف في انتظار حصوله على رد بخصوص المقترحات التي قدمها لأحمد المنصور، والقاضية بحسن استقبال الناصر، وتسهيل ظروف إقامته، بل وتوفير كل شروط الرفاهية والراحة له، وتقديم ضمانات بعدم المساس به مادام أنه استجار بالملك الإسباني.

وقابل السلطان السعدي هذه المقترحات بتماطل كبير، دفع فيليب الثاني إلى التفكير في إرسال مبعوث رفقة أحد خدام مولاي الناصر، على عجل إلى مراكش، يحمل رسالة يطمئنه

بعض الحقائق التاريخية، ومؤلف **مناهل الصفا** لا يخلو من أمثلة في هذا الصدد.

[19] رسالة من فيليب II إلى كونت Portalegre بتاريخ 11–3– 1583:
Archivo General de Simancas, S.E, leg 163.

[20] رسالة من فيليب الثاني إلى دوق دي مدينا سيدونيا بتاريخ 21–3–1589: *Ibid*, Legajo 166. وعن إقامة الناصر بالبرتغال، راجع مقالة شانتال دو لافيرون التي اعتمدت على أرشيف سيمانكاس:
Ch. de la Veronne, « Séjour en Andalousie des deux princes saâdiens après la bataille d'el-Qcar El Kebir (1589-1595) », in *R.O.M.M*, n° 7, 1970, p. 188.

[21] بلغ عدد الرسائل التي بعث بها الناصر إلى فيليب الثاني إحدى عشرة رسالة، عشر منها موقعة بتوقيع عربي وواحدة موقعة من قبل قائده يوسف بن إبراهيم، ثمانية من هذه الرسائل توجد ب: Legajo 174، وثلاثة بـ: Leg 170 انظر أيضا:
A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 130.

[22] رسالة الناصر إلى الملك الإسباني من Utrera بتاريخ 27–10–1593:
A. G. S. E. Legajo, 170.
رسالة من دوق مدينا سيدونيا إلى كاتب الملك Martin de Idiaquez بتاريخ 15–04–1595 من سان لوكار: Leg. 174.

فيها، ويحذره من مغبة مواصلة ربح الوقت[23]. بيد أن أحمد المنصور فضل أن يبعث رسوله إلى الإسبان الذين فسروا المبادرة بكونها محاولة لإطالة أمد الحسم في الموضوع، وهو ما استوجب إرسال مبعوث سري للبت في القضية، وبمعيته خطاب ينبه السلطان إلى ما يجب القيام به. وبالفعل أبلغه بالتسار بولو بالترتيبات الواجب اتخاذها إلى غاية إتمام عملية عبور الناصر[24]، وبعث له تحذيرا نقله الذمي روتي Ruti [25]، الذي أخبر المنصور بقرب توصله برسالة من فيليب الثاني تتعلق بظروف وصول ابن أخيه. بل أشار بالتسار في رسالة إلى دوق دي مدينا سيدونيا، بأنه طلب من الملك إخباره بتوقيت ذلك الوصول حتى يذهب لاستقباله[26].

وهكذا فبالرغم من أن فيليب الثاني سمح للناصر بمغادرة مدينة أوتريرا Utrera في نهاية سنة 1593م، فإنه رفض رفضا قاطعا أن يقدم له أي دعم مالي أو عسكري، بل حرص كل الحرص على إقناع السلطان السعدي بضرورة ضمان سلامته، ومنحه الفرصة للعبور عبر المكان الأكثر استقرارا، والذي يخلو من أي تهديد للطرفين. لأن على الناصر أن يدرك قبل خروجه ما على عمه أن يقوم به تجاهه، وعلى أحمد المنصور أن يرسل مبعوثا لمعرفة رده ويلتزم بما اتفق عليه[27].

وينم تباطؤ فيليب الثاني عن رغبة أكيدة في عدم إثارة غضب السلطان السعدي، الذي ظل شديد الحذر في مفاوضاته، إلى الدرجة التي اكتفى فيها بتلقي المقترحات دون تحديد موقف واضح منها. كما يكشف هذا التباطؤ عن تخوف الإسبان من أن يفضي الضغط عليه، إلى احتمال تدهور الأوضاع الأمنية بالمغرب، وفسح المجال لأعدائهم من الأتراك

---

[23] نسخة مما كتبه بالتسار بولو من مراكش بتاريخ 2-3-1594، وحول مفاوضات فيليب الثاني مع أحمد المنصور لحل مشكلة لجوء الناصر: *Ibid*, Leg. 174

رسالة من دوق دي مدينا سيدونيا إلى الملك من سان لوكار بتاريخ 25-01-1594: *Ibid*, Leg. 174

رسالة من دوق دي مدينا سيدونيا إلى بالتسار بولو بتاريخ 20-04-1595: Leg. 174

[24] رسالة من دوق دي مدينا سيدونيا إلى الملك من سان لوكار بتاريخ 29-04-1595.

ورسالة أخرى مماثلة بتاريخ 30-03-1594: *Ibid*, Leg. 174

[25] نسخة رسالة بالتسار بولو إلى دوق دي مدينا سيدونيا من مراكش بتاريخ 04-06-1594: *Ibid*, Leg. 174

[26] نسخة رسالة بالتسار بولو إلى دوق دي مدينا سيدونيا من مراكش بتاريخ 04-06-1594: *Ibid*, Leg. 174

[27] ن.م.

ورسالة أخرى من دوق دي مدينا سيدونيا إلى فيليب II بتاريخ 30-11-1593: Leg. 170

انظر موافقة فيليب الثاني على سفر الناصر إلى المغرب ضمن رسالة من الناصر إلى الملك الإسباني موقعة بالعربية بدون تاريخ: Leg. 174 ثم رسالة القائد يوسف بن إبراهيم إلى كاتب الملك، يطالبه فيها بتفعيل الحماس الذي أبداه دوق دي مدينا سيدونيا بخصوص عبور الناصر: Leg. 174

والإنجليز أو الفرنسيين، للتدخل في شؤونه مستغلين ثورة الناصر. وهو الأمر الذي جعل دوق دي مدينا سيدونيا يلح على وجوب الحكمة والتعقل، من خلال إطلاع أحمد المنصور على تفاصيل التدابير المتخذة بخصوص عبور الناصر، وعبر تكثيف الاتصالات بين العم وابن أخيه للحصول على توافق معين، واعتبر أن أي تصرف آخر سيكون غير مناسب[28]. بل أكد في رسائل أخرى أن أحمد المنصور أرضى فيليب الثاني غير ما مرة، فقد سلمه جثة دون سباستيان Don Sébastien، ورفض تقديم الدعم لأنطونيو، ولهذا لا يجب إثارة غضبه من خلال مساندة الأمير، بأي شكل من الأشكال التي يمكن أن تربكه، وأنه لا بد من معرفة الجديد في رد أحمد المنصور قبل الإقدام على الترخيص للناصر بالسفر، ونفى للملك أية محاولة قام بها بلتسار بولو لمساعدة الثائر[29]. لكن أكان فيليب الثاني يريد فعلا عدم التدخل في ثورة الناصر؟ أم أنه كان يسعى فقط إلى إبعاد أية شبهة علنية تثبت تورطه في دعم مكشوف لها ؟ أم أن فشل مساوماته لأحمد المنصور هو الذي دفعه إلى الترخيص للناصر بالعبور؟

لم يتردد دوق دي مدينا سيدونيا، - وهو يخبر فيليب الثاني بأنه أبلغ السلطان السعدي، بما عليه من واجبات تجاه جلالته، وتجاه تسهيل مهمة عبور مولاي الناصر - في بحث سبل تقليص نفقات العبور وجعلها أقل كلفة، فراسل حاكم مالقة دون فرانسيسكو بيرديكو Don Francisco Verdugo لإعداد الترتيبات المزمع القيام بها لذلك، ونصح بلتسار بولو بعدم منح الرسالة حول موضوع العبور إلى أحمد المنصور، حتى يتسنى للناصر جمع الأعوان والمؤيدين. ثم عاد ليوجه له التعليمات بمنح رسالة الملك إلى أحمد المنصور، دون أن يحدد له مكان نزول الناصر إلى حين إتمام العبور في ظروف حسنة[30]. بل سبق له قبل حوالي سنة أن طرح خيارات الأماكن التي يحتمل أن يصل إليها الثائر ومرافقوه، إذ اقترح وهران ومليلية وسبتة وطنجة، واشترط لبلوغ ذلك ضرورة توفير سفن سريعة وسهلة التجديف[31].

---

[28] رسالة من دوق دي مدينا سيدونيا إلى فيليب الثاني بتاريخ 25-01-1594: Leg. 174
وملخص لرسالتين أرسلهما بالتسار بولو من مراكش بتاريخ 27-08 و23-09-1594 إلى دوق دي مدينا سيدونيا: Leg. 174.

[29] نسخة من رسالة دوق دي مدينا سيدونيا إلى بالتسار بولو بتاريخ 20-04-1595: Leg. 174
وأخرى منه إلى فيليب الثاني بتاريخ 19-01-1595: Leg. 174

[30] رسالة من دوق دي مدينا سيدونيا إلى فيليب II بتاريخ 29-4-1595 من سان لوكار: Leg. 174
رسالة أخرى مماثلة بتاريخ 19-01-1595. ونسخة رسالة منه إلى بالتسار بولو بتاريخ 20-04-1595: Leg. 174

[31] رسالة منه أيضا من سان لوكار بتاريخ 30-12-1594: Leg. 174 وراجع أيضا:
A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, pp.126-8, 140.

وما يثير الانتباه، أنه في الوقت الذي كانت تجري فيه هذه المفاوضات، لم يذخر الإسبان جهدا منذ 1593م، في تكثيف عمليات تموين مليلية بالأسلحة والذخائر والمواد الغذائية، بطلب من حاكم المدينة ومن ضباط الجيش فيها، ومن نظرائهم في مالقة[32]، وهي المعبر الذي سينطلق منه الناصر. مما يرجح علاقة ذلك التموين بتحصين الثغر خوفا من احتمال تعرضه لردود أفعال معينة من الجيش السعدي. كما أن التحركات العسكرية داخل الموانئ المغربية كانت مراقبة بشدة، فقد أكد بالتسار بولو خبر وصول ألفي جندي إلى سلا والقصر وتطوان، على متن سفن السلطان. والظاهر أن هذا الوصول لم يرتبط فقط بالاستعدادات الجارية لممارسة نشاط الجهاد البحري بجزر الكناري[33]، بقدر ما كانت له علاقة بالتداعيات، التي قد تؤول إليها عملية عبور الناصر. وخضعت في الوقت نفسه السفن القادمة من تركيا لمتابعة دقيقة من قبل الجواسيس الإسبان، الذين كانوا لا يرون فيها إلا ثكنات متحركة محملة بالجيوش[34]. وبالرغم من الطابع المبالغ فيه لهذه الرؤية، فإنها تترجم حذر فيليب الثاني، من أي تأثير محتمل لعبور الناصر على سياسة التوازن، التي تعود أحمد المنصور نهجها تجاهه من جهة، وتجاه العثمانيين من جهة أخرى.

والجلي أن تعامل فيليب الثاني تراوح بين الإصرار على عدم حشر أنفه في دعم الناصر، من خلال مراهنته على انتظار ردود أحمد المنصور على اقتراحاته، وبين التلميح تارة أخرى بأنه أصبح مدينا بالاستجابة لهذا الأمير الذي استجار به، وألح عليه في إعادته إلى المغرب. وهكذا ورد في بعض الرسائل أنه لا يمكن الحصول على تنازلات أخرى من مولاي

---

[32] رسالة من Antonio de Tezeda إلى فيليب الثاني بتاريخ 1593:

Archivo General de Simancas, Espagne

Seccion Guerra Antigua, Legajo 398, F° 18.

رسالة من قائد مليلية وضباطها إلى فيليب II بتاريخ 02-01-1594:

Seccion Guerra Antigua, legajo 398 F°19.

رسالة من الضباط بمالقة إلى فيليب الثاني بتاريخ 12-01-1594:

Seccion Guerra Antigua, legajo 398 F° 72.

رسالة من الضباط بمالقة إلى فيليب الثاني بتاريخ 10-02-1594:

Seccion Guerra Antigua, legajo 398 F° 240.

[33] رسالة من دوق دي مدينا سيدونيا إلى فيليب الثاني بتاريخ 19-01-1595 من سان لوكار: Leg. 174 Seccion Estado انظر أيضا:

H. de Castries, *S.I.H.M.*, 1e série Ang., t. II, Paris, 1925, p.101, note 1.

[34] رسالة من دوق دي مدينا سيدونيا إلى فيليب الثاني من سان لوكار بتاريخ 04-05-1994: Legajo, 174 راجع أيضا :

S.I.H.M, 1e série, Ang., t.I, p. 188, et Fra., t. I, p. 103.

الناصر، أو الاحتفاظ به ضدا على إرادته، بل يجب بكل بساطة ترك الحرية له للعبور إلى المكان المناسب، شريطة إخبار السلطان بذلك. لكنه سرعان ما عاد ليؤكد بأن الأمير لن يعرف تفاصيل عن طريقة عبوره، على اعتبار أن ذلك سيتم وفق رغبة السلطان، التي لم يتم احترامها بعد أن أخبر الناصر دوق دي مدينا سيدونيا، بأنه التقى بالقائد الذي عينه فيليب الثاني لمساعدته على الرحيل[35]، وكاتب الأمير الملك ليشكره على السماح له بالعودة، وطلب منه أن يكون ذلك سريا.

أما دوق دي مدينا سيدونيا، فعين السيد كَري كَوريو دي سلاس Grégorio de Salas سكرتيرا شخصيا للناصر، وعبر لفيليب الثاني عن رغبة سلاس في الاستغناء عن أية مساعدة منه، والإبحار إلى مليلية للتوقف بها لمدة شهرين، حيث الجبال المأهولة بالأمازيغ، واقترح عليه توفير أربع سفن لتحمل الثائر ومرافقيه المائة والعشرين، وأربعة عشر فرسا لينطلقوا من مالقة، باعتبارها المعبر الأقل طولا وليس عبر قادس أو اشبيلية لكونه طريق التجار. واعتبر أن زعيم زاوية بهذه المنطقة يمكنه استقطاب الكثير من الأتباع، وكاتب بالتسار بولو ليخبره بأن الناصر راسل عمه أحمد المنصور، حتى يرعاه ويقدم له العناية الكافية، وصرح فيليب الثاني لدوق دي مدينا سيدونيا أنه من الضروري الالتزام بالرخصة التي منحت للناصر والسماح له بالعبور، لكن بسرعة وشريطة منعه من التحرك ضداً على عمه أو الكيد له[36].

---

[35] رسالة من بالتسار بولو من مراكش بتاريخ 20–07–1595: S. E Leg. 492
ونسخة رسالة مما كتبه بالتسار بولو في 02–03–1595: Leg. 174
ورسالة من دوق دي مدينا سيدونيا إلى فيليب الثاني بتاريخ 19–1–1595، مصدر سابق، Leg. 174
ورواية لرسالة منه إلى الملك بتاريخ 04–3–1594، ولرسالتين من بالتسار إلى الملك بتاريخ 20 و30–01–1594: Leg. 174
وأشار شالدانيا إلى أنه بعد هزيمة الأرمادا بعث فيليب الثاني إلى بالتسار بولو، ليخبر أحمد المنصور بأن الناصر يلح على العودة، وأنه لا يستطيع الاحتفاظ به طويلا، فحاول المنصور إيهام الإسبان بأن زيارة المبعوث الإنجليزي Matias Becudo لا تهدف إلى دعم المطالب بالعرش البرتغالي، وهو ما يعني أنه أدرك منذ فشل حملة Drake على لشبونة، بأن الأمير البرتغالي لم يعد يمثل ورقة ضغط ناجعة على فيليب الثاني، واستمر في الاعتناء به من باب درء أي خطر محتمل للرمي بالناصر، راجع:
A. de Saldanha, *Chronique…, op. cit.*, pp. 136-40, 158-160, 166 ; H. de Castries, *S.I.H.M*, 1e série, Ang., t. I, Paris, 1918, p. 527.

[36] رسالة من الناصر إلى فيليب الثاني من Utrera بتاريخ 07–02–1594: Leg. 174
ورسالة من دوق دي مدينا سيدونيا إلى الملك بتاريخ 28–08–1595 من سان لوكار: Leg. 174
ونسخة رسالة من فيليب الثاني إلى دوق دي مدينا سيدونيا من مدريد بتاريخ 20–12–1594. ثم نسخة رسالة دوق دي مدينا سيدونيا إلى بالتسار بولو بتاريخ 20–04–1595: Leg. 174

وهو تذبذب يفسر حجم الضغوط التي مورست على أحمد المنصور، لإقناعه بقبول فكرة العبور، ولتبديد مخاوفه مما قد تسفر عنه من زعزعة للأوضاع، ويثبت أيضا مدى مراهنة الملك الإسباني، على توظيف الأمير ضداً على عمه للحصول على تنازلات من الأخير، لم ترد معلومات عن طبيعتها، باستثناء إشارة واحدة إلى ضرورة إرسال مبعوث في ظروف من السرية والكتمان، بهدف بعث روح جديدة في التجارة الإسبانية بالمغرب، مع مراعاة أن لا يؤثر عبور الناصر على ذلك[37]. فهل فشل فيليب الثاني في الحصول على امتيازات تجارية، هو الذي دفعه إلى الرمي بالناصر؟

الراسخ أن الصفقات التجارية ألقت بثقلها، إلى جانب قضايا أخرى، على أشواط المفاوضات التي امتدت من 1593م إلى 1595م، خاصة وأن فتح السودان أسال لعاب التجار الإسبان، الذين ما فتئوا يطالبون بالاستفادة من ثروات الذهب والعبيد المتدفقة من كَاو وتومبوكتو، والتي نالت حظا كبيرا في حيز المراسلات الرسمية الصادرة من المغرب[38]، غير أن هذه المراسلات تم الحرص فيها عموما على تفادي الكشف عن المقترحات والردود، التي أبداها كل من أحمد المنصور وفيليب الثاني[39].

وإذا كان هذا الحذر، يجد تفسيره في تفشي ظاهرة التجسس على الطرود البريدية لدى كل القوى المتوسطية، فإنه حال دون إمكان تتبع مسار المفاوضات، أو حتى فهم الظروف المحيطة ببعض الأفكار الواردة في ثناياها. وفي هذا الإطار ذكر دوق دي مدينا سيدونيا أنه كتب إلى بالتسار بولو ليسأله إن كان لديه جديد؟ وإن كان سيطلب أموالا من أحمد المنصور؟ ثم ورد الحديث عن المفاوضات لعقد اتفاقية معه، وتزويده بالبضائع والأموال

---

[37] نسخة رسالة مما كتبه بالتسار بولو في 2–3–1595، Leg. 174

[38] رسالة من بالتسار بولو من مراكش بتاريخ 04–6–1594: Leg 174
ورسالة من دوق دي مدينا سيدونيا إلى الملك من سان لوكار بتاريخ 04–05–159: Leg.174

[39] « إن الملك الشريف قد عرف ما عليه تجاه جنابكم، وما يمكن تقريره وفعله لتسهيل مهمة مولاي الناصر »، رسالة من دوق دي مدينا سيدونيا إلى فيليب الثاني بتاريخ 1595: Leg. 174
اعتاد الإسبان أن يوجهوا مراسلاتهم إلى المغرب ومنه، عبر قادس أو سبتة التي كانت تعتبر الأكثر أمانا، وحرصوا دوما على إرسال عدة نسخ من الرسالة الواحدة مرفوقة بالحواشي عبر مدن مختلفة لضمان وصولها، راجع: نسخة رسالة مما كتبه بالتسار بولو بتاريخ 2–3–1595، Leg. 174
وأشار شالدانيا إلى أن أحمد المنصور اقترح على فيليب الثاني إنزال الناصر بحجر بادس، حيث يوجد زعيم زاوية موال له من شانه أن يستضيفه، ويمهد له الطريق بعد عودته، راجع:
A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, p. 204.

الكافية، لكنها تعثرت[40]. غير أنه لم يتم تحديد دواعي تقديم طلب من هذا القبيل، أو مضمون المفاوضات الجارية بين الطرفين.

والواضح أن فيليب الثاني كان يبحث عن الاستفادة أكثر ما يمكن من ورقة الناصر، غير أن أحمد المنصور، وهو يعي ذلك، لم يتسرع في الالتزام بحل معين، بل ظل يماطل، ليس فقط في اتخاذ موقف صريح من عودة غريمه، ولكن حتى في إيفاد المبعوثين للملك الإسباني، الذي اضطر أمام تملص السلطان السعدي، إلى تعيين بالتسار بولو وسيطاً بينهما في انتظار تسمية سفير جديد له بمراكش[41].

وتمخض عن صعوبة حصول توافق بين الطرفين، وعن الضغوط المتوالية للناصر من أجل السماح له بالرحيل، إقدام الإسبان في غياب أية مظلة رسمية من فيليب الثاني على تجهيز سفينتين محملتين بالقمح والشعير، انطلقتا من مالقة وعلى متنهما الأمير وحاشيته في اتجاه مليلية[42]. ولم يمض إلا أسبوعان على بداية العبور حتى كتب دوق دي مدينا سيدونيا إلى فيليب الثاني رسالة يلتمس منه فيها إبلاغ أحمد المنصور خطيا حفاظاً على العلاقات الودية معه، بأنه لم يقدم دعما ماليا أو بشريا لمولاي الناصر[43].

والواقع أن مبلغ مائتي دوقة الذي تم إنفاقه على الرحلة، يقيم الدليل على غياب هذا الدعم، إلى الحد الذي اعتبره دوق دي مدينا سيدونيا هزيلا جدا، أو أقل بكثير مما أمر فيليب الثاني حاكمه على مالقة بصرفه لهذا الغرض، لأن عملية من هذا الحجم تتطلب في رأيه مبالغ مالية باهظة[44]. وهو ما يعني أن الملك الإسباني لم يرد التورط مباشرة في عملية الدعم، وخول حرية التصرف في ذلك لكبار موظفيه، أو أنه كان يدرك بأن أهم إنجاز يمكن أن يقدمه للأمير، هو إنزاله بالمغرب على أساس أنه سيلقى بدون أدنى شك مساندة من قبل السكان.

وجرت الأحداث باتجاه أكد التصور الأخير، إذ بمجرد وصول الثائر إلى مليلية، توجه رفقة مائة وعشرين شخصا، واثنين وسبعين فارسا، إلى منطقة يقطنها الأمازيغ، واستقبل استقبالا

[40] رسالة من دوق دي مدينا سيدونيا إلى فيليب الثاني من سان لوكار بتاريخ 4-5-1594: Leg. 174

[41] رسالة من أحمد المنصور إلى فيليب الثاني، مراكش بتاريخ 14 صفر عام 1003هـ، أكتوبر 1594: Leg. 174

[42] تسخة رسالة من Julio Bautista de Miranda إلى دوق مدينا سيدونيا من إشبيلية بتاريخ 14-01-1595 Leg. 174

[43] رسالة من دوق دي مدينا سيدونيا إلى فيليب الثاني من سان لوكار بتاريخ 24-05-1595: Leg. 174

[44] رسالة من دوق دي مدينا سيدونيا إلى فيليب الثاني من مدينة الزهراء بتاريخ 05-06-15: Leg. 174

حارا، واستطاع استقطاب حشد هائل منهم ومن العرب[45]، حتى بلغ عدد مقاتليه عشرين ألفا وهو ما زال بمليلية. بل إن الجميع كان يكن له احتراما، إلى درجة أن عددا من الأعيان وضعوا جزءا من ممتلكاتهم تحت تصرفه، وقدم له السكان مساعدات كبيرة، وراج أن وجهته ستكون العرائش. لكن الاستعدادات المكثفة لأحمد المنصور وابنه تركزت حول مدينة فاس خشية من دخوله إليها[46]. وقد فسر الفشتالي أسباب اختيار مليلية ببعدها عن مراكز قوة المخزن، وبحذر الثائر من المباغتة بجيش قوي، وبالاستعداد الدائم وعبر التاريخ لسكان المناطق المجاورة للمدينة لإشعال نار الفتنة، وأخيرا بمراهنة الثائر على الاستنجاد بالأتراك في حالة إذا ما تم إرباك خطته[47].

والبين أن امتناع فيليب الثاني عن تقديم دعم عسكري للناصر هو الذي دفعه، وباتفاق معه على الأرجح، إلى الانطلاق من منطقة محتلة على اعتبار أنها أكثر أمانا، والطريق منها إلى فاس وعر المسالك، مما يتيح له الفرصة لتعبئة الأتباع وتنظيم صفوفه، خاصة وأنه كان على اتصال ببعض الزعامات الدينية، أمثال زعيم زاوية دبدو ومرابط يدعى فارس الهنتاتي، وهو ما يوضح دواعي استبعاد مدينة العرائش، أو طنجة، كما كان المقدم أبو الليف يحث الناصر في المراسلات المتبادلة بينهما على الدخول عبرها[48].

وحرص فيليب الثاني في سياق هذه المستجدات المتسارعة، على مكاتبة السلطان السعدي ليشرح له الظروف التي تم فيها رحيل ابن أخيه إلى مليلية[49]، ورد أحمد المنصور قائلا: « ... طالعنا ما ذكرتم عن ولد أخينا الخارج بمليلية وعن أسباب خروجه، وحتى خديمكم بلتزاربول ذكر لنا ما أمرتموه أن يبثه علينا وينهيه إلينا، وإلى هذا فها نحن أجبناه عن ذلك مشافهة

---

[45] كتب Antonio de Tezeda من مليلية إلى دوق دي مدينا سيدونيا بتاريخ 20-05-1595: « أن مولاي الناصر تلقى معاملة حسنة كما أمر جلالة الملك، وأن إبعاده لم يكن ممكنا لأنه استطاع جذب العديد من العرب والأمازيغ في مكان يدعى Cangazan (sic !) »، مصدر سابق: Leg. 174 أيعني ذلك أن فيليب الثاني كان ينوي فقط إبعاده، أم أنه كان على علم بأن الناصر قد هيأ الأرضية وهو لاجئ، من خلال ربط صلات ببعض القوى المؤثرة في شمال المغرب؟ أم أن حفاوة الاستقبال ارتبطت بالتذمر من سياسة المنصور؟

[46] رواية أحد المغاربة الموجودين بـ Villa de Bezer بتاريخ 28-6-1595: Leg. 174

[47] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 171.

A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, pp. 206, 256.

[49] رسالة من دوق دي مدينا سيدونيا إلى فيليب الثاني من مدينة الزهراء بتاريخ 05-06-1595: Leg. 174 ورسالة من بالتسار بولو من مراكش بتاريخ 20-07-1595: S. E. Legajo 492

وكلمناه بما عندنا مواجهة، ومن عنده إن شاء الله تتلقون ما لدينا وتقفون على ما عندنا »[50].

وإذا كانت هذه العبارات لا تفصح عما دار بين الرجلين من محادثات، فإنها تؤكد من جهة، أن عملية العبور تم بشأنها تبادل وجهات النظر بينهما، وأن الملك الإسباني تشبث من جهة أخرى، بإقناع أحمد المنصور بعدم وقوفه وراء عملية نزول الأمير، وهو ما تجسد في رسائله التي طالما أوضح فيها غياب أية مساعدة قدمت للناصر من قبل دوق دي مدينا سيدونيا[51]. لكن أتنم هذه الإشارة عن كون جوهر المفاوضات دار حول تخلص الإسبان من الأمير اللاجئ، مقابل التزام الحياد وعدم التدخل باعتبار أن الأمر شأن داخلي، وهو ما يفسح المجال للسلطان من أجل التفرغ لمواجهته؟ أم أن خطوة فيليب الثاني تعبر عن رغبته في الضغط على أحمد المنصور، ردة فعل على فشل الطرفين في التوصل إلى اتفاق، وعلى استقبال المنصور للأمير البرتغالي دون أنطونيو؟

مهما يكن من أمر، فالظاهر أن نزول الثائر لم يسفر عن تعكير صفو العلاقات المغربية الإسبانية، بدليل أن المراسلات استمرت على الوتيرة نفسها، مما يوحي بتفهم مواقف بعضهما البعض، وكأن القضية لا تعدو مجرد حدث عاد. غير أن واقع الحال أظهر مدى تخوف أحمد المنصور منها، على الرغم مما أبداه من لباقة دبلوماسية متناهية لغريمه فيليب الثاني، إذ كشف للسفير دا كوستا Da Costa[52] عن رفضه لمقترحات دون كريستوف، وأمره هو وبالتسار بولو بكتابة ذلك فورا إلى مخدومهم[53].

---

[50] رسالة من أحمد المنصور إلى فيليب الثاني من مراكش بتاريخ 6 ذي القعدة عام 1003هـ: S. E. Leg. 492

[51] نسخة من رسالة دييكو مرين إلى دوق دي مدينا سيدونيا من مراكش بتاريخ 28 غشت 1595: S. E. Leg. 174

راجع أيضا:

S.I.H.M., 1e série, Fra., t. II, p. 215.

كانت إسبانيا منشغلة خلال صيف 1595م بالإنذارات المتكررة بخصوص احتمال هجوم عثماني بحري على أساطيلها. انظر:

F. Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen...*, *op. cit.*, pp. 501- 8.

[52] كان سفيرا للكاردينال هنري ملك البرتغال، ثم احتفظ به فيليب الثاني ممثلاً له بالمغرب حتى قضى ما يقرب من ثمان سنوات بمراكش، رهينة مقابل المال الذي تم به افتداء 80 نبيلاً، إلى أن توفي بها سنة 1591. وتوجد العديد من المراسلات حوله في الوثائق الإسبانية، خاصة ما يتعلق بتصفية تركته بالمغرب. رسالة من بالتسار بولو إلى المغرب بتاريخ 30–01–1594: Leg. 174. وأخرى بتاريخ 20–01–1594: Leg. 174

S.I.H.M, 1e série, Ang., t. II, p. 252, note 1 ; A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, pp. 124, 128.

[53] A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, p. 160.

وتجسد تخوف السلطان في الإجراءات الوقائية التي اتخذها من خلال إغلاق الموانئ، وتعزيز القدرات العسكرية للقوات المرابطة بالقصبات[54]، وإصدار الأوامر للثقاة من قواده، بجمع فرسانهم في أجل لا يتعدى خمسة عشر يوما، واستدعاء كل الفرق التي كانت تحصل الجبايات، إلى درجة أنه حشد ثمانية عشر ألف جندي من العلوج والأندلسيين وشراكَة، وعشرين ألف فارس، وكلف ابنه زيدان بنشر قوات بسجلماسة وتادلة[55]. وخرج للاستقرار بمعسكره بتانسيفت، وفوض لابنه محمد الشيخ المامون تهييئ العدة والعدد لملاقاة الثائر، الذي نجح في ظرف وجيز في اكتساح مناطق شاسعة من جبال الريف، ودخل تازة وأصبح يهدد مدينة فاس، فسارع ولي العهد إلى الخروج إليه، وانتهت المواجهة بتراجع الناصر إلى خطوطه الخلفية ببني يزناسن نتيجة إصابته بكسر، فقرر أحمد المنصور التصدي له بنفسه. لكن ولده رفض ذلك وفقا لما أورده الفشتالي، بل رفض حتى الحصول على دعم عسكري منه، في ظل صعوبات تجسدت في خيانة شراكَة وانضمامهم إلى صف خصمه، مما اضطره إلى إعادة ترتيب صفوفه، وإلى الزيادة في قيمة العطاءات، وهو ما شجع الناصر على المبادرة بهجوم على فاس انتهى بهزيمته، على الرغم من المساندة التي قدمتها قبائل الخلط، وعرب الغرب، والحياينة وغيرهم[56]. وبذلك نجح ولي العهد في كبح جماح الثائر، بواسطة ثمانية آلاف من الرماة وعدد كبير من الفرسان، دونما حاجة إلى دعم عسكري كبير من أحمد المنصور، الذي بقي بضواحي مراكش يراقب تطورات الأحداث[57].

وشكل انتهاء ثورة الناصر بشرى لأحمد المنصور، الذي أعلن الأفراح لمدة ثلاثة أيام، وسجد مقبلا الأرض ثلاث مرات بعد وصول رأس المتمرد، وجلس بفسطاطه يستقبل المهنئين، ووزع الأعطيات بكل سخاء على الجنود، وأرسل وفدا لمشاركة ولي عهده في

---

[54] رسالة من دوق دي مدينا سيدونيا إلى فيليب الثاني من سان لوكار بتاريخ 2 و9 يوليوز 1595: Leg. 174

[55] A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, p. 206

[56] حول تفاصيل المواجهة بين محمد الشيخ المامون والناصر، راجع: عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص 171–178.
A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, pp. 208-10, 216, 224.

[57] رسالة من بالتسار بولو إلى فيليب II من مراكش بتاريخ 20–02–1596:
Archivo General de Simancas, Espagne, S. E. Leg. 492
وحسب شهادة Alvaro Figuera فإن الناصر تعرض لخيانة أحد قواده ويدعى سفيان، وأن نجاح محمد الشيخ المامون في القضاء عليه ارتبط بفرق الرماة التي وصلت من مراكش. تصريح قدمه ألفارو فيكيرا، العائد من طنجة، بسان لوكار بتاريخ 17–08–1595: Leg. 174. وفي رسالته إلى العالم البكري، اعتبر أحمد المنصور أنه بقي مطمئنا، وولي عهده هزم الناصر « في خاصة جيوشه وأجناده »، عبد الله كنون، **رسائل سعدية...**، م.س.ذ.، ص. 57.

الاحتفال بهذا الإنجاز العسكري الهام[58].

ويعبر هذا الموقف بما لا يدع مجالا للشك، عن هاجس التخوف الذي انتابه لمدة سنة كاملة، وجعله يعيش تحت نير الإشاعات التي كانت تتناقلها الألسن حول تضاعف عدد أتباع ابن أخيه، وانسياق سكان المناطق الشمالية وراءه، وما واكب ذلك من انعدام الأمن في الطرق، ومن عزوف مجموعة من القبائل عن دفع الضرائب، الشيء الذي كشف عن هشاشة الأوضاع، واضطره إلى بذل كل الجهود لطمأنة النفوس طيلة مدة التمرد، ولإعادة الأمور إلى سابق عهدها بعد انتهائه، حيث أمر ولي عهده بتحصيل الغرامات في منطقة تامسنا، وابنيه زيدان في تادلة، وأبي فارس في سوس[59]. ويدل هذا الإجراء على ما اعترى خزينة المخزن من عجز كبير، لم تتوصل معه بموارد مالية مقابل إنفاقات ضخمة همت تجييش الجيوش.

واللافت للنظر أن صور ثورة الناصر في الوثائق الإسبانية ظهرت أقل تأثيرا على استقرار حكم أحمد المنصور، الذي بدا واثقا من نفسه وغير متأثر إلى حد كبير بما حدث، وهو ما علق عليه أحد الإسبان الذي كان أسيرا بفاس إبان الثورة بقوله: « لحد الآن لم تظهر أية حركة، وأي تغيير في المغرب ذي بال، وعلى العموم فإن أحمد المنصور جد مطمئن كما يمكن أن يفهم مما حصل »[60]. بالرغم من أنه أشار إلى حدوث اضطرابات بفاس خلفت ألف قتيل خلال ليلة واحدة، في إشارة على ما يبدو، إلى ما أورده الفشتالي حول استغلال أولاد حسين غياب محمد الشيخ المامون لقطع السبل[61]. أيعني هذا أن الإسبان كانوا ينتظرون ثورة شاملة تأتي على حكم السلطان السعدي، فجاءت نظرتهم إلى ما حدث أكثر استخفافا؟ أم أنهم كانوا يدركون قدرة أحمد المنصور على الظفر بالناصر في غياب أي دعم عسكري ومالي من قبل فيليب الثاني[62]؟

---

[58] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 175–177.

[59] أقدم المنصور خلال الهجوم الأول على الناصر، على قراءة رسالة ابنه محمد الشيخ المامون علانية، حتى يطمئن الناس. كما نصح الباشا مصطفى المامون بضرورة إلقاء خطاب في أوساط الناس ليقلص من حجم الثورة ويهدئ نفوسهم، راجع:

A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, pp. 210, 236, 240.

[60] تصريح لإسباني يدعى Julio de Abiles الذي فر من فاس عائدا إلى إسبانيا عبر سبتة: Leg. 174
ورسالة من دوق دي مدينا سيدونيا إلى فيليب الثاني بتاريخ 09–07–1595 من سان لوكار: Leg. 174

[61] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 176.

[62] يتفق Treillaut في تحديد أسباب فشل ثورة الناصر، مع ما أوردته الوثائق الإسبانية، عن غياب دعم فيليب الثاني له، راجع:

طغت صور الاطمئنان نفسها على مراسلات أحمد المنصور لكبار باشاواته بالسودان، إذ سارع إلى زف البشرى لهم لتهدئة خواطرهم، ولنزع الشكوك من صدورهم، فحرص على سرد مراحل النزاع مع ابن أخيه منذ نزوله بثغر مليلية. بل برر لهم دواعي خروجه في محلته بتانسيفت بالاطلاع فقط على أخبار ولده، ووعدهم بإرسال العساكر والمؤن، وأثنى على موقف سكان فاس وبقائهم على العهد، من خلال عدم اكتراثهم بما حدث، مما أفشل محاولات المتمرد الرامية لاستمالتهم[63].

وهي محاولة جلية لتحجيم الثورة، وللتخفيف من وطأتها على الأمن بالبلاد، وللتقليص من انعكاساتها التي خلخلت كيان المخزن، وكشفت عن نقائصه، وذلك من خلال ربطها بحلف الصليب وحزب الشيطان وملة الشرك لتعبئة الجبهة الداخلية، وكأن الأمر يتعلق بواجب جهادي. ولعل في اختيار ولاة السودان وسكان فاس أكثر من دلالة على فزع السلطان، من أن يؤثر تضارب الأخبار عما أحدثته الثورة من زعزعة على الوضع بمنطقة حيوية للحصول على الذهب والعبيد، لم يكن قد استتب بعد أمر غزوها.

والأكيد أن بقاء أحمد المنصور بمحلته خارج مراكش على أهبة الاستعداد، يصب في اتجاه مراقبة ما يجري جنوبا وشمالا، حتى لا يستغل المتربصون حدث التمرد لقطع شرايين التجارة الصحراوية، بل إن وعده بمد السودان بالرجال والمؤن، لا يمكن فهمه إلا في سياق رغبته في الاحتفاظ بأجود عناصر جيشه، في انتظار ما ستؤول إليه الأحداث بالشمال. وتندرج مكاتبة سكان فاس في إطار أهمية أعيانها من شرفاء وعلماء في ضمان استمرارية حكمه، وليؤكد لهم أنه مازال يتحكم في المبادرة السياسية، حتى لا ينخدعوا بالمكاسب المتسارعة التي يحققها الثائر[64].

وفي الوقت الذي بدا أحمد المنصور في مراسلاته، وكأنه بمنأى عن التدخل المباشر في ما حدث بفاس، احتفظت المصادر المغربية بما يشير إلى هول الثورة عليه، حين « سمع...بخبر الناصر أحزنه أمره وتخوف منه غاية؛ لأن الناصر اهتز المغرب لقيامه، وتشوفت له العيون لميل

S.I.H.M., *op. cit.*, p. 215.

[63] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 183–186.

[64] حرص أحمد المنصور على مكاتبة باشاوات السودان وأهل فاس، في الشهر نفسه الذي حقق فيه ابنه النصر الأول على الثائر، وكان لهذه المكاتبات وقع كبير على سكان المناطق الموجهة إليها، إذ وضعت حدا لانتشار الشائعات. راجع مثلا، رسالته إلى سكان فاس، التي يدعوهم فيها إلى توحيد الصفوف، وقراءة الرسالة بالمسجد الجامع علانية. عبد الله كنون، ن.م، ص. 204.

القلوب عن المنصور لشدة وطأته واعتسافه للرعية... »[65]. إذن فالاستجابة الواسعة للثورة كامنة في الأسلوب الذي كانت تدار به شؤون البلاد، مما جعل السكان يتطلعون إلى أية فرصة للانفلات من تبعاته، حتى لاحظ شالدانيا بأن المشاركة في الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة القضاء على الناصر تمت على مضض؛ لأن الناس كانوا يطمحون إلى تغيير الأوضاع، وهو طرح يتناقض مع ما أورده الفشتالي، حول تعالي أصوات الدعاء والخشوع بالمساجد حمدا لله على ما آل إليه التمرد، وحول الإلقاء باللائمة على فيليب الثاني، بل والوعيد برفع راية الجهاد لاسترجاع الأندلس[66].

ثورة أحمد بن محرز

كان على المولى إسماعيل أن يواجه عشية تنصيبه ثورة ابن أخيه أحمد بن محرز، الذي كان نائبا للمولى رشيد على مناطق شاسعة بالسوس والصحراء والشرق، وأحسن السيرة، فالتف حوله أهلها وبايعوه بمراكش، فسارع السلطان بعد أسبوعين من توليه دفة الحكم، إلى تجهيز حركة توجت بدخوله المدينة وفرار الأمير المتمرد، وبالصفح عمن سانده[67].

وتجد تلك السرعة تبريرها في الأهمية الإستراتيجية لتلك المناطق المستمدة من غناها ومن قربها للترك، ومن كونها امتدادا للأسرة العلوية، ومن اشتداد شوكة أحمد بن محرز وتقوي نفوذه بها، حيث أضحى يتحكم في مجال واسع يمتد من جنوب نهر أم الربيع إلى الصحراء التي قرر المولى إسماعيل قتال أهلها. لكن بلوغ خبر اغتيال سكان فاس لقائدهم زيدان بن عبيد المالكي، دفعه إلى تأجيل حملته، والقفول راجعا لمحاربة أهل فاس الذين اتصلوا بأحمد بن محرز وناصروه، وقد نزل بدبدو واتفقوا معه على لقاء وفد منهم بتازة، التي عرج عليها السلطان وحاصرها، ففر ابن أخيه نحو صحراء درعة، ليدخل مراكش ويحصل على بيعة أهلها للمرة الثانية. ثم عاد المولى إسماعيل فهزمه بمعركة أبي عقبة عند وادي العبيد،

---

[65] محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص.101. « أجاب أهل الغرب ثورة الناصر لمحبتهم في والده، وخاف منه مولاي أحمد خوفا عظيما... »، المجهول السعدي، ن.م، ص. 103.

[66] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 178–179، 187.

A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 234.

حول استثقال السكان لحكم المنصور انظر: رسالة من بالتسار بولو من مراكش بتاريخ 20–07–1595:

S.E. Leg. 492.

[67] عبد الكريم الريفي، ن.م، ص. 160؛ محمد القادري، **نشر المثاني...** ج. 2، ص. 201؛ أحمد بن الحاج، ن.م، ج. 6، ص ص. 38–45.

وتحصن الثائر بمراكش قبل أن يفر منها ويحتمي بتارودانت، ويسيطر على عدد من أقاليمها إلى الساقية الحمراء، ليواجه عمه في مجابهات عسكرية دامية ثبت أن لصاحب الجزائر يدا فيها، انتهت بتوقيع الصلح بين الطرفين على أساس رجوع المتمرد عن غيه. غير أنه ما لبث تلقى دعما عسكريا من المولى الحران عامل سجلماسة، فأصبح السلطان يواجه أخاه وابن أخيه، وعاد من جديد إلى تارودانت، ونجح في التضييق على المتحصنين بها، وفي نيل طاعة أهل سوس، فغادرها أحمد بن محرز خفية ليقتل على يد جماعة من زيرارة، اعتقادا منهم بأنه قائد من قواده[68].

وهكذا أخذ تمرد أحمد بن محرز حيزا كبيرا من جهود المولى إسماعيل، الذي اضطر وهو في المراحل الأولى لتهدئة البلاد، إلى التوفيق بينه وبين التمردات المندلعة في مناطق أخرى. ولعل هذا ما يفسر لنا طول أمد حركته التي استفادت بالأساس، من كثرة الأتباع بقاعدته الخلفية بسوس وبمراكش، ومن استياء بعض الجهات من سياسة السلطان، ومن عزم الثائر وإصراره على استثمار ظروف تولية السلطان الجديد، ومن انشغالات الأخير المتعددة لإرساء دعائم حكمه في التحرك بسرعة من الشمال إلى الجنوب. وأدى هذا المخاض إلى إرهاق الطرفين، وجعل من الصعب حسم الصراع لفائدة أحدهما، إلى درجة أن أحمد بن محرز، « تمكن في الملك أنى تمكين، وقدمت عليه الوفود في الساعة والحين »[69]. كما استطاع أن يوظف بمنطقة نفوذه تجربته الإدارية وهيمنته على شرايين التجارة الصحراوية، في إثارة صعوبات حقيقية للمولى إسماعيل، الذي أرغم على ملاحقته أينما حل وارتحل، إدراكا منه لخطورة ثورته التي ارتكزت على مقومات مماثلة لتلك التي أوصلته إلى السلطة، والمستوحاة من النسب الشريف، ومن ركوب سلم المغامرة وحسن التدبير. فهل من مقارنة بين هذه الثورة وبين ثورة الناصر بن الغالب؟

أية مقارنة بين الثورتين

ما تكشف عنه تلك المقارنة، هو أن الثورتين معا قادهما ابن أخ كل سلطان منهما، مما يحيلنا، كما سنرى لاحقا، إلى الثقل الذي كان يجثم به مشكل أحقية كل أمير في المطالبة

---

[68] عبد الكريم الريفي، ن.م، ص ص. 162، 167، 170؛ أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص ص. 38–45، 71، 76، 166، 169–171، 197–199.

[69] عبد الكريم الريفي، ن.م، ص. 160.

بالعرش، كلما لمس في نفسه القدرة على دخول رهان التسابق حوله، نظرا لغياب قانون مضبوط لانتقال الحكم، ولشعور كل أمير بالحيف وهو يرى حكم البلاد يتداول مثلا، في حالتي الناصر وأحمد بن محرز بين أعمامهم، اللذين لم يترددا في تهييء السبيل لانتقال الأمر من بعدهما إلى أحد أبنائهما، وهو ما يؤكد النية في إقصاء فرع داخل الأسرة الحاكمة لترسيخ فرع آخر، ولهذا نفهم لماذا ثار أيضا داوود بن عبد المومن على السلطان السعدي، ومولاي العربي على السلطان العلوي وكلاهما إبنا أخويهما.

وعلى الرغم من أن ثورة الناصر دامت سنة واحدة، وثورة أحمد بن محرز حوالي أربع عشرة سنة، فإن وقعهما على أحمد المنصور والمولى إسماعيل كان كبيرا، إلى الحد الذي تحول فيه هاجسهما إلى كابوس لازم مخيلتي السلطانين، واحتل مكانه في أحلامهما التي تحولت إلى بشرى، أزاحت الغم الذي ألقى بثقله على صدريهما[70].

انطلق الناصر من الشمال مدفوعا بشكل أو بآخر من قبل قوة خارجية متربصة بالمغرب، وأعلن ثورته في مرحلة كان فيها أحمد المنصور قد نجح إلى حد بعيد في إرساء دعائم حكمه. بينما اتخذ تمرد أحمد بن محرز من البيت العلوي منطلقا له، ومن الجنوب والشرق مجالا لتحركاته، ومن الدعم التركي حافزا له، وتزامن مع بيعة المولى إسماعيل الذي كان لا يزال يبحث عن استكمال الإجماع حولها، ويعمل على ترتيب جبهته الداخلية، الأمر الذي يفسر لنا نجاح السلطان السعدي في قطع دابر ابن أخيه ميدانيا، وفشل خلفه في ذلك بدليل تباين الروايات حول طريقة وفاة أحمد بن محرز[71].

لقد لقيت الثورتان استجابة كبيرة من قبل السكان، إذ استطاع الناصر أن يجمع حوله وفي ظرف زمني وجيز، عددا هائلا من الأتباع، وتمكن أحمد بن محرز من كسب ولاء مناطق شاسعة مر منها خلال جولاته العسكرية، بل تمكن من نزع بيعة أهل فاس عن عمه لمدة فاقت السنة.

وبما أن هذا الإقبال على ثورة الناصر، يفسر حسب الإخباريين بالسياسة التعسفية لأحمد المنصور، التي جعلت الناس يترقبون الفرصة المواتية للخلاص منها، فإن الانخراط الواسع

---

[70] حول علاقة الرؤى بالثورتين، يمكن الرجوع إلى الفصل الأول من هذه الدراسة.

[71] تأرجحت الروايات بين تورط الروسي في اغتياله غدرا من قبل أولاد جرار، وبين الخطأ في تحديد هويته، راجع: عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص ص. 152–153.

في تمرد أحمد بن محرز، يجد تبريراته بالأساس في معضلة المشروعية، التي كانت تستغل في جميع الحالات، بما فيها حالة الناصر، كمطية من قبل الفئات التي فقدت امتيازاتها في ظل النظام الجديد، أو تلك التي تطلعت من خلاله إلى الحصول على مكاسب تعذر تحقيقها في عهد الحكم السابق. وعبرت عن هذا التضارب في المصالح أحداث الخيانة المسجلة إبان هاتين الثورتين، فقد تخلت فرق شراكَة عن محمد الشيخ المامون، وانضمت إلى صف غريمه في أحرج اللحظات، وكشف المولى إسماعيل إرادة عمر البطوئي، وأنصاره من أهل الريف في خيانته والانضمام إلى معسكر خصمه فأمر بقتلهم جميعا[72].

وخلفت الثورتان خسائر بشرية فادحة، فمعركة الركن تركت ثلاثة آلاف قتيل من شراكَة فقط، ومعركة تاكَات أسفرت عن خمسة آلاف قتيل في صفوف الناصر، وألفي قتيل في صفوف جيش محمد الشيخ المامون. وأفضت مواجهة واحدة بين المولى إسماعيل وأحمد بن محرز، إلى قتل عدد كبير من الفريقين؛ « فمن محلة السلطان سبع عشرة مائة ممن حمل على النعش، دون من حمل في حصير أو غيره من أهل البادية...ثم وقع قتال أكثر من المرة الأولى...حتى جرح السلطان، وجرح مولاي أحمد، وعظم الأمر وكَلَّ الفريقان »[73].

ولم تقف الخسائر عند حدود المعارك بين الطرفين، بل امتدت لتشمل ردود أفعال السلطانين تجاه القبائل التي قدمت الدعم لخصميهما، إذ أوقع أحمد المنصور بعرب الغرب وبزوايا وسكان الريف، جزاء لهم على وقوفهم إلى جانب الناصر، وتملصهم مِن الضرائب طيلة ثلاث أو أربع سنوات. كما انتقم المولى إسماعيل من الشياظمة ومن أهل أنكاد، واستباح مراكش حين دخلها للمرة الثانية[74]. والمثير للانتباه أن كلا الثائرين، على الرغم من اختلاف نقط انطلاقهما، قصدا زعماء زاوية دبدو وأهل الشرق والريف حيث حصلا على كل أشكال المساندة[75].

---

[72] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 175؛ أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص. 75؛ عبد الكريم الريفي، **زهر الأكم...،** م.س.ذ.، ص. 162.

A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, pp. 212, 216.

[73] أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص. 170. وراجع:

A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, p. 220 ; S. *I. H. M.* 1e série, Fra., t. II, p. 224.

[74] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 191. ثم **مجموع مخطوط**، خ. ع. رقم 2286 ك، ص. 152؛ عبد الكريم الريفي، ن.م، ص ص. 156، 162. ثم ملخص رسالة من دييكو مرين من مراكش مؤرخة بسنة 1597: S. E. Leg. 179

[75] لقبهم عبد العزيز الفشتالي « بالعرب الأجلاف... المسخطين الدول في الحديث والقديم، بالسعي في الفساد والخفوف إلى القيام مع أول ناعق ينعق بالفتنة من الثوار... » **مناهل الصفا...،** م.س.ذ.، ص. 171. وحول دعم زاوية

ومن هذا المنطلق، ألقت هاتان الثورتان بظلالهما على علاقات المخزن بالمجتمع، في سياق تباين مواقف القبائل والمدن من زعمائهما، فأحدثتا شروخا في جسر الثقة بين السكان، وولدت أحقادا في أوساط المتضررين منهم، وشعورا باليأس في صفوف الطامحين إلى التغيير. فبعد موت أحمد بن محرز بايع أهل تارودانت المولى الحران، الذي اعتصم وراء أسوار المدينة، إلى أن عفا عنه أخوه المولى إسماعيل، بل سبق لهذا الأمير أن تحالف مع أخويه مولاي هاشم، ومولاي أحمد، ومع ثلاثة من أولاد عمهم ضداً على السلطان بدعم من قبائل آيت عطا[76].

وهي تمردات تترجم حجم المعارضة القوية التي واجهت المولى إسماعيل مقارنة بسلفه، والتي يمكن فهمها في إطار سعيه الحثيث لاحتكار موارد المناطق ذات الأهمية الاقتصادية الحيوية، وما تلاها من مواقف الفئات المستفيدة من أنشطتها، خاصة أن الفترة شهدت تراجعا في تجارة القوافل، وصراعا تركيا مغربيا مريرا حول طرقها، يجد تبريره في وقوف حكام ولاية الجزائر وراء جل الثورات التي اندلعت في وجه المولى إسماعيل، وبالخصوص تلك التي قادها أحمد بن محرز. في حين أسفرت عملية فتح السودان خلال عهد أحمد المنصور، عن تدفق شحنات هامة من الذهب خففت من ضغط المخزن على الممرات الجنوبية الشرقية.

وتأكد طغيان هاجس المشروعية على المخزن المغربي في اشتعال التمردات من قبل أقرب المقربين، إذ لم يتردد حتى أبناء السلاطين في الخروج عن الطاعة، وهكذا ثار محمد الشيخ المامون ضداً على أبيه أحمد المنصور، وأعلن محمد العالم عصيانه للمولى إسماعيل. فما هي الظروف التي أحاطت بالحدثين؟

في مواجهة الأبناء

تمرد محمد الشيخ المامون

يعتبر محمد الشيخ المامون أبرز أبناء أحمد المنصور، الذي أنجبه من جارية سوداء تدعى الخيزران أو لالة جوهر، وأخذ له ولاية العهد على ثلاث مراحل، الأولى خلال مرضه بعد

دبدو للثائرين، راجع: عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص. 147.
A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 206.

[76] عبد الكريم الريفي، ن.م، ص. 171؛ أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص. 122؛ محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 2، ص. 252.

سنة من توليته، والثانية مصافحة ببسيط تانسيفت بحضور المامون، والأخيرة ببسيط تامسنا بحضور إخوته. وتركه وهو مازال حدثا تحت وصاية القائد إبراهيم السفياني بفاس، لتدريبه على شؤون الحكم، إلى أن اشتد عوده فأمر القائد بمرافقته إلى مراكش. وأبانت هذه التدابير منذ البداية، عن عزم السلطان الأكيد على تهيئة ابنه لخلافته، إذ لم يذخر وسعا في تفويضه حرية تسيير منطقة نفوذه، ولم يغادر فاس إلا بعد أن ساعده على الاستئناس بأعباء السلطة وقنواتها، فكان يجلسه إلى جانبه في كل المناسبات، وينيبه عنه للبت في المظالم، والنظر في قضايا الناس، ويشاوره في عدة أمور[77].

لكن محمدا الشيخ المامون لم يكن في مستوى تطلعات أبيه، إذ أجمعت المصادر، باستثناء **مناهل الصفا**، على سوء أخلاقه وسلوكاته المنحرفة من قبيل الفسق والغدر وسفك الدماء، والإدمان على الخمر والحشيش والولع بالصبيان، وإهمال أمور الدين، وأكل أموال الناس[78]. وأسفرت سياسته الضريبية المجحفة، التي تحولت حسب شالدانيا، إلى عمليات نهب وسلب، عن تعاظم شكاوى سكان فاس الذين اضطروا أمام إغلاق باب الإنصاف في وجوههم، إلى الإكثار من الكتابات لأحمد المنصور طلبا في رفع التجاوزات التي كانت تطولهم، والذي وعدهم في رسائله الجوابية بزيارة قريبة لهم حالما تسمح الظروف بذلك. بل بلغ الأمر بالسكان إلى ترصد بعض مبعوثي المخزن بمقرات إقامتهم بجامع القرويين، لتقديم احتجاجاتهم لهم[79].

[77] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 55، 59، 66، 81، راجع أيضا:
S.I.H.M., 1e série, Ang., t. II, p. 266.
« كان للمنصور اعتناء تام بولي عهده، واهتمام عام بشأنه، حتى قيل إن المنصور لا يختم على ربيعة من المال، إلا قال جعل الله فتحها على يد الشيخ، رجاء أن يقوم بالأمر بعده ويسوس الرعية مثله ». محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص ص. 173، 181. وأشار ديكو مرين Diégo Marin في إحدى رسائله، إلى أن أحمد المنصور أرسله إلى محمد الشيخ المامون، للتفاوض معه في عدة قضايا تتعلق بالعلاقات المغربية الإسبانية. رسالة من ديكو مرين إلى دوق دي مدينا سيدونيا بتاريخ 28-8-1595: Leg. 174.
أشار أحمد المنصور في رسالته إلى إليزابيث، أنه سيجيبها بالرد بعدما يستشير ابنه محمد الشيخ المامون، بخصوص موضوع دون انطونيو، راجع: محمد بن تاويت، « وثائق سعدية لم تنشر »، **مجلة تطوان**، العددان 3 و4، 1958-1959، ص ص. 55-56.

[78] المجهول السعدي، ن.م، ص. 69؛ محمد الإفراني، ن.م، ص. 179، راجع أيضا:
A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 144 ; *S.I.H.M.*, 1e série, Ang., t. II, p. 330.

[79] محمد الإفراني، ن.م، ص. 179. رسالة أحمد المنصور إلى سكان فاس، عبد الله كَنون، ن.م، ص ص. 202-205.
A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, pp. 284, 288, 296.

وحاول أحمد المنصور بشتى الوسائل إعادة ابنه إلى جادة الصواب، فكاتبه عدة مرات، لكن خطاباته لم تجد آذانا صاغية لديه، إذ استمر في انحرافه، حتى إنه دس السم للقائد إبراهيم السفياني الذي كان ينصحه. فأعد السلطان العدة للزحف على فاس، ثم تراجع بعد أن بلغه عزم المتمرد التوجه إلى أتراك تلمسان. كما ولاه سجلماسة ودرعة لكنه رفض الالتحاق بهما، وتوسطت له أمه لدى السلطان ليعفو عنه، فأبدى موافقته على الرحيل، وراسل أباه بذلك، لكنه سرعان ما قفل عائدا إلى فاس[80].

واحتد الخلاف بين الطرفين، حين طلب السلطان من ابنه إرسال الباشا مصطفى إلى مراكش فامتنع، ثم بعث له أمه لالة جوهر وأم أبي فارس رفقة وفد ضم القائد عزوز وفقيهين، لنصحه بضرورة الانصياع لأوامر أبيه، حتى يبدد الاتهامات الرائجة عن عصيانه، ويؤكد طاعته لوالده. ونتيجة لاستمراره في غيه، أصدر السلطان أوامره لقائد القصر الكبير بتعزيز المراقبة على مدينة العرائش، وخرج بمحلته خارج مراكش. وبعد أن وصلته أنباء عن اغتيال الباشا مصطفى، كلف القائد مومن بوكرزية بالذهاب إلى فاس لتعويضه. لكن تدابيره لم تلق ترحيبا في أوساط جيش محمد الشيخ المامون، الذي أمر بوكرزية بالعودة من حيث أتى، وهو ما خلف استياءً كبيرا لديه ولدى أحمد المنصور، الذي بادر من جديد إلى إيفاد عالمين آخرين، لاستفسار ابنه حول حقيقة ما دار بينه وبين القائد بوكرزية، ولإصلاح ذات البين بينه وبين أخيه زيدان.

وآلت زيارتهما إلى الباب المسدود، غير أنها مكنتهما من نقل صور التجاوزات التي عايناها بفاس، ومدى إصرار ولي العهد على التمادي في سياسته. فقرر السلطان عقد مجلس شورى مع كبار ثقاته للنظر في المعضلة، تم الاتفاق فيه على إرسال القائد عزوز للتوسط في الموضوع بمعية عدد من الفرسان ومجموعة من الهدايا الثمينة. فعبر بمجرد لقائه لمحمد الشيخ المامون عن الانزعاج الكبير لوالده من تصرفاته، وعن دور تردد المبعوثين إليه في تعقيد المشكل، واقترح عليه حل الخلاف بينه وبين زيدان، وعقد لقاء مع إخوته الآخرين لتأكيد الاعتراف به وريثاً للعرش، ولقاء أبيه في أي مكان يراه مناسبا. وتم الاتفاق على تنقل الابن لمراكش في ظرف ستة أشهر مقابل بقاء عزوز وأبنائه رهائن، غير أن الشيخ سرعان ما عبر عن حيطته، خاصة حينما اشترط عليه أحمد المنصور عدم القدوم رفقة عدد كبير من الجنود، وأشارت

---

[80] رسالتان من محمد الشيخ المامون إلى أحمد المنصور، **مجموع مخطوط**، خ.ح، 12598، ص. 73؛ محمد الإفراني، ن.م، ص. 180؛ المجهول السعدي، ن.م، ص. 72.

عليه بطانته بأن مبادرة عزوز، لا تعدو أن تكون خدعة ومكيدة أريد بها تسليمه إلى أبيه دونما حاجة إلى مواجهة عسكرية، وهو ما يمنح الفرصة لزيدان ليصبح حاكما لفاس، فاعترى التخوف والشك صدر الأمير فكاتب أباه بأن مغادرته للمدينة رهينة بمرافقة كل قواته[81].

وأمام هذا التعنت، قرر أحمد المنصور التوجه إلى مدينة فاس في جيش قوي، اضطر محمد الشيخ المامون بعد بلوغه نبأ وجوده على مشارف مكناس، إلى اللجوء إلى زاوية أبي الشتاء. فبعث السلطان فرقة عسكرية للبحث عنه، وللتأكد من عدم فراره خارج البلاد، قادها زيدان والباشا جودر الذي نجح في إلقاء القبض عليه ليسجن في مكناس. وضغطت أمه الخيزران على أحمد المنصور للعفو عنه، فبعث له وفدا من الأعيان لجس نبضه، فعاد خائبا من استفحال تمسكه بانحرافه، فقرر السلطان استخلاف زيدان على فاس[82].

وفي ضوء ما أورده شالدانيا عن عصيان محمد الشيخ المامون لأبيه، وعن تفاصيل الوساطات المتعددة التي أوفدت إليه، وما جاءت به المصادر المغربية من شح في المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع، يبقى السؤال المطروح يدور حول الملابسات الحقيقية التي أفضت إلى خروج ولي العهد عن الطاعة.

إن ما يلفت الانتباه، ونحن نقارن بين ما أورده الأسير البرتغالي وبين ما قدمته المصادر المحلية، هو أن السبب في نشوب الخلاف يعزى في المقام الأول من منظور شالدانيا، إلى تخوف السلطان من تعاظم القوة العسكرية لابنه، ومن استفحال الخلاف بينه وبين أخيه زيدان، فضلا عن ممارساته السلوكية وتعسفاته. في حين أن الإخباريين ركزوا بالأساس على السبب الأخير، واعتبروا أن تكاثر الشكاوى به وتذمر السكان من تجاوزاته، هو الذي حذا بوالده إلى الدخول في مواجهة معه.

غير أنه إذا كان الشق الأخلاقي قد ألقى بثقله باعتباره عاملاً محدداً لنشوب الخلاف، فلماذا انتظر أحمد المنصور أكثر من عقدين من الزمن، قبل أن يقدم على خطوته التقويمية؟ ولماذا كان يصر على إعلان ابنه للطاعة، مقابل احتفاظه بمنصب ولاية العهد بالرغم من سوء أخلاقه؟

---

[81] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:
A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, pp. 260-262, 272-274, 284-288, 296, 322-324, 326-328, 332-344.

[82] المجهول السعدي، ن.م، ص. 73؛ محمد الإفراني، ن.م، ص ص. 180–183
A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, pp. 352-4.
ورسالة من دوق دي مدينا سيدونيا من سان لوكار بتاريخ 10–02–1603: S.E. Leg. 194

أكان يخاف من وقوع فتنة؟ أم أنه تورط في تعيينه ولم يستطع التراجع، ففضل التخلص منه بتلك الطريقة؟

الراجح أن إقدام أحمد المنصور على إسناد صلاحيات واسعة لابنه في سن مبكرة وبعيدا عنه، أسهم بشكل أو بآخر في انغماسه في سلوكات مشينة كان المنصور على علم بها، لكنه تغاضى عن شد الحبل معه لمدة طويلة، تجد تفسيرها في تخوفه خلال السنوات الأولى لحكمه من استثمار القوى الخارجية المعادية لأي نزاع داخلي لتهديد عرشه، وتفهم في المرحلة اللاحقة، في سياق رغبته الملحة في عدم التشويش على مشروع غزو السودان، وما تطلبه من مجهودات عسكرية لضمان تدفق الذهب والعبيد. ثم جاءت ثورة الناصر لتجعل من محمد الشيخ المامون، بغض النظر عن عيوبه، حاجزا لا محيد عنه للتصدي لها. كما أن الترك لم يتوقفوا عن مساومته بخصوص الأمير إسماعيل اللاجئ لديهم، إذ كلفوا سنان باشا بالتفاوض حول وضعه مع أحمد المنصور، الذي سبق له أن أرسل أحد مرابطي درعة إليهم لمناقشة المسألة، بل إن السفير التركي طالب السلطان بمنح مداخيل مملكة فاس أو مكناس لفائدة الأمير[83].

ومما يزكي هذه الطروحات، أن وتيرة النزاع بين الأب وابنه لم تشتد حدتها إلا بعد القضاء على ثورة الناصر، وهو ما يعني أن السلطان شعر بانزياح أكبر تهديد حقيقي استحوذ عليه منذ توليته، وحال بينه وبين الدخول في مواجهة مع محمد الشيخ المامون، كان من الوارد استغلالها من قبل الثائر[84]. كما أسفرت هذه الثورة عن عدة مخلفات، أبرزها تعزيز القدرات العسكرية لولي العهد الذي أصبح يجيش الجيوش ويقدم العطاءات بكل سخاء، الشيء الذي جعله يؤول إصرار أبيه على استقدامه إلى مراكش بكونه من نتائج ثورة الناصر، على حد تعبير شالدانيا[85]. فهل كان أحمد المنصور يخشى فعلا من تقوي جيش ابنه؟

الظاهر أن هذه الرواية تجد سندها في ما أورده الإفراني، عن رد فعل محمد الشيخ المامون تجاه الأخبار التي راجت عن خروج أبيه من مراكش، والمتمثل في إعداد جيشه الذي بلغ اثنين

[83] رسالتان من بالتسار بولو إلى فيليب II بتاريخ 13–04–1595 و06–05–1595:
Archivo General de Simancas, S.E, Leg. 492, et Leg.174.
ورسالة أخرى من دوق دي مدينا سيدونيا إلى الملك الإسباني بتاريخ 21–07–1594: Leg. 174

[84] تشير الوثائق الإسبانية إلى أن الصراع اندلع بين أحمد المنصور وابنه سنة 1597، وهو ما يرجح علاقة الموضوع بنهاية ثورة الناصر. راجع: نسخة رسالة من Inigo de Miliguey من فاس بتاريخ 14–01–1597: Leg. 179

[85] A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, p. 338.

وعشرين ألفا، يرتدون ألبسة حريرية، ويقفون في أحسن تنظيم، وفي ما عبر عنه السلطان في رسالته إلى أبي فارس عن لجوء ولي العهد إلى الزاوية صحبة رفقاء السوء من ضباط جيشه، ثم أخيرا ما أقدم عليه من تغييرات في صفوف المؤسسة العسكرية بعد إسناد أمور فاس إلى زيدان، وما وجهه من عتاب شديد من جهة لابنه على استخدام أولاد طلحة وأولاد حسين، ومن جهة أخرى للباشا مصطفى بسبب تجنيد الرماة من عرب الخلط[86].

إنها مؤشرات تدل في مجملها، على الدور المحوري الذي لعبه الخلاف حول بنية جيش فاس وطريقة تسييره، في تشنج العلاقات بين الابن وأبيه الذي كان يدرك مدى تعارض التدابير المتخذة مع تصوراته، ويخشى انعكاساتها على أمن البلاد، خاصة بعد أن تأكد من أن الجند يرزح تحت رحمة العلوج، الذين لا يترددون في تقديم العطايا السخية لكل من أراد الدخول في خدمتهم بغض النظر عن انتماءاته القبلية، وبعد أن رفض محمد الشيخ المامون السماح للباشا مصطفى بزيارة أحمد المنصور في مراكش[87].

أما عن الدور المحتمل لزيدان في الصراع بين السلطان وولي عهده، فلم تتحدث المصادر المغربية عن حيثياته، في حين خصص له شالدانيا حيزا هاما أبرز فيه طبيعة الدسائس التي كان يكيد بها لأخيه، وهو يلمس تزايد قوته العسكرية[88].

وإجمالا فإن أهم ما يستشف من عصيان محمد الشيخ المامون، هو أن سياسته اتخذت أبعادا تجاوزت الحدود المرسومة من قبل السلطان، وأضحت تمثل تهديدا مباشرا لقاعدة التوازن بين حاكم وولي عهده، ونسفا صريحا للمبادرة الهادفة إلى ترسيخ تقاليد لانتقال السلطة. وهو ما يفسر لنا تذمر أحمد المنصور، بعد المحاولات المتعددة التي بذلها لإنقاذ ما

---

[86] محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص ص. 177—183.
A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, pp. 362-4.
رحل أحمد المنصور « ستمائة رجل من المتفرقة »، الذين كانوا من أصحاب ابنه إلى مراكش لكي يرسلهم إلى كاغو
راجع: المجهول السعدي، ن.م، ص. 74.

[87] رسالة أحمد المنصور إلى محمد الشيخ المامون مؤرخة بنهاية 1602، ينصحه فيها بالتخلي عن عرب الخلط: « تؤكد عليك أن تنقصهم من الخدمة، ولا تسمع لمصطفى ولا لغيره »، انظر: محمد الإفراني، ن.م، ص. 177. وعن الثقة التي كان يضعها محمد الشيخ المامون في الباشا مصطفى وباقي كبار العلوج، راجع:
A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, pp. 144, 242-244.
كما تشير المصادر الإنجليزية إلى أن أحمد المنصور هو الذي أمر بقتل الباشا مصطفى انظر:
S.I.H.M., 1e série, Ang., t. II. p. 330.

[88] حول الدور المحتمل لزيدان راجع:
A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, p. 260

يمكن إنقاذه، والخيارات المتأنية التي تبناها لاستبعاد مواجهة مع ابن طالما تمنى أن يجد فيه جسرا لامتداد سلطته، ولاستكمال مشروعه التحديثي.

واصطدم المولى إسماعيل من جانبه بعدة تمردات من أبنائه، تباينت في وتيرتها وحجم انتشارها، كان أبرزها ذاك الذي قاده ابنه محمد العالم. فكيف تم ذلك؟

تمرد محمد العالم

حظي المولى محمد الذي أنجبه السلطان من إحدى العلجات، باهتمام كبير من لدنه، ارتبط بإقباله على العلم واعتنائه بأهله، إذ لازم مجالس محمد المسناوي الدلائي وأحمد الولالي وغيرهما، حتى أضحى من أبرز تلامذتهم المتمرسين في العلوم الدينية، وخوله ذلك لقب العالم، وعزز مكانته لدى المولى إسماعيل، الذي كان يستشيره في أموره، ويأخذ برأيه، ويضرب به المثل في الصدق ورجاحة العقل، وكلفه بالنيابة عنه على فاس وعلى تافيلالت ثم درعة ومراكش، حيث حمدت سيرته واستحسن الناس سياسته، قبل أن يوليه على تارودانت التي أعلن منها ثورته[89]. فما هي الأسباب الكامنة وراء ذلك التغير المفاجئ في سلوك الأمير؟

ركز أحمد بن الحاج في حديثه عن عصيان محمد العالم، على دور بعض الوزراء والكتاب من حاشية البلاط في إفساد علاقته بأبيه، نظرا لحرصه على كشف ما خفي من سلوكاتهم، وإصراره على إظهار الحق، فخططوا للتخلص منه عبر اقتراح توليته على درعة، باستثناء الوزير أحمد اليحمدي الذي كان يعزه كثيرا، ويعمل على إبعاد كل التهم التي يلصقها به الوشاة، وهو الأمر الذي اعترف به الأمير في إحدى رسائله إليه « ...فلا أنسى لك يوم الفقهاء تنوهك بقدرنا، وإعظامك لأمرنا، ومن قبل كنا بحقك جاهلين، وعن قدره ذاهلين، والآن تبين الحق، وحصحص الصدق...فما قام أحد منهم مقامك...ولا دافع دفاعك، ولا نازع نزاعك... »[90]

وأثارت شعبيته في مراكش ثائرة حساده الذين أوقعوا بينه وبين أبيه، فعزله وأعفاه من أية مهمة لمدة معينة، حتى تأكد من صفاء سريرته، ومن بطلان ادعاءات خصومه، ففوض

---

[89] أحمد بن الحاج، ن.م، ج. 7، ص ص. 22–23، 28–30، 36–37؛ محمد القادري، نشر المثاني...، م.س.ذ.، ج. 2، ص. 296؛ عبد الله التسافتي، رحلة الوافد...، م.س.ذ.، ص. 222.

[90] رسالة من محمد العالم إلى الوزير اليحمدي بتاريخ 25 شعبان 1105هـ، أوردها، أحمد بن الحاج، الدر المنتخب...، م.س.ذ.، ج. 7، ص. 30 وما تلاها.

له حكم منطقة سوس، وأرسل معه ثلاثة آلاف فارس. لكن سرعان ما بدا له أن يتمرد على والده، الذي كان منشغلا بحربه في الشرق، واستشار في ذلك محمد المسناوي الدلائي الذي أبدى معارضته للأمر[91].

وبذلك ربط ابن الحاج تأزم العلاقة بين الابن وأبيه، بما نسجته الحاشية من مؤامرات أفسدت الود بينهما، وحولت الأمير النموذجي الهادئ الطبع، والمعروف بحسن التدبير، فجأة إلى ثائر، يرفع عصا التمرد حين استخلفه والده على تارودانت. لكنه لم يفصح عن الدواعي الكامنة وراء هذا التحول الطارئ في موقفه بمجرد ما أصبح حاكما لسوس، مع العلم أنه كان على وعي تام بكيد الكائدين، وتقبل غير ما مرة عمليات نقله من ولاية لأخرى. وهو الأمر الذي فسره محمد القادري، بإنكار ما أقدم عليه السلطان من تمليك للعبيد، « والتصرف في بناتهم بغير وجه شرعي حقيقي »،[92] ودعمته الروايات المتواترة عن الدعم الواسع الذي لقيته حركته من بعض العلماء المعارضين لاستعباد الأحرار، والذين رافقه بعضهم إلى تارودانت قبل إعلانه للتمرد. ولعل في تزامن خروج الأمير على أبيه خلال السنة التي أعقبت اشتداد الخلاف بين السلطان وبين علماء فاس، ما يشير إلى تزكية هذا الطرح[93].

وبالمقابل، ركزت الكتابات الأجنبية على دور زوجة السلطان لالة عيشة مباركة المعروفة بزيدانة، في تدبير الدسائس لإقصاء محمد العالم، إذ نجحت في إبعاده من مكناس، وأوحت له بأن المولى إسماعيل عازم على عزله من ولاية سوس، بمجرد عودته من حروبه مع أتراك الجزائر. وسعت من وراء ذلك إلى تهييء الأرضية لابنها المولى أحمد الذهبي، الذي لم ينجح في تبوإ مكانة متميزة لدى زوجها، تعادل تلك التي حظي بها محمد العالم، الأمر الذي جعل الأخير يحصر أسباب تمرده، في التهديدات التي تلقاها من الزوجة وابنها[94].

[91] أحمد بن الحاج، ن.م، ص ص. 29—30، 36—38.

[92] محمد القادري، ن.م، ج. 3، ص. 172. لما كان محمد العالم واليا على سوس، أشار في رسالته إلى المولى إسماعيل مؤرخة بـ 23 محرم 1108هـ، بأنه سيبعث لأخيه المامون الحراطين الذين جمعهم بمنطقة نفوذه بدرعة، وهو ما يعني أن الخلاف ربما اندلع بسبب أوامر السلطان بتمليك الأحرار؛ **مجموع مخطوط**، خ.ح، 12598، ص ص. 168—169.

[93] محمد القادري ن.م، ج. 3، ص ص. 116—117.

[94] يمكن الرجوع مثلا إلى:

[illegible] de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, p. 19.

[illegible] Busnot, *Histoire du régne..., op. cit.*, pp. 64-5, 80-2.

وإذا كانت هذه العوامل قد تداخلت ربما مجتمعة في اندلاع الثورة، فالظاهر أنها لا تقدم جوابا شافيا لفهم الدواعي الحقيقية الكامنة وراءها، نظرا للسكوت المطبق الذي تعامل به الإخباريون مع الموضوع، باستثناء إشارة القادري التي تضع اليد على أحد مكامن الخلاف، التي يبدو أنها خلفت وقعا في نفسية الابن، على اعتبار تكوينه الفقهي، ومدى إدراكه للحدود المسموح بها شرعا. لكن هل كان هذا السبب كافيا للتمرد؟

ثار محمد العالم على أبيه سنة 1700م بتارودانت، فتمت مبايعته، وانساق وراءه حشد هائل من الأتباع، وتلقى المراسلات الداعمة لحركته من عمال والده على الأقاليم، ماعدا عبد الله الروسي الذي نهاه عن فعله، وشرع في نهب القوافل التجارية العائدة من السوس[95]. ولما علم المولى إسماعيل بذلك، أرسل له رسائل النصح والموعظة، دعاه فيها إلى التراجع عما صدر منه، لكنه كان يقدم على حرقها وقتل حامليها[96]. ثم قفل راجعا إلى مكناس حيث اجتمع بأهل الرأي، فأشاروا عليه بتوجيه وفد من الأشراف والعلماء وغيرهما، استقبله محمد العالم خير استقبال، لكنه رفض مقترحاته القاضية بالقدوم إلى العاصمة، بدعوى خوفه الكبير من أبيه الذي لم يستطع هضم ما جرى. وقرر إيفاد ابنه مولاي الشريف ليتعهد له بالأمان، فأجابه قائلا: « فات التدارك والإبان، ولم تبق إلا القطيعة والهجران، وإن الشفقة لا يمكن أن تكون من السلطان بعدما حدث ما حدث »[97]، بل رفض له السماح بالخروج من تارودانت.

وبعد استنفاذ كل سبل الوساطة، بعث السلطان بجيش قاده ابنه المولى الحفيد، هزمه محمد العالم الذي استولى على درعة وطرد منها أخاه عبد المالك، ودخل إلى مدينة مراكش، وهو ما أثار سخط أبيه، فعقد العزم على مواجهته بنفسه. غير أن مجلس الشورى ارتأى انتداب زيدان على رأس جيش مكون من أجود العناصر، نجح عقب معارك ضارية في إخماد التمرد والقبض على زعيمه، الذي اقتيد إلى ضواحي مكناس ليتم قطع يده ورجله من خلاف[98]. وخلفت الجولات القتالية بين الأخوين موت عدد كبير من الناس، بلغ سبعة آلاف في عملية

---

95 محمد القادري، ن.م، ج. 4، ص. 239. وحول نهب القوافل راجع:
S.I.H.M, 2ᵉ série, Fra., t. VI, p. 688.

96 أورد عبد الله التسافتي رسالتين تبودلتا بين المولى إسماعيل وابنه، الذي كان يحرق خطابات والده وسط سوق تارودانت، راجع: **رحلة الوافد...**، م.س.ذ.، ص ص. 222–223.

97 أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 7، ص. 38 وما تلاها.

98 ن.م، ص ص. 40–46؛ أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف...**، م.س.ذ.، ص ص. 182–183؛ عبد الكريم الريفي، ن.م، ص. 176 وما تلاها.

إخراج الثائر من مراكش لوحدها، فضلا عما أمر السلطان بقتله من أنصار ابنه، بعد إلقاء القبض عليه[99].

وما يتضح من ثورة محمد العالم، أن وقعها على المولى إسماعيل كان كبيرا، إذ « ضاقت الأرض عليه...وصعبت الأمور...ولم يستلذ بنوم ولا شراب ولا طعام »[100]، حتى علم بإخمادها فحمد الله شاكرا. فإلى أي حد في هذا السياق، يمكن مقاربتها مع ثورة محمد الشيخ المامون؟

مقارنة بين التمردين

اتخذت الثورتان معا صورا مفاجئة بالنسبة للسلطانين؛ إذ لم يستسغ أحمد المنصور أن يقوم عليه ولد رشحه لولاية العهد، وأولى له عناية خاصة ليترك له الأمر من بعده. ولم يصدق المولى إسماعيل أن أعلم أبنائه وأكثرهم تكوينا ورصانة، وقدرة على فهم عدم شرعية الخروج عن البيعة هو من تزعم التمرد. واللافت للنظر أن اندلاع التمردين تم بعد أكثر من عقدين من وصول السلطان السعدي إلى الحكم، وثلاثين سنة من اعتلاء السلطان العلوي لعرش البلاد، وهو ما يدفع إلى التساؤل عن مدى ارتباط الأمر برغبة في التخلص من أب طال حكمه، أم بتدخله المستمر في شؤون ابنه؛ فأحمد المنصور كان يراقب محمدا الشيخ المامون في كل تحركاته، وحين ولاه على سجلماسة حدد له عدد الخدام الذين سيرافقونه، وعين المولى إسماعيل محمد العالم عدة مرات وعزله بالرغم من حسن تدبيره[101].

ولعل سلوكات من هذا القبيل كانت تشعر الأمراء بنوع من الوصاية الزائدة، التي تنم عن عدم الثقة فيهم، وعن الحذر الشديد من تقوي نفوذهم، وتجعلهم لا يترددون في محاولة تخطي طرق الاستبداد التي تعترض طموحاتهم، وهو ما يفسر لنا المساندة الواسعة المقدمة من قبل السكان، الذين يجدون أيضا في التمرد خلاصا من الضغوط الممارسة عليهم[102].

---

[99] عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 224—225؛ عبد الكريم الريفي، ن.م، ص. 194.

[100] أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 7، ص. 44.

[101] رسالة من محمد الشيخ المامون إلى أحمد المنصور، **مجموع مخطوط**، خ.ح، 12598، ص. 73. بعد تولية محمد العا[لم] على فاس قام المولى إسماعيل بعزله، وأرسله لسكنى سجلماسة، وتركه بدون ولاية لمدة، ثم عينه فيما بعد بمراكش وعزله مرة ثانية، وبقي ينتظر إلى أن سماه على تارودانت، راجع: أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 7، ص. 36، وج. [...] ص ص. 408—409.

[102] كان محمد العالم بوادي سوس « يحب العلماء في أول دولته، واتباع طريق الحق وإظهاره، وإخماد الباطل و[...]

ولإخماد الثورتين، راهن السلطانان على أبنائهما لقيادة الجيوش، إذ وظف زيدان في ردع محمد الشيخ المامون، وتكفل المولى الحفيد ومن بعده زيدان بمواجهة محمد العالم. واستعمل المولى إسماعيل عبد المالك وأبا القاسم في ردع أبي النصر، قبل أن يلتجئ إلى أولاد دليم[103]، الأمر الذي كان يثير الأحقاد والضغائن بين الإخوة، ليس فقط المعنيين بالصراع، بل حتى الآخرين الذي يضطرون لدعم طرف على حساب الآخر.

ومن الفروق الواضحة بين محمد الشيخ المامون ومحمد العالم، أن الأول الذي عرف بانحراف سلوكاته وبتجاوزاته الأخلاقية وبتعسفاته، لم يستطع كسب الإجماع من حوله خلال تمرده على أبيه، في حين أن الثاني الذي اشتهر بعلمه وتقواه وبرجاحة رأيه، تمكن من كسب عطف السكان الذين بايعوه والتفوا حوله بمنطقة سوس ومراكش، التي عبرت منذ البداية عن معارضتها لحكم المولى إسماعيل، وهو ما يعلل طول فترة التمرد مقارنة بسلفه محمد الشيخ المامون.

وإجمالا يمكن القول إن الثورتين، على اختلاف الظروف التي أفرزتهما، وتباين النتائج التي ترتبت عنهما، مثلتا تعبيرا صريحا عن الثقل الذي ظل يلقي به مشكل المشروعية على العلاقة بين السلاطين وأبنائهم من جهة، وعلى الاستمرارية السياسية للجهاز المخزني من جهة أخرى، كما سنبين ذلك لاحقا في الفصل الأخير حين محاولتنا رصد مكامن الهشاشة داخل المؤسسة المخزنية.

وكان نصيب المولى إسماعيل من هذه التمردات أكبر من سلفه أحمد المنصور، إذ أشارت الكتابات الأجنبية إلى تمرد زيدان وامتناعه عن القدوم إلى العاصمة بطلب من أبيه، ورفضه توفير عدد الرجال الذي حدده له للإسهام في حصار سبتة، إذ أرسل له بدلا من ذلك كميات من الذهب والفضة. كما ثار عليه أيضا ولده أبو النصر فبايعه سكان سوس، بعد أن عُين مكان زيدان، ولم يحسم أمره إلا أولاد دليم الذين فتكوا به. كما رفض المولى عبد المالك، الذي تولى من بعد أبي النصر، دفع المستحقات الضريبية المعتادة لأبيه الذي استدعاه مرارا لزيارته بمكناس، لكنه خاف على نفسه، واكتفى بالتعبير عن طاعته له[104]. ولما عزم مولاي

ومن أجل ذلك نقضوا بيعة تولية أمير الغرب مع عدة من فقهاء مراكش » راجع: عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 222.

[103] رسالة من مولاي أبي القاسم إلى مولاي أبي النصر، مجموع مخطوط خ.ح. 12598، ص. 176.

[104] جون بريثويت، تاريخ الثورات...، م.س.ذ.، ص. 60؛ محمد القادري، نشر المثاني...، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 159. انظر أيضا:

الحفيد على الثورة عليه بفاس، أرسل له من تكفل باغتياله[105]. فهل يجد هذا الوضع تبريره في تعدد أبناء المولى إسماعيل، وفي حركيته وحرصه الشديدين أكثر من أحمد المنصور على الاستبداد بشؤون ولاياتهم؟

والخلاصة أن فصول الأحداث السابقة وحركيتها تظهر قرائن دامغة على أن مشكل المشروعية، وقبل أن يطرح بحدة بعد وفاة السلطانين، ظلت بوادره كامنة في صلب الدعائم المؤسسة لقوة حكميهما كما سنقف على الأمر في حينه، وأن محاولاتهما الرامية إلى إيجاد حلول له اصطدمت في مدها وجزرها، وفي مظاهر تحفظها وجرأتها، بما في ذلك خطوة أحمد المنصور، بجيوب مقاومة شرسة مستمدة من ثوابت الثقافة السياسية السائدة في أوساط المجتمع وأذهان نخبه، والتي طالت بدورها المجال الاقتصادي. فما السمة التي طبعت اقتصاد المخزن، وميزت بنياته؟

Busnot, *Histoire du régne...*, *op. cit.*, p. 115.

[105] أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف...**، م.س.ذ.، ص. 184؛ أحمد ابن الحاج، **الدر المنتخب...**، م.س.ذ.، ج. 7، ص ص. 314–316؛ وأحمد الناصري، **الاستقصا...**، م.س.ذ.، ج. 7، ص. 96.

الفصل الثالث

التدبير الاقتصادي والدبلوماسي

المخزن والاقتصاد

مثل التحكم في النسيج الاقتصادي أبرز خيار راهن عليه الحكم لتدعيم أسسه، وضمان استمراريته، التي ارتبطت في شكلها ومضمونها بمدى قدرته على احتواء القطاعات الحيوية، وخاصة التجارة، باعتبارها « مصدرا للحصول على الإمكانيات المالية التي تعد عصب الحرب »[1] على حد قول كولبير Colbert. لذا ارتبط إشعاع الكيان السياسي وامتداده في المجال ارتباطا عضويا بقدرة مؤسسته العسكرية على مراقبة التجارة، وما دار في فلكها من أنشطة فلاحية وصناعية.

غير أن هذه المراقبة تباينت بتباين بنيات الدول الأوروبية خلال العصر الحديث، وبطبيعة العلاقات التي جمعتها بالشرائح الاجتماعية التي امتلكت سلطة القرار الاقتصادي. فالدولة الإسبانية من حكم فيليب الثالث (1598–1621م) وإلى غاية حكم شارل الثاني (1665–1700م)، ضعف اقتصادها بفعل طردها لما بين أربعمائة وخمسمائة ألف موريسكي، شكلوا عصب الصناعة والفلاحة، وبسبب حرب الثلاثين سنة. ولم تكن الدولة في الأقاليم المتحدة الهولندية، إلا أداة للبورجوازية التجارية الكبرى، التي رحبت باليهود المطرودين من شبه جزيرة إيبيريا، واستغلت ضعف التجار الإيبيريين لاكتساح المستعمرات الإسبانية والبرتغالية بالهند، بواسطة أسطول بحري ضخم. وعلى الرغم من أن الإنتاج الهولندي بقي قائما على الفلاحة، والصيد البحري، وصناعة مواد التصدير، فإن هذه القطاعات ظلت تحت وصاية التجارة وفي خدمتها[2].

ووجد في إنجلترا نوع من التوازن بين السلطة السياسية الممثلة في الملك والدولة، وبين السلطة الاقتصادية المجسدة في التجار، فقد حافظ كل طرف على أهدافه وديناميكيته الخاصة. بينما حاولت البورجوازية في فرنسا إثارة الدولة لكي تهتم بالخارج، على اعتبار

[1] H. Le Febvre, *De l'Etat..., op. cit.*, p. 29.

[2] E. Preclin et V-L. Tapie, *le XVII^e siècle, monarchies Centralisées..., op. cit.*, pp. 3-4, 48-49, 52.

أنه الأداة الوحيدة للتوغل، خاصة بعد عجزها عن الصمود أمام القوى البحرية المنافسة[3]. أما الملك البرتغالي، فكان تاجرا يحتكر التجارة الخارجية من خلال الرخص التي يخولها للتجار البرتغاليين أو الأجانب، الذين يعملون وكلاء له بمدينة أنفيرس Anvers أو غيرها، ويعيش رعاياه بالأساس من الأرض، التي كان يعتبر من بين أكبر ملاكيها، لكن السياسة الاقتصادية للدولة عانت من تناقضات جوهرية، أهمها تلك التي وجدت بين نزعتها الرأسمالية، وبين كون الفوائد المالية اتجهت إلى الأرض، وإلى استهلاك الكماليات بدل إعادة استثمارها[4].

وهكذا اختلفت مظاهر التدخل في الحياة الاقتصادية بأوروبا، منذ أواخر القرن السادس عشر وإلى نهاية السابع عشر، وفقا لمدى قدرة الفئة المالكة لوسائل الإنتاج على الانفتاح على العالم الخارجي، من خلال امتلاك قوة بحرية. وهيمنت في هذا السياق دول أوروبا الشمالية الغربية، التي أضحت تمثل نموذجا لنجاعة السياسة المركنتيلية المرتكزة على مبدإ دادلي نورث Dudley North، ومؤداه أن « قوانين الدولة لا تغني البلاد أبدا، فكلما كان تدخل الحكومة في التجارة أقل، كان ذلك أمرا محبذا »[5].

أما في الإمبراطورية العثمانية، فقد احتفظ السلطان، والبيروقراطية العسكرية والمدنية، والجهاز الديني، بسلطة مراقبة صارمة، حالت دون ظهور فئات اجتماعية مستقلة ذاتيا ينبني نشاطها على السوق، وظل النظام الاقتصادي يرتكز على استخلاص الفائض من الإتاوات لإنفاقه في مجالات تبذيرية اتسعت دائرتها تبعا لتزايد متطلبات النخبة الحاكمة[6].

وفي الوقت الذي تمكنت فيه بعض دول أوروبا الغربية، من تحقيق رخاء اقتصادي مستمد من تراكم تجاربها القائمة حسب جون لوك J. Locke، على الاعتناء بالفلاحة، والرفع من ريع الأرض، والانتشار الواسع للعملة والقرض بالفائدة، والتشغيل المكثف للرعايا[7]، لم

---

3 F. Mauro, « Les Frontières du pouvoir au Portugal », in A. Stegmann (dir.), *Pouvoir et institutions en Europe au XVI^e siècle…*, *op. cit.*, p.109.

4 F. Mauro, « Les Frontières du pouvoir Portugal… », *op. cit.*, p. 109.

5 E. Preclin, *le XVII^e siècle, monarchies Centralisées...*, *op. cit.*, p. 541.

6 A. Kazancigil, « Théories de l'Etat … », *op. cit.*, p. 73.
كان كل تجار الدولة العثمانية الذين يمارسون أنشطتهم في البلاد المسيحية تحت حماية السلطان. روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية...**، م.س.ذ.، ص. 335.

7 E. Preclin, *le XVII^e siècle, monarchies Centralisées...*, *op. cit.*, p. 540.

تستطع الأنظمة الإسلامية في الإمبراطورية العثمانية[8]، أو بلاد فارس أو المغرب الانخراط في دينامكية مماثلة، بالرغم من اختراق شرايين التجارة البعيدة المدى لمجالات واسعة من ترابها، وتوفرها على إمكانات زراعية مهمة، وتموضعها في مواقع جغرافية قريبة من أوروبا.

ومن هذا المنطلق، يبدو أن علاقات المخزن بالاقتصاد أفضت إلى نتائج مغايرة، ظهرت مؤشراتها في عدم استفادة السلاطين من موارده المالية في بناء أسس ثابتة لتدعيم هياكل البلاد بشكل دائم، بل راهنوا على توظيفها بالأساس في تأمين استمرارية سلطتهم. فما هي طبيعة هذه العلاقات التي جمعت المخزن بما هو اقتصادي في عهد أحمد المنصور والمولى إسماعيل؟

إن الحديث عن الاقتصاد خلال المرحلة موضوع الدراسة، يخص في المقام الأول، النشاط التجاري، الذي كان يهيمن على قطاعي الفلاحة والحرف، اللذين وجدا تحت رحمته، وارتبط إشعاعهما بمدى قدرة تياراته على بلوغ الآفاق البعيدة. لذا فلا جدال في التلازم الحاصل بين ذلك النشاط وبين بنية المخزن المغربي، حتى أصبح من الصعب الفصل بينهما، نظرا لارتباط تقوية الهياكل السياسية بدرجة التحكم في شرايينه. ومن هذه الزاوية، مثلت قوافل العبور الصحراوية ثابتا رئيسا في توفير المداخيل المالية، وفي الحصول على احتياجات البضائع، وخاصة الأسلحة، من الدول الأوروبية، فحرص المخزن على مراقبة الطرق والأسواق والموانئ، وعلى تحديد أسعار السلع وطبيعتها ووتيرة رواجها لاعتبارات روعي فيها أيضا الجانبان السياسي والأمني.

أهمية التجارة مع أوروبا

لم يذخر السلطانان وسعا في تشجيع النشاط التجاري، وتوفير الظروف الملائمة لنموه وازدهاره؛ إذ أمر أحمد المنصور ببناء مخازن بسوس وآسفي ومراكش لفائدة التجار الأجانب بغرض تأمين بضائعهم، وكلف فرقا من جنده بحراستها[9]. كما اعتبر في رسالة إلى إليزابيث، أن التجار يتمتعون لديه بكثير « من الحظ مما يدلل لهم من حقوقهم كل غرض تمنع واستعصا »[10]، فتكاثرت أعدادهم وجنسياتهم من فلامانيين، وإيطاليين، وفرنسيين،

---

[8] يشير روبير مانتران إلى سماح الدولة العثمانية بتداول القرض بالفائدة، بالرغم من نهي الفقهاء عن ذلك، وهو الأمر الذي شكل استثناء: راجع: **تاريخ الدولة العثمانية...**، م.س.ذ.، ص ص. 318، 332.

[9] A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 82 ; *S.I.H.M.*, 1e série, Ang., t. I, p. 490.

[10] رسالة من أحمد المنصور إلى إليزابيث بتاريخ 20 جمادى الأولى عام 988هـ، أوردها محمد بن تاويت، « وثائق سعدية لم تنشر »،...، م.س.ذ.، ص. 54.

وإسبان، وخاصة الإنجليز الذين نالوا من عنايته منذ توليه الشيء الكثير، حتى إن ما يفوق الأربعين منهم كانوا يستقرون بمراكش سنة 1588م. وأمر خدامه بحمايتهم وعدم التعرض لهم في الموانئ، أو إلحاق الضرر بهم[11]، ومنذ أن قدم المبعوث كَيوم بيرار Guillaume Bérard مطالب لهنري الثالث تهم فتح الموانئ المغربية في وجه سفن رعاياه، وتنشيط المبادلات بين الطرفين، حظي التجار الفرنسيون بعناية السلطان[12]، الذي خصهم ونظراءهم الإنجليز بوضعية متميزة، جعلتهم يحتكرون حركة السفن بسلا وآسفي، لدرجة أنه أصدر فيه أمرا لقائده على القصر والعرائش، يرخص فيه لسفنهم فقط بولوج موانئ المنطقة التي تدخل تحت نفوذه. وأثار هذا الأمر سخط التجار الإسبان، الذين وجدوا أنفسهم في موقف دوني لا يتماشى مع طموحاتهم، على الرغم من العقود التي أبرموها بفاس ومراكش، لذا ألفوا التنبيه في رسائلهم إلى ضرورة إعادة الاعتبار لهم، من خلال مساواتهم بالإنجليز والفرنسيين، بل عبروا عن تخوفهم من أن يتعرضوا للطرد من قبل أحمد المنصور[13].

وتدل هذه المبالغة في موقف التجار الإسبان، على شعورهم بخيبة الأمل أمام عدم تمكن العلاقات السياسية بين البلدين من توفير الظروف الملائمة لتكثيف أنشطتهم، وذلك نتيجة خضوعها لطابع الحذر الشديد. إذ تشير وثيقة إسبانية هي عبارة عن تعليمات قدمها فيليب الثاني لسفيره بمراكش بيدرو بينيكَاس دي كوردوبا Pedro Venegas de Cordoba[14]، إلى الخطوط العريضة التي طبعت مسار الروابط بين الجانبين، وألقت بثقلها على الشق الاقتصادي؛ إذ اشترط الملك الإسباني على أحمد المنصور تسليمه ميناء العرائش ومحاربة القرصنة، وعدم السماح بنشر قوات برية وبحرية عثمانية فوق أراضيه، وتخويل السفن الإسبانية، مهما

---

[11] A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, pp. 152, 282 ; *S.I.H.M.*, 1e série, Ang., t. I, pp. 352, 490.

[12] *S.I.H.M.*, 1e série, Fra., t. II, p. VI.

[13] ملخص رسالة موجهة من بالتسار بولو ومن دييكَو مرين من مراكش بتاريخ 27–6–1597: *Archivo General de Simancas*, Espagne, S.E, Leg. 179 *S.I.H.M.*, 1e série, Fra., t. I, p. 139. ورسالة أخرى من Martin de Arriaga إلى فيليب الثاني من مراكش بتاريخ 12–02–1599: Ibid, Leg. 184, Folio 36

تشير المصادر غير المنشورة لتاريخ المغرب، إلى أن المنصور سبق أن تدخل لفائدة تجار إسبان أسرت سفينتهم سنة 1586م قبالة تارودانت، راجع: عثمان المنصوري، **التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر: مساهمة في تاريخ المغرب الاقتصادي**، الرباط، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، 2001، ص. 233. وهو ما يدل على أن موقف المنصور من التجار الإسبان لم يتغير إلا بعد اندلاع ثورة الناصر، وما واكبها من تزايد الضغوط عليه.

[14] عن شخصيته راجع:

D. Cabanelas, « Pedro Venegas de Cordoba, embajador de Felipe II en Marruecos », in *M.E.A.H*, n° 22, Granada, 1973, pp. 129-141.

كانت طبيعتها، حق ولوج مصبات الأنهار بالمغرب، ومتابعة مراكب المجاهدين دون تدخل جيش أو رعايا السلطان. وبالمقابل يتم تأمين سلامة أتباع السلطان من القرصنة، وإرسال قوات لحمايته في حالة تعرضه لهجوم أسطول أجنبي تركي أو مسيحي، أو حتى لانتفاضة من رعاياه، وتم منح حرية التنقل وعقد الصفقات للمغاربة في أي ميناء إسباني، على أساس أن يؤدوا المستحقات الاعتيادية[15].

والواضح أن شروطا من هذا القبيل وموقف الرفض، أو على الأقل المماطلة الذي اتخذه أحمد المنصور منها منذ توليته يفسر لنا من جهة، المكانة التي احتلها الإسبان في قائمة التجار المتعاملين مع المغرب، ويبرر من جهة ثانية، حجم الامتعاض الذي ما فتئوا يظهرونه وهم يلمسون تغلغل الإنجليز، ومن بعدهم الفرنسيين في شرايين التجارة، ليس بالموانئ فقط، ولكن حتى بمناطق داخلية كمنطقة سوس. وحملوا المسؤولية في ذلك لحاشية أحمد المنصور وعلى رأسها الذمي روتي، ولم يتقاعس دوق دي مدينا سيدونيا في هذا السياق، عن الإسهام في اختفاء السفن الفرنسية عن الساحل المغربي لمدة معينة[16]. غير أن ضعف الحضور الإسباني، لا يمكن فهمه أيضا بمعزل عن بروز التفوق البحري الإنجليزي والفرنسي، وعن بداية تقلص نفوذ شبه جزيرة إيبيريا باعتبارها قوة ملاحية عالمية.

ويجد هذا الوضع تبريره، في صور التتبع الدقيق التي حملتها الوثائق الإسبانية، عن حركة ما كان يطلق عليه السفن المعادية التي يملكها الإنجليز والفرنسيون، وفي طبيعة المشاكل التي اعترضت بعض كبار التجار الإسبان، من أمثال مارتان دي أريكا Martin de Arriaga الذي اتخذ أحمد المنصور في حقه قرارا بالطرد[17]. والظاهر أن العداء الإسباني الإنجليزي ألقى بظلاله على موقف السلطان السعدي، الذي أقحم فيه، وأجبر لاعتبارات متعددة على اللعب على تناقضاته، عبر الظهور بمظهر التوازن، مع الحرص على ترجيح كفة الإنجليز على

---

[15] تعليمات فيليب II لفائدة سفيره Pedro Venegas de Cordoba كتبها Gabriel de Cayas من طليطلة بتاريخ 08—06—1579:

Ibid, leg. 184, Folio 49.

يفصل خورخي دي هنين مداخيل العشور والرسوم الجمركية المترتبة على السلع الأجنبية حسب النوع، ويجمل مجموعها سنويا في 1.077.550 دوقة، راجع: **وصف الممالك المغربية...**، م.س.ذ.، ص ص. 177—179.

[16] رسالة من بالتسار بولو إلى فيليب الثاني من مراكش بتاريخ 13—04—1595. وأخرى بتاريخ 20—01—1594. وثالثة من Arriaga إلى فيليب II: *Ibid*, leg. 174

[17] رسالة من بالتسار بولو إلى فيليب الثاني من مراكش بتاريخ 13—04—1595: *Ibid*, leg. 174
ورسالة من دوق دي مدينا سيدونيا إلى الملك الإسباني من سان لوكار بتاريخ 24—03—1600: *Ibid*, leg. 493

حساب الإسبان، وتشجيع أعدائهم بالأقاليم المتحدة على ولوج المراسي المغربية[18].

وحرص المولى إسماعيل من جانبه، في سبيل ضمان موارد مالية قارة، على تقديم الامتيازات لصالح التجار الأجانب. وهكذا خول لجون بيريليي J. Périllié رخصة القيام بدور القنصل الممثل للفرنسيين بمختلف المراسي، ومنحه حرية البيع والشراء، دون أن يخضع لأي نوع من الضغوط من قبل خدام المخزن. وهي الضمانات التي عمت سائر التجار النافذين، وأقر بها الفرنسيون والهولنديون في رسالتهم إلى السلطان، معتبرين أن قائد قصبة سلا سعد الله بولعوان، لا يتوانى في تسهيل مهامهم، وتوفير كل الوسائل لحمايتهم[19].

ونصت معاهدة الصلح والتجارة التي تم التوصل إليها مع الأقاليم المتحدة الهولندية، على حرية دخول مراكبهم للموانئ والإقامة بها، أو الارتحال عنها رفقة أموالهم وأمتعتهم دون تعرضهم لأذى، وعلى تأمين سفنهم من ضربات المجاهدين، وحمايتها خلال لجوئها الاضطراري إلى الشواطئ المغربية نتيجة لأي ضرر لحق بها، أو بسبب اقتيادها كغنيمة لبيع محتوياتها[20].

وعلى الرغم من تذمر السلطان من توالي الصلات بين التجار الإنجليز والحركات التمردية ضداً عليه بالجنوب، ورفضه التصديق على مشروع الاتفاق الذي توجت به سفارة محمد بن حدو العطار[21]، فإن حضور هؤلاء ظل وازنا بالمراسي والمدن. وازدادت أهميته خاصة بعد الاستحواذ على جبل طارق، ثم جزيرة مينورقة سنة 1713م، بدليل ارتفاع وتيرة السفارات التي وجهها المولى إسماعيل إلى الملك الإنجليزي[22]، وسعى من خلالها للاستفادة من تغير

---

[18] ذكر السفير الهولندي في خطاب أمام المولى زيدان أن الحرب تؤدي إلى « استنزاف الأموال الإسبانية. وبالرغم من أن اسبانيا تحصل سنويا على أموال كثيرة من الهند، فإن هذه الأموال لا تبقى أبدا بحوزتها، لأن اسبانيا عبارة عن غدير يتوصل بكميات كبيرة من الأمطار في وقت قصير، لكن هذا الغدير سرعان ما يمرر تلك المياه إلى السواقي التي تتشعب عنه بينما يبقى هو جافا ودون مياه، كما كان الأمر قبل سقوط الأمطار » خورخي دي هنين، ن.م، ص ص. 191–192. راجع أيضا:

S.I.H.M., 1e série, Pays Bas, t. I, p. 24.

[19] *S.I.H.M.*, 2e série, Fra., t. II, pp. 420-1, et t. III, pp. 184-5.

[20] معاهدة صلح وتجارة بين المغرب والأقاليم الهولندية بتاريخ 13 ذي الحجة 1093هـ محمد الإفراني، **روضة التعريف ...** (ملحق)، م.س.ذ.، ص ص. 91–96.

[21] *S.I.H.M.*, 2e série, Fra., t. II, p. 489.

[22] منذ احتلال الإنجليز لجبل طارق، بعث المولى إسماعيل بأربع سفارات إلى إنجلترا، قادها على التوالي أحمد بن قادريناش سنة 1706م، وابن تورة دي زاري سنة 1710م، وعبد القادر بيريس سنة 1723م، ومحمد أبغلي سنة 1725م.

ميزان القوى بالبوغاز، في الحصول على دعم لمشاريعه الجهادية. وهو التغير الذي كرس تراجع الوجود التجاري الإسباني بالمغرب، المتأثر بشكل جلي بإستراتيجية تحرير الثغور وما تلاها من فشل حصار سبتة، وانعكاساته على موقف السلطان المعارض لأية مبادرة تسير في اتجاه توسع نفوذ التجار الإسبان، الذين عانوا كثيرا نتيجة دخول بلدهم في حرب الوراثة، بعد وفاة الملك كارلوس الثاني، وما أعقبها من ضعف دب في مؤسساته، بفعل المشاكل المتراكمة في المستعمرات بالعالم الجديد.

وما يظهر من خلال مقارنة الدول المتعامل معها إبان عهد السلطانين، أنه في الوقت الذي راهن فيه أحمد المنصور بصفة لافتة على الإنجليز، الذين مكنوه من الحصول على معظم احتياجاته، التي استعصى عليه توفيرها في ظل الصراع الدائر بين الإمبراطوريات التقليدية في حوض البحر الأبيض المتوسط، اعتمد المولى إسماعيل بالتوالي على الفرنسيين والهولنديين والإنجليز، مستفيدا من تأجج حركة القرصنة التي أضحت متداخلة مع النشاط التجاري، ومستغلا تناقضات الدول الأوربية المرتبطة بتباين مواقفها من طبيعة الحلول الكفيلة بوضع حد لهذه الحركة، وما أفرزته من قضايا معقدة تمثلت في معضلتي الأسرى والغنائم. إذ بالرغم من إجماع الدول الأوربية القوية على ضرورة محاربة القرصنة، فإن تجارها كانوا يجدون في أسلابها خير وسيلة للاغتناء، فيقتنون البضائع التي لا تلقى رواجا بالموانئ المغربية لكونها محرمة، أو لا تدخل في العادات الاستهلاكية للسكان، ويقومون بإعادة بيعها بأثمان باهظة في الأسواق الأوربية، ويحصلون على عمولات مقابل افتداء الأسرى.

ومن هذه الزاوية، أسهم هؤلاء التجار في استمرارية هذا النشاط ضدا على رغبة حكامهم، وأحيانا بدعم منهم. فلويس الرابع عشر الذي اتخذ قرارا صارما بحماية السفن الفرنسية، وملاحقة مجاهدي سلا، وشن الحرب عليهم، بل ومنع التجارة مع المغرب، وُوجه بمعارضة شديدة من قبل التجار المعنيين الذين أعلنوا عدم التزامهم بمقتضياته، نظرا لأهمية أنشطتهم بالموانئ المغربية، ولكون ذلك يفسح المجال أمام احتكار الهولنديين والإنجليز لها. ويدل هذا التعارض على أن التجارة الفرنسية في مراسي سلا وتطوان وآسفي، ظلت تحتل الصدارة على الرغم من فشل الملك الفرنسي والسلطان العلوي في التوصل إلى اتفاق يتوج مفاوضاتهما، ولم تعرف تراجعا واضحا إلا منذ 1715م ارتبط بشكل أو بأخر بالتغلغل الإنجليزي الذي نجح

في احتواء المغرب من خلال إتفاقية 1721م[23].

الحاصل أن التجارة الأوربية بالمغرب خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، تأثرت إلى حد كبير بأعمال القرصنة والجهاد البحري، التي وفرت للمولى إسماعيل، مقارنة بسلفه، هامشا حيويا للتمويل وللحصول على المواد والمعدات المحظورة عادة عبر قنوات التجارة المشروعة، وجعلته في الوقت نفسه هدفا لتهديدات بحريات الدول المتضررة، وخاصة فرنسا التي كان ملكها أكثر إلحاحا على حماية أساطيله التجارية، كما حدث سنة 1699م بعد فشل سفارة ابن عائشة[24].

وعموما، حافظ المخزن تحت حكم السلطانين على اتصالاته التجارية مع القوى الأوروبية، بما فيها تلك التي كانت تحتل الثغور. وهي الملاحظة التي وقف عندها بكل دقة جون بريثويت حينما اعتبر أن المغاربة بالرغم من أنهم « في حالة حرب مع المسيحيين باستثناء الإنجليز، وحتى حينما كانوا في حرب معنا فإنهم رخصوا لقنصلنا وتجارنا الإقامة في موانئهم بدون مضايقة، كما تاجروا مع أي سفينة قادمة إلى موانئهم في أي مواد كانوا في حاجة إليها، ومع أي أمة مهما كانت، إضافة إلى السماح إلى تجارهم وقناصلهم بالحياة بين ظهرانيهم في كل آمان »[25]. وهو ما يعني أن المخزن كان يعي كل الوعي أهمية هذه الاتصالات في استمراريته، بغض النظر عن المواقف السياسية التي تحكمها، والمتمثلة أساسا في رغبة الدول الأوروبية في تقنين الأنشطة التجارية عبر تسمية القناصل، والتوصل إلى معاهدات من شأنها تأمين شرايينها البعيدة المدى، في اتجاه الشرق الأقصى والعالم الجديد.

ويكشف هذا الوعي عن كون المغرب بحكم موقعه الجغرافي، أُقحم منذ القرن السادس عشر في التيارات التجارية العالمية، على الرغم من ضعف بنياته، وعدم استعداده لمسايرة المستجدات الملاحية، أو على الأقل الانفتاح عليها، لذلك تمادى في الاعتماد على موارد تجارة القوافل الصحراوية التي لم تعد قادرة على الاستجابة لحاجيات سلطة تتوخى تحديث

[23] *Archives de la Bibliothèque nationale de France, Nouvelles Acquisitions*, F° 282. Voir aussi : *S.I.H.M*, 2e série Fra., t. III, pp. 179-181 ; J. L. Miège, « Les relations maritimes entre Marseille et le Maroc (1682-1683) » in *Revue Maroc-Europe*, n° 2 1992, pp. 31-2.

[24] *Archives de la Bibliothèque nationale de France, La Gazette de France* du 08-4-1699, pp. 418-9.

[25] جون بريثويت، **تاريخ الثورات...**، م.س.ذ.، ص. 295.

هياكلها، وتسعى للمركزة القوية. وأمام هذا القصور كان على السلطانين البحث عن مصادر إضافية لتغطية نفقاتهما المتزايدة. فما هي طبيعة تلك المصادر؟

المصادر التمويلية

مثلت مبادرة أحمد المنصور لتطوير زراعة قصب السكر وصناعته أهم المشاريع التي وجب تناولها من هذا المنظور، إذ استهدف السلطان من ورائها حسب الفشتالي، وضع قطيعة مع أساليب الاستغلال التقليدية السائدة منذ عهد والده، وتوسيع دائرة الاختراع والابتكار بواسطة إدخال أحدث التقنيات المعمول بها في أرجاء المعمور، مستفيدا من جودة تربة بلاد سوس، ومن ملاءمة مناخها في توفير موارد مالية تعفيه من اللجوء إلى الجباية، وما تستوجبه من إمكانات لتجنيد الجيوش.

وتم اختيار مجالي حاحة وشيشاوة في هذا الإطار، لإقامة معاصر بلغ عددها عند وفاته ثمان عشرة، وتجهيزها بمخازن الحبوب، وبرك المياه، والأخشاب، ومساكن العمال، ولغراسة كميات كافية من القصب قادرة على الاستجابة للمنشآت الجديدة، خصصت لها أراضٍ زراعية مسقية شاسعة صودرت من سكان المناطق المجاورة. مما أثار تمردا ببلاد حاحة، تطلّب تبعا لإشارة الفشتالي تدخل المخزن لردعهم[26]. بل الأكثر من ذلك، أسفر إقدام السلطان على كرائها إلى متعهدين ذميين، عن تخصيص مساحات إضافية من الأراضي لضمان تنفيذ بنود العقود الموقعة، وهو ما حرم ملاكيها من زراعاتهم المعيشية، ودفعهم إلى مهاجمة إحدى المعاصر سنة 1583م وتخريبها بقيادة زعيمي زاويتين بجبال الأطلس، مما أفضى إلى تدخل عسكري لإخماد التمرد[27]. كما عانى التجار الإنجليز الذين كانوا يسددون مسبقا طلبيات السكر، من تلاعبات المكترين اليهود الذين لم يكونوا يلتزمون لا بمواعيد التسليم ولا بجودة المنتوج المتفق عليهما، الشيء الذي دفعهم إلى تحمل مسؤولية تسيير بعض المعاصر[28].

---

[26] حول تفاصيل المعاصر السكرية، راجع: عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص ص. 209–210؛ مجهول برتغالي، وصف **المغرب**...، م.س.ذ.، ص. 55.

A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, p. 84.

« إن السواقي التي تتفرع عنه (نهر سوس)، تقوم بسقي سهول واسعة يزرع فيها قصب السكر من النوع الجيد وهو يوجد في هذه المنطقة بكميات كبيرة جدا » خورخي دي هنين، **وصف الممالك المغربية**...، م.س.ذ.، ص. 27.

[27] A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, p. 78.

[28] رسالة من أحمد المنصور إلى إليزابيث بتاريخ 18–06–1579:

S.I.H.M, 1e série, Ang., t. I, p. 352.

غير أن هذه المشاكل التي كانت عابرة، وفقا لما توصل إليه بول بيرتيي Paul Berthier اعتمادا على عدة مؤشرات، دلت على أن التنظيم الزراعي، وتشغيل المصانع، استفادا من ظروف الاستقرار[29]، التي لم تثن أحمد المنصور عن عزمه على توظيف الإنتاج السكري في مبادلاته مع إيطاليا وفرنسا، وخاصة إنجلترا للحصول على الواردات في ظروف جيدة، حتى أضحى السكر يتبوأ المرتبة الأولى في قائمة الصادرات، ويدر على الخزينة مداخيل مالية هامة[30]. وهو ما يترجم نية السلطان في تسخير هذا القطاع الحيوي، لتغطية حاجياته من الأسلحة ومستلزمات بناء السفن، ولتحقيق نوع من التكافؤ في بنية الصادرات التي تشكلت في معظمها من المواد الأولية.

وانهار صرح الصناعة السكرية بمجرد وفاة أحمد المنصور، لأسباب متعددة، تداخل فيها الطبيعي والتقني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وكانت بدون شك وراء عزوف المولى إسماعيل عن إحيائها، بالنظر إلى تغير الوضع الدولي وما واكبه من منافسة منتوج العالم الجديد، واكتفائه بإعادة توظيف العبيد السود، الذين يفترض أنهم استغلوا بشكل من أشكال السخرة، في المشروع العسكري لسلفه، إلى الحد الذي اعتبرت فيه فرضية ثانية أن من بين أهداف حملة أحمد المنصور على السودان، جلب اليد العاملة السوداء لتفادي إكراه سكان الجبال على العمل في المزارع[31].

ومهما يكن من أمر هذه الفرضيات، فالأكيد أن السلطان العلوي أدرك غياب الجدوى الاقتصادية للاستمرار في مشروع عديم المردودية، وأن نظيره السعدي خاض مغامرة غزو

---

[29] Paul Berthier, Les anciennes sucreries du Maroc et leurs réseaux hydrauliques, Rabat, centre national de recherche scientifique, 1966, t. I, p. 285.

[30] J. Caillé, « Le commerce anglais avec le Maroc pendant la seconde moitié du XVI siècle », *Revue Africaine*, t. 384-385, 1940, pp. 202, 205-6, 283. Voir également, Paul Berthier, « Les plantations de canne à sucre et les fabriques de sucre dans l'ancien Maroc », in *Hésperis*, vol. 7, 1966, p. 37.

[31] قدرت المداخيل السنوية لمصانع تكرير السكر، خلال عهد أحمد المنصور، حسب خورخي دي هنين بأحد عشر مليون أوقية. **وصف الممالك المغربية...**، م.س.ذ.، ص. 29.

P. Berthier, *Les anciennes sucreries*..., t. I, pp. 272-285 ; J. Berque, « Antiquités Seksawa », in *Hespéris*, t. XL, 1953, p. 407.

ورد الحديث في رسائل السلطان زيدان السعدي لهولندا، عن صادرات السكر من المغرب، إذ ذكر إرسال كميات تراوحت ما بين عشرين ومئتي صندوق. فهل يعني ذلك أن بعض المعاصر بقي إنتاجها مستمرا بعد وفاة المنصور، أو أن الأمر يتعلق بكميات معزولة تدخل ضمن ما كانت تحمله غنائم المجاهدين؟ رسالتان من المولى زيدان إلى هولندا، **الأرشيف الوطني الهولندي لاهاي**، سلسلة الأقاليم المتحدة رقم 1.01.08، رقم الوثيقة 9–12594. والسلسلة نفسها رقم 1.01.04، الوثيقتان رقم 6891 و6892.

السودان من زاوية إستراتيجية تجاوزت إلى حد بعيد النظرة الضيقة للأمور، ومثلت الخطوة الثانية في سياسة البحث عن بدائل للجباية الثقيلة. فإلى أي حد نجح في مسعاه؟

تضاربت الآراء حول الأسباب التي دفعت أحمد المنصور إلى غزو السودان، فالبعض ربطه بتراجع عائدات السكر منذ 1590م، بفعل منافسة جزر الكراييب والبرازيل، حيث يتم استغلال العبيد في إنتاج سكر ذي جودة عالية، وبتكلفة أقل[32]. وفسره البعض الآخر بردة فعل على محاولات التسرب العثمانية إلى توات ما بين 1579 و1589م، لما أرسل الأتراك سفارة بقيادة ابن باي طرابلس، على رأس وفد من العلماء للاتصال بنظرائهم في توات، وأسفر تدخلهم ببورنو عن حدوث صراعات حول السلطة[33]. في حين رأى فيه جاك بيرك مزاحمة حقيقية للمشاريع الأوروبية بشقيها المركنتيلي والزراعي في غرب إفريقيا[34].

وتتفق هذه التصورات بالرغم من اختلاف رواياتها، على غلبة الهاجس الاقتصادي والمالي على أهداف الحملة، والمتمثل في السيطرة على « معادن الذهب الذي به قوام العالم، وأس الملك، وبناء المجد، وبالتفاوت فيه تتفاوت أقدار قوة وسلطانا وجنودا وأوطانا...فمن ملكها ملك الأرض، وجمع الطول والعرض »[35]، إذن فكاتب السلطان كشف عن قيمة المعدن النفيس، في تعزيز الهياكل السياسية والعسكرية والاقتصادية لولي نعمته الذي برر مع ذلك مشروعه لأعيان فاس، برغبته في جمع كلمة الإسلام استعدادا لرفع راية الجهاد ضداً على العدو الكافر.

وعمد السلطان لبلوغ هدفه إلى نهج أسلوب متدرج، انطلق من المطالبة بملاحة تغازى، ثم

---

[32] J- B. Weiner, « El Mansour et L'or de Tombouctou », in *Les Africains*, Paris, Jeune Afrique, t. II, 1977, p. 239.

[33] M. Abitbol, *Tombouctou et les Arma. De la conquête marocaine du Soudan nigérien en 1591 à l'hégémonie de l'Empire Peulh du Macina en 1833*, Paris, Maisonneuve et Larose, 1979, pp. 48-9.

[34] *op. cit.*, p. 407. J. Berque, « Antiquités Seksawa ».

[35] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 117.

وحصر المجهول الإسباني أهداف الحملة في الحصول على الذهب، راجع:

H. de Castries, « La conquête du Soudan par El-Mansour (1591) », in *Héspéris*, t. III, 1923, pp. 455, 482.

ثم رسالة من أحمد المنصور إلى أعيان فاس بتاريخ 02-06-1591:

H. de Castries, « La conquête... », *op. cit.*, p. 482.

وأشار ميكيافلي في كتابه Tite-Live إلى « أن الجنود الأشداء وليس الذهب هم عصب الحرب، فالذهب لا يمكن من الحصول على جيش قوي، لكن هذا الأخير يمكن من الحصول على الذهب »:

H. Lefebvre, *De l'Etat...*, *op. cit.*, p. 29.

تدشين الحملة على أدرار، قبل أن يقوم بغزو كَاو وتومبوكتو. والظاهر أن هذا التدرج ارتبط بمخاطر الطريق وما استوجبته من تهييئ محكم، ويقظة متناهية، وبمدى ملاءمة الظرفية الدولية لخوض مغامرة من هذا الحجم، إذ وجب انتظار تخفيف الضغط الإسباني على المغرب بعد هزيمة الأرمادا، وانشغال العثمانيين بحروبهم في آسيا الصغرى وشرق أوروبا، وتعبير إنجلترا الصريح عن دعمها المطلق للمخزن، مما ينم عن وجود مخطط تم إعداده سلفا وبدقة عالية. لكن كيف كانت حصيلة الحملة بالنسبة للمخزن؟

تباينت الرؤى حول تقويم نتائج غزو السودان، فقد خلص المجهول السعدي إلى أن أحمد المنصور اغتنى من الحملة، عبر حصوله على مبالغ هامة من المال، وكميات ضخمة من التبر والعاج ومئات من العبيد والجواري. وسار عبد الرحمن السعدي ومعظم المصادر الإسبانية والإنجليزية في الاتجاه نفسه، إذ اعتبروا أن المكاسب كانت كبيرة إلى درجة أن بالتسار بولو أشار في إحدى رسائله، إلى وصول قافلة ضمت ما بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف من العبيد ذكورا وإناثا إلى مراكش محملين بالذهب، أعقبتها أخرى أورد فيها اثنين وثلاثين شحنة من الذهب، وعدد لا يستهان به من العبيد من بينهم ثلاثة أبناء لأخت مالك كَاو Gao. كما حدد الإنجليزي مادوك Madoc عائدات سنة واحدة من إتاوة السودان في ستين قنطارا من الذهب، إلى الحد الذي أصبح فيه السلطان أغنى عاهل في العالم[36].

في حين تحفظ شالدانيا على مسألة تضخيم حجم المكاسب، على اعتبار أن القائد جوذر حين دخل إلى كَاو وجد الفارين قد حملوا معهم معظم الكميات من الذهب، الذي شهد استخراجه تراجعا كبيرا جراء هروب اليد العاملة. وهو التصور الذي تبناه المجهول الإسباني، لما اعتبر أن تكلفة الحملة فاقت بكثير المنجزات المحققة من ورائها؛ نظرا لأنها من جهة تطلبت أكثر من ثلاثة وعشرين ألفا من خيرة الرجال، مات عدد كبير منهم بفعل الحروب وصعوبة المناخ، واحتاجت من جهة أخرى، إلى توفير مستمر للمؤن والأسلحة والذخائر

---

[36] حول نتائج الحملة راجع: المجهول السعدي، **تاريخ الدولة السعدية...**، م.س.ذ.، ص. 68؛ عبد الرحمان السعدي، **تاريخ السودان...**، م.س.ذ.، ص. 305. ورسالة من بالتسار بولو إلى فيليب الثاني من مراكش بتاريخ 26-3-1594 وأخرى بتاريخ 04-06-1594:

E, Leg. 174. *Archivo General de Simancas*,

ورواية لإحدى رسائل دوق دي مدينا سيدونيا إلى فيليب II بتاريخ 04-05-1594:

chivo General de Simancas, S.E, Leg. 174

وما كتب به Martin de Arriaga إلى الملك الإسباني 12-02-1599: *Ibid*, leg. 184, F° 36

بخصوص المصادر الإنجليزية انظر:

LH.M, 1e série, Ang., t. II, pp. 83, 86.

والأجور اللازمة للحاميات[37].

والبين أن الحملة بالرغم من ضخامة الإمكانيات المجندة لها، وعدم تمكنها من بلوغ منابع الذهب، خلفت وقعا إيجابيا إلى حد ما على خزينة أحمد المنصور، وإن لم تسفر عن إغنائه. فقد أسهمت في تعزيز قيمة العملات، وتنشيط الحركة التجارية، وفي تمكين المخزن من اقتناء متطلباته بشروط أفضل لجذب المتعاملين بناء على قاعدة مالية أكثر صلابة، ومن تأمين الضخ المستمر لكميات الذهب اعتمادا على حزام القصبات التي أسست على طول الطريق الصحراوي.

وإذا كان من الثابت أن المولى إسماعيل لم يدخل في مغامرة عسكرية بالسودان، فإنه نظم حملات متقطعة وخاطفة للحفاظ على المكاسب التي حققها سلفه، ولاستعادة تحكمه في الطرق التجارية من خلال إقامة حاميات عسكرية على طول ممراتها، وتعيين حكام بها تابعين له إداريا. إذ انتزع اعتراف قبائل الترارزة والبراكنة بسلطته، وقاد حملة وصلت إلى منطقة شنقيط ما بين 1678 و1679م، وأرسل فرقة عسكرية إلى تاودني، بمجرد قضائه على ثورة غريمه أحمد بن محرز. كما تلقى بيعة جيش تومبوكتو، وأجاب عنها برسالة شكر إلى سكانها، يهنئهم فيها على العودة إلى الوحدة الإسلامية عبر الخطبة باسمه خلال الجمعة، وبدا من رسائل السلطان لأهل السودان، أنه لم تكن له رغبة في غزو المنطقة، باعتبارها إقليما مغربيا ارتبط تاريخيا بنفوذ المخزن. وسجلت سنة 1697م اضطرابات بالسودان أدت إلى انقطاع علاقاته بالمولى إسماعيل إلى غاية 1709م، إذ تجددت بحفاوة الاستقبال الذي خصص لمبعوثه، من قبل الباشا أحمد بن عبد الرحمن بن علي الدرعي[38]. وكان هدف السلطان من ضمان تبعية تلك المناطق تحصيل الإتاوات، وجمع الذهب والعبيد. واعتاد القائد علال

---

[37] A. de Saldanha, Chronique..., *op. cit.*, pp. 168, 174-6 ; D. Jacques Meunié, *Le Maroc Saharien...*, *op. cit.*, pp. 585-6 ;

وحول المجهول الإسباني راجع:

H. de Castries, « La conquête... », *op. cit.*, p. 457.

« كلف القيام بغزو مملكة غاو أموالا طائلة للدولة »، خورخي دي هنين، ن.م، ص. 32. كما أشار عبد العزيز الفشتالي إلى أن السلطان غير، بعد ثلاث سنوات من الغزو، فرق الجيش لإراحتها من طول الغياب والحروب، وهو ما يؤكد ثقل الإنفاق الذي تطلبته الحملة، انظر: **مناهل الصفا...**، م.س.ذ.، ص. 164، راجع أيضا: مبارك آيت عدي، **حملة المنصور...**، م.س.ذ.

[38] M. Abitbol, *Tombouctou...*, *op. cit.*, pp. 108-10 ; M. Morsy, *La relation de Thomas Pellow ...*, *op. cit.*, p. 162, note 416.

Benaviga (كذا!) على القيام كل ثلاث أو أربع سنوات بحملات لهذا الغرض[39]، كانت لها علاقات على ما يبدو، بتزويد الجيش المحترف بالإمكانات البشرية والمادية.

وقد أكد السلطان نفوذه على بلاد السودان وما والاها في رسالة إلى ابنه المامون، حين ذكره بأن أخاه الشريف كان يتلقى هدايا من سكانها على شكل تبر وعبيد ، وألح عليه كي يبسط سيطرته المباشرة على ملاحة تغازى، ويكاتب العرب القاطنين بها، ويراسل حكام السودان ويراقب تحركاتهم، لكون ذلك المجال كثير الخيرات والمنافع[40]، وهي تعليمات لا تخلو من دلالات على وعي المولى إسماعيل بأهمية الجنوب في تدعيم أجهزته المخزنية.

ومن خلال المقارنة بين السياسة الصحراوية للسلطانين، تستوقفنا ملاحظتان:

أولاهما أنه في الوقت الذي ركز فيه أحمد المنصور على محور درعة تغازى تومبكتو، أولى المولى إسماعيل اهتمامه بالطريق الأطلنتي الممتد من سوس إلى شنقيط. ويجد هذا التباين تفسيره من جهة، في ارتكاز كليهما على منشإ أسرته باعتبارها قاعدة خلفية آمنة، ومن جهة أخرى في طبيعة روابط التحالف التي جمعت السلطان العلوي بقبائل أولاد دليم والأوداية والمغافرة، نتيجة للنسب أو المصالح المشتركة[41]، وفي الانعكاسات التي خلفها تحول الطرق التجارية في اتجاه الشرق. وهو مؤشر من بين مؤشرات أخرى يمكن اعتماده في تبرير المواجهات العسكرية المتعددة مع أتراك الجزائر.

ثاني ملاحظة تتجسد في كون السلطان السعدي استفاد من عائدات السودان أكثر من خلفه؛ نظرا لأنه هيمن عليه عسكريا في مرحلة كانت فيها موارد الذهب مازالت منتعشة. في حين اكتفى نظيره العلوي بتأكيد تبعية جزئه الغربي له، إبان مرحلة شهدت تراجعا ملحوظا في إنتاج المعدن النفيس، واكبه استقرار عدة مؤسسات أوروبية بالساحل الإفريقي، أهمها شركة الهند الفرنسية التي تأسست سنة 1696م ونشطت بالسينغال[42]. فضلا عن ذلك، حالت التمردات المتعددة التي شهدها جنوب البلاد، دون تحقيق الاستفادة المرجوة، كانت أبرزها ثورة أحمد بن محرز الطويلة الأمد ، وثورة محمد العالم، اللتان أسفرتا معا عن انتشار

---

39 Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail ..., op. cit.*, pp. 63-4.

40 « وامتدت الطاعة والحمد لله لنا في بلاد القبلة، وما والاها من بلاد الأكوار والسودان »، المولى إسماعيل، إلى ولدي المامون...، م.س.ذ.، ص ص. 12–14، 37.

41 M. Abitbol, *Tombouctou..., op. cit.*, p. 185.

42 M. Morsy, *La relation de Thomas ..., op. cit.*, p. 163, note 420.

انعدام الأمن بالمسالك المؤدية من السودان وإليه، بل إن المتمردين لم يتأخروا للحظة في نهب القوافل.

واكتسى الجنوب إجمالا، أهمية محورية في سياسة المخزن على عهد السلطانين، تمثلت في العناية الخاصة التي أوليت له من قبلهما، على مستوى التسيير أو المراقبة، نظرا لغناه وأهميته الإستراتيجية والاقتصادية في تدعيم الخزينة المركزية، ولدلالاته السياسية باعتباره الظهر الواقي لمهد أسلافهما. وهو ما يترجم غلبة البعد القاري على تصوراتهما، بالرغم من انفتاح المغرب على واجهتين بحريتين، وعلى حضارات ملاحية. فالمولى إسماعيل خاطب ولده المامون بخصوص الجنوب قائلا: « وتلك البلاد...خصها الله سبحانه بمسائل ومصالح زائدة لا توجد إلا بها، وقد كانت في القديم لهذه الأقطار المغربية دار إمارتها، ومركز رايتها... »[43]. ووصف أحمد المنصور بلاد توات وتيكورارين بأنها من « أجَل ممالكنا التي لها عندنا الخطر والبال، ونتوجه إليها بوجه الإيثار والاهتبال، ونحمي حماها من طوارق البغي والفساد »[44]. مما يعني أن الجنوب شكل امتدادا طبيعيا للسلطة المخزنية، ووسيلة أساسية من وسائل استمراريتها، كرسه ضمه لشرايين التجارة، واحتضانه لقاعدة بشرية وفرت على الدوام أعدادا هامة من الأطر، وجسدته عمليات إسناد إدارة ولاياته إلى الأكفاء من أبناء السلطانين، اللذين تعاملا بحساسية كبيرة مع أي حركة تمردية بها، وحرصا على تتبع مجريات أمورها بكل دقة، وهو ما تعبر عنه بشكل لافت رسائل المولى إسماعيل إلى ولده المامون، التي أوضح من خلالها أهمية تافيلالت باعتبارها بوابة للتجارة مع السودان[45]. الشيء الذي يثبت الدور التاريخي الذي لعبه الجنوب في تدعيم الهياكل المالية والعسكرية للمخزن، عبر توفير بضائع ذات قيمة تجارية عالية.

ولم تقتصر هيمنة السلطانين على ملاحات الجنوب الصحراوي، بل امتدت لتشمل كل المناجم ذات الأهمية الاقتصادية، وهكذا عمل أحمد المنصور على استغلال ملح البارود والنحاس اللذين كان يتم تصديرهما إلى إنجلترا مقابل الحصول على العدة، باستثناء كميات

---

[43] المولى إسماعيل، **إلى ولدي المامون...**، م.س.ذ.، ص ص. 50–51.

[44] رسالة من أحمد المنصور إلى أهل توات وتيكورارين، عبد الله كَنون، **رسائل سعدية...**، م.س.ذ.، ص. 170.

[45] « إن بلاد تافيلالت كثيرة الخيرات، فهي محط رجال الرفاق من جميع الآفاق، ولابد لجميع تجار السودان وغيرهم من البلدان منها... فولايتها وحدها يجعل منها الرجل الحازم الجيش والعيش، لا سيما إذا كان صاحبها يتصرف في توات وتيكورارين وفي درعة »، **المولى إسماعيل، ن.م**، ص. 35.

قليلة من المعدن الأخير، استخدمت في صناعة بعض الأسلحة الخفيفة، وقطع غيار المدفعية، ولوازم الصناعة السكرية من خزانات وقوالب. وركز المولى إسماعيل بدوره على الاستحواذ على مناجم الحديد الذي كان يسمح بتصديره لتوفير الذخائر. وكانت الرغبة في السيطرة على مناجم الفضة والرصاص، من بين الأسباب الرئيسة لإصداره الأوامر بمهاجمة زاوية تسافت. وبذلك سعى المخزن إلى تملك كل الموارد الحيوية التي من شأنها أن تعود عليه بالنفع العميم، وتخول له تعاملا تجاريا في ظروف أكثر تكافؤا. ففي الوقت الذي بقيت فيه بنية الصادرات والواردات شبه قارة من حيث نوعية المواد، اختلفت أهمية الأخيرة من مرحلة حكم سلطان إلى آخر. فالسكر وملح البارود والتمور، بضائع احتلت المراتب الأولى في الصادرات السعدية، وطغت الشموع والأصواف والجلود على مثيلاتها في عهد المولى إسماعيل[46]. وأفضت السياسة الاقتصادية للسلطانين، والقائمة على الاحتكار والاستغلال الجيد لتهافت التجار الأجانب على اقتناء المنتوجات المغربية، إلى انتشار رخاء تجسد في انخفاض أسعار مختلف المواد حسب شهادة الإخباريين المحليين والأجانب على السواء[47].

وإذا كان من المؤكد أن هذه الشهادات تعكس رخاء نسبيا، اتسم بتذبذبه وبارتباطه العضوي بقوة شخصيتي السلطانين، وصرامة سياساتهما، فإن العلاقات التي جمعت المخزن بالنخب التجارية كان لها ثقل امتدت تبعاته لتطول باقي القطاعات الإنتاجية. فما هي طبيعة تلك العلاقات على عهد السلطانين؟ وإلى أي حد استفاد المولى إسماعيل من تجربة سلفه في هذا السياق؟

المخزن والنخب التجارية

تمسك المخزن بمبدإ التحكم في الهياكل الاقتصادية، من خلال مراقبته الشديدة للنخب

[46] عبد العزيز الفشتالي...، م.س.ذ.، ص ص. 210–211.
A. de Saldanha, *Chronique…*, *op. cit.*, pp. 82, 86, 142.
قدم بالتسار بولو وصفا لتجارة السكر والعبيد في الموانئ المغربية وخاصة آسفي، انظر:
ملخص رسالتين من بالتسار بولو من مراكش بتاريخ 2 و14 يونيو 1597:
Archivo General Simancas. S.E. Leg. 179 ; J. Caillé, Le commerce anglais avec..., *op. cit.*, pp. 200-216.
وحول رغبة المولى إسماعيل في السيطرة على منجم الفضة، راجع: عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 56–58؛ جرمان مويط، **رحلة الأسير**...، م.س.ذ.، ص. 144.

[47] جون وندوس، **رحلة**...، م.س.ذ.، ص. 60؛ أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف**...، م.س.ذ.، ص. 185.
A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, pp. 72, 130, 346.

التجارية الحضرية، واحتكاره للأنشطة الإنتاجية الحيوية، التي وضعها تحت وصاية ما عرف بتجار السلطان المشكلين من الأجانب واليهود، الذين قاموا بدور صلة الوصل بينه وبين العالم الخارجي. وتندرج تلك الوصاية في سياق سعيه إلى تأمين عائدات مالية قارة، والتحقق من طبيعة الصادرات والواردات، وسد حاجياته من كل المستلزمات التي تسير في اتجاه تقوية هياكله، وتعزيز قدراته.

وفي ضوء الثقة التي خولها مخزن الأشراف لهذه الفئة، أثيرت عدة تساؤلات بالتحديد حول دواعي اختيارها بدلا من المراهنة على عناصر من النخبة المحلية. فأحمد المنصور كان يستخدم في الغالب أوروبيين أو يهودا لإدارة تعاملاته التجارية الخارجية، وللإشراف على تسيير القطاعات الحيوية، فقد منح رخصا باسمه لعدد من التجار أمثال خوان دي مارتشينا Juan de Marchena، وفرانسيسكو دوراتي Francisco Durate، وألفارو لوبيز Alvaro Lopez، الذين كانوا يملكون سفنا تعمل لحسابه الخاص. وجعل مزارع السكر ومعاصره تحت وصاية مجموعة من المتعهدين اليهود، كإبراهيم برطال وداوود بن إبراهيم، ونظرائهم الإنجليز وأبرزهم تومسون ويكمان Wakeman Thomson، والفرنسيين أمثال أوستاش تريفاش Eustache Trevache وسان مندريي Saint Mandrier. كما اعتمد على خدمات شيخي اليهود التاجرين جودا ليفي وإبراهيم بن واعيش. وفوض المولى إسماعيل بدوره رخصا لعدة تجار كالنصراني دياكْ الذي كان يزوده بحاجياته من التحف والمواد الرفيعة من أوروبا، واليهودي جوزيف ميموران، ثم ابنه إبراهيم الذي أمده بالمال لمحاربة خصومه[48]، فعينه شيخا على بني جلدته، وكلفه بعدة مهام تجارية ومالية. وأشرف في عهده كل من حاييم ويوسف طوليدانو على العلاقات التجارية مع هولندا، وتكفل العطار ومحمد بن علي أبغلي بالصلات مع إنجلترا، واختص التاجر اليهودي مايسيس بارسيلاي Maysses Barciley في الروابط مع جنوة. فضلا عن آخرين أمثال روبين بنكيكي وأبراهام كوهين وغيرهم[49]. ويمكن

[48] H. de Castries, *S.I.H.M*, 1e série, Ang., t. I, Paris, 1918, pp. 92, 192, 234, 239, 436, 553. H. de Castries, *S.I.H.M*, 1e série, Ang., t. II, Paris, 1925, pp. 99, 101, 165, 186, 236.
H. de Castries, *S.I.H.M*, 1e série, Ang., t. III, Paris, 1936, p. 599.
كان المولى إسماعيل يطلق على إبراهيم طوليدانو لقب « ذمينا والوكيل على قضاء حوائج دنيانا »، رسالة منه إلى هولندا بتاريخ ذي القعدة الحرام عام 1101هـ، الأرشيف الوطني الهولندي، لاهاي، سلسلة الأقاليم المتحدة رقم 1.01.08، رقم الوثيقة 30–12594... ولمزيد من التفاصيل حول أعداد التجار الأوروبيين العاملين بالمغرب السعدي، راجع: عثمان المنصوري، **التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر**، الرباط، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، 2001، ص ص. 460–479.

[49] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 210.

اختزال سياسة السلطانين في هذا الباب في ما عبر عنه زيدان السعدي بالقول: « كل من جاءنا من جميع الأجناس، وأصناف الأمم، نستخدموه ولا مدخل لنا في قبائلهم »[50]. فلماذا تم الاعتماد على أهل الذمة؟ أيرتبط ذلك بإمكاناتهم المالية، وخبرتهم التجارية، بصفتهم وسطاء مقبولين بين التجار الأوربيين والتجار المسلمين؟ أم أن وضعيتهم القانونية جعلتهم دائما في حالة تبعية؟ أم عبر ذلك عن رغبة المخزن في إقصاء أي دور فاعل للنخبة التجارية المحلية؟

أهل الذمة

اعتاد اليهود تاريخيا مزاولة أعمال الصيرفة والتجارة، وما ارتبط بها من حرف، واستفادوا من وضعهم بصفتهم فئة مصنفة خارج تراتبية المجتمعات التي كانوا يحيون فيها لتنمية ثرواتهم. إذ استغلوا بأوروبا مثلا، تقاليد النبالة السائدة، التي كانت تعتبر ممارسة الحرف خروجا عن المألوف، وعن قواعد الشرف، في الهيمنة المطلقة على وظائف حيوية، شملت أحيانا مهام مالية وطبية وإدارية ببلاطات الأمراء، خولتهم مكانة متميزة، أهلتهم للاندماج في الانطلاقة الاقتصادية للعصر الحديث[51].

والثابت أنهم احتكروا أنشطة مماثلة بالمغرب، أسفرت عن ثرائهم حتى أضحت صورتهم في المجتمع ملازمة للنعمة، « إذ لا يزايلون غالبا الحاضرة، ومحل الخصب والرفاهية »[52]، وساعدتهم على ذلك الحماية التي وفرها لهم السلاطين، فضلا عن غلبة روح التسامح بشكل عام على مواقف السكان منهم. مما أسهم في تكاثرهم خاصة بعد طرد الموريسكيين

S.I.H.M., 1e série, Ang., t. I, pp. 431- 436, et t. I, p. 99. et 2e série, Fra., t. III, p. 352
ظهير إسماعيلي لفائدة التاجر دياك بتاريخ 16 رمضان 1089هـ، مديرية الوثائق الملكية؛ جون وندوس، ن.م، ص ص. 32-83.

P. Berthier, « Les plantations … », *op. cit.*, p. 37 ; Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail…*, *op. cit.*, p. 68.

M. Zaki, « Le Maroc et Gênes : quelques aspects des relations entre 1700 et 1800 », in Revue *Maroc-Europe*, n° 2, 1992, p. 92.

[50] رسالة من زيدان إلى هولندا بتاريخ 24 شوال 1015هـ، نفس السلسلة، رقم 1.01.08، الوثيقة 9–12594.

[51] J. Marie Domenache, *Approches…*, *op. cit.*, p. 18. Voir également : N. Elias, *La société de cour…*, *op. cit.*

[52] الحسن اليوسي، **المحاضرات…**، م.س.ذ.، ص. 91.

N. S. Serfaty, *Les courtisans juifs des sultans marocains, hommes politiques et hauts dignitaires, XIIIe-XVIIIe siècles*, Saint-Denis, Bouchène, 1999.

من شبه جزيرة إيبيريا، واستقرار أعداد هامة منهم في أبرز المدن المغربية. فبريثويت أشار إلى أن تطوان لوحدها، كانت تحتضن حوالي خمسة آلاف يهودي يستحوذون على التجارة، ويقومون بدور الوساطة بين المغاربة والمسيحيين. كما وجد بسلا في نهاية القرن السابع عشر وفق مصدر فرنسي، ما بين أربعمائة وخمسمائة فرد منهم.

وتدل هذه الأرقام على توفر الشروط الملائمة لاستقرارهم، إذ على الرغم مما أوردته المصادر الأجنبية عن معاناتهم من الثقل الضريبي، ومن الابتزازات التي مارسها المخزن عليهم من حين لآخر، عبر مطالبتهم بإسهامات نقدية وعينية كلما دعت الضرورة لذلك[53]، فإنهم تمسكوا بمواقعهم، وهو ما يعني أنهم كانوا يستثمرون بشكل جيد تفوقهم المادي لجني أرباح طائلة، لم يكن للإكراهات التي فرضها بعض السلاطين تأثير كبير عليها، خصوصا وأنهم عرفوا بلجوئهم لأساليب الاحتيال والخداع في مجالي القرض والصيرفة، وبمحاباتهم الأطر المخزنية بواسطة الهدايا لكي تتغاضى عن تجاوزاتهم[54].

كما دفعت المراقبة الصارمة التي كان يفرضها السلطان على المدن، عددا مهما منهم إلى الاستقرار في المناطق الجبلية والنائية، ومراكمة ثروات طائلة. وإذا كان المخزن قد لجأ في حالات معينة إلى مصادرة ممتلكات بعض كبار التجار اليهود، فإنه فعل الشيء نفسه مع نظرائهم المسلمين. وهو وضع مماثل عانى منه بعض البنكيين ورجال الأعمال اليهود، الذين اغتنوا عبر توفير حاجات الحكومة الفرنسية، وبواسطة الاستفادة من الظروف المحلية لبعض المناطق، لكنهم سرعان ما فقدوا ثروتهم في نهاية حكم لويس الرابع عشر، شأنهم في ذلك شأن رجال المال والبنكيين المسيحيين. وكان الأخير يتعامل تعاملا خاصا واستثنائيا مع يهود متز Metz، نظرا لأهميتهم في تموين جيشه بالخيول والمواد الغذائية. وهي المكانة نفسها التي حظيت بها ثلة من اليهود، الذين كانوا يمكنون أحمد المنصور والمولى إسماعيل من الحصول على التجهيزات العسكرية ومستلزمات السفن من أسلحة وذخائر ووسائل التجديف وغيرها[55]. غير أن يهود الألزاس Alsace مثلا كان عليهم أن يؤدوا عدة ضرائب

---

[53] جون بريثويت، ن.م، ص. 99.
S. I.H.M, 2e série, Fra., t. V, p. 526. Ch-de La Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, p. 69.

[54] جرمان مويط، ن.م، ص. 146؛ جون بريثويت، ن.م، ص ص. 99، 305.

[55] G. Roos, *Relations entre le gouvernement royal et les juifs du nord-est de la France au XVIIe siècle*, Thèse de Doctorat en Histoire, dactilographiée, t. 1, Paris IV, Sorbonne, p. 399.
وعن دور اليهود في تزويد المخزن بالأسلحة راجع:

لتأمين رخصة الإقامة، ولم يسمح لهم إلا بممارسة تجارة المواد الغذائية والمواشي والاقتراض، ويعود تحديد أنشطتهم إلى الحقد الذي كان يكنه لهم السكان المسيحيون[56].

والظاهر من خلال هذه المقاربة، أن اليهود تمتعوا بوضعية اجتماعية أفضل بكثير، من تلك التي عاشها إخوانهم في الدين بشمال فرنسا، الشيء الذي يؤكد حرص المخزن على حماية كبارهم، من أجل استثمار العلاقات المتعددة التي كانت لهم مع نظرائهم الأوروبيين لتنمية تجارته، ولتمكينه من ضمان احتياجاته من المواد المحظورة بواسطة التهريب. وهو النشاط الذي وجد فيه اليهود من جانبهم، وسيلة ناجعة لنيل حظوة السلطانين اللذين كانا يمتعانهم بكل أنواع الامتيازات، إضافة إلى الأرباح التي كان يوفرها لهم نشاط يستغلون فيه رغبتهما الجامحة في التزود بالمعدات الحربية لتقوية جيوشهما.

والواقع أن التهريب لم يكن حكرا عليهم، بل شجع المخزن كل تاجر أبدى استعداده لخوض غماره، إذ منح أحمد المنصور مجموعة من الامتيازات لفائدة عدد من المهربين الإنجليز. ونصت معاهدة الصلح والتجارة بين المولى إسماعيل وهولندا في أحد بنودها، على إعفاء السلع المهربة من العشور. لكن اليهود حافظوا في ظل هذه الصفقات على وظيفتهم بصفتهم وسطاء لتسهيل مهمة الاتصال بالسلطان[57]. إذ ليس من الصدفة أن يكون معظم هؤلاء من أصول إيبيرية من فئة المارانس Marranes، الذين هاجروا إلى المغرب في نهاية القرن السادس عشر، وكانوا يتقنون اللغتين الإسبانية والبرتغالية، وهو ما مكنهم من التعامل بسهولة مع التجار الأوروبيين. وفي هذا الصدد، حرص السلطانان على تكليف اليهود المنحدرين من الأندلس بقضاء أغراضهم الخاصة في الخارج، فاستخدم أحمد المنصور الذمي روتي في عدة مهمات خاصة بإسبانيا. وكاتب المولى إسماعيل الملك فيليب الخامس يطلب منه حسن معاملة مبعوثه سيمون طوليدانو واليهود الستة المرافقين له، الذين وجههم جميعا

S.I.H.M., 1e série, Ang., t. I, p. 418, et 2e série, Fra., t. III, p. 352.

[56] G. Roos, *Relations entre le gouvernement royal et les juifs..., op. cit.*, pp. 400-1.

[57] معاهدة صلح وتجارة بين المغرب وهولندا: محمد الإفراني، **روضة التعريف...** (ملحق)، م.س.ذ.، ص. 92. كان السلطانان يتعاملان مع أي تاجر يجدان فيه مصلحة لخدمة أغراضهما، وتدل على ذلك مثلا شكاوى التجار الإنجليز من سياسة أحمد المنصور، التي كانت تفضي إلى إفلاس العديد منهم، لذا سعوا إلى تقنين التجارة مع المغرب، لكنهم اقتنعوا بصعوبة ذلك، بالنظر إلى أنه لا يمكن حسب رأيهم، تعيين وكيل ببلد يمكن لأي تاجر أن يتصل فيه بالسلطان. راجع:

S.I.H.M., 1e série, Ang., t. I, pp. 418, 455, 462-4.

لمنطقة كَاليسيا Galicia لقضاء سخرة شخصية له[58].

والواضح أن عدد اليهود الذين دخلوا في خدمة السلطان العلوي كان كبيرا مقارنة بسلفه، وهو أمر يجد تفسيره في كون عمليات طردهم من شبه جزيرة إيبيريا، لم تتسع دائرتها إلا في العقدين الأولين من القرن السابع عشر، فقد استغلوا فترة الفوضى التي أعقبت وفاة أحمد المنصور، وما واكبها من ازدهار نشاط الجهاد البحري للتدفق على الموانئ المغربية[59]. وما يؤكد هذا الطرح، إقدام المولى إسماعيل على إخراجهم من وسط مدينتي مكناس وسلا، ليبني لهم ملاحات خارجهما، حتى لا يختلطوا بالمسلمين[60]. مما يدل على أنهم أضحوا يمثلون شريحة اجتماعية وازنة، لعب بعض أفرادها دورا حيويا في توفير سند مالي للمخزن. إذ خاطب المولى إسماعيل هولندا بخصوص حاييم طوليدانو قائلا: « أو ما علمتم أن ذلك الذمي (إبراهيم ميموران)...فابن عمه (حاييم طوليدانو) هنا جميع وظائف دارنا العلية بالله كلها عليه، مما يرجع إلى الأمور التي تأتيها في كل يوم مثل الإبزار والزعفران والشمع والبخور والطيب وغير ذلك، مما هو ملتزم له وقط ما حسب ماله مالا أمامنا بكل عنده ما يحسبه لحالنا...والحمد لله على الملة السمحاء والمحجة البيضاء »[61].

لكن هذا السند المالي قابلته بالتأكيد الاستفادة التي جناها هؤلاء من تعاملاتهم التجارية، والتي أفضت أحيانا إلى إغاظة المولى إسماعيل الذي كتب للهولنديين يقول: « فاعلموا أنا لا

---

[58] رسالة من بالتسار بولو إلى فيليب الثاني من مراكش بتاريخ 20–01–1594. وأخرى بتاريخ 30–01–1594:
Archivo General de Simancas, S.E., Legajo 174.
ورسالة من المولى إسماعيل إلى ملك إسبانيا فيليب الخامس بتاريخ 20 محرم 1129هـ، ضمن محمد الإفراني، **روضة التعريف**... (ملحق)، م.س.ذ.، ص. 133 .. وينفرد الأرشيف الهولندي بعدة رسائل عن دور اليهود، وخاصة من أسرتي طوليدانو وميموران في العلاقات المغربية الهولندية. فإبراهيم مشنان طوليدانو مثلا هو الذي كان يستقبل القنصل الهولندي خلال قدومه إلى مكناس، راجع: رسائل المولى إسماعيل إلى هولندا، مصدر سابق، سلسلة الأقاليم المتحدة، رقم 1.01.08 رقم الوثيقتين 12594.3، 12594.30، وسلسلة رقم 1.01.04، رقم الوثيقتين 12594.26، 6916.

[59] شهدت مرحلة ما بعد أحمد المنصور حضورا مكثفا لأهل الذمة، فابنه زيدان اعتمد على عدد كبير منهم، أمثال إسرائيل بن كَلوحة وموشي الليوني ويامين بن رثوخ وغيرهم. **رسائل من زيدان إلى هولندا**...م.س.ذ.، سلسلة رقم 1.01.04، رقم الوثائق:6891، 6898، 6899.

[60] محمد القادري، **نشر المثاني**...، م.س.ذ.، ج. 2، ص. 305.
S.I.H.M., 2e série, Fra., t. V, pp. 89, 267.

[61] رسالة من المولى إسماعيل إلى هولندا بتاريخ 1 جمادى الثانية 1110هـ، مصدر سابق، سلسلة الأقاليم المتحدة، رقم 1.01.08، رقم الوثيقة 36–12594. ورسالة مماثلة بتاريخ 10 صفر 1097هـ، السلسلة نفسها، رقم 26–12596. اعتبر G. Deverdun أن ثقة الدول الإسلامية باليهود كانت كبيرة مقارنة بالمسيحيين الذين يمكنهم أن يخدموا أوروبا بالدرجة الأولى، راجع:
Marrakech des origines à 1912, Rabat, Ed. techniques nord africaines, 1959, p. 453.

نقبل أن يكون اليهود أهل الذمة واسطة بيننا وبينكم، ولا نثق نحن باليهود في شيء، سيما فيما يرجع إلى آلة الحرب والعدة التي هي الأكيدة والعمدة »[62]. وجاء هذا الموقف نتيجة لإقدام طوليدانو على الاهتمام بأغراضه الخاصة، وإهمال صفقة الأسلحة التي بعثه السلطان من أجلها.

والجلي أن الاعتبارات المالية كانت حاضرة في اختيارات السلطانين اللذين وجدا في كبار أغنياء اليهود مصدرا ماليا، للحصول على موارد تمويلية ولضمان تعاملاتهما الخارجية، خصوصا أن خبرتهم التجارية العالية، واعتمادهم على النظام الربوي، وانتشار وكلائهم ببلدان مختلفة، مكن من بلوغ الأهداف المرسومة بكل عناية. كما أن خضوعهم لقانون أهل الذمة، جعل المخزن لا يخشى من جانبهم أي تهديد، بل استطاع أن يفرض شروطه عليهم مقابل الحماية التي منحهم إياها. مما أضمر نيته في قطع الطريق أمام ظهور فئة من الوسطاء المحليين تكتسي وضعية متفوقة، أو شعوره بافتقارها إلى المؤهلات الكفيلة بالاستجابة لحاجياته. إذ إن عدم التنقل المستمر لعناصرها إلى أوروبا لمعرفة طبيعة الأسواق، وفهم آلياتها، حرمها من اكتساب التجارب اللازمة لدخول رهان صعب ينبني على تعدد العلاقات وتنوعها. فالمولى إسماعيل وبخ ولده المامون على سوء معاملته لليهود الذين تكاثرت شكاويهم منه معتبرا أنهم « تحت الذمة يعطون الجزية وهم صاغرون...لا يحل قتلهم، ولا نهب مالهم...ولا يقتل منهم إلا من قتله الشرع، ولا توكل أموالهم إلا بواجبها، فأنت الذي تزاحم اليهود، ولا تحسن تدبير المملكة، ولا ضبطها... »[63].

والملاحظ أن موجات اليهود التي نزحت من إيبيريا في اتجاه مناطق مختلفة، لم تفلح عناصرها في تكوين طبقة تجارية بالمغرب، على الرغم من مراهنة المخزن على خدماتها، وسماحه لها بممارسة حرية الدين والتنقل، إذ بقيت أنشطتهم ذات طابع فردي مرتبط أساسا بشخص السلطان. بينما نجح نظراؤهم في هولندا مثلا، في تكوين بورجوازية قوية استفادت من حفاوة الاستقبال، ومن حرية إقامة المعابد[64]، وهو ما ينم عن تباين في الوسط الاقتصادي

---

[62] رسالة المولى إسماعيل إلى هولندا...، م.س.ذ.

[63] المولى إسماعيل، **إلى ولدي المامون**...، م.س.ذ.، ص ص. 43–44. ولاحظ بريثويت أن « التجار معظمهم من اليهود، والمغاربة لا يعرفون إلا القليل من السلع الأجنبية، وليست لهم سفن ولا مراكب تجارية خاصة... »، **تاريخ الثورات**...، م.س.ذ.، ص. 285.

[64] E. Preclin, *Le XVII^e siècle..., op. cit.*, p. 52.
لم ينجح اليهود بإيطاليا مثلا في فرض أنفسهم أمام التجار والبنكيين المسيحيين. راجع:

والسياسي الذي عملوا فيه.

من هذا المنطلق، يبدو التساؤل عن سمات ذلك الوسط أمرا ضروريا. فما هي طبيعة العلاقات التي جمعت المخزن بالنخبة التجارية الحضرية على عهد السلطانين؟ وما هي نوعية العراقيل التي أعاقت انخراطها في مسلسل التحديث على شاكلة ما حدث في الضفة المقابلة من البحر الأبيض المتوسط؟

النخبة التجارية المحلية

إن أي فهم لطبيعة العلاقات بين المخزن والنخب التجارية الحضرية، ولظاهرة عدم اكتساب الأخيرة صفة طبقة بأبعادها القانونية والاقتصادية، يستدعي معرفة تفاصيل عن مكوناتها وعن أشكال التنظيم المحلي لعناصرها، وعن نوعية الصلات التي كانت تربطها بأطر السلطة المشرفة على تسيير المدن. غير أن المصادر لا تقدم إجابات شافية لذلك، بقدر ما تقف فقط عند إشارات مرتبطة بردود أفعال الحكم المركزي تجاه التجار في حالات معينة تعتبر في الغالب استثنائية. أما عدا ذلك، فلا يتم الحديث عن ممارساتهم الاعتيادية، وأساليب عملهم، وموقفهم من السياسة المخزنية. مما يجعل من الصعوبة بمكان الخروج بفكرة جلية عن أصولهم الجغرافية، وتصوراتهم للمبادرة الاقتصادية، وماهية المعايير المتحكمة في تصنيفهم.

إذا كان من المؤكد أنه لم تكن هناك فئة متجانسة من التجار، تمثل نخبة واحدة، وإنما كانت عدة فئات لكل منها قاعدتها المادية، وأنشطتها المحددة، ومصالحها الخاصة، فإنها لم تتمتع جميعها باستقلالها الاقتصادي. بل ظلت تحت وصاية المخزن الذي تحكم في المدينة، باعتبارها مجالا تدور فيه أبرز معاملاتها، ومركزا للثروة المادية، وراقب بشدة وتيرة اغتناء التجار بها حتى لا تحيد عن الحدود المرسومة، أو تتجاوز ما سطرته لها السلطة السلطانية. وهي المهمة التي تكفلت بها الآلة العسكرية المحترفة، من خلال حزام القصبات الممتد على طول المسالك والممرات المؤدية من المدن الرئيسة وإليها، الذي وإن وفر الظروف الآمنة لنشاط المبادلات الداخلية، فإنه ضيق الخناق على الفئة التجارية التي أصبحت ترى فيه

Giacomo Todeschini, « Familles Juives et chrétiennes en Italie à la fin du Moyen Âge, deux modèles de développement économique », in *Annales ESC*. n° 4, 1990, p. 803.

وخاطب المولى إسماعيل الملك الإسباني فيليب الخامس، حول تسهيل مهمة اليهودي طوليدانو قائلا: « أو ما علمت أن في إيالتنا المباركة عندنا من النصارى الفرايلية الكنائس والأماكين، الذين يكفرون فيهم على عادتهم بأصنامهم وصلبانهم، وجميع ما يحتاجونه في كنائسهم، وذلك كله مكروه عندنا في ديننا، وأجزنا لهم ذلك ». وهو ما يؤكد تسامح المخزن مع أهل الذمة، أنظر الرسالة محمد الإفراني، **روضة التعريف**... (ملحق)، م.س.ذ.، ص. 134.

سياجا أمام حرية تعاملاتها، وتتبعا صارما لطبيعة صفقاتها وحجمها. مما حرمها من هامش المناورة، ليس فقط بالمناطق الداخلية للبلاد، ولكن حتى في الموانئ التي خضعت بدورها لرقابة مخزنية دقيقة.

ونتج عن مراقبة المخزن للشرايين التجارية، والأسواق، والأثمان، وحركة البضائع، وقوع التجار، مهما كانت ثرواتهم وقوتهم الاقتصادية، تحت ضغط وسائله المختلفة التي تضعفهم وترغمهم على الخضوع إلى مساوماته. وإلا فإنه لا يتردد في نهب ممتلكات بعضهم كلما استشعر خطورة تضخمها؛ فقد أشار جون وندوس أكثر من مرة في رحلته، إلى أن الاغتناء عن طريق التجارة، كان يعرض صاحبه إلى مصادرة ثرواته من قبل السلطان أو باشاواته وقواده، حتى إن عددا من كبار التجار أفلسوا، أو لجأوا إلى إخفاء ثرواتهم صونا من أيادي السلطة التي قد تطولها في أية لحظة. غير أن الثقل الضريبي أدى إلى تبديدها[65].

لكن هناك فئة من التجار استثنيت من هذه القاعدة، واستطاعت الاحتفاظ بممتلكاتها، نتيجة لنجاح المخزن في احتواء بعض عناصرها، من خلال توظيفه في أجهزته، كما هو حال الحاج لوقاش الذي اشتغل أمينا بجمارك تطوان، أو من خلال استغلال شريحة من الأطر المخزنية لنفوذها من أجل تكديس الأموال، وممارسة نشاط تجاري، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للقائد أحمد بن كوكسو، الذي كان يحكم منطقة القصر الكبير، أو أحمد بن علي الحمامي الريفي[66]، وقريبه علي بن عبد الله. وقد راسل الأخير الهولنديين يطلب منهم إرسال سفنهم للموانئ المغربية، ويحث تجارهم على الاستقرار بها، ويؤكد على ضمان الأمن لها، على غرار ما يتم التعامل به مع الإنجليز: « ونريدكم أيضا أن لا تألوا جهدا في تعيين بعض من تجاركم... ليستقروا عندنا بمحروسة طنجة أمنها الله، ليكونوا الواسطة بيننا وبينكم، فيما لا

---

[65] جون وندوس، **رحلة إلى مكناس...**، م.س.ذ.، ص ص. 42، 127. ولاحظ Mendoça أن أحمد المنصور كان يصادر ممتلكات الأغنياء، راجع:
R. Ricard, *Le Maroc à la fin du XVIe siècle...*, *op. cit.*, p. 202.
وانظر قصة أحد التجار الذي جرده المولى إسماعيل من ممتلكاته:
S.I.H.M...série, Fra., t. II, pp. 164-5 et 2e série t. V, p. 90.
وعن مصادرة ثروات أعيان سلا راجع: عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص. 261.

[66] جون بريثويت، ن.م، ص. 100. انظر أيضا:
A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, p. 252.
وأورد المجهول البرتغالي أن « سكان فاس من بينهم تجار أثرياء، وعدد كبير من الصناع في جميع الحرف »، وصف **المغرب...**، م.س.ذ.، ص. 65.

بد من عروضه لكم عندنا ولنا عندكم من المسايل والأغراض »[67].

وتدل هذه الأمثلة على التلازم الذي كان موجودا في أحايين كثيرة، بين ممارسة السلطة وبين تحصين الثروة، التي توفر أبهة ما هي إلا انعكاس لأبهة السلطان، كما لو أن هؤلاء التجار يتصرفون في ماله، ويتمتع هو بصلاحيات نزعه منهم متى شاء، مما يفسر لنا عدم نجاة العديد من خدامه الذين كانوا تجاراً أثرياء أو تحولوا إلى ذلك، من مساطر المصادرة. إذن فالأمر يتعلق بنظرة المؤسسة السلطانية إلى المال باعتباره مالها، وإلى الرعية باعتبارها رعيتها تتصرف فيها كما تريد. مما يحيلنا إلى الاستنتاج بأن الثروة ظل ينظر إليها دائما من المنظور السلطاني، على أساس أنها وسيلة لضمان مكانة متميزة في التراتبية الاجتماعية، وأن تضخمها يجب أن يتم بإرادة السلطان، وشريطة أن لا يفضي إلى تخطي علوه وتفرده[68]. ويمكن في هذا السياق، فهم طبيعة الارتباط العضوي بين ضعف السلطة المخزنية، وبين نمو الفئة التجارية، والعكس صحيح. فمرحلة حكم أحمد المنصور أعقبتها فوضى ساعدت على بروز نخبة تجارية ببعض المدن الجهادية، سرعان ما تمت محاصرتها بعد وصول المولى إسماعيل إلى الحكم، لتعود إلى الظهور من جديد، وإن بحدة أقل خلال أزمة الثلاثين سنة.

والمثير للانتباه، أن المدينة التي حرص السلطانان دوما على تنصيب نفسيهما للدفاع عنها، تحت ذريعة أنها مهددة باستمرار من قبل القبائل المحيطة بها، شهدت انتعاشا ملحوظا بعد ضعف سلطتيهما. فتشنج العلاقات بين المولى إسماعيل وسكان فاس، لا يمكن تبريره بمعزل عن إصراره على احتواء الفئة التجارية، وحرمانها من المكاسب التي حققتها خلال النصف الأول من القرن السابع عشر جراء تراجع الحكم المركزي، ونشاط حركة الجهاد البحري بمينائي سلا وتطوان. لذلك لم يتوان في مطالبتها بتقديم دعم مالي له مقابل حمايتها من هوامشها، إذ خاطب محمد بن عبد القادر الفاسي قائلا: « بقيت تلك المدينة للأندلسي

---

[67] رسالتان من علي بن عبد الله الحمامي إلى هولندا، الأولى بتاريخ 6 ذي الحجة عام 1106هـ...، م.س.ذ.، سلسلة الأقاليم المتحدة، رقم 1.01.08 رقم الوثيقة 12594.34. والثانية بتاريخ رمضان 1110هـ، السلسلة نفسها رقم 12594.36. وثالثة منه أيضا بسلسلة رقم 1.01.04، رقم الوثيقة 6920؛ ورد فيها « ووالله إلا سفن الأنجليز كل ساعة تجتاز بنا وتتكلم معنا، ونجد فيهم الكلام وليس لنا معهم مهادنة، وأنتم تأتي سفنكم وتحبس على مراسينا، ولا تعرفنا بأحوالكم ولا يدور بيننا كلام ولا مراسلة ولا غير ذلك، وبالجملة فهذه الغفلة الكثيرة والمقاطعة ربما لا تليق ».

[68] راجع موقف المولى إسماعيل من كاتبه الخياط بن منصور، بعد أن تفاحشت ثروته وأصبح يتشبه بالسلطان فأمر بقتله. محمد القادري، **نشر المثاني**...، م.س.ذ.، ج. 4، ص. 233. بالمقابل سمح أحمد المنصور لمحمد بن عمر الشاوي بالتجارة « حتى صار بذلك في عداد الأغنياء وأهل الثروة والرفاهية »، انظر: عبد العزيز الفشتالي، **مناهل الصفا**...، م.س.ذ.، ص. 229.

واللمطي الذين يزعمون أنهم عمارتها، فوا الله ما كانوا يقدرون أن يدافعوا عنها حتى أولاد جامع ولا الحياينة، الذين كانوا يقتلونهم بأطراف المدينة، ويسلبونهم من وراء السور...فإذا لم تكن لهم الخلافة التي يستظلون بظلها، فما هم إلا سلب لكل وارد... »[69].

إنها سياسة جعلت النخبة التجارية التي سعت إلى التحرر من ثقل السلطة السلطانية، مجبرة على الخضوع لإملاءاتها على مضض، في انتظار الفرصة المواتية لاستعادة مواقعها، وهو ما يبرر إقدام سكان فاس وتطوان على قتل قائديهما مباشرة بعد وفاة المولى إسماعيل[70]. إذن فالتهديد الدائم من لدن القبائل بنهب ساكنة المدن جعل الأخيرة في موقف دفاعي حتم عليها البحث عن الحماية. ولعل موقف المخزن من الثروة جسدته قولة المولى عبد الله بن إسماعيل لقائده محمد الزموري حين وجهه لتأديب أهل فاس، واعتبر أن طغيانهم ناتج عن امتلاكهم للمال الذي يفضي إلى الاستخفاف بالمملكة، وأن الحل يكمن في تجريدهم منه[71].

والظاهر أن الضغوط على الفئة التجارية استفحلت في عهد السلطان العلوي، وتدل عليها كثرة الاحتجاجات والتمردات التي واجهها من قبل أعيان فاس، والدعم الذي قدمه أهل مراكش وتارودانت لخصومه. في حين لم تتطرّق الإسطوغرافية لأحداث مشابهة في عهد سلفه أحمد المنصور، الذي يبدو أن مشاريعه المرتبطة بصناعة السكر وغزو السودان، أعفته نسبيا من اللجوء إلى تضييق الطوق على النخبة التجارية الحضرية، التي كانت راضية بدون شك، على الاستفادة ولو الجزئية التي وفرتها تلك المشاريع. فضلا عن ذلك، فإن قاعدتها الاقتصادية لم تكن متينة على شاكلة نظيرتها التي عاصرت حكم المولى إسماعيل، بالنظر إلى تباين الظروف المساهمة في تكوينهما؛ فالأولى عانت لعقود من الزمن من عواقب الاحتلال الإيبيري للثغور، والثانية استثمرت انفتاح الموانئ المغربية على نشاط الجهاد البحري المتأجج بحوض البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلنتي، في تحقيق تراكم مادي.

---

[69] رسالة من المولى إسماعيل إلى محمد بن عبد القادر الفاسي، خ. ح، المحفظة رقم 1 من 737هـ إلى عهد المولى إسماعيل.

M. Morsy, « Comment décrire l'histoire du Maroc », in *Recherches récentes sur le Maroc moderne : actes [du séminaire] tenu du 13 au 15 juillet 1977 à Durham, Rabat, B.E.S.M*, n° 138-139, 1979, p. 128.

كانت المدن في عهد أحمد المنصور تحت وصايته المباشرة، راجع المجهول البرتغالي، **وصف المغرب**...، م.س.ذ.، ص. 71–75.

[70] اعتبر A.Cour أن ثورة المدن ارتبطت بالخناق الذي مارسه السلطان عليها، راجع:
L'établissement..., *op. cit.*, p. 214.

[71] أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف**...، م.س.ذ.، ص. 248.

ومما يزكي هذا الطرح، تعدد أنواع المصادرات التي تعرض لها جملة من التجار، وإقدام المولى إسماعيل أحيانا على إرغام البعض الآخر على الخضوع لضغوطاته، ولما فرضته عليه الظرفية السياسية. وفي هذا الإطار دفعته احتياجاته المالية سنة 1680م إلى إلزام التجار باقتناء كميات من الفضة وسبكها، حصل عليها فدية مقابل الإفراج عن الأسرى[72]. وهي ممارسة تعبر عن تصور السلطان لما يفترض أن تكون عليه العلاقة بينه وبينهم، أي أن على هؤلاء تكريس ثرواتهم لخدمته، والعمل وفقا لمشيئته؛ « لأن الناس إما جندي أو خدام »[73] على حد تعبيره في رسالته إلى أهل فاس، حين طلبوا منه تخفيف الأعباء الجبائية عليهم.

ولم تنحصر التدابير الاحتكارية للسلطانين على المجالات السابقة الذكر، بل همت الجانب النقدي إذ عمدا إلى مراقبة العملة وصيانتها من مختلف أوجه التزوير، والتحكم في أسعار صرفها، والتشديد على الترتيبات التي تحول دون خروجها من البلاد. ومن هذه الزاوية، قام أحمد المنصور سنة 1586م بالزيادة في صرف المثقال، وحدد تبادل الذهب بالفضة من واحد إلى إثنى عشر، ثم عاد ليخفضه قليلا سنة 1598م، وأبقى المولى إسماعيل « السكة على ما هي عليه من التصفية وزاد في العدة، فصارت تضرب من ستة عشر أوقية »[74]. واستهدفا من وراء الرفع من قيمتها أداء نفقاتهما بكل سهولة، ومن التخفيض إدخال أكبر كمية من المعدن النفيس إلى خزائنهما. ففي الحالة الأولى كانا يتسببان في ارتفاع الأسعار، وتذمر الدائنين، وفي الحالة الثانية يثيران غضب المقرضين.

ومن خلال المقارنة بين الإجراءات النقدية التي اتخذت في عهديهما، يستشف أن السيولة النقدية إبان حكم أحمد المنصور كانت كبيرة، بفعل استفادته من تداخل عدة عوامل، أبرزها

---

[72] محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 2، ص. 293. انظر أيضا: نورمان سيكَار، « البنى المجتمعية... »، ...، م.س.ذ.، ص. 166.

[73] Normand Cigar, « Une lettre inédite de Mûlay Ismail aux gens de Fès », in *Héspéris*, numéro spécial, 1962, pp. 114-5.

انظر أيضا، أبو القاسم الزياني، **الترجمان المعرب...**، م.س.ذ.، ص. 27.

[74] رفع أحمد المنصور العملة للتمكن « بواسطة أقل قدر ممكن من الأموال تسديد أجور الجنود » خورخي دي هنين، ن،م، ص. 175. ثم محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص. 367 وج. 4، ص. 105، راجع أيضا: عثمان المنصوري، ن،م، ص ص. 95–96.

A.-G.-P. Martin, *Quatre siècles d'histoire marocaine ..., op. cit.*, p. 65.

اضطرت الدولة العثمانية أمام تنامي الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن المجهود الحربي إلى إجراء تخفيضات متتالية للعملة، راجع: روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية...**، م.س.ذ.، 1993، ص. 338؛ مصطفى بركات، **الألقاب والوظائف العثمانية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص ص. 19، 23–27.

أموال افتداء أسرى معركة وادي المخازن، ونتائج فتح السودان، وتنشيط الصادرات بالاعتماد على السكر، وتحويله الضرائب من عينية إلى نقدية[75]. أما في عهد المولى إسماعيل، فقد نتج عن سياسة الاذخار التي سلكها قلة السيولة النقدية بالمغرب[76]، التي تفاحشت بعد أن أصدر قراره بوقف التعامل بعملة النصارى. وأنشأ لهذا الغرض دورا للسكة لاستبدالها وزنا بوزن بالعملة المحلية، مع تنفيذ أشد العقوبات بالمخالفين، وأفضت تلك الخطوة حسب رواية ابن الحاج، إلى « إخفاء الناس الأغنياء لأموالهم فقل البيع والشراء وارتفعت الأسعار، وحط ثمن الرباع والأرض والأجنة والديار »[77]. وهو إجراء ارتبط على ما يبدو بتكاثر عمليات افتداء الأسرى، وما نتج عنه من انتشار واسع لعملة الدول التي ينتمي إليها المفتدون، وعبر عن عزم السلطان على توحيد المعاملات النقدية للحد من ظاهرة تهريب العملة من البلاد، خصوصا وأن تدفق الذهب تراجع بشكل ملحوظ عما كان عليه الأمر في عهد سلفه.

ولا يخفى ما لهذه التدخلات من آثار سلبية على أنشطة النخبة التجارية، التي اقتصر دورها على تحمل تبعات القرارات السلطانية المفضية أحيانا إلى نتائج مخربة، فقد أفلس على إثرها حتى التجار الأجانب وأهل الذمة، الذين كانوا يشتكون من ارتفاع أسعار العملات المغربية، وما واكبه من خسائر تكبدوها خلال إقدامهم على بيع المهرب منها ببلدانهم الأصلية. غير أن الانعكاسات على هؤلاء ظلت أخف وطأة، بالنظر إلى الأرباح الطائلة التي كانوا يجنونها من رخص الاحتكار المخولة لهم من قبل المخزن[78]، في حين لم تجد النخبة التجارية المحلية بدائل كثيرة تعوضها عن الأضرار التي كانت تلحق بها، بل بقيت تمارس أنشطتها تحت رحمة التذبذبات التي شهدتها العملة، مما أعاق تقوية دعائم هياكلها.

---

[75] إبراهيم الحساني، **ديوان قبائل سوس...**، م.س.ذ.، ص. 19 وما تلاها.

[76] لاحظ جون وندوس أن المولى إسماعيل لم يكن يستخدم السيولة النقدية، حتى في مجال الحرب أو البناء. انظر: **رحلة...**، م.س.ذ.، ص. 82.

[77] أحمد ابن الحاج، **الدر المنتخب...**، م.س.ذ.، ج. 7، ص ص. 379–380؛ محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 4، ص. 105.

[78] حسب خورخي دي هنين لم يؤد الرفع من قيمة العملة إلى « إعاقة التجار المسيحيين عن نقل الذهب نحو بلادهم كما كانوا يدعون، لأن هؤلاء التجار لم يتضرروا من ارتفاع أسعار الذهب، لأنهم كانوا يرفعون من أثمان سلعهم بقدر ارتفاع ثمن الذهب الذي استمروا في إخراجه من المملكة بنفس الوتيرة، وكأن ثمنه الأصلي لم يقع عليه أي تغيير ». راجع: **وصف الممالك المغربية...**، م.س.ذ.، ص. 175. ثم انظر:
J. Caillé, « Le commerce anglais… », *op. cit.*, p. 213.

وقصارى القول إن المؤسسة المخزية اتخذت من احتكار مكونات الأنشطة الاقتصادية حجر الزاوية في سياساتها، بذلت كل ما في وسعها لجعل عائداتها وعائدات الفئات المشرفة عليها في خدمة أهدافها. ولم يقتصر هذا الوضع على المجال الاقتصادي، بل شمل مجال الدبلوماسية التي ظلت بدورها حكرا على اختيارات السلطانين. فما هي أهم المظاهر الدالة على ذلك؟

الأسلوب الدبلوماسي

مهما تباينت التقاليد والأساليب التي درجت عليها الدول في ربط الاتصالات مع بعضها البعض، ومهما اختلفت صفات ورتب الأشخاص الذين أنيطت بهم تلك المهمة، فإن كل ذلك صب في نشاط حمل اسم الدبلوماسية، توسعت دائرة نفوذه تبعا للقوة الاقتصادية للبلد، ولمدى قدرة مؤسساته على اختراق الآفاق البعيدة للظفر بمنافعها، وللاستئثار بقصب السبق في التعامل معها، وإن ظل مفهومه يثير جدلا بين المختصين. فحسب القاموس الإنجليزي لأكسفورد: « الدبلوماسية هي قيادة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، وهي طريقة تسوية تلك العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين، وهي النشاط أو الفن الذي يمارسه الدبلوماسي »[79]. أما بحسب معجم العلوم الاجتماعية فلها « معان مختلفة، وهي تشير بوجه عام إلى تبادل الممثلين بين الدول عن طريق البعثات الدبلوماسية المؤقتة، أو الدائمة... بغية الوصول إلى تسوية لمشكل ما... (أو) إلى إقامة العلاقات السياسية التبادلية بينهما على وجه مرض »[80].

وإذا كانت الدول الأوروبية قد راهنت منذ عصر النهضة على توظيف الأداة الدبلوماسية ضمن مشروعها التحديثي، فإن سياسة العالم الإسلامي في هذا الإطار، وإلى غاية اصطدامه بالحملات الاستعمارية، بقيت موضع تساؤل عن ماهيتها، وعن طبيعة المنطلقات التي تحكمت في توجيهها. إذ على الرغم من حرص الخلفاء والملوك والسلاطين على انتقاء مبعوثيهم من أهل الشريعة والقلم والسيف؛ أي من الشخصيات التي توفرت فيها من

[79] H. Nicolson, *Diplomatie*, trad. de l'anglais par P. Armstrong, (Histoire et société d'aujourd'hui), Newchatel, La baconnière, & Paris, La colonne Vendôme, Lausanne, les presses des imprimeries réunies,1948, p. 14.

[80] إبراهيم مذكور، **معجم العلوم الاجتماعية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص. 260.

منظورهم المؤهلات الشخصية والمعرفية لقيادة المفاوضات، أو للبت في نازلة من نوازلها[81]، نجد أن الآليات التي ارتكزت عليها تصوراتهم للممارسة الدبلوماسية، اختلفت عن مثيلاتها في أوروبا، واكتنفها نوع من الغموض الذي استعصى معه تشخيص كنهها.

وفي هذا السياق، ربطت المخزن المغربي بالدول الأجنبية عدة روابط، جعلته يقدم على إيفاد مبعوثين لتمثيله، وللتعبير عن مواقفه. ترى أمثل هذا الإجراء عملا دبلوماسيا؟ ومن تم أدلت مكونات البعثات وطرق انتقائها، وأساليب تواصلها، عن تجذر فكر دبلوماسي مخزني له ضوابطه ومقوماته، التي تعكس استمراريته في عهد أحمد المنصور والمولى إسماعيل ؟ أم أن الفعل الدبلوماسي اتخذ طابعا ظرفيا، ومستمدا من خصوصية هذا السلطان أو ذاك[82]؟

إن أول ما يكشف عنه تمحيص الخطابات المخزنية المرسلة إلى الدول الأجنبية، أن ثمة تركيزا في طياتها على تداول ألقاب تجد مرجعياتها في الثقافة الإسلامية، من قبيل الرسول والخادم والسفير، ثم مصطلح الإنبشادور الذي تسرب من اللغة الإسبانية[83]، وكلها تسميات شخصت مفهوم المبعوث الذي كان يكلفه السلطان بمهمة ما.

أما على مستوى اختيار هؤلاء المبعوثين، فيلاحظ الحضور المستمر للكتاب والقواد والرياس والتجار ضمن الوفود الرسمية بصفتهم أعضاء، أو على رأسها. والظاهر أن المراهنة على خدماتهم ارتبطت بدرجة الثقة التي وضعها السلطان فيهم، وبحجم الخبرات والتجارب المكتسبة لديهم في القضايا السياسية، وفي شؤون البحر والتجارة[84]. ويمكن من هذه الزاوية، تعليل هيمنة الرياس والتجار، وتحديدا أهل الذمة، على أسلاك البعثات، وإن تباينت تشكيلتها حسب أهداف السفارة، إذ غالبا ما قادها القواد والكتاب في الحالات التي كانت تتناول فيها مواضيع ذات أبعاد سياسية أو عسكرية. ونتج عن هذا الوضع الاعتماد

---

[81] محمد التابعي، **السفارات في الإسلام**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1988، ص ص. 84–86.

[82] لمزيد من التفاصيل حول دبلوماسية السلطانين، يمكن الرجوع إلى: محمد جادور، « الدبلوماسية السعدية، الدبلوماسية العلوية... »، م.س.ذ.، ص ص. 223–253.

[83] محمد بن تاويت، « من زوايا التاريخ المغربي »، **مجلة تطوان**، ع. 8، 1963، ص ص. 78–81، و ع. 7، 1962، ص ص. 132، 135–137، 141، 144. وورد في رسالة من المولى إسماعيل إلى هولندا ما يلي: « إن ذلك الذمي (إبراهيم ميموران) الذي أتاكم منا، سفيرنا إليكم »، **الأرشيف الوطني الهولندي لاهاي**، سلسلة الأقاليم المتحدة رقم 1.01.08، الوثيقة رقم 36–12594.

[84] محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 178؛ عبد الرحمن ابن زيدان، **العز والصولة...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص. 284.

على ثلة من المبعوثين لمرات متعددة أحيانا، كما هو الشأن مثلا بالنسبة لأسرة الغساني التي تكفل منها أبو القاسم بافتكاك الأسرى في عهد أحمد المنصور، ومحمد بن عبد الوهاب في عهد المولى إسماعيل[85].

كما اختلفت أعداد حاشية البعثات، فتراوحت بين أربعة وحوالي عشرين شخصا[86]، وفقا لطبيعة المهام التي أسندت لها، وتبعا لقيمة النفقات المخصصة لتمويلها، وإن كانت المعلومات المتوفرة لا توحي برصد المخزن في هذا الصدد لأية ميزانية. وهكذا قضى عبد الواحد عنون سفير أحمد المنصور، مدة ستة أشهر في ضيافة الملكة إليزابيث، التي هيأت له ولمرافقيه كل مستلزمات التموين الضرورية، والسلوك نفسه مارسته الملكة آن تجاه أحمد بن قارديناش[87].

غير أن بعض المبعوثين واجهوا صعوبات مالية جمة، نتيجة لارتفاع تكاليف المصاريف الخاصة بهم وبأفراد حاشيتهم، إذ اضطر « ابن تورا دي زاري » رسول المولى إسماعيل، إلى توجيه طلب للحصول على الدعم من ملكة إنجلترا، بل لجأ عبد القادر بيريس قبل أن يغادر مدينة تطوان، إلى الاقتراض حتى يتمكن من تمويل سفارته[88]. ومما يدل على تذمر الدول المستقبلة لمبعوثي المخزن من الإنفاق عليهم، أن أحد الموظفين الإنجليز عبر في إحدى رسائله عن عدم استعداده توفير الغذاء لبعثة علي بن عبد الله[89].

وتؤكد هذه القرائن وغيرها، إما هزالة المبالغ المالية التي كان المخزن يخصصها لبعثاته، أو انعدامها، وتركيزه بالمقابل على وجود التجار في الغالب ضمن الوفود السفارية[90]، وما واكب ذلك من تقديمهم لدعم مالي يستردونه من خلال استفادتهم من الصفقات التي كانوا يعقدونها.

ولم تتوقف العراقيل التي اعترضت البعثات عند هذا الحد، بل امتدت لتهم وسائل سفرهم، فغياب السفن المعدة لنقلهم جعل مواعيد الرحلات تحت رحمة الأساطيل الأجنبية المتجهة

[85] محمد القادري، **نشر المثاني**...، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 173.

[86] محمد بن تاويت، ن.م، ع. 8، 1963، ص. 53، راجع أيضا: روجرز، **تاريخ العلاقات**...، م.س.ذ.، ص. 93.

[87] محمد بن تاويت، ن.م، ص. 53؛ روجرز، ن.م، ص. 114.

[88] روجرز، ن.م، ص ص. 117–118؛ جون بريثويت، ن.م، ص. 86.

[89] *S.I.H.M*, 2e série, Fra., t. II, p. 489.

[90] محمد بن تاويت، ن.م، ع. 8، ص. 51.

إلى الشواطئ المغربية؛ فقد أجبر التمكَروتي على انتظار العمارة العثمانية مدة ثلاثة أشهر ليمتطيها في اتجاه القسطنطينية. وكاتب المولى إسماعيل لويس الرابع عشر ليبعث له مركبا يحمل سفيره إليه[91]، شأنه في ذلك شأن حاكمه على الشمال علي بن عبد الله الحمامي، الذي ألح على الهولنديين بأن يسمحوا لسفنهم بالتردد على الموانئ المغربية لنقل المبعوثين والرسائل[92]. وعبر زيدان السعدي عن هذه الوضعية بكل جلاء حين خاطب الأقاليم المتحدة بالقول: « والذي نؤكد عليكم...أن تدبروا لنا في سفينة تكون حصينة وثيقة توجهون بها إلى ساحلنا بآسفي، ليركب فيها خدامنا وأرسالنا الذين عيناهم للقدوم والوصول إلى بلادكم وإلى غيرها، والمراد منكم أن تبادروا لنا بها غاية المبادرة، لأننا ما ننتظر في تجهيزهم إلا وصول هذه السفينة التي توقف سفرهم عليها، فاعزموا بها علينا كل العزم كما هو المعتاد منكم... »[93].

ولا يخفى ما لهذا الافتقار في وسائل النقل البحري، من انعكاسات على تحكم المخزن في المبادرة الدبلوماسية التي ظلت بيد الدول الأجنبية، توظفها بما يتماشى مع مصالحها، وتفرض توقيت مغادرة البعثات وعودتها. بل وتسهم أحيانا في تأجيلها، كما حدث لأحمد المنصور الذي ألغى سفارة إلى الملك الفرنسي، بعد أن رفض قائدا سفينتين الانتظار لمدة أطول إلى غاية انتهاء الوفد المخزني من تهيئ مستلزمات الرحلة[94].

وفي وجه آخر لتلك العراقيل، أهمل المخزن مسألة إيفاد مترجمين من ذوي الكفاءة والثقة، الشيء الذي أعاق عمل البعثات وعطل أهدافها، وإلا كيف نفسر إقدام عبد الواحد عنون سفير أحمد المنصور على دس السم لأحد مترجميه الذي تورط في تسريب المعلومات لفائدة الإسبان. كما اصطدم محمد بن حدو العطار بصعوبات جمة خلال بحثه عن مترجم ليرافقه إلى إنجلترا[95]. والمثير للانتباه، أنه بالرغم من توفر أحمد المنصور على عدد من المترجمين

[91] عبد القادر زمامة، « مع أبي الحسن التمكَروتي في رحلته إلى القسطنطينية »، **مجلة المناهل**، ع. 25، 1982، ص. 227. راجع أيضا: محمد بن تاويت، **ن.م**، ع. 7، ص ص. 134—135.

[92] رسالة من علي بن عبد الله الحمامي إلى هولندا بتاريخ أواسط رمضان عام 1110هـ، **الأرشيف الوطني الهولندي** **لاهاي**، سلسلة الأقاليم المتحدة رقم 1.01.08، رقم الوثيقة 12594.36.

[93] رسالة من زيدان إلى هولندا بتاريخ 18 صفر 1015هـ، سلسلة الأقاليم المتحدة 1.01.04، رقم الوثيقة 6890.

[94] J. Caillé, « Ambassades et missions marocaines en France », in *Héspéris*, n° 5, 1960, p. 24.

[95] روجرز، **ن.م**، ص. 92. وحول عبد الواحد عنون، راجع: محمد حجي، **الحركة الفكرية...**، م.س.ذ.، ج. 2، ص. 388، هامش 37.

أمثال: عبد المالك العلج، وعبد الرحمان كطنهو Catanho وأبي القاسم الحجري، ويعقوب روتي Ruti، والأندلسي عبد الله دودار، فإنه لم يعمل على إرسالهم ضمن البعثات[96].

ومما يزكي هذا التصور، تشدد مواقف قلة من المبعوثين المغاربة الذين كانوا يتقنون بعض اللغات الأجنبية، تجاه كل المحاولات الرامية لتمرير مشاريع المعاهدات، أو لتأويل بنودها التي كان يتم اقتراحها دوما من قبل الدول الأوروبية. ويمكن الاستشهاد في هذا السياق بعبد الله بن عائشة، الذي رفض الانصياع لإملاءات المفاوضين الفرنسيين[97]، ثم الحاج محمد تميم والحاج معنينو اللذين وقعا بالأحرف الأولى على مشروع اتفاقية سان جرمان أون لي Saint-Germain-en-laye سنة 1682م، دون الانتباه إلى مضامين بعض البنود بعد ترجمتها، فلجأ إلى إخفائها عن ولي نعمتهما[98].

وعلى الرغم من معاناة معظم الوفود الدبلوماسية المخزنية من معضلة الترجمة، فقد أظهرت ثلة من المبعوثين كفاية عالية في إنجاز مهماتها، كما هو الشأن بالنسبة للرايس مرزوق، وللقائد إبراهيم السفياني رسولي أحمد المنصور، ولمحمد بن حدو العطار سفير المولى إسماعيل، ثم إبراهيم ميموران Maimoran الذي كان يراسل الهولنديين بلغتهم[99]. حتى إن بعض المبعوثين أضحوا مختصين في العلاقات مع دول معينة، كالذمي روتي على سبيل المثال في ما يتعلق بروابط السلطان السعدي مع إسبانيا، وطوليدانو Toledano في ما يخص صلات السلطان العلوي بهولندا[100].

---

[96] أحمد ابن القاضي، **المنتقى المقصور...**، م.س.ذ.، ج. 2، ص. 602.
S.I.H.M, 2e série, Fra., t. II, p.173 ; A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 42.

[97] إبراهيم حركات، « ابن عائشة أمير البحر في عهد المولى إسماعيل »، **مجلة دعوة الحق**، ع. 4، 1969، ص ص. 126–128.

[98] Malika Abouelwafaa, *La course salétine et ses conséquences sur les relations franco-marocaines*, Thèse de 3e cycle en histoire, dactilographiée, Lyon III, 1999-2000, pp. 223, 227-30.

[99] Roland Lebel, « Le Maroc dans les relations des voyageurs anglais au XVI, XVII, XVIII siècles », in *Héspéris*, t. IX, 1999, p. 273.
انظر أيضا: روجرز، ن.م، ص. 93–95. وحول إبراهيم ميموران، راجع: رسالة المولى إسماعيل إلى هولندا بتاريخ 26 صفر 1111هـ، مصدر سابق، سلسلة الأقاليم المتحدة رقم 1.01.08، الوثيقة رقم 12594.36.

[100] رسالة من المولى إسماعيل إلى هولندا مؤرخة برابع صفر 1099هـ، مصدر سابق، سلسلة الأقاليم المتحدة، رقم 1.01.04، الوثيقة رقم 6916، ثم رقم 6922. ثم رسالة من Martin de Arriaga إلى الملك الإسباني من مراكش بتاريخ: 12–2–1599،

Archivo General de Simancas, Espagne, S.E., Legajo 184. 36

وانطلاقا مما سبق، يمكن التساؤل عن الثوابت والمتغيرات التي تحكمت في الممارسة الدبلوماسية على عهد السلطانين، وعن طبيعة الضوابط التي ارتكزت عليها، والآليات التي دأبت على توظيفها في التواصل مع الدول الأجنبية.

إن أي فهم للتوجهات الدبلوماسية للسلطانين، لا يمكن أن يتم إلا من خلال وضعها في سياق الظرفية الدولية التي أفرزتها؛ فحقبة حكم أحمد المنصور تميزت بالصراع الإسباني العثماني في حوض البحر الأبيض المتوسط، وبعزم الإنجليز على التحالف مع المغرب لضرب مصالح الملك فيليب الثاني. غير أن السنوات الخمس الأخيرة من عهد السلطان السعدي، شهدت تراجعا للتهديدات الإسبانية ولنظيرتها العثمانية، بفعل تعدد جبهات الحروب التي كانت تخوضها هاتان الإمبراطوريتان[101].

وأحسن أحمد المنصور، في هذا السياق، استثمار التطاحن الإنجليزي الإسباني لخدمة مصالحه المتمثلة أساسا في ضمان تدفق الأسلحة ومعدات بناء السفن، وحاول قدر الإمكان تفادي الدخول في تحالف مكشوف، من شأنه إغاظة القوى المتربصة بالمغرب، وهو ما أخضع تحركاته الدبلوماسية لهاجسي التردد والحذر، ودفع الإنجليز إلى اتهامه بعدم الالتزام[102]، أمام مراهنته المتكررة على المماطلة والتسويف، إذ استخدم كل أساليب المراوغة حتى لا يقدم الدعم للأمير البرتغالي ولحملة دريك Drake[103]. ومن هذا المنطلق أظهر مهارة عالية في سياسته الخارجية التي نجحت في امتصاص الخطرين الإسباني والعثماني، وفي إرباك حسابات الإسكوريال والباب العالي، ويجد ذلك تبريره في ما راكمه هذا السلطان من تجارب بمنفاه.

بينما اتسم المحيط الدولي في عهد المولى إسماعيل بتراجع نفوذ الإمبراطوريات التقليدية، وبدخول لويس الرابع عشر في حروبه الأوربية، وما واكبهما من خضوع التفوق الاقتصادي، ومن ثم الدبلوماسي، لهيمنة دول أوروبا الشمالية الغربية، التي طمحت إلى اختراق الآفاق البحرية عبر تحرير ولوج الموانئ والقضاء على القرصنة، الأمر الذي كثف من المحاولات الرامية إلى توسيع دائرة الاتصالات مع المغرب، وجعل السلطان يبدو في ممارساته الدبلوماسية

---

[101] J. B Weiner, *Al-Mansour et l'or de Tombouctou*, in Les Africains, Paris, Jeune Afrique, t. II, 1977, p. 242. Voir Aussi : J. Brignon et autres, *Histoire du Maroc*, Paris, Hatier, 1990, p. 212.

[102] حمد بن تاويت، ن.م، ع. 8، 1963، ص. 47، راجع أيضا:
D. Cabanelas, *Proyecto de alianza...*, *op. cit.*, pp. 66-72.

[103] روجزر، ن.م، ص. 50.

أكثر إصرارا من سلفه، على تحصين البلاد من كل المخططات التي سعت إلى إرغامها على الانفتاح. وهو ما دلت عليه الصعوبات التي واجهته في التوصل إلى توافق حول جملة من مشاريع المعاهدات مع الدول الأوروبية، وأكده توظيفه المستمر للمرجعية الدينية في خطاباته الدبلوماسية التي استهدفت إظهار عظمة الإسلام وتفوقه على ملة التثليث من جهة، وإبراز أهمية عودة الخلافة إلى أسرته الشريفة بدلا عن العثمانيين، من جهة أخرى[104].

ومما يظهر حضور البعد الديني في تصوراته، أنه حين فوض لعلي بن عبد الله الحمامي التفاوض مع الهولنديين حول شروط المهادنة وافتداء الأسرى، أمره بصياغة العقد على أساس « الشروط المتعارفة الجائزة في ذلك بين العوائد البحرية والشريعة الإسلامية »[105]، بل إنه رفض رفضا قاطعا أن يفتدي الأسرى الهولنديين بالمال، معللا ذلك باليمين الذي صدر منه في الموضوع[106].

ويعد طغيان الحماس الديني على اللغة الدبلوماسية للمولى إسماعيل، من الفروق الواضحة التي ميزته من نظيره السعدي، وجعلته أكثر اندفاعا في سياسته الخارجية. غير أنه استغل الأخيرة وعلى شاكلة سلفه في تأمين العدة، إذ صرح للهولنديين أنه يبحث عنها من بلادهم ومن بلاد غيرهم، ويكثر البحث والاعتناء بها[107]، وطلب الحصول على المجاذيف « والقلوع والأحبال والسواري والكور والبارود والعدة وغير ذلك من آلات السفاين »[108]. وثارت

---

[104] رسالة من المولى إسماعيل إلى جيمس الثاني ملك إنجلترا مؤرخة بشعبان عام 1109هـ، محمد الإفراني، **روضة التعريف... (ملحق)**، م.س.ذ.، ص ص. 117–123.

[105] رسالة من المولى إسماعيل إلى هولندا بتاريخ 5 رجب 1108هـ، مصدر سابق، سلسلة الأقاليم المتحدة 1.01.08، رقم الوثيقة 12594.35. للوقوف على حضور البعدين التاريخي والديني في دبلوماسبة المولى إسماعيل، انظر:
M. Jadour, « Les usages du temps historique dans la diplomatie : le cas de Mûlay Ismaïl » in *Revue Basamat (nouvelle série)*, n° 3, Casablanca, Faculté des lettres et des sciences humaines Ben M'sik, 2008, pp. 33-43.

[106] رسالة من المولى إسماعيل إلى هولندا بتاريخ 8 صفر 1097 موافق 02–09–1686، المصدر نفسه، سلسلة الأقاليم المتحدة 1.01.04، رقم الوثيقة 6916. وحول حضور البعد الديني في دبلوماسية المولى إسماعيل، راجع:
H. De Castries, *Moulay Ismail et Jacques II, une apologie de l'islam*, Paris, Ernest Leroux, 1903, pp. 59, 62.

[107] رسالة من المولى إسماعيل إلى هولندا، بتاريخ 20 شعبان 1098هـ...، م.س.ذ.، سلسلة الأقاليم المتحدة رقم 1.01.08، رقم الوثيقة 12594.27.

[108] رسالة من المولى إسماعيل إلى قنصل هولندا، وإلى الذمي حاييم طوليدانو بتاريخ 24 جمادى الأولى 1096هـ، سلسلة الأقاليم المتحدة رقم 1.01.08، الوثيقة رقم 12594.25.
وأخرى منه إلى هولندا بتاريخ 10 رمضان 1095هـ، نفس المصدر والسلسلة، رقم الوثيقة 12594.24.

ثائرته كلما تعمد الهولنديون تزويده بأسلحة فاسدة، أو لا تتماشى مع رغباته، كما هو شأن « العدة المكسورة والبارود الحائل »، أو المكاحل القصيرة التي لا يستخدمها المغاربة، والتي توصل بها بعد عودة مبعوثه حاييم طوليدانو[109]، فرد في إحدى رسائله بالقول: « لم نر في مخالطتكم ربحا ولا نفعا، إذ كل ما جاءنا من عندكم من العدة الأولى ولا الثانية، مع خديمنا المعلم بن ديبة التطاوني، ومع خديمنا حسن اشكيرد لا خير فيها ولا في صنعتها، ففي أيام قلائل تكسرت منها مكاحل كثيرة... »[110].

والملاحظ أن السلطان العلوي كان حذرا أيضا في تعامله مع الدول الأوروبية، فقد زاوج بين الأسلوب التفاوضي، وبين رفع راية الجهاد لاقتحام الثغور المحتلة، مما أوقع مبعوثيه أحيانا في أوضاع لا يحسدون عليها. فسرعان ما تعرض « إبن تورا دي زاري » للاعتقال من قبل الإنجليز، بعد أن أسرت سفنهم من قبل مجاهدي سلا[111]، لأنهم وجدوا في ذلك تناقضا صارخا مع المهمة السفارية التي قدم المبعوث من أجلها.

فكيف كانت نظرة المخزن للدبلوماسية؟ أأولاها السلطانان العناية اللازمة لضمان حضورهما الفاعل في الساحة الدولية؟ أم أن الأخيرة هي التي أدخلتهما في منظومتها، وكرست لديهما وعيا بأهمية المكاسب التي يمكن تحقيقها لخدمة سياستيهما الداخليتين؟

إذا كان من المسلم به أن حقبتي حكم السلطانين تزامنت مع بدايات نضج القوة الاقتصادية للدول الأوروبية، التي أضحت تدرك تمام الإدراك البعد الإستراتيجي لسلاح الدبلوماسية في جني أرباح طائلة، وفي مد النفوذ إلى المناطق الحيوية في العالم، فإن مؤسسة المخزن اضطرت من جانبها إلى الانخراط ولو جزئيا، في تحمل تبعات ذلك المد الذي أصبح جارفا، فحاولت الاستفادة منه قدر الإمكان، في توفير حاجياتها، التي تخدم بالدرجة الأولى آليات تمتين هياكلها على الصعيد الداخلي؛ بمعنى أن الدبلوماسية ظلت تعكس، من منظور السلطانين، أداة من الأدوات لإظهار تعاليهما أمام أتباعهما وخصومهما على السواء، ولإثبات قدرتهما على الاستمرار في تسيير شؤون البلاد، الذي يستمد بدوره من إبراز معالم التفوق على القوى الخارجية. وفي هذا الصدد شكلت الهدايا التي اعتاد المبعوثون حملها خلال عودتهم

---

[109] رسالة من المولى إسماعيل إلى هولندا بتاريخ صفر الخير 1097هـ، ...، م.س.ذ.

[110] رسالة من المولى إسماعيل إلى هولندا، بتاريخ منتصف ذي القعدة الحرام عام 1101هـ، سلسلة الأقاليم المتحدة رقم 1.01.08، رقم الوثيقة 12594.30.

[111] روجرز، ن.م، ص ص. 115، 118.

من مهماتهم، إحدى الوسائل التي اعتمد عليها المخزن لزعزعة المخيلات، وكأن قيمتها تجسد جزية، وتعبر عن درجة اعتراف الآخر بقوته.

وكان المولى إسماعيل متشددا بشأن الهدايا، ويلح على أن تتماشى مع مقامه، فمرة استصغر ما أرسله له الهولنديون قائلا: « فما ألقينا فيها تحفة مليحة ولا عدة صحيحة...وإن كان فيها حويجات من التحف فقد أفسدها هوى البحر...وليس فيها ما يهديه الناس لأمثالنا، ولا ما تقصد به الملوك من الأقطار البعيدة »[112]، بل إن معاهدة مغربية هولندية تضمنت بندا يربط تنفيذ شروطها، واستكمال مقتضياتها بوصول الهدية[113]. وفي الوقت الذي كان فيه المولى إسماعيل يرسل الهدايا إلى الهولنديين[114]، لم يسجل إصرار من قبل هؤلاء على الربط بينها وبين استمرار علاقاتهم مع المغرب.

ويمكن القول إن الدبلوماسية المخزنية بقيت في مدها وجزرها، مطبوعة بطابع أخلاقي وديني مستوحى من قاعدة الفصل بين دار الإسلام ودار الحرب، وإن ظهر السلطانان بمظهر أكثر انفتاحا في تعاملاتهما، اتسم بالحركية القائمة على الرغبة في استثمار الظروف لصالحهما، والتكيف مع المستجدات الطارئة، لكن الآليات التي كرساها لهذا الغرض عبرت عن موقف انتظاري انطلق من اعتبار الفعل الدبلوماسي، إما باعتباره رداً على المبادرات المتخذة من قبل الدول الأجنبية، أو قناة من القنوات التي يمكن اللجوء إليها لقضاء حاجة معينة، ولمدة محدودة.

والخلاصة أن الدبلوماسية المخزنية على عهد السلطانين، بالرغم من افتقارها للوسائل التي كان من الممكن أن تساعدها على الإشعاع، فإنها أسهمت في تنشيط الأحداث الدولية، نظرا لقوة شخصيتيهما، وللضرورات التي فرضها الموقع الجغرافي للبلاد، إذ تم الحرص على ربط العلاقات مع كل الدول الأوروبية، وعلى تتبع مسار الأحداث السياسية والاقتصادية

---

[112] رسالة من المولى إسماعيل إلى هولندا بتاريخ 26 صفر 1111هـ، **الأرشيف الوطني الهولندي لاهاي**، سلسلة الأقاليم المتحدة رقم 1.01.08، رقم الوثيقة 12594.36.

[113] المعاهدة المغربية الهولندية بتاريخ 13-12-1682، محمد الإفراني، **روضة التعريف...** (ملحق)، م.س.ذ.، ص. 96.

[114] أرسل مثلا إلى هولندا ثلاثة أسود، رسالة منه إلى هولندا مؤرخة بسادس شعبان 1094هـ...، م.س.ذ.، سلسلة الأقاليم المتحدة رقم 1.01.08، رقم الوثيقة 12594.22. وحول ظاهرة الهدايا راجع:
A. Kaddouri, « Les présents comme institution dans les relations internationales : le cas du Maroc et Pays-Bas au XVI^{e}-XVII^{e} siècles », in *Le Maroc et la Hollande : études sur l'histoire, la migration, la langue et la culture : actes du 2^{e} colloque maroco-néerlandais tenu du 12 au 15 avril 1988 conjointement aux universités de Leiden et Amsterdam*, Rabat, Faculté des lettres, 1990.

بالخارج، وإن كان لغياب البعد الاقتصادي عن ممارساتها أكبر الأثر على حجم المنافع التي من شأنها تحريك عجلة التطور، وتمكين البلاد من تجاوز مظاهر التقطع.

ما يظهر من سياق المقارنة بين آليات الممارسات الدينية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية للسلطانين وأبعادها، أن هناك ثوابت في تجربتيهما ارتبطت بطبيعة أسس النظام المخزني والبنية الاجتماعية التي حكماها، وأن ثمة متغيرات تجسدت في تباين مؤهلاتهما الشخصية، وحجم إرادتيهما التحديثيتين في علاقتهما بالظروف الداخلية والدولية، وإن كان من الواضح أن احتكار تلك الممارسات، وتكييفها مع تصوراتهما، عكسا من منظورهما تحصين السلطة لمواجهة الخصوم، ولقطع الطريق أمام كل قوة تسعى إلى المس بتعاليهما وتفردهما. فما هي مضامين مفهوم مؤسسة المخزن وأبعاده انطلاقا من المقارنة بين تجربتي حكميهما؟ ومن ثم أيمكن بناء نسق مفاهيمي حول ماهية هذه المؤسسة، مستمد من أوجه الاستمرارية التي طبعت أسس تصوراتهما السياسيتين؟ وما هي طبيعة المعيقات التي جسدت مكامن الهشاشة في نظاميهما؟

القسم الثالث

منظومة المخزن: المضامين والمعيقات

الفصل الأول

مفهوم المخزن

المخزن؛ السياق التاريخي للمفهوم

يثير مصطلح المخزن بصفته مفهوماً متداولاً متداول في الخطاب التاريخي بالمغرب، جدلا نظريا حول ماهيته وكنهه ووظائفه وطبيعة حضوره. ويعزى هذا الجدل في المقام الأول إلى بداهة مضمونه المعجمي، مقابل تعقد حمولاته ودلالاته وتشابكهما في القاموس السياسي المغربي. وأفرز هذا الوضع تباينا في الآراء بين الباحثين، إذ تم تناول مضمون المخزن باعتباره معطى بديهيا علينا التسليم به، أو على أساس أنه بنية سياسية معقدة وصعبة التحديد، تحتاج إلى مزيد من التمحيص للكشف عن مكوناتها، وللوقوف على مراحل تطورها، بينما راهن تيار ثالث على جعله نظاما سياسيا له خصوصيات مميزة انفرد بها المغرب.

ووظف كل اتجاه من هذه الاتجاهات الثلاثة نقط انطلاق، وأدوات منهجية خاصة به، مما أفضى إلى بروز تصورات مختلفة، لا تساعد على الخروج بمفهوم محدد قادر على وضع آليات مضبوطة لمؤسسة المخزن. ولما كان هذا المفهوم قد ظهر كما أسلفنا، منذ العصر الوسيط. فما هو السياق التاريخي الذي تبلورت فيه هذه المؤسسة بشكل جلي بصفتها منظومة محددة القواعد؟ وإلى أي حد يمكن، مقاربتها بنظرية الدولة انطلاقا من ممارساتها على عهد السلطانين؟

ظروف التبلور

وثمة شبه إجماع على أن مؤسسة المخزن أصبحت منذ العصر الحديث تدل على مجموع التنظيمات الإدارية، التي تشكلت تدريجيا بفعل الضرورات الداخلية المتمثلة في الحفاظ على الأمن وتحصيل الضرائب، ثم التزامات السياسة الخارجية وما واكبها من تبادل المبعوثين، وتوقيع الاتفاقيات التجارية، وافتداء الأسرى؛ كل ذلك أضفى على المخزن تدريجيا شكل مؤسسة سياسية حقيقية[1]. ترى أارتبط تدعيم هياكل هذه المؤسسة فعلاً بالصعوبات التي واجهتها البلاد داخليا وخارجيا، من خلال اتساع الامتداد الترابي وما رافقه من امتناع

---

[1] *Encyclopédie de l'islam*, t. VI, pp. 131-2.

بعض المناطق عن دفع الضرائب، ثم عبر الحضور المستمر للتهديدات الخارجية، مما نجم عنه بالضرورة تزايد في حجم الأجهزة الإدارية والعسكرية ونوعيتها؟ أم أن صعوبات من هذا القبيل حالت، على العكس من ذلك، دون تعزيزها بفعل عدم تدخل المركز بشكل كبير في الشؤون المحلية[2]، وهو ما شكل عرقلة في وجه ترسيخ أساليب المركزة الإدارية؟

والمؤكد أن السيطرة على طرق التجارة البعيدة المدى، وخاصة تجارة الذهب والعبيد، شكلت وسيلة من وسائل تحصين تلك الأجهزة، فأسهمت في ظهور مجموعة من البنيات المرتبطة بالمخزن، إذ أصبح يجسد سلطة سياسية تشرف على تنظيم النشاط التجاري، الذي نتج عن تحول شرايينه إلى المحيط الأطلنتي بفعل وصول العثمانيين إلى الجزائر، إضفاء طابع التنظيم السياسي والإداري إلى حد كبير على مكوناته. بل أفضى الاحتكاك بالأتراك إلى اقتباس بعض المظاهر التي أسهمت بصماتها في تحديث هياكله[3]. وفي الوقت الذي يمكن فيه اختزال ظهور هذه المؤسسة في عوامل لها علاقة بالتجارة، فإنه وجبت الإشارة إلى أن الدولة في أوروبا تطورت واستمرت بفعل توسع الاقتصاد الزراعي، ولم تساهم التجارة في ذلك إلا بشكل ثانوي[4]. وحتى إذا كان المجتمع المغربي قد استفاد من عائدات التجارة البعيدة المدى، فإن هذا النشاط ظل تأثيره محدودا على مستوى البنية الإنتاجية للقبيلة، في الوقت التي استفادت منه المدن بشكل أكبر، ومرد ذلك إلى الاحتكار الذي كان يمارسه السلطان لمختلف أوجه المبادلات[5].

والظاهر أن التجارة أسهمت بصفة فاعلة في تمويل الخزينة السلطانية، لكن دون أن تتمكن مواردها من إحداث تغيرات جذرية، تتمثل في توفير قاعدة مادية صلبة، يمكن للمخزن المراهنة عليها في تطوير آلياته كما حدث بأوروبا مثلا، بل ظل دورها ظرفيا. وعموما، يمكن

---

[2] برتران بادي، **الدولتان...**، م.س.ذ.، ص ص. 123، 137.

G. Balandier, *L'anthropologie...*, *op. cit.*, p. 169.

[3] محمد شقير، **تطور الدولة المغربية...**، م.س.ذ.، ص. 135. انظر أيضا:

E. Reynier, *L'ancien makhzen...*, *op. cit.*, pp. 5-7.

B. Harakat, « Le makhzen saâdien », in *R.O.M.M.*, n° 15-16, 1973, p. 43.

[4] برتران بادي، ن.م، ص. 117.

[5] M. Salaheddine, « Etat-makhzen, Coercition et consensus », in *Lamalif*, n° 176, 1986, p. 71.

اعتبار عهد السعديين، وخاصة عهد أحمد المنصور، كما بين ذلك مجموعة من الدارسين، المرحلة التي أصبح فيها جهاز المخزن يحمل دلالة « دولة » أو « سلطة مركزية ». إذن لماذا بالضبط القرن السادس عشر وتحديدا عهد أحمد المنصور؟

الراجح أن الضغوط الخارجية التي شهدها المغرب خلال هذه المرحلة ألقت بثقلها على هذا الجهاز؛ فالتهديد العثماني ظل جاثما بالرغم من الاتفاق على جعل وادي تافنا حدا فاصلا بين المغرب والجزائر[6]، واستحوذ الإيبيريون على بعض الثغور الساحلية مما أدى إلى ظهور نوع من الوحدة السياسية والإثنية داخل مجال ترابي، أصبح أكثر تمييزا من منظور السلاطين والنخب الدينية والمتعلمة، بالرغم من ضعف الوعي بمفهوم الحدود خاصة لدى القبائل[7]. كما عرف الربع الأخير من القرن السادس عشر، حكم أحمد المنصور الذي تميز بكفاءته وقوة شخصيته، إذ عمل على إعادة تنظيم المخزن، انطلاقا من التجربة التي اكتسبها في منفاه لدى الأتراك رفقة أخيه، فهو « بحق الملك الوحيد قبل القرن العشرين، أصالة عن نفسه وكوارث أخيه عبد الملك، الذي خطط لسياسة وطنية عصرية » واتسم ملكه بالعظمة والسؤدد[8]، كما أن المولى إسماعيل بدوره «استطاع أن يحيي بالوسائل المتوافرة لديه، « المغرب التاريخي »»[9]. لكن أيحق لنا الحديث انطلاقا من مرحلتي حكم السلطانين عن المخزن باعتباره دولة[10]؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي مضامينها على اعتبار أنها نموذج للتشكيلات العربية الإسلامية؟

دلالات مفهوم المخزن

لقد مثل كنه المخزن نمطا سلوكيا ونهجا اقتدت به الدول المتعاقبة على حكم المغرب،

---

[6] A. Laroui, *Les origines..., op. cit.*, p. 58.

[7] عكاشة برحاب، « مفهوم الحدود في الوثائق المغربية منذ احتلال الجزائر إلى سنة 1912 »، ضمن: **المجالات الحدودية في تاريخ المغرب**، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1999، راجع أيضا:
Les espaces frontaliers dans l'histoire du Maroc, Casablanca, 1999, p. 43 ;
A. Laroui, *Les origines..., op. cit.*, p. 422, note 1.
ويلاحظ استعمال السلاطين في مراسلاتهم الدبلوماسية لكلمة المغرب، انظر على سبيل المثال: رسالة أحمد المنصور إلى إليزابيث الثانية بتاريخ 20 جمادى الأولى عام 988هـ. ورسالة المولى إسماعيل إلى لويس XIV بتاريخ 15 ربيع الثاني 1093هـ؛ أوردهما محمد بن تاويت، « من زوايا التاريخ المغربي »، **مجلة تطوان**، ع. 7، 1962، ص. 131، وع. 8، 1963، ص. 75.

[8] عبد الله العروي، **مجمل...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 59.

[9] **ن.م**، ص. 87.

[10] A. Laroui, *Les origines..., op. cit.*, p. 43.

لتنظيم الجيش، ولتدبير الشأن العام، كما ذكر المولى إسماعيل في إحدى رسائله، التي ميز فيها بين الدولة باعتبارها نظاماً لتعاقب الأسر الحاكمة، وبين المخزن بوصفه طريقة عمل، حينما قال: « وكل دولة جاءت بعد أخرى تجد الجيش قدامها موجودا موفرا، مدربا على سلوك طريقة المخزن ومعرفة قوانينه وطريقته وسيرته... »[11].

والثابت، أن سيرة المخزن لم تقتصر على المجال العسكري، بل امتدت لتشمل التقاليد المتعلقة باللباس والأكل، والأثاث، والأخلاق وغيرها. فلممارسة هذه المهام، لابد من التدرب عليها بهدف إتقانها على يد العارفين والعارفات بها، إذ تعلم محمد الشيخ السعدي قواعد الأكل واللباس والتنقل بدار المخزن على يد قاسم الزرهوني والعريفة بنت خجو. « وكانت (بنت أحمد بن صالح الليريني) تدخل إلى دار السلطان مولاي إسماعيل الحسني، وتشير على الجواري الإماء بسيرة المخزن من الملبس والمفروش والمأكول والأدب وغير ذلك مما كان عليها والدها في سيرته... »[12]. لكن الغريب أن مؤرخا رسميا مثل عبد العزيز الفشتالي الذي وصف عهد أحمد المنصور بدقة متناهية، اقتصر في كتابه **مناهل الصفا** على استخدام مصطلح الدولة، ولم ترد لديه عبارة المخزن إلا في مناسبة واحدة، وهو يصف قصر البديع، وتحديدا قبة التيجان التي اعتبرها « شعار سقف المخزن »[13]. أتعمد الفشتالي ذلك، مادام أنه ألف الكتاب بأمر من ولي نعمته للتعريف بحكمه لدى المشارقة، فتفادى استعمال عبارة المخزن التي ربما كان يدرك أنها لا تستعمل إلا بالمغرب؟ أم أن موقفه هذا يعبر عن وجود تباين بين المفهومين؟

وبالإجمال تضمن مفهوم المخزن معاني كثيرة يصعب اختزالها في صفة معينة[14]، لا تراعي الجوانب الأخرى المشكلة لبنيته؛ لأن أي تحليل أحادي المنظور لن يفضي إلا إلى التعسف عليه، وتشويه مضامينه. وفي هذا السياق، حاولت بعض القراءات أن تنطلق من الحمولة اللغوية لمفهوم المخزن، بهدف الربط بين ماهيته ووظيفته، فاعتبره اتجاه أول أكبر مستودع للحبوب والمواد الغذائية بالمطامير والأهراء، التي تنتشر في كل أنحاء البلاد، وأن قاعدة سلطته

---

[11] رسالة من المولى إسماعيل إلى علماء الأزهر، المصدر نفسه.

[12] المجهول السعدي، ن.م، ص ص. 28—29. محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 4، ص. 239. محمد مقر، **اللباس المغربي...**، م.س.ذ.، ص ص. 204—208.

[13] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 258.

[14] F. Fumey, *Choix de correspondances marocaines...*, *op. cit.*, pp. 141-50. A. Laroui, *Les origines...*, *op. cit.*, p. 121.

تستمد من فكرة التراكم والخزن[15]. ومن ثم يمكن الاستنتاج أن مهمة المخزن حصرت في وظيفة من وظائفه ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وعسكرية كما أوضحنا.

وراهن اتجاه آخر على التحليل نفسه لكن بشكل موسع، إذ عرف المخزن باعتباره مؤسسة هدفها الأول تحقيق تراكم للوسائل الأساسية للسلطة[16]، من خلال توفير احتياطات دائمة للأموال والأسلحة والأقوات والتموين بمختلف أنواعه، حيث يخزن الكل في أماكن محصنة تخضع لمراقبة عسكرية صارمة. ومن هذا المنظور، يظهر المخزن كمجموعة بشرية هدفها الأساس هو ضمان الحصول على التموين من البوادي، لتحقيق حاجياتها الخاصة، ولاستخدام الفائض كوسيلة اقتصادية وسياسية[17]. وبذلك تم النظر إليه كجهاز منفصل عن المجتمع، يسعى في المقام الأول إلى تأمين مصالحه الخاصة.

أما الاتجاه الثالث فرأى في المخزن تنظيما يبدو على شكل خزان للسلطة السياسية والإدارية والعسكرية، أي حكومة سلطانية مهمتها تسيير شؤون البلاد[18]، كانت تعبر في الماضي عن الخزينة المالية، ثم انتقلت للدلالة على كل تنظيم إداري يعيش من قريب أو بعيد من هذه الخزينة. وهو تأويل يحيلنا على مفهوم « الباب العالي » الذي كان يدل بدوره على قصر السلطان، ثم أصبح يعبر عن الدولة العثمانية باعتبار أنها تزاول نشاطها داخل أسوار القصر[19].

والظاهر أن آفة هذه القراءات تكمن في تعاملها مع مضامين المخزن، انطلاقا من الهواجس التي حكمت اهتماماتها النظرية، فاستثمرت بنيته الدلالية الغنية التي توحي بعدة تأويلات،

---

[15] B. Rosenberger, « Calamités, sécurité, pouvoir : le cas du Maroc XVII^e^–XVIII^e^ », in *Peuples méditerranéens*, n° 27-28, avril-septembre, 1984, p. 262 ; Du même auteur, *Société, pouvoir..., op. cit.*, pp. 72-3 ; J. Berque, *Ulémas..., op. cit.*, p. 268.

[16] A. Hammoudi, *Sainteté, pouvoir..., op. cit.*, p. 615. Voir également, J. Berque, *Ulémas..., op. cit.*, pp. 267-8.

[17] N. Michels, *Une économie de subsistance : le Maroc précolonial*, Institut français d'archéologie orientale, 1997, vol 2, p. 539.

[18] R. Cherifi, *Le makhzen politique..., op. cit.*, pp. 17-8. Voir aussi : R. Jamous, *Honneur..., op. cit.*, pp. 222-41.

[19] عبد الرحيم بنحادة، **المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر**، زغوان، مؤسسة التميمي، 1998، ص. 229. انظر أيضا:

Encyclopédie de L'islam, t. VI, p. 132.

وعن إطلاق تسمية دار المخزن على قصر السلطان بفاس، راجع: روجي لوطورنو، **فاس قبل الحماية**، ج. 1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، 1986، ص. 148.

لاستنباط تصورات تمس بشكل أو بآخر جانبا من وظائفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والإدارية، مما أسقطها في معضلة الاختزال التي أفقدت مؤسسة المخزن وحدتها المفاهيمية، التي تتجاوز أبعادها الوظائف السابقة لتمتد إلى ما هو ثقافي وديني، وإلى كل مجال يتداخل فيه حضورها ماديا ورمزيا، فمثلا إذا سلمنا بأن المخزن لم يكن إلا بؤرة للتراكم، إذن لماذا لم يتحول إلى طبقة؟

وينطبق الطرح نفسه على التيارات التي ارتكزت على المغالاة والإفراط في النزعة السوسيولوجية، فتناولت المخزن من زاوية محددة، إما باعتباره يجسد سلطة المدينة مع التركيز على التناقض بين الشرع/العرف، وهذا هو رأي المستشرقين والعلماء أيضا، أو كون المخزن عبارة عن زاوية، وهذا هو تصور الأنثروبولوجيين الذين اعتبروا أن كل زاوية هي مخزن مصغر. أما تيار ثالث فحدد المخزن إما كقبيلة في سدة الحكم، أو كجيش في محاربة العدو، أو كمنظومة فيودالية[20]. وتتجلى نقطة ضعف هذه التيارات، حسب عبد الله العروي، في انطلاقها من الحاضر أو من سنة 1900م، أي من واقع هش ومتفكك كما رآه الأوربيون[21]. مما يعني أنها أهملت في تحليلاتها البعد التاريخي لمؤسسة المخزن، التي نمت في رحم مدى زمني طويل أسهم في تشكيل بنياتها وصقلها. وعلى هذا الأساس، لا يمكن مقاربة مفهوم المخزن بواسطة استخدام القاموس المفاهيمي للسوسيولوجيا[22]، بل يجب توظيف النصوص التاريخية، وإن كان جلها يعكس رؤية المخزن، لإعادة قراءة أسس السلطة وتفكيك عناصرها[23]، باعتبارها ظاهرة مستمرة في الزمن ولا يمكن الاقتصار في دراستها بأي حال من الأحوال، على مرحلة معينة من تاريخها، وهنا تجلت أهمية التاريخ المقارن بين حكم سلطانين بارزين خلال العصر الحديث في الوقوف على ثوابتها ومتغيراتها.

والمثير للانتباه أن الإسطوغرافية المحلية تخلت عن استعمال مصطلح المخزن في معناه اللغوي الأصلي، وعوضته بعبارة الخزين والخزينة، وهو ما يؤكد وجود نوع من الفصل بين مضمونه اللغوي والسياسي. غير أن السؤال الأساس الذي انطلقنا منه في مدخل هذه الدراسة، وظل يلقي بثقله على المهتمين، في سياق المقاربة بين المؤسسات السياسية الإسلامية

[20] A. Laroui, *Les origines..., op. cit.*, pp. 121-2.

[21] *Ibid*, p. 70.

[22] إدريس بنعلي، ن.م، ص. 216.

[23] A. Laroui, *Les origines..., op. cit.*, pp. 68-70.

وبين مثيلاتها في أوروبا يتعلق بمقاربة المخزن بالدولة.

هل مثل المخزن دولة؟

إذن لماذا هذا السؤال؟ أيعبر عن هموم المؤرخ بقدر ما يعبر عن انشغالات عالم السياسة؟ هل الهدف من هذه المقاربة تشخيص التماثل أم التنقيب عن الخصوصيات؟

لقد أثار هذا الموضوع ومازال نقاشا طويلا بين الدارسين الذين حاولوا، حسب مشاربهم وعدتهم المنهجية، إثبات أو نفي صفة الدولة عن المخزن؛ فعلماء السياسة انطلقوا في تحليلاتهم من اعتبار المخزن معطى ثابتاً أفرزته ضرورات جغرافية وأنثروبولوجية واقتصادية[24]، بينما تناوله الباحث في حقل التاريخ باعتباره ظاهرة زمنية سعى إلى تتبع مسارها.

وكشفت الدراسات المقارنة أن ظهور الدولة ارتبط بعجز العلاقات الاجتماعية ذات الطبيعة التقليدية، والقائمة على التكافلات والصيغ الفردية، عن حل أزمات المجتمع. غير أن مجتمعات العالم الإسلامي لا تخضع لهذه القاعدة، بفعل غياب العلاقات الإقطاعية على النمط الأوروبي بها، ومتانة صيغ التضامن الجماعي، وهيمنة علاقات التبعية الشخصية، وانعدام الصراع بين الفرد والجماعة، وعدم وجود نموذج تراتبي وبيروقراطي يقوم فيه الحكم على الفصل بين السياسي والديني. مما عرقل تدعيم الدولة الذي ارتبط في التاريخ الأوروبي بسعيها الدائم لاحتكار أية وظيفة سياسية توجد خارج سلطتها. ولقد أسهم ذلك في تزايد مواردها، وتقوية بيروقراطيتها، وتوطيد دعائمها على حساب كل أشكال المعارضة التي واجهتها. بينما أسفر تعرض الدولة في العالم الإسلامي لأبسط تحد عن إضعافها[25]. وفسر ماكس فيبر ذلك بعدم انخراط المجتمعات الإسلامية في التطور الرأسمالي، نظرا لطبيعة بنياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، المتسمة بغياب الفيودالية، وبغلبة النزعة الباترمونيالية Patrimonialisme وما أسماه بالسلطانية Sultanisme القائمة على التحكم المطلق للسلطان في المجتمع[26]. كما رأى جون فرانسوا بايار J. François Bayart أن الدولة الحديثة هي

---

[24] *Ibid*, p. 69, note 4.

[25] برتران بادي، **الدولتان...**، م.س.ذ.، ص ص. 121، 126، 137.
راجع أيضا للمؤلف نفسه:
B. Badie, *Culture et politique*, Paris, Economica, 3e édition, 1993, p. 110.

[26] Max Weber, *Economie et société*, t. I, Paris, Plon, 1971, pp. 308-10. Voir également :
A. Kazancigil, « Théories de l'Etat.., » *op. cit.*, p. 70.

أوروبية المنشأ تم اقتباس آلياتها بهدف إعادة زرعها في مجتمعات أخرى[27]. ترى أتنطبق هذه الوصفة العامة للمجتمعات الإسلامية على المغرب الحديث في عهد السلطانين أحمد المنصور والمولى إسماعيل؟ أم أننا فقط أمام قواسم مشتركة تستدعي البحث عن الخصوصيات؟

يبدو أن البنيات الخاصة توجد إلى الحد الذي يصعب فيه الحديث عن تماثل شامل، فأي مظهر من المظاهر السابقة التي تمثل أوجه الشبه، يمكن تقدير دوره حسب طبيعته وحجمه داخل كل مجتمع إسلامي، وهو ما عبر عنه أحد الدارسين بالقول: « من المعروف أن الدولة الأوروبية الحديثة وليدة عملية تاريخية انتهت إلى صيغة الدولة ولم تبدأ بها، وهذه الحقيقة التي يتحاشى الاعتراف بها عدد لا بأس به من جمهرة الفلاسفة السياسيين الأوروبيين المعاصرين... أما في ديار الإسلام، شأنها شأن البلدان الأخرى، فإنها لم تشهد هذه العملية التاريخية التراكمية، تبعاً لذلك فإن تطور مجالها السياسي مختلف عن نظيره الأوروبي »[28].

وبالرغم من عدم وجود نظرية للدولة في الفكر الإسلامي القديم، بما فيه فكر ابن خلدون، فإن دولة السلطنة كما يصفها عبد الله العروي، تعني التسلط والقهر والاستئثار بالخيرات من قبل جماعة مستقلة مجسدة في شخص السلطان، الذي يملك الخزينة والبيروقراطية والجيش[29]، ويسخر الكل لخدمة إدارته بهدف الحفاظ على سلطته ودوام حكمه[30]. فالاستبداد المطلق، والتتبع الدقيق اللذان مارسهما السلطان وأعوانه، أعاقا على مستوى البنيات الاقتصادية والاجتماعية تهيئ الأرضية الملائمة لنشوء الدولة على النمط الأوروبي الحديث[31]. وأمام هذا التصور أين تتموضع مؤسسة المخزن انطلاقا من حكمي السلطانين كما وقفنا على بنياتها طيلة فصول هذا العمل؟

إن ترجمة مصطلح « المخزن » بمفهوم « الدولة » بالمعنى الحديث أمر في غاية المجازفة؛ نظرا لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الغنى الدلالي لهذا المصطلح من جهة، ولأن المخزن من جهة

[27] J. François Bayart, *La greffe de l'état*, Editeur Karthala, Collection Hommes et Sociétés, 1997.

[28] فؤاد إبراهيم، **الفقيه والدولة...**، م.س.ذ.، ص. 35.

[29] عبد الله العروي، **مفهوم الدولة...**، م.س.ذ.، ص ص. 89، 108، 115، 125.

[30] كمال عبد اللطيف، **في تشريح أصول الاستبداد...**، م.س.ذ.، ص. 189.

[31] Voir aussi : S. N. Eisenstadt, *Analyse comparée de la formation de l'Etat selon le contexte historique*, in *Revue internationale des sciences sociales*, n° 153, septembre 1997, p. 676-7. A. Kazancigil.., *op. cit.*, p 73.

أخرى لم يكن كيانا مجردا، يقوم من خلاله السلطان بدور محدد، وإنما كان جهازا يدل في الوقت نفسه على كل الأشخاص المرتبطين بشخص السلطان، أو بأحد ممثليه، وعلى مجموع الوظائف المخولة لهم، والتي تنبني على علاقات التبعية الشخصية[32]. وهكذا تجسدت السلطة في ثلة من الأفراد إلى درجة يصعب فيها الفصل بين المصالح العامة والمصالح الخاصة، فالكل مبدئيا، وكما رأينا، في ملكية السلطان، وينتج عن الخلط بين المصلحتين خضوع الأولى للثانية[33].

وفي هذا الإطار، ميز عبد الله العروي معنيين من بين المعاني المتعددة لمصطلح المخزن في مغرب القرن التاسع عشر؛ المعنى الضيق يقصد به الجيش والبيروقراطية، وكل من يتقاضى راتبا من بيت مال السلطان، وحدد مهمة هذا الجهاز في الحفاظ على الأمن بالمدن على الخصوص. ويشمل المعنى الواسع المخزن بمفهومه الضيق ثم الخاصة، وقبائل الكَيش، والشرفاء والمرابطين المنتشرين بالبوادي، وكل من يحصل على صلات أو ظهائر توقير واحترام[34]. وخلص إلى القول إننا أمام بنية خاصة لها نظامها وشكلها وعقلانيتها، لكنها متداخلة بشكل غامض في أحشاء المخزن، التي يصعب الفصل فيها بين المقدس والديني والمدني والعسكري[35]. وهو تقييم ينسحب في رأينا، على المغرب منذ القرن السادس عشر، وتجسده بكل جلاء مرحلتا حكم أحمد المنصور والمولى إسماعيل. وهكذا فتداخل هذه العناصر وتعارضها جعل من العسير تشخيص دولة بمواصفات مثيلتها في أوروبا العصر الحديث. فبما أن نمو الدولة بأوروبا ارتبط ارتباطا عضويا بالطبقة الوسطى، وبما أن المخزن لم يكن مؤسسة مفصولة عن المجتمع، أو لم تكن تمثل مصالح طبقة معينة، فمن باب المجازفة مقاربة هذه المؤسسة بالمفهوم الأوروبي للدولة.

لقد أدى تحول الطرق التجارية إلى المحيط الأطلنتي، وأفول تجارة القوافل الصحراوية بفعل الاكتشافات إلى خلخلة هياكل المخزن[36]، الذي اضطر إلى إيجاد آليات جديدة للتكيف

---

[32] عبد الله العروي، ن.م، ص. 129؛ كمال عبد اللطيف، ن.م، ص. 177.
G. Balandier, *Anthropologie..., op. cit.*, p. 169.

[33] G. Gengembre, *La notion d'Etat..., op. cit.*, p. 99 ; N. Elias, *La société de cour*, p. XIX.

[34] A. Laroui, *Les origines..., op. cit.*, pp. 120-1.

[35] *Ibid*, p. 124.

[36] M. Morsy, « Réflexion sur le système politique… », *op. cit.*, p.120.

مع الضغوط الخارجية التي أصبحت البلاد هدفا لها، وذلك من خلال تعبئة السكان ضداً على العدو الأجنبي. لكن مادام أن تكوين نموذج معين للدولة لا يرتبط فقط بأهداف الحكام ووسائلهم، بقدر ما يستمد أهميته من القوى التي تكون المجتمع[37]. وما دام أن أي فهم لنشوء الدولة لا يمكن أن يتم بمعزل عن تحليل القاعدة الاجتماعية، التي تعتبر مصدر كل سلطة[38]، فإن محاولات هيكلة البنيات السياسية لم تكن نتيجة تطور داخلي كما حدث بأوروبا، بل بقيت حبيسة جهاز المخزن الذي وظف في عهد السلطانين أحمد المنصور والمولى إسماعيل، كما أوضحنا من خلال الفصول السابقة، التجارة البعيدة المدى وليس التجار لتعزيز هياكله وتحديثها. واستمر في ممارسة سياسة تقوم على الحفاظ على التوازن الاجتماعي، وعلى تفادي أي خلل من شأنه المساس بأشكال حضوره، وذلك عبر التحكم ولو غير المباشر، في مواطن السلطة على المستوى المحلي وتوظيفها لفائدته، ومن خلال تشديد المراقبة على ما تبقى من موارد تجارة القوافل، وإثقال كاهل السكان بالضرائب لتعزيز وسائله العسكرية والإدارية، وهي المظاهر التي سنفصل فيها حين حديثنا في الفصل الأخير عن مكامن الهشاشة. ومن ثم، توحي وظائف المخزن ووسائله، بوجود نظام له أسسه وقواعده ومنطقه الخاص الذي يعتبر السلطان نقطة رسوه، لكنه لا يعكس محتوى الدولة في القاموس الأوروبي الحديث. فهل يمكننا الحديث عن سلطة مركزية؟

تبدو هذه الاستعارة أكثر ملاءمة لمقاربة مفهوم المخزن في العصر الحديث[39]، بالرغم من كون مضمونها فضفاضا، لكنها تعبر أكثر عن طبيعة تداخل الأشكال المادية والرمزية لحكم السلطانين السعدي والعلوي، الذي وإن كان تحت وصاية الشرع، فقد تمتع بصلاحيات واسعة جعلت منه وسيلة أساسية لقيادة المجتمع، فمارس بصفته جهازاً سياسياً سلطة الدولة المركزية، ولم يكن دولة دينية[40]. بمعنى أنه وظف الشريعة لكنه خضع للمنطق السلطاني الذي مارس سياسة خلال عهدي كل من أحمد المنصور والمولى إسماعيل، قامت على تنظيم الجيش وتحديثه، وعلى تكثيف العلاقات التجارية والدبلوماسية مع الخارج[41]. ألم تشكل هذه

---

[37] W. P. Blockmans, « Les Institutions représentatives… », *op. cit.*, p. 133.

[38] M. Morsy, « Réflexion sur le système politique… », *op. cit.*, p. 118.

[39] N. Michels, *Une économie de...*, *op. cit.*, p. 540.

[40] J. Berque, *Ulémas...*, *op. cit.*, p. 266.

[41] *Ibid*, pp. 13, 21, 38, 242.

المظاهر بعض أسس قيام الدولة الوطنية في أوروبا؟ البين أن ميلاد الأخيرة ارتبط بمظاهر أخرى أكثر أهمية تمثلت في الثورة التقنية والثقافية التي أسهمت في تنشيط الاقتصاد، وفي التخلي عن الشعور بالولاء للأسرة وللجماعة وللتنظيم الديني لفائدة الدولة، في الوقت الذي بقي فيه المغرب الحديث، كما أوضحنا في متون هذه الدراسة، محافظا على الوسائل الإنتاجية التقليدية، ومختزلا لمفهوم « الدولة » في أبعاد شخصية مرتبطة بالأسرة الحاكمة، وظل فيه مفهوما السيادة والشرعية مندمجين ضمن مصطلح « الدولة »، دون أن يتجسدا في مؤسسات تضمن عدم السقوط في إشكالية عدم الاستمرارية[42]. لكن أليست الدولة الوطنية مفهوما غريبا عن الإسلام، وغير منسجم بشكل كبير مع تقاليده التي ترتكز على مصطلح الأمة ذي المعنى الواسع، الذي لا يقوم على فكرة الوطنية والمجال الترابي[43]؟

يرتكز هذا المفهوم، على اعتبار الدولة « مجرد وسيلة، أي أنها ليست غاية في حد ذاتها، فهي وسيط ضروري لإعادة بعث الإسلام، أو تأهيل الأفراد للانخراط في المجتمع الإسلامي المنشود، وهذا ما يفسر اعتبار الدولة الإسلامية غائية...هي التمثيل الرسمي لعقيدة الجماعة المؤمنة بتعاليم القرآن والقيم الإسلامية، بمعنى آخر أن الدولة تصبح محايدة بالنظر إلى كونها سلطة، وغائية بالنظر إلى كونها أمة، فالدولة بما هي إطار للسلطة تعد محايدة لكونها تنحصر في تنظيم تداول السلطة، ولكنها غائية بما هي تعبير عن أمة يراد منها الاستخلاف في الأرض، وإقامة الحدود، وتطبيق الشريعة، ونشر الإسلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر »[44]. لقد حاول كل من أحمد المنصور والمولى إسماعيل مراقبة المجال المغربي بشكل مطلق، دون أن يعبرا في تصوراتهما عن كونه مفصولا عن الأمة الإسلامية.

إذن فما هي حدود مقاربة مفهوم المخزن ومشروعيته وإلزاميته بمفهوم الدولة الوطنية الحديثة؟ بديهي والأمر كذلك أن نكتفي بالتأكيد على صفة الخصوصية، ما دامت العوامل المحددة للهوية السياسية، ولمصدر السلطة، متباينة بين المفهومين، وما دام مخزن السلطانين ما هو في المحصلة النهائية إلا نتاج لصيرورات محلية. وبما أن الغموض يعتبر خاصية أساسية لأية

---

[42] P-J. Vatikiotis, *L'islam et l'Etat…*, *op. cit.*, pp. 61-2.

[43] M. Papon, « L'Occident devant l'islam », in *L'islam et l'Etat*, in *Revue Fédération*, n° 134, Mars 1956, p. 115 ; J. Vatikiotis, *L'islam*, p. 63 ; A. Boutaleb, « Le pouvoir, l'autorité et l'Etat dans l'islam », in *Horizons maghrébins*, n° 14-15, 1989, pp. 149-50.

[44] فؤاد إبراهيم، الفقيه والدولة...، م.س.ذ.، ص ص. 338–339.

سلطة سواء امتثلت للتقليد أم للعقلانية البيروقراطية، فلفهم الإيواليات المتحكمة فيها لا يجب الاقتصار حسب فريديريك مورو F. Mauro على الحدود الجغرافية، بل يجب الانطلاق من الحدود القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية لتوضيح وتيرة تطورها[45].

وجملة القول، إذا كانت الدولة تنبثق من المجتمع، وتبرز فيه بشكل واضح حين يغرق في تناقضات داخلية حادة، وتحاول امتصاص الصراعات من خلال الحفاظ عليها في حدود النظام، فهي بذلك سلطة صادرة عن المجتمع، وتسعى لكي تقوده وتتخلص تدريجيا من احتجاجاته[46]. أليست تلك خاصية مؤسسة المخزن في عهد السلطانين أحمد المنصور والمولى إسماعيل، اللذين حاولا إقرار الأمن بشتى الوسائل، وضمان التفوق على المجتمع في أفق تحقيق المركزة؟

مهما يكن من أمر، يمكن القول إن مساءلة المخزن باعتباره مفهوماً بهدف إضفاء صفة معينة عليه ليست بالأمر الهين، نظرا لما يطرحه من صعوبات تدفعنا إلى محاولة قراءة دلالاته، والبحث عن مضامينه في مخيلات الناس وما حملت في طياتها من تصورات عنه. فما هي طبيعة تلك المضامين؟

صور المخزن في التمثلات الجمعية

يحضر تناول صورة المخزن في مشهد إسطوغرافي اتسم بشح المادة الإخبارية، التي لم تتطرق لنظرة الناس إلى السلطة إلا لماما، واقتصرت على مواقف الأخيرة منهم. وألقى ذلك الشح بثقله على أية محاولة استهدفت الإحاطة بطبيعة الأفكار التي حملها السكان عن مؤسسة الحكم. غير أن هناك إشارات متناثرة يمكن الوقوف عندها لرصد بعض الثوابت المتحكمة في تصوراتهم للمخزن.

المخزن مجسد في شخص السلطان

إن أهم سمة تصادفنا في متون المرحلة، هي أن تمثل المخزن بأبعاده المختلفة، ظل من

[45] F. Mauro, « Les frontières du pouvoir... », *op. cit.*, p. 107.

[46] G. Balandier, *L'anthropologie...*, *op. cit.*, pp. 49-184. Voir aussi : P. Clastres, *La société contre l'Etat...*, *op. cit.*, p. 161.

منظور الناس مختزلا في شخص السلطان، ورهينا بحضوره، ودوام استمراريته. لذا ربطوا تعاملهم مع أجهزته الجهوية والمحلية بوجوده، مما دل بالنسبة إليهم على كمون المؤسسة التي يقودها في صلبه، وتجذرها في ممارساته، باعتباره عصا الرحى التي تدور حولها؛ إذ كان غياب أحمد المنصور والمولى إسماعيل عن أبصار الناس، تحت أية علة من العلل، يفضي إلى الارتباك وتزايد البلبلة في صفوفهم، وتشوفهم إلى تقصي الأخبار عما يجري؛ لأنهم تعودوا على رؤية موكبيهما بصفة شبه دورية من خلال أسفارهما وحرْكاتهما اللتين كانتا تخترقان مجالاتهم. أي أن ظهورهما العلني مثل ثابتا من ثوابت سلطة الإقناع التي تذكر بدوام الحضور المخزني، وتبث الطمأنينة في النفوس. وهو ما تأكد حينما أصيب السلطانان بوعكات صحية أجبرتهما على الاحتجاب عن الرعية، وسارعا بعد شفائهما إلى تفقد أحوالها، والنظر في أمورها، لتبديد الشكوك التي بدأت تخامر الصدور[47]. وعبر السلطان العلوي في رسالته إلى البرلمان الإنجليزي عن هذا التصور، لما ربط بين حضوره وبين التزام السكان وانضباطهم؛ « وما يعرف نصح العرب وجدهم واجتهادهم واجتماع كلمتهم إلا إذا تحرك ملكهم بنفسه، فإنهم يجتمعون عليه، ويناصحونه حمية وخوفا ومنافسة، وأما إذا لم يحضر معهم ملكهم، فلا يرضى بعضهم بمتابعة بعض غالبا »[48].

إذن فالطرفان كانا على وعي بأهمية ذلك الحضور في تحيين العلاقات بينهما. ففي الوقت الذي تمسك فيه السلطان بتسجيل وجوده، حرص السكان من جانبهم على انتظار طلعته، إيمانا منهم بكونها مؤشرا على تحكمه في زمام الأمور، وقدرته على مكافأة الأتباع، وردع الخصوم. والظاهر أن هذا التقليد رسخته أساليب التنقل التي راهن عليها المخزن لانتزاع الاعتراف بسلطته وتجديدها، فخضعت وتيرة ذلك الاعتراف لمدى استعداد السلطان للتواصل مع الرعية التي تتصرف وفقا لتلك القاعدة. ومن هذا المنطلق، فإن الصور التي

---

[47] عبد العزيز الفشتالي، **مناهل الصفا**...، م.س.ذ.، ص. 53؛ أحمد ابن الحاج، **الدر المنتخب**...، م.س.ذ.، ج. 7، ص ص. 341–342. كان مرض السلاطين العثمانيين يحمل دلالات سياسية عميقة، فقد اعتاد الإخباريون العثمانيون تقديم خبر احتضارهم كفاجعة غير متوقعة تنذر بحدوث الأسوإ واندلاع الأزمات بمجرد وفاتهم.
« Le souverain a une valeur universelle : il est un microcosme ; le Bonheur qui l'atteint atteint tout son people, le Malheur qui le frappe rejaillit sur tout son people. Dés une époque ancienne (au moins dans les inscriptions), les textes nous montrent clairement que si le qagan meurt, le people turc meurt » Citation de Jean-Paul Roux. Voir :
N. Vatin & G. Veinstein, *Le sérail ébranlé...*, *op. cit.*, pp. 30-1.

[48] رسالة المولى إسماعيل إلى البرلمان الإنجليزي، 22–09–1706م:
S.I.H.M, 2e série, Fra, t. VI, p. 352.

أوردتها الإسطوغرافية عن نظرة الرعية للمخزن، لا يمكن فصلها عن نظرة الرعية للسلطان، باعتباره مركز إشعاع تدوم السلطة بدوام هيبته، وتتقلص بتقلصها، نظرا لكونه القوة الوحيدة التي تتمتع بخصوصياتها، والمستمدة من مؤهلاته المادية والرمزية الضامنة لتفوقه على الجميع.

الخوف وعدم الثقة

إن أبرز مظهر لازم السكان في تعاملهم مع المخزن هو شدة الخوف منه، ومما قد ينتج عن ممارساته تجاههم، إذ لما أقامت محلة أحمد المنصور بإحدى النزالات بمنطقة سوس، فر الناس منها جراء الخوف. بل إن إبراهيم الحساني الذي رحب بها، لم يتردد في إخفاء سيفه ودراهمه. واتخذ سلوك قبائل وادي نفيس تجاه حرْكة عبد الكريم بن منصور موقفا مماثلا، لما أخفى السكان كل ثرواتهم الثمينة، قبل أن تتمكن فرق عسكرية من العثور على بعضها وهي مخبأة في مطامير[49].

ويجد هذا التوجس تبريره في طغيان هاجس عدم الثقة، لأن « المخزن لا أمان فيه »[50] حسب تصور القبائل. فمن عادة أطره بث العداوة والبغضاء بين بطونها، وتوظيف أساليب الغدر والنكاية. وهو ما كان يستوجب الحذر منه، وعدم الركون إلى الوعود التي يقطعها، إذ إن زعيم زاوية تسافت لم يطمئن للصلح الذي أعلنه باشا مراكش، إلا بعد أن توصل برسالة من السلطان حملها مبعوثه الشيخ عبد الكريم الفروكَي، خاطبه فيها بقوله: « فثق به وبكل ما يقول لك عنا »[51].

كما أن لجوء المخزن خلال الحرْكات إلى استعراض قوته العسكرية أمام السكان، زاد من ترسيخ تخوفهم منه، خاصة وأنه كان يقدم على ردم الآبار وقطع الأشجار وحفر الطريق وهدم القناطر. وكلما نزل قائد المحلة بمنطقة معينة، إلا وتم إطلاق العيارات النارية بكثافة تحية له، مما يبث الرعب في النفوس[52]، ويكرس في الأذهان عظمة المخزن وقدرته على

---

[49] إبراهيم الحساني، **ديوان قبائل سوس...**، م.س.ذ.، ص. 123؛ عبد الله التسافتي، **رحلة الوافد...**، م.س.ذ.، ص ص. 124، 137.

[50] عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 150.

[51] ن.م، ص ص. 84، 136، 154، 211.

[52] عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 74، 79، 115.

بلوغ المقاصد مهما استعصى سبيلها، ويضفي عليه صورة السلطة المتفوقة تقنيا، والمستعدة للتصدي للمتمردين أينما حلوا وارتحلوا. وكان السكان يتخوفون على الخصوص من إجراءات المصادرة التي كان يتخذها السلطان أو ممثلوه في حقهم، فرأوا غالبا في عبور الجيش لأراضيهم قوة قادمة لتجريدهم من ممتلكاتهم التي كانوا لا يتأخرون في تهريبها إلى أماكن بعيدة، أو إخفائها إلى غاية مرور الحركة، مما عمق هوة عدم الثقة بين الطرفين.

ولم تترسخ صور الخوف في مخيلات السكان فقط، بل امتدت لتهم حتى مواقف النخبة المخزنية نفسها من السلطان. وفي هذا الصدد، وقف جون بريثويت عند مظاهر الفزع التي كانت تتملك كبار الخدام، وهم ينتظرون في بهو البلاط خروج السلطان؛ « وبدأ كل واحد يجري ليختفي بنفسه...والأمير بيريز جرى لإخفاء نفسه...وقد فروا من السلطان كأنهم يفرون من نمر أو أسد، أو أي نوع من الحيوانات المفترسة التي تكون قد تركت طليقة »[53].

وفي السياق نفسه، قدم جون وندوس مشاهد معبرة عن ارتجاف أهل القرب والحظوة من المولى إسماعيل، من قبيل مرافقتهم له وهم يمشون وسط الأوحال، كما هو حال محمد بن حدو العطار الذي عبر مكناس وهو يجري حافي القدمين إلى جانب فرس السلطان، والخادم حميدة الذي كان على الرغم من مكانته، يمارس الأسلوب نفسه حينما يكلف بإبلاغ رسالة ما[54]. وأجبر الخوف القائد عبد الكريم بن تودة على خنق ابنه أمام أحمد المنصور، بعد أن تجرأ على الدخول إلى حرمه[55]. وأورد كَابرييل فير Gabriel Veyre أن « العمال، حتى أولئك منهم الذين يعملون في بلاط البهو، إذا برز السلطان، يفرون كفرق طيور، ولا يعودون إلى ما كانوا فيه من أعمال، إلا بعد أن يختفي عن الأنظار »، وهو ما يدل على استمرار هذه الممارسة حتى عهد المولى عبد العزيز[56].

يتضح من المقارنة بين السلطانين، أن المولى إسماعيل ظهر بمظهر الحاكم القوي الأكثر عزما من سلفه، على ترويض جهازه المخزني على الانضباط لأوامره بشكل حرفي، تحت طائلة

[53] جون بريثويت، ن.م، ص. 232.

[54] جون وندوس، ن.م، ص. 92.

Ch-De la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, p. 31.

[55] *S.I.H.M*, 1e série, Ang, t. I, p. 249.

[56] راجع: كَابرييل فير G. Veyre، **في صحبة السلطان**، ترجمة عبد الرحيم حزل، الرباط، جذور للنشر، الطبعة الأولى، 2003، ص. 56.

التعرض لعقوبات الجلد والسجن في حالة مخالفتها[57]. وهو ما جعل فرائص كبار مقربيه ترتعد كلما تم استدعاؤهم للمثول بين يديه، حتى ولو تعلق الأمر بالتدابير الاعتيادية. ويقيم هذا التخوف الدليل على الدور المحوري الذي حظيت به المؤسسة السلطانية، بصفتها مركزاً حاضناً للنظام المخزني بكل آلياته، يتحكم في نبضها متى شاء وكيفما شاء. لكن المؤكد أن توجس الرعية خيفة من ممثلي السلطة، ما هو إلا انعكاس لما كان يشعر به هؤلاء صوب السلطان، ويعملون على إعادة إنتاجه تجاه من يوجد تحت رحمتهم.

الأمن

على الرغم من إلقاء هاجس الخوف بظلاله الثقيلة على المواقف من المخزن، فإن أهم ما تكشف عنه الإسطوغرافية، هو وجود حاجة ملحة إلى استمراريته تحت حكم السلاطين الأقوياء، باعتبار أن وجودهم يوفر الأمن، ويحقق السكينة. لقد أورد المجهول السعدي أنه بعد موت أحمد المنصور، « أقبل من الشر ما كان مدبرا، وأدبر من الخير ما كان مقبلا... كثرت الفتنة، واشتعل نارها، وعسر إخمادها... »[58]. وأردف التمنارتي « فنزل الأرض بذلك ما نزلها، ونالها من الفساد والفتن ما نالها... ووردت المهالك، وسدت المسالك، وعم الجوع، فيا لها من مصيبة ما أعظمها، ولمحاسن الأرض ما أحطمها ».[59] ولم تقتصر هذه النظرة على الإخباريين، بل طالت أيضا خاصة الناس وعامتهم. فأحد الصلحاء كان يرى في حركات جيوش المولى إسماعيل ضمانا للعافية، ولأمن الطرق، ولولاها « لأكلت قبائل المغرب بعضهم بعضا »[60]. واعتبر آخر أن « من أحياه الله وراء السلطان، يشاهد العجائب والغرائب من الفتن، ومنع الطرق، والهرج والقتل...سيأتي زمان من حضره يتمنى أن لو كان مات بدولة مولانا إسماعيل »[61]، لأن وجوده حسب الإفراني « عصمة من طوفان

---

[57] جون وندوس، ن.م، ص. 96، راجع أيضا حالة الباشا عبد الكريم بن منصور، الذي اضطر أمام ضراوة مقاومة قبائل سوس لحركته، إلى توقيع الصلح معهم خوفا من بلوغ ذلك إلى المولى إسماعيل. عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 138.

[58] المجهول السعدي، ن.م، ص. 99. وحول المولى إسماعيل، راجع: محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج 3، ص. 291.

[59] عبد الرحمان التمنارتي، **الفوائد الجمة...**، م.س.ذ.، ص ص. 341–342.

[60] محمد القادري، ن.م، ج. 4، ص. 221.

[61] محمد مرزاق، **الشيخ محمد بن أبي زيان وزاويته بالقنادسة...**، م.س.ذ.، ص. 230. ولاحظ بريثويت أن سكان ضواحي المعمورة فروا تاركين مزارعهم، خوفا من هجوم القبائل الجبلية، وتمنوا بقاء المولى إسماعيل، « إذ أن الحاكم الجبار أفضل من الفوضى »، وهو موقف مطابق لمواقف العلماء، راجع: **تاريخ الثورات...**، م.س.ذ.، ص. 251.

الفتن، وملجأ من ياجوج المحن »[62].

ويستنتج من هذه الأمثلة، أن التصورات التي احتفظت بها ذواكر الناس عن السلطانين القويين، ظلت مرادفة للسلم والطمأنينة، بغض النظر عن سياسة القهر والغلبة التي راهنا عليها. وكان ينظر إليها بعدم الرضا، مما يدل على شعورهم بحضور جهاز يحبذون الخضوع لوصايته، والاستفادة من مظاهر الحماية التي يؤمنها، بدل الرزوح تحت وطأة الفوضى، أي أن هناك وعيا من جانبهم بحجم المنافع التي يجنونها من ظروف الاستقرار، التي لا تستقيم إلا مع الاستبداد، وتعد وظيفة من أبرز الوظائف التي يوليها أي نظام الأولوية في ممارساته.

الهيبة والجاه

من الصور التي تمخضت عن نظرة الناس للمخزن، تلك المتعلقة بما يوفره العمل في دواليب أجهزته من هيبة وجاه، ترقى بأصحابها إلى مراتب عليا في المجتمع، يستفيد منها كل من يمت إليهم بصلة من قريب أو بعيد. وقدم الإخباريون في هذا الإطار عدة حالات تجسد ما تمتع به هؤلاء من نفوذ. فالعالم علي الحريشي تكلف بتنفيذ أحباس كراسي التدريس بفاس دون أن يكون أهلا لذلك، مستغلا الوجاهة التي حصل عليها ولده نتيجة خدمته كاتباً لدى عبد الله الروسي، وكانت شفاعة خادم السيدة خناثة بنت بكار، لا ترد إلى درجة أن منزله تحول إلى حرم، يقصده كل من سعى إلى قضاء حاجة، وذكرت الأسيرة الهولندية تيرمتلين أنها لما « اعترضت السلطان في طريقه... أصبحت العامة تهابها بعد هذه الجرأة... ولم تعد محتقرة كما كانت من قبل »[63].

والملاحظ أن صور الهيبة التي عمل المخزن على ترسيخها في أوساط الناس، وجدت صداها لديهم، وكرسها ليس فقط النفوذ الذي استأثرت به أطره، وإنما شملت مظهر هؤلاء الخارجي الذي ميزهم من غيرهم، وأضفى عليهم أبهة نادرة مستمدة من طريقة لباسهم التي كانت تتماشى مع مكانتهم، ومع ما أنيط بهم من مهام، وتعد أسلوبا من أساليب تشخيص معالم السلطة، وشاراتها السياسية[64]. وهو ما كان يسفر عن ردود أفعال قوامها الاستغراب والتعجب من زي أهل المخزن، وطريقة عيشهم، ولخصها التسافتي حين استقبل والده

---

[62] الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 309.

[63] ماريا تيرمتلن، **الأسيرة الهولندية...**، م.س.ذ.، ص. 52؛ محمد القادري، ن.م، ج. 3، ص. 363، وج. 4، ص. 235.

[64] محمد مقر، **اللباس المغربي...**، م.س.ذ.، ص ص. 199–200.

وفدا عن باشا مراكش بالقول: « وجدنا زيهم كأنهم ملوك على الأسرة من كسوة رفيعة، وفراش جميل، ووجوه حسان... »[65]. مما يعني أن الانتماء إلى المخزن ارتبط في مخيلات الناس باللباس الرفيع المنسوج من الحرير والصوف، والذي يصنف مرتديه في قمة التراتبية الاجتماعية، شأنه في ذلك شأن السكن الذي كان يقطنه خدام السلطان، ويؤشر على العيش الرغد، والنعمة الزائدة، باعتبارها مؤشراً على العظمة والتعالي، وإن كان مآل بعض هؤلاء الموت بعلل خطيرة نتجت في نظر الناس، عن التجاوزات التي ارتكبوها في حقهم، سعيا وراء تكديس ثروات طائلة[66].

والخلاصة أن الصور التي أوردتها كتابات المرحلة عن المخزن، عبرت عن وجود مؤسسة لها ضوابطها ونواميسها، اتخذت من السلطان مركزا لها، وتم تمييزها في أذهان الناس باعتبارها سلطة معترف بتفوقها، وقوة جاذبة يفضي الانتماء لأسلاكها إلى امتلاك نفوذ مستنبط من الهيبة التي توفرها. غير أن ذلك الانتماء لم يكن مرتبطا بمعيار المكانة الاجتماعية، بقدر ما روعيت فيه اعتبارات فردية، وأحيانا رمزية، وهو ما جعل من الصعب الحديث عن تجانس داخل الشرائح المكونة للنخبة المخزنية، التي ظلت بعيدة كل البعد عن اكتساب صفة طبقة لها مصالح مشتركة، تحكمها آليات اجتماعية واحدة. وتبقى المقارنة بين أسس الحكم من منظور السلطانين، ثم تقويم مدى نجاحهما في الاستفادة من التجارب السابقة لتحقيق المركزة المنشودة خير سبيل لفهم طبيعة مؤسسة المخزن، والوقوف على أسباب انهيار صرح منجزاتهما بمجرد وفاتهما. فما هي طبيعة تلك الأسس وما هي مكامن الهشاشة الكامنة في صلب هذه المؤسسة كما تبين من دراسة عهديهما؟

---

[65] عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 143، 158. وذكر عبد الرحمن بن زيدان، أن أهل بلاد المشرق كانوا يتعجبون كلهم « من زي مخزن سلاطين المغرب مولانا إسماعيل وولده هذا مولاي عبد الله... »، انظر، **إتحاف أعلام الناس...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 19.

[66] راجع حالتي القائد عبد الله المهري والكاتب محمد عليلش، عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 218–219.

الفصل الثاني

المخزن: أسس الحكم ومكامن الهشاشة

إذا كان لتاريخ الأفكار دور كبير في تاريخ المؤسسات، كما بين ذلك المؤرخ فوستيل دو كولانج Fustel de Coulanges،[1] فإن البحث عن مضامين مفهوم المخزن يجب أن ينطلق أيضا من التصورات التي حملها في أذهان السلاطين ومخيلات الخدام الذين يرتبطون بهم، ومما أورده الإخباريون الرسميون، عن طبيعة ممارساته في مختلف المجالات. فالأحداث السياسية والعسكرية التي ركز عليها هؤلاء، وأولوها عناية خاصة مقابل إغفالهم للوقائع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، جعلت من العسير الخروج بصيغ متكاملة قادرة على رصد التغيرات التي طالت المخزن، إن على مستوى المفهوم أو على صعيد البنية، نظرا لأهمية تلك الوقائع في تحقيق تناول شامل وفعلي لمفهوم السلطة، ولنوعية العلاقات التي جمعت بين الحاكمين والمحكومين.

كما أن إخضاع المخزن للمذاهب والنظريات المستوحاة من التراكم السياسي الذي شهدته أوروبا، لا يكفي كما بينا في الفصل السابق، لفهم كنهه، والكشف عن خصوصياته. غير أن ذلك لا يمنع البتة من محاولة المقاربة بينه وبين السلطنة العثمانية، ومسلسل النمو التدريجي للدولة في أحضان الملكيات المطلقة بأوروبا، وما واكبه من إنتاج غني في مجال التشريع المؤسساتي من جهة، ومن ظهور مفهوم جديد للحكم من جهة أخرى.

وفي الوقت الذي كرست فيه الكتابات التقليدية جهودا لتوظيف مادتها الإخبارية في إظهار عظمة السلطان، دون أن تعير اهتماما لسمات المؤسسة التي جسدها، وأشرف على إدارتها، باعتبارها على ما يبدو من الأمور البديهية، التي يتم من خلالها إعادة إنتاج دولة الخلافة، فإن تلك المادة، على ندرتها وتباين المنطلقات المتحكمة في كتابها، يمكن أن تفيد، إلى جانب الرسائل الصادرة عن السلطانين، في تشخيص ثوابت أسس الحكم التي شكلت حجر الزاوية، في فهم نظرة كل من أحمد المنصور والمولى إسماعيل إلى آليات السلطة وأبعادها، في سياق الروابط التي جمعتهما بالنخب والرعية على السواء. فما هو إذن المضمون الذي حمله مفهوم السلطة في الخطاب المخزني؟ وما هي الأسس التي ارتكز عليها وأية صور احتفظت

---

[1] B. Barret-Kriegel, « L'Etat aux XVII^{e}–XVIII^{e} siècles... », *op. cit.*, p. 23.

بها الخاصة والعامة عن المخزن؟

ضوابط ممارسة السلطة

إن القراءة المتأنية لرسائل النصح التي دأب السلطانان على توجيهها لأبنائهما، تظهر بجلاء نوعية الهواجس الموجهة لممارستيهما في تسيير شؤون البلاد، التي تمحورت بالأساس حول الإبقاء على مسافة احترازية في العلاقات مع مختلف الفئات الاجتماعية، بهدف إشعار كل منها بحدود مكانتها، وترسيخ نظام يكرس تعاليهما، ويكفل لهما وحده أقصى درجات التميز.

الحذر والسرية

درج السلطانان في تعاملهما مع الرعايا على تقاليد تؤكد غلبة هاجسي السرية والحذر على مواقفهما تجاه الأطر المخزنية، وتجاه القبائل والمدن كما أوضحنا. إذ ألح أحمد المنصور على ولي عهده بأن يتخذ كاتبه ممن يتقنون صناعة الإنشاء، ويحافظون على الأسرار، ليعكف على مده بكل التفاصيل عن مجريات الأمور. وشدد المولى إسماعيل في رسالته إلى ولده المامون على وجوب انتقاء كاتب كفء، وإملاء الخطابات عليه، ومراجعة مضامينها قبل الإقدام على ختمها[2].

وسارت التعليمات التي تم توجيهها بخصوص التعامل مع القبائل في الاتجاه نفسه، إذ اغتاظ السلطان السعدي كثيرا من قيام محمد الشيخ المامون باستخدام أولاد طلحة، الذين لا همَّ لهم في رأيه، إلا البحث عن « القوة وعورة المملكة »، لذلك أوصاه بالاحتياط منهم وبعدم إشراكهم في شؤونه الخاصة بحكم أنهم « برانيين »، لأن أبسط الأمور لا يجب أن « يطلع عليها الأجانب، وإن كانوا أحب من كل حبيب، وأقرب من كل قريب »[3]. وعاب السلطان العلوي على المامون توظيفه لبعض القبائل العربية نظرا لكونها ليست أهلا للثقة، وأضرارها أكثر من منافعها، إذ خاطبه قائلا: « فاتكل على الله، لا تتكل على العرب، واعمل أصحابك الذين ينفعونك »[4].

---

[2] محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 17؛ المولى إسماعيل، **إلى ولدي المامون...**، م.س.ذ.، ص. 53.

[3] محمد الإفراني، **ن.م**، ص ص. 175–177.

[4] **مجموع مخطوط**، خ.ح، 12598، ص. 208.

وتترجم هذه النماذج مدى توجس السلطانين وتخوفهما من سقوط خبايا الحكم، التي مثلت مصدر قوتهما وأساس تفوقهما، في أيادي غريبة قد لا تتردد في استثمارها لإضعاف سلطتيهما، اللتين ظلت استمراريتهما رهينة بتبني أسلوب الحذر، وما يضمنه من وقاية تبعد طموحات الأعداء، وتكرس ثقافة التفاني في الخدمة والترقب في صفوف الأتباع. فوصية المولى إسماعيل لابنه بالحذر حتى من كاتب سره، ونصح أحمد المنصور لولي عهده بعدم إماطة اللثام عن أسراره أمام بطانته، كلها مواقف تنم عن رغبة ملحة للتحكم في آلية القرار والانفراد بصياغته، بعيدا عن أية قوة يتحول إشراكها في اتخاذه إلى مساومة تستحوذ على السير العادي للأمور، وبرر السلطان العلوي عتابه للمامون جراء استخدامه فرقا من العرب، بأنهم « يظلون كل ساعة يتجملون عليك، ويقولون نحن مخازنية...هاهم كذا هاهم كذا وذلك مما يتعبك »[5]. كما حذر نظيره السعدي ولده محمد الشيخ المامون من توظيف أهل الجبال في كتائب الرماة، على اعتبار أن ذلك سيزيد من قوتهم، ويحفزهم على عدم أداء الضرائب[6].

نستنتج أن امتلاك السر من قبل الغرباء، يعني التمتع بوسائل قوة موازية للمخزن، تحرمه من تفوقه، وتكشف عن مكامن ضعفه. فالتوصل إلى معلومات عما يدور بالبلاط يزيح النقاب للخصوم عن طبيعة الأسس التي تنبني عليها المؤسسة السلطانية، وهو ما يعتبر من جهة مسا بتفردها، وبخاصية الغموض التي اعتادت المراهنة عليها في علاقاتها بالخاصة والعامة، سعيا إلى تحصين ذاتها من كل ما من شأنه أن يزيل عنها الانطباع الذي اعتادت الرعية حمله عنها، وينم من جهة أخرى عن التلازم الحاصل بين إستراتيجية الحذر، وبين الحفاظ على التعالي الذي ارتبط ارتباطا عضويا بضبط الأسرار باعتبارها ورقة لا محيد عنها لإرباك حسابات المتربصين، وللتصدي لأي طارئ.

وبالرغم من إصرارهما على استبعاد الغرباء عن الخوض في شؤونهما الخاصة، حرص السلطانان كل الحرص على عدم إظهار ذلك، أو حتى إشعار المعنيين بحذرهما منهم؛ « ولكن الجفاء مع هذا كله لا تظهره لهم، بل تحسن اللقاء بهم، وتواليهم بإظهار البشر والقبول، وباب الطمع تسده دونهم »[7]. تلك كانت توجيهات أحمد المنصور حول

---

[5] ن.م.

[6] محمد الإفراني، ن.م، ص ص. 178—179.

[7] محمد الإفراني، ن.م، ص. 175.

الأسلوب الواجب سلوكه تجاه أولاد مطاع، وهي نفسها التي عبر عنها نظيره العلوي في إشارة إلى عرب الجنوب؛ « فإذا وصلتك أولئك العرب...فتلقهم وافرح بهم، وأبسط لهم لسانك، وقابلهم بالبشرى والترحيب، وأظهر لهم البشاشة، وأعقد لكبرائهم مجلسا كبيرا...ولا تظهر لكل أحد أنك مقصر على أولاد دليم، ولا قاصدا لذاوبلال »[8]. ولإقناع القبائل المستهدفة بقراراتهما، عمد السلطانان دوما إلى بعث رسائلهما لتقرأ علانية أمام الأعيان، حتى يتحققوا من صحتها، ويتأكدوا من كونها صادرة عنهما.

وتقيم هذه المواقف الدليل على مدى تمسك المخزن بتفادي كل الأساليب المؤدية إلى نفور القبائل من ممارساته، لأنه كان على وعي تام بما يمثله ذلك من تهديد لقاعدة التوازن التي سعى دوما للحفاظ عليها. فآثر استعمال السياسة والدهاء وملازمة السرية والتكتم، واحتاط أن لا يصدر منه صك أمان كتابي أو شفوي يجعله مدينا لخصومه، حتى يظفر بهم، ويجردهم من وسائل قوتهم. فقد ندم أحمد المنصور، حين كان ينوب عن أخيه بفاس، على الوعد الذي قدمه لأولاد طلحة، والقاضي باستخدامهم، إذ اضطر لذلك نتيجة لأنه كان في بلادهم، ووفى بوعده بعد تولي الحكم، لكن شريطة استقرارهم بمراكش، واعتبر أن ابنه محمد الشيخ المامون لا يلزمه أي وعد تجاههم. ويبدو أن المولى إسماعيل سار على نهج سلفه، لما شدد في كتابه إلى ولده المامون على عدم الإفصاح عن نواياه الحقيقية تجاه إذاوبلال: فلا « تنفرهم منك، ولا أن يفهموا من مكاتبك حرفا واحدا من العيب...ومن غير أن تعطيهم أمانا ولا تكتب لهم به، فلا تكلمهم، ولا تكتب لهم إلا بالكلام الذي يسكنهم ولا ينفرهم...وهذه إحدى وسائل السر، وإحدى المسائل التي يستعمل الناس فيها ضروبا من السياسة والدهاء »[9].

ومن هذه الزاوية، شكل التحايل والحذر الكبيران من القبائل، خير وسيلة من منظور السلطانين لاتقاء شرورها المحتملة. لذلك كان يتم نقلها من مواطنها الأصلية، أو كسر شوكتها المادية عبر مصادرة قطعان المواشي والخيول، فبقاء الأسلحة النارية بيد الخلط وأولاد حسين في عهد أحمد المنصور، وإذاوبلال في عهد المولى إسماعيل، مثل خطرا عليهما باعتبارها بطونا قبلية لا تصلح حسب رأييهما للخدمة المخزنية.

---

[8] المولى إسماعيل، **إلى ولدي المامون...**، م.س.ذ.، ص ص. 55، 61.

[9] رسالة من المولى إسماعيل إلى المامون بتاريخ 5 ربيع الثاني عام 1109هـ، محمد الإفراني، **روضة التعريف...** (ملحق) م.س.ذ.، ص. 115. وحول أحمد المنصور، راجع: محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 175.

بالمقابل وجب كشف أسرار الآخرين من خلال تتبع تحركاتهم وبث العيون والآذان لجمع الأخبار عنهم، لأن في معرفتها « جلب المصالح ودرء المفاسد، والاستعدادات للأمور قبل هجومها »[10]. وهو ما اعتبره الفشتالي مظهرا من مظاهر الحزم واليقظة والضبط التي تعد شروطا لاستتباب الأمن، ولحماية الحكم السلطاني من خطط المفسدين والمتمردين، وتعكس قدرة المخزن على تتبع كل صغيرة وكبيرة، وعلى زرع الرعب في نفوس المتربصين في الداخل والخارج، لأن « من الواجب على الرئيس...أن يكون على غاية من العزم، وعلى حالة كبيرة من الحزم، متيقظا لما يجب التيقظ له، متفطنا لجميع ما يكون من حقه، لا تصحبه غفلة في شيء من الأشياء، ولا تراخ في شيء من شغله في حالتي سره وجهره »[11].

وبذلك مثل التحكم في مصادر الخبر إحدى الأولويات، التي تم الاعتماد عليها لترسيخ قيم التعالي، ولإقناع المتشككين بمواطن القوة التي تمكن من معاينة أحوال الرعية في السر والعلانية. ولم تذخر الكتابات الرسمية وسعا في الترويج لهذا الخطاب الذي بدا فيه السلطانان في منزلة جعلتهما على علم بكل ما يجري في البلاد، إذ تتطاير الأخبار إليهما قبل أن يتردد ذكرها في أوساط الناس[12]. الشيء الذي جعل الأطر المخزنية بدورها تعيش على الدوام تحت المراقبة الشديدة، وتتخوف من ردود أفعال السلطانين اللذين كانا على علم بمعظم التجاوزات التي تمارس من قبل بعضها في حق السكان؛ فأحمد المنصور كان على إطلاع بعمليات السلب والنهب، التي كان يقوم بها قواد ولده محمد الشيخ المامون بفاس، وأمره باستبعادهم. والمولى إسماعيل صنف عددا من الرجال المحيطين بولده المامون في خانة أهل الفساد الذين لا هم لهم إلا ابتزاز المال[13]. وفي هذا الإطار يمكن فهم الدعوات المتكررة من قبليهما، إلى عدم التساهل مع كل الخدام، الذين تثير سياساتهم التعسفية احتجاجات الرعية، وتسيء إلى سمعة المخزن، إذ لا مكانة للتراخي في الضرب على أيدي من تخطى الحدود المرسومة.

---

[10] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 207. وعن المولى إسماعيل، انظر: **مجموع مخطوط**، خ.ح، 12598، ص. 211.

[11] المولى إسماعيل، ن.م، ص. 17.

[12] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 207؛ أحمد ابن الحاج، **الدر المنتخب...**، م.س.ذ.، ج. 7، ص. 252 وما تلاها. ومما يدل على تتبع السلطانين لأدق التفاصيل، هو طبيعة القضايا الجزئية التي تم التطرق إليها في رسائلهما إلى أبنائهما، من قبيل توجيهات أحمد المنصور لابنه أبي فارس والمولى إسماعيل لولده المامون، راجع: محمد الإفراني، ن.م، ص. 178؛ المولى إسماعيل، ن.م.

[13] محمد الإفراني، ن.م، ص. 177؛ المولى إسماعيل، ن.م، ص. 39.

الهيبة والتفرد

وفي الوجه الآخر لسياسة الحزم، شدد السلطانان على التحلي بالصرامة لما توفره للحاكم من توقير وسط الناس، « لأن الشراسة في الوالي هيبة له، يخافه بسببها القريب والبعيد، وينصف الناس من الحقوق بعضهم من بعض اتقاء لها، فهي محمودة، وإن لم تكن في الرجل طبعا فينبغي له أن يتطبع بها، ويستعملها ليهابه الناس ويعملوا بحسابه...فإذا كان الناس لا يهابونك ولا يتقونك فكيف ينصف بعضهم بعضا، وكيف تجري عليهم الأحكام، وكيف يتساوون عندك في الحق »[14].

يبين هذا التصور بما لا يدع سبيلا للشك، أن لا سلطة بدون الغلبة والقهر اللذين يخولان التفرد، ويضفيان صبغة المصداقية على سلوكات الحاكم، كما هي مترسخة في أذهان الخاصة والعامة، وكما تفرضها ضرورات الحفاظ على التراتبية، التي تضمن التميز، وتجسد خصوصية السلطة السلطانية الملزمة بالحفاظ على تعاليها، وعدم النزول من برجها، لما في ذلك من فقدان للهيبة التي تبث الخوف في الصدور، « واليوم حيث صرت بمنزلة واحد منهم فأي فائدة فيك، وأي مزية لك، وأي شيء يتقيك الناس لأجله، وعلى ماذا يوثرك الناس على غيرك »[15]. فالمامون وهو يمارس سياسة الملاينة، ويتقرب من الرعية تخلى من وجهة نظر المولى إسماعيل، عن أهم سمة يحترم الوالي من أجلها، ويحافظ بواسطتها على سلطته، وهي التميز من الآخرين، لأنه هو الكفيل بتأمين طاعتهم له.

ولم تخرج نصائح أحمد المنصور لولي عهده عن هذا السياق، حين طلب منه أن يوصد أبواب بلاطه في وجه الغرباء، وينتقي قائدا للمحلة، وأصحاب مشورة، وصاحب المظالم، أي يتخذ تدابير تتماشى مع مرتبته بصفته ولياً للعهد وخليفة على فاس، حتى يماثل صورة أبيه؛ لأن صرامة الطبع تضفي على الحاكم الاحترام والاعتبار والهيبة، وهي عناصر ضرورية حسب شالدانيا، لممارسة السلطة في بلاد المغرب[16].

[14] المولى إسماعيل، ن.م، ص. 3.

[15] المولى إسماعيل، ن.م، ص ص. 3–4.

[16] الإفراني، ن.م، ص. 178.

A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 192.

ولم يقتصر إظهار الهيبة فقط أمام من صنف في خانة الغرباء، وإنما امتد ليشمل حتى أولئك الذين يشتركون مع السلطان في النسب. إذ حذر المولى إسماعيل ولده المامون من إجارة الشرفاء، أو الاستماع إليهم ومخالطتهم، وأمره بالإبقاء على هيبته وزيه تجاههم[17]؛ لأن في ذلك تمييزا له منهم حتى يعاملوه بما يستوجب من وقار، ولا يستخفوا بمكانته، وهو ما يعني أن بناء الهيبة لا تراعى فيه صفة القرابة أو النسب، بقدر ما يرتكز على مبدإ التفرد لتدريب الجميع، بمن فيهم ذوي القربى، على سلوك التبعية والخضوع، وذلك بهدف إقناعهم ومن خلالهم كل من يتمتع بهيبة دينية مستمدة من التحكم في مفاتيح الشريعة أو من الصلاح، بضرورة الانصياع، لأن امتلاك الهمة العلية هو وحده الكفيل بجعل الناس يخافون من الحاكم، ويحسبون له ألف حساب، على حد تعبير السلطان العلوي[18].

إذن فلا مجال للتراخي في الممارسة السياسية، بل يجب التحلي بالنجدة وسرعة البديهة التي تمكن من توفير « الجيش والعيش و...بيت المال وكسب أحرار الخيل و...الذخائر النفيسة و...الحوائج المثمنة »[19]. وكلها تدابير تضفي على الوالي التقدير في أوساط الناس، وتحيطه بأبهة لا تستقيم سلطته بدونها، وبعظمة يهابه على إثرها الجميع. فالاستئثار بالآليات الاقتصادية والعسكرية خير سبيل لتأمين تعالي المؤسسة السلطانية على محيطها، وماعدا ذلك هو خروج عن المألوف، وتهديد مباشر لأبرز دعائمها. لذا حرصت دوما على الظهور بمظهر التعالي لضرب مخيلات المتشككين في خصوصياتها، وهو ما تجسد في مختلف المناسبات الرسمية. ويمكن أن نستحضر على سبيل المثال بعض الممارسات البروتوكولية التي كان المخزن يتعمد خلالها إطالة أمد انتظار المبعوثين الأجانب قبل استقبالهم، فقد بقي الإنجليزي كارديناس Cardenas مدة شهر بمدينة مراكش، قبل أن تتاح له فرصة تسليم رسالته لأحمد المنصور، الذي ترك كذلك بالتسار بولو ينتظر أمام الفسطاط السلطاني تحت أشعة الشمس الحارقة منذ الصباح الباكر، ولم يستقبله إلا في الساعة الرابعة زوالا. والأسلوب نفسه مارسه المولى إسماعيل خلال استقباله للبعثة البرتغالية، وباشا تطوان إبان ورود السفارة الإنجليزية[20].

---

[17] رسالة من المولى إسماعيل إلى المامون، **مجموع مخطوط**، خ.ح، 12598، ص. 200.

[18] المولى إسماعيل، **ن.م**، ص ص. 40، 64، راجع أيضا: **مجموع مخطوط**، **ن.م**، ص. 206.

[19] المولى إسماعيل، **ن.م**، ص. 41.

[20] عن المنصور، راجع:

A.de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, pp. 158, 206.

وحول المولى إسماعيل انظر:

إن للهيبة وزنا كبيرا بصفتها قيمة مادية ورمزية لا بديل عنها للمخزن في تسيير شؤون البلاد، فهي التي تمكن من إقناع الأتباع بسموه، ومن إكراه الخصوم على الاعتراف بقوته، ومن استقطاب المترددين لطرق أبوابه والتهيؤ لخدمته، طلبا للاستفادة من الامتيازات. مما يؤكد وعي المخزن بأن استمراريته رهينة بإعادة إنتاج سلوكات مماثلة لركائز تأسيسه من جهة، ولممارساته وطقوسه كما هي معايشة وحاضرة في الذاكرة الجمعية، وواقع الرعية من جهة أخرى، لذلك كرس كل الإمكانات المتاحة للاستبداد بالسلطة وتجديد آلياتها، وفقا للوتيرة المعهودة التي يظهر فيها السلطان بمظهر الراعي للمجتمع، يكافئ كل من أبدى الطاعة، ويعاقب كل من حاول تخطي ما وضع له من حدود.

المصاهرة

حرص السلطانان في هذا السياق، وكما جرت العادة لدى أسلافهم المتعاقبين على حكم المغرب، على الحفاظ على روابط القرابة مع بعض القبائل بواسطة مؤسسة الزواج التي شكلت على ما يبدو، دعامة أساسية لخلق تحالفات مع مجموعات بشرية، لها من الخصائص ما يمكنها من تشكيل قاعدة خلفية مأمونة الجوانب. وهكذا تزوج أحمد المنصور من قبيلة الشبانات، ثم من أسرة بوكرزية الذائعة الصيت في المنطقة الممتدة بين تافيلالت وكورارة[21]. وكان المولى إسماعيل حاضرا في تشكيلات قبلية مختلفة، من خلال ارتباطاته بنساء منها، إذ تزوج من المغافرة، والرحامنة، وبني مالك، وبني سفيان، والشاوية، ودكالة، والحياينة، وزعير، وأولاد دليم، وأولاد حمامة[22].

وإذا كان من الصعب معرفة العدد الحقيقي لنساء بلاطي السلطانين، نتيجة لطابع السرية الذي اكتنف الحياة داخلهما، ونظرا لخضوع مؤسسة الحريم إلى التجديد المستمر، فإن الكتابات،

S.I.H. M, 1e série, Ang, t. I, p. 530.
وجون كولفن، « بعثة برتغالية.. »، م.س.ذ، ص ص. 128–131؛ جون بريثويت، **تاريخ الثورات...**، م.س.ذ، ص. 90.

[21] مجهول برتغالي، **وصف المغرب...**، م.س.ذ.، ص. 86؛ المجهول السعدي، **تاريخ الدولة السعدية...**، م.س.ذ، ص. 83.
راجع أيضا:
J. Berque, *Al-Youssi..., op. cit.*, p. 73.

[22] راجع جداول تتضمن انتماءات زوجات المولى إسماعيل في مقدمة كتاب **زهر الأكم**، لعبد الكريم الريفي، م.س.ذ.، ص ص. 32–40؛ محمد الضعيف، **تاريخ...**، م.س.ذ.، ص ص. 100–102.

سواء المحلية أو الأجنبية، احتفظت بأسماء بعض الزوجات اللائي استطعن فرض أنفسهن، من خلال المكانة التي كن يتبوأنها لدى السلطان، والتي ازدادت في حالات إنجابهن لأبناء ذكور، جعلوا منهن فاعلات أساسيات في تهيئ الأمير القادر على الظفر بمنصب الخلافة.

وركزت كتابات المرحلة من هذا المنطلق، على الأمهات اللائي تمتع أبناؤهن الأمراء بحظوة القيام بمهام حيوية، من قبيل تسيير الجهات والأقاليم وقيادة الجيوش، أي الذين شاركوا في صنع الأحداث إلى جانب السلطانين، أو على الأقل التأثير في مجرياتها، فاختلفت صور الزوجات باختلاف حجم المنجزات التي حققها الأبناء في واقع البلاد. غير أن الإخباريين أوردوا تلك الصور بشكل عابر، وفي إطار تناولهم للوقائع التي اعتادوا على تدوينها، ولم يعمدوا إلى الاهتمام بها من زاوية منفصلة، على اعتبار أنها ظلت تصنف في خانة المسكوت عنه، وفي جعبة الأمور السلطانية الخاصة التي يحظر الخوض في تفاصيلها. ففي ما يتعلق بأحمد المنصور، هيمنت ثلاثة أسماء من زوجاته، لالة عائشة ولالة جوهر أو الخيزران ثم لالة مريم، واعتبرت الثانية أقواهن وأكثرهن حضورا في التدخل في بعض القضايا الجوهرية، إذ كانت لها سلطة كبيرة على أبرز القواد العلوج، وهو ما دل على إسهامها في اتخاذ قرارات حاسمة همت تسيير شؤون البلاد، وتأكد مع استدعائها لأعيان فاس ونظرائهم من مراكش المرافقين لزوجها، بغية التوسط لديه من أجل العفو على ابنها محمد الشيخ المأمون بعد تمرده[23].

أما في عهد المولى إسماعيل فتبوأت الصدارة على التوالي، خناثة بنت بكار وعائشة مباركة المعروفة بزيدانة، والسيدة أم العز، ثم لالة حليمة. فخناثة «كان لها كلام ورأي وتدبير... ومشاورة في بعض أمور الرعية...وكانت له (السلطان) وزيرة صدق، وبطانة خير، تأمره بالخير وتحرضه عليه، وتتوسط في حوائج الناس...وكانت في ذلك ركنا من الأركان... »[24]. فقد تكفلت على سبيل المثال بالنيابة عن زوجها خلال فترة مرضه، وجمعت الحجاب، وأصدرت لهم تعليماتها ليدبروا أمور البلاد، كما كان يرغب السلطان في ذلك، حتى شفي وبادر إلى إدارة البلاد بنفسه[25]. ونالت عائشة مباركة الإكرام والاحترام من لدن المولى إسماعيل، بفعل رجاحة عقلها، وحسن تدبيرها، فلم يتردد في استشارتها والأخذ برأيها،

---

[23] المجهول السعدي، **تاريخ الدولة السعدية...**، م.س.ذ.، ص. 74؛ عبد الرحيم شكري، **العلوج...**، م.س.ذ.، ص ص. 94، 108 من الملف.

[24] عبد الرحمن بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص ص. 16–17.

[25] أحمد ابن الحاج، **الدر المنتخب...**، م.س.ذ.، ج. 7، ص. 362.

لأن « الأمر الذي تريده هي يريده...والذي لم ترده لم يرده هو لشدة محبته بها وغبطته... ومن أراد أن يقضي حاجته عند مولانا إسماعيل عزما، فليهادها قبل أن يلتقي به »[26]. وهو ما تشهد عليه مشاركتها في إدارة البلاد، إذ لما ثار محمد العالم بالسوس، وقرر السلطان مواجهته بتسعة آلف رجل تحت قيادة ابنه زيدان، طلب الأخير من قائد قواده إبراهيم بوعبدلي التوسط لدى المولى إسماعيل ليرفع له من حصة المجندين، فاتصل بأمه عائشة الرحمانية التي ساعدتهما، من خلال إقناع زوجها، بالزيادة في عدد الجيش حتى أضاف لهما ستة آلاف[27]. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أثبتت الوثائق الإسبانية وجود مراسلات بينها وبين الملكة الإسبانية ماريا لويسا كابريال ذي سابويا María Luisa Gabriela de Saboya زوجة الملك فيليب الخامس سنة 1703م، مما يدعم ما أوردته مصادر أجنبية أخرى، عن كونها المرأة الأكثر تأثيرا في سياسة المولى إسماعيل[28].

وقامت لالة أم العز بأدوار مماثلة جسدت مكانتها ووزنها داخل البلاط، إذ توسطت للسفير الإنجليزي شارل ستيوارت، لما تعثرت مفاوضاته حول افتداء الأسرى سنة 1721م، وراسلها فعبرت له في جوابها عن استعدادها لتلبية طلباته، عبر تليين موقف زوجها من مسألة الفدية وطريقة أدائها[29]. كما كان الرهبان الفرنسيون المكلفون بتحرير الأسرى، يقصدون نساء المولى إسماعيل، لتمهيد الطريق أمامهم، وإزاحة كل العقبات التي تحول دون بلوغهم لأهدافهم[30]. وهمت الوساطة حتى العلاقات بين المولى إسماعيل والأطر المخزنية، إذ كانت زوجاته تتوصلن بهدايا مختلفة من حكام المناطق الذين يرغبون في الحفاظ على علاقات جيدة مع السلطان، بل إن أي شخص كان يرغب في الحصول على عمل، أو على عفو، كان عليه أن يطرق بابهن[31].

---

[26] محمد الضعيف، ن.م، ص. 89؛ أحمد ابن الحاج، ن.م، ص. 359.

[27] عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 224.

[28] D. Maxange, *Le Grand Ismail..., op. cit.*, p. 208 ; D. Busnot, *Histoire du régne..., op. cit.*, p. 52 ; Ch-De la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, p. 5.
وعن المراسلات مع ملكة إسبانيا راجع: محمد ابن عزوز حكيم، « سبتة والمولى إسماعيل من خلال الوثائق الإسبانية » ضمن مصادر تاريخ الدولة العلوية الشريفة، المؤسسون الأولون للدولة العلوية الشريفة، آثار وتراث منطقة تافيلالت: أعمال الدورة الأولى المنعقدة بالريصاني (1989)، الرباط، وزارة الثقافة، 1990، ص. 143.

[29] جون ويندوس، رحلة...، م.س.ذ.، ص. 107.

[30] D. Maxange, *Le Grand Ismail..., op. cit.*, p. 211.

[31] جون بريثويت، **تاريخ الثورات...**، م.س.ذ.، ص ص. 120، 140، 161.

وأسفرت الوضعية المتميزة لبعض نساء البلاط عن تنامي ثرواتهن، التي كانت تديرها شخصيات من الثقاة أو اليهود، فظهرت زوجات كممولات للأنشطة التجارية حسب شهادة التاجر الفرنسي بيي Pillet. ودلت على ذلك وضعيتهن المالية بعد وفاة السلطانين؛ فقد أشرفت لالة جوهر بشكل مباشر على تدبير شؤون ابنها محمد الشيخ المامون بعد وفاة أحمد المنصور، ورافقته خلال عبوره لإسبانيا، وحاولت إصلاح ذات البين بينه وبين أخيه أبي فارس. « وكانت أم المولى زيدان تمتلك كمية كبيرة من المجوهرات والنقود »[32]، ووضعت لالة خناثة كل إمكاناتها المادية رهن إشارة ابنها المولى عبد الله، لدعم طموحاته في الصراع الدائر بين إخوته حول خلافة السلطان[33].

هكذا انفردت أبرز زوجات السلطانين بنفوذ سياسي ومادي، مستوحى من قدرتهن على نيل عطفهما ورضاهما، وعلى الانفراد بحق اقتسام بعض الأدوار معهما، وامتد ذلك النفوذ ليغطي كل من مت إليهن بصلة من قريب أو من بعيد. فالقائد عبد الواسع الفروكَي والشيخ وكريم تمتعا بسلطة كبيرة في منطقة وادي نفيس، ولم تكن أحكام باشا مراكش تجري على قبائلهما، باعتبارهما أصهار المولى إسماعيل من جارية تدعى زبيدة. وكان الشيخ سيدي أحمد صهر السلطان نفسه يحكم عدة دواوير في منطقة بني عروس. وتمتعت بالامتياز نفسه مثلا أسرة بوكرزية في عهد أحمد المنصور[34]. ترى أشكلت المصاهرة إستراتيجية تم التخطيط لها من قبل السلطانين بهدف ضمان التوازن مع أهم التشكيلات الاجتماعية؟ أم أن الأخيرة هي التي كانت تحرص على ضمان القرب منهما من خلال تهافتها على نسج روابط زيجية معهما؟

اعتاد السلطان إبان التنقلات التي كان يقوم بها، سواء لتأديب القبائل أو لزيارتها، أن يتلقى جريا على عوائد أسلافه، الهدايا من شيوخ العرب والأمازيغ ومن بينها عذارى، يجدون في

Ch-De la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, p 25.

[32] خورخي دي هنين، ن.م، ص. 157.

[33] M. Morsy, « Lalla Khenata reine du Maroc », in *Les Africains*, Paris, Jeune Afrique, t. I, 1977, p. 177.

عبد الرحيم شكري، ن.م، ص ص. 94، 108؛ خورخي دي هنين، ن.م، ص. 157.
Ch-De la Veronne, *Vie de Moulay Ismail...*, p. 27-29 ; *S.I.H.M*, 1e série, Pays Bas, t. I, p. 105.

[34] عن مرحلة المولى إسماعيل راجع: التسافتي، ن.م، ص ص. 145، 209–210. انظر أيضا: جون وندوس، ن.م، ص. 62. وبخصوص مرحلة أحمد المنصور انظر: مجهول برتغالي، **وصف المغرب...**، م.س.ذ، ص. 86.

تقديمهن شرفا كبيرا[35]، وتعبيرا عن ولائهم له. وهو ما ينم عن درجة وعيهم بالمكاسب التي سيتم جنيها، شأنهم في ذلك شأن السلطان، أي أن الطرفين كانا يدركان الأبعاد الحقيقية لارتباط من هذا النوع. إذ لم يتمكن أحمد بن محرز مثلا من الحصول على ممرات أطلسية بسوس، إلا بعد أن تزوج ببنت أحد الأشياخ البارزين بالمنطقة، الذين كانوا يرفضون السماح له بعبور المجالات التي تدخل تحت دائرة نفوذهم[36]. وكانت زوجات المولى إسماعيل في الغالب من بنات القواد والأعيان والشرفاء، من بينهن أخت لباشا تطوان بحرمه، وأخرى بحرم أحد أبنائه، وهو موقف مماثل للذي كان يحيا فيه أحمد المنصور مع ابنه مولاي أبي الحسن، حين تزوجا أختين من أسرة بوكرزية[37]. بل أورد جوزيف دوليون Joseph de Léon أن المولى إسماعيل كان يلجأ إلى تزويج باشاواته ببعض إمائه اللائي لا ينجبن، حتى يستطيع مراقبة حكمهم بشكل جيد[38].

وتؤكد هذه النماذج مدى أهمية مؤسسة الزواج في تمكين السلطان من اختراق المجموعات السكانية المستهدفة، وربط مصالحها بمصالحه، حتى أضحت المصاهرة وسيلة لجذب الأتباع، وتخويلهم فرص الترقي في السلم الاجتماعي. وشكلت من منظور كبار الأطر المخزنية عربونا على الوفاء، وتوثيقا لأواصر القرابة التي يزيد امتدادها من توسيع هامش الامتيازات المنعم بها عليهم. إذ ليس من باب المصادفة أن يقدم المولى إسماعيل على تزويج إحدى بناته من زعيم يتحكم في طرق أدرار[39]، لأنه كان على وعي تام بأهمية ذلك في تأمين وصول الذهب والعبيد. ويمكن في السياق نفسه، فهم طبيعة التحالفات التي ربطته بقبيلة الأوداية التي تنحدر منها أمه وزوجته خناتة، فرأى فيها دعما من كافة عرب المعقل، وهو توجه مماثل لذاك الذي تعامل به سلفه أحمد المنصور، مع أسرة بوكرزية وقبيلة الشبانات، في إطار الت

S.I.H.M, 2e série, Fra, t. II, p. 161.

Ibid, pp. 111-2.

37 مجهول برتغالي، ن.م، ص. 86.

Morsy, *La relation de Thomas Pellow..., op. cit.*, p. 92, note 108 ; D. Maxange, *Le Grand ..., op. cit.*, p. 211.

Ch-De la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, p. 28.

كان العمل جاريا بهذه العوائد لدى العثمانيين: انظر: روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية...**، م.س.ذ.، ص ص. 266–268.

M. Abitbol, *Tombouctou..., op. cit.*, p. 186.

التي وضعها في أهل سوس ودرعة ومراكش، لما نصح ولده محمد الشيخ المامون بالاعتماد عليهم.

إذن مثل الزواج السلطاني في تاريخ البلاد وسيلة من وسائل الحكم التي تمت المراهنة عليها لتجديد الصلات، وتقويتها مع القبائل الحليفة، أو لخلق قاعدة بشرية موالية في مناطق حيوية، لها من النفوذ ما يؤهل أعيانها للظفر بحظوة القرب من الدار العالية بالله.

والمثير للانتباه أن المولى إسماعيل، ظهر في الإسطوغرافية بمظهر السلطان الذي نجح في نسج شبكة واسعة من علاقات المصاهرة مع قبائل معظمها تقريبا عربية، مما يوحي إما بسكوت من جانب المصادر، أو بعدم نجاحه في استقطاب القبائل الأمازيغية إلى صفه –بالرغم من تحالفه مع بعضها– بالنظر إلى الصراعات المتعددة التي خاضها بهدف إخضاعها. في حين بدا توظيف أحمد المنصور لآلية الزواج في النسق السياسي أخف حدة من خلفه، ويعود ذلك إلى تباين إستراتيجية الرجلين. إذ في الوقت الذي اضطر فيه السلطان العلوي إلى المزاوجة بين أسلوب القصبات وبين أساليب أخرى من بينها المصاهرة لامتصاص حجم الاعتراضات التي واجهها حكمه، أو على الأقل التقليص من حدتها، ربما لم يكن نظيره السعدي مجبرا أمام ظروف الإجماع التي تولى في ظلها، إلى سلوك سياسة مماثلة.

وعلى الرغم من الغموض الذي اكتنف ما كان يجري بالحرم، فالظاهر أن أدواره السياسية بقيت في مدها وجزرها حبيسة الاختيارات السلطانية، في علاقتها بالقدرات الشخصية لثلة من الزوجات، اللائي نجحن في إثبات ذواتهن بصفتهن شريكات انفردن بثقل حضورهن، إما من خلال رجاحة مواقفهن، أو عبر إظهار نجاعتهن في إعداد الخلف[40].

ولم تقتصر تلك الأدوار عليهن، بل همت أقرب المقربات إلى السلطانين؛ فوالدة أحمد المنصور لالة عودة سجلت وجودها عبر بناء القناطر والمساجد، وتمويل مختلف مشاريع الإصلاح والترميم التي صنفها الإخباريون في خانة أعمال البر والإحسان[41]. وكانت لالة صوفيا أخت محمد الشيخ المامون على إلمام بفحوى المفاوضات التي كان يجريها المبعوثون

---

[40] لم تكن كل الزوجات قادرات على فرض أبنائهن، أمراء مؤهلين لخوض معركة الخلافة بعد وفاة السلطان، ويمكن الاستشهاد في هذا السياق بأم العز، التي كان لها حضور سياسي وازن إلى جانب المولى إسماعيل، لكن دور ابنها المولى عبد الله ظل باهتا.

[41] أحمد المقري، **روضة الآس...**، م.س.ذ.، ص. 67. عن الدور المماثل لأمهات وأخوات السلاطين بالإمبراطورية العثمانية، راجع:

N. Vatin et G. Veinstein, *Le sérail ébranlé...*, *op. cit.*, p. 13.

الأجانب بالمغرب، حيث قدمت معلومات للفرنسي أرنو دو ليسل Arnault de Lisle حول مضمون زيارة السفير الإسباني، الذي بحث سبل التحالف ضداً على الأتراك[42]، وهو ما ينم عن مشاركتها بشكل مباشر أو غير مباشر في القضايا السياسية.

وبذلك اختزن الحرم السلطاني في طياته كل مفاتيح السر التي حرص المخزن على تحصينها لتأكيد تفرده، ولضمان تفوقه باعتباره سلطة تحكيمية لا بديل عنها لاستمرارية التوازن الذي تفترضه طبيعة البنية الاجتماعية، لذا مثل ركيزة من ركائز أسس الحكم، وتجسيدا لثقافة الحذر التي لا دوام للحكم السلطاني بدونها.

والخلاصة أن أسس الحكم المخزني عكست إصرار السلطانين على الإقناع المادي والرمزي، لمختلف شرائح المجتمع بخصوصيتيهما المستمدتين من أصليهما الشريفين، وما يفرضانه من وجوب التعالي، والمستوحاتين من قدراتهما التنظيميتين، وما واكبهما من عزم على إظهار هيبتيهما وقوتيهما لقهر الخصوم، ولترسيخ ولاء الأتباع. ونتساءل انطلاقا مما سبق، عن نوعية المقاربة التي يمكن بناؤها بين أسس الحكم المخزني، وبين المسار الذي اتخذه مثيلاه في الإمبراطورية العثمانية وفي أنظمة الملكية المطلقة بأوروبا الغربية خلال العصر الحديث[43].

في الضفة الأخرى

إذا كان المولى إسماعيل قد كشف في رسائله إلى سلاطين أوروبا وملوكها عن تصوره للحكم، معتبرا أن الملك لا يطلق عليه هذا الاسم، « إلا إذا كان له التصرف المطلق من غير حجر عليه... لأن عقول الملوك أي (كذا) كانوا تفضل عقول من عداها من الخاصة والعامة »، وأن الحاكم المثالي هو الذي ينفرد بسلطة القرار، دون استشارة أهل ديوانه أو الأخذ برأيهم: « فلا نرضى نحن إلا أن نتكلم إلا معك، لأنك قابض على أمرك وكلام طاعتك مقصور على رأسك، وأما الأجناس الأخرى فكلامهم عند أهل ديوانهم، ولا يبلغون منزلتك عندنا أبدا، لما نعلمه من علو همتك عليهم... »[44]، وإذا كانت ممارساته السياسية على شاكلة سلفه أحمد

---

[42] G. Jaqueton, « Documents marocains », in *Revue Africaine*, 1894, pp. 36-7, d'après Collection de documentos para la historia de España, t. 36.

[43] عبد الله العروي، **مجمل...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 103.

[44] رسائل من المولى إسماعيل إلى لويس XIV بتاريخ 12 جمادى الأولى 1111هـ/5–11–1699:
S.I.H.M, 2e série, Fra, t. II, pp. 434-7 et t. V, p. 459.
راجع أيضا: محمد داود، **تاريخ تطوان...**، م.س.ذ.، ج. 1، ص. 267.

المنصور، قد صبت في اتجاه الاستئثار بمختلف الوسائل المتاحة لممارسة السلطة، فإن الطابع الذي اتخذته الأنظمة السياسية في السلطنة العثمانية والملكيات المطلقة في أوروبا، يوحي بمساءلة ثوابتها بهدف محاولة مقابلتها مع التصورات السلطانية.

السلطنة العثمانية

كان السلطان العثماني سليمان يستهل مراسلاته الرسمية بما يلي: « أنا السلطان وباد شاه البحر المتوسط والبحر الأسود وروميليا والأناضول وبلاد الروم وكرمان وبلاد ذو القادر وديار بكر وكردستان وأزربيجان وفارس ودمشق وحلب ومصر والقدس الشريف ومكة المكرمة والمدينة المنورة وجميع بلاد العرب واليمن وجدة وأرض التتر، إلى جانب العديد من البلدان الأخرى التي غلبها جبروت سيوف أسلافي الأمجاد، وأجدادي الأكرمين، ناهيك عن عدد هائل من الأمصار التي فتحتها بحسامي الوضاء... »[45]. وبلغت عظمة الإنجازات التي حققها السلطان العثماني على عهد محمد الثاني الملقب بالفاتح، درجة جعلت من جهة، المؤرخين البيزنطيين ينعتونه بـ « القيصر »، ورسخت من جهة أخرى في ذهنه منظومة « دولة واحدة، وحاكم واحد للعالم » « يجمع قي شخصه بين صفة « الجهاد والخانية »، وهو ما كان يعطي السيطرة على الشرق الإسلامي والغرب المسيحي »[46].

ويدل لقب « باد شاه »، على السلطان أو الملك أو الحاكم ويتركب من باد وهي تخت أو عرش، وشاه تعني سيد أو صاحب. وقد استعمل أيضا في المراسلات الرسمية خلال القرن السابع عشر للدلالة على ملوك أوروبا[47]. كما حمل العاهل العثماني عدة ألقاب من بينها لقب الخاقان المعظم الذي كان يطلق على سليمان القانوني، ولقب الخليفة بعد تنازل المتوكل آخر ملوك بني العباس عنه لفائدتهم[48]. ونعت بالغازي والمجاهد في إعلاء كلمة الله، ومالك

---

[45] روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية...**، م.س.ذ.، ص. 242.

[46] عبد الرحيم بنحادة، **العثمانيون...**، م.س.ذ.، ص. 32.

[47] باد شاه والنسبة منه باد شاهي تعني الملك أو السلطة. وحول شهنشاه والخاقان، راجع في هذا الصدد: مصطفى بركات، **الألقاب والوظائف العثمانية**، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000، ص. 17. عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص. 86.

[48] مصطفى بركات، ن.م، ص ص. 19، 23–27. لمزيد من التفاصيل حول ظروف استعمال لقب الخليفة من قبل العثمانيين ودلالاته، راجع: عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص. 81 وما تلاها.

رقاب الأمم[49]، حتى إن السلطان سليم أصبح يحمل لقب « خادم الحرمين الشريفين » بعد هزمه للسلاطين المماليك، ومن ثم تحكمه في الإشراف على تنظيم شعيرة الحج، وحماية الحجاز وفلسطين من الخطر البرتغالي، قبل أن يضيف سليمان العراق[50]. وهكذا أصبح الحاكم العثماني يسمي نفسه « سلطان سلاطين الشرق والغرب، قيل الأقيال موزع التيجان على ملوك المعمورة، ظل الله على الأرض... »[51] غير أن العثمانيين بالرغم من اعتبار أنفسهم أقوى سلاطين الإسلام «منة من الله»، فإنهم جمعوا في واقع الأمر بين البعدين الإلهي والدنيوي للسلطنة، وتجسد ذلك في الفرمان الذي يرافق حفل تنصيب كل سلطان، ويضم عبارة « إن من لطف الله أن تيسر لهم أمر السلطنة »، أي أنهم ملكوا الخلافة بمفهومها العسكري وليس السلالي[52].

ونقل السلاطين العثمانيون العديد من مخلفات النبي صلى الله عليه وسلم من القاهرة إلى إسطنبول[53]، وهو ما أعفاهم نسبيا في مرحلة أولى على الأقل من إثارة مشكلة عدم انتمائهم لآل البيت، قبل أن يتخذوا –حسب بعض الروايات– من تنازل الخليفة العباسي عن الخلافة ذريعة أحقية حكمهم وشرعيته[54]، وخاصة خلال القرن الثامن عشر أمام المد الوهابي والخطر المسيحي. واعتز السلطان سليمان أيما اعتزاز بالعبارات التي خاطبه بها شريف مكة في إحدى رسائله إليه: « إنكم أسمى منا ومن جميع سلاطين الإسلام؛ لأنكم فتحتم بلادا تخص الأوروبيين وأمثالهم »[55]. بل لما أخبر الصدر الأعظم ولي نعمته بأن الإمكانات المالية لخزينة الدولة لا تسمح بالدخول في حرب ضداً على العصبة المقدسة، والتي توجت بصلح كارلوفيتز سنة 1699، أجابه السلطان مصطفى معترضا بالقول: « لست في حاجة لأمتعة أو لمبالغ مالية كبيرة، سوف آكل الخبز اليابس حين تدعو الضرورة لذلك، سأضحي بذاتي من أجل الدين، سوف أتحمل كل أشكال العذاب بصبر، ولن أتخلى عن القيام بواجبي في خدمة

[49] مصطفى بركات، ن.م.، ص ص. 45–55.

[50] روبير مانتران، ن.م.، ص. 244.

[51] روبير مانتران، ن.م، ص. 243؛ عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص ص. 38، 97.

[52] عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص ص. 80، 84.

[53] روبير مانتران ن.م، ص. 244.

[54] حول بداية استعمال السلاطين العثمانيين للقب الخلافة، راجع: عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص. 80 وما تلاها.

[55] روبير مانتران، ن.م، ص. 244.

الله وكتابه وقيادة حملتي العسكرية »[56].

وكان السلطان العثماني يكتسب الشرعية بعد مبايعته أو « تسميته خليفة » على حد تعبير الكاتب العثماني حسن بايزيد عقب تعليقه على بيعة محمد الثالث سنة 1595. ولم تعمل البيعة لدى العثمانيين إلا على إقرار الوضع القائم، والمصادقة عليه في نهاية المطاف، بغض النظر عن الظروف التي أفرزته. واهتمت الآداب التاريخية العثمانية بحفل التنصيب، إذ خصصت له عدة صفحات ميزت فيها بوضوح بين من يتم جلوسهم وبين من يتم إجلاسهم على العرش من قبل عناصر من خارج السلالة الحاكمة، حتى أضحى النظام السياسي العثماني يرتكز على مبدإ قوامه أن كل من نجح من الطامحين في الحكم في فرض نفسه على الآخرين فإن الله هو الذي اختاره لذلك، ومن ثم يصبح حكمه شرعيا[57]. وكانت جماعات ظاهرة أو متخفية من نخب البلاط، أو من الانكشارية، أو من العلماء، أو من نساء القصر تضغط بشتى الوسائل لدعم المرشح الذي يمثل مصالحها، ويعبر عن طموحاتها، وهو ما كان ينتهي أحيانا بأحداث دامية[58]. إلا أن حفلات التنصيب لم تخل تارة من مفاجآت دالة على فرض الأمر الواقع، فلما تم الإعلان مثلا عن حفل جلوس أحمد الأول سنة 1603 أثار انتباه كبار المدعوين أن العرش تم وضعه في باب السعادة، بدلا من المكان المخصص له عادة، حيث لم يجلس عليه السلطان محمد الثالث الذي كانوا ينتظرونه، وإنما جلس ابنه المراهق. وتكرر السيناريو نفسه عقودا بعد ذلك وبالضبط سنة 1648 حين أقدمت والدة السلطان، في إطار سعيها لإبعاد ابنها إبراهيم، على فرض حفيدها البالغ سبع سنوات، والذي حمل لقب محمد الرابع[59].

وكان الجلوس على العرش تتجاذبه في بديات الدولة مدينتا بورصة وأدرنة، فمحمد الأول تم تنصيبه في أدرنة في حين عين ابنه مراد الثاني في بورصة. بينما تم جلوس محمد الثاني بأدرنة. وفيما بعد أصبحت إسطنبول هي دار السلطنة ودار الخلافة[60]. وبالرغم من ذلك فإن ثلاث تنصيبات تمت بأدرنة خلال نهاية القرن السابع عشر: أحمد الثاني (1691) ومصطفى الثاني

[56] N. Vatin et G. Veinstein, *Le sérail ébranlé…, op. cit.*, p. 350.

[57] *Ibid*, pp. 266, 304.

[58] روبير مانتران، ن.م، ص ص. 248، 267، راجع أيضا: محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، بيروت، دار النفائس، الطبعة الأولى، 1981، ص. 246.

[59] N. Vatin et G. Veinstein, *Le sérail ébranlé…, op. cit.*, pp. 260-261.

[60] *Ibid*, pp. 262-263.

روبير مانتران، ن.م، ص. 261؛ عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص. 95.

(1695) وأحمد الثالث (1703)[61]. وكانت البيعة تتم أحيانا بطريقة مباشرة وعلنية، كما أورد نشري بخصوص محمد الأول إبان الحرب الأهلية، وبعد هزيمة أنقرة، حين اقترب من بورصة التي تخلى عنها أخوه عيسى، « توجه العلماء وكبار العيان (كذا) وعامة الناس ببورصة لملاقاته والتعبير عن احترامه وتعظيمه واتخذوه سلطانا لهم »، وهو في واقع الأمر نوع من « البيعة الجماعية التي كان يحبذها العاهل الجديد باعتبارها خير وسيلة لإثبات شرعيته »[62].

وعموما اتخذت البيعة لدى العثمانيين طابع احتفال رسمي يوم الجمعة، يحتضنه قصر السلطان الذي يتخذ شكل مدينة محصنة وسط إسطنبول[63]. وتخضع المراسيم لتقنين نخبوي، وتنظيم مضبوط من الناحية البروتوكولية، ويحضرها عدد محدود من المشاركين[64]، من أركان الدولة، وأعيان السلطنة، وكل خدام الباب العالي مدنيين وعسكريين والمتمتعين بالهيبة، إذ لا تتم البيعة إلا بموافقة كل هذه الأطراف التي انضمت إليها خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر عناصر جديدة من أهل القلم ورؤساء الكتاب وزعماء المكاتب ونقيب الأشراف[65].

وابتداء من نهاية القرن السادس عشر لم تعد البيعة سلطانية، وإنما أصبحت بيعة خلافة، وكان يرمز إلى ذلك بلباس عمامة يوسف عليه السلام، وفي حالات استثنائية عمامة عمر بن الخطاب كما تم خلال جلوس مصطفى الأول على التخت. ثم سيظهر رمز آخر ابتداء من نهاية القرن السابع عشر وهو الخرقة المنسوبة للرسول صلى الله عليه وسلم، ثم سيفه الذي أصبح تقليدا أساسيا في البيعات اللاحقة[66].

وتعد صلاة الجمعة في مسجد أيا صوفيا، وزيارة قبر الصحابي أيوب الأنصاري من أهم طقوس جلوس السلطان على العرش، وهي مناسبة لظهوره الأول والعلني أمام الناس، وللق

---

[61] N. Vatin et G. Veinstein, *Le sérail ébranlé*, p. 266.

[62] عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص. 90.

Ibid, p. 269.

[63] روبير مانتران ن.م، ص. 262؛ عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص ص. 90–91.

[64] N. Vatin et G. Veinstein, *Le sérail ébranlé..., op. cit.*, p. 270.

[65] *Ibid*, pp. 277, 281.

[66] يعتبر عبد الرحيم بنحادة أن « البيعة الخليفية » لا يمكن الحديث عنها إلا خلال القرن السابع عشر. عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص. 92.

N. Vatin et G. Veinstein, *Le sérail ébranlé..., op. cit.*, pp. 290-296.

سيف عثمان حول خصره تعبيراً عن قيادته للجيش[67]. وفي الأسبوع الموالي لجلوسه، شارك محمود الأول في صلاة الجمعة بالمسجد الذي بنته جدته. ولربط الماضي بالحاضر توقف عند عودته من زيارة قبر أيوب أمام قبور أسلافه وخصوصا بالمسجد الموجود بقصر محمد الثاني، لإلقاء نظرة على قبر جده الأكبر السلطان محمد خان غازي، والصلاة عليه[68].

ومن طقوس تربع السلطان على عرشه، إلقاء خطب الجمعة، وضرب السكة باسمه، وإحصاء الوضعية القانونية للأراضي، وإفراغ حرم السلطان المنتهية ولايته من قاطنيه، والالتحاق بالسرايا القديمة، وفسح المجال أمام أم السلطان الجديد وزوجاته وإمائه وأبنائه وخدامه للحلول مكانهم. وكان أول شيء يقوم به السلطان المنصب هو الدخول إلى الحرم وملاقاة أمه التي تُستقبل في السرايا باحتفالية كبيرة. وعموما أصبح حفل انتقال أم السلطان الجديد إلى القصر طقسا ملازما لكل تنصيب، ويجري بين حدث الجلوس وزيارة قبر أيوب[69].

وعموما يرافق كل حفل تنصيب هدايا وتعيينات وترقيات جديدة، ويتم تجديد وثائق التعيين والامتيازات والإعفاءات والضمانات وحتى المعاهدات الدولية. وشكل ذلك مناسبة لتغذية مداخيل الخزينة، على اعتبار أن كل تجديد يستوجب دفع رسوم الجلوس، كما كان يتيح الفرصة لحركة واسعة من الارتشاء وشراء المناصب. ويوزع السلطان ألبسة وأسلحة للزينة على كبار الخدام، وعلى علماء القصر، ويقدم الهبات والزيادات في الأجور للإنكشارية بمختلف فرقها، وللمكلفين بالخزينة المالية، بل إن أعطياته تطول فقراء مكة والمدينة والقدس وينبع[70]. ويقدم الصدر الأعظم بدوره على الشيء نفسه، بمقر الديوان حيث يفرق ألبسة الشرف على أركان الدولة. وصنف الكرم السلطاني تجاه الخدام والمقربين والرعايا وحتى مع المبعوثين الأجانب من أولويات السلطان التي تضمن له شعبية كبيرة، وأجرا عظيما عند الله[71].

---

[67] *Ibid*, pp. 304-308.

عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص. 93. روبير مانتران، ن.م، ص. 249.

[68] روبير مانتران، ن.م، ص. 249. اعتاد بعض السلاطين زيارة قبر الصحابي أيوب سنويا، راجع: عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص. 94.

N. Vatin et G. Veinstein, *Le sérail ébranlé…, op. cit.*, pp. 316-7.

[69] N. Vatin et G. Veinstein, *Le sérail ébranlé*, pp. 322-328.

عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص. 95.

[70] *Ibid*, pp. 328, 341.

روبير مانتران، ن.م، ص ص. 249–250، 254. محمد فريد بك المحامي، ن.م، ص. 198.

[71] روبير مانتران، ن.م، ص ص. 253–254.

وبما أن كل أمير كان يؤمن مبدئيا بالحق في المطالبة بالعرش كلما سمحت بذلك الظروف، فإن السلاطين أقدموا بعد تنصيبهم على القصاص من جميع إخوتهم عن طريق خنقهم. وأوردت المصادر أن السلطان سليمان مثلا أصدر أوامره بقتل أولاد أكبر أعمامه المدعو جيم وأحفاده، وهكذا قتل ولديه مصطفى وبايزيد وذريتهما لإبعادهم من حلبة السباق نحو الوراثة[72].

وبالمقابل كان السلطان يوزع الأقاليم أو المقاطعات (سناجق) على أبنائه (الشاه زادات) وأحفاده ليتدربوا فيها على قواعد ممارسة شؤون الحكم تحت إشراف شخص يعرف باسم اللالا، وهو ما مكنهم من اكتساب سلطة جهوية هامة على شاكلة السلطة المركزية[73]، الأمر الذي ظل يمثل تهديدا دائما للسلطان الحاكم، خاصة إذا ما نجحوا في استقطاب الأنصار ضمن صفوف الجيش الانكشاري، كما آل إليه حكم بايزيد الثاني، وكما كشفت عنه مؤامرات ولدي السلطان سليمان، الشيء الذي دفع في مرحلة أولى خلفاءه إلى حصر التوزيع في الأبناء الأكبر سنا، قبل أن يتم إيداع كل الشاه زادات في القفص تحت مراقبة شديدة قد تنتهي بالإعدام، وهو الأمر الذي أقدم عليه محمد الثالث في حق إخوته التسعة عشر[74].

ومن القضايا المثيرة التي تميز بها التاريخ العثماني، ظهور التأثير السياسي للنساء داخل البلاط، والذي بدأ بشكل غير مهيكل مع خورم (روكسلان) زوج سليمان القانوني[75] ونوربانو عقيلة السلطان سليم الثاني، واتخذ شكلا شبه مؤسساتي فيما بعد وخاصة حين أصبح يجلس على العرش ملوك قاصرون كأحمد الأول الذي اعتلاه سنة 1603 في سن الثالثة عشرة. وبمجرد استقرار الأم، تقوم بإرسال هديتين فاخرتين الأولى، عبارة عن خنجر مرصع بالجواهر، ومعطف من الفرو للصدر الأعظم، ثم معطف مماثل لشيخ الإسلام، وهما أيضا يردان على ذلك بهدايا مماثلة[76].

---

[72] ن.م، ص. 246.

[73] روبير مانتران، ن.م، ص ص. 247—248، 265؛ ورد في قانون الدفن لمحمد الفاتح: « يسر الله السلطنة لكل واحد من أولادي، ولأجل تأمين استمرارية نظام العالم، فإن قتل الإخوة مناسب حتى إن أكثر العلماء أجازوه، فليعمل به » وأعقب ذلك إصدار قانون القفص. عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص ص. 88—89.

[74] عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص ص. 87—89؛ روبير مانتران ن.م، ص ص. 247—248، 265.

[75] عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص ص. 304—305.

[76] N. Vatin et G. Veinstein, Le *sérail ébranlé*..., *op. cit.*, pp. 322-328.

ولعبت أمهات السلاطين في القرن السابع عشر أدوارا هامة جدا، واشتهرت في هذا الصدد السلطانة قوسيم (الجدة السلطانة) والسلطانة طورخان[77]، إذ أصبحن يتدخلن في تسيير الشأن العام، وفي اتخاذ القرارات الحاسمة التي تهم البلاد، وخاصة خلال القرن الثامن العاشر لما أضحى السلاطين بمثابة دمى في أيديهن[78]. ومارست بعضهن مهام سياسية بارزة ولو في الظل، كما فعلت أم السلطان مصطفى الثاني الذي قدمت له يد العون في الأزمة التي ألمت به. وفي السياق نفسه ساعدت مهرماه أخاها سليم الثاني ماديا على اعتلاء سدة الحكم. وكرست خديجة طورخان جهودها لإبعاد المنافسين داخل القصر عن طريق ابنها محمد الرابع[79]. كما اعتادت زوجات السلاطين وأمهاتهم القيام بالأعمال الخيرية من بناء للمستشفيات والجوامع والمدارس والمكتبات كما هو حال بزم عالم والدة السلطان، ومثيلتها برتونيال[80].

ونظرا للضغوط الكامنة التي شكلها الطامحون إلى العرش على النظام القائم، فقد تحولت جملة من الطقوس، مع مرور الوقت، إلى قواعد سياسية ملازمة لكل جلوس على العرش، الذي كان صاحبه لا يميل أبدا إلى ابتداع طقوس جديدة، بقدر ما يعمل قدر الإمكان على إعادة الأمور إلى سابق عهدها، وتقويم ما اعوج منها، كما هو الأمر بالنسبة لبايزيد الثاني مثلا الذي ألغى كل الإجراءات العقارية والمالية والمقتضيات المتعلقة بالهيمنة على الأوقاف المتخذة من قبل سلفه محمد الثاني، والتي أثارت احتجاجات واسعة[81]، وجسد بسلوكه هذا العمق الديني للمؤسسة السلطانية الذي سعى من خلاله إلى إقرار الشريعة الإسلامية، حتى أطلق عليه العلماء والنخبة المثقفة لقب ولي من أولياء الله[82].

وفي ما يخص مؤسسات الدولة، تضاربت آراء الدارسين حول الجهة التي تحتكر القرار السياسي الفعلي هل السلطان أم الصدر الأعظم. لقد كان السلطان مبدئيا هو القائد الأعلى للجيش، والمشرف على العلاقات مع الدول الأجنبية، وهو المشرع للقوانين الوضعية التي لا

---

[77] عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص ص. 54—55.

[78] N. Vatin et G. Veinstein, *Le sérail ébranlé..., op. cit.*, p. 13.

[79] *Ibid*, p. 337.

[80] عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص. 303.

[81] N. Vatin et G. Veinstein, *Le sérail ébranlé..., op. cit.*, p. 346.

[82] عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص. 34.

يبت فيها الشرع[83]، إذ كان الديوان من أهم مؤسسات الدولة العثمانية، وهو عبارة عن مجلس يتشكل من كبار رجالات الدولة من وزراء ومكلفين بالشؤون المالية وضباط الجيش والكتاب الخاصين، ترأسه السلطان في البداية قبل أن يعهد بذلك إلى الصدر الأعظم. ويعقد اجتماعاته أربعة أيام في الأسبوع للتداول في الشكاوى وفي القضايا الأساسية (أمور–إى مهمه) وحتى في المسائل المحلية وأحيانا الشخصية[84]. ومع مرور الزمن أصبحت للصدور العظام، الذين كان جلهم من فئات الديوشرمه أي العبيد المنحدرين من أصول مسيحية، صلاحيات واسعة تجسدت في تعيين كبار المسؤولين في الإدارة والجيش والبت في الشؤون القضائية الكبرى، بالرغم من أنه لم يكن لهم دخل في الشؤون المرتبطة بالبلاط، أو الانكشارية، أو بما يبت فيه العلماء[85]. ويخضع كل خدام القصر وموظفيه لسلطة « أغا الباب » كبير الخصيان البيض، الذي يستفيد من قربه من السلطان للتحكم في تعيينهم وترقيتهم[86]. وكان في خدمة بلاط السلطان العثماني عدد من اليهود أمثال جوزيف هامون وابنه موسى والمنجمين والعلماء والكتاب وأهل الموسيقى والخط والرسم والمعمار[87].

وتمثل دور أهل الفتوى في إيجاد الصيغ الكفيلة بتكييف القضايا القانونية مع الشرع، وهو ما مكنهم من اكتساب مكانة متميزة مستفيدين من استقلاليتهم عن أجهزة الدولة شأنهم في ذلك شأن شيخ الإسلام الذي كانت تمر القرارات السياسية ومساطر تسمية القضاة والمدرسين من رفوف مكتبه[88]. وتحكم السلطان في تنصيب أعضاء الجهاز المكلف بالفتوى في قضايا الشريعة وإقالتهم، وتمتع بحق سن التشريعات المتعلقة بالقانون والإدارة والمالية...[89]»

[83] ن.م، ص ص. 79، 97، 155.

[84] روبير مانتران، ن.م، ص. 276؛ إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، 1998، ص ص. 80، 81. وحول الديوان واختصاصاته، انظر: عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص. 111 وما تلاها.

[85] روبير مانتران، ن.م، ص. 278. بموازاة مع ضعف هيبة السلاطين ازداد نفوذ الصدور العظام، وعن صلاحياتهم من أمثال محمد باشا كوبرولي وجندرلي باشا وإبراهيم باشا وصوقللي باشا...: راجع: عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص ص. 55، 56، 104 وما تلاها.

[86] روبير مانتران ن.م، ص. 264.

[87] ن.م، ص ص. 269–275.

[88] ن.م، ص ص. 278–282.

[89] ن.م، ص ص. 254–255.

أي جملة من القوانين العرفية المستمدة من الشريعة الإسلامية، والهادفة بالأساس إلى مركزة السلطة[90].

واعتاد العاهل العثماني أن يستقبل الناس للاستماع إلى شكاوى التظلمات التي تطولهم من حكام المقاطعات، أو أن ينصت إليهم مباشرة وهو في موكبه إلى مسجد آيا صوفيا[91]، كما دأب على التنقل لممارسة الصيد والقنص برفقة كبار رجال دولته، وتسيير شؤون البلاد من داخل إقامته المتنقلة، بل واستقبال المبعوثين الأجانب. وهو ما كان يمكنه من إبراز عظمته أمام الرعية[92].

وانفرد حكم السلاطين العثمانيين بمزية الدقة والتنظيم[93]، فقد اعتمدت الإمبراطورية على جهاز بيروقراطي لم يصل أعلى مستويات الامتداد والتنظيم المتشابك، بالرغم من التزايد الهائل في أعداد الموظفين، وتوسيع دائرة تقسيم الاختصاصات. كما أن كتاب البلاط لم ينجحوا في تكوين طبقة مغلقة ومتجانسة بالمعنى الحقيقي. ومثل الانتقال بيسر من المناصب العسكرية والمدنية وإليها حاجزا في وجه أي شكل من أشكال الانفصال الواضح بين شرائح الموظفين[94]. وانتشرت إدارة مماثلة للمركز داخل قصور الولاة بالمقاطعات[95].

والملاحظ أن السلاطين العثمانيين استخدموا بدورهم المصاهرة وسيلة لتمتين سلطتهم بمختلق أطراف الإمبراطورية، إذ اتخذوا من أميرات مسيحيات من بيزنطة وصربيا، أو من بنات الأسر المسلمة الحاكمة زوجات لهم حتى نهاية القرن الخامس عشر، ثم ما لبثوا، بعد توطيد سلطتهم، أن اعتمدوا أساسا على معاشرة الإماء اللواتي يقدمن لهن سبايا الحرب أو هدايا، باستثناء زواج السلطان سليمان من الجارية روكسلان. وعمد السلاطين العثمانيون إلى تزويج إمائهم إما إلى كبار عبيدهم (قولات)، أو إلى خدامهم السابقين وذلك

---

[90] عبد الرحيم بنحادة، **العثمانيون...**، م.س.ذ.، ص. 40.

[91] روبير مانتران ن.م، ص. 252.

[92] ن.م، ص ص. 261–262.

N. Vatin et G. Veinstein, *Le sérail ébranlé...*, *op. cit.*, p. 8.

[93] *Ibid.*

[94] روبير مانتران، ن.م، ص ص. 284–286.

[95] ن.م، ص. 279.

لضمان ولائهم[96].

وخضع الاقتصاد العثماني لهيمنة الدولة التي شجعت أنشطته من خلال السماح بتداول القروض بالفائدة في مختلف أطراف الإمبراطورية بالرغم من نهي المذهب الحنفي عنها، بل وعبر محاولة السيطرة على ممتلكات الأوقاف الشيء الذي أثار بعض مظاهر الاحتجاج. كما عملت على توجيهه بأساليب متعددة همت الضرائب المستحدثة، وأنماط الإنتاج، والأسعار، والأيدي العاملة، والرساميل المستثمرة، ومنافذ التصدير، وذلك سعيا لحماية الرعايا من مختلف مظاهر الاحتكار، والتلاعب بذمم المستهلكين. ومثل القطاع الفلاحي قطاعا حيويا بالرغم من وجود مؤسسات صناعية (كارخانة) تنتج مواد مختلفة، وتشغل عددا كبيرا من العمال، وخاصة في مجالات الأسلحة والبارود وبناء السفن[97].

يتبين من خلال هذا الجرد الموجز للسمات التي ميزت السلطة العثمانية، أن هناك تقاطعات عديدة مع المخزن المغربي تستمد أصولها من المرجعية الدينية الإسلامية بالأساس، ويتعلق أساسا بالمقارنة مع إمبراطورية مترامية الأطراف، ومتنوعة الأعراق والثقافات. غير أن هذا التقارب لا يعفينا من القول بأن قاعدة التثاقف كانت حاضرة وبقوة في صياغة مختلف التنظيمات العثمانية، التي وإن حافظت في جوهرها على ما كان سائدا بالعوالم الإسلامية الأخرى، فإن التراكمات السابقة ظلت بصماتها بادية في طرق تدبير أجهزتها وأساليبه:

– يدل القاموس الاصطلاحي المعبر عن ألقاب الحاكم العثماني، على أن النظام السياسي هو حصيلة لتصورات متشابكة موروثة، يترجمها الجمع دفعة واحدة بين لقب « الخان » التركي المغولي، ولقب « الشاه » الفارسي، وتسمية « السلطان » العربية[98].

– امتدت هذه البصمات لتشمل مجالات التشريعات، كتلك المتعلقة بالجوانب العقارية والجبائية التي استحدثها كل من محمد الثاني وسليمان القانوني والمستوحاة من الإرث التركي المغولي، الشيء الذي أفضى إلى إطلاق نعت « دولة الازدواج القانوني » على الإمبراطورية، أي التي تجمع بين الشرع والعرف والقوانين الصادرة عن الدولة[99]، بمعنى آخر بين مؤسسات

---

[96] ن.م، ص ص. 266–268. وهي الممارسة نفسها التي كان يقوم بها المولى إسماعيل، راجع:
Ch-De la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, p. 28.

[97] روبير مانتران، ن.م، ص ص. 318، 332. عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص. 169 وما تلاها.

[98] روبير مانتران، ن.م، ص. 250؛ عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص. 87.

[99] روبير مانتران، ن.م، ص. 251؛ عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص ص. 97، 155.

السلطان، وشيخ الإسلام، والصدر الأعظم، بينما لم يشهد الجهاز المخزني بالمغرب الحديث هياكل واختصاصات مماثلة.

– ومن الزاوية نفسها، تجلى التأثر بالهياكل الدينية البيزنطية في إقدام السلطان سليمان، بمعية شيخ الإسلام أبو السعود أفندي، على تمتيع مفتي العاصمة بموقع في أعلى تراتبية العلماء يعادل المكانة التي كان يحتلها الصدر الأعظم، وهو ما مثل خروجا عن القاعدة التي كان معمولا بها في المغرب بل وفي مجموع الدول الإسلامية، بغض النظر عن الأهداف السياسية لهذه البدعة، والمتمثلة في مواجهة الصفويين بإيران، والكيزلباش بالأناضول[100].

– بالرغم من استمرار الحكم في سلالة أل عثمان، فقد عانت « الدولة العلية » بدورها، وعلى شاكلة المخزن المغربي، من مشكل المشروعية السياسية[101]، حيث غالبا ما كان الانتقال لا يتم بسلاسة من حكم سلطان إلى آخر، بل تواكبه الصراعات العسكرية والمؤامرات والدسائس تارة أخرى، وهو ما كان له تأثير بالتأكيد على السياسات العامة للإمبراطورية على المديين المتوسط والبعيد.

– تبقى القواعد الأساسية للسلطة تقوم على المرجعيات المخزنية نفسها المستمدة من الهيبة والتفرد والحيطة والحذر حتى من أقرب المقربين، ومن ممارسة سياسة السخاء لكسب الأتباع، ولترسيخ ثقافة الولاء[102].

– لم تكن سلطات الخاقان العثماني، وعلى غرار نظيره المغربي، مطلقة، بقدر ما كانت مقيدة بأحكام الشريعة، ومطوقة بمقتضياتها التي تنص على إقرار العدل وضمان الأمن والطمأنينة للسكان من خلال إصدار مراسيم من قبيل (عداله نامه)، ونشر مراقبين سريين، والتجول متنكرا في الأقاليم. كما كان للحاشية تأثير كبير عليه[103]. ولم يتخذ الحكم طابعا استبداديا على النمط الشرقي، أو تسلطيا مطلقا كما تذهب إلى ذلك العديد من الكتابات

---

[100] روبير مانتران ن.م، ص. 282.

[101] عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص. 87 وما تلاها.

[102] ورد في قوانين محمد الفاتح: « وليس من قوانيني أن يجلس مع جنابي الشريف أحد لتناول الطعام، إلا إذا كان من الأهل والعيال، وقيل أن أجدادي كانوا يأكلون الطعام مع وزرائهم، وقد أبطلت أنا ذلك ». عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص. 98.

[103] روبير مانتران، ن.م، ص ص. 253—254.

الغربية، وإنما مثل نظاما اجتماعيا وسياسيا خاصا يخضع فيه موظفو السلطة لشدة هيمنته[104]، وتعتبر فيه الدولة نظريا ملكا خاصا للسلطان وذويه، يبذلون كل جهد للإنفراد به، والتمتع بامتيازاته، لكن عملا بفتوى شيخ الإسلام أبو السعود أفندي « لا يصح الأمر السلطاني في ما يقره الشرع »[105].

وإذا كانت هذه المقاربة المختصرة للمخزن مع العثمانيين تحتاج إلى دراسة متأنية، فإنها بالرغم من ذلك، توحي بأن هناك عدة قواسم مشتركة مستوحاة من الأسس الثقافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للنظامين، وتؤكد بما لا يدع للشك سبيلا وجود مظاهر اقتبسها أحمد المنصور، وسار على نهجها المولى إسماعيل[106]، فماذا بالنسبة للملكيات المطلقة؟

الملكيات المطلقة بأوروبا الغربية

صنف لويس الرابع عشر في نصائحه إلى ابنه، الحكم فوق كل القوى الإنسانية، على اعتبار أن استكمال مقوماته رهين بالمباركة السماوية، وأن « مشاريعه العادلة والشرعية تحتاج في تنفيذها إلى نجدة السماء، التي تفتح آلاف السبل وتكشف عن آلاف التسهيلات المنتظرة... »، لأن « الجيش والنصائح، وكل الصنائع الإنسانية ما هي إلا وسائل ضعيفة للحفاظ على العرش... »[107]، والإيمان بالله لا يعتبر مسألة عقدية شخصية فحسب، ولكنه نظام اجتماعي وسياسي يسهل إخضاع الشعوب. إذن فالله هو مصدر السلطة السياسية، ويجب تثمين هذا المصدر من وجهة نظر سياسية وليس لاهوتية[108].

---

[104] ن.م، ص ص. 251، 260.

[105] عبد الرحيم بنحادة، ن.م، ص. 99.
N. Vatin et G. Veinstein, *Le sérail ébranlé..., op. cit.*, p. 333.
مصطفى بركات، ن.م، ص. 36؛ إسماعيل أحمد ياغي، ن.م، ص ص. 78، 79.

[106] من بينها مؤسسة الديوان أو مجلس الملأ « التي يجلس فيها للجمهور والوفود وأحكام الجند ومناولة أمور المملكة بالنقض والإبرام... فيوذن للناس في الدخول على طبقاتهم... » عبد العزيز الفشتالي، **مناهل الصفا**...، م.س.ذ.، ص ص. 205–206.

[107] M. Miaille, « Dieu et le pouvoir dans les mémoires de Louis XIV », in *Tout pouvoir vient de Dieu*, Actes du VII^e colloque Jean Boisset, Université de Montpellier III, Sauramps, 1993, pp. 290-1.

[108] M. Miaille, « Dieu et le pouvoir… », *op. cit.*, pp. 290-1. « Rien de plus faux que tout soit égal devant le roi […car] les rois sont les images de Dieu sur la terre, ils sont chargés de l'imiter autant qu'il est donné à la créature de le pouvoir. » Emmanuel Le Roy Ladurie, *Saint-Simon ou le système*

وأضاف لويس الرابع عشر قائلا: « إن العاهل ينتمي إلى درجة أعلى من بقية الناس، ويرى الأمور الماثلة أمامه بطريقة أفضل منهم...وهناك بعض الوظائف التي يحل فيها محل الله... فنحن نتخذ القرارات الأكثر نجاحا برضانا، وليس برضا مستشارينا، فبما أننا متموضعون في طبقة عليا، فإننا لا نخوض على شاكلتهم في المصالح الصغرى، التي يمكن أن تؤدي بنا إلى الجور »[109].

وتمتع الملك من هذه الزاوية، بوضعية متميزة، مستمدة من التراتبية التي خلقها الله في الكون، ومنحته سلطة لفرض إرادته على المجتمع وتنظيمه. فكبرياء لويس الرابع عشر أقنعه بتفوقه على رعاياه، وعلى الملوك الآخرين، فهو لم ير في وزرائه الثلاثة إلا أتباعا. وعلى الرغم من بساطة ثقافته، حكم كرجل محب للعمل، ومعجب بمنطق الدولة، يسعى في مرضاة الله[110]، ويلح على ضرورة احترامه وطاعته؛ لأنه وحده له التصرف المطلق في تسيير شؤون البلاد، وتحصينها من أي تدخل للجمهور. إذ لا يوجد شؤم في رأيه، أكبر من استشارة الملك لجمعية تمثل رعاياه، أو من إفشاء أسراره أمام الرعاع[111]، فالتكتم إجراء ضروري للإبقاء على المكانة المتميزة للحاكم.

وأقر لويس الرابع عشر في نصيحة أخرى بالنظرة التنظيمية للحكم، في علاقته بالمرجعية السماوية، معتبرا أن الله خلق الكون وفتح المجال للإنسان تحت وصايته، ليتحرك فيه ويعمل على تنظيمه. « فالعالم لا يحكم نفسه بنفسه بواسطة الثورات الفجائية والطبيعية، التي يستحيل تجنبها، أو التنبؤ بها »[112]. بل إن الإنسان يشارك في صياغة الأحداث، والله « حينما يريد أن يجعل ملكا سعيدا وقويا ومهابا ومحترما، فالطريقة المعتادة لبلوغ ذلك تتجسد في تمتيعه بالحكمة، وبعد النظر، والعدل، واليقظة والمجد »[113]. ومن هذا المنظور، اعتبر لويس

---

de la cour, p. 102.

[109] Miaille, « Dieu et le pouvoir... », *op. cit.*, p. 292.

[110] E. Preclin et V-L. Tapie, *le XVII^e siècle, monarchies centralisées..., op. cit.*, pp. 221-2 ; M. Miaille, « Dieu et le pouvoir... », *op. cit.*, p.535.

[111] *Ibid.*

[112] *Ibid*, pp. 292-3.

[113] *Ibid.*

الرابع عشر أن السياسة تجربة إبداعية، و« فن توظيف الظرفيات »[114]، يتمحور حول التعامل مع كل وضعية وفق إرادة ومخطط، يتم من خلالهما تركيب عناصرها وتوجيهها لتتحول من حركة إلى منظومة إستراتيجية. وهو ما يعني أن المصير والقدر لهما مكانتهما في التاريخ، وأن الملك كإله يضفي معنى على زمن، وعلى عالم في حركة[115].

ولكي تكون ملكيته مطلقة وليست طاغية، عليه حسب جون بودان Jean Bodin احترام القوانين السماوية، وقانون الطبيعة، ومراعاة حرية وممتلكات الرعايا، وتوفير الأمن مقابل خضوعهم وطاعتهم[116]. لكن لويس الرابع عشر اعتبر أن المصلحة العليا للدولة تقتضي إسباغ الشرعية على الممارسات الأكثر تعسفا، فكتب في مذكراته أن « الملوك هم أسياد مطلقون، ولهم طبيعيا الحق الكلي والشامل لوضع ممتلكات الرعايا وحياتهم رهن إشارتهم »، و« خلال التمردات يصبح القمع مشروعا ومؤشر خير، لأنه لا شيء أخطر من الفوضى، والتضحية بعدد قليل من المتمردين، ما هو إلا إنقاذ لعدد لامحدود من الأبرياء »[117].

لذا لم يتردد الملك الفرنسي في حث ولده على اليقظة والحذر، « ...يجب أن تراقب بدقة كل ما يجري في الأرض، تأتيك في كل ساعة مستجدات جميع الأقاليم، وسر كل البلاطات، ومزاج ونقط ضعف جميع الأمراء والوزراء الأجانب. عليك الاطلاع على أكبر عدد من الأشياء التي نعتقد أننا نجهلها، والتسلل بين رعايانا لمعرفة أهم ما يخفونه عنا، والكشف عن النظرات البعيدة جدا لأفراد حاشيتنا، وعن مصالحهم المضمرة التي تتعارض مع مصالحنا »[118]. بل « يجب أن تقتسم ثقتك مع عدة أشخاص، فغيرة الواحد تصلح دائما لوضع حد لطموحات الآخرين »[119]. إذن فلا بد من اقتحام كل الأسرار، وتجنيد العيون والآذان في كل مكان.

---

[114] « La politique est une expérience créatrice un art, l'art d'utiliser les conjonctures... », Voir : M. Miaille, « Dieu et le pouvoir... », *op. cit.*, pp. 292-3.

[115] *Ibid.*

[116] P. Manent, « Les Théoriciens de la monarchie, Bodin et Montesquieu », in E. Le Roy ladurie (dir), *Les monarchies*, Séminaire de l'Ecole pratique des hautes études, Paris, PUF, 1977, pp. 95-6.

[117] E. Lavisse, *Histoire de France*, t. VII, 1e partie, (1643-1685) Hachette et Cie, 1911, p. 157 ; Corvisier, *le XVIIe siècle...*, *op. cit.*, p. 536.

[118] M. Miaille, « Dieu et le pouvoir... », *op. cit.*, p. 239.

[119] E. Lavisse, *Histoire de France...*, *op. cit.*, p. 158.

واتسمت الملكية في إنجلترا بطابعها الألوهي، فإليزابيث الأولى كانت ترفض تدخل البرلمان بغرفتيه في شؤونها، باعتبارها شخصية مقدسة لها الحق في مزاولة عدة صلاحيات، دون مستشارين ولا برلمان، كما هو الشأن بالنسبة لحالات إعلان الحرب والسلم وسك العملة، وتسمية المجلس الخاص، وإدارة الأحكام العرفية، وتعيين كل الضباط السامين في البلاد، وإدارة العدل، وتحصيل الحقوق الفيودالية التابعة لها. ودخلت في هذا السياق، في مواجهات مع البرلمان حين طالبت بالأموال لتنفيذ سياستها الفرنسية والاسكتلندية، وألحت على الموافقة على زواجها لتخلف وريثا للعرش، فذكرت أعضاءه بمرجعيتها الإلهية وبتعاليها: « أنا ملكتكم الكاهنة المسيحية، لا أريد أبدا أن أكون مكرهة على فعل أي شيء »[120].

وسار الملك الإنجليزي شارل الأول في الاتجاه نفسه، إذ كان هو الحاكم الروحي للبلاد، يقود الرعايا وفقا للإرادة السماوية، وهو القاضي الوحيد والمشرع، يحكم القضاة باسمه، ويفرض القوانين بالسيف لضمان الأمن والعدل، ويتموضع فوق البشر، ويتسم بالأخلاق والفضيلة[121].

كما كان جاك الأول الإنجليزي جالسا فوق عرش الله يضع القوانين ويؤولها، ويغيرها دونما حاجة للرجوع إلى أي مجلس، فالله هو الذي منحه مهمة التنفيذ، وجعله سيدا للمملكة، له الحق في تحصيل الضرائب والحصول على الدعم المالي من رعاياه، حتى في غياب موافقة البرلمانات أو السلطات المحلية[122].

وهكذا اتخذ الملوك وإلى غاية اندلاع الثورة الفرنسية، صورة إلهية انفردوا فيها بطابعهم الأبوي تجاه الرعية، التي عليها الاعتراف بحكمهم ومن خلاله بحكم الله، مما يعكس بوضوح أن الحكم السياسي كان ذا طبيعة دينية[123]، ويجسد النظرية المطلقة التي دعمت مفهوم الحق

---

[120] R. Mousnier, *Monarchies et royautés...*, *op. cit.*, pp. 96-7, note 1.

[121] R. Mousnier, *Monarchies et royautés...*, *op. cit.*, p. 97.

[122] E. Preclin, *le XVII^{e} siècle...*, *op. cit.*, p. 534.

[123] M. Miaille, « Dieu et le pouvoir... », ..., *op. cit.*, p. 295.
« Le roi est l'image de Dieu, pâlie, affadie. Il est comme un dieu. Il n'est certes pas Dieu, ni encore moins « un » dieu quoi qu'on ait voulu faire dire en ce sens à Bossuet. A la tête de sa cohorte aristocratique et hiérarchique, il fonctionne plutôt comme une manière de saint, ce que ne contredit pas sa qualité d'oint du seigneur, même minorée depuis les derniers Valois et les premiers Bourbons… Le roi source de reliques, est également producteur de sacré, en un sens plus institutionnel… » Emmanuel Le Roy Ladurie, *Saint-Simon...*, *op. cit.*, p. 110.

الإلهي للملوك، لما اعتبرت أن الإمبراطورية والبابوية معا، مصدرهما مباشرة من الله. غير أن السلطة الزمنية ظلت مستقلة عن السلطة الروحية[124]، ودل ذلك الاستقلال بوضوح على أن الملكية المطلقة تتناقض مع التيوقراطية؛ لأن جميع المؤسسات، بما فيها الكنيسة، توجد تحت تصرف الملك. لقد كان لويس الرابع عشر يتدخل بصفته ضامناً للسلم الاجتماعي، في وجه كل من حاول المساس بالمذهب الكاثوليكي الرسمي للدولة، كما حدث مع التيار الأخلاقي المسيحي Jansénisme [125] ومع الحركة البروتستانتية، أي أنه اعتاد توظيف الدين باعتباره وسيلة من الوسائل الاجتماعية الأخرى، لتقوية حكمه، ولترسيخ سلطته[126].

وبذلك أظهرت الفلسفة السياسية للملكيات المطلقة، مدى تجذر المقدس والديني في ثناياها؛ لأنها شيدت أسسها عبر « خلق الحدث، وإفراز الوضعيات، والتحكم في الزمن والمجال، أي أن كل خصائص الألوهية وجدت في وظيفة الحكم...فلا يمكن لأي عائق أن يعترض السياسة الملكية...فالعالم ليس له معنى مسبق إلا ذاك الذي يمنحه إياه العاهل »[127].

وإذا كان من المستبعد الحديث عن تطابق سمات الملكية المطلقة مع المخزن السلطاني في مغرب العصر الحديث، نظرا لتباين المنطلقات، واختلاف الظروف التي أفرزت كلا منهما، فالظاهر، وبغض النظر عن مشروعية المقارنة أو عدمها، أن هناك تقاطعات ربطت بينهما، تجسد أولها في غلبة نمط الاستبداد على مفهوم السلطة، الذي ظل يرزح تحت هاجس التدبير المطلق للحاكم، حتى أضحى هناك خلط بين شخصه وبين الدولة، وإن بدا السلطان أكثر تقيدا بحدود الشريعة، وبما تقتضيه مواقف القوى الدينية، على عكس الملك الأوروبي الذي لم يكن يعبأ بالحدة نفسها بقرارات الكنيسة، ونجح في خلق توازن أكبر بين حكمه وبين السلطات التابعة له تراتبيا[128]، وحاول جهد المستطاع تجريد البرلمان أيضا من اختصاصاته الحيوية.

---

[124] E. Preclin, *le XVII^e siècle...*, *op. cit.*, p. 535.

[125] Jansénisme revêt une forme doctrinale, celle de Jansénius, et une forme appliquée, celle de Port-Royal, et en cela il fait partie de la Réforme catholique française. C'est une réaction à la vision optimiste de l'homme et de ses capacités.

[126] M. Miaille, « Dieu et le pouvoir... », ..., *op. cit.*, pp. 296-8, 301.

[127] *Ibid*, p. 302.

[128] حول علاقات ملوك أوروبا بالكنيسة، انظر:
W. Blockmans, *Histoire du pouvoir...*, *op. cit.*, pp. 248-249.
وعن سلطات الملك الأوروبي، انظر:

وتمثل ثانيها في توظيف المرجعية الدينية في المجال السياسي لإبراز التفوق والتعالي على المجتمع. ففي الوقت الذي راهن المخزن السلطاني على قاعدة النسب الشريف لتزكية مشروعيته، وضمان استمراريتها، اتخذت الملكية من نظرية الحق الإلهي سندا روحيا لإسباغ ممارساتها بالمصداقية.

أما التقاطع الثالث، فعبرت عنه الأدوار التحكيمية التي قام بها السلطان لتأمين التوازن داخل المجتمع القبلي، وزاولها الملك الأوروبي لحل الخلافات بين المجموعات الفيودالية[129]، وكرست في الحالتين طغيان الصبغة الأبوية.

في حين تجسد التقاطع الرابع في المضمون الذي حملته السلطة في ذهن كل منهما، والذي انطلق من الحيطة والحذر والسرية والكتمان، والاحتراس حتى من أفراد الحاشية وأقرب المقربين. وهو ما أبانت عنه نصائح السلطانين لأبنائهما، وتوجيهات لويس الرابع عشر لولده.

غير أن هذه التقاطعات لا تعني في شيء أن أحمد المنصور حكم على شاكلة إليزابيث الأولى، وأن سياسة المولى إسماعيل كانت مماثلة لنظيره الفرنسي، بقدر ما تترجم وجود قواسم مشتركة على مستوى الممارسة السياسية بشكل عام، بغض النظر عن طبيعة الفوارق التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي أسهمت في بلورة كل نظام على حدة.

وفي ضوء تلك الصور والأسس السياسية التي انبنت عليها، والممارسات التي تجلت من خلالها في عهد السلطانين، يمكن القول إن مضامين مفهوم المخزن تجد مرجعياتها في الثقافة السلطانية بأبعادها المادية والرمزية، على مستوى البنية أو على صعيد الوظائف. فالمؤسسة المخزنية نمت وترعرعت في أحضانها، ومارست مهامها وأدوارها تحت وصايتها، وسجلت حضورها انطلاقا من الثوابت التي حددتها، ونسجت الروابط مع القوى الاجتماعية في إطار الخطوط التي رسمتها. ومثلت من هذا المنظور جهازا سياسيا مركزيا راقب محيطه مراقبة شديدة، وعمل على تنظيمه ومأسسته وفقا لما ضمن استمراريته، وفي حدود وسائل وإمكانات الإخضاع التي أتيح له التحكم فيها، وصبت في مدها وجزرها في اتجاه خدمة

M. Reulos, « Le Tyran tient-il son pouvoir de Dieu », in *Tout pouvoir vient de Dieu*, p. 197.

[129] منذ القرن الخامس عشر، والفلاحون الإسبان يلجأون إلى تحكيم الملك، لحل مشاكلهم مع الأسياد الإقطاعيين، راجع:

W. Blockmans, *Histoire du pouvoir...*, *op. cit.*, p. 207.

الذات السلطانية، وكل من يتصل بها من قريب أو بعيد برابطة من الروابط. وهو ما جعل دوام ذلك الجهاز، وآليات التوازن التي يقوم عليها، ويسهم في تأمينها، رهينا بقوة شخصية الحاكم، وبمدى قدرته على توسيع قاعدة الأتباع، والتصدي لطموحات الخصوم، حتى إن المضامين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية للمخزن أضحت مرادفة للسلطان، ومتجذرة في ثناياه، وأصبح غيابه يمثل مجلبة للفتنة التي لا يستقيم أمر القضاء عليها، إلا مع حكم فردي يستطيع احتواء مظاهرها وبلوغ التفاف ولو مؤقت حول مسبباتها، كما تجسد ذلك بعد وفاة أحمد المنصور والمولى إسماعيل. فكيف يمكن تعليل ذلك؟ وما هي مواطن الهشاشة التي اعترت المؤسسة المخزنية، وجعلت مظاهر التقطع تعصف بمنجزاتها إلى الحد الذي بدت فيه للبعض وكأنها تعيش في وضعية ثبات إن لم نقل جمود؟

الفصل الثالث

مكامن الهشاشة

لقد انهارت الصروح التي حاول السلطانان تشييدها إبان حقبتي حكميهما الطويلتين، بمجرد وفاتهما، وهو ما يفرض علينا التساؤل في هذا السياق عن الأسباب الكامنة وراء غياب استفادة الخلف من تجربة السلف. بصيغة أخرى: ما العوامل التي أعاقت تحقيق تراكمات على المستويات السياسية والاقتصادية والإدارية والعسكرية، الكفيلة بإتاحة استثمار نقط القوة أو على الأقل الحفاظ عليها، ونبذ مكامن الضعف عوض إعادة ترسيخها؟ أيرتبط الأمر بعوامل ظرفية أم بنيوية؟ وما مدى مسؤولية السياسة المخزنية في إرساء دعائمها؟ بمعنى ألم تكن رغبة السلطانين في تقوية سلطتيهما محسوبة بحسابات تراعي طبيعة البنية الاجتماعية، فتعارضت أهداف مبادرتيهما حتما مع ما كانت تطمح إليه، حتى أضحى البحث عن الاستقرار والمركزة السياسية يفضي بالضرورة إلى انتشار نقيضهما، إلى درجة أن أيادي التخريب اتجهت مباشرة بعد وفاتهما إلى الرموز الدالة على ذلك النظام؟ أم أن الأخير كان يفرض بوسائل قوامها الاضطهاد والاستبداد التي تتجاوز الإمكانات المادية والإنتاجية للسكان؟

أثر الكوارث الطبيعية

تندرج الكوارث الطبيعية في إطار الثوابت التي لازمت المغرب عبر تاريخه، وألقت بظلالها الثقيلة على صيرورة الأحداث بمجاله؛ فالأوبئة والمجاعات اعتادت أن تجتاح البلاد بصفة شبه دورية، وتخلف انعكاسات سلبية على الإنسان والطبيعة، إذ دشن أحمد المنصور حكمه بانتشار جفاف ووباء 1579—1580م واكبتهما آفة السعال، تلاهما وباء 1597—1598م الذي أفنى عددا كبيرا من الناس، والطاعون الذي انتشر منذ 1601م وعصف بعد عامين من ذلك بالسلطان ليستمر بعد وفاته. ولم تمض إلا بضع سنوات على تولي المولى إسماعيل حتى ظهر طاعون 1678م، الذي انطلق من تطوان ودام ثلاث سنوات أعقبه قحط شديد، ثم عاد الطاعون للظهور بعد ست سنوات بحدة أقل، ليتوج حكمه بالمجاعة العظيمة التي بدأ

اندلاعها سنة 1721م ومات بسببها خلق كثير[1].

وعلى الرغم من كون مرحلتي حكم السلطانين، لم تشهد عموما أوبئة متوالية، ومجاعات كثيرة، وأن السلطان العلوي كان أكثر حظا من نظيره السعدي، على اعتبار أن طول مدة حكمه تخللتها كوارث أقل، فإن وقع جميعها كان وازنا. ففضلا عن النزيف الديمغرافي الذي أحدثته والمتمثل في وفاة الآلاف من الضحايا[2]، الذين كانوا يشكلون قوة منتجة ومستهلكة، وفرار الناجين إلى الأماكن الآمنة، أصبحت السهول فارغة، وتوقف الإنتاج الزراعي، وتباطأت وتيرة المبادلات، وارتفعت أسعار المواد الغذائية. وزاد من تأزم الوضع لجوء المخزن إلى منع التنقل خوفا من انتشار العدوى، مما أضر بالتجار والمسافرين، وحال دون حركية البضائع. فقد أمر المولى إسماعيل جيش العبيد بمنع الناس، حين اندلع وباء 1678م، من عبور نهر سبو في اتجاه مكناس، وبقتل كل من خالف ذلك، ولم تقتصر آثار الوباء على حركة التنقل الداخلية، بل همت المبادلات مع الخارج إذ انقطعت السفن عن ولوج المراسي المغربية[3].

ولا يخفى ما لهذه المظاهر من انعكاسات على مختلف بنيات المخزن، الذي تتراجع مداخليه الجمركية والضريبية نتيجة لفراغ الموانئ من جهة، ولعدم قدرة الجباة المؤطرين بفرق الجيش على القيام بجولاتهم الاعتيادية، وبفعل ارتفاع عدد الوفيات الذي يعني حرمان الخزينة من مبالغ هامة خاصة في المدن، على اعتبار أن البوادي كانت تؤدي بطريقة جماعية.

وتنسحب الملاحظة نفسها على الجانب الأمني، من خلال عودة عمليات النهب وقطع السبل، التي تستفيد من فترات الفراغ السلطوي الناجمة عن الوباء، فيتهدد شبح التخريب

---

[1] حول الأوبئة والمجاعات على عهد السلطانين، يمكن الرجوع إلى: محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. [illegible] ص ص. 232، 250، 267، 292، 295، 333، وج. 3، ص. 253؛ عبد الكريم الريفي، **زهر الأكم...**، م.س.ذ.، ص. 165؛ أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف...**، م.س.ذ.، ص. 163؛ عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 227؛ جرمان مويط، ن.م، ص. 39؛ أحمد الناصري، **الاستقصا...**، م.س.ذ.، ج. 5، ص. 191، وج. 7، ص ص. 61، 97.

[2] خلف على سبيل المثال وباء 1597م ألف ميت في اليوم بفاس، وألفين بمراكش، حسب المجهول السعدي، وهي الأرقام نفسها التي أوردها القادري بخصوص طاعون 1678م، راجع: **تاريخ الدولة السعدية**، ص. 99؛ محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 2، ص. 251. انظر أيضا:

[illegible]H.M, 1ᵉ série, Ang., t. II, p. 12.

وذكر G. Wilkins أن طاعون 1603م خلف عددا هائلا من الموتى، وأن الناجين كانوا يلتجئون جماعة إلى الجبال ولا تجد المحاصيل من يقوم بجمعها:

[illegible]H.M, 1ᵉ série, Ang., t. II, p. 249.

[3] أبو القاسم الزياني، ن.م، ص. 163؛ محمد القادري، ن.م، ج. 2، ص. 250؛ ماريا تيرمتلن، **الأسيرة الهولندية...**، م.س.ذ.، ص. 76.

[illegible]H.M, 1ᵉ série, Ang., t. II, pp. 126, 139.

كل مؤسسة رسمية ترمز إلى قوة المخزن، وتم تحملها على مضض من قبل السكان[4]. وأسهم في استفحال الوضع إقدام السلطانين، كلما حل الوباء، على تحصين نفسيهما منه؛ فلما أحس أحمد المنصور باشتداد طاعون 1597م خرج في محلته بضواحي مراكش، وبقي هنالك وسط حاشيته إلى أن خفت حدته. وغادر المولى إسماعيل مكناس حينما بلغه خبر وباء 1678م ليعسكر بالجبال المجاورة لنهر ملوية هروبا من العدوى[5]. ولعل إجراءات من هذا القبيل كانت تصل أصداؤها إلى السكان، وتسفر دون شك عن شعورهم بتحرر ولو مؤقت من شبح الحرْكات، أو على الأقل تأجيلها إلى حين، فيستغلون مدة الوباء للتخلص من الأعباء المفروضة عليهم. كما أفضى الطاعون إلى هلاك عدد كبير من أعيان المدن، الذين شكل بعضهم أعمدة لأجهزة المخزن. فالقادري أشار إلى أن طاعون 1597م حصد من « الشرفاء والفقهاء وأعيان فاس ما ينيف على الستة آلاف »[6]، وأورد الضعيف أسماء مجموعة من العلماء الذين اختطفهم وباء 1678م[7].

وتمخض عن التقلبات المناخية وعدم انتظام التساقطات، انتشار القحوط بين الفينة والأخرى مخلفة مجاعات قاتلة وغلاء شديدا. ففي سنة 1722م « وقع الجوع بالناس ...وغلا الزرع والفاكهة والدواب، ومات الناس بالجوع والمرض »[8]، وخلال عام 1579م حدث « غلاء عظيم بالمغرب حتى عرف ذلك العام بعام البقول... »[9].

وبالرغم من توفر القبائل على مخازن احتياطية[10]، فإن إمكاناتها لم تكن تكفي على ما يبدو، لسد حاجيات المعوزين، إما لطول فترات الجفاف، أو لتعرضها للمصادرة خلال حرْكات

---

[4] R. Rosenberger & H. Triki, « Famines et épidémies au Maroc au XVIe et XVIIe siècles », vol. XIV, in *Héspéris* fascicule unique, 1973, pp. 161-3 & vol. XV fascicule, unique, 1974, pp. 76-91.
وحول تهديد المعاصر السكرية بالتخريب، انظر:

S.I.H.M, 1e série, Ang., t. II, pp. 126, 155.

[5] جرمان مويط، رحلة...، م.س.ذ.، ص. 42.

S.I.H.M, 1e série, Fra., t. II, p. 131.

ورسالة من Aires de Saldanha إلى دوق دي مدينا سيدونيا بتاريخ 29−4−1597:
Archivo General de Simancas. S.E, leg. 179.

[6] محمد القادري، ن.م، ج. 1، ص. 69.

[7] محمد الضعيف، ن.م، ص. 62.

[8] عبد الله التسافتي، ن.م، ص. 227.

[9] أحمد الناصري، ن.م، ج. 5، ص. 191؛ محمد القادري ن.م، ج. 3، ص. 253.

[10] من أهم أشكال التخزين: المطمورة، المرس، القصر، تغرمت، أكَادير، راجع:

استخلاص الضرائب، أو لنهب جزء منها من قبل الجائعين. وهو ما يفسر وجود أعداد منها تحت وصاية الزوايا، باعتبارها مناطق حرم. غير أن بعض الاحتياطات استغلت بطرق محكمة من قبل مجموعة من المضاربين، الذين لم يترددوا في الاغتناء على حساب ضوائق الناس، وتحينوا أوقات المسغبة لتحقيق أرباح طائلة[11].

وللحفاظ على التوازن، ولتقليص الآثار السيئة للمجاعات والتخفيف من حدتها، لجأ المخزن الذي كان يتوفر على مذخرات كبيرة من الحبوب، إلى الضرب على أيدي المحتكرين، إما من خلال مصادرة ممتلكاتهم، أو توزيع كميات محدودة من أهرائه وإخراجها إلى الأسواق حتى تتراجع الأسعار. فلما دخل أحمد المنصور إلى فاس للقضاء على تمرد ولده محمد الشيخ المامون، ووجدها « خرابا خالية الأهرية من الزرع فأول شيء فعله أمر بالصدقات...وصار يسدد أحوال الرعية، ويذخر الزرع في الأهرية »[12]. وكان المولى إسماعيل كلما حلت مجاعة عظيمة، يوزع بمكناس الأقوات على المحتاجين، فمثلا خلال مجاعة 1721م فرق القمح على كبار الناس وصغارهم[13].

وإذا كانت هذه التدابير قد اقتصرت على بعض المدن الكبرى، التي حرص فيها المخزن على إظهار قدرته أمام أعيانها، في التصدي إلى المستجدات الطارئة وحماية السكان، فإن البوادي اعتمدت على إمكاناتها الذاتية، ووسائلها الخاصة لمواجهة أزماتها، التي كانت تستفحل كلما طال أمد القحط، كما هو الحال بالنسبة لمنطقة وادي نفيس التي اشتد بها « الهرج بالناس والموت من كثرة المجاعة والمسغبة وغلاء الزرع... »[14].

ولم يتسبب الجفاف في موت الناس ودمار الفلاحة فحسب، بل أثر بشكل كبير على المداخيل الجبائية للمخزن، التي تشكلت في معظمها من منتوجات زراعية وحيوانية، وعلى علاقاته مع السكان أيضا، التي كانت تتأزم حين يقدم المخزن، على مطالبتهم بأداء

R. Rosenberger, *Société..., op. cit.*, pp. 55-6.

[11] يقدم محمد القادري أمثلة كثيرة عن اغتناء بعض الأشخاص في أوقات المسغبة، راجع: ن.م، ج. 4، ص ص. 231، 252.

[12] المجهول السعدي، ن.م، ص. 74.

[13] عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف**...، م.س.ذ.، ص. 87. انظر أيضا؛
Ch. de la Veronne, *Vie de Moulay Ismail..., op. cit.*, pp. 48-9.

[14] عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 239، 242.

المستحقات الضريبية المتأخرة، بما فيها ضرائب سنوات القحط. وهو ما يدفعهم إلى زراعة مساحات صغيرة من الأراضي حتى لا يدفعوا ضرائب ثقيلة[15]. بل يجدون في هذه الممارسات إجحافا وعدم مراعاة من جانبه لمخلفات الكارثة عليهم، ويتحينون الفرص للتخلص من هذه الأعباء، ولا يرون في مبادرات المخزن إلا مظاهر الابتزاز، مما يؤكد كما أوضحنا، فشل المخزن في وضع نظام جبائي يتكيف مع المستجدات ضمانا للأمن والاستقرار.

ولم تنج أنشطة زراعة قصب السكر بدورها من انعكاسات مشكل قلة المياه، التي كانت تؤدي إلى تذبذب الإنتاج، وعجز مكتري المعاصر عن سداد واجبات الكراء[16]. كما أن ظاهرة الغلاء لم ترتبط بالعوامل السابقة الذكر فقط، بدليل أن البلاد شهدتها أحيانا خلال الأعوام ذات المحصول الجيد، ونتجت عن اجتياح موجات الجراد التي كانت تمر حسب رواية مصدر إنجليزي كل سبع سنوات[17].

ويستنبط مما سبق، أن الكوارث الطبيعية مثلت عائقا بنيويا حال دون تحقيق فائض يسهم في تنمية اقتصاد البلاد، عبر تطوير المردودية الفلاحية، وتنشيط المبادلات التجارية. لكن الغريب أن إدراك المغاربة لخطورتها – خاصة المجاعات والقحوط – واستعدادهم لمواجهتها لم يتجاوز، إن على مستوى السكان أو المخزن، إقامة مذخرات غذائية، ولم يتم التفكير البتة في آليات بديلة للتخفيف من وطأتها، من قبيل تطوير الزراعات المسقية المعتمدة على الموارد المائية الجبلية وعلى حفر الآبار، أو المراهنة على استغلال خيرات البحر. والأكثر من ذلك أن الصور نفسها التي حملتها الإسطوغرافية عن تعامل أحمد المنصور معها تكررت على عهد خلفه، وكأن الأمر يتعلق بقدر إلهي محتوم وجب انتظاره والتسليم بعواقبه، دونما حاجة إلى الاستفادة من تجارب الآخرين، واستخلاص العبر. والمؤكد أن للأمر علاقة بهيمنة التصورات الفقهية، وغلبة آراء المروجين لها. وإلا كيف نفسر كون التمنارتي لما تطرق لطاعون 1597م، اعتبر بأن من صبر من أهل فاس وتلقى « الأمر بالتسليم فارتفع عنهم من

[15] لما زار أحمد المنصور فاس، « أذن للقبائل عند وجود الصيف أن يدفعوا الأعشار كلها... ». المجهول السعدي، ن.م، ص. 74؛ جون وندوس، ن.م، ص. 124. أما المولى إسماعيل فخاطب ولده المامون حول تحصيل الضرائب وإرسال الوصفان إلى القبائل: « يخيمون عليهم حتى يؤدوا حق بيت المال الذي عليهم هذه السنون... فإنها جاءت بالزرع هذه السنة وصاباتها بالسنين، فلا نجد أحسن من هذه السنة »، **مجموع مخطوط**، خ.ح، 12598، ص. 198.

[16] P. Berthier, *Les anciennes sucreries..., op. cit.*, t. I, p. 276.

[17] محمد القادري، ن.م، ج. 2، ص. 232، راجع أيضا:

S.I.H.M, 1e série, Ang., t. II, p. 405.

سنته ولم يعد إليهم، وأما أهل مراكش وتارودانت فتفرقوا له في البادية والجبال، فكان أكثر وقوعه بهم وانقرض جل أعيانهم حتى استولى الخراب على الحاضرتين، ثم لم يزل يعود إليهم سنة بعد سنة وهم يفرون منه مدة من اثني عشر عاما »[18]. كما أن سياسة المخزن القاضية بمنع تصدير الأقوات إلى الكفار، كان لها نصيب من المسؤولية باعتبارها سلاحا ذا حدين، إذ في الوقت الذي تمكن فيه من التخزين تهيؤا للسنوات العجاف، فإنها كانت تسد الآفاق أمام الفلاحين الذين لا يرون حاجة خلال المواسم العادية إلى زراعة مساحات شاسعة، كان بالإمكان لو تم السماح بتصدير محاصيلها أن تعود بالنفع العميم عليهم وتسهم في تحسين مداخيلهم، ووسائلهم الإنتاجية. يضاف إلى ذلك أن غلبة البنية الجماعية للأراضي حالت بالتأكيد دون ترسيخ مفهوم الإنتاج المكثف، وجعلت منطق الكفاف هو السائد.

إن ظاهرة الكوارث الطبيعية لم تكن محصورة على المغرب، وإنما عانت منها مناطق مختلفة من أرجاء المعمور. فالأقاليم الأوروبية المرتكزة أساسا على النشاط الزراعي تخبطت لمدد في مشاكل الجوع، بفعل تعاقب فترات رطبة، وأخرى جافة خاصة بالبلدان المتوسطية[19]. وهكذا شهدت منطقة بروطاني شمال غرب فرنسا ما بين 1670م و1720م أزمات كبرى أفرزتها المجاعات الناجمة عن عوامل مناخية، وعن معضلة التموين التي استفحلت بفعل المضاربات. كما توقف تصدير الحبوب بجنوب غرب فرنسا إبان مواسم القحط[20]. ولم تؤثر هذه الأحداث الطارئة، بالحدة نفسها على سلطة لويس الرابع عشر، ولم تولد انعدام الأمن، علما بأن جزءا مهما من الحقبة الثانية من حكمه اتسم بقسوة الظروف المناخية[21].

وإذا كان من البديهي صعوبة المقاربة بين المغرب وفرنسا، إن على صعيد المناخ أو الإمكانات الاقتصادية، فالظاهر أن اعتماد فرنسا على قطاعي الصناعة والتجارة، وتمكين الفلاحين من

---

[18] عبد الرحمان التمنارتي، **الفوائد الجمة في إسناد علوم الأمة**، تحقيق اليزيد الراضي، الدار البيضاء، منشورات مطبوعات السنتيسي، الطبعة الأولى، 1999، ص ص. 110–111.

E. Le Roy La Durie, « Histoire et Climat », in *Le territoire de l'Historien*, Paris, Gallimard, 1973, p[illegible] 424, 439.

J. Meyer, « L'agriculture Bretonne au XVIII^{e} siècle », in Cullen et F. Furet L. M. (dir), *Irlande et France XVII^{e}-XX^{e} siècles – pour une histoire rurale comparée : actes du premier colloque franco-irlandais d'histoire économique et sociale, Dublin [1977]*, Paris, Ed. de l'Ecole des hautes études en sciences sociales, 1980, p . 23-24 ; J. Pierre Pousson, « Agriculture et commerce au 18^{e} siècle, exemple du sud–Ouest de la France », in *Irlande et France XVII^{e}-XX^{e} siècles*..., p.105.

E. Le Roy La Durie, *Le territoire de l'historien*..., *op. cit.*, p. 448.

تصدير إنتاجهم، وتحسين مداخيلهم، هو الذي أفضى إلى تخفيف وطأة الأزمات عليها، في حين ظلت حدتها بالمغرب تلقي بظلالها القائمة على الحياة الفلاحية والتجارية، التي كان عليها الانتظار طويلا لاستعادة وتيرتها ببطء.

وهكذا شكل تردد صور الكوارث الطبيعية في الكتابات الإخبارية مشهدا مألوفا لدى المخزن والرعية على السواء، يتوجسون من حدة عواقبه، ويتحملون تبعاته، ويتعايشون مع مخلفاته. فكلما حل الطاعون تحصنوا بالجبال، وعسكر السلطان في محلته، وكلما ضرب الجفاف قصدوا المساجد طلبا في الاستسقاء، وهو الأمر الذي حول تلك الصور في أذهانهم من طابعها الظرفي إلى ثابت بنيوي لم يقتصر على الطبيعة، بل طال حتى نظام تعاقب الحكم.

معضلة انتقال السلطة

شكل تعدد الأمراء خطرا دائما على مؤسسة المخزن، كما بينا في حديثنا عن قضية المشروعية السياسية، إذ في الوقت الذي كان فيه السلاطين يراهنون عليهم باعتبارهم ركائز لدعم سلطتهم وتقويتها في الأقاليم، أدى ذلك إلى إشعار هؤلاء بقوتهم، وإلى تزايد نفوذهم. فليرسي « بهم قواعد ملكه ويشد بهم أزر الإسلام وعضد الملة »[22]، أقدم أحمد المنصور على تقسيم الولايات على أبنائه[23]، فمنح سوس لأبي فارس، وتادلة للمولى أبي الحسن، ومكناس لزيدان. وبعدما استخلف المولى إسماعيل بعض أولاده على عدة أقاليم، ونقل أغلبهم رفقة أمهاتهم إلى تافيلالت، ومنحهم النخيل والأراضي الزراعية، قام سنة 1700م بتوزيع ممالكه على من بقي منهم، وأناب آخرين حسب الحاجة[24].

وإذا كان الهدف من هذه السياسة حسب رواية الفشتالي، هو خلق « سوق المنافسة في المعالي، والاستباق إلى إحراز الخصل في اقتناء المكارم، والتبريز في ميدان النجدة وثقافة النظر وحسن الضبط »[25]، وتبعا لما أورده ابن الحاج وهو رغبة السلطان المولى إسماعيل في

---

[22] عبد العزيز الفشتالي، **مناهل الصفا...**، م.س.ذ.، ص. 38.

[23] ن.م، ص ص. 92–93.

S.I.H.M., 1e série, Ang., t. II, p. 249.

[24] أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف...**، م.س.ذ.، ص. 180؛ أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص ص. 406–411؛ أحمد الناصري، ن.م، ج. 7، ص ص. 78، 89–90.

[25] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 93.

معرفة من يحسن السيرة منهم ويكون أهلا لخلافته[26]، فإن ذلك قد أفضى إلى نتائج عكسية تمثلت بالأساس في سعي كل أمير، وإن لم يعلن عن طموحاته، إلى استغلال الإمكانات المادية والعسكرية المتاحة لإثبات ذاته، والاستعداد إلى ما ستؤول إليه الأمور فيما بعد، حتى في حالة تسمية ولي للعهد، كما كان الوضع خلال عهد أحمد المنصور. وارتبطت ضخامة تلك الإمكانات بمدى قوة شخصية الأمير، وبدرجة غنى الولاية التي كلف بحكمها، وهو ما كان يعكس وجود نوع من التراتبية في عمليات التعيين، التي تزيد من حدة المنافسة بين الأبناء، وتشعرهم بدرجة مكانتهم لدى السلطان، بل وتخلق إحساسا بالإحباط في نفوس المتضررين منهم.

لقد اشتهر المولى أبو الحسن بسداد رأيه وبكفاءته وهيبته المنقطعة النظير في حكم تادلة، وبيقظته في ضمان أمن الطرق، وكان يتوفر على جيش مدرب من العلوج، ويعيش في أبهة كبيرة جسدتها الثروات الطائلة التي خلفها بعد وفاته، حتى إن شالدانيا نسب إلى أحمد المنصور محاولة إرساله لحكم السودان، وهو أمر فهمه الأمير على أنه رغبة في التخلص منه، وقابله بتحفظ كبير حين زار أباه بمراكش[27].

وعرف زيدان بتكوينه العلمي والفقهي، وبطبعه الطموح، وشجاعته القتالية، ومؤهلاته الكبيرة للحكم، إذ سار على نهج أخيه المولى أبي الحسن في توفير الأمن بتادلة، وحظي بثقة كبيرة من لدن أحمد المنصور الذي كان يستشيره عند الحاجة، ويثني على إخلاصه ومحبته[28]. وهي الوضعية نفسها التي تمتع بها أبو فارس الذي عرف أيضا بحسن أخلاقه،

---

[26] أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص. 406.

[27] رسالة من بالتسار بولو إلى فيليب الثاني من مراكش بتاريخ 26–3–1594:
A.G.Simancas : Leg. 174

ثم راجع:
A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, pp. 146-148, 192-194.
وأورد عبد الله كَنون ظهيرا يعين بمقتضاه أحمد المنصور ولده المولى أبي الحسن على ولاية سوس، والأكيد أنه صدر قبل تعيينه بتادلة التي اغتيل بها، راجع: **رسائل سعدية**، ص. 218.

[28] المجهول السعدي، ن.م، ص. 83؛ الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 242؛ أحمد الناصري، ن.م، ج. 6، ص. 71.
S. I. H. M. 1e série, Ang., t. II, p. 330.
يشير خورخي دي هنين إلى أن المولى زيدان كان « مدمنا على تناول الأفيون الذي كان يؤثر عليه بشكل كبير، حيث يجعله في حالة هيجان تام، لدرجة أن أحدا لا يجرؤ التحدث إليه حين يكون تحت تأثير المخدر »، وهي الرواية التي لا نجد لها صدى في المصادر المغربية. أنظر: **وصف الممالك المغربية**، ص ص. 62–63.
رسالة أحمد المنصور إلى زيدان، م.ر.س. خ. ع، ك. 278، ص ص. 70–71.
A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, pp. 242-4.

وولعه بالأدب. ولم يتردد والده في إطلاعه على أسرار دواليب المخزن بالنظر إلى وجوده بجانبه في مراكش، وكان يلجأ إليه في الشدائد، ويعتمد عليه خلال النكبات من قبيل ثورة محمد الشيخ المامون، واجتياح الوباء لمراكش، ولهذا خاطبه قائلا: « أنت الركن الذي إليه في الملمات ألتجئ، والعماد الذي به آمل الخير من دهري وأرتجي »[29].

وتمتع بعض أبناء المولى إسماعيل بحظوة كبيرة، خولتهم بالرغم من تباين مؤهلاتهم، احتلال مكانة مرموقة في المؤسسة المخزنية. فانفرد زيدان بفروسيته ومهارته القتالية، واستفاد من المهمات العسكرية التي كلفه بها أبوه بالشرق وبتارودانت في بناء قوة عسكرية. كما فوضه مراسلة الدول الأجنبية، إذ كتب رسالة إلى دوق جنوة المقيم بالمغرب ليبعثها إلى رؤسائه[30]، ووصفته الكتابات الأوروبية بإدمانه على الخمر وبقسوته الزائدة. وعرف المولى الشريف بتضلعه في الفقه والعلم، وبعدله في ولايته. وتميز المامون بتراخيه، وبضعف تدبيره، فطالما عاتبه ووبخه السلطان متهما إياه بالتقصير في تسيير شؤون تافيلالت، وبعدم القدرة على تحمل المسؤولية، ووصف المولى أحمد الذهبي بقوة شخصيته وبمعاقرته للنبيذ[31].

ونستنتج من الأمثلة السابقة، أن حظوظ الأمراء للمشاركة في إدارة البلاد لم تكن متساوية، بقدر ما تباينت حسب مرتبة الأمير ومؤهلاته، ومدى حظوة أمه لدى السلطان. فالنساء اللائي استطعن فرض أنفسهن داخل البلاط –بغض النظر عن كونهن إماء أو حرات– حظي أبناؤهن بنصيبهم في التسيير، كالخيزران أم مولاي محمد الشيخ المامون، وعائشة الشبانية والدة مولاي زيدان، ولالة مريم أم أبي فارس، وعائشة مباركة أم المولى زيدان العلوي والمولى أحمد، والمولى الحفيظ، ومعزوزة أم عبد الملك[32].

---

[29] رسالة من أحمد المنصور إلى أبي فارس، عبد الله كَنون، ن.م، ص. 243؛ محمد الإفراني، ن.م، ص ص. 182–184؛ أحمد المقري، **روضة الآس...**، م.س.ذ.، ص. 59.

[30] M. Zaki, « Le Maroc et Gênes..., *op. cit.*, pp. 87, 90.

[31] جون وندوس، **رحلة...**، م.س.ذ، ص ص. 86، 117–118؛ عبد الرحمن ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 77؛ محمد أكنسوس، **الجيش العرمرم...**، م.س.ذ.، ص. 157.
D. Busnot, *Histoire du règne...*, *op. cit.*, pp. 106, 114.
وحول المولى الشريف، راجع: عبد الله التسافتي، ن.م، ص ص. 89–90. وعن المولى المامون انظر: المولى إسماعيل، **إلى ولدي المامون...**، م.س.ذ.

[32] حول زوجات المولى إسماعيل، راجع: عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص ص. 392–393؛ محمد الضعيف، ن.م، ص ص. 100–102. وعن زوجات أحمد المنصور، انظر:
S.I.H.M., 1e série, Ang., t. II, p. 266.

وأسفر هذا التباين عن إقصاء فئة من الأمراء، وتقوي أخرى على حسابها، وعن نشوب صراعات حادة داخل المتقوية منهما من أجل الظفر بعطف السلطان. فزيدان السعدي لم يكن ينظر بعين الرضا لتزايد قوة أخيه محمد الشيخ المامون، المفتقد في نظره لمؤهلات التسيير، والخاضع لوصاية الباشا مصطفى، الذي لا هم له إلا تدعيم القدرات العسكرية لمخدومه. ولهذا لم يتأخر حسب رواية شالدانيا، في استغلال حادث التمرد لتحذير مبعوثي أبيه من خطورة تعاظم نفوذه، ولم يتردد في الاستجابة لطلب أحمد المنصور بإلقاء القبض عليه وهو لاجئ بزاوية أبي الشتاء. بل حين تم اقتياده إلى السجن بمكناس، رفض التحدث إليه، أو حتى رؤيته. والظاهر أن جذور الصراع تعود إلى مرحلة ترشيح محمد الشيخ المامون لولاية العهد، فقد أشار زيدان إلى أن عدم تأديته للقسم إسوة بباقي إخوته، نظرا لثقة أبيه فيه، أثار حقدهم « وظهرت في وجوههم لأجله الكراهية »[33]. وكما أوضحنا سابقا، أسفر نجاح ولي العهد في إخماد ثورة الناصر، بالتأكيد عن تعزيز إمكاناته العسكرية وزاد من حظوته لدى السلطان، وجعل زيدان يتحمل على مضض هذه الإنجازات، خاصة وأنه ظل مقتنعا بأنه الأولى باعتباره سليل امرأة حرة وعملا بمبدإ « أن أولاد الإماء لا يتقدمون في الأمر على أولاد الحرائر »[34].

وإذا كان المولى إسماعيل قد حاول الاستفادة على ما يبدو، من تجربة سلفه أحمد المنصور، وتفادي ما وقع من فتنة بين خلفائه، فأرسل كل من بلغ من أبنائه إلى تافيلالت حماية لهم من نمط العيش الحضري، ووقاية لهم من اكتساب « عزة الجاه، ونخوة الملك »[35]، ومنح لكل واحد منهم امتيازات تبعا لمرتبته، ولمنزلة أمه لديه[36]، فإن العلاقات بين من تمت توليته منهم لم تخل من مشاحنات، ارتبطت في مدها وجزرها بتفاوت حجوم الامتيازات المخولة لهم، أو بالتمردات التي قادها بعضهم، وما واكبها من تكليف السلطان لإخوتهم الآخرين بردعها.

أورد المولى محمد العالم في رسالة إلى أبيه، أن الله قد أصلح ما بينه وبين أخيه المولى المامون الذي يكبره سنا، واتفقا معا على التعاون في ما بينهما، ونبذ أسباب الخلاف لما فيه مصلحة للبلاد، وإرضاء لوالدهم، الذي لم يخف فرحته العارمة بذلك الصلح، فكتب خطابا إلى

---

[33] رسالة زيدان إلى الحاحي، أحمد الناصري، ن.م، ج. 6، ص. 48.

[34] أحمد الناصري، ن.م، ج. 6، ص. 6.

[35] أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف...**، م.س.ذ.، ص. 187.

[36] أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص ص. 404–406. رسالة من المولى إسماعيل إلى المامون ينصحه فيها بالاعتناء بإخوته وبأرضهم وبنخيلهم، بتاريخ 2 رجب 1102هـ: **مجموع مخطوط** خ. ح. رقم 12598، ص. 184.

المامون على ظهر رسالة أخيه، ليؤكد له ذلك ويدعوه إلى التآلف والمودة وإلى رعاية بعضهما البعض[37].

وينم إقدام السلطان على تذييل خطاب محمد العالم إليه وإرساله إلى المامون، عن حدة الخلاف بينهما، وعن رغبته في البرهنة على صفاء الخواطر، وعلى ضرورة تجاوز ما حدث، وعن إدراكه العميق لانعكاسات الصراع بينهما على تسيير شؤون البلاد. ولهذا لم يتوان في التعبير عن سروره بذلك، ولم يتقاعس عن إعلان تخوفه مما حدث من مجادلة ونزاع بين أبي النصر وأخيه مولاي المهدي من جهة، والمولى المامون من جهة أخرى. كما بلغ البغض والحسد بين محمد العالم وأحمد الذهبي مبلغا كبيرا[38].

ولا يعني هذا في شيء، غلبة منطق الصراع على الروابط التي جمعت كل أبناء السلطانين، بل سادت بين بعضهما علاقات طيبة قوامها المودة والتآخي، كما هو الحال بالنسبة لأبي فارس السعدي الذي احتفظ بصلات حسنة مع أخويه، وللمولى محمد الذي أثنى على تعاهد المولى زيدان بالكتابة والرأفة إليه، وهو ما لم يشاهده في إخوته الآخرين[39]. فهل كانت سياسات السلطانين هي المسؤولة عن تشنج العلاقات بين الإخوة، وانقلابها من الود إلى العداوة، بدليل أن نهاية محمد العالم كانت على يد أخيه الذي يكن له كل تقدير، وأن المولى محمد الشيخ المامون حارب أخاه أبا فارس الذي أخرجه من السجن بعد وفاة أبيهما؟

الظاهر أن لجوء السلطانين إلى تكليف بعض أبنائهما بمحاربة البعض الآخر خلال التمردات، أسهم بنصيب وافر، كما بينا سلفا، في تكريس الأحقاد بينهم. فإقدام أبي فارس على الاستنجاد بأخيه محمد الشيخ المامون لمحاربة زيدان، لا يمكن فهمه بمعزل عما قام به الأخير خلال تمرد شقيقه ولي العهد. ولا يمكن تناول العداوة التي استشرت بين مولاي عبد المالك والمولى الشريف، الأخ الشقيق لمحمد العالم، إلا في سياق مخلفات ثورة الأخير[40].

---

[37] رسالة من المولى محمد إلى المولى إسماعيل بتاريخ 23 محرم 1108هـ، ثم ما كتب به المولى إسماعيل على ظهر براءة مولاي محمد، إلى ولده المامون بتاريخ 10 صفر 1008هـ: **مجموع مخطوط**، ن.م، ص ص. 169، 171.

[38] رسالة من المولى إسماعيل إلى ولده المامون بتاريخ 1 ذي الحجة 1104هـ، ن.م، ص. 178.
ورسالة من المولى إسماعيل إلى ولده المامون بتاريخ 4 صفر 1101هـ، ن.م، ص. 199. انظر أيضا:
Ch. de la Veronne, *Chronique..., op. cit.*, p. 19.

[39] رسالة من المولى محمد إلى والده المولى إسماعيل بتاريخ 23 محرم 1108هـ، ن.م، ص. 169؛
أحمد الناصري، ن.م، ج. 6، ص. 5.

[40] عبد الكريم الريفي، **زهر الأكم...**، م.س.ذ.، ص. 180؛ أحمد الناصري، **الاستقصا...**، م.س.ذ.، ج. 6، ص. 5

فضلا عن أن إقدام السلطانين، إما على إسناد ولايات لفترة طويلة لأبنائهما، كما هو الشأن بالنسبة لأحمد المنصور، أو على الإكثار من التعيين والعزل كما كان الأمر بالنسبة للمولى إسماعيل، أفضى في الحالة الأولى إلى استئناس السكان بهم وتعودهم على ممارساتهم[41]، مما جعل من الصعب تخليهم عن السلطة، وأدى إلى اندلاع الحروب بين إخوة يطمح كل منهم لتوحيد البلاد تحت حكمه، وأسفر في الحالة الثانية عن تسرب الشكوك إلى نفوس الأمراء المعنيين، وترقبهم الدائم لمن سيظفر بعناية السلطان ويؤهل لخلافته، وهو ما حذا ببعضهم إلى محاولة إقصاء البعض الآخر.

وتجد قلة الصراعات بين الأمراء في حياة أحمد المنصور، تبريرها في ما قام به هذا السلطان من محاولة لإقرار قانون ولاية العهد بناء على معيار البكورية، ووفقا لطقوس أراد التأسيس لها ترتكز على قسم الأمراء في حياته، وبمحضر كبار الأعيان. وهذا الالتزام قطع الطريق بالتأكيد على أية مبادرة تسير في اتجاه معاكس لما أجمع عليه أهل الحل والعقد، وضيق هامش المناورة حتى على السلطان، الذي وجد نفسه في وضعية حرجة أمام ابن رشحه لخلافته، وسرعان ما أبانت ممارساته عن عدم أهليته لهذا المنصب، فاضطر إلى ملاينته ومسايسته بهدف تقويمه، وأملا في أن لا يفسد مشروعه لوضع قانون ثابت لتعاقب السلطة. لكن الأحداث جرت بما أفشل أول خطوة اتخذت في هذا الباب في تاريخ المغرب، وهو ما يعلل لنا خيبة الأمل الكبيرة التي عبر عنها السلطان في رسالته إلى ابنه أبي فارس[42].

وإذا كان الإخباريون قد حملوا المسؤولية لمحمد الشيخ المامون في إقبار مبادرة والده حول ولاية العهد، فالظاهر أنهم تغافلوا عن تحديد دور السياسة السلطانية في ذلك. فالسلطات الواسعة التي منحها لابنه شكلت سلاحا ذا حدين؛ ففي الوقت الذي ساعدته على اكتساب

وما تلاها.

[41] يقول الناصري في حديثه عن الصراع حول الحكم الذي دار بين أبناء المنصور « ولأن جل الخاصة من حاشية أبيه كان يميل إلى أبي فارس، لأن زيدان كان منتبذا عنهم بتادلا سائر أيام أبيه، فلم يكن لهم به كثير إلمام، ولا مزيد استئناس، مع أنه كان جديرا بالأمر لعلمه وأدبه وكمال مروءته رحمه الله ». الاستقصا...، م.س.ذ.، ج. 6، ص. 5

[42] « فكانت مشيئة الله في ذلك من إحدى العجائب والعبر وعرفناكم... لتشعروا صنع الله في هذه الداهية التي فجأت بها الأيام ودهمت، والمفاجأة التي اعتكرت وأدهمت »، محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 183. وورد في وثيقة إسبانية غير مؤرخة أن أحمد المنصور قبل وفاته أوصى بالحكم لابنه أبي فارس، والرواية نفسها رددها شالدانيا، وهذا يتناقض مع المصادر المغربية التي أجمعت على غير ذلك؛ وثيقة إسبانية عبارة عن تقرير:
A.G.Simancas, Leg.174.
A. de Saldanha, *Chronique...*, *op. cit.*, p. 366. Voir également :

الخبرة والتدرب على شؤون الحكم، أشعرته بقوة نافذة تجاه كل من يقف أمامه، مستمدة من إمكاناته الميدانية، ومما يوفره له عقد بيعته ولياً للعهد من مرجعية[43]، وهو ما أفضى بالضرورة إلى اصطدامه مع أبيه الذي أحس ببدء انفلات الأمور من يده. كما أن إقدام المنصور على توزيع البلاد على شكل إقطاعات بين بقية أبنائه[44]، مثل إجراء مناقضا لرغبته في حل معضلة ولاية العهد، نظرا لكونه منح الفرصة لهؤلاء لترسيخ قاعدة سياسية موالية لهم، وللظهور بمظهر المنافسين لأخيهم المعين للخلافة، ولمحاولة إبراز، أو على الأقل، التذكير بأحقيتهم وبأهليتهم، وبقدرتهم على ركوب تيار المطالبة بالعرش بعد وفاة السلطان.

وعلى الرغم من تضارب الآراء حول موقف المولى إسماعيل ممن سيخلفه، فليس ثمة ما يؤكد تعيينه لأحد أبنائه وليا للعهد. إذ بعدما وزع الأقاليم عليهم عاد ليعزلهم عنها، ولم يحتفظ إلا بأحمد الذهبي على تادلة، وعبد المالك على مراكش[45]. ولا ندري السبب في ذلك، فباستثناء الزياني الذي أقر بولاية العهد للذهبي، وابن الحاج الذي أورد أن السلطان حين شفي من علته، جمع أولاده من حوله وقدم لهم نصائح، دعاهم فيها إلى تفادي التنازع والخلاف، واتباع سبل العدل، وأخبرهم بأنه جعل الأمر من بعده لأخيهم أحمد الذهبي، وهو ما أكده الكتاب الأجانب[46]، فإن أكنسوس نفى ذلك، معتبرا أن السلطان لما اشتد عليه المرض، استشار وزيره اليحمدي فصارحه بأن لا أحد ممن بقي من أولاده يصلح لخلافته، وترك الأمر كذلك. وأشار ابن زيدان إلى وجود عقد موالاة أقامه السلطان قبل سنتين من وفاته، بين المولى زيدان والمولى أحمد الذهبي بحضور الأعيان[47]، مما يترجم اقتناع المولى

---

[43] ورد في ظهير أحمد المنصور لتولية ولي عهده على فاس: « فوض له في حضرة فاس... وأعمالها في جميع الأمور... النظر المطلق... وصرف إلى قبلته أوجه الأموال... فله هنالك الحل والعقد، والقبول والرد والخفض والرفض والإعطاء والمنع »، راجع: م. ر. س. خ. ع، ك. 278، ص ص. 75–76. ويمكن مقارنته مع ظهير تعيين المولى إسماعيل للمولى عبد الله على سجلماسة، عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف**...، م.س.ذ.، ص. 337.

[44] H. de Castries, *S.I.H.M.*, 1ᵉ série, Pays Bas, t. I, Paris, Ernest Leroux, 1906, p. 82.

[45] أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص. 412. بخصوص الصراعات بين الأمراء حول السلطة في الدولة العثمانية، انظر: عبد الرحيم بنحادة، **العثمانيون**...، م.س.ذ.، ص. 88 وما تلاها.

[46] أحمد ابن الحاج، ن.م، ج. 6، ص ص. 363–365؛ أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف**...، م.س.ذ.، ص. 185. وأكد توماس بيلاو وجون بريثويت، وألمح جون وندوس إلى تعيين أحمد الذهبي: راجع: جون بريثويت، ن.م، ص. 38؛ جون وندوس، ن.م، ص. 107.

[47] محمد أكنسوس، ن.م، ص. 157. وعن عقد الموالاة راجع: عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف**...، م.س.ذ.، ص ص. 229–231.

إسماعيل بحتمية اندلاع الصراع بين أبنائه. لكن لماذا لم يقتد بنهج أحمد المنصور في ولاية العهد؟

الواقع أن هاجس الخلافة راود السلطان العلوي الذي كان يراقب من كثب سلوكات الأمراء، ويتتبع مجرى ممارساتهم، لكن طبيعة التدابير التي اتخذها في هذا الصدد لم تكن واضحة المعالم، إذ استبعد منذ البداية فكرة تعيين ولي للعهد، وهو ما يؤكد تخليه عن خطة سلفه وما أعقبها من فتن، ومراهنته على الإمساك بمبادرة تعيين أبنائه على الولايات وعزلهم، بدل الالتزام بتوزيع قار ودائم. لكن لماذا انتظر مرور أكثر من ربع قرن ليقوم بذلك التوزيع، ثم ما فتئ أن تراجع عنه بعد حوالي سبعة عشر عاما؟ أيتعلق الأمر بانشغالات السلطان طيلة العقدين الأولين من حكمه بتمهيد البلاد؟ أم أنه كان يريد التثبت من مؤهلاتهم قبل أن يقسم عليهم الأقاليم، ولما أقدم على ذلك لم يقتنع بما كان ينتظره منهم فأعاد الأمور إلى ما كانت عليه؟

الواضح أن موقف المولى إسماعيل من معضلة ولاية العهد مقارنة بأحمد المنصور، ظل متذبذبا ومرتبطا على ما يبدو، بتعدد زوجاته وأبنائه، وما أفرزه من تنافس بين الأمراء المفضلين من أجل الظفر بحظوة الخلافة، وبتتابع المستجدات التي أجبرته على إعادة النظر في تصوراته. فظهر أمام توالي التمردات من بعضهم بمظهر المتردد الذي لم يجد ضالته في أي أمير قادر من منظوره، على حمل المشعل من بعده. وربما لم يرد تكرار تجربة سلفه، وهذا ما يفسر لنا طغيان منطق العتاب، بل والتوبيخ على جل مراسلاته لأبنائه، الذين اتهمهم على الدوام بضعف هيبتهم، وبعدم قدرتهم على تحمل أعباء الحكم[48]، إذ خاطب ولده المامون قائلا: « وكنا نظن في جانبك من النجدة والفائدة والنتيجة والضبط...والتحافظ على ما نوصي عليه ما ليس في إخوتك، ومن أجل ذلك كبرناك على من كبرناك عليه منهم، واخترناك للولاية دونهم »[49].

يتضح مما سبق أن معضلة انتقال السلطة شكلت انكسارا ثابتا أصاب بنيتها، وأعاق تحقيق تراكم سياسي من شأنه التأسيس لقواعد ثابتة لولاية العهد، إذ ظلت أبواب العرش مفتوحة أمام كل ذي حق يرى في نفسه القدرة على الصراع من أجله، وبقيت الاستمرارية السياسية

---

[48] راجع رسائل المولى إسماعيل إلى أحد أبنائه ضمن المولى إسماعيل، **إلى ولدي المامون...**، م.س.ذ. **ومجموع مخطوط** خ ح، 12598، ص ص. 68–211.

[49] **ن.م**، ص. 34.

رهينة بقوة شخصية الحاكم، وبمدى نجاحه في فرض إرادته على الآخرين. وهو ما أضفى على أشكال المشروعية السائدة طابعا هشا وعابرا، وجعل الخطابات المتحكمة في إفرازها تفضي على الدوام إلى ميلاد خطاب احتجاجي لا مشروع يهددها، ويتربص بها، الأمر الذي حول التعاقب على الحكم من سلطان لآخر، إلى عودة إلى البداية[50]. وربط ولاء السكان بشخص الحاكم، بدل مؤسسات سياسية قارة، وذلك ما جسدته نصوص البيعة والكتابات الإخبارية، التي رأت في المتولي الجديد أصلا ومؤسسا حقيقيا، وتعاملت مع خلفائه بالمنطق نفسه.

واعتبر الفشتالي ذلك من باب البديهيات، « إذ لا خفاء بما يعتري الدول عند موت الخلفاء والملوك، وعلى مهاد الاطمئنان وسرير العافية، من اضطراب حبلها، وتزلزل قواعدها، ويخامر الفحول من ولاة العهد عند تحويل الدعوة إليهم من الحيرة والجزع »[51]. مما يعني أن وارث العرش عليه أن ينطلق من الصفر، ويعمل على إعادة بناء ملكه، وهو ما قام به ولي نعمته، بعد أن « كاد سلك الدولة يتنسر، وذيلها يتقلص، ثم جبر الله الصدع بأمير المؤمنين أيده الله، فشمر لابتداء الأمر من أوله، وتشييد الملك من أساسه، وافتتاح المغرب فتحا ثانيا من أصله »[52]، وإن كان الفشتالي يهدف إلى إقصاء ما أنجز سابقا، وإظهار مخدومه بمظهر الباني الجديد، فإن تصوره يسري على المخزن منذ عهد الأدارسة، ويثبت ما قال المولى إسماعيل في رسالته لعلماء الأزهر، « فصرنا نحن حيث أقامنا الله ونصبنا...نبتدئ السيرة والطريقة من أولها، ونعقدها من أصلها، فقاسينا في ذلك وكابدنا فيه من العمل »[53]. ولخص أفوقاي ذلك وهو يجيب قاضي روان Rouen في إحدى مساجلاته الدينية بالقول: « كل من هو ابن سلطان يحب مملكة أبيه، فإذا أصاب...والمملكة عظيمة ومنيعة، فيقوم معه كثير وتكون بسبب ذلك تفريق الكلمة، وتكون الفتنة »[54].

ولعل وعي السلاطين بلازمة العودة إلى البداية، جعلهم يعيشون باستمرار تحت هاجس

---

[50] عبد المجيد القدوري، **المغرب وأوروبا...**، م.س.ذ.، ص. 249. وأيضا:
B. Badie, « *«Etat» et «Légitimité»...* », *op. cit.*, p. 21, 26.

[51] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 37.

[52] ن.م،...، م.س.ذ.، ص. 39.

[53] **مجموع مخطوط**، خ. ح، رقم 12598، ص ص. 60—63.

[54] أحمد الحجري، **ناصر الدين...**، م.س.ذ.، ص. 47.

الخوف من التمردات التي قد تعصف بحكمهم في أية لحظة، ويعمدون إلى تدعيم أسسه من خلال المغالاة في القهر والاستبداد، وهو ما يخل بقاعدة التوازن التي تقوم على مبدإ العدل، ويدفع الرعية إلى ترقب كل فرصة تسمح بالتغيير.

وأسهم أهل الحل والعقد من جانبهم، في دوام تلك اللازمة، عبر اعترافهم بالأمير الذي فرض نفسه، أو بواسطة الدعوة إلى طاعة الحاكم المستبد لما في ذلك من درء للفتن عن البلاد، فكان لهم كنخب ثقل في مسلسل مشروعية النظام المخزني واستقراره. إذ بالرغم من محاولات وضع ضوابط متفق عليها بين المؤسسة المخزنية والقوى الدينية، ظلت الروابط بين الطرفين تتجاذبها مجموعة من الخلافات المعرقلة لتدبير شؤون البلاد. وهو ما يتضح إجمالا من سياق المقارنة بين سياسات السلطانين في هذا الصدد. فالشخصيتين القويتين لكل من أحمد المنصور والمولى إسماعيل، قد ألقتا بثقلهما على تلك الروابط، فالأول وظفها في الحفاظ على الإجماع الذي أحاط بتوليته، والثاني كرس كل الوسائل المتاحة لبلوغ ذلك الإجماع. غير أن كلا التجربتين تسمحان لنا بالوقوف على مشكل العلاقات الحقيقية بين الديني–الأخلاقي وبين السياسي[55]. فإذا كان الطرفان على علم بحدود سلطة بعضهما البعض على المستوى النظري، فإن واقع الممارسة يكشف عن حجم الصعوبات التي اعترضت المخزن، الذي كان يسعى إلى تدجين العلماء، إلى أبعد حد ممكن، لكن دون أن يتخطى الخطوط المسموح بها شرعا، ويتغيا ربط دوام مكانتهم بدوام سلطته التي جعلتها ممكنة.

وبالمقابل رأى العلماء في هذه السياسة مسا صريحا باستقلاليتهم، ومحاولة جادة لتمييع الأدوار التي أناطها الشرع بهم، ولإحداث شرخ بينهم وبين قاعدتهم الاجتماعية التي دأبت على الاحتماء بهم لصد كل أنواع التعسفات، وهو ما حدا بجلهم إلى رفض محاولات المخزن استخدامهم وفقا لمقاسات سياساته من خلال الضغط عليهم لاستصدار الفتاوى التي تتماشى مع مشاريعه، عملا بمقولة زيدان: « السلطنة لها أسرار لابد منها، وسياسة ينكر ظاهرها »[56]، فعاش معظمهم تحت وطأة الالتزام بمسؤولياتهم الأخلاقية، وعبروا بذلك عن طبيعة التعارض الذي ميز العلاقات بين الخطاب الشرعي المثالي من جهة، والخطاب السياسي

[55] M. Weber, *Le savant et le politique ..., op. cit.*, p. 168.

[56] رسالة السلطان السعدي زيدان إلى يحيى الحاحي، الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 221. ومن بين الأساليب التي اعتاد السلطانان الضغط بواسطتها على العلماء المعارضين، هو استدعاؤهم مثلا للسير في المواكب الرسمية، ولحضور كل المناسبات، وهو ما كانوا ينظرون إليه بعدم الرضا، راجع: عبد الرحمان الفاسي، ن.م، ج. 1، ص. 327.

الواقعي من جهة أخرى، أي عن صعوبة التوفيق بين النظرية والتطبيق. ذلك أن الخطابين وإن تعايشا جنبا إلى جنب نظرا لاقتناعهما بأن وجود أحدهما رهين بالآخر، وإن لم تنقطع الصلات بينهما جراء حالات التشنج التي اعترت أحيانا علاقاتهما، فإن حالات المد والجزر التي اعترتهما أسهمت في إضفاء طابع الهشاشة على أسس استمرارية التراكم. ومن المنظور نفسه، شكلت مؤسسات الزوايا، وفئات الأشراف سواء المنتسبة للمخزن أو الواقعة خارجه، قوى وازنة أسهمت بنصيبها في هشاشة المؤسسات.

وهكذا جعلت معضلة المشروعية جهود السلاطين تستنفذ في محاولات فرض الأمن والاستقرار، وهو ما يؤدي إلى ميلاد ظروف خصبة تستثمر من قبل الطامحين إلى الحكم في خلق الفوضى وعدم الاستقرار. فأصبحت استمرارية السلطة السياسية للمخزن رهينة بمدى حرصه على تحصين ذاته، دون المساس بقاعدة التوازن الاجتماعي. وذلك ما يبرر فشل مبادرات الحكام الأقوياء الهادفة إلى توسيع نفوذهم على حساب تلك القاعدة، إذ ينقلب الأمن المفروض إلى فوضى عارمة، لأن ممارساتهم للاحتكار السياسي تفسر من منظور الرغبة في مصادرة صلاحيات القوى الاجتماعية المؤثرة، وهو ما عبر عنه المرغيتي بقوله: « العدل يزين السلطان في علوه، وينصره على عدوه، والعدل أنصر من الرجال...وأما سلطان الجور والسياسة فإنه محتاج إلى فنون من التدبير يستعطف بها القلوب...ويجب أن تكون سياسته على قوانين مألوفة ولا يكثر من تغييرها، فإن الظلم المألوف تصبر عليه النفوس أكثر من صبرها على الظلم المتغير، ومع ذلك فلا يسلم من حقد...إذا عمل بالحزم »[57]. وهو ما يجعلنا نستشف أن بوادر الأزمة المؤدية إلى اشتعال فتيل المشروعية، والعودة باستمرار إلى لازمة البداية مع كل حكم جديد، كانت أيضا كامنة في صلب سياسات السلطانين، وليس فقط في قدرة أبنائهما على مواصلة الطريق؛ لأن استبدادهما لم يوفر الظروف الملائمة للاستمرار في نهج قائم على الضغوط، التي أخلت بالتوازن الاجتماعي السائد، وإن قلصت من الاحتجاجات، فهي لم تعمل إلا على تأخيرها إلى حين.

ومما يدعم هذا الطرح أن معضلة المشروعية طرحت بحدة بعد وفاة أقوى السلاطين، الذين نجحوا في فرض استقرار نسبي لمدد طويلة، كما هو حال أحمد المنصور والمولى إسماعيل. بمعنى أن محاولتيهما لفرض إرادتيهما تم قبولها على مضض من قبل القوى المحلية والسكان.

---

[57] محمد بن سعيد المرغيتي، الإشارة الناصحة...، م.س.ذ.، ورقة 71–72.

كما أن مبادرة السلطان السعدي لإقرار تحديث سياسي متعلق بولاية العهد، لم تلق تفهما حتى من أبنائه. وهو ما يؤكد أن مصدر الخلل يكمن في عجز المخزن المركزي عن صياغة آليات قارة كفيلة بتكريس ثقافة الولاء لمؤسساته، وباحتواء مشكل التنافس حول السلطة الذي يخوض غماره عدة طامحين إلى العرش، وبوضع حد لظاهرة التقطع السياسي التي حرمت السلاطين من استكمال تجارب أسلافهم، ومن وضع خبراتهم في الحكم رهن إشارة خلفائهم لإتمامها. وبذلك ظلت هيبة المخزن ذات طابع شخصي، وليس مؤسساتياً، الشيء الذي أوحى للإخباريين تعليل الفتن التي أعقبت وفاة السلطانين بضعف إرادة أبنائهما وهيبتهما، بدل غياب وعاء قانوني محدد يضمن في حد ذاته تلك الهيبة، دونما حاجة الحاكم الجديد إلى إعادة فرضها انطلاقا من مؤهلاته الشخصية، ومن قدراته على فرض سياسة عسكرية وإدارية صارمة لا تسعى ضمن أولوياتها إلى إحداث التغييرات المنتظرة من تدابيرها، بقدر ما تسفر في الغالب عن نتائج عكسية.

وقع التدبير العسكري

لقد شكل الجيش الدائم في العصور الحديثة، سببا من الأسباب الأساسية لتأسيس الضريبة الدائمة بصفتها مورداً لتقوية المركزية الإدارية، ومراقبة الأفراد والممتلكات، وترسيخ التقاليد والمناهج المتعلقة بتنظيم الإدارات والتراتبيات داخل مختلف المصالح العمومية. كما قدم النموذج لتنظيم المصالح الاجتماعية كالتعليم والصحة، وتوفير الأطر الإدارية المدنية التي أسهمت بشكل فاعل في نمو المدن، وفي بروز بورجوازية حضرية تخلت عن الأنشطة العسكرية لتهتم بالأنشطة الاقتصادية والإدارية[58]. بينما ظل تأثير فرق الجيش المحترف للسلطانين محدودا، سواء في ما يتعلق بإغناء التجربة الإدارية، أو بالتأثير على الأنشطة الاقتصادية، نظرا لأن حزام القصبات تركز بالأساس حول المحاور الطرقية وبقي معزولا عن محيطه الاجتماعي، مما حال دون حدوث الاندماج المفترض بين الحاميات والسكان.

وبينما كان الجنود والضباط بأوروبا يقيمون في مساكن وسط المدن والقرى، مخصصة لإيواء العسكريين يؤدى ثمن كرائها من رسوم تفرض على السكان، إلى جانب ضريبة

[58] A. Corvisier, « Armées... », in *Histoire comparée de l'administration..., op. cit.*, pp. 557-61, 565, 567, 569.

الماعون[59]، فإن هذا الأمر ساعد على استئناس السكان بالإدارة العسكرية، التي لم تعد تمثل بالنسبة إليهم جهازا مفروضا لمراقبتهم، كما كان الحال بالمغرب، بل مؤسسة لحمايتهم خلال الحالات الاستثنائية كالفتن والكوارث الطبيعية، وعاملا منشطا لنمو البنيات التحتية للتجمعات السكانية، من خلال قيامها بالأدوار الاجتماعية التي كانت تتكفل بها الكنيسة.

أما في المغرب، فقد استمر معظم تلك الأدوار خاصة في البوادي، تحت وصاية المؤسسات الدينية من علماء وزاويا، التي شكلت ملجأ للناس، وفضاء لتأطيرهم، فحالت بذلك دون فسح المجال أمام الإدارة المحلية، للتغلغل في ثنايا البنية الاجتماعية للمناطق التي تدخل في دائرة نفوذها، أو أمام تراجع الفكر الجماعي، من خلال التمييز بين المدنيين والعسكريين. إذ على العكس من ذلك، ازداد ارتباط الشخص، نتيجة لتبني جيوش محترفة دخيلة، وخاصة في عهد المولى إسماعيل، بانتماءاته القبلية أو الحضرية، بدل أن يتقرب إلى عناصر الجيش المكلف بمراقبته. فحتى على المستوى الاجتماعي، عاشت الحاميات، كما أسلفنا، في ظل نظام مغلق انعزل فيه الجنود رفقة أسرهم داخل القلاع، وتم تغيير قوادهم بصفة دورية، وهو ما جعل هذه القصبات هدفا للتخريب مباشرة بعد ضعف السلطة المركزية، كما حدث إبان الفتن التي أعقبت وفاة السلطانين، عوض أن تمثل نواة لمدن ناشئة تحت وصاية الجيش، وبمساعدة من السكان.

وتشهد على هذا الوضع تقارير الرحالة الأجانب الذين زاروا المغرب ولا حظوا خراب المدن، الذي لا يعود إلى الحروب الأهلية فقط، ولكن لعدم الاستقرار المتواصل للسلطات المحلية، إما بسبب سقوط القائد في نكبة، أو بفعل تغييره[60]. الشيء الذي حال دون إحداث تراكم إداري في تسيير القصبات من شأنه توفير الأمن، وتسهيل المبادلات التجارية للحصول على موارد تمويلية قادرة على إيجاد إدارة قارة، وإنشاء شبكة من الطرق تستقطب سكان البوادي.

ويجد هذا الوضع تعليله في الهيمنة المباشرة، التي فرضها المخزن المركزي والجهوي على الموارد المحلية للبوادي والمدن من جهة، وفي الصورة التي حملتها القصبات والمدن في أذهان الناس بصفتها مراكز لابتزازهم ولضبط تحركاتهم من جهة أخرى. فكانوا يتحينون الفرصة

[59] شملت ضريبة الماعون Ustensile تزويد الجيش المرابط بالفراش، وإناء وقصعة وكانون وشمعدان، انظر:
A. Corvisier, « Armées... », *op. cit.*, p. 557.

[60] *S.I.H.M.*, 1e série, Fra., t. II, p. 238, note 7.

المواتية لممارسة لازمة التخريب، التي لم تسلم منها حتى العاصمة مراكش لما فقدت جراء الترييف جماليتها، وتحولت أبرز منشآتها سنة 1604م إلى خراب، شأنها في ذلك شأن عدد من المدن الأخرى[61]. وهو ما تؤكده هذه الشهادة: « لما رأى مولاي زيدان أن المدينة أصبحت شبه فارغة، أرسل في طلب عرب الشبانات يدعوهم إلى المجيء للإقامة بمراكش، وقد نزل هؤلاء بأحسن المنازل، وبما أنهم غير متعودين على السكن في المنازل فقد حولوها إلى خراب في أيام قليلة؛ ذلك لأنهم كانوا يدخلون الخيول إلى الغرف والتي رصفت أرضيتها بدقة بالغة حيث كلفت الكثير، كما أنهم كانوا يخلعون خشب سقف المنازل لبيعه أو لاستعماله مكان الحطب في إيقاد النار، وبهذه الطريقة خرب عرب الشبانات ما يزيد عن عشرين ألف منزل، وإذا أضفنا إلى ذلك المنازل التي أصابها الخراب من تلقاء نفسها بعد أن غادرها أصحابها، تبين لنا كيف أن مراكش التي كان بها حوالي مائة ألف منزل أصبحت عبارة عن أطلال »[62]. كما « امتدت أيدي النهب للقلع (محلة مشرع الرمل) التي تركوها خاوية، فأخذوا أبوابها وخشبها، ولم يبق بها إلا الجدرات »[63].

وزاد من استفحال الوضع التهام الحروب لعدد كبير من الأطر الإدارية المخزنية، التي كان من الممكن أن تشكل جسرا لتحقيق التراكم. فخلال الفتن التي أعقبت وفاة أحمد المنصور، قتل المولى عبد الله بن محمد الشيخ المامون أحد عشر قائدا من القواد المتمرسين في الشؤون المخزنية كالباشا جوذر وغيره[64]. كما « أمر مولاي عبد الله بإلقاء القبض عليهم (القواد)، وبعد مرور ثلاثة أيام على ذلك أمر بقتلهم، وكانوا كلهم من النبلاء الذين يمتلكون ثروات كبيرة، كما كانوا من أهم مؤطري الجيش، وقد عاصروا مولاي أحمد المنصور الذي كان يعتمد عليهم كثيرا »[65]. ومات جراء الحروب التي خاضها المولى إسماعيل ضداً على المتمردين عليه، حشد هائل من القواد والرؤساء والأعيان الذين كانوا يمثلون ركائز في النسيج الإداري، وهو ما عبر عنه ابن زيدان بقوله: « مات السلطان مولانا إسماعيل رحمه الله، وجاءت دول أولاده من بعده، وتبدل أهل المناصب الذين كانوا في دولته وجلس

[61] *S.I.H.M.*, 1e série, Fra., t. II, p. 266.

[62] خورخي دي هنين، **وصف الممالك المغربية...**، م.س.ذ.، ص. 106.

[63] أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف...**، م.س.ذ.، ص. 349.

[64] خورخي دي هنين، **ن.م**، ص. 181.

[65] **ن.م**، ص. 47.

غيرهم ممن لا خبرة له... »[66]. ومن ثم، فإن « ... هذه الممالك... تعيش في انقسام وخراب، فملوكها في حالة من الخصاص المادي الناتج عن الحروب الكثيرة التي قتل فيها كل القواد والجنود الذي شكلوا في الماضي دعامة الجيش »[67]. فالجهود التي بذلها السلطان السعدي في المجالات الإدارية والعسكرية والسياسية انهارت بانتهاء حكمه، ولم يكتب لخلفه العلوي أن يستثمرها بالشكل المطلوب، لأن أيادي التخريب امتصت حيزا كبيرا منها، والمآل نفسه آلت إليه محاولة الأخير.

وفي الوقت الذي تبدو فيه شروط المقارنة بين الإرث الإداري بأوروبا الغربية، وبين التجربة الإدارية بالمغرب غير متكافئة، فإنها لا تخلو من فائدة، على اعتبار أن ذلك الإرث أسهم ضمن عناصر أخرى، في تدعيم الأسس الاقتصادية التي أفرزت الدولة الحديثة[68]. كما أن من شأنه أن يساعد على تشخيص مكامن الخلل التي اعترت السياسة المخزنية، المتجسدة في عدم إفرازها لمؤسسات منفصلة نسبيا عن السيطرة المباشرة للسلطان وحاشيته، بل بقي الكل يخضع لأوامره ونواهيه، التي تخترق المدن دون أن تترك لها فرصة تعبئة مواردها، وتقوية أسسها حتى تصبح صلة الوصل بين البوادي والحكم المركزي. بل إن الجيش المحترف حاصر الممرات المؤدية إلى المدن، فأصبح يتحكم في الحياة الاقتصادية، ويمارس الضغط على أنشطتها، مما أفقد النخب التجارية مكانتها لفائدة الفئات الدينية والعسكرية، لكن دون أن يسفر ذلك عن ظهور بيروقراطية عسكرية، أو إدارية، ولو قريبة من تلك الأقل تنظيما وامتدادا التي سادت بالإمبراطورية العثمانية خلال الحقبة نفسها[69]، نظرا لغياب الأرضية الملائمة لتحقيق التراكم، ولعجز المخزن عن التحكم في عدد هام من الخدمات الإدارية، التي

---

[66] عبد الرحمن ابن زيدان، **المنزع اللطيف...**، م.س.ذ.، ص. 244، ص ص. 244، 254–255، 260، 279، راجع أيضا: محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 2، ص ص. 252، 268، 334؛ أحمد الناصري، **الاستقصا...**، م.س.ذ.، ج. 7، ص. 91. في إشارة إلى سلوكات أحمد الذهبي، ذكر أبو القاسم الزياني ما يلي: « فانحل نظام الدولة بقتله لرجالها الذين كانوا قائمين بأمر الرعايا »، **البستان الظريف...**، م.س.ذ.، ص. 215، راجع أيضا:
S.I.H.M., 1e série, Ang., t. II, p. 363.

وحول قتل المولى زيدان لعدد كبير من القواد، انظر:

S.I.H.M., 1e série, Pays Bas, t. I, p. 105.

[67] خورخي دي هنين، **ن.م**، ص 181.

[68] ليس هدفنا من الاستحضار المتكرر لنماذج من التجارب التاريخية لأوروبا، إسقاط مفاهيمها على المخزن، بقدر ما توخينا محاولة المقاربة بمجالات نجحت في ترسيخ القيم المؤسساتية داخل مجتمعاتها، لعلها تفيدنا في فهم خصوصيات السلطة السلطانية.

[69] روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية...**، م.س.ذ، ص ص. 284–286.

بقيت مشتتة بيد أعيان القبائل[70]. فحرم من احتوائها بفعل اكتفائه بإعلان تبعيتها له، وأيضا بسبب ضعف الإمكانات التقنية لضمان تغلغل نظامه الإداري في أوساط بنية اجتماعية احتفظت بالمبادرة في يدها، وعمدت في أغلب الحالات إلى تزكية أحد عناصرها للإشراف على تسيير شؤونها[71].

وهكذا عمق الجيش المحترف المعزول عن المجتمع، شرخ عدم الثقة بين المخزن والقبائل، وجعل الأخيرة تتحين الفرصة للتخلص من ضغوطه، ومن التغيرات التي ألحقها بالسير العادي لتحركاتها. وحتى المدن التي اضطرت إلى تحمل الضغط المالي على نخبها كان رد فعلها عنيفا بعد وفاتهما، ضداً على المحاولات التي استهدفت تجريدها من قوتها المالية، وإقصائها من الإسهام في صنع القرار الاقتصادي، لفائدة مجموعة من الوسطاء الأجانب واليهود. بصيغة أخرى كانت هيمنة المخزن الاقتصادية والسياسية على المدينة تسير في اتجاه مناقض لطموحات الفئة التجارية، بل توخت إقصاءها من خلال وضعها تحت الوصاية المباشرة للسلطان وأجهزته، باعتبارها مصدراً تمويلياً يمكن الرجوع إليه عند الاقتضاء، وعبْر احتكار الثروات التجارية الحيوية، والتصرف المطلق فيها، على اعتبار أنها تدخل في صلاحياته، وتعتبر مصدرا لهيبته العسكرية، وضمانا لاستمرارية حكمه. أما تركها بيد نخبة معينة فيسفر عن تدعيم موقعها بصفتها سلطة مادية موازية خارجة عن دائرة نفوذه. كما لم يستطع السكان من جانبهم، تحمل أعباء سياسة ضريبية مكلفة، هاجسها الأساس تأمين موارد مالية قارة، لا تراعي بالضرورة إمكانياتهم الإنتاجية، ولا تنفق في ما يستجيب لانتظاراتهم.

وبذلك لم تستطع الآلة العسكرية المحترفة تهييء الظروف الملائمة، لتنظيم إدارة مخزنية قادرة على القيام بمهام تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في نمو المجال الاقتصادي، وفي ضمان ديمومة المركزة بمختلف تجلياتها. وهو ما أدى إلى استمرار الخلط في سياسة المخزن بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة. وفشل المخزن في لعب دور المنظم نتيجة لوجود كل الثروات المادية والبشرية للبلاد تحت رحمة السلطان، الذي تمتع بحق منحها أو نزعها ممن شاء من رعاياه، الذين أصبحوا لا يرون في ذلك إلا ممارسة لرهان الأخذ دون العطاء، حتى « إن

---

[70] برتران بادي، **السلطة...**، م.س.ذ.، ص. 159.

[71] لاحظ Berque بأن غلبة الطابع الجماعي والتقليدي على المعاملات، أسهم في عرقلة نشاط السيولة النقدية، وفي عدم ترسيخ قيم المبادلات، راجع:

J. Berque, *Ulémas...*, *op. cit.*, p. 211.

فقر السكان وقسوة السلطة جعلت كل واحد لا يبالي بالمصالح العمومية، إذ أن المرء باستثناء المساجد لا يصادف أي منشآت عمومية في هذه البلاد »[72].

ومهما انطوت عليه هذه الملاحظة من مبالغة محكومة بخلفيات كاتبها، فهي لا تخلو من دلالة أكيدة على أن المشاريع التحديثية، التي أقدم عليها السلطانان في المجالين العسكري والاقتصادي، لم تستطع التسرب إلى ثنايا المجتمع لإحداث التغييرات المرتقبة، بقدر ما ظل تأثيرها جزئيا ومرتبطا بقوة شخصيتيهما، وبمدى استعدادهما لتأمين استمرارية تلك المشاريع، التي كان الهدف الرئيس منها تقوية هياكلهما المركزية لردع أية قوة محتملة، وليس تنمية المجالات الحضرية والقروية على الخصوص لتوظيفها في خدمة تلك الهياكل. وأسهم في تعقد الوضع كون الموارد التي استخدمت في التمويل (السكر، مداخيل الجهاد...)، لم تساعد على تحقيق تراكم مادي طويل المدى، بالنظر إلى طبيعتها الظرفية[73]، وخضوعها لتأثيرات المتغيرات الخارجية، بدل ارتكازها على تحقيق الفائض من مصدر داخلي، يستمد من القطاع الفلاحي، ويسفر عن توسع النشاط التجاري.

وبالرغم من سعي المخزن الحثيث إلى الهيمنة على كل الخيرات، والاستئثار بمنافعها لما فيه دعم استمراريته وتجسيد عظمته، لم ينجح في استثمار قاعدته المادية لتوفير الشروط الكفيلة بتمتين أسس سلطته بشكل فاعل. بل غلب عليه منطق تكديس الثروة المرتبط بذات السلطان ومقربيه، وتبذيرها لخدمة أغراضهم. ويمكن الاستشهاد في هذا السياق بما أنفقه

---

[72] جون بريثويت، **تاريخ الثورات...**، م.س.ذ.، ص. 141، راجع أيضا:

G. Balandier, *L'anthropologie..., op. cit.*, p. 177.

لم تظهر بوادر الحديث عن الفصل بين المصلحة الخاصة والمصالح العامة، إلا بعد اصطدام المغرب بالاستعمار الفرنسي، إذ عبر المولى عبد الحفيظ عن ذلك وهو يصف السياسة الضريبية للمولى إسماعيل وموقف اليوسي منها بالقول: « فالواجب على المعترض أن يعلم أن المغارم على قسمين، قسم يقوم به واجب الديانات وهو الزكوة والأعشار وغيرهما، وقسم تقوم به المصالح العمومية كجلب الآلات المدفعية والمراكب البحرية وإصلاح البلاد... »، مخطوط **داء العطب قديم**، ص. 58.

« Dans ces Etats nationaux, les organes de contrôle publics, sous la forme des assemblées parlementaires, de la presse, des organes de justice ou des partis politiques concurrents aux yeux de l'opinion public imposent une séparation entre les affaires personnelles et officielles, même en ce qui concerne les hommes et les femmes les plus puissants de l'appareil étatique. Dans les sociétés des Etats dynastiques, avec les élites de la cour, on considère encore comme allant de soi dans la vie sociale que les domaines privés et officiels ou professionnels se confondent dans une très large mesure » N. Elias, *La société de cour..., op. cit.*, p. XXIX.

[73] عبد الله العروي، **مجمل...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 101.

أحمد المنصور على قصر البديع، وعلى اقتناء مختلف أصناف المجوهرات النادرة[74]، وبما التهمته أوراش البناء التي شيدها المولى إسماعيل بعاصمته مكناس من أموال. وهو هدر للثروات، فضلا عن الاستياء الذي خلفه لدى بعض شرائح المجتمع، شكل كابحا من كوابح تنشيط الدورة المالية في رأي جاك بيرك[75]، وحاصر توسع النشاط التجاري المرتبط بالسلع الاستهلاكية الأساسية على حساب البضائع الكمالية أو الأسلحة، وحال دون تكوين فئة تجارية وبيروقراطية قوية تدور في فلك المخزن، وتتشابك مصالحها مع مصالحه لتتحول إلى درع واق لسياساته، بمعنى أن معضلة الفتن التي أعقبت وفاة السلطانين كانت كامنة في صلب نظاميهما. وفي ارتباط مع كل ذلك، زادت هشاشة البنيات التحتية، والتقنيات الإنتاجية التي كانت تشكو منها البلاد في تعقد الوضع.

العوز التقني

لما كان نمو الدولة الحديثة، قد ارتبط في مده وجزره بالدور الحاسم الذي لعبته التقنيات الفلاحية والصناعية والمواصلاتية، فإن المغرب ظل يشكو من نقص فظيع في هذا المجال، إذ لم يول المخزن عناية للنفقات المتعلقة بأشغال الطرق والقناطر والموانئ وشبكة الري. وهي الملاحظة التي سجلها كل الرحالة الأجانب الذين زاروا البلاد. إذ استغرب جون بريثويت من كون عبور نهر سبو دام حوالي ثلاث ساعات على الرغم من عدم اتساعه وضعف سرعة مياهه، مع أنه كان بالإمكان حسب رأيه، إقامة قنطرة على ضفتيه وعلى ضفاف أنهار أخرى. وأشار كل من المجهول البرتغالي والأسيرة الهولندية إلى وعورة المسالك وضيقها وعدم ملاءمتها لمرور العربات[76]. بل إن محمدا الشيخ المامون أكد في رسائله إلى الإسبان،

---

[74] فحسب شهادة خورخي دي هنين فإن « بناء القصر الملكي (البديع) بمراكش تطلب مصاريف كثيرة جدا؛ ذلك لأن المرمر الموجود بهذا القصر تم جلبه من إيطاليا... بجانب هذا كانت لمولاي أحمد مصاريف أخرى مرتفعة تهم الحريم اللائي يعشن في قصره... كانت المفضلات منهن يرتدين الملابس الفاخرة، ويتزين بالمجوهرات النفيسة »، التي كانت تمتص لوحدها 30000 دوقة سنويا. وحول اقتناء المجوهرات والتيجان انظر: خورخي دي هنين، ن.م، ص ص. 32—178. انظر: رسالتي مجلس الدولة الإسباني بتاريخ 18 دجنبر 1601 و18 أبريل 1602،
أرشيف سيمانكس S.E, Leg. 2636، أورده الحسين بوزينب، « الأسلوب الدبلوماسي بين البلاط السعدي وبلاط إسبانيا »، ضمن **التاريخ والدبلوماسية...**، م.س.ذ.، ص ص. 204، 209—210. ثم راجع:
S.I.H.M., 1e série, Fra, t. II, p. 51. A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, pp.118-120,132.

[75] J. Berque, *Ulémas..., op. cit.*, p. 268.

[76] جون بريثويت، **تاريخ الثورات...**، م.س.ذ.، ص. 251؛ المجهول البرتغالي، **وصف المغرب...**، م.س.ذ.، ص ص. 38، 105؛ ماريا تيرمتلن، **الأسيرة الهولندية...**، م.س.ذ.، ص ص. 74—76.
S.I.H.M, 2e série, Fra., t. II, p. 144, note 1.

حول ترتيبات تسليم العرائش وإرسال أولاده وأولاد قواده كرهائن، أن الطرق غير صالحة للاستعمال خلال الفصل المطير نتيجة للأوحال وارتفاع صبيب الأنهار[77]. ولاحظ ابن الحاج، وهو يقارن بين المغرب وبلاد الترك، توفر هؤلاء على طرق مجهزة بمحطات للاستراحة بين مرحلة وأخرى، لا تخضع لحراسة الجيش، الأمر الذي ينعدم ببلاده التي يتم سلوك مفاوزها تحت هاجس الخوف[78]. كما اعتبر عدد المدن قليلا بالمغرب، والموانئ غير صالحة لرسو السفن، إما لهشاشة تجهيزاتها، أو لكون منسوب مياهها واطئا بفعل ترسب الرمال[79].

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها أحمد المنصور لتطوير أوراش بناء السفن من خلال الاعتماد على إنجلترا، ثم هولندا لتأمين الأخشاب واللوازم الملاحية، فإنه لم يتمكن من بلوغ هدفه. والمصير نفسه آلت إليه محاولة خلفه المولى إسماعيل، الذي لم تساعده تجارة التهريب الهولندية وغنائم الجهاد، على الاستجابة لاحتياجاته من السفن. لذا فإن عمليات النقل البحري كانت تتم كلها بمراكب أجنبية، نظرا لأن السفن التي كان يتوفر عليها المخزن شراعية قليلة، ولعجز أحواض سلا والمعمورة عن بنائها بفعل الافتقار إلى المستلزمات الضرورية لذلك، وهو ما أضعف الاقتصاد المخزني، على اعتبار أن « إهمال الأمور البحرية...سبب لكل بلية »[80]، وفقا لعبارة السلطان المولى عبد الحفيظ.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن العجلة التي كانت موجودة بالمغرب على الأقل منذ العهد الروماني[81]، واستخدمت في المعاصر السكرية لأحمد المنصور، سرعان ما أثار غيابها انتباه جون وندوس، والضابط كيرك Kirke الذي كان في حاجة لمائة عربة لنقل الهدايا التي حملها للمولى إسماعيل، لكن أمله خاب أمام انعدامها، فتم اللجوء إلى الدواب. وحتى

---

[77] « الفصل الذي طلبنا فيه خروجنا في طنجة فات... من أجل الشّتا والودان والغيس »، رسالة من محمد الشيخ المامون إلى المركيز دي سان جرمان بتاريخ 24 رمضان عام 1018هـ. وأخرى منه إلى الملك الإسباني بتاريخ 27 رمضان 1018هـ:

Archivo General de Simancas (Espagne) S. E. Legajo 494.

[78] أحمد ابن الحاج، **الدر المنتخب...**، م.س.ذ.، ج. 6، ص. 252.

[79] جون بريثويت، ن.م، ص ص. 282، 285. انظر أيضا:

A. de Saldanha, 2. *Chronique..., op. cit.*, p. 18.

ثم جون وندوس، ن.م، ص. 129.

[80] المولى عبد الحفيظ، **داء العطب قديم**، ص. 57؛ جون وندوس، ن.م، جون بريثويت، ن.م، ص. 285.

S.I.H.M., 1e série, Ang., t. I, pp. 390-1 note 1, et pp. 436, 520.

[81] A. Laroui, *Les origines sociales et culturelles..., op. cit.*, pp. 41-2.

السلطانان كانا يتوفران على عربتين نادرا ما عمدا إلى امتطائهما[82]. فالمولى إسماعيل بعث إلى هولندا للحصول على عربة: « وبادروا لنا بقروصة جيدة أحببناها لأنفسنا تكون عندنا بدارنا العلية بالله تصلنا »[83]. لكن يبدو أنه لم يستعملها إلا نادرا في تنقلاته.

والأكثر من ذلك أن العاهلين اضطرا باستمرار، إلى طلب التزود بالتقنيين والحرفيين المتخصصين في صناعات مختلفة بما فيها النجارة والبناء؛ وهكذا التمس أحمد المنصور من عدد من الدول الأوربية، وخاصة إنجلترا وإسبانيا، تزويده بالعمال المؤهلين الأكثر خبرة. وكاتب المولى إسماعيل لويس الرابع عشر ليرسل له مجموعة من المهندسين لبناء قنطرة، في « مكان مستوعر مرتفع ومنخفض يحتاج إلى هندسة ونظر كبير »[84].

ولاحظ خورخي دي هنين في سياق وقوفه على مسألة هشاشة التقنيات، تميز الأراضي « بخصوبة كبيرة... هذا في وقت لا يحسن فيه أولئك البربر حرث الأرض، ذلك أنهم لا يقومون إلا بتمرير المحراث على السطح، مما يحول دون وصول الحبوب إلى العمق؛ ولو تم حرث تلك الأراضي بالطريقة نفسها المستعملة هنا، لكان المحصول أكبر بكثير »[85]. كما تعجب وندوس بدوره من عدم استغلال السكان للسهول الشاسعة والشديدة الخصوبة بوسائل أخرى أكثر فاعلية، وتفضيلهم لحياة التنقل على الاستقرار، إلى درجة أن قطعان الحيوانات المفترسة، كانت تتجول في العديد من أطرافها حسب شهادة ميندوسا Mendoça. وهو وضع تم إرجاعه إلى اضطهاد السلطة المخزنية واستبدادها، وإلى رغبة السكان في الاستجابة لحاجياتهم المعيشية فقط[86]. كما استرعى اهتمام الأجانب جهل المغاربة بطرق تصفية المعادن لاستغلالها في الصناعة، بالرغم من توفر عدة مناجم[87]؛ « بالنسبة للسلاسل

---

[82] جون وندوس، ن.م، ص. 43.
J. Caillé, « Ambassades... », *op. cit.*, p. 191 ; *S.I.H.M*, 2ᵉ série, Fra., t. II, p. 144.

[83] رسالة من المولى إسماعيل إلى هولندا بتاريخ 10 ربيع الأول عام 1093هـ، مصدر سابق، سلسلة الأقاليم المتحدة، رقم 1.01.08، رقم الوثيقة12594.21.

[84] رسالة من المولى إسماعيل إلى لويس XIV بتاريخ 1111هـ، أوردها محمد بن تاويت، « من زوايا التاريخ المغربي »، **مجلة تطوان**، ع. 7، 1962، ص. 146. ورسالة أخرى منه إلى دوق جنوة بتاريخ شتنبر 1704، أوردها:
M'Barek Zaki, « Le Maroc et Gênes... », *op. cit.*, p. 90 ; A. de Saldanha, *Chronique..., op. cit.*, p. 84. Consulter également : *S.I.H.M.*, 1ᵉ série, Ang., t. I, p. 520.

[85] خورخي دي هنين، ن.م، ص. 174.

[86] جون وندوس، ن.م، ص ص. 70، 124؛ جون بريثويت، ن.م، ص. 284.
R. Ricard, « Le Maroc à la fin du XVIᵉ siècle », *op. cit.*, p. 188 ; *S.I.H.M*, 2ᵉ série, Fra., t. II, p. 178.

[87] *S.I.H.M*, 2ᵉ série, Fra., t. II, p. 179.

الجبلية الأطلسية فإن ما يميزها هو وجود كميات ضخمة من المعادن، خصوصا النحاس والذهب...لكن بسبب كسل سكان هذه البلاد وخمولهم، فإنهم لا يستفيدون من هذه المعادن؛ ذلك أنه لو كانت لهم رغبة بالعمل، لاستخرجوا كميات كبيرة يمكن تصديرها إلى البلدان الأخرى »[88]. فما هي الأسباب الكامنة وراء هذا الضعف التقني؟ ولماذا لم يستفد المغرب من القرب الجغرافي من أوروبا الغربية، التي شهدت خلال العصر الحديث الانطلاقة الحقيقية للثورة الصناعية؟ أم أن البنيات التقنية لمجتمع ما، لا يمكن مقارنتها مباشرة مع مثيلاتها في مجتمع مغاير حسب رأي بيير كلاستر[89]Pierre Clastres؟ أم أن التحديث اصطدم بمشكل الهوية في كل المجتمعات الإسلامية، التي لم تتمكن من الوعي بشروطه التاريخية؟[90]

إن ما يثير الاستغراب، ليس عدم مسايرة المغرب للتطور التقني الحاصل لدى جيرانه الأوروبيين، وإنما هو معضلة تناسي التقنيات التي كان معمولا بها في مجالي المواصلات ووسائل النقل. إذ كيف يعقل أن كل معصرة للسكر، من بين المعاصر الثمانية عشر خلال عهد أحمد المنصور مثلا، كانت تستخدم أكثر من مائتي عربة لنقل خشب الوقود، وأن المدافع كانت تنقل بواسطة العجلات: « وأعمل في نقلها العجل وءالة الهندام لثقل أوقارها »[91]، ومنذ وفاة هذا السلطان وتخريب تلك المنشآت، لم يرد ذكر لاستعمال تلك الوسائل إبان حكم المولى إسماعيل حتى في صفوف جيشه الجرار؟

الأكيد أن اختفاء التقنيات كان له أبرز الأثر في تراجع الحياة الاقتصادية، بل وفي جمودها، فالمجاعات كان بالإمكان التغلب على مخلفاتها من خلال زراعة مساحات شاسعة من الأراضي، اعتمادا على أدوات أكثر تطورا، ووسائل ري واسعة، أو على الأقل توظيف العربات أو الأنهار الصالحة للملاحة في نقل المذخرات الغذائية إلى المناطق الأكثر تضررا، وكانت المبادلات التجارية الداخلية ستستفيد بدورها من الانتشار الواسع لتلك التقنيات. فمن المسؤول عن تناسيها؟

---

[88] خورخي دي هنين، ن.م، ص ص. 28–29.

[89] P. Clastres, *La société contre l'Etat..., op. cit.*, p. 164.

[90] J. Le Goff, Histoire et mémoire..., *op. cit.*, pp. 85, 99.

[91] عبد العزيز الفشتالي، ن.م، ص. 129. عبد الله العروي، **مجمل...**، م.س.ذ.، ص. 62.
A. de Saldanha, *Chronique d'Al-Mansour..., op. cit.*, p. 84.

الظاهر أن قوة شخصيتي السلطانين، وإصرارهما على تحديث الهياكل العسكرية والاقتصادية للمخزن، دفعهما إلى اقتناء كل الإمكانات التقنية المتاحة في تصوريهما لتحقيق ذلك. وحاولا بالإصرار نفسه، أن يجعلا منها مظهرا من مظاهر تفردهما وتميزهما عن الرعية، فحالا بذلك دون تعميمها وانتشارها في أوساط المدن والبوادي، باعتبارها عنصرا من عناصر التفوق التي تمثل القدرة على قهر الأعداء، وملاحقة الخصوم أينما حلوا وارتحلوا. وهو الموقف الذي عبر عنه المولى إسماعيل وجسد البعد التقني، حين لام ولده المولى المامون على التسرع في غزو أولاد دليم، إذ قال له: « ...المخزن كما قال الناس يقبض الغزال بالكريطة »، كما أكد في إحدى رسائله إلى هولندا إقامة وحدة لصناعة السلاح ارتكزت تقنيا على « إنشاء بريمتين في بر الإسلام واحدة منها تخدم بالماء والأخرى تخدم بالريح »[92]. وبعني هذا أن كل الوسائل التي يمكن أن تشكل مصدر قوة، يجب الاستئثار بها، والحذر من سقوطها في أيدي كل من لا يتردد في تحقيق التوازن تجاه مؤسسة المخزن، التي لا تطمئن على استمراريتها إلا عبر تجريد الآخرين من ركائز قوتهم، ومن ثم كانت ترى في تشييد البنيات التحتية وخاصة القناطر والطرق، تهديدا لإمساكها بزمام الأمور، نظرا لما توفره من تسهيلات لتنقل المتمردين والمطلوبين للعدالة.

غير أنه إذا كان من الثابت، أن للمخزن اليد الطولى في ظاهرة التراجع التي همت الصنائع والتقنيات، فإن الوسط الثقافي الذي عاش في ظله المجتمع أثر لا محالة في ذلك. ذلك أن ترسخ الفكر الغيبي، وارتماء الناس في أحضان أضرحة الأولياء، وتعبئتهم من قبل الزوايا، وإيمانهم بأن الصعوبات المادية التي تعترض سبيلهم، ما هي إلا عقاب من الله[93]. كلها عوامل أسهمت في العزوف عن مواجهة التحديات، ليس بإحياء ما تم تناسيه فقط، ولكن أيضا من خلال اقتباس المستجدات التقنية من الشعوب الأخرى. وفي هذا الإطار، يبدو أنه لو خولت للتجار المغاربة حرية التنقل والإقامة بالدول الأوروبية، وتخلص المجتمع من الرقابة التي كان يفرضها العلماء على التعامل مع دار الكفر، لأمكنت الاستفادة من خبرات الآخرين، غير أن غلبة ذهنية العادة على الناس فوتت فرصة من هذا القبيل.

---

[92] رسالة منه إلى هولندا بتاريخ 20 شعبان 1098هـ، سلسلة الأقاليم المتحدة، رقم 1.01.08، الوثيقة رقم 12594.27.

[93] عبد المجيد القدوري، **المغرب وأوروبا...**، م.س.ذ.، ص. 381.

فلما عاد عبد الملك المعتصم من منفاه، وهو عاقد العزم على إدخال المستجدات التي عاينها، وُوجه، حسب رواية الفشتالي، بنفور السكان الذين رأوا فيها تغييرا لعاداتهم، وخروجا بهم عن المألوف. وهو الموقف الذي اتخذه الفقهاء، لما اقترح عليهم أحمد المنصور غزو السودان، إذ أجابوه أن « المتأخر لا يكون أعقل من الأول ». كما أثنى القادري على المولى عبد الله بن إسماعيل، الذي « أجرى الناس على ما هم عليه في المنازل...ولم يخرق على أحد عادة في ذلك أصلا »[94].

وتدل هذه النماذج وغيرها على مدى تمسك السكان والنخب الدينية الممثلة لهم، بثقافة العادة التي حالت دون الانفتاح على التحولات الطارئة لدى الآخرين، خوفا من كل ما من شأنه أن يمس بالهوية الإسلامية والخصوصية الثقافية. وكرست مؤسسة المخزن من جانبها تلك الثقافة، لأنها وجدت فيها خير وسيلة للحفاظ على التوازن الذي يضمن استمراريتها، ويحول دون الإخلال بالثوابت التي تقوم عليها علاقاتها بمختلف شرائح المجتمع؛ إذ ذكر المرغيتي أن سياسة السلطان « يجب أن تكون...على قوانين مألوفة ولا يكثر من تغييرها »، متفقا بذلك مع أحد كتاب الصدر الأعظم، الذي اعتبر أن من بين أبرز العراقيل المثبطة لسبيل الإصلاحات التي أراد الاستعمار الفرنسي تطبيقها لاستغلال خيرات البلاد، هو أن « كل شخص كان يرغب في العيش دون تغيير، وبنفس الطريقة التي حيا بها أبوه وجده »[95].

ويستخلص مما سبق، أن هدف المخزن كان هو توطيد أركانه عبر إطلاق يد أجهزته في كل المجالات التي بدا له إمكان استثمارها في تمتين نفوذه، بغض النظر عن مدى توفيرها للأرضية الملائمة لتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وعن درجة ملاءمتها لطموحاتهم وتصوراتهم، إذ ظلت سياساته تحت رحمة احتياجاته الخاصة التي لا تنفصل عن تدعيم أسسه، للتصدي لأية قوى محتملة لا تنظر بعين الرضا لممارساته.

وإجمالا إذا كان كل نظام سياسي، حسب ريمون فورث Raymond Firth، يحتضن في الوقت نفسه الصراع والتحالف، احترام النظام الموجود والرغبة في تغييره[96]، وكل سلطة،

---

[94] حول هذه الأمثلة، راجع: محمد القادري، **نشر المثاني...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 335؛ محمد الإفراني، **نزهة الحادي...**، م.س.ذ.، ص. 91؛ عبد العزيز الفشتالي، **مناهل الصفا...**، م.س.ذ.، ص. 201.

[95] Si Omar Khetib, *Le gouvernement chérifien ou makhzen central*, Conférences franco-marocaines, t. II, Paris, 1917, p. 141.

محمد بن سعيد المرغيتي، **الإشارة الناصحة...**، م.س.ذ.، ورقة 72.

[96] G. Balandier, *L'anthropologie politique*, p. 49.

في رأي ميشيل فوكو، حيثما وجدت إلا واصطدمت بنقاط مقاومة متعددة[97]، وكل مجتمع يتمظهر فيه حجم معين من العدوانية وفي الوقت نفسه رغبة ضرورية للسلم والاستقرار[98]، فإن المخزن على عهد السلطانين سعى بدوره، في سبيل بلوغ أقصى مستويات المركزة، إلى إخضاع كل من يوجد خارج دائرة نفوذه. ومن هذه الزاوية، تجاوز الحد الأدنى للتوافق الذي كانت ترضى به مختلف الفئات السكانية، أي أن البنية الاجتماعية، بمن فيها أهل الحل والعقد، كانت تتعايش مع السلطان أكثر مما تستند إلى ركائز ثابتة في تعاملها معه، وأنه هو أيضاً عجز عن إدماج مكوناتها، أو على الأقل رموز نخبها في مشهده السياسي.

وبما أن التحكم في الصراع الداخلي قد مثل دوما وظيفة ذات أولوية في كل مجتمع، فإن تشييد النظام يتم مبدئيا بواسطة أدنى مجهود وأقل تكلفة، ودون أن يكون مفروضا بشكل مطلق، وإنما معترف به. إذ لكي يتمكن الحكم داخل جماعة ما من احتكار السلطة الحقيقية، فمن الضروري أن تحترم بعض القيم والمعايير، وخصوصا من قبل النخبة المسيرة، ومن قبل المجموعات الوازنة والأكثر تأثيرا في أوساط السكان[99]. بيد أن المخزن بسياسته تلك، الساعية إلى فرض الاستقرار، وضمان الأمن والسكينة، لم يعمل إلا على إنتاج الشروط التي أفضت إلى الفوضى والفتنة[100]، وهو ما ينم من جهة، عن عدم الانخراط الواسع للنخب بالبوادي والمدن في صياغة فصول المبادرات التحديثية كما أسلفنا، وعن عدم ملاءمة هذه المبادرات مع تصورات السكان. ويؤكد من جهة أخرى، أنه لم تتم الاستفادة بالشكل المطلوب من حصيلة التجارب الاقتصادية والسياسية والإدارية والعسكرية في عهد السلطانين. إذ أفضى طغيان ما أسماه ماكس فيبر Max Weber بالانتفاعية Prébendisme المتسمة بالمراقبة الشديدة للمجتمع من قبل السلطان، وبالحضور الوازن للجهاز الديني، إلى هشاشة الاقتصاد النقدي،

---

[97] مصطفى الحسناوي، فوكو والسياسة...، م.س.ذ.، ص ص. 93-94.

[98] W. Blockmans, *Histoire du pouvoir...*, *op. cit.*, p. 203.

[99] راجع:

W. Blockmans, *Histoire du pouvoir...*, *op. cit.*, p. 203.

كانت بورجوازية المدن بفرنسا القرن السادس عشر مثلا، تتمتع بشخصية قانونية وتمثيلية. انظر:

R. Mousnier, « La participation des gouvernés à l'activité des gouvernants dans la France du XVII^e et des XVIII^e siècles », in *Gouvernés et gouvernants*, 3^e partie, (Bas moyen âge et temps moderne (I)), Bruxelles, 1966, p. 248.

[100] M. Morsy, « Mulay Isma`il ou l'instauration... », *op. cit.*, p. 161.

وعرقلة ظهور التنظيمات الاجتماعية المستقلة ذاتيا، التي من شأنها التمتع بجزء من السيادة، والتخفيف من ثقل الحكم المركزي[101].

والنتيجة أن مواطن الخلل تكمن في تعارض تدابير النظام المخزني الهادفة إلى تعزيز بنياته، مع مواقف السكان وممثليهم الطامحة إلى الحصول على امتيازات جديدة على حساب النظام نفسه. فأحمد المنصور والمولى إسماعيل اقتصرا على إدخال تغييرات ظلت هامشية وجزئية، ولم تتسرب إلى عمق النظام الاجتماعي والاقتصادي؛ لأنها كانت مقيدة بحدود شرعية، وبأنماط ثقافية من الصعب تخطيها، ومحكومة بالحفاظ على قاعدة التوازن التي شكلت حجر الزاوية في ضمان استمرارية حكميهما. والمثير أن المولى إسماعيل بدا وكأنه أعاد إنتاج بعض ثوابت تجربة سلفه أحمد المنصور، على الرغم من كونه كان شديد الاطلاع على تفاصيلها[102]. ترى أيترجم الأمر رغبته في اقتفاء أثره، غير أن مبادراته اصطدمت بعوائق مشابهة، أم يدل ذلك على محاولته تجاوز ثغرات سياسة السلطان السعدي، لكن واقع الحال جعله لا يعمل إلا على إعادة إنتاجها بصيغ مغايرة ؟

101 A. Kazancigil, « Théories de l'Etat... », *op. cit.*, p. 70.

102 ألف الوزير اليحمدي كتاب « مدد التأييد » تناول فيه أحداثا تاريخية تعود إلى مرحلة الأمويين والعباسيين ثم السعديين، وقد أورد رسائل أحمد المنصور إلى محمد الشيخ المامون، مما يؤكد اطلاع المولى إسماعيل الواسع على تجربة سلفه، راجع: أحمد اليحمدي، **مدد التأييد في ترتيب المحفوظات والتقاييد...**، م.س.ذ.

خاتمـة

لم نكن نسعى إلى استباق خلاصات هذه الدراسة، حين تساءلنا في مقدمتها عن طبيعة الفائدة المنتظرة منها، بل توخينا من ذلك إثارة الانتباه إلى أهمية استحضار أبعاد السؤال في حد ذاتها، باعتبارها قاعدة لتناول موضوع مستعص استهدف البحث عن مظاهر الاستمرارية والتقطع في بنيات المخزن، من خلال إنجاز قراءة لها على مدى حكم سلطانين تركا بصماتهما في تاريخ المغرب الحديث، وأفرزت سياساتهما في محصلتها النهائية جملة من أوجه شبه، لا تلغي مع ذلك أوجه التباين، التي قد تختفي بدورها، أو يتم التقليص من حدتها تبعا للسياق الذي وردت فيه.

خلصنا إلى أن المقومات الشخصية للسلطانين على اختلافها، انمحت أمام ممارستيهما اللتين عكستا إصرارا أكبر على فرض إرادتيهما، الشيء الذي جعل الكتابات الرسمية تنتج خطابا تمثليا يتماشى مع مكانتيهما، ولا ينفصل عن ترسيخ قدسية المؤسسة السلطانية، التي راهنت لتأمين استمراريتها على حضورين، أحدهما مادي قوامه الاستئثار بالمبادرة العسكرية من خلال تبني جيشين محترفين همهما الأساس تدعيم مركزة السلطة، وركيزته إدارة مخزنية خاضعة في مساطر عملها إلى بعدين يتجاذبهما ما هو ديني أخلاقي وما هو سياسي، تحولت معهما المهمة الإدارية إلى هبة ينعم بها السلطان على من يشاء، ويتحكم في مفاتيح تراتبيتها كما يشاء، واتخذت من الجباية الثقيلة ومن إعادة هيكلة المجال القبلي والحضري أولى أولوياتها الرئيسة.

والآخر حضور رمزي كشف تناول آلياته من جهة، عن مدى قدرة المخزن على استثمار الاحتفالات الرسمية في إبراز تفرده وتعاليه، وفي تكريس وجوده باعتباره مصدراً للعطاء يكافئ الأتباع، ويسعى إلى استقطاب المترددين. ومن جهة أخرى عن مدى تداخل الحمولة العسكرية للمواكب الرسمية مع الرغبة في إظهار الهيبة، التي عبرت عنها أيضا عظمة المعمار

وشموخه، وما حمله في طياته من دلالة رمزية معبرة عن التفوق، ومجسدة لسلطة التحكم في المجال.

واستنتجنا من خلال الروابط التي جمعت المخزن بالقوى الدينية، أن تمسك جل العلماء بموقفهم الاحترازي من الانخراط في دوائر السلطة، قد حال دون التقريب بين تصوراتهم وبين الواقع الدنيوي، وعبر عن صعوبة التوفيق بين الشريعة والسياسة، على الرغم من حرصهم على ممارسة أدوار الوساطة، والإدلاء بآرائهم في النوازل المعروضة عليهم، وهي آراء طبعت في الغالب الأعم بطابع احتجاجي مس قرارات هادفة إلى تقوية الهياكل السلطانية. وعكست محاولات السلطانين إرغام الزوايا على ولوج الحقل السياسي إما بالمواجهة أو بالتحالف، رغبتهما في مراقبة إشعاعها واحتواء قوتها المادية، واستثمار المكاسب المحققة من وراء أداورها، كما ظلت فئة الأشراف تمثل بالنسبة للمخزن قوة سياسية مكملة لسلطته، لكنها كامنة وقابلة للتمظهر، إذا ما تم التغافل عن تحركاتها، أو تجاهل طموحات أقوى عناصرها.

وفي سياق البحث في بنيات المخزن، لاحظنا أن معضلة المشروعية ارتبطت في شكلها ومضمونها بعدم وجود قاعدة مضبوطة لتعاقب الحكم، في ظل تعدد الأمراء، وتباين مؤهلاتهم وطموحاتهم، وهو ما أفضى إلى تجذر مشكل انتقال السلطة في طبيعة سياسات السلطانين، اللذين تبنيا في توجهاتهما الاقتصادية بالمقابل إستراتيجية قائمة على الاحتكار، واستغلال تهافت التجار الأجانب، وسائرة في اتجاه مناقض لنمو فئة تجارية محلية بالمدن، بقيت تئن تحت الهيمنة الشديدة للمخزن على أنشطتها، الذي سعى سعيا حثيثا بالدرجة الأولى إلى تقوية بنياته، وامتلاك كل الوسائل والتقنيات الكفيلة ببلوغ ذلك.

وبعد مناقشة مفهوم المخزن، انتهينا إلى الإقرار بأهمية التروي في إطلاق نعت الدولة عليه، أو استثمار حمولاته الدلالية بشكل ضيق في إسقاط تعريف معين مستمد من وظائفه المتعددة، التي كان يتداخل فيها السياسي بالديني والمادي بالرمزي، وهو ما يفرض التعامل معه بصفته بنية خاصة تنطلق من السلطان وتعود إليه. كما استخلصنا عبر تناول الأسس السياسية للسلطانين، والصور التي ترسخت في أذهان الناس عنهما، مدى ارتكاز تصوراتهما في الحكم على الحفاظ على هيبتهما أمام خدامهما ورعاياهما على السواء. ومن ثم شكلت السرية والحزم والحذر أبرز الآليات التي تمت المراهنة عليها، لضمان الاستمرارية، ولتثبيت صور العظمة التي تثير الخوف في النفوس. وختمنا بالوقوف عند المستويات المختلفة للهشاشة التي مثلت عائقا أمام الاستفادة من حصيلة التراكمات المحققة، من خلال رصد

الكوارث الطبيعية بوصفها عائقاً بنيوياً أسهم في تعقد الأوضاع الاقتصادية، والوقوف عند معضلة انتقال السلطة، ودور الآلة العسكرية المحترفة في عدم توفير الأرضية المساعدة لتنظيم إدارة قادرة على الإسهام في نمو المجال الاقتصادي، وتسهيل مهام النخبة التجارية، وعبر تتبع مظاهر فشل المخزن في لعب دور المنظم، وعجزه عن جعل هيبته السياسية بمختلف تجلياتها، تتخذ طابعا مؤسساتيا وليس شخصيا.

وما يظهر من خلال مقارنة مخزن أحمد المنصور السعدي بمخزن المولى إسماعيل العلوي، انطلاقا من الوثائق والكتابات الإخبارية، أن هناك ثوابت مشتركة تدل على مفهوم الاستمرارية في نظام الحكم بالمغرب، وإن تغيرت الأسر المالكة، وهو ما يعبر عن « وجود سياسة عامة للدولة المغربية، يرسمها ويوضحها الكتاب والوزراء، فسياسة إسماعيل لا تفهم في إطار الدولة العلوية وحدها، ولا بد من النظر إلى ما حاوله المنصور وإن لم يحالفه التوفيق »[103].

وترجمت التدابير المتخذة من قبل السلطانين، في مجملها، إصرارهما على فرض الأمن والاستقرار، لكن حصيلة سياستيهما لم تفض إلا إلى إعادة إنتاج نقيضه[104]. الأمر الذي أبان عن عدم استفادة الخلف من تراكم التجارب لدى السلف، وأكد أن السلطان العلوي، وإن حاول في حدود ضيقة تجاوز ثغرات أحمد المنصور، فإنه بقي وفيا في العمق لسياساته؛ نظرا لأنه لم يستطع بدوره تغيير الشروط التي ولدت تلك السياسات، بل اضطر إلى التعايش معها، مهما بدت محاولاته أكثر عزما، وأشد جرأة، ومن ثم توجت الحقب التي أعقبت وفاتيهما بفوضى عارمة، اعتبرها محمد المختار السوسي نتيجة مألوفة لكل حكم بني على الاستبداد[105].

لكن ذلك لا يعني أن حصيلتي تجربتي المخزن في عهد السلطانين متشابهتين في كل حيثياتهما، إلى الحد الذي أضحى فيه التاريخ وكأنه يعيد نفسه، بقدر ما أن نمطية الخطاب الإسطوغرافي هي التي يمكن أن توحي بتصور ينم عن التطابق، مع أن الثوابت وإن دلت على الاستمرارية في الممارسة، فقد أثارت الانتباه إلى محدودية توظيف أحداث الماضي للعبرة،

---

103 عبد الله العروي، **مجمل...**، م.س.ذ.، ج. 3، ص. 83.

104 M. Morsy, « Réflexion sur le système politique marocain », *op. cit.*, p. 119.

105 محمد المختار السوسي، **إيليغ قديما وحديثا...**، م.س.ذ.، ص. 32.

كما كان الحال عليه بأوروبا، لما نصح مثلا الوزير بيرتان Bertin ملكه لويس الرابع عشر بالقول: « يجب أن أشرح لجلالتكم... أن التاريخ من بين العلوم التي رأى فيها ملوكنا من فرانسوا الأول أنها جد مهمة لفائدة حكمهم... إن هذا العلم يرتبط بنظيره المتعلق بالتشريع، لأنه يقدم للمشرع الأحداث التي يمكن أن تعلمه، والأدوات التي يمكن أن تساعده »[106].

من هذه الزاوية نتساءل، هل عاشت وقائع الماضي في ذاوكر السلطانين ومؤسسة المخزن، وما هي درجات وعيهما بها؟ سؤال مهم وصعب في آن واحد، يتوقف التفكير في أبعاده على ضرورة مقاربة حقبتيهما بحقب لاحقة تقاطعت واختلفت بشكل أو بآخر، عن المسار الذي سارت فيه تجربتاهما. فلا أحد يجادل في حجم الإغناء الذي ستسهم به، في النقاشات الدائرة إلى وقتنا الراهن حول الموضوع، دراسات مماثلة لمخزن سيدي محمد ابن عبد الله والحسن الأول من جهة، والمخزن العزيزي والحفيظي من جهة ثانية، في أفق مقارنتها بما كان سائدا لدى الصفويين والعثمانيين والملكيات المطلقة بأوروبا.

[106] Mémoire de Bertin à Louis XVI sur les dépôts et collection des chartes et les travaux qui en dépendent,
Collection, Moreau, n° 309, Folio 102, cité par, Blandine Barret-Kriegel, « L'Etat aux XVIIe-XVIIIe siècles… », *op. cit.*, p. 33.

1. المصادر والمراجع العربية

المصادر المخطوطة

• ابن الحاج (أحمد بن حمدون)

الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن، مخطوط، خ.ح، رقم 12184، ثمانية أجزاء.

• ابن عبد السلام (العربي)

الدرة المكنونة الغالية في وصف أهل الدولة العلوية العالية، مجموع مخطوط، خ.ح، رقم 12018.

• ابن العياشي (محمد المكناسي)

زهر البستان في نسب أخوال سيدنا المولى زيدان، مخطوط، خ.ع، رقم 2152 د.

• الجنابي (مصطفى)

البحر الزخار والعيلم التيار، مخطوط، خ.ح، رقم 1507.

• الزياني (أبو القاسم)

تحفة النبهاء في التفريق بين الفقهاء والسفهاء، مخطوط، خ.ع رقم ك 241.

• **حوالات تارودانت**، خ.ع، رقم 145.

• السوسي (محمد المختار)

مترعات الكؤوس في آثار طائفة من أدباء سوس، مخطوط، خ.ح، رقم 12647.

• **ظهائر إسماعيلية**، خ.ح، المحفظة رقم 1، من 737هـ إلى عهد المولى إسماعيل.

• **ظهائر منصورية وإسماعيلية**، مديرية الوثائق الملكية.

• **كتاب أحمد المنصور لأهل فاس يخبرهم بفتحه بلاد السودان**، خ.ح، رقم 1622.

• مجهول،

تاريخ مراكش وملوكها، مخطوط، خ.ع، الرباط، رقم 970.

• **مجموع مخطوط**، خ. ع، رقم 2286 ك.

• **مجموع تقاييد تاريخية**، خ.ح، رقم 12352.

• **مجموع مخطوط**، خ.ح، رقم 12584.

• **مجموعة رسائل سعدية**، خ.ع، 278 ك.

• **محفظة أحمد المنصور 1578–1603م**، خ.ح.

• **مخطوط في الأنساب** خ.ح، رقم 12596.

• المرابي (أحمد)

تحفة الإخوان ومواهب الامتنان في مناقب سيدي رضوان، مخطوط، خ.ع ، رقم 154 ك.

• **المقصد السامي في التعريف بالشيخ أبي عباس أحمد بن الحسن الحمومي وشيخه مولاي التهامي**، ضمن؛ مجموع مخطوط، خ.ع، رقم 2309 ك.

• المرغيتي (محمد بن سعيد)

الإشارة في تدبير الإمارة، مخطوط، خ.ح، رقم 5708.

• المولى عبد الحفيظ

داء العطب قديم، مخطوط، خ.ح، رقم 12160.

• **ميكروفيلم**، خ.ع، رقم 23.

• اليحمدي (أحمد)

مدد التأييد في ترتيب المحفوظات والتقاييد، مخطوط، خ.ع، رقم 11535.

• اليصلوتي (أبو الحسن العثماني)

سنا المهتدي إلى مفاخر أبي العباس اليحمدي، مخطوط خ.ح، رقم 521.

وثائق الأرشيف العام لسيمانكاس

Archivo General de Simancas, (Valladolid), Espagne :
Seccion Estado : Legajos : 163, 166, 170, 174, 179, 184, 194, 200, 492,

493.
Seccion Guerra antigua : Legajo 398.

وثائق الأرشيف الوطني الهولندي لاهاي:

- **Archives des Etats généraux, Lahaye, Staten Generaal, 1550-1796.**

سلسلة الأقاليم المتحدة رقم: 1.01.04–1.01.08

وثائق الأرشيف الفرنسي:

- Archives de la Bibliothèque Nationale de France :
  - La Gazette de France.
  - Nouvelles Acquisitions.
  - Le journal de saint-Olon.

- Archives des affaires étrangères, Paris B[1] 828, correspondances consulaires, Maroc, 1706-1709, tome IV.

المصادر والمراجع العربية المطبوعة

الكتب

- إبراهيم (فؤاد)

الفقيه والدولة، تطور الفقه السياسي الشيعي، بحث فقهي تاريخي، بيروت، دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى، 1998.

- ابن خلدون (عبد الرحمن)

المقدمة، تحقيق أحمد طاهر، القاهرة، دار الفجر للتراث، الطبعة الأولى، 2004.

- ابن زيدان (عبد الرحمن)

إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس، خمسة أجزاء، الدار البيضاء، مطابع إديال، الطبعة الثانية، 1990.

المنزع اللطيف في مفاخر المولى إسماعيل بن الشريف، تحقيق عبد الهادي التازي،الدار البيضاء، مطابع إديال، الطبعة الأولى، 1993.

العز والصولة في معالم نظم الدولة، جزآن، الرباط، المطبعة الملكية، 1962.

- ابن عزوز (محمد حكيم)

مساهمة رباط تازروت في معركة وادي المخازن، الرباط، مطبعة الساحل، 1989.

• ابن عسكر (محمد الحسني الشفشاوني)

دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، تحقيق محمد حجي، الرباط، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، 1976.

• ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين)

لسان العرب، بيروت، دار لسان العرب، 1970.

• أكنسوس (أبو عبد الله محمد بن أحمد)

الجيش العرمرم الخماسي في دولة مولانا علي السجلماسي. جزآن، تحقيق أحمد بن يوسف الكنسوسي، مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية، بدون تاريخ.

• إلياد (مرسيا)

مظاهر الأسطورة، ترجمة نهاد خياطة، دمشق، دار كنعان، الطبعة الأولى، 1991.

• ابن أبي زرع (علي الفاسي)

الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، مراجعة عبد الوهاب بنمنصور، الرباط، المطبعة الملكية، الطبعة الثانية، 1999.

• ابن القاضي (أحمد بن محمد المكناسي)

المنتقى المقصور على مآثر الخليفة أبي العباس المنصور، تحقيق محمد رزوق، الرباط، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، 1986.

جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، الرباط، دار المنصور، 1973.

• افا (عمر)

النقود المغربية في القرن الثامن عشر، الرباط، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، 1993.

• الإفراني (محمد الصغير)

روضة التعريف بمفاخر مولانا إسماعيل بن الشريف، تحقيق عبد الوهاب بنمنصور، الرباط، المطبعة الملكية، الطبعة الثانية، 1995.

نزهة الحادي في أخبار ملوك القرن الحادي، صحح عباراته التاريخية هوداس، (الرباط، مكتبة الطالب، الطبعة الثانية، د.ت.).

صفوة من انتشر من صلحاء القرن الحادي عشر، تحقيق عبد المجيد خيالي، الدار البيضاء، مركز التراث الثقافي المغربي، الطبعة الأولى، 2004.

• بادي (برتران)

الدولتان، السلطة والمجتمع في الغرب وفي بلاد الإسلام، ترجمة لطيف فرج، القاهرة، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1992.

• بروفنسال (ليفي)

مؤرخو الشرفاء، ترجمة عبد القادر الخلادي، الرباط، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، 1977.

• البزاز (محمد الأمين)

تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الرباط، منشورات كلية الآداب، 1992.

• بنحادة (عبد الرحيم)

المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر ، زغوان، مؤسسة التميمي، 1998.

العثمانيون، المؤسسات والاقتصاد والثقافة، الدار البيضاء، اتصالات سبو، الطبعة الأولى، 2008.

• بنسعيد (سعيد)

الفقه والسياسة، بيروت، دار الحداثة، الطبعة الأولى، 1982.

• بنعدادة (آسية)

الفكر الإصلاحي في عهد الحماية (محمد بن الحسن الحجوي نموذجا)، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2003.

• بورديو (بيير)

الرمز والسلطة، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، الدار البيضاء، دار توبقال، سلسلة المعرفة الاجتماعية، الطبعة الثانية، 1990.

• بورقية (رحمة)

الدولة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، بيروت، دار الطليعة، 1991.

• بوكاري (أحمد)

الزاوية الشرقاوية، زاوية أبي الجعد دورها الاجتماعي والسياسي، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 1989.

الإحياء والتجديد الصوفي في المغرب (1790-1912)، 3 أجزاء، الرباط، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، 2006.

• البيدق (أبو بكر الصنهاجي)

أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، الرباط، دار المنصور، 1971.

• التابعي (محمد)

السفارات في الإسلام، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1988.

• التسافتي (عبد الله بن إبراهيم)

رحلة الوافد، تحقيق علي صدقي ءازايكو، بالقنيطرة، منشورات كلية الآداب، 1992.

• التمنارتي (عبد الرحمن بن محمد السوسي)

الفوائد الجمة في إسناد علوم الأمة، تحقيق اليزيد الراضي، الدار البيضاء، منشورات مطبوعات السنتيسي، الطبعة الأولى، 1999.

• التوفيق (أحمد)

المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، اينولتان 1850-1912، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، أطروحات ورسائل، (الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية)، الطبعة الثانية، 1983.

• تيرمتلن (ماريا)

من تاريخ المغرب وحاضرته الإسماعيلية: قصة الهولندية ماريا تيرمتلن Maria Ter Meetelen الأسيرة التي عاشت بمكناس العاصمة في النصف الأول من القرن 18، ترجمة ودراسة وتحقيق إدريس أبو إدريس ، المحمدية، مطبعة فضالة، 1996.

• الحجري (أحمد بن القاسم)

ناصر الدين على القوم الكافرين، تحقيق محمد رزوق، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 1987.

• حجي (محمد)

الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، جزآن، المحمدية، مطبعة فضالة، 1977.

• حركات (إبراهيم)

التيارات السياسية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية، الدار البيضاء، مطبعة الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1985.

• الحساني (إبراهيم بن علي)

ديوان قبائل سوس في عهد السلطان أحمد المنصور الذهبي، تحقيق عمر اَفا، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1989.

• الحسناوي (مصطفى)

فوكو والسياسة، منشورات مجلة اختلاف، الصخيرات، الطبعة الأولى، 2003.

• حمودي (عبد الله)

الشيخ والمريد، ترجمة عبد الحميد جحفة، الدار البيضاء، دار توبقال، الطبعة الأولى، 2000.

• خليل (فاطمة القبلي)

رسائل أبي علي الحسن بن مسعود اليوسي: جمع وتحقيق ودراسة، جزآن، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1981.

• داود (محمد)

تاريخ تطوان، أربعة أجزاء، تطوان، مكتبة الناصر، 1959.

• دونديو دو فابر (جاك)

الدولة، ترجمة سموحي فوق العادة، بيروت، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، 1970.

• دي هنين (خورخي)

وصف الممالك المغربية، 1603–1613: مذكرات خورخي دي هنين، الرباط، معهد الدراسات الإفريقية، الطبعة الأولى، 1997.

• دي طوريس (دييكَو)

تاريخ الشرفاء، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الدار البيضاء، شركة النشر والتوزيع المدارس، 1988.

• الذهبي (نفيسة)

الزاوية الفاسية، التطور والأدوار حتى نهاية العهد العلوي الأول، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2001.

• روجرز (ت. ج)

تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900، ترجمة وتعليق يونان لبيب رزق، الدار البيضاء، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 1981.

• الريفي (عبد الكريم بن موسى)

زهر الأكم، مساهمة في تاريخ الدولة العلوية من النشأة إلى عهد المولى عبد الله بن إسماعيل، دراسة وتحقيق، آسية بنعدادة، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، 1992.

• زيادة (خالد)

تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا، بيروت، رياض الرايس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، 1983.

كاتب السلطان حرفة الفقهاء والمثقفين، بيروت، رياض الرايس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، 1991.

• الزياني (أبو القاسم)

البستان الظريف في دولة مولاي علي الشريف، القسم الأول، تحقيق رشيد الزاوية، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني، 1992.

الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب، باريس، هوداس، 1886.

تحفة الحادي المطرب في رفع نسب شرفاء المغرب، تحقيق رشيد الزاوية، الرباط، وزارة الأوقاف، الطبعة الأولى، 2008.

• السعدي (عبد الرحمان)

تاريخ السودان، باريس، هوداس، 1981.

• السوسي (محمد المختار)

إيليغ قديما وحديثا، الرباط، المطبعة الملكية، 1966.

المعسول، عشرون جزءا، الدار البيضاء، مطبعة النجاح، 1962.

سوس العالمة، المحمدية، مطبعة فضالة، 1960.

• الشابي (مصطفى)

النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، الرباط، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، 1995.

• شتراوس (كلود ليفي)

الأسطورة والمعنى، تعريب شاكر عبد الحميد، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، سلسلة المائة كتاب، الطبعة الأولى، 1986.

• الشاذلي (عبد اللطيف)

الحركة العياشية، حلقة من تاريخ المغرب في القرن السابع عشر، الرباط، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، 1982.

• الشراط (محمد ابن عيشون)

الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس، دراسة وتحقيق زهراء النظام، الرباط، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، 1997.

• شقير (محمد)

تطور الدولة في المغرب، إشكالية التكوين والتمركز والهيمنة من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرن 20، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 2002.

• الضعيف (محمد)

تاريخ الضعيف: تاريخ الدولة السعيدة، تحقيق أحمد العماري، الرباط، دار المأثورات، الطبعة الأولى، 1986.

• الطاهري الجوطي (حمدون)

تحفة الإخوان ببعض مناقب شرفاء وزان، فاس، طبعة حجرية، 1906.

• عبد اللطيف (كمال)

في تشريح أصول الاستبداد: قراءة في الآداب السلطانية، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى، 1999.

• العروي (عبد الله)

مفهوم التاريخ، ج. 2، **المفاهيم والأصول**، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1992.

مجمل تاريخ المغرب، ج. 3، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1999.
مفهوم الدولة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الخامسة، 1993.

• العلام (عز الدين)

الآداب السلطانية، دراسة في بنية وثوابت الخطاب السياسي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 324، فبراير 2006.

• عمالك (أحمد بن محمد)

جوانب من تاريخ الزاوية الناصرية، من النشأة إلى وفاة الشيخ محمد الحنفي (1642–1907)، الرباط، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، 2006.

• العمري (محمد)

الإفراني وقضايا الثقافة والأدب في مغرب القرنين 17 و18، الدار البيضاء، الدار العالمية للكتاب، الطبعة الثانية، 1992.

• الغساني (محمد بن عبد الوهاب)

رحلة الوزير في افتكاك الأسير، تحقيق الفريد البستاني، العرائش، مؤسسة الجنرال فرانكو، 1940.

• الفاسي الفهري (محمد البشير)

قبيلة بني زروال: مظاهر حياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، الرباط، مطبوعات المركز الجامعي للبحث العلمي، كلية الآداب، بيانات ومستندات، الجزء الثاني والعشرون، 1962.

• الفشتالي (عبد العزيز)

مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا، تحقيق عبد الكريم كريم، الرباط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1972.

• الفكَيكَي (حسن)

المقاومة المغربية للوجود الإسباني بمليلية (1697–1859)، الرباط، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، 1997.

• فير Veyre (كَابرييل)

في صحبة السلطان، ترجمة عبد الرحيم حزل، الرباط، جذور للنشر، الطبعة الأولى، 2003.

• القادري (محمد بن الطيب)

نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، أربعة أجزاء، تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، الرباط، مكتبة الطالب، 1977–1986.

التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر، الرباط، دراسة وتحقيق هاشم العلوي القاسمي، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1983.

• القبلي (محمد)

مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط، الدار البيضاء، دار توبقال، 1987.

• القدوري (عبد المجيد)

ابن أبي محلي ورحلته من خلال الإصليت الخريت، الرباط، منشورات عكاظ، 1991.

المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر: مسألة التجاوز، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2000.

• كَنون (عبد الله)

رسائل سعدية، تطوان، معهد مولاي الحسن، 1954.

• محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني

سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، تحقيق عبد الكامل الكتاني وحمزة بن محمد الطيب الكتاني ومحمد حمزة بن علي الكتاني، الدار البيضاء، دار الثقافة، 2004.

• لوطورنو (روجي)

فاس قبل الحماية، جزآن، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1986.

• مانتران (روبير)

تاريخ الدولة العثمانية، تعريب بشير السباعي، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1993.

• المجهول السعدي

تاريخ الدولة السعدية التكَمدارتية، تحقيق عبد الرحيم بنحادة، مراكش، عيون المقالات، دار تينمل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1994.

• مجهول برتغالي

وصف المغرب أيام أحمد المنصور، تعريب محمد مزين وعبد الرحيم بنحادة، مراكش، دار تينمل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1995.

• مجهول

الرسالة الوجيزية إلى الحضرة العزيزية في علوم الخلافة، إعداد وتقديم أحمد الدغرني، الدار البيضاء، مطبعة المعارف، الطبعة الأولى، 1987.

• المحمدي (علي)

السلطة والمجتمع في المغرب، نموذج آيت باعمران، الدار البيضاء، دار توبقال، الطبعة الأولى، 1989.

• مذكور (إبراهيم)

معجم العلوم الإجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

• مزين (محمد)

فاس وباديتها: مساهمة في تاريخ المغرب السعدي، 1549–1637، جزآن، الرباط، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، 1986.

• مقر (محمد)

اللباس المغربي من بداية المرينيين إلى عهد الدولة السعدية، الرباط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، 2006.

• المقري (أحمد بن محمد التلمساني)

روضة الأس العاطرة الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس، الرباط، المطبعة الملكية، 1964.

• المكناسي (محمد بن حمزة)

الكوكب الأسعد في مناقب الشيخ سيدي علي بن أحمد، (مطبوع على طرة كتاب تحفة الإخوان للجوطي)، فاس، طبعة حجرية، 1906.

• المنصور محمد

المغرب قبل الاستعمار: المجتمع والدولة والدين، 1792–1822، تعريب محمد حبيدة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2006.

• المنصوري عثمان

التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر: مساهمة في تاريخ المغرب الاقتصادي، الرباط، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، 2001.

• المنوني (محمد)

تاريخ الوراقة المغربية: صناعة المخطوط المغربي من العصر الوسيط إلى الفترة المعاصرة، الرباط، منشورات كلية الآداب، 1991.

• المودن (عبد الرحمن)

البوادي المغربية قبل الاستعمار، إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، الرباط، منشورات كلية الآداب، 1995.

• المولى إسماعيل

إلى ولدي المامون، تحقيق عبد الوهاب بنمنصور، الرباط، المطبعة الملكية، 1967.

• مويط Mouette (جرمان)

رحلة الأسير مويط، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الريصاني، مركز الدراسات والبحوث العلوية، 1990.

• الناصري (أحمد بن خالد)

الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تسعة أجزاء، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، الدار البيضاء، دار الكتاب، 1954–1956.

• نجمي (عبد الله)

التصوف والبدعة بالمغرب: طائفة العكاكزة، ق. 16–17م، الرباط، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، 2000.

• هامون (فيليب)

سميولوجية الشخصيات الروائية، ترجمة سعيد بنكَراد، الرباط، دار الكلام، 1990.

• هوركهايمر (ماكس)

بدايات فلسفة التاريخ البورجوازية، ترجمة محمد علي اليوسفي، بيروت، دار التنوير، الطبعة الأولى، 1981.

• الوزان (الحسن)

وصف افريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1983.

• الولالي (أحمد)

مباحث الأنوار في أخبار بعض الأخيار، تحقيق عبد العزيز بوعصاب، الرباط، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، 1999.

• وندوس Windus (جون)

رحلة إلى مكناس، ترجمة زهراء إخوان، مكناس، منشورات جامعة المولى إسماعيل، 1993.

• الونشريسي (أبو العباس أحمد)

المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، الرباط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1981.

• الياسيني (أيمن)

الإسلام والدولة: حالة المملكة العربية السعودية، الدار البيضاء، دار الملتقى، الطبعة الثانية، 1999.

• (ياغي) إسماعيل أحمد

الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، 1998.

• يفوت (سالم)

حفريات الإستشراق، في نقد العقل الإستشراقي، بيروت، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1989.

• اليوسي (الحسن بن مسعود)

القانون في أحكام العلم وأحكام العالم وأحكام المتعلم، تحقيق حميد حماني، الرباط، مطبعة شالة، الطبعة الأولى، 1998.

المحاضرات، أعدها للطبع محمد حجي، الرباط، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، 1976.

الأطروحات الجامعية

• آيت عدي (مبارك)

حملة أحمد المنصور الذهبي إلى بلاد السودان، مساهمة في إعادة الدراسة، أطروحة دكتوراه في التاريخ، مرقونة، الرباط، كلية الآداب، 2003.

• بريثويت Braithwhaite (جون)

تاريخ الثورات في إمبراطورية المغرب بعد وفاة السلطان الراحل مولاي إسماعيل، ترجمة مينة مادي، رسالة د.د.ع. في التاريخ، مرقونة، الرباط، كلية الآداب، 2000.

• بكاج (رشيد)

القبيلة، الزاوية، المخزن، رسالة، د.د.ع. في السوسيولوجيا، مرقونة، الرباط، كلية الآداب، 1994–1995.

• بنكرعي (حليمة)

مداخيل بيت مال المغرب في عهد السعديين، د.د.ع، مرقونة، كلية الآداب، الرباط، 1985.

• الإدريسي (الفقيه)

الجباية في عهد الدولة السعدية، رسالة، د.د.ع، مرقونة، فاس، كلية الآداب، 1995.

• الحيمر (محمد)

الجيش الدخيل في الدول الإسلامية، جيش العبيد والإنكشارية العثمانية، محاولة في المقارنة، أطروحة دكتوراه في التاريخ، مرقونة، الرباط، كلية الآداب، 1999–2000.

جيش العبيد والدولة المغربية منذ التأسيس إلى سنة 1757، رسالة د.د.ع. في التاريخ، مرقونة، الرباط، كلية الآداب، 1997.

• شكري (عبد الرحيم)

العلوج بالمغرب خلال العهد السعدي، أطروحة دكتوراه في التاريخ، مرقونة، الرباط، كلية الآداب، 2000.

• عمراني (محمد)

الشرف والمجتمع والسلطة السياسية الشمال الغربي المغربي نموذجا، من القرن 16 إلى القرن 19م، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ، مرقونة، الرباط، كلية الآداب، 2001.

• الفاسي (عبد الرحمان)
ابتهاج القلوب بخبر الشيخ أبي المحاسن وشيخه المجذوب، دراسة وتحقيق حفيظة الدازي، د.د.ع. في التاريخ، مرقونة، الرباط، كلية الآداب، 1992.

• مرزاق (محمد)
الشيخ محمد إبن أبي زيان وزاويته بالقنادسة، الدور الديني والثقافي والسياسي، رسالة د.د.ع. في التاريخ، مرقونة، الرباط، كلية الآداب، 1987–1988.

• المهناوي (محمد)
التنظيم العسكري وعلاقته بالسلطة والمجتمع في العهد العلوي الأول، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ، مرقونة، الجديدة، كلية الآداب، 1996.

• الهلالي (محمد ياسر)
مجتمع المغرب الأقصى خلال القرنين XIV–XV مساهمة في دراسة بعض مصطلحات التراتب الإجتماعي، أطروحة دكتوراه في التاريخ، مرقونة، الرباط، كلية الآداب، 2000.

• الناصري (محمد المكي)
الدرر المرصعة بأخبار أعيان درعة، تحقيق محمد الحبيب نوحي، رسالة د.د.ع. في التاريخ، مرقونة، الرباط، كلية الآداب، 1988.

المقالات

• ابن عزوز (محمد حكيم)
« سبتة والمولى إسماعيل من خلال الوثائق الإسبانية »، ضمن مصادر تاريخ الدولة العلوية الشريفة، المؤسسون الأولون للدولة العلوية الشريفة، آثار وتراث منطقة تافيلالت: أعمال الدورة الأولى المنعقدة بالريصاني (1989)، الرباط، وزارة الثقافة، 1990، ص ص. 141–147.

• أركون (محمد)
« تحولات المقدس »، ترجمة كامل يوسف، **مجلة نزوى**، ع. 36، أكتوبر 2003، ص ص. 37–43.

• ابن تاويت (محمد)
« من زوايا التاريخ المغربي »، **مجلة تطوان**، ع. 7، 1962، ص ص. 87–147.

« من زوايا التاريخ المغربي »، **مجلة تطوان**، ع. 8، 1963، ص ص. 23–95.
« وثائق سعدية لم تنشر »، **مجلة تطوان**، ع. 3 و4، 1958–1959، ص ص. 49–58.

• الإدريسي (الفقيه)

« الحركة على عهد أحمد المنصور الذهبي: ملاحظات أولية »، **مجلة أبحاث**، ع. 33، 1994، ص ص. 58–75.

• برحاب (عكاشة)

« مفهوم الحدود في الوثائق المغربية منذ احتلال الجزائر إلى 1912 »، ضمن **المجالات الحدودية في تاريخ المغرب**، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1999، ص ص. 89–99.

• بنعلي (إدريس)

« الدولة وعملية إعادة الإنتاج الاجتماعي بالمغرب »، ضمن **جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب**، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، 1994، ص ص. 213–231.

• بوطالب (إبراهيم)

« البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي في الفترة الاستعمارية: حصيلة وتقويم »، ضمن **البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم**، الرباط، منشورات كلية الآداب، 1989، ص ص. 107–143.

• التريكي (فتحي)

« مفهوم الدولة في الحقل الفلسفي المعاصر »، **مجلة الفكر العربي المعاصر**، ع. 24، 1983، ص ص، 45–54.

• جادور (محمد)

« الديبلوماسية السعدية، الديبلوماسية العلوية، استمرارية أم قطيعة: أحمد المنصور والمولى إسماعيل نموذجا »، ضمن ندوة **التاريخ والدبلوماسية، قضايا المصطلح والمنهج**، تنسيق عبد المجيد القدوري، منشورات كلية الآداب بالرباط، 2003، ص ص. 223–253.
معلمة المغرب، المجلد 21، سلا، مطابع سلا، 2005، ص. 7055–7056.

• جلاب (حسن)

« ظهائر سعدية في توقير واحترام شيوخ الزاوية البوعمرية بمراكش »، **مجلة دار النيابة**، ع. 21، ص ص. 13–54.

« مخطوط درر الحجال »، **مجلة المناهل**، ع. 36، 1987، ص ص. 13–22.

• حجي (محمد)

« المؤسسات الدينية بالمغرب في القرنين 16 و17م »، **مجلة المناهل**، ع. 18، 1980، ص ص. 112–128.

• حركات (إبراهيم)

« ابن عائشة أمير البحر في عهد المولى إسماعيل »، **مجلة دعوة الحق**، ع. 4، 1969، ص ص. 126–129.

« أحمد المنصور الذهبي كرجل دولة »، **مجلة دعوة الحق**، ع. 8، 1978، ص ص. 57–80.

« الأجهزة السياسية المركزية لدى المخزن السعدي »، **مجلة كلية الآداب**، الرباط، ع. 11، 1985، ص ص. 7–46.

• حمودي (عبد الله)

« الانقسامية، التراتب الاجتماعي، السلطة السياسية والولاية: تأملات حول مقولات كَلنر »، ترجمة محمد البزاز والتمسماني خلوق، **مجلة دار النيابة**، ع. 5، 1985، ص ص. 38–55.

• حميش (بنسالم)

« في سيميائية الاستبداد أو ابن خلدون أمام الدولة المغاربية »، ضمن **جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب**، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، 1994، ص ص. 167–189.

• الخطابي (محمد العربي)

« أمير سعدي في خدمة البلاط الإسباني »، **مجلة المناهل**، (الجزء الأول) ع. 13، 1978، ص ص. 68–96، (الجزء الثاني) ع. 14، 1979، ص ص. 53–70.

• الخمليشي (عبد العزيز)

« زاوية تمجروت والمخزن (1642–1914) »، ضمن ندوة **الرباطات والزوايا في تاريخ المغرب**، تنسيق نفيسة الذهبي، الرباط، منشورات كلية الآداب، 1997، ص ص. 121–173.

• الذهبي (نفيسة)

« المجتمع الفاسي خلال العهد السعدي: التراتبية والصراع »، **مجلة أمل**، ع. 18، أكتوبر 1995، ص ص. 60–73.

• الراهب خوان بوتيستا
« مولاي عبد الملك، تعريب آمنة اللوه »، **مجلة البحث العلمي**، ع. 34، 1984، ص ص. 113–129.

• رزوق (محمد)
« العلاقات المغربية الإسبانية خلال القرن 16م: العهد السعدي الأول نموذجا »، ضمن **دراسات في تاريخ المغرب**، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، 1991، ص ص. 5–16.
« الجهاد البحري في عهد المولى إسماعيل: منطقة مصب أبي رقراق نموذجا »، ضمن مصادر تاريخ الدولة العلوية الشريفة، المؤسسون الأولون للدولة العلوية الشريفة، آثار وتراث منطقة تافيلالت: أعمال الدورة الأولى المنعقدة بالريصاني (1989)، الرباط، وزارة الثقافة، 1990، ص ص. 148–152.
« مسألة الأندلس في عملية فتح السودان خلال عصر أحمد المنصور السعدي »، ضمن **المغرب وإفريقيا في بدايات العصر الحديث**، الدار البيضاء، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، سلسلة ندوات ومناظرات، 1995، ص ص. 21–32.

• زمامة (عبد القادر)
« مع أبي الحسن التمكَروتي في رحلته إلى القسطنطينية »، **مجلة المناهل**، ع. 25، 1982، ص ص. 221–236.

• زيادة (خالد)
« العلماء وتجربة التنظيمات في القرن 19 »، **مجلة الاجتهاد**، ع. 5، 1989. ص ص. 27–57

• سيكَار Cigar (نورمان)
« البني المجتمعية الاقتصادية ونشوء بورجوازية حضرية في المغرب قبل الاستعمار »، ترجمة محمد نجمي الروداني، مراجعة محمد معتصم، الرباط، **مجلة كلية الآداب**، ع. 20، 1995، ص ص. 151–203.

• شقور (عبد السلام)
« الشرفاء العلميون في ظل السلطان المولى إسماعيل »، ضمن مصادر تاريخ الدولة العلوية الشريفة، المؤسسون الأولون للدولة العلوية الشريفة، آثار وتراث منطقة تافيلالت: أعمال

الدورة الأولى المنعقدة بالريصاني (1989)، الرباط، وزارة الثقافة، 1990، ص ص. 235–249.

• شقير (محمد)

« إيواليات الشرعنة السياسية: النظام السياسي المغربي كنموذج »، **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**، ع. 4، خريف 1987، ص ص. 52–96.

• غولد شليغر (ألن)

« نحو سيمياء الخطاب السلطوي »، تعريب مصطفى كمال، **مجلة بيت الحكمة**، ع. 5، 1987، ص ص. 135–147.

• القدوري (عبد المجيد)

« الوثائق المغربية، الوثائق الأجنبية: تكامل واختلاف »، ضمن **ندوة المغرب وهولندة**، الرباط، منشورات كلية الآداب، سلسلة ندوات مناظرات رقم 8، 1988، ص ص. 31–41.

• القدوري (عبد المجيد) والمجاهد (الحسين)

« صورة السودان في الخطاب التاريخي المغربي خلال القرن XVI: نموذج مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا »، ضمن **التاريخ واللسانيات: النص ومستويات التأويل**، تنسيق عبد الأحد السبتي، الرباط، منشورات كلية الآداب، 1992، ص ص. 27–35.

• كليمان (كاترين ب)

« الخيالي، الرمزي، الواقعي »، **مجلة بيت الحكمة**، ع. 8، نونبر 1988، ص ص. 22–34.

• كولفن (ج) (J. Goulven)

« بعثة برتغالية إلى بلاط مراكش خلال القرن السابع عشر »، تعريب جواد المهدي، **مجلة البحث العلمي**، ع. 33، 1982، ص ص. 127–139.

• المنصور (محمد)

« الضغوط العثمانية وأثرها على تحرير الثغور المغربية المحتلة من خلال حالة طنجة »، **مجلة دار النيابة**، ع. 5، 1985، ص ص. 27–32.

« تصوف الشرفاء: الممارسة الدينية والاجتماعية والسياسية للزاوية الوزانية من خلال مناقبها »، الرباط، ندوة **التاريخ وأدب المناقب**، 1988، ص ص. 15–27.

معلمة المغرب، المجلد 10، سلا، مطابع سلا ، 1998، ص ص. 3386–3387.

• المنوني (محمد)

« حضارة وادي درعة من خلال النصوص والآثار »، **مجلة دعوة الحق**، ع. 2 و3، 1973، ص ص. 130–153.

• المودن (عبد الرحمن)

« التوتر والانفراج في علاقات البادية والمدينة في مغرب ما قبل الاستعمار: فاس وتازة وأريافهما بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر »، ضمن **ندوة تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي**، الرباط، منشورات كلية الآداب، 1988، ص ص. 37–48.

• عمراني (محمد)

معلمة المغرب، المجلد 10، سلا، مطابع سلا ، 1998، ص ص. 3388.

• هوكس (ترنس)

« مدخل إلى السيمياء »، تعريب مصطفى كمال، **مجلة بيت الحكمة**، ع. 5، أبريل 1987، ص ص. 107–134.

المصادر والمراجع الأعجمية

Les ouvrages

• **Abitbol Michel,**
Tombouctou et les Arma. De la conquête marocaine du Soudan nigérien en 1591 à l'hégémonie de l'Empire Peulh du Macina en 1833, Paris, Maisonneuve et Larose, 1979.

• **Agnouche Abdellatif,**
Histoire politique du Maroc : pouvoir, légitimités et institutions, Casablanca, Afrique Orient, 1987.

• **Ayache Germain,**
Etudes d'histoire marocaine, Rabat, Soc. Marocaine des éditeurs réunis, 1979.

• **Badie Bertrand,**
Culture et politique, Paris, Economica, 3e édition, 1993.

• **Balandier George,**
Anthropologie politique, Paris, P.U.F, 1967.
Le détour : Pouvoir et modernité, Paris, Fayard, 1985.

• **Barrucand Marianne,**
L'architecture de la qasba de Moulay Ismail à Meknès, Rabat, Ministère d'Etat chargé des affaires culturelles, (Etudes et travaux d'archéologie marocaine, vol. 6), 1976

• **Belhamissi Moulay,**
Histoire de la marine algérienne (1516-1830), Alger, Entreprise Nationale du Livre 2e édition, 1986.

• **Benkheira Mohamed Hocine,**
Islam et interdits alimentaires : juguler l'animalité, Paris, PUF, 2000

• **Bennassar Bartolomé et Lucile,**
Les chrétiens d'Allah : l'histoire extraordinaire des renégats, XVIe-XVIIe siècles, Paris, Perrin, 1989.

• **Berque Jacques,**
Al-Youssi : problèmes de la culture marocaine au XVIIe siècle, Paris/Lahaye, Mouton, 1958.
Ulémas fondateurs insurgés du Maghreb, XVIIe siècle, Paris, Sindibad, 1982.

• **Berthier Paul,**
Les anciennes sucreries du Maroc et leurs réseaux hydrauliques, 2 tomes Rabat, Centre national de recherche scientifique, 1966.

• **Bloch Marc,**
Les rois thaumaturges : étude sur le caractère surnaturel attribué à la puissance royale particulièrement en France et en Angleterre, Paris, Gallimard, 1983.

• **Blockmans Wim,**
Histoire du pouvoir en Europe : peuples, marchés, états, Anvers, Fonds Mercator, 1997.

• **Bourdé Guy et Martin Hervé,**
Les Ecoles Historiques, Paris, Seuil, 1983.

• **Braudel Fernand,**
La méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, 2 tomes, Paris, Armand Colin, 1966.

• **Brignon Jean et autres,**
Histoire du Maroc, Paris, Hatier, 1990.

• **Busnot Dominique,**
Histoire du règne de Moulay Ismael, Roy du Maroc, Fez, Tafilelt, Souz : de la révolte et fin tragique de plusieurs de ses enfants & de ses femmes, Rouen, G.

Behourt, 1714.

• **Castries H-de,**
Moulay Ismail et Jacques II, une apologie de l'islam par un sultan du Maroc, Paris, Ernest Leroux, 1903.

• **Chauvel Germain,**
Les notions d'Etat et de nationalité au Maroc, Casablanca, Librairie Farairre, 1937.

• **Chelhod Joseph,**
Les structures du sacré chez les Arabes, Paris, Maisonneuve et Larose, 1964.

• **Cherifi Rachida,**
Le makhzen politique au Maroc hier et aujourd'hui, Casablanca, Afrique-Orient, 1988.

• **Clastres Pierre,**
La Société contre l'Etat, recherche d'anthropologie politique, Paris, Minuit, 1974.

• **Cotteret Jean-Marie,**
Gouvernants et gouvernés, Paris, PUF, 1973.

• **Cour Auguste,**
L'établissement des dynasties des chérifs au Maroc et leurs rivalité avec les Turcs de la Régence d'Alger (1509-1830) Paris, Ernest Leroux, 1904

• **Dakhlia Jocelyne,**
Le divan des rois, le politique et le religieux dans l'islam, Paris, Aubier, 1998.

• **Detienne Marcel,**
Comparer l'incomparable, Paris, Seuil, 2009.

• **Deverdun Gaston,**
Marrakech des origines à 1912, 2 vol., Rabat, Editions techniques nord-africaines, 1959.

• **Domenach Jean- Marie,**
Approches de la modernité, Palaiseau et Paris, Ecole polytechnique, 1986.

• **Doutté Edmond,**
Le Sultanat marocain, Paris, A. Davy, 1909.

• **Dragues George,**
Esquisse d'Histoire religieuse du Maroc : confréries et zaouïas, Paris, Peyronnet et Cie Paris, 1951.

• *Enciclopedia de Historia de España*, dirigida por Miguel Artola, Madrid, Alianza Editorial, 1988-1995.

• *Encyclopédie de l'islam*, nouvelle édition, tome 1, Paris, Maisonneuve et Larose, 1975, 1978.

• **Elias Norbert,**
La société de cour, Paris, Flammarion, 1985.

• **Lefebvre Henri,**
De l'Etat. Tome 2, De Hegel à Mao par Staline : la théorie marxiste de l'Etat, Paris, Union générale d'éditions, 1976.

• **Fumey Eugène,**
Choix de correspondances marocaines pour servir à l'étude du style épistolaire administratif employé au Maroc : 50 lettres officielles de la cour chérifienne, Paris, Maisonneuve, 1903.

• **Genet J. P.,**
La genèse de l'Etat moderne, culture et société politique en Angleterre, Paris, PUF, 2003.

• **Godelier Maurice,**
L'énigme du don, Paris, Fayard, 1996.

• **Halbwachs Maurice,**
La mémoire collective, édition critique établie par Gérard Namer, Paris, Albin Michel, 1997.

• **Jamous Raymond,**
Honneur et baraka : les structures sociales traditionnelles dans le Rif, Paris, La Maison des sciences de l'homme, 1981.

• **Geertz Clifford,**
Savoir local Savoir global, les lieux du Savoir, trad. D. Paulme, Paris, P.U.F, 1986.

• **La Veronne Chantal de,**
Vie de Moulay Ismail, roi de Fès et de Maroc d'après Joseph de Léon, 1708-1728, Paris, Librairie orientale Paul Geuthner, 1974.

• **Lagroye J.,**
La légitimité, in *Madeleine Grawitz et Jean Leca (dir.), Traitement politique, t. I, La science politique, science sociale, l'ordre politique*, Paris, PUF, 1985.

• **Lahbabi Mohamed,**
Le gouvernement marocain à l'aube du XXe siècle, 2e édition, Casablanca, Editions maghrébines, 1975.

• **Laroui Abdellah,**
Histoire du Maghreb : un essai de synthèse, Paris, F. Maspero, 1970.
Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912), Casablanca, Centre culturel arabe, 1993.

• **Lavisse Ernest,**
Histoire de France, tome 7, 1e partie, (1643-1685), Paris, Hachette et Cie, 1911.

• **Le Goff Jacques,**
Histoire et mémoire, Paris, Gallimard, 1988.

• **Le Roy Ladurie Emmanuel,** avec la collaboration de J. F. Fitou,
Saint Simon ou le système de la cour, Paris, Fayard, 1997.
Le territoire de l'Historien, Paris, Gallimard, 1973.

• **Lewis Bernard,**
Le langage politique de l'islam, traduit par Odette Guitard, Paris, Gallimard, 1988.

• **Martin** A.-G.-P.,
Quatre siècles d'histoire marocaine : au Sahara de 1504-1902, au Maroc de 1894 à 1912, Paris, Félix Alcan,1923.

• **Marrou Henri- Irénée,**
De la connaissance historique, Paris, Seuil, 1954.

• **Maxange Defontin,**
Le Grand Ismaïl, empereur du Maroc, imprimerie du palais, Paris, Marpon, 1929.

• **Meunié D. Jacques,**
Le Maroc saharien des origines au XVIe siècle, Paris, Librairie Klincksieck, 1982.

• **Michels Nicolas,**
Une économie de subsistance : le Maroc précolonial, 2 vol., Le Caire, Institut français d'archéologie orientale, 1997.

• **Montagne Robert,**
Les Berbères et le makhzen dans le sud du Maroc : essai sur la transformation politique des Berbères sédentaires, groupe chleuh, Paris, F. Alcan, 1930.

• **Morsy Magali,**
La relation de Thomas Pellow : une lecture du Maroc au XVIIIe siècle, Paris, Éd. Recherche sur les civilisations, 1983.

• **Mousnier Roland,**
Monarchies et royautés de la préhistoire à nos jours, Paris, Perrin, 1989.

• **Nekrouf Younés,**
Une amitié orageuse : Moulay Ismail et Louis XIV, Paris, Albin Michel,1987.

• **Nicolson Sir Harold,**
Diplomatie, traduit de l'anglais par Petronella Armstrong, (Histoire et société d'aujourd'hui), Newchatel, La Baconnière, & Paris, La Colonne Vendôme, Lausanne, les presses des imprimeries réunies, 1948.

• **Pascon Paul,**
Le Haouz de Marrakech, 2 vol., Rabat, Éditions marocaines et internationales, 1977.

• **Penz Charles,**
Les rois de France et le Maroc, 2e série : de Marie de Médicis à Louis XIV, Casablanca, A. Moynier, 1947.

• **Preclin Edmon & Tapié Victor- L.,**
Le XVIIe siècle, monarchies centralisées (1610-1715), 2e édition, Paris, P.U.F, 1949.

• **Pritchard E.E.Evans,**
Les anthropologues face à l'histoire et à la religion, traduit de l'anglais par Anne et Claude Rivière, Paris, PUF, 1974.

• **Propp Vladimir,**
Morphologie du conte, traduction française, Paris, Seuil, 1970.

• **Reynier, Antoine**
L'ancien maghzen, 1550-1912 : conférence donnée par M. le contrôleur civil Reynier [pour] la Direction générale des affaires indigènes, Rabat, Publications de la Résidence générale de France au Maroc, 1930.

• **Ricard Robert,**
Etudes hispano-africaines, Tetuan, Instituto Général Franco, imprimerie du Majzen, 1956.

• **Rosenberger Bernard,**
Société, pouvoir et alimentation : nourriture et précarité au Maroc précolonial, Rabat, Alizés, 2001.

• **Sagnac Philippe, et Léger A.de Saint,**
Louis XIV (1661-1715), Paris, PUF, 1949.

• **Saldanha Antonio de,**
Chronique d'Al–Mansour sultan du Maroc (1578–1603), Dias Farinha (Ed. scientifique) ; Léon Bourdon (trad.), Lisboa, Instituto de investigação científica tropical, 1997.

• **Senellart Michel,**
Les arts de gouverner : du regimen médiéval au concept de gouvernement, Paris, Seuil, 1995.

• **Serfaty Nicole S.,**
Les courtisans juifs des sultans marocains : hommes politiques et hauts dignitaires, XIII^e-XVIII^e siècles, Saint-Denis, Editions Bouchène, 1999.

• **Sources Inédite de l'histoire du Maroc**, première série, Dynastie Saâdienne, deuxième série, Dynastie Filaliènne.
Castries, Henry de (Comte), *S.I.H.M*, 1[e] série, dynastie saâdienne (1530-1660), Archives et bibliothèques de France, (Paris, 1905-1911, 3 vols.) Tome I, Paris, Ernest Leroux, 1905. Tome II, Paris, 1909. Tome III, Paris, 1911.
Castries, Henry De (Comte), Cénival P. De et Cossé Brissac P. De, *S.I.H.M*, 2[e] série, dynastie alaouite. Archives et bibliothèques de France, (Paris, 1922-1953, 5 vols.) Tome II, Paris, 1924. Tome III, Paris, 1927. Tome V, Paris, 1953.
Castries, Henry de (Comte), Cénival P. De et Cossé Brissac P. De,
1[e] série, dynastie saâdienne. Archives et bibliothèques d'Angleterre, (Paris & Londres. 1918-1935, 3 vols.) Tome I, Paris, 1918.Tome II, Paris, 1925. Tome III, Paris, Geuthner, 1936.
Castries, Henry de (Comte), *S.I.H.M*, 1[e] série, dynastie saâdienne (1530-1660) Archives et bibliothèques des Pays-Bas, (Paris, 1906-1923, 6 vols.) Tome I, Paris, 1906.
Castries, Henry de (Comte), Ricard et La Véronne C. De, 1[e] série, dynastie saâdienne, Archives et bibliothèques d'Espagne, (Paris, 1921-1956, 2 vols.)

• **Tilly Charles,**
Les révolutions européennes : (1492-1992), trad. de l'anglais par Paul Chemla, Paris, Seuil, 1993.

• **Valensi Lucette,**
- *Fables de la mémoire : la glorieuse bataille des trois rois*, Paris, Seuil, 1992.

• **Vatikiotis P-J.,**
L'islam et l'Etat, trad. de l'anglais par Odette Guitard, Paris, Gallimard, Le Débat, 1992.

• **Veyne Paul**
Comment on écrit l'histoire, Paris, Seuil, 1971.

• **Weber Max,**
Le savant et le politique, Paris, Plon, 1959.

Les thèses universitaires

• **Abouelwafaa Malika,**
La course salétine et ses conséquences sur les relations franco-marocaines, thèse de 3e cycle en histoire, inédite, Lyon III, 1999-2000.

• **Lesne Marcel,**
Histoire d'un groupement berbère : les Zemmour, thèse dactylographiée, Paris, Faculté des lettres et sciences humaines, 1959.

• **Roos Gillbert,**
Relations entre le gouvernement royal et les juifs du nord–est de la France au XVIIe siècle, thèse de doctorat en histoire, inédite, Paris IV, Sorbonne.

• **Samuel Nicole,**
La méthode comparative dans l'histoire des sciences sociales, thèse de 3e cycle, inédite, Paris IV, Sorbonne, 1985.

Les colloques

• **Aymard Mauurice et Romani Marzio A.** (dir.),
La cour comme institution économique, XIIe congrès international d'histoire économique, Séville-Madrid, 24-28 août, 1998, Paris, La Maison des sciences de l'homme, 1998.

• **Balard Michel et Ducellier Alain** (dir.),
Coloniser au Moyen Âge, Paris, Armand Colin, 1995.

• **Cullen et F.Furet L. M.** (dir.)
Irlande et France XVIIe-XXe siècles - pour une histoire rurale comparée : actes du premier colloque franco-irlandais d'histoire économique et sociale, Dublin [1977], Paris, Ed. de l'Ecole des hautes études en sciences sociales, 1980.

• **El Moudden, Abderrahman (coord.)**
Le Maghreb à l'époque ottomane, Rabat, Faculté des lettres, 1995

• **Fragonard Marie- Madeleine et Peronnet Michel** (dir.)
Tout pouvoir vient de Dieu (St Paul. Rom. XIII 2), actes du VIIe colloque Jean Boisset, Montpellier, Sauramps, 1993.

• **Kaddouri, Abdelmajid (coord.)**
Mahdisme, crise et changements dans l'histoire du Maroc : actes de la table

ronde organisée à Marrakech du 11 au 14 février 1993, Rabat, Faculté des lettres, 1994.

• **Le Roy Ladurie, Emanuel** (dir.),
Les Monarchies, séminaire de l'Ecole pratique des hautes études, Paris, PUF, 1977.

• **Morel H.** (dir.)
Réflexions idéologiques sur l'Etat, aspects de la pensée politique méditerranéenne : actes du colloque d'Aix-en-Provence 25-26-27 septembre 1986, Collection d'histoire des idées politiques, Aix-en-Provence, Presses universitaires d'Aix-en-Provence, 1987.

• **Stegmann André (dir.),**
Pouvoirs et institutions en Europe au XVI^e siècle, actes du vingt-septième colloque international d'études humanistes tenu à Tours, Paris, J. Vrin, 1987.

• **Werner Paravicini et Karl Ferdinand Werner (dir.),**
Histoire comparée de l'administration (IV^e-XVIII^e siècles) : XIV^e colloque historique franco-allemand [27 mars-1er avril 1977], organisé en collaboaration avec le centre d'études supérieures de la renaissance par l'institut historique allemand de Paris, München, Artemis Verlag, 1980.

• *Genèse de l'Etat moderne en Méditerranée : approches historique et anthropologique des pratiques et des représentations : actes des tables rondes internationales tenues à Paris les 24, 25 et 26 septembre 1987 et les 18 et 19 mars 1988*, (Collection de l'Ecole française de Rome ; 168), Rome : Ecole française de Rome, 1993.

• *Gouvernés et gouvernants, 1^e partie (Civlisations archaiques, islamiques et orientales) et 3^e partie (Bas moyen âge et temps moderne, I)*, Bruxelles, Editions Librairie encyclopédique, 1966-1969.

• **Ch. Lauvergnat-Gagnière et B. Yon (dir.)**
Le juste et l'injuste à l'âge classique : actes du colloque international tenu à Saint-Etienne du 21 au 23 avril 1983, Saint-Etienne, Publications de l'Université de Saint-Etienne, 1986.

Les articles

• **Aafif Mohamed**
« Les Harkas hassanienne d'après l'œuvre d'Ibn Zidane », in *Héspéris Tamuda*, vol. XIX, fascicule unique, 1980-1981, pp. 153-168.

• **Ayache Germain**,
« La fonction d'arbitrage du makhzen », in Recherches récentes sur le Maroc moderne : actes [du séminaire] tenu du 13 au 15 juillet 1977 à Durham, Rabat, *B.E.S.M*, 1979, pp. 5-21.

• **Arenal Mercedes Garcia**,
« Mahdisme et dynastie Saâdienne », in A. Kaddouri, *Mahdisme crise et changements dans l'Histoire du Maroc*, Rabat, Faculté des lettres, 1994, pp. 95-117.
« Pouvoir sacré et mahdisme : Ahmad Al-Mansour Al-Dhahabi », *in Al- Qantara : revista de estudios arabes*, vol. 17, fasc. 2, 1996, pp. 453- 471.

• **Badie Bertrand**,

« «Etat» et «légitimité» en monde musulman : crise de l'universalité et crise des concepts », in *Annuaire de l'Afrique du nord*, tome 26, 1987, pp. 19-30.

• **Balancy Elisabeth**,
« L'honneur militaire en Espagne et en France aux XVI[e] et XVII[e] siècles, une mutation idéologique », in *Annales du midi*, tome 113, n° 233, janvier-mars 2001, pp. 27-37.

• **Barret-Kriegel B.**,
« L'Etat aux XVII[e] et XVIII[e] siècles : l'impossible réformation des codes » in *Réflexions idéologiques sur l'Etat, aspects de la pensée politique méditerranéenne*, pp. 23-38.

• **Bennassar B.**,
« Les hommes du roi en Espagne », in A. Stegmann (dir.), *Pouvoir et institutions en Europe au XVI[e] siècle*, pp. 90-95

• **Beck Herman. L.**,
« Plier ou être écrasé : les relations entre Moulay Ismail sultan du Maroc, et Moulay al-Tihami sharif de Wazzan », in *Studia Islamica*, tome 70, 1989, pp. 149-161

• **Bensaid Driss**,
« Les oulémas marocains et la grande guerre (1914-1918) », *in Marocains et Allemands, la perception de l'autre : actes du 3[e] colloque maroco-allemand tenu à Rabat entre les 10 et 12 novembre 1993*, Rabat, Faculté des lettres, 1995, pp. 37-57.

• **Berque Jacques**,
« Antiquités Seksawa », in *Héspéris*, tome XL, 1953, pp. 359-417.

• **Berthier Paul,**
« Les plantations de canne à sucre et les fabriques de sucre dans l'ancien Maroc », in *Hésperis*, vol. VII, 1966, pp. 33-40.

• **Bloch Marc,**
« Pour une histoire comparée des sociétés européennes », in *Revue de synthèse*, tome 46, décembre, 1928, pp. 15-50.

• **Blockmans Wim,**
« Les institutions représentatives de 1566 à 1609 », in *Pouvoir et institutions en Europe au XVI^e siècle*, 27^e colloque internationale d'études humanistes (Tours), Paris, J. Vrin, 1987, pp. 131-139.

• **Bourkia Rahma,**
« Don et théâtralité, réflexion sur le rituel du don (Hadiya) offert au sultan au 19^e siècle », in *Hespéris*, vol. XXXI, fascicule unique, 1993, pp. 61-76.

• **Boutaleb Abdelhadi,**
« Le pouvoir, l'autorité et l'Etat dans L'islam », in *Horizons maghrébins*, n° 14-15, 1989, pp. 139-151.

• **Bubner Rudiger,**
« Norme et histoire in vingt ans de pensée allemande », in *Revue Critique*, n° 413, octobre 1981, pp. 929-949.

• **Cabanelas Dario,**
« Proyecto de alianza entre los sultanes de Marruecos y Turquia contra Felipe II », in *Miscelanea de Estudios-Arabes y Hebraicos*, vol. 6, Granada, 1957, pp. 57-76.
« Otras cartas del sultán de Marruecos Ahmad al-Mansur a Felipe II », *Miscelánea de estudios árabes y hebraicos*, vol. VII, fasc. I, Granada, 1958, pp. 7-17.
« El problema de Larache en tiempos de Felipe II », *Miscelanea de Estudios-Arabes y Hebraicos*, vol. 9, Granada , 1960, pp. 19-53.
« Pedro Venegas de Cordoba, embajador de Felipe II en Marruecos », in *Miscelanea de Estudios-Arabes y Hebraicos*, n° 22, Granada, 1973, pp. 129-144.

• **Caillé Jacques,**
« Ambassades et missions marocaines en France », in *Hespéris*, n° 5 1960, pp. 39-83.
« Le commerce anglais avec le Maroc pendant la seconde moitié du XVI^e siècle », in *Revue Africaine*, tome 384-385, 1940, pp.186-219.

• **Castries H-de,**
« Les Signes de validation des chérifs saâdiens », in *Hésperis*, tome I, 1921,

pp. 231-252.
« La conquête du Soudan par El-Mansour (1591) », in *Héspéris*, tome III, 1923, pp. 433-489.

• **Cheddadi Abdessalam,**
« Le système du pouvoir en islam d'après Ibn Khaldoun », in *Annales E.S.C*, mai-août, 1980, pp. 534-550.

• **Cigar Normand**,
« Une lettre inédite de Mûlay Ismail aux gens de Fès », in *Héspéris*, vol. 15, 1974, pp. 105-118.

• **Claisse Alain,**
« l'Etat et son double », in *L'espace et l'Etat*, ouvrage collectif, (éd.), Rabat, Edino, 1985, pp. 71-87.

• **Colin G. S.,**
« Note sur le système cryptographique du sultan Ahmed Al-Mansour », in *Héspéris*, tome VII, 1927, pp. 221-228.

• **Demaizière C.,**
« Puissance/pouvoir : synonymie apparente ou hasardeuse », in M. Madeleine Fragonard & M. Peronnet (dir.), *Tout pouvoir vient de Dieu*, pp. 80-94.

• **Dziubinski A.,**
« L'armée et la flotte de guerre marocaine à l'époque des sultans de la dynastie saâdienne », in *Héspéris Tamuda*, vol. XIII, 1972, pp. 61-94.

• **Eisenstadt S. N.,**
« Analyse comparée de la formation de l'Etat selon le contexte historique », in *Revue internationale des sciences sociales*, n° 153, septembre, 1997, pp. 672-703.

• **El Boudrari Hassan**,
« Quand les saints font les villes : lecture anthropologique de la pratique sociale d'un saint marocain du XVII^e^ siècle », in *Annales E.S.C*, mai-juin, 1985, pp. 489-508.
« Transmission du charisme et institutionnalisation : le cas de la zaouia d'Ouezzane, Maroc, XVII^e^ XIX^e^ siècles », in *Al Q-antara*, vol. XII, fasc. 2, Madrid, 1991, pp. 523-536.

• **El Fasi Mohammed,**
« Biographie de Moulay Ismail » in *Héspéris Tamuda*, 1962, numéro spécial publié à l'occasion du troisième centenaire de l'accession au trône de Moulay Ismail, 92 p.

• **Gaillard H.,**
« Le makhzen, étendue et limites de son pouvoir », in *Bulletin de la société de géographie d'Alger et de l'Afrique du nord*, 1909, pp. 438-470.

• **Gengembre G.,**
« La notion d'Etat chez Bonald », in *Réflexions idéologiques sur l'Etat, aspects de la pensée politique méditerranéenne*, pp. 93-102.

• **Geertz C.,**
« Centres, rois et charisme : réflexions sur les symboliques du pouvoir », in *Savoir local, savoir global : les lieux du savoir*, trad. D. Paulme, P.U.F., 1986, pp. 153-182.

• **Godelier Maurice,**
« L'Etat, les processus de sa formation, la diversité de ses formes et de ses bases », in *Revue internationale des sciences sociales*, n° 153, septembre, 1997, pp. 657-671.

• **Hammoudi Abdellah,**
« Sainteté, pouvoir et société : Tamgrout aux XVII^e^ et XVIII^e^ siècles », in *Annales ESC*, n° 314, 1980, pp. 733-734.

• **Handelman Don,**
« Rituels et spectacles », in *Revue internationale des sciences sociales*, n° 153, septembre 1997, pp. 423-436.

• **Harakat Brahim,**
« Le makhzen saâdien », in *R.O.M.M.*, n° 15-16, 1973, pp. 391-401.

• **Hartmann Petter Claus,**
« L'administration financière en Europe au XVIII^e^ siècle », Werner Paravicini et Karl Ferdinand Werner (dir.), in *Histoire comparée de l'administration (IV^e^–XVIII^e^ siècles) : XIV^e^ colloque historique franco-allemand [27 mars-1er avril 1977]*, München, Artemis Verlag, 1980, pp. 534-538.

• **Jaqueton G.,**
« Documents marocains », in *Revue Africaine*, 1894, d'après la Collection de documentos para l'historia de España, tome 36, pp. 5-64

• **Jadour Mohamed,**
« L'apport des renégats au makhzen saâdien », in *Migration et transferts culturels au Maroc et dans les mondes occidentaux,* Abdelmajid Kaddouri & Khalil Saadani (coord.), Casablanca, F.L.S.H. Ben M'sik, 2010, pp.47-59.
« Le don du makhzen : acte de générosité ou aspect de subordination », in K. Saadani, *Le don au Maghreb et dans les mondes occidentaux*, Mohammedia,

Publications de l'Université Hassan II, 2008, pp. 63-68.
« *Les usages du temps historique dans la diplomatie : le cas de Mûlay Ismaïl* » in *Revue Basamat* (nouvelle série), n° 3, Casablanca, Faculté des lettres et des sciences humaines Ben M'sik, 2008, pp. 33-43.

• **Jouanna Arlette,**
« L'institution divine des magistrats inférieurs selon Théodore Bèze », in Marie-Madeleine Fragouard et Michel Peronnet (dir.), *Tout pouvoir vient de Dieu (St Paul. Rom. XIII 2)*, actes du VII^e^ colloque Jean Boisset, Université de Montpellier III, Sauramps, 1993, pp. 202-217.

• **Kaddouri Abdelmajid,**
« Les présents comme institution dans les relations internationales : le cas du Maroc et des Pays-Bas au XVI^e^-XVII^e^ siècles », in *Le Maroc et la Hollande,* Rabat, Faculté des lettres, 1990, pp. 35-40.

• **Kazancigil Ali,**
« Théories de l'Etat et analyse de l›Etat moderne turc », in *Peuples méditerranéens,* n° 27-28, avril-septembre, 1984, pp. 63-81.

• **Khetib Si Omar,**
« Le gouvernement chérifien ou Makhzen central », in *Conférences franco-marocaines*, tome 2, Paris, 1917, pp. 137-173.

• **Koehler Henry,**
« La kasba saâdienne de Marrakech d'après un plan manuscrit de 1585 », in *Héspéris*, tome 27, 1940, pp. 1-19.

• **La Chapelle Frédéric de (Lieutenant),**
« Le sultan moulay Ismaïl et les Berbères Sanhaja du Maroc central », in *Archives marocaines*, vol. 28, 1931, pp. 7-65

• **La Veronne Chantal de,**
« Séjour en Andalousie des deux princes saâdiens après la bataille d'el-Qcar El Kebir (1589-1595) », in *R.O.M.M,* n° 7, 1970, pp. 187-197.

• **Le Coz Jean,**
« Les tribus Guichs au Maroc », in *R.G.M*, n° 7, 1965, pp. 1-52.

• **Lebel Roland,**
« Le Maroc dans les relations des voyageurs anglais au XVI^e^, XVII^e^, XVIII^e^ siècles », in *Héspéris*, tome IX, 1929, pp. 269-294.

• **Lesne Marcel,**
« Les Zemmour : essai d'histoire tribale (suite et fin) », in *Revue de l'Occident*

musulman et de la Méditerranée, vol. 4, 1967, pp. 31-80.

• **Marty Paul,**
« Les Zaouïas marocaines et le makhzen », in *Revue des études islamiques*, n° 3, 1929, pp. 575-600.

• **Mauro, F.,**
« Les Frontières du pouvoir au Portugal », in A. Stegmann (dir.), *Pouvoir et institutions en Europe au XVI^e siècle*, pp. 107-115.

• **Meyers Allan R.,**
« Note sur les Qaid–Ras-Hu », in *Héspéris Tamuda*, vol. XVII, 1976, pp. 85-96.

• **Miaille M.,**
« Dieu et le pouvoir dans les mémoires de Louis XIV », in *Tout pouvoir vient de Dieu...*, pp. 286-305.

• **Michaux-Bellaire Edouard,**
« L'organisme marocain », in *Revue du monde musulman*, n° 9, 1909, pp. 1-43.
« L'administration au Maroc », in *Bulletin de la Société de géographie d'Alger et de l'Afrique du nord*, 1909, pp. 401-437.

• **Miège Jean- Louis,**
« Les relations maritimes entre Marseille et le Maroc (1682-1683) », in *Revue Maroc-Europe*, n° 2, 1992, pp. 25-69.

• **Morsy Magali,**
« A propos de l'histoire de la longue captivité et des aventures de Thomas Pellow », in *Héspéris Tamuda*, vol. IV, 1963, pp. 289-311.
« Comment décrire l'histoire du Maroc », in *Recherches récentes sur le Maroc moderne : actes [du séminaire] tenu du 13 au 15 juillet 1977 à Durham*, Rabat, *B.E.S.M*, n° 138-139, 1979, pp. 121-143.
« Lalla Khenata, reine du Maroc », in *Les Africains*, tome I, Paris, Jeune Afrique, 1977, pp. 169-198.
« Mulay Isma`il ou l'instauration de l'Etat `alawîte », in *Les Africains*, tome IV, Paris, Jeune Afrique, 1977, pp. 129-164.
« Mûlây Isma`il et l'armée de métier », in *R.H.M.C.*, tome XIV, 1967, pp. 97-122.
« Réflexion sur le système politique marocain dans la longue durée », in *L'espace et l'Etat*, Ouvrage collectif, Edino, Rabat, 1985, pp. 91-140.

• **Nordman Daniel,**
« Les expéditions de Moulay Hassan », in *Héspéris Tamuda*, vol. XIX, fascicule unique, 1980-1981, pp. 123-152.

• **Ricard Robert,**
« Le Maroc à la fin du XVI^e siècle, d'après le Jornada de Africa de Jerónimo Mendoça», in *Héspéris*, n° 44, 1957, pp. 179-204.

• **Reinhard, W.,**
« Croissance de la puissance de l'Etat : un modèle théorique », in A. Stegmann, (éd.), *Pouvoir et institutions en Europe au XVI^e siècle*, 27^e colloque international d'études humanistes (Tours), Paris, J. Vrin, 1987, pp. 173-186.

• **Rosenberger Bernard et Hamid Triki,**
« Famines et épidémies au Maroc au XVI^e et XVII^e siècles », in *Héspéris,* vol. XIV, fascicule unique, 1973, pp. 109-175, et vol. XV, fascicule unique, 1974, pp. 5-103.

• **Rosenberger Bernard,**
« Calamités, sécurité, pouvoir : le cas du Maroc XVII^e–XVIII^e », in *Peuples méditerranéens,* n° 27-28, avril-septembre, 1984, pp. 247-271.
« Cultures complémentaires et nourriture de substitution au Maroc XV^e–XVIII^e siècles », *Annales ESC*, 1980, pp. 477-503.

• **Reyniers le Lieutenant,**
« Un document sur la politique de Moulay Ismâ'îl dans l'Atlas », *Archives marocaines*, tome XXVIII, 1931, pp. 1-5.

• **Papon Maurice,**
« L'Occident devant l'islam », in *L'islam et l'Etat*, n° 134, mars 1956, pp. 115-124.

• **Poussou Jean Pierre,**
« Agriculture et commerce au 18^e siècle, l'exemple du sud–Ouest de la France », in Cullen et F.Furet L. M. (dir.) *Irlande et France XVII^e-XX^e siècles - pour une histoire rurale comparée : actes du premier colloque franco-irlandais d'histoire économique et sociale, Dublin [1977], Paris, Ed. de l'Ecole des hautes études en sciences sociales*, 1980, pp. 99-115.

• **Salaheddine M.,**
« Etat-makhzen, coercition et consensus », in *Lamalif*, n° 176, 1986, pp. 70-71.

• **Sebti Abdelahad,**
« Présence des crises dans la chronique dynastique marocaine entre la narration et les signes », in *Cahiers d'études africaines*, n° 19, 1990, pp. 237-250.

• **Sourdel D.,**
« Questions de cérémonial abbaside », in *Revue des études islamiques*, tome XXVIII, 1960, pp. 121-48.

• **Thaminy M.,**
« Pour une réévaluation de la notion du makhzen », in *Revue marocaine de droit comparé*, n° 2, 1983, pp. 23-27.

• **Todeschini Giacomo,**
« Familles juives et chrétiennes en Italie à la fin du Moyen Âge : deux modèles de développement économique », in *Annales E S C,* n° 4, 1990, pp. 787-817.

• **Weiner Jérome- B.,**
« Al-Mansur, un sultan du Maroc et l'or de Tombouctou », in *Les Africains*, tome II, Paris Jeune Afrique, 1977, pp. 221-248.

• **M'barek Zaki**
« Le Maroc et Gênes entre 1700 et 1800 : quelques aspects des relations entre 1700 et 1800 », in *Revue Maroc-Europe*, n° 2, 1992, pp. 81-110.

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

ك

ل

م

فهرس الأماكن

يقدم هذا الكتاب دراسة تاريخية مقارنة لمؤسسة المخزن في عهدي أحمد المنصور السعدي (نهاية القرن 16م – بداية القرن 17م) والمولى إسماعيل العلوي (نهاية القرن 17م – العقد الثالث من القرن 18م). ومن ثم ينظر في تطور هذه المؤسسة، وعلاقاتها بالسكان، ويبحث في مظاهر الاستمرارية والقطيعة التي ميزت ركائزها وممارساتها، كما يستجلي الثوابت والتحولات في بنياتها. وذلك بالرجوع إلى دراسة القاعدة المادية للسلطة المخزنية في عهد السلطانين، مثل الآلة العسكرية وتدبير الشؤون الدينية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية، على خلفية سياق تاريخي اتسم بتسارع وتيرة النهضة الأوروبية والمد العثماني.

الطباعة : منشورات عكاظ – 2011

100 درهم